علل مخالفة القُرَّاء العشرة ورُواتهم مذاهبَهم المُطَّرِدة في باب فَرْش الحروف من طريقَي الشاطبيَّة والدُّرة
«جمعًا ودراسةً»

إعداد/ سارة بنت أحمد بن محمد الشريف

الرقم الجامعي/ ٢٢٠٠٤٧٧

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص القراءات

إشراف/ أ.د. نورة بنت علي بن سعد الهلال

أستاذ القراءات بقسم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية

كلية الشريعة والقانون

جامعة جدة

جدة – المملكة العربية السعودية

١٤٤٧هـ – ٢٠٢٦م

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة جدة

كلية الشريعة والقانون

قسم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية

جامعة جدة

University of Jeddah

عِلَلُ مخالفة القُرَّاء العشرة ورُواتهم مذاهبهم المُطَّرِدة

في باب فرش الحروف من طريقي الشاطبية والدُّرَّة

جمعًا ودِراسةً

إعداد الطالبة

سارة بنت أحمد بن محمد الشريف

الرقم الجامعي: ٢٢٠٠٤٧٧

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص القراءات

بإشراف فضيلة الدكتورة

نورة بنت علي بن سعد الهلال

أستاذ القراءات

بقسم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية

ذو القعدة ١٤٤٧هـ/ مايو ٢٠٢٦م

تقرير لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أولاً: البيانات الشخصية

اسم الطالب/ـة: **سارة بنت أحمد الشريف** ، الرقم الجامعي: **٢٢٠٠٤٧٧**، الدرجة العلمية: **ماجستير**

الكلية: **الشريعة والقانون**، القسم العلمي: **القرآن الكريم والدراسات الإسلامية** ، التخصص الدقيق: **القراءات**،

عنوان الرسالة: **علل مخالفة القُرَّاء العشرة ورُواتهم مذاهبهم المُطَّرِدة في باب فَرْش الحروف من طريقَي الشاطبيَّة والدُّرة "جمعًا ودراسةً"**

ثانياً: تاريخ المناقشة

تاريخ المناقشة: ١٤٤٧/١١/٣٠هـ من الساعة: ١٠صباحاً إلى الساعة: ١٢ صباحاً

ثالثاً: توصية اللجنة حسب المادة (50) من اللائحة الموحدة

✓ قبول الرسالة العلمية والتوصية بمنح الدرجة.

☐ قبول الرسالة العلمية مع إجراء بعض التعديلات، دون مناقشتها مرة أخرى، ويفوض أحد أعضاء لجنة المناقشة بالتوصية بمنح الدرجة بعد التأكد من الأخذ بهذه التعديلات في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ المناقشة، ولمجلس الكلية الاستثناء من ذلك على ألا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ المناقشة.

☐ استكمال أوجه النقص في الرسالة العلمية، وإعادة مناقشتها خلال الفترة التي يحددها مجلس الكلية، وبناءً على توصية مجلس القسم المختص على ألا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ المناقشة.

☐ عدم قبول الرسالة.

رابعًا: لجنة المناقشة والحكم

الاسم والمرتبة العلمية والتخصص الدقيق		التوقيع
الاسم: **سعادة أ.د. نورة بنت علي الهلال** المرتبة العلمية: أستاذ	مقررًا ومشرفًا	.... (توقيع)
الاسم: **سعادة د. محمد بن محفوظ الشنقيطي** المرتبة العلمية: أستاذ مشارك	مناقشًا داخليًا	.... (توقيع)
الاسم: **سعادة أ.د. محمد بن أحمد برهجي** المرتبة العلمية: أستاذ	مناقشًا خارجيًا	.... (توقيع)

ملاحظة: يرفق هذا النموذج من قبل رئيس القسم مع معاملة منح الدرجة الإلكترونية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله جَلَّجَلَالُهُ:

﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]

وقال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

((إنَّما الأعْمالُ بالنِّيّاتِ، وإنَّما لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوى))

[أخرجه البخاري في «**صحيحه**» باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١/٦/١)]

وقال حذيفة بن اليمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا:

((يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ، اسْتَقِيمُوا فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، فَإِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا، لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا))

[أخرجه البخاري في «**صحيحه**» كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٧٢٨٢/٩٣/٩)]

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، ثم الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فإنَّني أشكر الله جَلَّجَلَالُهُ وأحمده وأثني عليه سبحانه على ما أكرمني به من عظيم نِعَمِه وآلائه، وعلى تيسيره ورحماته، وعلى جُوده وفضله وإحسانه، فاللهم لك الحمد أولًا وآخرًا ظاهرًا وباطنًا أنْ أكرمتني بإكمال هذه الرسالة وإتمامها، فتقبلها اللهم مني بقبول حسن، واجعلها خالصةً لوجهك الكريم.

ثم أُثَنِّي بالشكر الجزيل الوافر لوَالِدَيَّ الكريمَيْن، فقد أكرماني بحسن التربية والتعليم، مُحَاطةً ومُكَلَّلةً بجمال الأدب والرعاية، فاللهم جازهما عنِّي خير الجزاء، وأعنِّي على برهما والإحسان إليهما، وخفض جناح الذلِّ لهما من الرحمة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لجامعة جدة ممثلةً في تخصص القراءات بقسم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بكلية الشريعة والقانون، على إتاحتهم فرصة الالتحاق بالدراسات العليا وإكمال دراستي بها، فبارك الله جهودهم، وثبَّتهم على طريق الخير والعطاء.

كما أُزْجِي جميل الشكر والعرفان لفضيلة المشرفة: أ.د نورة بنت علي الهلال -أستاذ القراءات بجامعة جدة- على تفضلها بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى جميل تَعاونها وإِفَادَتِها، وحُسْن خُلُقِها ورِعَايَتِها، فأسأل الله جَلَّوَعَلَا أن يزيدها علمًا إلى علمها، وأن يجعلها مُبَاركةً مُسَدَّدَةً أينما كانت، وأن يرفع ذكرها في العالمين.

ثم أَدِينُ بالفضل والشكر والعرفان لعلماء أجلَّاء ومشايخ فضلاء، نَهلتُ من أدبهم قبل علمهم، ومن توجيهاتهم وإرشاداتهم، وأحاطوني برعايتهم وحُسْن خُلُقِهم، ولا أجد في وصفهم مثلًا، إلا كقول الشاعر(1):

مَــنْ تَلْــقَ مِنْهُــمْ تَقُــلْ لَاقَيْــتَ سَــيِّدَهُــمْ ... مِثْــلُ النُّـجُومِ الَّــتِي يَسْـرِي بِهَا السَّــارِي

وهم: أ.د. أسماء العلواني -أستاذ العقيدة بجامعة جدة- فقد كانت خير معين لي -بعد الله- في إجراءات الدراسة والخطة والرسالة من أولها إلى آخرها، فجزاها الله عنِّي خيرًا | شيختي أ.د. بشرى اليمني -أستاذ القراءات بجامعة جدة- فقد أكرمتْ بملاحظاتها القيّمة النَّيِّرة على خطة الرسالة من أول أمرها إلى أن آل اعتمادها، فجزاها الله عنِّي خيرًا | شيختي د. رقية بنت إبراهيم -أستاذ القراءات المساعد بجامعة أم القرى- فقد أفاضتْ عليَّ بتذليل الحصول على مراجع الرسالة ومصادرها الأساسية، فلا تخلو صفحةٌ منها إلا وبها مصدرٌ يشيرُ إليها بالفضل والكرم، فجزاها الله عنِّي خيرًا | وكذلك أبعث شكرًا خاصًّا لفضيلة الشيخَيْن: أ.د. محمود الشنقيطي، أ.د. خلود المشعل -أستاذا القراءات بجامعة الملك سعود- على إكرامهما لي بقراءة مسائلٍ من هذه الرسالة، فأبدا إليَّ بملاحظاتهما الدقيقة، وتوجيهاتهما السديدة، حتى أثْرَت الرسالة وازدانتْ بها حُلَلًا، فجزاهما الله عنِّي خيرًا، وجعل هذه الرسالة في موازين حسناتهما.

وأختم بالشكر والتقدير لعضوَيْ لجنة المناقشة: أ.د. محمد برهجي -أستاذ القراءات بجامعة طيبة، د. محمد الشنقيطي -أستاذ القراءات المشارك بجامعة جدة- على تفضلهما بالموافقة على مناقشة الرسالة وقراءتها، وتصويب خطئها وزللها، وإثراءها وتقويتها، فجزاهما الله عنِّي خيرًا، وسدَّد خُطاهما، ورفع ذكرهما، ونفعني والمسلمين بعلمهما، إنَّه سبحانه سميع قريب، والحمد لله رب العالمين.

---

(1) وهو عبيد بن العَرَنْدَس، والبيت منســوبٌ له في: **الحماســة**: لأبي تمام (٢/٢٦٧-٢٦٨)، **والمختار** (١٤٥/١)، **والأمالي**: للقالي (٢٣٠/١).

علل مخالفة القُرَّاء العشرة ورُواتهم مذاهبَهم المُطَّرِدة في باب فَرْش الحروف من طريقَي الشاطبيَّة والدُّرة

«جمعًا ودراسةً»

سارة بنت أحمد محمد الشريف

المستخلص

يتناول هذا البحث بيان علة مخالفة القُرَّاء العشرة ورواتهم مذاهبهم المُطَّرِدة في مسائل النظائر اللفظية من باب فَرْش الحروف بعد جمع هذه المسائل ودراستها، ومن **أهميته:** أنَّ فيه ردًا بالدليل على من نسب وجود القراءات واختلافات القُرَّاء إلى تجرُّد خط المصاحف العثمانية وخُلُوِّها من النقط والحركات، مع إسهامه في بيان علة المخالفة التي تُوَضِّحُ ضوابط ومعايير القُرَّاء التي بنَوْا عليها اختياراتهم، وقد سلكتُ في جمع مادته ودراستها: **المنهج** الاستقرائيَّ والوصفيَّ والتحليليَّ، وقد أتت **خُطَّته** مصدَّرةً بمقدمة أَتْبَعْتُها بتمهيد وقسمَيْ دراسة: نظرية وتطبيقية، تضمَّن التمهيد: التعريف ببعض المصطلحات الواردة في العنوان، في حين أنَّ قسم الدراسة النظرية قد تضمَّن: فصلَيْن، جاء الأول منهما في: علم علل القراءات، وتطرَّقتُ فيه إلى أربعة مباحث، وهي: التعريف به، ومصطلحاته، وأنواع العلل، والمؤلفات التي اهتمت بها، وأتى الفصل الثاني في: الاختيار عند القراء، وتطرَّقتُ فيه إلى أربعة مباحث أيضًا، وهي: التعريف به، وحكمه وشروطه، وضوابطه ومعاييره، وعلاقته بالمخالفة للمذهب المُطَّرِد وعللها، بينما أتى قسم الدراسة التطبيقية مُشْتَمِلًا على دراسة المسائل في باب فَرْش الحروف من أول القرآن إلى آخره، ثم الخاتمة والفهارس الفنيَّة.

وكان من **نتائج البحث:** اهتمام العلماء ببيان علة المخالفة وتحدثهم الكثير عنها في كتبهم، بلغت المسائل التي علَّل العلماء بها مخالفة المذهب المُطَّرِد خمسين مسألةً، وقد بُيِّنَتْ هذه المخالفة بعلَلٍ عِدَّة، منها: علة اتباع قراءة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلة المُنَاسبة لسياق الموضع، وعلة الجمع بين اللغتَيْن والمعنيَيْن، والجمع بين التوجيهات الواردة، وعلة الابتعاد عن شبهة تغَيُّر المعنى وغيرها من العلل، التلازم الوثيق بين علة المخالفة وضوابط الاختيار ومعاييره؛ فما العلة إلا تبيينٌ وتوضيحٌ لسبب اختيارات القُرَّاء، عند اختلاف التوجيهات الواردة في المسألة، فإنَّ العلة تبين التوجيه الذي كان يراه القارئ، أو القول الأشهر في زمانه وعصره، أو تُرجِّحُ القول الأشهر في المسألة.

وأوصي باستكمال جمع ودراسة وبيان علل المخالفة للمذهب المُطَّرِد في أبواب الأصول؛ فإنَّ المادة غزيرة بها جدًا، كما أوصي بدراسة علم الاختيار مُجَدَّدًا في ضوء كتب القراءات المتقدمة التي وُجِدت وحُقِّقَت اليوم، وكذلك أوصي بالتعاون بين الجامعات في إتاحة رسائل الماجستير والدكتوراه لطلبة الدراسات العليا، بما يعود عليهم بالفائدة.

The Reasons of the Ten Reciters and their Narrators Violation of their Steady Approaches in Al-Farsh Section Through Al-Shatibya and Al-Durra Paths

«Collection and Study»

Sara Ahmed Mohammed Alsharif

Abstract

This thesis discusses the reasons the ten reciters and their narrators deviated from their steady approaches, specifically in the Al-Farsh (word variation) section concerning Qur'anic homonyms. The significance of this thesis appears in its evident refutation of the idea that these deviations are due merely to the absence of diacritics in the Ottoman Qur'ans. It further seeks to state the underlying reasons for these deviations. This thesis employed inductive, descriptive, and analytical methodologies which were directly stated in the introduction. The study includes both a theoretical and an applied examination of the data. The theoretical analysis included a chapter dedicated to the purposes of the Qur'anic Readings, with sections covering their definition, glossary, types, and relevant publications. The applied analysis investigated the reasons for selecting one linguistic variation over another. It contained a comprehensive section detailing the definition, conditions, criteria, guidelines, their connection to these deviations, and the reasons for their selection. The study thoroughly investigated all word variations in the Al-Farsh section across the entire Qur'an, followed by a conclusion.

The results demonstrated that scholars have given significant attention to the reasons for these deviations, and have thoroughly addressed them in their literature. The number of justified issues reached ٥٠. Key justifications include adhering to the exact recitation of the Prophet Muhammad peace be upon him, achieving lexical appropriateness to the context, combining the two variations and their meanings, addressing the timely approaches, and avoiding a conflict of meaning changing. The close correlation between each deviation and its justification confirms the choice of the reciters, highlighting their methods, and either reflecting the common recitation in their locale or outweighing the agreed-upon variation for that issue. On this basis, it is recommended that further research is needed to compile and investigate the reasons for these deviations in the Al-Usool (principles) section, given the copious and extensive literature available. Moreover, it is recommended to restudy the science behind the reciters' selection criteria through the lens of today's advanced and reviewed books of Qur'anic Readings. Finally, collaboration among universities is highly recommended to facilitate access to these and dissertations.

فهرس الموضوعات

المقدمة

وتحتوي على:

- مشكلة البحث وأسئلته.
- أهداف البحث.
- أهمية البحث.
- منهج وإجراءات البحث.
- حدود البحث.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- مصطلحات البحث.

المقدمة

الحمد لله وحده حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، حمدًا يليق بجلاله وعظيم قدرته وسلطانه، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلى آله وصحبه الكرام الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فإنَّ الله جَلَّ وَعَلَا قد أنزل كتابه على نبيه محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتكفَّل بحفظه، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقد أنزله على سبعة أحرف، فعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»[(١)].

ثم إنَّ المسلمين كما أنَّهم متعبَّدون باتباع القرآن وأحكامه وحفظ حدوده، فهم متعبَّدون أيضًا بتلاوته وحفظ حروفه على سَنَن ما تلقوه من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، على ألا يجاوزوا فيما يوافق خط المصحف عما قرأ به القُرَّاء المشهورون الذين اتفقت الأئمة على اختياراتهم حتى نُسبَت إليهم القراءة؛ وذلك لكونهم تجرَّدوا وتصدَّوا لها، واعتنَوْا بضبطها أتمَّ عناية، فأصبحوا أئمة يُقتدَى بهم، ويُرحَل إليهم، ويُؤخَذ عنهم، وكان من هؤلاء: القُرَّاء العشرة الذين تُنسَب إليهم القراءات العشر التي يُقرأ بها اليوم[(٢)].

وقد كانت لهم مذاهب قد اطَّردت وساروا عليها في اختياراتهم، سواء أكان ذلك في أبواب الأصول أم في باب الفَرْش، إلا أنَّ المتأمل فيها يجد أنَّهم قد خالفوها في مواضع معيَّنة ومحدَّدة، وما هذه المخالفة -بعد علة الرواية واتباع الأثر- إلا لعلل تسلط الضوء على ضوابط ومعايير الاختيار

---

(١) أخرجه البخاري في «**صحيحه**» كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة (٣٢١٩/١١٣/٤) واللفظ له، ومسلم في «**صحيحه**» كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف، وبيان معناه (٨١٩/٢٠٢/٢) بنحوه.

(٢) **معالم التنزيل** (٣٧/١) بتصرف يسير، **والنشر** (٣٢/٢) بتصرف.

عندهم، فمن ذلك: أنَّ أبا عمرو يقرأ ﴿يُنَزِّلَ﴾، ﴿تُنَزِّلَ﴾، ﴿وَنُنَزِّلُ﴾ إذا كان فعلًا مضارعًا مضموم الأول بالتخفيف ﴿يُنزِلَ﴾، ﴿تُنزِلَ﴾، ﴿وَنُنزِلُ﴾ حيث وقع، وذلك في مواضع الخلاف التي بينه وبين ابن كثير ويعقوب، إلا أنَّه استثنى الموضع الأول من سورة الأنعام، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٧]، فقرأه بالتشديد[١].

فما علة ووجه مخالفة أبي عمرو هنا؟ نعم، لا شك أنَّ الرواية واتباع الأثر هما الأساس والعلة الأصل التي يُخَرَّج عليها وجه المخالفة السابقة، لكنَّ هناك عللًا أخرى صاحبتهما، ومنها: ما نقله ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) في كتابه: «إعراب القراءات السبع وعللها»[٢]، أنَّ أبا عمرو سئل عن سبب تشديده موضع الأنعام وهو يخفف ﴿يُنَزِّلَ﴾ في كل القرآن؟ فأجاب بأنَّ السبب في ذلك قُرْبُه من قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام: ٣٧].

فممَّا سبق، يتضح أنَّ علة مخالفة أبي عمرو هنا، هي: كون التشديد في ﴿يُنَزِّلَ﴾ متناسب مع الكلمة المشددة قبله ﴿نُزِّلَ﴾، وهي ما يمكن أن تُسمَّى بـ: **علة المُنَاسبة للمُجَاور**، ومثل هذه العلة وغيرها منثورة في كتب القراءات وغيرها من الكتب، لذا كان العزم على إعداد هذا البحث المُعَنْوَن بـ **علل مخالفة القُرَّاء العشرة ورُواتهم مذاهبَهم المُطَّرِدة في باب فَرْش الحروف من طريقَي الشاطبيَّة والدُّرة «جمعًا ودراسة»** راجيةً من الله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ القبول، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) انظر: **التذكرة** (ص: ٢٥٧)، **والتيسير** (ص: ٢٨٢-٢٨٣)، **وتحبير التيسير** (ص: ٢٩١-٢٩٢)، وسيأتي تفصيل المسألة في مكانها، انظر: المسألة (٦) (ص: ١٥٨) من هذه الرسالة.

(٢) (٢٨٨/١) بتصرف.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في كون أحد القُرَّاء العشرة أو رُواتهم يسير على مذهب مُطَّرِد لديه، ثم يخالفه في مواضع معيَّنة ومحدَّدة لعلل، وهنا يقع **السؤال الرئيس:**

ما القراءات الواردة في باب فَرْش الحروف، والتي خالف فيها أحد القُرَّاء العشرة أو رُواتهم مذهبه المُطَّرِد فيها؟ وما علة مخالفته لمذهبه؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

١- ما العلل التي صاحبت علة الرواية واتباع الأثر؟

٢- ما علاقة مخالفة القارئ لمذهبه المُطَّرِد باختياره من بين مَرْوياته التي قرأ بها؟

٣- ما هي علوم القرآن التي لها ارتباط بعلة مخالفة القارئ لمذهبه المُطَّرِد؟

٤- منْ أكثر القُرَّاء مخالفةً لمذهبه؟ وما القراءات التي وافق فيها مذهبه؟

٥- منْ أكثر القُرَّاء موافقةً لمذهبه؟ وما القراءات التي خالف فيها مذهبه؟

أهداف البحث:

١- حصر القراءات الواردة في باب فَرْش الحروف، والتي خالف فيها أحد القُرَّاء العشرة أو رُواتهم مذهبه المُطَّرِد فيها لعلة من العلل.

٢- كشف علل مخالفة القُرَّاء لمذاهبهم المُطَّرِدة في القراءات الواردة في البحث.

٣- إبراز العلل التي وقفت بجانب علة الرواية واتباع الأثر.

٤- إيضاح العلاقة بين مخالفة القارئ لمذهبه المُطَّرِد، وبين اختياره من بين مَرْوياته التي قرأ بها، وذلك بالكشف عن معايير وضوابط الاختيار عند القُرَّاء العشرة ورُواتهم.

٥- بيان علوم القرآن التي لها ارتباط بعلة مخالفة القارئ لمذهبه المُطَّرِد.

٦- الوقوف والتعرف على موافقات القارئ، ومخالفاته لمذاهبه المُطَّرِدة الواردة في البحث، مع

التفصيل في بيان أكثر القُرَّاء مخالفةً لمذهبه، نزولًا إلى بيان أكثرهم موافقةً، وذلك في كل قارئ على حِدَة.

أهمية البحث:

١- أنَّ فيه ردًا بالدليل على من نسب **وجود** القراءات واختلافات القُرَّاء إلى تجرُّد خط المصاحف العثمانيّة وخُلُوِّها من النقط والحركات[١]، إذْ لو كان الأمر كما قالوا، لما خرج قارئ من القُرَّاء عن مذهب مُطَّرِد يسير وينتظم عليه في كل القرآن! بل خروجه عن ذلك دليل على أنَّه ليس لقارئ من القُرَّاء أن يعمل في شيء من حروف القرآن إلا على الأثْبت في الأثر، والأصح في النَقْل، لا على الأفشى في اللغة، والأقْيس في العربية، فضلًا على ما كان من تجرُّد خط المصاحف وخُلُوِّها من النقط والحركات؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قَبولها والمصير إليها[٢].

٢- اهتمام السلف وذكرهم لمفهوم مخالفة القارئ لمذهبه، حيث نوَّهوا عليه في كتبهم، على اختلاف مصطلحاتهم، وسواء ءأتْبعوه ببيان بالعلة أم لا[٣].

فمن ذلك: قول ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) عند توجيه ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٩]، حيث قال: "فإن قيل: لم **خالف** أبو عمرو **أصله،** فخفف قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢١] ؟ فقل: إنَّ أبا عمرو فرَّق بين البشارة والنضارة، فما صحبته الباء شدد فيه؛ لأنه من البشرى، وما سقطت منه الباء خففه؛ لأنه من الحُسْن والنَّضْرة، وهذا من أدل الدليل على معرفته بتصاريف الكلام"[٤].

---

(١) انظر: **علل إجماع القُرَّاء** (ص: ٢٧-٢٩)، **والميسر في علم رسم المصحف وضبطه** (ص: ٢٧٨-٢٨١) .

(٢) **جامع البيان:** للداني (٨٦٠/٢) بتصرف يسير.

(٣) انظر: **حجة القراءات** (ص: ٢٤٦، ٦٨٨)، **وجامع البيان:** للداني (٨٧٧/٢)، **والوجيز** (ص:٣٧٢)، **والعنوان** (ص: ٧٢، ٨١).

(٤) **الحجة** (ص: ١٠٩).

ومن ذلك أيضًا: ما ذكره ابن زنجلة (من علماء القرن ٤وه الهجري) **عند توجيه** ﴿يُنَزِّلَ﴾، **فقال**: "وابن كثير **خالف مذهبه** في سورة سبحان، فقرأ بالتشديد، كأنه أراد أن يجمع بين اللغتَيْن"[١].

٣- كونه يُسْهِم في بيان **علة المخالفة**، والتي هي أمر زائد على **التوجيه العام** الذي يُعنَى بتوجيه القراءة[٢]، وهذا أمر يُرجَى من الله تعالى أن يكون فيه إضافة لعلم الاختيار وضوابطه ومعاييره عند القُرَّاء العشرة ورُواتهم.

٤- أنَّه يُشارِك في حصر ما خرج فيه القُرَّاء العشرة عن مذاهبهم المُطَّرِدة، وما يتبع ذلك من نفع عائد على طلاب علم القراءات؛ لما فيه من ضبط وإحكام وإتقان لمذاهب الأئمة العشرة.

٥- مساعدته على إتقان متشابهات أبيات الشاطبيَّة والدُّرة في مواضع القراءات التي خرج فيها القُرَّاء عن مذاهبهم المُطَّرِدة، والتي يَكْثُر بين طلاب هذا العلم الخلط بينها عند الاستشهاد بها.

منهج وإجراءات البحث:

١- منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يُقَّسم إلى قسمَيْ دراسة: نظرية، وتطبيقية، وأنْ يُسلَك فيهما المنهج الاستقرائيُّ[٣] والوصفيُّ[٤] والتحليليُّ[٥]، وبيان ذلك كالتالي:

- **قسم الدراسة النظرية:**

---

(١) **حجة القراءات** (ص: ١٠٦).

(٢) **علل مخالفة القُرَّاء أصولهم** (ص: ١٦) بتصرف يسير.

(٣) **المنهج الاستقرائيُّ**: "وهو منهج يبدأ بملاحظة الجزئيات، واستقراء الأسباب للوصول إلى قوانين عامة تحكم جميع الظواهر المشابهة التي تنتمي إليها مثل تلك الجزئيات... وهو منهج يستعين بالقواعد الإحصائية" **البحث العلمي** (ص: ٣٧).

(٤) **المنهج الوصفيُّ**: "ويعرف بأنه وصف أو رصد لظاهرة أو موضوع محدد، بهدف فَهْم مضمونها أو مضمونه" **البحث العلمي** (ص: ٥٩).

(٥) **المنهج التحليليُّ**: "وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة، تفكيكًا أو تركيبًا أو تقويمًا" **أبجديات البحث** (ص: ٩٦).

تتبَّعْتُ في فصوله ومباحثه ما كتبه العلماء وما سطَّروه في كتبهم، مع تقديم أقوال المتقدمين منهم، وإتباعها بأقوال المتأخرين، وجمع الأقوال عند الاختلاف والترجيح بينها ما أمكن، خروجًا بنتائج هذا القسم.

- **قسم الدراسة التطبيقيّة:**

أولًا- تتبَّعتُ مسائل القراءات الواردة في باب فَرْش الحروف، والتي خالف فيها أحد القُرَّاء العشرة أو رُواتهم مذهبه المُطَّرِد فيها؛ لعلة من العلل، وقد بلغت **الخمسين مسألة**، ولقد كانت منهجية جمعها وحصرها وَفْقَ ما يلي:

أ- استقرأتُ متن الشاطبيَّة والدُّرة والطيبة كذلك -مخافة أن يفوتني شيء مما تفرَّق بين المنظومتين- وذلك لاستخراج المسائل ذات المذاهب المُطَّرِدة، والتي حصل فيها مخالفة لأحد القُرَّاء أو رواتهم، **مع تخصيص الرسالة بمسائل النظائر اللفظية**: أي التي تعود إلى جِذْر لُغوي واحد، كالخلاف في: ﴿فَتَحۡنَا﴾، ﴿فُتِحَتۡ﴾[1]، دون النظائر الحكمية: أي التي تختلف ألفاظها ويطرد الحكم فيها، كالخلاف في إشمام ﴿قِيلَ﴾ وأخواتها كـ : ﴿سِيقَ﴾، ﴿سِيٓءَ﴾[2].

ب- نظرتُ في هذه المسائل ودرستها: فما لم يتضح فيها الاطراد للمذهب، وما كان الخلاف فيها أكثر من قراءتين، كالخلاف في ﴿ثَمَرٌ﴾[3]، أو كان الخلاف فيها مختصًا بالسورة الواحدة

---

(١) انظر: **التيسير** (ص: ٢٧٥، ٤٤١)، **والمستنير** (٢/١٢٩-١٣٠، ٤١٣، ٥١٦)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٥٥، ٥٣٦).

(٢) انظر: **التيسير** (ص: ٢٢٥، ٣١٦. ٤٢٤)، **والكنز**: للواسطي (٢/٤٠٥)، **وتحبير التيسير** (ص: ٢٨٢-٢٨٣، ٤٠٧، ٥١٨).

(٣) وقع الخلاف في سورتَي الأنعام ويس بين ﴿ثَمَرِهِۦٓ﴾، ﴿ثُمُرِهِۦٓ﴾، وأما الكهف فبين ﴿بِثَمَرِهِۦ﴾، ﴿بِثُمْرِهِۦ﴾، ﴿بِثُمُرِهِۦ﴾، انظر: **المبسوط** (ص: ١٧٢، ٢٣٤)، **والتيسير** (ص: ٢٨٠، ٣٤٩)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٦٠-٣٦١، ٤٤٤).

كالخلاف في: ﴿نَزَّلَ﴾، ﴿أَنزَلَ﴾، ﴿نَزَّلَ﴾ [النساء: ١٣٦، ١٤٠][1]، أخرجتها من المسائل، والتي ظهر الاطراد فيها واتضح، وكان الخلاف محصورًا بين قراءتين، ومنتشرًا بين سورتين وأكثر، كالخلاف في (يحزن)[2]، فهي ضمن المسائل التي تنتقل للنقطة التالية.

ج- بعد التأكد من اطراد المذاهب للمسائل ووجود المخالفة فيها، بحثتُ عن عللها، ولكثرة كتب العلماء وصعوبة الاطلاع عليها كلها مع ضيق الوقت، فإنني اقتصرتُ على خمسة كتب كان مؤلفوها أكثر نصيبًا من غيرهم في بيان العلة، مع شمول أغلبها لتوجيه القراءات العشر، وهي:

١- الشافي في علل القراءات: لابن القراب (ت٤١٤هـ).

٢- شرح الغاية في القراءات العشر وعللها: لأبي الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ)[3].

٣- الشفاء في علل القراءات: لأبي الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري).

٤- الدُّرة الفريدة في شرح القصيدة: لابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ).

٥- كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني: للجعبري (ت٧٣٢هـ).

د- بعد الاطلاع والقراءة، أبقيتُ على المسائل التي اتضحت فيها العلة بجلاء ووضوح، وهي التي ظهر في عبارات العلماء ما يدل على تخصيصها وعلتها وسببها، وذلك كنصِّهم على: "وعلة أبي عمرو في فرْقِهِ.."[4]، "وأما قالون فإنما خالف أصله..."[5]، "ووجه التخصيص..."[6]،

---

(١) وقع الخلاف فيها: بين ضم الحرف الأول وكسر ما قبل آخره، وبين فتحهما، وذلك في سورة النساء فقط، انظر: **التبصرة** (ص: ٤٨٢-٤٨٣)، **والتيسير** (ص: ٢٦٦)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٤٣).

(٢) وقع الخلاف في المضارع حيثما وقع وكيفما تصرف، ولم يكن إلا بين قراءتين: ﴿لِيُحْزِنَ﴾ و ﴿لِيَحْزُنَ﴾، انظر: **السبعة** (ص: ٢١٩)، **والتيسير** (ص: ٣١٩)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٣٠).

(٣) والكتاب كله محققٌ لدي، إلا سورتا: آل عمران والنساء، فإنني لم أستطع الحصول على الرسالة التي حققتْهما؛ لكونها لم تنجز بعد.

(٤) **الشفاء** (٢٧١/١).

(٥) **الدُّرة الفريدة** (٣١/٣).

(٦) **الكنز**: للجعبري (١٢٥٢/٣).

"وإنما وافق حمزة وخلف في فاطر فقط..."[1]، "وإنما خص أبو بكر عن عاصم هذا الحرف بالفتح..."[2]، وبالتالي: فإن المسائل التي لم تتبين لي فيها العلة وتتضح، أخرجتها من الدراسة، حتى تبقَّت لي خمسون مسألةً.

والتخصيص السابق؛ إنما كان لكثرة المسائل وتشعبها وتداخلها، فجُعِلت المنهجية واحدةً مُقَيَّدةً في جميع مسائلها قدر الإمكان، ولم يكن ذلك إلا بعد فضل الله ثم بعد محاولات عدة ودراسات ليست بالقليلة، حتى إذا بُحِث الموضوع مرةً أخرى، فإنه حينئذ سيكون من الجوانب التي خرجت عن حدود هذه الرسالة.

ثانيًا- ذكرتُ مسائل القراءات مرتبةً وَفْقَ ترتيب سور القرآن الكريم وآياته.

ثالثًا- جمعتُ وأحصيتُ مواضع القراءات الواردة في كل مسألة، إما بحصر مواضعها وإيرادها جميعًا، وإما بذكر الألفاظ المختلف فيها، مع الاكتفاء بأول موضع منها للتمثيل بها، وإما غير ذلك، وذلك كله مراعاةً لكل مسألة وَفْقَ ما تحتمله وتقتضيه.

رابعًا- بيَّنتُ مذاهب القُرَّاء في القراءات الواردة، مع تصدير هذا البيان بالأبيات الدَّالة على مذاهبهم من الشاطبيَّة والدُّرة، ومن ثَمّ بُيِّنتْ مراتبهم فيها، متبوعةً بتوضيح من خالف مذهبه المُطَّرِد منهم، وكيف خالفه.

خامسًا- استقرأتُ ما كُتب في توجيه القراءات وعللها من أجل بيان التوجيه العام للقراءة، ومن ثَم بيان علة المخالفة، مع تقديم أقوال المتقدمين منهم، وإتباعها بأقوال المتأخرين، وجمع الأقوال عند الاختلاف والترجيح بينها ما أمكن ، إلا أنني دائمًا أُقَدِّم علة الأثر والجمع بين اللغتَيْن على كل علةٍ أخرى ولو تأخر القائل بها؛ لكونها العلة الغالبة العامة، ومن عدم الوضوح للقارئ أن تُؤخَّر

(١) **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ١٨٠).
(٢) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٣٦٤).

وتُقدَّم في كل مسألة على اختلاف قائلها، فلتوحيد المنهج ووضوحه قُدِّما دائمًا.

٢- **حدود البحث:**

تناولتْ هذه الرسالة: القراءات الواردة في **أبيات باب فَرْش الحروف من منظومتَي الشاطبيَّة والدُّرة**، بدءًا من فَرْش سورة البقرة وانتهاءً إلى فَرْش آخر القرآن، واختصَّت بإيراد القراءات **ذات النظائر اللفظية**، والتي خالف فيها أحد القُرَّاء العشرة أو رُواتهم مذهبه المُطَّرِد فيها لعلة من العلل التي التمسها العلماء لتعليل هذه المخالفة، فخرج من ذلك: ما كانت علَّتُه مقتصرةً على الرواية واتباع الأثر؛ لكونها ليست المرادة في هذه الرسالة، وإنما المراد: العلل الفرعية التي صاحبت علة الرواية واتباع الأثر.

٣- **خطوات إجراءات البحث:**

- عَزوتُ الآيات القرآنية إلى سورها وأرقامها في المتن دون الحاشية، مع كتابتها بالرسم العثماني برواية حفص عن عاصم، ومن ثمَّ أَتبعتُ الآية بالقراءات الواردة فيها، مكتوبةً بالرسم العثماني وَفْقَ ضبط القراءة أو الرواية، وذلك بالرجوع إلى الخطوط الحاسوبية للقراءات الصادرة عن مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بالإضافة لملف: «القراءات القرآنية تخريجٌ، وعزوٌ، ورسمٌ في بيانات رقمية (الإصدار رقم ٣)» للدكتور: محمد سعيد نجيب، والآية والقراءة كلاهما وُضِعَتا بين قوسَيْن مزهرَيْن ﴿ ﴾، مع اعتماد العد الكوفي دائمًا.

- خرَّجتُ الأحاديث من مصادرها:

أ-فإن كانت في الصحيحين أو في أحدهما فإنني اكتفيتُ بالتخريج منهما، أو أحدهما.

ب-وإن كانت خارج الصحيحين فخرَّجْتُها من بقية الكتب الستة، وإلا فمن مصادرها ومظانها ما أمكن، مع حصرها بين أقواس عاديَّة صغيرة (( ))، ومن ثَمَّ أتبعتُها ببيان درجتها من أقوال علماء السلف والمحققين ما أمكن ذلك.

- خرَّجتُ الآثار الواردة عن الصحابة ﷺ دون غيرهم من مصادرها ومظانها ما أمكن، إلا التي وردت في سياق التفسير للآيات القرآنية فإنني اكتفيت بالإحالة إلى كتب التفسير دون التخريج لها.

- عَزوتُ أبيات الشاطبيَّة والدُّرة إلى ناظمَيْها في المتن، وأحلتُ إلى الحاشية من أجل بيان الصفحة ورقم البيت، مع الرمز للكلمات القرآنية باللون الأزرق، ولرموز القُرَّاء باللون الأحمر، واعتمدتُ في كتابة أبيات منظومة الشاطبيَّة على تحقيق: الشيخ د. علي بن سعيد الغامدي المكي، وأما الدُّرة فعلى تحقيق: الشيخ د. أيمن بن رشدي سويد، وأما الأبيات الشعرية الأخرى، فإنني اكتفيتُ بعزوها في الحاشية إلى صاحبها، دون ذكر البحر والشاهد ووجه الاستشهاد، ودون إكمال الأبيات الذي يذكر صدرها أو عجزها فقط.

- ترجمتُ للأعلام الواردين في البحث -عدا المعاصرين منهم- بدءًا من التمهيد وحتى آخر قسم الدراسة التطبيقيّة، ترجمةً وافيةً مختصرةً، وذلك عند أول مرة من وُرُود العلم، مستثنية منهم: الصحابة العشرة المبشرون بالجنة، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس ﷺ أجمعين، واستثنيت كذلك من الترجمة: القُرَّاء العشرة ورواتهم، وكذا الإمام الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ) والداني (ت٤٤٤هـ) وابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ)؛ لشهرتهم.

-التزمتُ بذكر تاريخ الوفاة في المتن دون الحاشية بعد ذكر كل علم جاء خارج النص المقتبس، واستثنيتُ من ذلك الصحابة ﷺ، والقُرَّاء العشرة ورواتهم؛ لكثرة وُرُودهم، فإنْ كان هناك اختلاف في تاريخ الوفاة، فإنني ذكرتُ قبل العام كلمة (نحو) أو اكتفيتُ بذكر القرن، وكل ذلك وَفْقَ ما ذكره العلماء المحققون.

- عرَّفتُ بالمصطلحات العلمية بدءًا من التمهيد وحتى آخر قسم الدراسة التطبيقية، وذلك عند أول موضع من وُرُودها، مقتصرةً على بيان غير المشهور منها، إلا ما كان من مصطلحات علم القراءات والتجويد فإنني وضَّحتها وبيَّنتها على شهرتها.

- وثَّقْتُ ما يذكر في البحث من المعلومات من مصادرها ومظَّانها ما أمكن، فإن كان الاقتباس حرفيًا

فإنني وضعتُه بين علامتَيْ تنصيص " "، وإن كان الاقتباس بالمعنى، أو بإعادة الصياغة، فاكتفيتُ حينئذ بالإحالة إلى الحاشية بقول: انظر: المرجع، أو: المرجع، بتصرف، وإنْ أردت الإحالة للفائدة، فقلتُ: انظر: المرجع.

- عند الاقتباسات الحرفية التي يظهر لي فيها الخطأ والتصحيف، فإنني أُثبتُ النص كما أثبته محققه، وأُشيرُ في الحاشية إلى الصواب الذي أراه ولا أُثبتُ الصواب في المتن إلا إذا تيسر لي الوقوف على المخطوط.

- ألزمتُ نفسي بأن تُوضَع في كل حاشية أربعة مراجع لغير الاقتباس الحرفي، وقد تُزاد للضرورة والفائدة كما في (التوجيه وبيان العلَّة)، وقد تَقِلُّ لعدم وجودي ما يؤيد ما في المتن، وأما للاقتباس الحرفي: فإنني اكتفيتُ بمصدره الذي اقتبستُ منه، أو أُحيلُ عليه مرجعًا أو أكثر، وَفْقَ الاستطاعة وقدر ما أمكن، وهذا أيضًا بدءًا من التمهيد وحتى آخر قسم الدراسة التطبيقية.

- عند ذكر المرجع فإنني اكتفيتُ بذكر اسمه فقط دون اسم مؤلفه وبياناته؛ اكتفاءً بما أوردته في فهرس المصادر والمراجع، إلا إذا تشابهت أسماء المراجع، فإنني ذكرتُ المؤلف حينئذ في كل مرة، واعتمدتُ في ذكر اسم المرجع الاختصار والشهرة ما أمكن، وعند تكرار المرجع في الحاشية السابقة فلم أعتمد قول (المرجع السابق)، بل ذكرتُ المرجع باسمه مرة أخرى.

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع والبحث، لم تقف الباحثة على دراسة تناولت موضوع البحث بالجمع والدراسة والاستقصاء، غير أنها وجدت بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث، وبيانها فيما يلي:

١-**الكلمات التي خالف فيها حفص أصل روايته دراسة وتوجيه**، للدكتور: أحمد بن محمد مفلح القضاة. وهي دراسة منشورة في مجلة: دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد (٣٢) العدد (١)، ٢٠٠٥م، وتقع في (٢٠) صفحة، (٢١٣-٢٣٢).

٢-**مخالفة الأصل في نهج القُرَّاء العشرة بين الرواية والدراية**، للدكتور: محمود إبراهيم حسن إبراهيم. وهي دراسة منشورة في مجلة: كلية اللغة العربية بالقاهرة، العدد (٣٢)، ٢٠١٤م، وتقع في (٣٦٥) صفحة، (٢٦٦١-٣٠٢٥).

٣-**علل مخالفة القُرَّاء أصولهم دراسة تطبيقيّة مقارنة**، للدكتور: عبد الله بن حماد القرشي. وهي دراسة منشورة في مجلة: معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد (٢١)، جُمادى الآخرة ١٤٣٧هـ، وتقع في (٥٢) صفحة، (١٢-٦٢).

<u>وللأمانة العلمية، ما هذا البحث المقدَّم إلا ثمرة من ثمار هذه الدراسة المباركة، وإحدى توصياتها، فجزى الله القائم عليها خيرًا.</u>

٤-**استثناءات الإمام الكسائي في أبواب أصول الشاطبيَّة جمعًا وتوجيهًا**، للدكتورة: غدير بنت محمد الشريف. وهي دراسة منشورة في مجلة: معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد (٣٠)، ذو الحجة ١٤٤١هـ، وتقع في (٥٧) صفحة، (١٠-٦٦).

- **الفرق بين البحث المقدم والدراسات السابقة:**

أولًا- أنَّ الدراسة الأولى والرابعة، قد انصبَّ اهتمامهما بمخالفات رُوَاة وقُرَّاء معينين، حيث كان محور الدراسة الأولى: مخالفات الراوي حفص عن عاصم، بينما كان اهتمام الدراسة الرابعة: مخالفات الإمام الكسائي، وهذا البحث يختلف عنهما من ناحية عنايته بمخالفات القُرَّاء العشرة ورُواتهم جميعًا دون استثناء لأحد منهم.

ثانيًا- أنَّ الدراسات السابقة وإن كان فيها ذكر لمخالفات القُرَّاء في باب فَرْش الحروف، فهي ليست على طريق الحَصْر والجَمْع، بل كانت على سبيل التمثيل، ولفت أنظار الباحثين بمزيد من العناية والتفصيل لمثيلاتها، بخلاف هذا البحث الذي قام على البيان والجمع والإحصاء لعلل مخالفات القُرَّاء العشرة ورُواتهم مذاهبَهم المُطَّرِدة في باب فَرْش الحروف كاملًا.

خُطَّة البحث:

اشتملت على مقدمة، وتمهيد، وقسمَيْ دراسة، وخاتمة، وفهارس فنِّيَّة، وبيانها كالتالي:

- **المقدمة:** واحتوت على: مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، ومنهجه وإجراءاته، والدراسات السابقة له، وخطته، ومصطلحاته.

- **التمهيد:** وفيه تعريف ببعض المصطلحات الواردة في عنوان البحث، وهي كالآتي:

أولًا- تعريف المخالفة.

ثانيًا- تعريف المذهب.

ثالثًا- تعريف المُطَّرِد.

- **القسم الأول (الدراسة النظرية) وفيها فصلان:**

❖ **الفصل الأول: علم علل القراءات**، وتحته أربعة مباحث:

▪ المبحث الأول: تعريف علم علل القراءات.

▪ المبحث الثاني: مصطلحات علم علل القراءات، وفيه مطلبان:

– المطلب الأول: مصطلحات علم علل القراءات واستعمال العلماء لها.

– المطلب الثاني: بيان أقوال العلماء في وجود الفرق من عدمه بين هذه المصطلحات.

▪ المبحث الثالث: أنواع علل القراءات.

▪ المبحث الرابع: المؤلفات التي اهتمت ببيان علل القراءات.

❖ **الفصل الثاني: الاختيار عند القراء**، وتحته أربعة مباحث:

▪ المبحث الأول: تعريف الاختيار.

▪ المبحث الثاني: حكم الاختيار وشروطه، وفيه مطلبان:

– المطلب الأول: حكم الاختيار.

- المطلب الثاني: شروط الاختيار.

- المبحث الثالث: ضوابط الاختيار ومعاييره.

- المبحث الرابع: علاقة المخالفة للمذهب المُطَّرِد وعللها بالاختيار وضوابطه.

- **القسم الثاني (الدراسة التطبيقية):** واشتملت على مسائل النظائر اللفظية التي خالف فيها القُرَّاء العشرة مذاهبهم المُطَّرِدة في باب فَرْش الحروف، من أول القرآن إلى آخره.

- **الخاتمة:** وذُكِر فيها أبرز النتائج والتوصيات.

- **الفهارس الفنِّيَّة**، واشتملت على:

-فهرس القراءات الشاذة.

-فهرس الأحاديث والآثار.

-فهرس الأبيات الشعرية.

-فهرس الأعلام المترجم لهم.

-فهرس القبائل واللغات.

-فهرس الأماكن والبلدان.

-فهرس المصطلحات العلمية

-فهرس الكلمات الغريبة.

-فهرس المراجع والمصادر.

-فهرس الموضوعات[1].

---

(١) وَفْقَ **دليل كتابة الرسائل الجامعية بجامعة جدة** (ص: ٤٠)، يوضع فهرس الموضوعات في أول الرسالة لا آخرها وهذا ما فعلته، لكنّه ذُكرَ هنا؛ إشعارًا بعمله.

مصطلحات البحث:

- **القراءات القرآنية:** وهي "علم بكيفيَّة أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًا لناقله"(١).

- **الأصول:** وهي "الحكم المُطَّرِد... الكلي الجاري في كل ما تحقق فيه شرط ذلك الحكم، كالمد، والقصر، والإظهار، والإدغام، والفتح، والإمالة، ونحو ذلك، ويسمون هذا القسم بـ(الأصول)"(٢).

- **الفَرْش:** ويقصد به: "الحكم المنفرد... غير المُطَّرِد، وهو ما يذكر في السور من كيفية قراءة كل كلمة قرآنية مختلف فيها بين القراء، مع عَزْو كل قراءة إلى صاحبها... ويسمون هذا القسم بـ(فَرْش الحروف)، وسماه بعضهم بـ(الفروع) مقابلة للأصول"(٣).

- **الطريق:** وهو ما ينسب إلى الآخذ عن الرواي وإن سفل، ويطلق كذلك على الكتاب الذي يُقرأ بمُضَمَّنه(٤).

- **الشاطبيَّة:** وهي القصيدة اللاميَّة المسماة بـ: «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع» للقاسم بن فِيْرُّه بن خلف بن أحمد الرعينيّ الشاطبي(٥).

- **الدُّرة:** وهي منظومة «الدُّرة المضيَّة في القراءات الثلاث المرضيَّة» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري(٦).

---

(١) **منجد المقرئين** (ص: ١٩).

(٢) **النجوم الطوالع** (ص: ١٤٢).

(٣) **النجوم الطوالع** (ص: ١٤٢).

(٤) انظر: **غيث النفع** (ص: ٢٣)، **وتقريب المعاني** (ص: ٣٥).

(٥) انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٥٧٣/٢)، **ومختصر الفتح المواهبي** (ص:٥٢).

(٦) انظر: **غاية النهاية** (٢٤٧/٢، ٢٥٠)، والتعريف بالناظم في آخر **منظومة الدُّرة** لمحققها: د. أيمن رشدي سويد: (٨٩، ٩١).

التمهيد

وفيه تعريف ببعض المصطلحات الواردة في عنوان البحث، وهي كالآتي:

أولًا- تعريف المخالفة.

ثانيًا- تعريف المذهب.

ثالثًا- تعريف المُطَّرِد.

أولًا- تعريف المخالفة:

لغةً: تقوم المخالفة على ثلاثة حروف أصول، وهي: الخاء واللام والفاء، وتدور معانيها حول أصولٍ ثلاثةٍ أيضًا: قال ابن فارس (ت٣٩٥هـ)[١]: " أحدها: أن يجيءَ شيءٌ بعد شيءٍ يقوم مقامَه، والثاني: خلاف قُدَّام، والثالث: التغيُّر "[٢].

والمُخالَفة مصدرٌ لـ خَالَفَ، الذي يأتي بمعنى: المُضادَّة، وبمعنى: عدم التَّسْوية والاتِّفاق، ولذا يقال: خَالَفَ فلانًا مخالفةً، وخِلافًا، أي: أَخَذَ في حاله وقوله طريقًا غير طريق الآخر، واخْتلف الأمران وتخالفا، أي: لم يتفقا، ولم يتساويا، والمخالفةُ أعمُّ من الضدِّ؛ لأن كُلَّ ضدَّيْن مختلفان، وليس كُلُّ مختلفَيْن ضدَّيْن[٣].

والمعنى الذي يتناسب مع مقام البحث هنا، هو الأصل الأول والثالث الذي أشار إليهما ابن فارس(ت٣٩٥هـ)، وتوضيح ذلك: أنَّ القارئ حينما يصل إلى موضع المُخالَفة يُغَيِّر قراءته؛ فيقرأُ بغير ما كان يقرأُ به في مثيلاتها، فكأنَّ القراءة الثانية (المُخالِفة) خَلَفَت القراءة الأولى (الأصل) في موضع المُخَالَفة ونَحَّتها، وجاءت بعدها فقامت مقامها، بحيث كانت عِوضًا عنها وبدلًا، وغيرُ مساويةٍ لها لفظًا؛ كونها لم تتفق معها، سواءٌ أكانت ضدَّها[٤] أم لا، قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): "وأما قولهم:

---

(١) هو: أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللُّغوي، من أئمة اللغة الكبار المتبحِّر فيها، كان نحويًا على طريقة أهل الكوفة، من شيوخه: والده، وأبو الحسن علي القطان، من تلاميذه: بديع الزمان الهمذاني، وله عدةٌ من التصانيف منها: المُجْمَل في اللغة، ومقدمة في النحو، توفي رحمه الله عام (٣٩٥هـ)، انظر: **نزهة الألِبَّاء** (ص: ٢٣٥-٢٣٦)، و **إنباه الرواة** (١/١٢٧-١٣٠).

(٢) **مقاييس اللغة** (٢/٢١٠) مادة (خ ل ف).

(٣) انظر: مادة (خ ل ف) في: **المفردات** (١/٢٠٧) بتصرف يسير، **ولسان العرب** (٩/٩٠-٩١) بتصرف، **والمصباح المنير** (١/١٧٨-١٧٩)، **وتاج العروس** (٢٣/٢٥١-٢٥٤، ٢٧٤-٢٧٦، ٢٧٩).

(٤) يقصد بالضدِّ هنا، الأضداد العقلية، والاصطلاحية التي اصْطَلَح عليها الشاطبي في حِرْزِهِ، والتي لها علاقةٌ **بلفظ الحرف ونطقه** لا معناه، فالاختلاف في وجوه القراءات: هو من اختلاف التنوُّع والتغاير في **المعنى** لا التضاد والتناقض بينها، ومثال ذلك: ﴿يُنَزِّلَ﴾ ورد فيها التخفيف والتثقيل، وهذا الاختلاف لا يفضي إلى تضادٍّ بين القراءتَيْن في معناهما، وإن كان التخفيف ضده التثقيل، انظر: **إبراز المعاني** (١/١٧٩-١٨٠)، **والعقد النضيد**، تحقيق: أيمن سويد (١/١٩٣، ١٩٥، ١٩٨)، **والكنز:** للجعبري (١/٣٠١)، **والنشر:** =

اختلف الناس في كذا، والناس خِلْفَةٌ: أي مختلفون، فمن الباب الأول؛ لأن كل واحدٍ منهم يُنَحِّي قول صاحبه، ويُقِيمُ نَفْسَه مقام الذي نحَّاه"[1]، لذا فإنَّ فالقارئ يتردَّد بين القراءتَيْن ويُغَيِّر القراءة في مواضعها بما تلَّقاه وأخذه، قال الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)[2]: " والخِلْفة بالكسر: الاسم من الاختلاف، أو مصدر الاختلاف، أي: **التردد**"[3].

اصطلاحًا عند القرَّاء:

لم أجد في المصادر التي وقفتُ عليها تعريفًا صريحًا لها، ولكن؛ وبعد تتبّع أقوالهم في المخالفة وما يتعلق بها، يُمكن أنْ تُعَرَّف عندهم **بأنَّها:** اختلاف القُرَّاء وتغايرهم فيما بينهم في قراءة القرآن الكريم، أي: في طريقة النطق بكلماته وأداء ألفاظه، كُلٌّ كما تلقَّاه وتعلَّمه من مشايخه الثقات بسندهم إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكما أُنزل عليه من عند الله عَزَّ وَجَلَّ[4].

وللتعريف معالمٌ وحدودٌ، وبيانها كالتالي:

أولًا- اختلاف القُرَّاء وتغايرهم فيما بينهم: فلا يراد به اختلاف الفقهاء ولا النحاة ولا غيرهم، قال ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)[5]: «اختلف الناس في القراءة كما اختلفوا في الأحكام، ورُويت الآثار

(١٤٤/١).

(١) **مقاييس اللغة** (٢١٣/٢) مادة (خ ل ف).

(٢) هو أبو الطاهر، محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الفيروزآبادي اللُّغوي، كانت اللُّغة جلَّ قصده في التحصيل، فمهر فيها إلى أن بهر وفاق، وأخذ اللغة والأدب عن والده وعن القوام بن النجم وغيرهما من علماء شيراز، من تلاميذه: الصلاح الصفدي، من تصانيفه: القاموس المحيط، والوجيز في لطائف الكتاب العزيز، توفي رحمه الله عام (٨١٧هـ)، انظر: **الضوء اللامع** (٧٩/١٠-٨٦)، **وبغية الوعاة** (٢٢٥/١-٢٢٦).

(٣) **القاموس المحيط** (ص:٨٠٨) مادة (خ ل ف).

(٤) انظر: **السبعة** (ص:٤٥-٥٠)، **وجامع البيان**: للداني (٧٣/١وما بعدها)، **والمرشد الوجيز** (ص:١٢٦-١٢٧، ١٥٣-١٥٤، ١٧٣، ٢٠١-٢٠٢، ٢٢٠وما بعدها)، **والنشر** (٢١/٢، ٢٧، ٦١، ٦٨وما بعدها).

(٥) هو: أبو بكر، أحمد بن موسى بن العباس البغدادي المقرئ، شيخ عصره في إقراء القرآن وأول من سبَّع السبعة القُرَّاء بتصنيفه كتاب السبعة، ازدحم عليه أهل الأداء وبَعُدَ صيته وارتحل إليه، من شيوخه: أبو الزعراء بن عبدوس، وقنبل المكي، من تلاميذه: أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، وأبو الفرج الشنبوذي، توفي رحمه الله عام (٣٢٤هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٥٣٣/٢-٥٣٨)، **وغاية النهاية** (٤٥٦/١-٤٦٠).

بالاختلاف عن الصحابة والتابعين توسعةً ورحمةً للمسلمين»[١].

ثانيًا-في قراءة القرآن الكريم، وطريقة النطق بكلماته وأداء ألفاظه: فاختلافهم، إنما في القراءة والتلفُّظ بكلمات القرآن ونطقها وأداءها، فتخرج خلافات القُرَّاء في التفسير والتوجيه وغيرها؛ لأنها ليست مُرادةً في نفسها، وإنما المُراد: أداء الكلمة ولفظها، قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ): "فإنَّ الصحابة الذين اختلفوا وترافعوا إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما ثبت في حديث عمر وهشام[٢] وأُبَيٍّ وابن مسعود وعمرو بن العاص[٣] وغيرهم، لم يختلفوا في تفسيره ولا أحكامه؛ **و إنما اختلفوا في قراءة حروفه**"[٤].

وأوجه اختلافهم في القراءة متنوعةٌ وكثيرةٌ، منها[٥]:

- التشديد والتخفيف، ومثاله: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم﴾، ﴿وَلَيُبْدِلَنَّهُم﴾[٦].
- الإفراد والجمع، ومثاله: ﴿ٱلرِّيحَ﴾، ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾[٧].

(١) **السبعة** (ص: ٤٥)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (١٥٥/١وما بعدها).

(٢) هو الصحابي الجليل هشام بن حكيم بن حزام القرشي الأسدي، من فضلاء الصحابة وخيارهم ممن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، أسلم يوم الفتح، ومات قبل أبيه، انظر: **الاستيعاب** (١٥٣٨/٤)، **وأسد الغابة** (٣٩٨/٥-٤٠٠).

(٣) هو الصحابي الجليل أبو عبد الله، عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي، أسلم في العام الثامن من الهجرة، وهو من شجعان العرب وأبطالهم ودهاتهم، توفي عام (٤٣هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **الاستيعاب** (١١٨٤/٣-١١٨٨)، **وأسد الغابة** (٢٤٤/٤-٢٤٦).

(٤) **النشر** (٨١/٢)، وانظر: **الإيضاح**: للأندرابي (١٠٢/١ وما بعدها).

(٥) انظر: **الإبانة** (ص: ٧١-٧٩)، **وجامع البيان**: للداني (١٠٨/١-١١٧)، **والمرشد الوجيز** (ص: ٢٨٢ وما بعدها)، **والنشر** (٨٤/٢-٨٩).

(٦) انظر: **التيسير**(ص: ٣٥٢، ٣٨٤)، **والمستنير** (٢٧١/٢، ٣٢٤)، **والإقناع** (٦٩١/٢، ٧١٣)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٤٧-٤٤٨، ٤٨٣).

(٧) انظر: **الروضة** (٥٥٠/٢-٥٥١)، **والتيسير** (ص: ٢٣٤-٢٣٥)، **والكنز**: للواسطي (٤١٨/٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٢٩٧-٢٩٨).

- التحريك والتسكين، ومثاله: ﴿وَهُوَ﴾، ﴿وَهْوَ﴾[1].

- اختلاف اللغات، ومثاله: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، ﴿إِبْرَاهَامَ﴾[2].

- التنوين وتركه، ومثاله: ﴿ثَمُوداً﴾، ﴿ثَمُودَاْ﴾[3].

ثالثًا- كُلٌّ كما تلقَّاه وتعلَّمه من مشايخه الثقات بسندهم إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكما أُنزل عليه من عند الله ﷻ: فتخرج القراءات الغير مُتَلَقَّاة عن الثقات، والتي ليس لها سندٌ يُعتَمد عليه، كالقراءات الواردة عن المُصْحَفِيِّين[4]، أو عن الذين يقرؤون بلسان العرب وفصاحته ابتداءً، قال ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ): "ومنهم من يُعْرِبُ قراءته، ويُبْصِرُ المعاني، ويعرف اللغات، ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرفٍ جائزٍ في العربية لم يُقْرأ به أحدٌ من الماضيين، فيكون بذلك **مبتدعًا**"[5]، فـ"قراءة القرآن سُنَّةٌ، يأخذها الآخر عن الأول"[6].

---

(١) انظر: **الروضة** (٢/٥٢٨-٥٢٩)، **والتيسير** (ص: ٢٢٦)، **والتجريد** (ص:١٨٨)، **وتحبير التيسير** (ص: ٢٨٤-٢٨٥).

(٢) انظر: **التذكرة** (٢/٢٦٠-٢٦١)، **والتيسير** (ص: ٢٣٢، ٢٣٣)، **والاكتفاء** (ص: ٨٢-٨٣)، **وتحبير التيسير** (ص: ٢٩٥).

(٣) انظر: **السبعة** (ص: ٣٣٧)، **والمبسوط** (ص: ٢٠٥)، **والتيسير** (ص: ٣١٥)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٠٦-٤٠٧).

(٤) **المُصْحَفِيُّ**: هو الذي لم يتعلم ألفاظ القرآن ولم يقرأه على أحد من القراء، بل يقرأه بالنظر إلى المصحف ابتداءً بدون تلقٍّ له، انظر: **رياضة المتعلمين** (ص: ٣٤٣)، **والتمهيد**: للعطار (ص: ٢٤٧)، **ودراسات في علوم القرآن**: للرومي (ص: ١٠٦)، ولعجائب ما قرؤوا به، انظر: **التمهيد**: للعطار (ص: ٢٥١ وما بعدها).

(٥) **السبعة** (ص: ٤٦)، وانظر: **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ١٥١ وما بعدها).

(٦) **السبعة** (ص: ٥١)، وانظر: **التمهيد**: للعطار (ص: ٢٤١-٢٤٤)، **والمرشد الوجيز** (ص: ٣١٣).

وقال الدَّهَّان النَّوْزَاوَازِي (أحد علماء القرن السادس الهجري)[١]: "اعلم أنَّ هذه القراءات كلها، والروايات بأسرها، ما صَحَّ منها، لا بُدَّ أن تَسْتَنِد إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إذ ليس لأحد من المخلوقين أن يَقْرَأ بحرف إلا بما أُنزِلَ على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[٢].

وقال ابن الجزريِّ (ت٨٣٣هـ):"ومن ثَمَّ امتنعت القراءة بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصلٌ في القراءة يُرْجعُ إليه، ولا ركنٌ وثيقٌ في الأداء يُعتمَدُ عليه"[٣].

ثانيًا- تعريف المَذْهَب:

-لغةً:

مصدر الفعل (ذَهَبَ)، وللكلمة مَعْنَيَان أَصِيلَان: الأول: الحُسْن والنَّضارة، والآخر: المضيُّ، أي: ذهاب الشيء، ويأتي المصدر بمعنى: الطريقة، فيقال: فلانٌ حسن المَذْهَب، وقبيح المَذْهَب، ويأتي بمعنى: المُعْتَقَد الذي يُذهَب إليه، والأصل[٤].

والمعنى الذي يتناسب مع مقام البحث هنا، هو الطريقة والأصل الذي يُذْهَبُ إليه.

-اصطلاحًا عند القراء:

وَرَدَ استعمالهم لمصطلح المذهب على عدة معانٍ، فمنها: أنهم يريدون به[٥]:

١- **القراءة والرواية والطريق**، ومنه قول الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

(١) هو: محمد بن أبي نصر بن أحمد الدَّهَّان النَّوْزَاوَازِي (أحد علماء القرن السادس الهجري)، صاحب كتاب «المغني في القراءات»، ولم توجد له ترجمة في كتب العلماء، انظر: مقدمة التحقيق لـ **المغني** (٢٣/١ وما بعدها).

(٢) **المغني** (٧٨/١).

(٣) **النشر** (٦٠/١)، وانظر: **الإبانة** (٥١-٥٦).

(٤) انظر: مادة (ذ هـــ ب) في: **العين** (٤١/٤)، **وجمهرة اللغة** (٣٠٧/١)، **ومقاييس اللغة** (٣٦٢/٢)، **والمحكم والمحيط** (٢٩٥/٤).

(٥) انظر: **مختصر العبارات** (ص: ٢٧، ١١٩)، **ومعجم مصطلحات علم القراءات** (ص: ٣٠٥-٣٠٦).

وَفِي الـرَّاءِ عَـنْ وَرْشٍ سَـــوَى مَـا ذَكَـرْتُـهُ   مَـذَاهِـبُ شَـــذَّتْ فِـي الْأَدَاءِ تَـوَقُّـلَا[1]

قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)[2]: "يشير إلى أنه قد شذَّت **روايات** عن ورش في هذا الباب..."[3].

٢- **الرأي المختار**، ومنه قول أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ):

وَالْـفَـتْـحُ قَـدْ يَـلِـيـهِـمَـا فَـيَـذْهَـبُ   مُـعْـظَـمُ صَـــوْتِ الْمَـدِّ وَهُـوَ الْمَـذْهَـبُ[4]

٣- **الحُكْم**، كما قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ): "باب مذاهبهم في الزوائد"[5]، قال الجعبري (ت٧٣٢هـ)[6]: "أي: باب **حكم** اختلافهم في الياءات الزوائد"[7].

٤- **الأصل والقاعدة**، ومنه قول الفاسي (ت٦٥٦هـ)[8] حين ذَكَرَ في بداية شرحه لباب مذاهبهم في ياءات الإضافة، فقال: "ولما ذكر **قواعد** ياء الإضافة في هذا الباب، ولم يُعَيِّنها ياءً ياءً..."[9]، ومنه قول

---

(١) **الشاطبيَّة** (ص: ٢٨) البيت رقم (٣٤٨)، وانظر: **المهند القاضبي** (ص:٤١٨-٤٢٠)، **والدُّرة الفريدة** (٢/٢٣٠-٢٣٣)، **وسراج القارئ** (٢/٥٧١-٥٧٢).

(٢) هو: أبو العباس، أحمد بن يوسف بن محمد الحلبي النحوي المقرئ الفقيه المعروف بالسمين الحلبي، من الأئمة الكبار، ذو براعة في النحو والتفسير وعلم القراءة، من شيوخه: أبو حيَّان الأندلسي، وابن الصائغ، من مصنفاته: الدر المصون، وشرح التسهيل، توفي رحمه الله عام (٧٥٦هـ)، انظر: **غاية النهاية** (١/٤٨٥-٤٨٦)، **وطبقات الشافية**: لابن قاضي شُهبة (٣/٢٠-٢١).

(٣) **العقد النضيد**، تحقيق: أحمد حريصي (ص: ٣٢٦)، وانظر: **إبراز المعاني** (٢/١٦٩).

(٤) **الأرجوزة المَنَبِّهة** (ص: ٢٣١) البيت رقم (٨٠٨)، وانظر: **معجم مصطلحات علم القراءات** (ص: ٣٠٦).

(٥) **الشاطبيَّة** (ص: ٣٤)، وانظر: **فتح الوصيد** (٢/٥٨٩)، **واللآلئ الفريدة** (١/٦١٠)، **والكنز**: لشعلة (١/٦٨٠).

(٦) هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الرَّبَعِي الجعبري العلامة الأستاذ المحقق شيخ القُرَّاء صاحب التصانيف، من شيوخه: أبو الحسن الوُجُوهي، والمنتجب التكريتي، من تلاميذه: ابن الجندي، وابن اللبان، من مصنفاته: روضة الطرائف، وعقود الجمان، توفي رحمه الله عام (٧٣٢هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٣/١٤٦٣-١٤٦٥)، **وغاية النهاية** (١/١٢١-١٢٢).

(٧) **الكنز** (٣/١٠٦١)، وانظر: **إبراز المعاني** (٢/١٥٩، ٢٢٤، ٢٥٦).

(٨) هو: أبو عبد الله، محمد بن حسن بن محمد المغربي الفاسي المقرئ، شيخ القُرَّاء بمدينة حلب الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بها، من شيوخه: ابن الوجيه اللخمي، وعلي بن أبي بكر الشاطبي، من تلاميذه: يحيى المنبجي، ومحمد التاذفي، من مصنفاته: شرحه على الشاطبية، توفي رحمه الله عام (٦٥٦هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٣/١٣٢٩-١٣٣١)، **وغاية النهاية** (٣/٣٠٢-٣٠٣).

(٩) **اللآلئ الفريدة** (١/٥٧٤)، وانظر: **النشر** (٤/١٥٣٨-١٥٣٩)

ابن الجزريِّ (ت٨٣٣هـ): "نافع وأبو جعفر وحفص: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ بهمزة مكسورة على الخبر، والباقون على الاستفهام، وقد تقدم **مذهبهم** فيه في باب الهمزتين"(١)، أي: قاعدتهم وأصلهم في قراءة هاتَيْن الهمزتَيْن.

فإذًا: المذهب في اصطلاح القراء، يُطلَق على عدة معانٍ، والمعنى المُراد به يتضح وَفْقَ السياق ومعناه، وقد يأتي في مواضع يشمل المعاني كلها أو بعضها، فمن ذلك: حينما يقال مذهب ورش في النقل، أي: طريقته في القراءة في هذا الباب، وهو أيضًا رِوايتُه عن نافع، ويُقصَد به أيضًا، حكم ورش وقاعدته وأصله في باب النقل، **وهذه المعاني هي التي يُرَادُ بها في البحث عند وُرُود كلمة المذهب.**

ثالثًا- تعريف المُطَّرِد:

لغةً: مأخوذ من الطَرْد، وهو: الإبعاد، والتَّنْحية، وهو مصدر لـ اطَّرَدَ، أي: تَبِعَ، واسْتَقامَ، ومنه قولهم: اطَّرَدَ الشيء، أي: تبع بعضُه بعضًا وجرى، فكل شيءٍ اتَّبَع بعضُه بعضًا فقد اطَّرَدَ، ومنه اطِّرادُ الكلام، أي: تَتَابعُه، واتِّساقه على ما يُرَاد به، والأمر المُطَّرِد: هو المستقيم على جهته(٢).

والمعنى الذي يتناسب مع مقام البحث هنا، هو تتابع الأمر واتِّساقه واستقامته وجريانه على وجهه وجهته، وتوضيح ذلك فيما يلي.

اصطلاحًا عند القراء:

من التعاريف التي وقفتُ عليها:

---

(١) **تحبير التيسير** (ص: ٣٧٤)، وانظر: **جامع البيان:** للداني (٤٢٨/١).

(٢) انظر: مادة (ط ر د) في: **جمهرة اللغة** (٦٣١/٢)، وتهذيب **اللغة** (٢١٧٥/٣-٢١٧٧)، **والصحاح** (٥٠١/٢-٥٠٢)، **وتاج العروس** (٣١٧/٨).

١- قول شعلة (ت٦٥٦هـ)[١]: "الاطِّراد: استمرار الحكم في الشيء وفي أشباهه أو الانقياد"[٢].

٢- قول أبي شامة (ت٦٦٥هـ)[٣]: "والمُطَّرِد هو المستمر الجاري في أشباه ذلك الشيء"[٤].

٣- قول الجعبري (ت٧٣٢هـ): "والمُطَّرِد" المستمر الجاري على سنن، والمصدر الاطراد"[٥].

٤- قول السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "...حروف القُرَّاء غير المُطَّرِدة، أي: التي لم تدخل تحت ضابط كلي ولا قانون مستو"[٦].

إذًا **فالمُطَّرِد في اصطلاح القراء**: هو الحكم المستمر الداخل تحت ضابطٍ كُلِّيٍ وقانونٍ واحدٍ، وهو الجاري فيما اختلف فيه القُرَّاء وفي أشباهه ونظائره.

وهذا الاطراد ليس خاصًّا بأبواب الأصول فقط، بل هو كذلك يأتي في باب الفَرْش، قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "والأصول في عُرْف القُرَّاء مُقابِلةٍ للفَرْش، ويَعْنُون بالأصل: ما يطرد حكمه ويدخل تحت ضابط كلي وقانون منضبط، وهذا هو **الغالب**، وإلا فقد يوجد في الأصول التي ذكروها ما لم يطرد، وفي **الفَرْش ما يطرد**"[٧].

---

(١) هو: أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد الموصلي المقرئ الحنبلي الملقب بشعلة، مقرئ محقق ذو ذكاء مفرط وفهم ثاقب ومعرفة تامة باللغة العربية وديانة متينة، من شيوخه: أبو الحسن الإِرْبِلي، من مصنفاته: العنقود في النحو، والشمعة في قراءات السبعة، توفي رحمه الله عام (٦٥٦هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (١٣٤٠/٣-١٣٤١)، **وغاية النهاية** (١٩٤/٣-١٩٥).

(٢) **الكنز** (٧٠٠/١)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٣٧٦/٢).

(٣) هو: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي الشافعي المقرئ النحوي الأصولي صاحب التصانيف، من شيوخه: أبو الحسن السخاوي، وابن ملاعب، من تلاميذه: أحمد اللبان، وحسين الكفري، وله من المصنفات: مفردات القراء، ونظم المفصل، توفي رحمه الله عام (٦٦٥هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(١٣٣٤/٣-١٣٣٦)، **وغاية النهاية** (٢٨٥/٢-٢٨٦).

(٤) **إبراز المعاني** (٢٧٦/٢)، وانظر: **سراج القارئ** (٦٧١/٢).

(٥) **الكنز** (١٠٩٥/٣)، وانظر: **الجوهر النضيد**، تحقيق: محمد الشنقيطي (٧٣٤/؟).

(٦) **العقد النضيد**، تحقيق: عبد الله البراق (ص: ٣٩٢)، وانظر: (ص: ٣٨٨).

(٧) **العقد النضيد**، تحقيق: عبد الله البراق (ص: ٣٨٦)، وانظر: **الكنز**: لشعلة (٥/٢).

وقال ابن جُبارة (ت٧٢٨هـ)[١] عند شرحه لقول الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

فَهَذِي أُصُولُ الْقَوْمِ حَالَ اطِّرَادِهَا   أَجَابَتْ بِعَوْنِ اللهِ فَانتَظَمَتْ حُلَى"[٢]

"فإن قلتَ: يقتضي ذلك أنَّ ما ثم أصولًا للقراء سوى ما تقدم، وقد ذكر في **الفَرْش أصولًا مُطَّرِدة** للقراء، مثل: يتزل ونتزل وتتزل...قلتُ: مُراده الأصول التي بوَّب لها، وما ذكرته لم يُبَوِّب له"[٣].

---

(١) هو: أبو العباس، أحمد بن محمد بن عبد الولي المقدسي الصالحي الحنبلي المقرئ النحوي الأصولي، من شيوخه: محسن الراشدي، وشهاب الدين القرافي، من تلاميذه: شرف الدين القرحي، وعبد الله المراكشي، وله من المصنفات: شرحٌ على الشاطبية، وشرحٌ للرائية، توفي رحمه الله عام (٧٢٨هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(١٤٨٢/٣ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٤٠٥/١).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٣٦) البيت رقم (٤٤٢)، وانظر: **واللآلئ الفريدة** (٥١٣/٢)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٣٥٧)، **والإشارات العمرية**، تحقيق: نداء الصباغ (ص: ١٤١).

(٣) **المفيد**، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ١٧٩-١٨٠) من نسخة المخطوط التي رمز لها بـ: (ب)، وانظر: **الجوهر النضيد**، تحقيق: محمد الشنقيطي (؟/٧٣١-٧٣٢).

القسم الأول (الدراسة النظرية)

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: علم علل القراءات.
- الفصل الثاني: الاختيار عند القُرَّاء.

الفصل الأول: علم علل القراءات

وتحته أربعة مباحث، وهي:

- المبحث الأول: تعريف علم علل القراءات.
- المبحث الثاني: مصطلحات علم علل القراءات.
- المبحث الثالث: أنواع علل القراءات.
- المبحث الرابع: المؤلفات التي اهتمت ببيان علل القراءات.

المبحث الأول: تعريف علم علل القراءات

هو مصطلح مركب من العلل والقراءات، ولذا سأعرف العلل لغة واصطلاحًا، ثم أنتقل لبيان المصطلح كاملًا، وسأكتفي في تعريف القراءات بما ذكرته في مصطلحات البحث، مع كثرة من قام بتعريفه.

- **أولًا- تعريف العلل:**

-**لغةً:** هي جمع كلمة (عِلَّة)، مأخوذةٌ من: علَّ، يَعِلُّ، واعتلَّ، وهي من الاعتلال، وعلَّ في اللغة تدور معانيها حول ثلاثة أصول: التكرار، والعائق الذي يعوق، وضُعْف الشيء، وأيضًا هي كلمة يأتي في معناها: الطمع والإشفاق، والزيادة، ومنه قولهم: تَعالَلَ نفسه وتَلوَّمها، أي: استزادها، ويأتي فيها أيضًا معنى: التمسُّك بالحجة والتشبُّث بها، وتأتي العلةُ بمعنى: المرض، والسبب، والحدث الذي يُشْغِلُ صاحبه[1].

والمعاني التي تتناسب مع مقام البحث، هي: الزيادة، والتمسُّك بالحجة والتشبُّث بها، والسبب، وسأبين ذلك فيما يلي.

-**اصطلاحًا عند القراء:**

لم أجد تعريفًا صريحًا لهم في بيان العلة في اصطلاحهم إلا عند بعض المعاصرين -وسأرجئه آخرًا-، وحتى يتبين معنى العلة عند أهل الفنِّ، سأنقل بعض النصوص والأقوال في استعمالهم لها، مُقَسِّمةً هذه النصوص إلى ثلاثة أنواع تبعًا للكتب المأخوذة منها:

أولًا- معنى العلة ولفظها في كتب الرواية:

١- قال ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ): "استطلتُ ذكر **<u>العلل</u>** بعد هذه السورة [أي: سورة الفاتحة]،

---

(١) انظر مادة (ع ل ل) بتصرف في: **جمهرة اللغة** (١/١٥٦)، **والصحاح** (٥/١٧٧٣)، **ومعجم مقاييس اللغة** (٤/١٢)، **والمحكم والمحيط** (١/٩٥)، **ولسان العرب** (١١/٤٦٩، ٤٧١)، **والمصباح المنير** (٢/٤٢٦).

وكرهتُ أن يثقل الكتاب، فأمسكتُ عن ذلك"[1]، وقد قال قبلها حين ابتدأ بذكر اختلاف القُرَّاء في فاتحة الكتاب وبدأ بأول خلاف فيها ومن قرأه: "**وحجة** من قرأ: ﴿مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]..."[2].

٢- قال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ): "وقد أدرج ابن جُبَيْر[3] في هذا الضرب حرفَيْن ليسا منه، وحكى عن اليزيدي[4] عن أبي عمرو أنه أظهرهما[5]، وهما قوله: ﴿ٱلْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٦] و﴿ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ﴾ [الأنعام: ٦١] وذلك غلط منه؛ لأنَّ تاء الموت أصلية فلا **علة** تمنع من إدغامها[6] في مثلها كما مُنِعَت منه تاء الخطاب وتاء المتكلم"[7].

٣- وقال أيضًا: "...عن الكسائي أنه وقف بالياء، وقال: «اسمه وادي ولا يتم إلا بالياء»، قال أبو عمرو: هذه **علة** لا تصح عن الكسائي، إذ كان مذهبه في حذف الياء في الحالَيْن بإجماع عنه في قوله: ﴿جَابُواْ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ﴾ [الفجر: ٩] في حال الوقف، وفي قوله: ﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِى

---

(١) **السبعة** (ص: ١١٢).

(٢) **السبعة** (ص: ١٠٤).

(٣) هو: أبو جعفر، أحمد بن جُبَيْر بن محمد الكوفي الأنطاكي المقرئ، من كبار القُرَّاء وأئمتهم وحذاقهم، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن الكسائي وسليم بن عيسى وغيرهم، روى عنه القراءة خلق كثير، منهم: عبد الله بن صدقة، ومحمد بن علان، توفي رحمه الله عام (٢٥٨هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(١/٤١٦-٤١٨)، **وغاية النهاية** (١/١٧٨-١٧٩).

(٤) هو: أبو محمد، يحيى بن المبارك اليزيدي البصري المقرئ النحوي، جوَّد القرآن على أبي عمرو البصري واختص به وحدَّث عنه، وكان ذا براعة في اللغات والآداب، أخذ عن الخليل وغيره، من تلاميذه: أبو شعيب السوسي، وأبو عمر الدوري، وله من المصنفات: كتاب النوادر، وكتاب المقصور، توفي رحمه الله عام (٢٠٢هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(١/٣٢٠-٣٢٣)، **وغاية النهاية** (٤/١١٨-١٢١).

(٥) **الإظهار**: "هو أن يؤتى بالحرفين المُصَيَّرَيْن جسمًا واحدًا، منطوقًا بكل واحد منهما على صورته، موفًّى جميع صفته، مخلصًا إلى كمال بنيته" **مرشد القارئ** (ص: ٦٦)، وانظر: **معجم مصطلحات علم القراءات** (ص: ٨٨ وما بعدها).

(٦) **الإدغام**: هو اللفظ بالحرفين حرفًا واحدًا كالثاني مشددًا، **النشر** (٣/٦٩٢) بتصرف يسير، وانظر: **النهاية في شرح الغاية** (ص: ٢١٦ وما بعدها).

(٧) **جامع البيان** (١/٤٣٠).

زَرۡعٍ﴾ [إبراهيم: ٣٧] و﴿فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٥] يردها ويبطلها، وحدثنا... عن الكسائي أنه قال: «الوقف على ﴿وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾ [النمل: ١٨] بالياء»، قال الكسائي: «ولم أسمع أحدًا من العرب يتكلم بهذا المضاف إلا بالياء»، وهذه **علة** صحيحة مفهومة؛ لأنها تقتضي هذا الموضع خاصة..."[١].

٤- قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ): "واختلفوا في: ضم تاء ﴿لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ﴾ [البقرة: ٣٤] حيث جاء...**ووجه** الإشمام[٢]: أنه أشار إلى الضم...**ووجه** الضم: أنهم استثقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة... **وعلَّلها** أبو البقاء[٣]: أنه نوى الوقف على التاء فسكنها ثم حركها بالضم إتباعًا لضمة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مُجْرَى الوقف"[٤].

ثانيًا- معنى العلة ولفظها في كتب الدراية:

١- قال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)[٥]: "وقوله تعالى: ﴿يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ﴾ [الأحزاب: ٣٠]... وقد

---

(١) **جامع البيان** (٨٠٦/٢).

(٢) **الإشمام**: يطلق في عرف القُرَّاء على أنواع ستة، وهي: الأول: خلط حرف بحرف، كما في: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ وأخواتها، الثاني: خلط حركة بحركة، كما في: ﴿قِيلَ﴾ وبابها -وهو الذي يُرَاد به هنا- الثالث: إخفاء الحركة، وذلك كـ: ﴿مَالَكَ لَا تَأۡمَ۫نَّا﴾ [يوسف: ١١]، الرابع: ضم الشفتين بعد سكون الحرف، كالذي يذكر في باب الوقف، الخامس: تحريك هاء الكناية بالكسر أو الضم من غير صلة، السادس: التقليل، وهو الذي يكون بين الفتح والإمالة، **معجم مصطلحات علم القراءات** (ص: ٧٦ وما بعدها) بتصرف يسير، وانظر: **إبراز المعاني** (٢٤٢/١-٢٤٣).

(٣) هو: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَري النحوي، كان إمامًا في النحو واللغة والفقه والفرائض والكلام، من شيوخه: ابن الخشَّاب، وأبو زرعة الدمشقي، من تصانيفه: اللباب في علل البناء والإعراب، وإعراب القرآن والقراءات، توفي رحمه الله عام (٦١٦هـ)، انظر: **إنباه الرواة** (١١٦/٢-١١٧)، **ومعجم الأدباء** (١٥١٥/٤-١٥١٦).

(٤) **النشر** (١٥٩٥/٥-١٥٩٦).

(٥) هو: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي اللُّغوي، كان من كبار أهل اللغة والعربية، من شيوخه: ابن مجاهد وأبو سعيد السيرافي، أخذ عنه المعافى بن زكريا وآخرون، من تصانيفه: الاشتقاق، والجُمَل، توفي رحمه الله عام (٣٧٠هـ)، انظر: **إنباه الرواة** (٣٥٩/١ وما بعدها)، **ومعجم الأدباء** (١٠٣٠/٣ وما بعدها).

ذكرت **علة** التخفيف والتشديد في (البقرة) وإنما أذكر **علة** الرفع والجزم هاهنا، فمن جزم جعله بدلًا من جواب الشرط..."[1].

٢- قال ابن القراب (ت٤١٤هـ)[2]: "وأما إدغام الراء في اللام..ومن رأى إدغامه **فحجته**...**وعلة** أبي عمرو في إدغامه؛ كثرة دوره في القرآن وفي لسان العرب..."[3].

٣- قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)[4]: "كنت قد أَلَّفت بالمشرق كتابًا.. وسميته «كتاب التبصرة» وهو فيما اختلف فيه القُرَّاء السبعة المشهورون، وأضربت فيه عن **الحجج والعلَل** ومقاييس النحو في القراءات واللغات طلبًا للتسهيل...ووعدت في صدره أني سأؤلف كتابًا في **علل** القراءات التي ذكرتها في ذلك الكتاب «كتاب التبصرة»، أذكر فيه **حجج** القراءات **ووجوهها**...وأرتب الكلام في **علَل** الأصول على السؤال والجواب، ثم إذا صرنا إلى فَرْش الحروف ذكرنا كل حرف، ومن قرأ به، **وعلته، وحجة** كل فريق، ثم أذكر اختياري في كل حرف، وأنبه على **علة** اختياري لذلك..."[5].

---

(١) **إعراب القراءات السبع** (١٢٦/٢)

(٢) هو: أبو محمد، إسماعيل ابن الحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد السرخسي الهروي القرَّاب، مقرئ إمام في القراءات والفقه والأدب، من شيوخه: أحمد بن محمد بن مقسم المقرئ، وأبو أحمد الحاكم، من تلاميذه: أبو عطاء المليحي، وشيخ الإسلام عبد الله الأنصاري، له عدة مصنفات، منها: درجات التائبين، ومناقب الشافعي، توفي رحمه الله عام (٤١٤هـ)، انظر: **سير أعلام النبلاء** (٣٧٩/١٧-٣٨١)، **وغاية النهاية** (٥١٢/١).

(٣) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٢٨٧-٢٨٨).

(٤) هو: أبو محمد، مكي بن أبي طالب حَمُّوش بن محمد القيسي المغربي القيرواني الأندلسي القرطبي المقرئ، أستاذ القُرَّاء والمجودين، من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية مع علمه بمعاني القراءات، من شيوخه: أبو الطيب ابن غلبون، وطاهر بن غلبون، من تلاميذه: عبد الله بن سهل، وابن مُطَرِّف، وله مصنفات كثر، منها: التبصرة في القراءات، والرعاية في التجويد، توفي رحمه الله عام (٤٣٧هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٧٥١/٢-٧٥٢)، **وغاية النهاية** (٧٥١/٣-٧٥٢).

(٥) **الكشف** (٣/١-٥).

٤- وقال أيضًا: "اعلم أنَّ **العلَل** التي توجب الإمالة[(١)] ثلاث"[(٢)].

٥- وقال أيضًا: "قد أتينا على ما شرطنا، واختصرنا الكلام في **العلَل** غاية ما قدرنا، من غير أن نكون قد أخللنا **بعلة**، أو تركنا **حجة** مشهورة، وأوجزنا **العلَل** خوف التطويل...ولو تقصّينا جميع **العلَل والحجج** في كل حرف... لصار الكتاب أمثاله، ولطال الكلام، وعظم الشرح، ولكن قد ذكرنا ما فيه إن شاء الله كفاية لمن فهم إشارتي **وتعليلي**"[(٣)].

ثالثًا- معنى العلة ولفظها في الشاطبيَّة وشروحها:

أ- **قال الشاطبيُّ** (ت٥٩٠هـ):

وَوَاوَ هُـوَ الْمَضْـــمُـومِ هَـاءً كَـهُـو وَّمَـنْ　　　فَـأَدْغِـمْ وَمَـن يُّـظْـهِـرْ فَـبِـالْمَـدِّ عَـلَّـلَا[(٤)]

ومن أقوال الشراح في: (عَلَّلَا):

١- قال الفاسي (ت٦٥٦هـ): "وقوله: «وَمَن يُّظْهِرْ فَبِالْمَدِّ عَلَّلَا» إشارة إلى مذهب ابن مجاهد وأصحابه **واحتجاجهم**"[(٥)].

٢- قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "يشير إلى ما ذكره ابن مجاهد في **علة** الإظهار، وهو أن قال: «إذا كان قبل الواو ضمة...»"[(٦)].

٣- قال ابن جُبارة (ت٧٢٨هـ): "لما أمر الناظم -رحمه الله- بالإدغام، أخبر أنَّ بعض أهل الأداء

---

(١) **الإمالة**: وهي "تقريب الفتحة من الكسـرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشـباع مبالغ فيه" **مختصر العبارات** (ص: ٣١)، وانظر: **النهاية في شرح الغاية** (ص: ٣١٣ وما بعدها).

(٢) **الكشف** (١/١٧٠).

(٣) **الكشف** (٢/٣٩٣).

(٤) **الشـاطبيَّة** (ص: ١١) البيت رقم (١٢٩)، وانظر: **المهند القاضـي** (ص: ٢٤٠-٢٤١)، **والدُّرة الفريدة** (١/٢٨٢)، **وسراج القارئ** (١٢/٢٦٢-٢٦٥).

(٥) **اللآلئ الفريدة** (١/١٢١).

(٦) **العقد النضيد**، تحقيق: أيمن سويد (١/٤٥٨).

قال بالإظهار **مُحتجًّا** بهذه **العلة** وهو المد...فإن قيل: قول الناظم -رحمه الله-: «فَبِالْمَدِّ عَلَّلَا» يوهم أنَّ صاحب هذا المذهب لم **يُعَلِّل** بغير هذه **العلة**، وقد **عُلِّل** الإظهار **بعلل** من جملتها ما ذكره لنا الناظم -رحمه الله-..."[1].

٤- قال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ)[2]: "وذكر **علته** بأنَّ من أظهر -وهو ابن مجاهد- **احتجَّ** بالدور الحكمي[3]..."[4].

ب- قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

..........................وَمَـن يَـتَّـقِ زَكَـا بِـيُـوسُـفَ وَافَى كَـالصَّـحِـيحَ مُـعَـلَّـلَا[5]

ومن أقوال الشراح في: (مُعَلَّلَا):

١- قال الفاسي (ت٦٥٦هـ): "وقوله: «وَافَى كَالصَّحِيحَ مُعَلَّلَا» جملة مستأنفةٌ؛ لبيان **وجهه** **وعلته**...وأشار بذلك إلى ما اختاره من **الاحتجاج** له"[6].

٢- قال أبو شامة (ت٦٦٥هـ): "ثم ذكر **وجه** هذه القراءة، وهو أنَّ من العرب من يجري المعتل مُجْرَى الصحيح...واختار الناظم الوجه الأول، وقوله: «وَافَى» أي: جاء معلَّلا كالصحيح، أي:

---

(١) **المفيد**، تحقيق: خير الله الشريف (؟/٤١١-٤١٢).

(٢) هو: أبو بكر بن أَيْدُغْدِي بن عبد الله الشمسي الدمشقي ثم المصري الجندي الإمام المقرئ، له عناية تامة بالقراءات وبصر بالعربية، من شيوخه: أبو حيَّان الأندلسي، والجعبري، من تلاميذه: ابن الجزري، وابن القاصح، من مؤلفاته: البستان، والجوهر النضيد، توفي رحمه الله عام (٧٦٩هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (١٥١٣/٣-١٥١٤)، **وغاية النهاية** (٥٧٨/١).

(٣) **الدور الحكمي**: وهو توقف حكم على وجود شيء، فإذا وُجِد ذلك الشيء، انتفى ذلك الحكم، وذلك كمن منع الإدغام الكبير في: ﴿هُوَ وَمَن﴾ [النحل:٧٦]؛ لأنَّه إذا أريد إدغامه سكن، وإذا سكن صار حرف مد فيمتنع إدغامه نحو: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [البقرة:٢٥]، **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الرزاق الحافظ (ص: ٩٣٦-٩٣٧) بتصرف يسير.

(٤) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الرزاق الحافظ (ص: ٩٣٦).

(٥) **الشاطبيَّة** (ص: ٣٥) البيت رقم (٤٣٤)، وانظر: **الكنز**: لشعلة (٣٧٤/١-٣٧٦)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٢١٧-٢١٨)، **وشرح الشاطبية**: للسيوطي (ص: ٥١).

(٦) **اللآلئ الفريدة** (٥٠٤/٢).

بأنه أجرى مُجْرَاه... وقرأت في حاشية نسخة مقروءة على الناظم، -وأظنُّ الحاشية من إملائه- قال: «**مُعَلَّلا**، أي: **مُرَوًّى بعذوب الاحتجاج له**، فهو على هذا من العَلَل»[1].

٣- قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "يعني: أنَّ هذا الفعل المعتل جاء كالصحيح في الاكتفاء في جزمه بحذف الحركة المقدرة مُعَلَّلا بذلك، فـ(مُعَلَّلا) حال، أي: علَّله النحويون بهذه العلة... ومعنى (مُعَلَّلا): إما من التعليل، وهو: ذكر **العلة والتوجيه**، وإما من العَلَل، وهو الشرب الثاني"[2].

٤- قال ابن جُبارة (ت٧٢٨هـ): "قال بعضهم: «وقرأت في نسخة مقروءة على الناظم... قال: (مُعَلَّلا) أي: مَرْوِيٌّ بعذب الاحتجاج له» انتهى، قلت: إشارةً إلى أنَّ هذه القراءة قد رُوِيَت بكثرة **الحجج** وقويت"[3].

من خلال النصوص السابقة، نجد أنَّ **مصطلح «العلة»** مستخدمٌ عند أهل الفن كثيرًا، وأنهم يعنون به: ذكر السبب والتوجيه والحجة للقراءة[4]، ولذا عرفها الدكتور محمد علوة: بـ : "تلك الأسباب التوجيهية المُرجِّحة لمعنى من المعاني على معنى آخر، أو لقاعدة على أخرى في أدلة معاني القراءات أو نظمها اللغوية"[5].

وهل العلة والتوجيه والحجة مصطلحات مترادفة؟ أم أنَّ لكل واحد منها معنًى غير الآخر؟ هذا ما سأرجئه للمبحث الثاني الآتي ذكره قريبًا.

- **ثانيًا- تعريف علم علل القراءات:**

قبل الحديث عن تعريفه كمصطلح مركب، لابُدَّ من بيان أنَّ لهذا العلم مصطلحات أخرى نصَّ

(١) **إبراز المعاني** (٢/٢٦٨-٢٦٩).
(٢) **العقد النضيد**، تحقيق: عبد الله البراق (ص: ٣٥٨).
(٣) **المفيد**، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ١٦٧).
(٤) للمزيد، انظر: **علل القراءات الشاذة المروية عن الإمام عاصم** (ص: ٣٩ وما بعدها).
(٥) **علل الاختلاف والاتفاق** (ص: ١٥٤).

عليها العلماء، سيأتي بيانها في المبحث الآتي، والبعض قد يُفَرِّق بينها، ولكنَّ الغالب الأعمَّ عند العلماء هو عدم التفريق، مع العلم أنَّ عند تعريفهم لهذا العلم بأي مصطلح كان، فإنَّ الأغلب يحيل إلى تسمية مصطلحاته الأخرى معه، فكل مصطلح منها يناسبه التعريف الذي سطروه وذكروه، ولذا، سأذكر طرفًا ممن عرَّفه كمصطلح «علل القراءات»، ثم أتبع ذلك بتعريفه من المصطلحات الأخرى.

أ- تعريفه بـ: «علل القراءات»:

- عرَّفه طاشكُبْرِي زاده (ت٩٦٨هـ)[١]، حيث قال: "**علم علل القراءات**: وهو علم باحث عن لِمِّيَّة القراءات كما أنَّ علم القراءات باحث عن آنيتها"[٢]، ووضح تعريفه أ.د علي العبيد، قائلًا: "ومعنى: «لِمِّيَّة» أي: لم كانت القراءة بهذا الوجه، و«آنيتها»: اختلاف أوجه القراءة"[٣].
- عرَّفه أ.د محمد الشايع، حيث قال: "**علل القراءات**: هو بيان علة القراءة ووجهها لغةً وتفسيرًا"[٤].

ب- تعريفه بـ: «توجيه القراءات»:

- عرَّفه ابن عَقيلة (ت١١٥٠هـ)[٥]، حيث قال: "**علم توجيه القراءات**: وهو علم يبين فيه دليل القراءة وتصحيحها من حيث العربية واللغة؛ ليعلم القارئ وجه القراءة"[٦].

---

(١) هو: عصام الدين أبو الخير، أحمد بن مصطفى بن خليل، الشهير بـ: طاشكُبْرِي زاده، مؤرخ تركي الأصل مستعرب، من شيوخه: والده، والشيخ محمد المغوشي، وله مصنفات كثر، منها: مفتاح السعادة، وشرح الجزرية، توفي رحمه الله عام (٩٦٨هـ)، انظر: **سلم الوصول** (٢٥٢/١-٢٥٣)، **والأعلام** (٢٥٧/١).

(٢) **مفتاح السعادة** (٣٣٥-٣٣٦)، وانظر: **أبجد العلوم** (ص: ٤٤٩).

(٣) **توجيه القراءات** (ص: ١٦)، وانظر: **صفحات في علوم القراءات** (ص: ١٨٣).

(٤) **معجم مصطلحات علوم القرآن** (ص: ١٠٩)، وانظر: **مختصر العبارات** (ص: ٤٩-٥٠، ٨٤).

(٥) أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن سعيد -المشتهر والده بعقيلة- الحنفي المكي الإمام المسند، من مشايخه: عبد الله بن سالم، والشهاب الدمياطي، من مصنفاته: الجوهر المنظوم، والفوائد الجليلة، توفي رحمه الله عام (١١٥٠هـ)، انظر: **سلك الدرر** (٣٠/٤-٣١)، **ومختصر نشر النور والزهر** (ص: ٤٦٢-٤٦٤).

(٦) **الزيادة والإحسان** (٢١٦/٤)، وانظر: **معجم مصطلحات العلوم الشرعية** (٥٦٤/١) و(١١٤١/٣).

- عرَّفه أ.د. عبد العزيز الحربي، حيث قال: "علم يُبْحَثُ فيه عن معاني القراءات والكشف عن وجوهها في العربية، أو الذهاب بالقراءة إلى الجهة التي يتبين فيها وجهها ومعناها"(١).

ت- **تعريفه بـ: «الاحتجاج»:**

- عرَّفه أ.د. عبد القيوم السندي، حيث قال: "**فالاحتجاج** معناه: **تعليل الاختيار وبيان وجهه من حيث اللغة والإعراب**"(٢).
- عرَّفه أ.د. حازم حيدر، حيث قال: "...يمكنني أن أُعَرِّف **الاحتجاج** بأنه: علم يُقْصَد منه تبيين وجوه وعلل القراءات والإيضاح عنها والانتصار لها"(٣).

---

(١) **توجيه مشكل القراءات العشرية** (ص: ٦٣-٦٤)، وانظر: **مقدمات في علم القراءات** (ص: ٢٠١).

(٢) **صفحات في علوم القراءات** (ص: ١٨٤)، وانظر: **معجم مصطلحات علم القراءات** (ص: ١٥٥-١٥٧).

(٣) مقدمة التحقيق لـ: **شرح الهداية** (١٨/١).

المبحث الثاني: مصطلحات علم علل القراءات

المطلب الأول: مصطلحات علم علل القراءات واستعمال العلماء لها:

من المصطلحات التي تُذْكَر بجانبه ويُسَمَّى بها: توجيه القراءات، ووجوه القراءات، وعلم الاحتجاج، وحجة القراءات، ومعاني القراءات، وتعليل القراءات، وإعراب القراءات، وتخريج القراءات[١]، وفيما يلي بيان لاستعمال العلماء والأئمة لها، مع العلم بأنَّ أكثر هذه المصطلحات استعمالًا في عصرنا الحاضر هو مصطلح: توجيه القراءات[٢].

استعمال العلماء لهذه المصطلحات:

أ- **استعمال العلماء لها في بطون مؤلفاتهم**، ومن ذلك[٣]:

"قال ثعلب[٤] من كلام نفسه: «إذا اختلف **الإعراب** في القرآن عن السبعة، لم أفضل **إعرابًا** على **إعراب** في القرآن...»"[٥]، "ومن قرأ: ﴿مُبَيِّنَٰتٍ﴾ بالكسر، **فالمعنى**..."[٦]، "**فالحجة** لمن شدد... **والحجة** لمن خفف..."[٧]، "...وفيه **وجه** أحسن من هذا كله...ويُخَطِّئ هذا **التوجيه** أنَّ..."[٨]، "ومن

---

(١) انظر: **توجيه مشكل القراءات العشرية** (ص: ٦٣، ٦٥-٦٦)، **ومعجم مصطلحات علم القراءات** (ص: ١٥٦-١٥٧)، **والقراءات القرآنية تاريخها** (ص: ٣٧)، **وتوجيه القراءات** (ص: ١٩-٢٢).

(٢) انظر: **توجيه مشكل القراءات العشرية** (ص: ٦٥)، مقدمة التحقيق لـ: **البديع**: لابن مُطَرِّف (١٣/١)، **علم الاحتجاج للقراءات** (ص: ٥)، **وتوجيه القراءات** (ص: ١٩).

(٣) ذكرت النصوص مرتبةً وَفْقَ تقدم قائلها، وليس وَفْقَ ضم نظائر المصطلحات بعضها إلى بعضها.

(٤) هو: أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني مولاهم النحوي المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، من شيوخه: ابن الأعرابي، وعلي الأثرم، من تلاميذه: أبو بكر بن الأنباري، وعلي بن سليمان الأخفش، من تصانيفه: ما تلحن فيه العامة، والوقف والابتداء، توفي رحمه الله عام (٢٩١هـ)، انظر: **إنباه الرواة** (١٧٣/١ وما بعدها)، **ومعجم الأدباء** (٥٣٦/٢ وما بعدها).

(٥) **البحر المحيط** (٩٢/٤).

(٦) **علل القراءات**: للأزهري (١٤٣/١).

(٧) **الحجة**: لابن خالويه (ص: ٢٢٨).

(٨) **إعراب القراءات السبع** (٤٠/٢).

فتح فله ثلاث **حجج**..."[١]، "**الحجة** لمن قرأ بالصاد.."[٢]، "ومن جمع فمن **حُجَّته**... ومن **حُجَّة** من أفرد..."[٣]، "**وحُجَّته** في حرف أُبَيٍّ..."[٤]، "وإذا **وُجِّهَت** القراءة على هذا **الوجه**..."[٥]، "بل لكل واحد منها **وجوه** صحيحةٌ في اللغة والعربية يمكن **تخرجها** عليها، ولا ينسب **وجه** منها إلى الخطأ"[٦]، "...وهذه **حُجَّة** لمن خفف الهمز منهما"[٧]، "**وعلته** أنَّه كتب في السَّوَاد..."[٨]، "..وأنا الآن ابتدئ بتوفيق الله -عزَّ وجلَّ- فأذكر الحروف، وأبين **عللها**..."[٩]، "وقد طلب الأئمة لقراءة أبي جعفر **وجوهًا** في اختياره الضم..."[١٠]، "**وعلة** من قرأ بغير ألف..."[١١]، "**وحُجَّة** من حذف الألف..."[١٢]، "**وحُجَّة** الثاء..."[١٣]، "**ووجه** النصب... **ووجه** الجر..."[١٤]،"**وجه** القراءة بالألف..."[١٥]، "**والوجه**: أنَّ الأصل نُكُرًا بالضم..."[١٦]، "**التعليل**: النُكُر والنُكْر لغتان..."[١٧]، "وأما **علة** من قرأ..."[١٨]، "**والوجه**

---

(١) **إعراب القراءات السبع** (٥١/٢).

(٢) **الحجة**: للفارسي (٥١/١).

(٣) **الحجة**: للفارسي (١٠٥/٤).

(٤) **نكات القرآن** (٥٠٠/١).

(٥) **حجة القراءات** (ص: ٥١٣).

(٦) **الشافي** تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ١٣٧).

(٧) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٣٣١).

(٨) **الشافي** تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٣٢٥).

(٩) **الشافي** تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٤٤٩).

(١٠) **الشافي** تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥١٢).

(١١) **الكشف** (٢٣٦/١).

(١٢) **الكشف** (٣٠٧/١).

(١٣) **البديع**: لابن مُطَرِّف (٢٠٣/١).

(١٤) **الحجج** (ص: ٧٠).

(١٥) **الحجج** (ص: ٧٦).

(١٦) **الموضح** (٧٩١/٢).

(١٧) **شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرزاق الحافظ (ص: ٢٤٨).

(١٨) **شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرزاق الحافظ (ص: ٦٤٥).

في قراءتي..."[١]، "**ووجه** ضمهما..."[٢]، "...قد **خرَّج وجهها** ورضيها...ووظيفة أبي علي **تخريج** ذلك"[٣].

ب-استعمال العلماء لها في عناوين مؤلفاتهم، ومن ذلك[٤]:

١- «وجوه القراءات»[٥] ليعقوب الحضرمي.

٢- «احتجاج القراءة»[٦] للمُبَرِّد (ت٢٨٥هـ)[٧].

٣- «القراءات بعللها»[٨] للنقاش (ت٣٥١هـ)[٩].

٤- «الحجة في القراءات السبع»[١٠] للمَنْبِجِي (ت٣٦٦هـ)[١١].

---

(١) **اللآلئ الفريدة** (٧٣٢/٣).

(٢) **الكنز**: للجعبري (١٤٥٩/٣).

(٣) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٣٦٦/١-٣٦٧).

(٤) ذكرتُ كتابًا واحدًا من كل مصطلح سبق بيانه، واستقيتها من جمع وترتيب أ.د عبد العزيز الحربي في رسالته «**توجيه مشكل القراءات العشرية**» (ص: ٧٣ وما بعدها).

(٥) ذكره الزركلي في «**الأعلام**» (١٩٥/٨)، وهو من الكتب المفقودة.

(٦) ذكره ابن النديم في «**الفهرست**» (١٧١/١)، وانظر: **إنباه الرواة** (٢٥١/٣)، **ومعجم الأدباء** (٢٦٨٤/٦)، **وتاريخ التراث العربي- علم اللغة-** (١٦٨/١)، وهو من الكتب المفقودة.

(٧) هو: أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي البصري النحوي اللُّغوي الأديب، إمام العربية ببغداد، من شيوخه: أبو عمر الجَرْمي، وأبو عثمان المازني، من تلاميذه: الزجاج، وأبو بكر الصولي، وله من التصانيف: احتجاج القرأة، وإعراب القرآن، توفي رحمه الله عام (٢٨٥هـ)، انظر: **إنباه الرواة** (٢٤١/٣ وما بعدها)، **ومعجم الأدباء** (٢٦٧٨/٦ وما بعدها).

(٨) ذكره الذهبي في «**سير أعلام النبلاء**» (٥٧٥/١٥)، وانظر: **الفهرست** (٨٨/١)، **والمقفى الكبير** (٥٦١/٣)، **وطبقات المفسرين** (ص: ٩٤)، وهو من الكتب المفقودة.

(٩) هو: أبو بكر، محمد بن الحسن بن محمد النقَّاش الموصلي البغدادي المقرئ المفسر، عالمٌ بالحروف حافظٌ للتفسير، من شيوخه: إدريس الحداد، وابن فرح المفسر، من تلاميذه: الدارقطني، وابن مهران، وله من التصانيف: المعجم الكبير في أسماء القراء، والسبع بعللها، توفي رحمه الله عام (٣٥١هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(٥٧٨/٢ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٢٩٦/٣ وما بعدها).

(١٠) ذكره الذهبي في «**تاريخ الإسلام**» (٢٥١/٨)، وانظر: **بغية الطلب** (٢٤٤/٢)، **وتاريخ دمشق** (١٩٢/٧١)، **وغاية النهاية** (٢٣٤/١)، وهو من الكتب المفقودة.

(١١) هو: أبو الحسن، أحمد بن الصقر بن ثابت الطائي المَنْبِجِي المقرئ، من شيوخه: أبو بكر ابن مِقْسَم، وعبد الواحد بن أبي هاشم، من تلاميذه: عبدان بن عمر المَنْبِجِي، وعلي بن مَعْيُوف، توفي رحمه الله كهلًا عام (٣٦٦هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(٦٤٣/٢)، **وغاية النهاية** (٢٣٤/١).

٥- «إعراب القراءات السبع وعللها»[١] لابن خالويه (ت٣٧٠هـ).

٦- «الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار»[٢] لابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري)[٣].

٧- «الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي»[٤] لشريح الرعيني (ت٥٣٩هـ)[٥].

٨- «المستنير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة والإعراب والتفسير»[٦]، لمحمد سالم محيسن (ت ١٤٢٢هـ)[٧].

---

(١) طُبِعَ في جزئين، بتحقيق: أ.د. عبد الرحمن العثيمين، عام ١٤١٣هـ، وهي الطبعة الأولى الصادرة عن مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٢) طُبِعَ في جزئين، بتحقيق: أ.د. عبد العزيز الجهني، عام ١٤٣٦هـ، وهي الطبعة الثانية الصادرة عن مكتبة الرشد بالرياض.

(٣) هو: أبو بكر، أحمد بن عبيد الله بن إدريس، من تلاميذ تلاميذ ابن مجاهد، من شيوخه: أبو الحسن المالكي، وأبو القاسم الآمدي، من مؤلفاته: المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، وشرح ما ينصرف وما لا ينصرف، وهو (من علماء القرن الرابع الهجري)، انظر: مقدمة التحقيق لـ: **المختار** (٤٣/١ وما بعدها).

(٤) طُبِعَ في جزء واحد، بتحقيق: أ.د. غانم قدوري الحمد، عام ١٤٢٠هـ، وهي الطبعة الأولى الصادرة عن دار عمار بالأردن.

(٥) هو: أبو الحسن، شريح بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي المقرئ الأستاذ الأديب المحدث، قرأ القراءات على والده مصنف الكافي وأكثر عنه، وروى عن أبي عبد الله بن منظور وغيره، من تلاميذه: ابن الغاسل، وعبد الرحمن بن علي الزهري، توفي رحمه الله عام (٥٣٩هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٩٥٣/٢-٩٥٤)، **وغاية النهاية** (١٧٣/٢).

(٦) طُبِعَ في ثلاثة أجزاء، عام ١٤٠٩هـ، وهي الطبعة الأولى الصادرة عن دار الجيل ببيروت.

(٧) هو الشيخ المقرئ محمد بن محمد بن محمد سالم محيسن، حفظ القرآن وجوده وتلقى علوم القرآن والقراءات والعلوم الشرعية والعربية عن خيرة علماء عصره، منهم: عبد الفتاح القاضي، وعامر السيد عثمان، من مؤلفاته: المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، والإفصاح عما زادته الدُّرة على الشاطبية، توفي عام (١٤٢٢هـ)، انظر: **المغني**: لمحمد سالم محيسن (٣٧٩/٣-٣٨٠، ٤٠٤-٤٠٥)، **وإمتاع الفضلاء** (٣٣٩/٢ وما بعدها)، و«التعريف بالمؤلف من الشاملة» تم استرجاعها بتاريخ: ١٧/٠٧/١٤٤٧هـ، من: https://shamela.ws/author/٢٤٥٦

المطلب الثاني: بيان أقوال العلماء في وجود الفرق من عدمه بين هذه المصطلحات:

كما سبق بيانه في أنَّ الغالبية العامة من العلماء لا يَرَوْن التفريق بين هذه المصطلحات، فكلها تنصب في علم واحد عندهم، ولذا تجد العالم الواحد يستخدم عدة مصطلحات في ذات القراءة التي يقوم بتوجيه قراءتها، وكما يقال: لا مشاحَّة في الاصطلاح، لكنَّ فريقًا منهم يرى الفرق بين هذه المصطلحات، ومن هؤلاء ممن وقفتُ على أقوالهم:

أ- الإمام ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ)[١]:

حيث وضَّح أ.د. عمر الكبيسي في مقدمة تحقيقه لكتاب «الموضح» دقَّته في استعمال مصطلحَي (**الوجه**) و(**الحجة**) في كتابه فقال: "وكان صاحبنا نصر بن علي في كتابه هذا دقيقًا في استعمال المصطلحات دقةً تدل على بعد نظر في الفنِّ، فقد كان يُطْلق كلمة (**الوجه**) على **الوجه اللغوي للقراءة**، أما (**الحجة**) فقد كان يستعملها فيما **يُعَضِّد القراءة من آيات قرآنية** أخرى بمختلف قراءاتها، ولذا سمَّى كتابه: «الموضح في وجوه القراءات وعللها»"[٢].

ب- الإمام الجعبري (ت٧٣٢هـ):

حيث ظهر في كلامه تفضيلُه وتقديمُه لقول **التوجيه** على **التعليل** عند بيان وجه القراءة، مما يُوَضِّح أنَّه يرى الفرق بينهما، فقال: "وإذا تواترت القراءة عُلِمَ كونها من الأحرف السبعة، ولا يتوقف ثبوتها على معرفة موافقة العربية والرسم؛ وإنما يذكران على وجه تحقق الشرط، وعدلنا عن **التعليل** إلى **التوجيه**؛ لأنها ليست لعدم توقفها عليها وتأخرها عنها، بل هي بيان جهة موافقة

(١) هو: أبو عبد الله، نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي اللُّغوي الخطيب الأديب، المعروف بـ: ابن أبي مريم، فارسٌ في اللغة والنحو، وواحد شيراز في الإثبات للنحو، من شيوخه: محمود بن حمزة الكرماني، وله من التصانيف: شرح الإيضاح، والمنتقى في علل القراءات، توفي رحمه الله (بعد ٥٦٥هـ)، انظر: **إنباه الرواة** (٣٤٤/٣-٣٤٥)، **ومعجم الأدباء** (٢٧٤٩/٦).

(٢) مقدمة التحقيق لـ: **الموضح** (١٩/١).

العربية"[1].

ج- الإمام النويري (ت٨٥٧هـ)[2]:

من خلال المطالعة لشرحه على الطيبة اتضح لي أنه ينقل نصوص الجعبري (ت٧٣٢هـ) في شرحه على الشاطبية، ذاكرًا لها في كتابه، ومن ذلك النص السابق عنه، فأعاد صياغته ووضَّح فيه كلام الجعبري (ت٧٣٢هـ)، بما يُفيد أنَّه ينحو نحو قوله الذي فضَّله، فقال: "وإذا تواترت القراءة عُلِمَ كونها من الأحرف السبعة، ولم يتوقف على عربية ولا رسم؛ لأنَّ من لازم قرآنيته وجودهما؛ لأنه لا يكون إلا مُتَّصفًا بهما، وإنما يذكران لبيان وجود الشرط وتحقيقه، ولهذا ينبغي أن يقال: **وجه** القراءة من العربية، ولا يقال: **علة** القراءة؛ لعدم توقفها عليها وتأخرها عنها، والله أعلم"[3].

د- أ.د. عبد الحليم قابة:

وذلك في بحثه الموسوم بـ : «علم توجيه القراءات وعلم الاحتجاج لها دراسة في المدلول والدوافع والأنواع»[4]، حيث توصَّل فيه إلى: أنَّ "الأفضل والأدقَّ هو القول **بالتفريق بين علم التوجيه وعلم الاحتجاج**، وقصر **التوجيه** على: تقوية الاختيار باللغة بشتَّى علومها فقط (نحو، وصرف، وبلاغة، ومعانٍ)، وتوسعة مدلول **الاحتجاج** إلى ما يشمل ذلك كله وغيره من الحجج والمُقَوّيات (قرآن، وسنة، وأسباب نزول، وموافقة الرسم، وقوة النقل، ونحو ذلك)، فتكون النسبة

---

(١) **الكنز** (٣٨٢/١).

(٢) هو: أبو القاسم، محمد بن محمد بن محمد النويري الميموني القاهري المالكي، كان إمامًا علامةً متفننًا فصيحًا برع في الفقه والنحو والصرف والقراءات وغيرها، من شيوخه: ابن الجزري، وابن حجر العسقلاني، من تصانيفه: منظومة الغياث في القراءات الثلاث، والقول الجاذ لمن قرأ بالشاذ، توفي عام (٨٥٧هـ)، انظر: **الضوء اللامع** (٢٤٦/٩-٢٤٨)، **والبدر الطالع** (٢٥٦/٢-٢٥٧).

(٣) **شرح الطيبة** (٣٠٢/١-٣٠٣).

(٤) وهو بحث منشور في مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية بجامعة تعز، المجلد (٥)/العدد (١٢)/سبتمبر ٢٠٢٠م.

بينهما -حينئذ- هي العموم والخصوص المطلق؛ **فالتوجيه أخصُّ** من كل وجه، **والاحتجاج أعم من كل وجه**"[١].

هـ- أ.د. محمد علوة:

حيث ذكر في مقدمة بحثه الموسوم بـ: «علل الاختلاف والاتفاق بين القراءات المتواترة المتماثلة في المواضع المتعددة دراسة تحليلية»[٢]، فقال: "إنَّ الباحث -وهو يؤكد على **ضرورة الفصل بين مصطلحات التعليل والتوجيه والاحتجاج** في وقت اتسم بالتخصيص الدقيق والتفريع المنظم للعلوم- يرى:

أنَّ مصطلح **التوجيه** مصطلح عام يراد به تفسير القراءات أو شرحها أو معرفة أدلة المعاني التي أتت عليها الوجوه القرآنية، مع ترجيح واختيار لأقوى وأجزل تلك المعاني ترجيحًا مُعَلَّلًا، أي أنَّ المراد منه: الدلالة على المعاني المختلفة مع ترجيح واختيار أقوى وأجزل تلك المعاني ترجيحًا مُعَلَّلًا.

أمَّا مصطلح **التعليل**، فيقصد به: تلك الأسباب التوجيهية المُرَجِّحة لمعنًى من المعاني على معنى آخر، أو لقاعدة على أخرى في أدلة معاني القراءات أو نظمها اللغوية.

أمَّا مصطلح **الاحتجاج**: فيعني بالقوانين والمقاييس والمعايير التي تحكم نظم اللغة بعناصرها المختلفة، أي: أنه بإيجاز: ثمرة من ثمرات توجيه القراءات القرآنية"[٣].

وكما سبق، فهذه محاولة لبيان أقوال العلماء الذين يَرَوْن الفرق بين هذه المصطلحات، ولا زلتُ أرى أنَّ الموضوع بحاجة ماسة إلى مزيد من الدراسات التفصيلية، خاصةً لو اعتبرنا باستعمال العالم الواحد عدة مصطلحات في كتابه، كما كان يفعل مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) في كتابه الكشف، ناهيك عن تسميته له بـ: «الكشف عن **وجوه** القراءات السبع **وعللها وحججها**»، وليس

---

(١) **علم توجيه القراءات** (ص: ٢٣٧).

(٢) وهو بحث منشور في مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية بجامعة المنوفية كلية الآداب، العدد (٥١)/ أكتوبر ٢٠١٥.

(٣) **علل الاتفاق والاختلاف** (ص: ١٥٤).

هو وحده من فعل ذلك في داخل مصنفه أو في عنوانه، فهل هي من قبيل الترادف اللغوي أم غير ذلك؟

ومما يجدر التنبيه عليه وبيانه هنا، هو أنني استعملت في هذه الرسالة في قسمها التطبيقي: مصطلحَي **التوجيه والعلة** في كل مسألة من المسائل الخمسين، فما الذي أقصده بهما، ولماذا اخترتهما عن غيرهما؟

أولًا- استعملتُ مصطلح **التوجيه**: لبيان وجه القراءة في اللغة أولًا، ثم ما يتعلق بها من المعنى، والاحتجاج لها وتقويتها بما يتناسب مع كل موضع.

ثانيًا- استعملتُ مصطلح **العلة**: لبيان السبب الذي جعل القارئ أو الرواي يُخالف مذهبه المُطَّرِد، بحيث يختار في ذاك الموضع المُخالِف غير قراءته التي اعتاد عليها في نظائر تلك القراءة، **فالعلة** هنا: توجيه المخالفة وبيانها.

ثالثًا- آثرت استعمال مصطلح «**التوجيه**» عن غيره من المصطلحات؛ لأنه الأشهر في الاستعمال، وجعلته في بيان التوجيه العام للقراءة، في حين أنني جعلتُ توجيه المخالفة وبيانها بمصطلح «**العلة**»؛ استنادًا إلى المعاني اللغوية لها؛ لأنها تحمل معنى السبب: وهي الأنسب في بيان اختيار القارئ المُخالف لمذهبه المُطَّرِد، وتحمل معنى الزيادة: وهي الأنسب أيضًا؛ لأنَّ العِلَل المذكورة لهم هي أمر زائد عن التوجيه، ناهيك عن خفائها وعدم اتضاحها وبيانها لكل أحد، فقلَّة من العلماء من يقول بها وينوِّه عليها ويذكرها بعكس التوجيه، بالإضافة لكونها حجة يُتَمَسَّك ويُتَشَبَّث بها في توضيح من خالف مذهبه المُطَّرِد، وهذه المعاني كلها مُسْتَقاة من المعنى اللُّغوي كما سبق بيانه.

ويُزاد على ما مضى بأنَّ العلة هنا أشبهت العَلَل، وهو الشُّرب الذي يكون بعد الشُّرب الأول المسمى بالنَّهَل، فالتوجيه أشبه بالنَّهَل، والذي يكون أبلغ في الريّ هو العَلَل[1]، وكذا العلة في هذه

(١) **العقد النضيد**، تحقيق: أيمن سويد (١١٥/١) بتصرف، وانظر: **تاج العروس** (٤٤/٣٠) و(٤٧/٣١).

الرسالة، كانت هي الأبلغ في ريِّ فؤاد من بحث عن سبب مخالفة القارئ لمذهبه المُطَّرِد واختياره فيه، فاستوجبت بذلك التعبير بمصطلح «**العلة**» عن غيرها من المصطلحات، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: أنواع علل القراءات

سأذكر في هذا المبحث علل المخالفة للمذهب المُطَّرِد، وهي التي ظهرت لي في قسم الدراسة التطبيقية، محاولةً جمعها تحت عناوين وأنواع عامة تندرج تحتها التقسيمات للعلل الفرعية، مع العلم بأنني استغنيتُ هنا عن ذكر العلل التي ترجَّح لديَّ ضعفها.

وعليه، فإنَّ **من أنواع علل مخالفة القُرَّاء أورواتهم مذاهبهم المُطَّرِدة ما يلي:**

أولًا- علة الاتِّباع، ويندرج تحتها أربع علل فرعية، وهي:

أ- <u>علة اتباع الأثر:</u>

ويُقْصَد بها: أنَّ من خالف مذهبه المُطَّرِد قرأ بذلك اتباعًا لما رواه عن مشايخه، فالرواية هي عِلَّتُه وسببه للمخالفة، ومن ذلك ما قاله الفاسي (ت٦٥٦هـ) في علة من خالف مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿يَدۡخُلُونَ﴾[1]، حيث قال "والوجه في عدول أبي عمرو عن ذلك في آخر الطول، وفي عدول ابن كثير وأبي بكر عنه في فاطر: **اتباع الأثر**، وهو الوجه في اتفاق الجميع على بناء الفعل للفاعل في قوله: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾ في الرعد [٢٣] والنحل [٣١]"[2].

ب- <u>علة اتباع سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:</u>

ويُقْصَد بها: أنَّ من خالف مذهبه المُطَّرِد قرأ بذلك اتباعًا لما أُثِرَ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كأقواله وأفعاله، ومن **اتباعهم لفعل** النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما ورد في علة مخالفة حمزة ومن معه مذهبهم المُطَّرِد في مسألة: ﴿عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾[3]، قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وحجة حمزة والكسائي الخبر المروي عن ابن مسعود: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقرأه كذلك"[4].

---

(١) انظر: المسألة (٢٤) (ص: ٣١٩) من هذه الرسالة.

(٢) **اللآلئ الفريدة** (٧١٩/٣).

(٣) انظر: المسألة (٤) (ص: ١٤١) من هذه الرسالة.

(٤) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٣٣).

ومن **اتباعهم لأقواله وحديثه وألفاظه التي يستعملها** ﷺ ما أورده ابن القراب (ت٤١٤هـ) في علة من خالف مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿ٱلرِّيَحِ﴾[١]، حيث قال: "وأما أبو عمرو وموافقوه، فإنهم ذهبوا إلى: إنْ كان رحمةً فهو الرياح، وما كان عذابًا فهو الريح، واحتجوا بما رُوِيَ عن النبي ﷺ: كان يقول إذا هاجت ريح: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيَاحًا وَلَا تَجْعَلَهَا رِيحًا»[٢]"[٣].

ج- <u>علة اتباع الصحابة رضي الله عنهم:</u>

ويُقْصَد بها: أنَّ من خالف مذهبه المُطَّرِد قرأ بذلك اتباعًا للصحابة رضي الله عنهم، سواء أكان ذلك اتباعًا لرسم مصاحفهم، أم اتباعًا لقراءتهم وقراءة أصحابهم الملازمين لهم أم غير ذلك، ومنها ما ورد في علة مخالفة شعبة مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿ثَمُودَاْ﴾[٤]، قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري)[٥]: "وعلة من ترك صرف ما في **النجم فقط**، وصرف غيره في المواضع الثلاثة: الجمع بين جنس الوجهين في القراءة، مع اتباعه الأثر في ذلك، ومع دلالة **حرف عبد الله عليه؛** لأنه فيه كذلك فيما ذكر الفَرَّاء[٦]"[٧].

---

(١) انظر: المسألة (١٠) (ص: ٢٠٠) من هذه الرسالة.

(٢) سيأتي تخريج الحديث في مسألته، انظر: (ص: ٢٠٧).

(٣) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٦٥-٦٦).

(٤) انظر: المسألة (٣٧) (ص: ٤٠٥) من هذه الرسالة.

(٥) هو: أبو الفضل، أحمد بن محمد بن محمد الحريري البخاري، من شيوخه: أبو المكارم محمد الزندي، وله من المؤلفات: الشفاء في علل القراءات، وحاشية البشارة من الإشارة، وهو (من علماء القرن السابع الهجري)، انظر: مقدمة التحقيق لـ: **الشفاء** (١٩/١ وما بعدها).

(٦) هو: أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله الأسلمي الديلمي الكوفي مولى بني أسد، المعروف بـ: الفَرَّاء، أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو، من شيوخه: الكسائي، ويونس بن حبيب، من تلاميذه: سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السِّمَّرِي، وله من التصانيف: كتاب اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف، وكتاب الوقف والابتداء، توفي رحمه الله عام (٢٠٧هـ)، انظر: **إنباه الرواة** (٧/٤وما بعدها)، **ومعجم الأدباء** (٢٨١٢/٦ وما بعدها).

(٧) **الشفاء** (٦٤٠/١).

ومن ذلك أيضًا ما ورد في علة مخالفة الكسائي مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿يُبَشِّرُ﴾[1]، قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وعلة الكسائي في تخفيف يبشر في المواضع الخمسة... ما ذكره الفَرَّاء أنَّ أصحاب عبد الله يقرؤون هذه المواضع بالتخفيف، وفسروه: أنَّ الله يسرك بكذا وكذا، لا على التبشير"[2].

د- علة اتباع المصاحف العثمانية[3]:

ويُقْصَد بها: أنَّ من خالف مذهبه المُطَّرِد قرأ بذلك اتباعًا لرسم المصاحف العثمانية أو أحدها، أو موافقةً لرؤوس الآي[4] اللاحقة والسابقة، ومن ذلك ما ورد في علة مخالفة ابن عامر مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[5]، قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وسمعت الإمام أبا بكر[6] -رحمه الله- يقول: «رأيت مصاحفهم بالشام كذلك (إبراهام) في المواضع التي قرؤوها كذلك» فليس لقراءتهم وجه أولى من اتباعهم مصاحفهم"[7].

(١) انظر: المسألة (١٩) (ص: ٢٨٤) من هذه الرسالة.

(٢) **الشفاء** (٣٠٤/١).

(٣) **المصاحف العثمانية**: هي "المصاحف التي أرسلها عثمان بن عفان (ت٣٥هـ) رضي الله عنه إلى الأمصار، وعددها خمسة، والأمصار هي: مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة" **مختصر العبارات** (ص: ١٢٠)، وانظر: **المقنع** (٣٥١/١-٣٥٢).

(٤) **رؤوس الآي**: "رأس الآية: آخر كلمة في الآية، ويقال لها: آخر الآية، وفاصلة، وتجمع على: رؤوس الآي، وأواخر الآي، والفواصل" **مختصر العبارات** (ص: ٦٦)، وانظر: **معاني القرآن**: للزجاج (١٢١/١).

(٥) انظر: المسألة (٨) (ص: ١٨١) من هذه الرسالة.

(٦) هو: أبو بكر، أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني النيسابوري المقرئ، إمام عصره في القراءات، من شيوخه: ابن الأخرم، وابن بُويان، من تلاميذه: أبو عبد الله الحاكم، وأبو حفص بن مسرور، من مصنفاته: الغاية في العشر، وكتاب الاستعاذة بحججها، توفي رحمه الله عام (٣٨١هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٦٦٢/٢-٦٦٤)، **وغاية النهاية** (١٩٧/١-١٩٨).

(٧) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٦٧-٥٦٨).

ومن ذلك أيضًا ما أورده أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ)(١) في علة من خالف مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿نُكُرًا﴾(٢)، حيث قال: "﴿شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦] خفيف: مكي، وهذا على مذهبه مستقيم؛ لأن مذهبه التخفيف في أمثالها وأشباهها، وإنَّما يحتاج إلى العلة فيها من ثقَّلها وخفَّف نظائرها، فقيل: إنَّما ثقَّلها؛ لمُجَاورة رؤوس الآي قبلها وبعدها؛ ليكون كلها ثقيلًا، والله أعلم بها"(٣).

ثانيًا- علة الجمع، ويندرج تحتها أربع علل فرعية، وهي:

أ- <u>علة الجمع بين اللغتَيْن أو اللغات:</u>

وبيان ذلك: أن يكون توجيه القراءات الواردة على أنها لغات لقبائل متنوعة، فإحدى القراءات تُنْسَب لقبيلة معيَّنة من قبائل العرب والأخرى كذلك، فيأتي بيان علة من خالف مذهبه المُطَّرِد بأنه جمع بين اللغتَيْن إن كانت قراءتَيْن، أو بين اللغات إن كانت أكثر من قراءتَيْن في المسألة الواحدة، وهذه العلة فيها بيان لجوازهما جميعًا، ولفصاحتهما وجودتهما واستوائهما في الحُسْن، مع ما فيها من الجمع بين الفصحى والفصيحة، ولما فيها من التفنن في الكلام مع الإشعار بتقارب القراءات الواردة في المعنى واتحادها.

ومن ذلك ما ذكره ابن مُطَرِّف (ت٤٥٤هـ)(٤) في قراءة من خالف مذهبه المُطَّرِد في مسألة:

---

(١) هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن عبيد الله الفارسي، إمام مقرئ حاذق كامل ناقل، من شيوخه: أبو بكر بن مهران، من تلاميذه: عبد الكافي، والأندرابي أحمد بن أبي عمر، وله من المصنفات: شرح كتاب الغاية، توفي رحمه الله عام (٤٣١هـ)، انظر: **المنتخب من تاريخ نيسابور** (ص: ٣٧٩)، **وغاية النهاية** (٢/٧٥٧، ٧٩١، ٨٠٧).

(٢) انظر: المسألة (٤٣) (ص: ٤٣٧) من هذه الرسالة.

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (٢/٥٤٢).

(٤) هو: أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن مُطَرِّف الكناني القرطبي المعروف بـ: الطَّرَفي، مقرئ كبير عجب في القراءات، من شيوخه: مكي بن أبي طالب، وأبو العباس المهدوي، من تلاميذه: عون الله القرطبي، وأحمد بن عبد الرحمن الخزرجي، توفي رحمه الله عام (٤٥٤هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(٢/٨٢٠-٨٢١)، **وغاية النهاية** (٣/٢١٢-٢١٣).

﴿دَفْعُ﴾[1]، حيث قال: "وقرأ نافع وحده ﴿وَلَوْلَا دِفَـٰعُ ٱللَّهِ﴾ وهما لغتان بمعنى...إلا أنَّ نافعًا وافق أصله واختار (دَافَعَ)، وابن كثير وأبو عمرو اختارا (دَفَعْ) ومن بقي من السبعة: **جمع بين اللغتَيْن**"[2].

ب- علة الجمع بين المعنيَيْن:

وبيان ذلك: أن تكون القراءات الواردة في المسألة ليست ذات معنًى واحد، فلكلِّ قراءة معناها الخاص بها، سواء أكانتا لغتَيْن أم غير ذلك؛ لأنَّ هناك من اللغات الواردة في القراءات قد تكون بمعنًى واحد، ومنها من يختلف فيها المعنى، بما يُبَيِّن أنها وإن كانتا لغتَيْن إلا أنَّ لكل واحدة منها معناها الخاص بها، ومثال هذه العلة ما ذكره السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) عمَّن خالف مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ﴾[3]، حيث قال: "ومن فرَّق؛ **فجمعًا بين المعنيَيْن**"[4].

ج- علة الجمع بين اللفظين والأخذ بهما جميعًا:

وبيان ذلك: أن تكون القراءات الواردة ليست لغات، كأن تكون إحداهما جمعًا والأخرى إفرادًا، فيُذْكَر أنَّ علة من خالف مذهبه المُطَّرِد هو الجمع بين هذين اللفظين، وقد وردت هذه العلة في مسألة: ﴿كَلِمَتُ﴾[5]، قال ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ): "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو في الأنعام ﴿كَلِمَٰتُ﴾ جمعًا، والباقي على التوحيد...أرادا أن يأخذا باللفظين لمَّا كانا في معنًى واحد"[6].

د- علة الجمع بين التوجيهات:

والمقصود بها: أن تَرِدَ وتأتي عدة توجيهات للقراءات الواردة في المسألة، وكلها تحتملها القراءة

---

(١) انظر: المسألة (١٦) (ص: ٢٦١) من هذه الرسالة.
(٢) **البديع** (٢/٤٩٤).
(٣) انظر: المسألة (٤٩) (ص: ٤٧٨) من هذه الرسالة.
(٤) **العقد النضيد**، تحقيق: طلال الحساني (ص: ١٦٤).
(٥) انظر: المسألة (٢٧) (ص: ٣٤٢) من هذه الرسالة.
(٦) **الموضح** (١/٤٩٦).

جميعًا، وقد وردت هذه العلة فيمن خالف مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[١]، قال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "ووجه من فَرَّقَ: الجمع بين المُنَاسبة في موضع، والالتفات أو إرادة الفريقين في موضع آخر"[٢].

ثالثًا- علة الاستثقال والفرار منه، ويندرج تحتها ست علل فرعية، وهي:

أ- <u>علة استثقال طول الكلمة:</u>

وقد ذُكِرت هذه العلة في بيان مخالفة أبي عمرو لمذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿ٱلْأُكُلِ﴾[٣]، قال أبو العباس المهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ)[٤]: "وإسكان أبي عمرو الكاف في ﴿أُكُلَهَا﴾ خاصةً؛ لطول الكلمة"[٥].

ب- <u>علة استثقال التقاء الساكنين:</u>

وقد ذُكِرت هذه العلة في بيان مخالفة قالون لمذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾[٦]، قال الفاسي (ت٦٥٦هـ): "والحجة لقالون في مخالفة أصله في الموضعَيْن المذكورين؛ أنَّه لو لم يفعل ذلك، لَلَزِمه على أصله في الهمزتين المكسورتين: أنْ تُجْعَل الأولى بين الهمزة والياء ساكنة، وقبلها ياء ساكنة، فيصير ذلك كالجمع بين الساكنين، ففر إلى طريقة أخرى من التخفيف يأمن فيها ذلك، وهي: الإبدال والإدغام"[٧].

---

(١) انظر: المسألة (٢٥) (ص: ٣٣٠) من هذه الرسالة.

(٢) **الجوهر النضيد**، تحقيق: محمد برهجي (ص: ١١٦).

(٣) انظر: المسألة (١٧) (ص: ٢٦٨) من هذه الرسالة.

(٤) هو: أبو العباس، أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي، المقرئ صاحب التصانيف، كان رأسًا في القراءات والعربية، من شيوخه: أبو الحسن القابسي، ومحمد بن سفيان، من تلاميذه: غانم المالقي، وأبو عبد الله الطَّرَفي، وله من المصنفات: الهداية في القراءات السبع، وشرحها، توفي رحمه الله (نحو ٤٤٠هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(٢/٧٦١)، **وغاية النهاية** (١/٣١٥-٣١٦)، ومقدمة التحقيق لـ: **شرح الهداية** (١/١٠٧-١٠٨).

(٥) **شرح الهداية** (١/٢٠٧).

(٦) انظر: المسألة (٣) (ص: ١٢٠) من هذه الرسالة.

(٧) **اللآلئ الفريدة** (٢/٥٣١).

ج- علة استثقال الضمير الذي أضيف إلى الكلمة:

كضمير التأنيث والجمع، ومثال ذلك ما قاله مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) في علة من خالف مذهبه المُطَّرِد في مسألة ﴿ٱلۡأُكُلِ﴾ حيث قال: "فأما علة أبي عمرو في قراءته، فإنه لما كان المؤنث ثقيلًا، أسكن استخفافًا؛ لئلا يجتمع على الاسم ثقل التأنيث وثقل الضم، وأتى بما ليس فيه ثقل على الأصل بالضم"(١).

د- علة استثقال توالي الحركات واجتماعها وكثرتها:

ومثالها ما ذكره ابن الجندي (ت٧٦٩هـ) في علة من خالف مذهبه المُطَّرِد في مسألة ﴿رِضۡوَٰن﴾(٢) حيث قال: "ووجه استثناء ثاني المائدة...أو لئلا يتوالى الضم فيها مع ما بعدها"(٣).

هـ- علة استثقال الكسرة بعد الألف والفتحة:

وقد ذُكِرت في علة من خالف مذهبه المُطَّرِد في: ﴿أَنَا۠﴾(٤)، قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وقال الامام أبو بكر رحمه الله: «إنما اختار أهل المدينة المد عند الألف المفتوحة وعند المضمومة؛ لقربه منها، والقصر عند المكسورة لثقله؛ لأن النازل من فتح إلى كسر بمنزلة النازل من علو إلى سفل، والضم متوسط بينهما...»"(٥).

و- علة استثقال صرف المخفوض:

وقد ذكرها ابن القراب (ت٤١٤هـ) علةً لنافع ومن معه في مخالفتهم مذهبَهم المُطَّرِد في: ﴿ثَمُودَاْ﴾، حيث قال: "ومن خصَّ هذه المواضع الأربعة بالإجراء؛ فلأن النصب موضع استخفاف، والعرب تجري ما يستحقه، ولا تُجرِي ما لا يستحقه، وربما أجرت ما لا تجري في كل موضع، إذا كثر على

---

(١) **الكشف** (٣١٤/١).
(٢) انظر: المسألة (١٨) (ص: ٢٧٦) من هذه الرسالة.
(٣) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ١١٩).
(٤) انظر: المسألة (١٤) (ص: ٢٤٣) من هذه الرسالة.
(٥) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ٢١٧).

ألسنتها، والصرف مع الخفض والرفع: أثقل منه مع الفتح"[١].

رابعًا- علة رفع التَّوهم والالتباس، ويندرج تحتها علتان فرعيتان:

أ- <u>علة الابتعاد عن شبهة تَغَيُّر المعنى:</u>

وقد وردت هذه العلة في معرض بيان من خالف مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿يُشۡرِكُونَ﴾[٢]، قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وعلة من خصَّ ما في النمل بالتاء؛ أنَّه أبعد من الشبهة: أنَّ الفعل مسند إلى العباد في قوله: ﴿عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩] قبله بقربه، سوى ما ذكر لحسن التاء في الجميع"[٣].

ب- <u>علة رفع توهم انحصار اللغة في بعض القراءات دون غيرها:</u>

وقد وردت هذه العلة في قول الجعبري (ت٧٣٢هـ) الذي شرحه الكوراني (ت٨٩٣هـ)[٤] في علة من خالف مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿أَنَا۠﴾، حيث قال شارحه: "قال: «ووجه التخصيص: رفع توهم انحصارها بالهمز»، أقول: أراد أنَّ تخصيص المد بالهمزة المفتوحة والمضمومة؛ لئلا يتوهم أنَّ منشأ هذه اللغة نفس الهمز"[٥].

خامسًا- علة اختلاف المعنى أو السياق والتنبيه عليه باختلاف اللفظ:

وذلك أن يكون الموضع الذي خالف فيه القارئ مذهبه المُطَّرِد مختلف عن بقية المواضع في

---

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٣٦٧).

(٢) انظر: المسألة (٣٤) (ص: ٣٨٢) من هذه الرسالة.

(٣) **الشفاء** (١/٥٩٧).

(٤) هو: شهاب الدين، أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني، كان عارفًا بعلم الأصول فقيهًا، قرأ القراءات العشر بطريق الإتقان والإحكام وقرأ الحديث والتفسير وأجازه علماء عصره، من شيوخه: ابن حَجَر العسقلاني، وعبد الرحمن القزويني، وله من المصنفات: غاية الأماني في تفسير السبع المثاني، والكوثر الجاري على رياض البخاري، توفي رحمه الله عام (٨٩٣هـ)، انظر: **درر العقود الفريدة** (١/٣٦٣ وما بعدها)، **والشقائق النعمانية** (ص: ٥١ وما بعدها).

(٥) **العبقري** (٢٣٨/أ).

معناه أو في سياقه الوارد فيه، فينبه القارئ على هذا الاختلاف باختلاف لفظه، فيأتي فيه بغير قراءته التي كان يطرد عليها في مثيلاتها ونظائرها، بما يُشْعِر ويُنَبِّه ويدل على اختصاص الموضع المخالف بمعنى أو سياق غير باقي المواضع.

ومثال اختلاف المعنى ما أورده ابن القراب (ت٤١٤هـ) في علة من خالف مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿أَرِنَا﴾[١] فقال "وأما ابن عامر وأبو بكر فإنما خصَّا الحرف الذي في السجدة بإسكان الراء؛ لما قد نصَّ عليه عاصم، وهو أنه قال: «لأنه بمعنى: أعطنا»....فقصد ابن عامر وعاصم إلى اختلاف المعنيَيْن باختلاف اللفظين"[٢].

وأمَّا مثال اختلاف السياق فهو ما أورده ابن القراب (ت٤١٤هـ) أيضًا في علة من خالف مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿يَحْزُنكَ﴾[٣] حيث قال: "وإنَّما خصَّ أبو جعفر ونافع الحرف الذي في سورة الأنبياء لمخالفة أصله فيه؛ لأنه في أمر الآخرة، فأراد كل واحد منهما أن يُفَرِّق بين حزن الدنيا والآخرة، ويُخَالف بين لفظيهما؛ لمخالفة الحزنين"[٤].

سادسًا- علة المُنَاسبة:

أي: المُنَاسبة والمُشَاكلة للمُجَاور وسياقه أو ألفاظه، أو لغير المُجَاور كالنظائر الأخرى من الآيات المتفق عليها أم غير ذلك، فتأتي الآيات بما فيها من قراءات على لفظ وأسلوب واحد يناسب بعضه بعضًا، مؤتلفةً ألفاظه ومتناسبةً فيما بينها، مراعيةً لحسن التناسب والتشاكل، سواء أقربت الآيات أم بعدت، أو اتحدت سورها أم اختلفت، وقد كثرت هذه العلة في استخدامها، بل وتنوعت صورها كثيرًا، وقد حاولت جمعها تحت خمس علل فرعية، وهي:

---

(١) انظر: المسألة (٩) (ص: ١٩١) من هذه الرسالة.

(٢) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٧١).

(٣) انظر: المسألة (٢٢) (ص: ٣٠٧) من هذه الرسالة.

(٤) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٧٥).

أ- علة المُنَاسبة لنظائر الآيات مما اتفق عليه:

ومثال ذلك ما ورد في علة مخالفة حمزة ومن معه مذهبهم المُطَّرِد في مسألة: ﴿فَتَحۡنَا﴾[(١)]، قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وإنما اختار أبو عمرو التشديد فيها؛ لأنها في صفة الجنة، وقد قال الله عزوجل في صفة الجنة: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]"[(٢)].

ب- علة المُنَاسبة لما ورد في السورة:

كآية تقوي وجه القراءة، أو وُرُود فعل ومصدر يدل عليها ويقويها، ومثال ذلك ما ورد في علة ابن كثير في مخالفته مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿يُنَزِّلَ﴾[(٣)]، قال ابن مُطَرِّف (ت٤٥٤هـ): "وأما ابن كثير في تشديده الموضعَيْن، فإنه اعتبر قوله في السورة نفسها: ﴿وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، يعني: القرآن، فلذلك قرأ ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [الإسراء:٨٢]، و﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا﴾ [الإسراء:٩٣]"[(٤)].

ج- علة المُنَاسبة لآخر ما نزل من القرآن:

وقد وردت في علة مخالفة أبي عمرو مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿تُرۡجَعُونَ﴾[(٥)]، قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "فأما تخصيص أبي عمرو هذا الحرف بالفتح، فقد قيل...وقيل: رُوِيَ عن ابن عباس أنه قال: «آخر آية أنزلت: قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]»[(٦)]، فقرأ أبو عمرو [وكل][(٧)] شيء في القرآن من رجوع الآخرة بالضم، وختمه بالفتح؛ لأنهم إذا رُجِعُوا رَجَعُوا"[(٨)].

د- علة المُنَاسبة لمذهب آخر لدى القارئ:

---

(١) انظر: المسألة (٢٦) (ص: ٣٣٥) من هذه الرسالة.

(٢) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٤٩٦).

(٣) انظر: المسألة (٦) (ص: ١٥٨) من هذه الرسالة.

(٤) **البديع** (١/١٨١).

(٥) انظر: المسألة (١) (ص: ١٠٠) من هذه الرسالة.

(٦) سيأتي تخريج الأثر في مسألته، انظر: (ص: ١٠٧).

(٧) كذا في النسخة المحققة، والظاهر أنَّ الواو زائدة.

(٨) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٢٦).

وقد وردت في علة من خالف مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿أَوَأَمِنَ﴾[1]، قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وقال بعض العلماء: هذا كالاستفهامين يجتمعان، منهم من جمع بينهما، ومنهم من اقتصر على أحدهما دون الآخر على حسب مذهبه في أشباههما...وأمَّا ورش فإنَّه يُسَكِّن الواو هاهنا ويفتحها من سورة: ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ﴾ والواقعة؛ لأنَّ ﴿أَوَ﴾ هاهنا وقعت بين الاستفهامين فاقتصر عليهما"[2].

هـ- علة المُنَاسبة للمُجَاوِر:

وذلك كمُنَاسبة ما جاوره من ألفاظ أو سياق في الآيات السابقة واللاحقة أو الآية ذاتها، بل حتى مُنَاسبةً لمذهب القارئ فيما جاور من الكلمات المختلف فيها بين القراء، ومن ذلك ما ورد في علة من خالف مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿تُخْرَجُونَ﴾[3]، قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "فأما يعقوب فإنَّما خصَّها بالفتح هاهنا؛ لأنَّها وقعت في مُجَاورة تاءات مفتوحة، وهي: قوله: ﴿فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥]"[4].

سابعًا- علة الفرق:

أي: أنَّ من خالف مذهبه المُطَّرِد كان لأجل رؤيته الفرق بين القراءات الواردة في المعنى، فجعل كل قراءة في موضعها الأنسب لمعناها، أو لكون الموضع المخالف قد فارق بقية المواضع في أمر يخص لفظه منفردًا بذلك عن بقية المواضع، فكان التنبيه عليه بمخالفة المذهب واطراده.

ومن ذلك ما ورد في علة مخالفة أبي عمرو مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿يُضَٰعِفُ﴾[5]، قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "...روى الأصمعي[6] عن أبي عمرو أنَّه قال: «كل شيء في القرآن يُضَاعَف أضعافًا

---

(١) انظر: المسألة (٣٠) (ص: ٣٥٥) من هذه الرسالة.

(٢) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ١٨٣).

(٣) انظر: المسألة (٢٨) (ص: ٣٤٦) من هذه الرسالة.

(٤) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٢٨٥).

(٥) انظر: المسألة (١٥) (ص: ٢٥١) من هذه الرسالة.

(٦) هو: أبو سعيد، عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك الأصمعي، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والمُلَح، =

مرارًا: فهو بالألف، وما كان مرتين: فهو يُضَعَّف مشددة، وذلك في سورة الأحزاب ﴿يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِ﴾»"[١].

ومن ذلك أيضًا ما ورد في علة مخالفة أبي عمرو مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿وَهُوَ﴾[٢]، قال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ)[٣]: "ووجه أبي عمرو في اختصاصه الضم مع ﴿ثُمَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلۡمُحۡضَرِينَ﴾، أن ﴿ثُمَّ﴾ قد تنفصل من ﴿هُوَ﴾، ويمكن الوقف عليها دون أخواتها التي على حرف واحد، فلما كانت كذلك، صارت الهاء كأنها في حكم الابتداء، فضمها؛ إذ العرب لا تبتدئ بالساكن"[٤].

ثامنًا- علة الاعتداد بالأصل:

أي: بأصول العربية والقياس فيها، وقد وردت في علة مخالفة قالون مذهبه المُطَّرِد في مسألة: ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾، قال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "وأمَّا قالون فإنَّما خالف أصله في الموضعَيْن المذكورين؛ لأنَّ مذهبه في الهمزتين المكسورتين إذا اجتمعتا في كلمتين: أنْ تخفف الأولى منها بأنْ تجعلها بين بين الهمزة والياء الساكنة، ولو فعل ذلك في هذين الموضعَيْن لكان كالجمع بين الساكنين...فلما كان كذلك، نُودي إلى رفض أصله، وقلب الهمزة ياءً وأدغم فيها ياء فعيل على أصول

من شيوخه: شعبة بن الحجاج، ومِسْعَر بن كِدام، من تلاميذه: أبو عبيد القاسم بن سلَّام، وأبو حاتم السجستاني، وله من التصانيف: ما اختلف لفظه واتفق معناه، وغريب الحديث، توفي رحمه الله عام (٢١٦هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **نزهة الألِبَّاء** (ص: ٩٠ وما بعدها)، **و إنباه الرواة** (١٩٧/٢ وما بعدها).

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٠١).

(٢) انظر: المسألة (٢) (ص: ١١١) من هذه الرسالة.

(٣) هو: أبو يوسف، المنتجب ابن أبي العز بن رشيد منتجب الدين الهمذاني المقرئ النحوي المجود، كان رأسًا في القراءات وعللها والعربية ووجوهها، من شيوخه: أبو الجود غياث بن فارس، وأبو اليُمْن الكندي، من تلاميذه: النظام التبريزي، والصائن الضرير، من مصنفاته: إعراب القرآن، وشرح المفصل، توفي رحمه الله عام (٦٤٣هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(١٢٦٥/٣-١٢٦٦)، **وغاية النهاية** (٧٥٣/٣-٧٥٤).

(٤) **الدُّرة الفريدة** (١٤/٣-١٥).

العربية في تخفيف الهمزة الواقعة بعد الياء المزيدة للمد"[1].

وأخيرًا، من خلال ما سبق يتضح أنَّ هناك ثمانية علل أساسية تندرج تحت أغلبها علل فرعية، وليست أنواع العلل مقصورةً على ما ذكرتُ هنا، لكنَّ هذا ما تيسر لي جمعه واستقرائه وترجُّحه، وإلا فهناك علل غيرها كعلة القراءة على الحكاية[2]، لكني تركتها؛ لضعفها، ومما ينبغي التنبيه عليه: أنَّ هذه العلل قد تشترك في المسألة الواحدة، فليست كل علة مقصورةً على مسألة دون غيرها، بل قد تجد في المسألة الواحدة عدة علل تتداخل فيما بينها، والله تعالى أعلم.

---

(١) **الدُّرة الفريدة** (٣١/٣).

(٢) انظر: المسألة (٦) (ص: ١٥٨) و(٩) (ص: ١٩١) و(٣٥) (ص: ٣٨٧) من هذه الرسالة، وسيأتي تعريف مصطلح الحكاية في موضعه من (ص: ١٧٢).

المبحث الرابع: المؤلفات التي اهتمت ببيان علل القراءات

سأتطرق هنا إلى بيان أبرز الكتب والمؤلفات التي اهتمت ببيان علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد، وهي التي ظهرت لي من خلال الاستقراء والدراسة لمسائل القسم التطبيقي، مرتبةً لها وَفْقَ تقدم مؤلفيها، وذاكرةً معها نماذج من نصوصهم، بما يبين المصطلحات والأساليب المستعملة في بيان المخالفة وعلتها والحديث عنهما، ثم سأُعَرِّج البيان على عناوين المؤلفات المتبقية دون ذكر النماذج؛ لكونها لم تكن في اهتمامها بذكر العلل وكثرتها كسابقتها، ومن هذه المؤلفات:

- **أولًا- «الشافي في علل القراءات»**[1] لابن القراب (ت ٤١٤هـ):

من مصطلحاته وأساليبه في بيان المخالفة وعلتها:

أ- **ذكرها بلفظ الحجة**، ومثال ذلك قوله: "وحجة حمزة والكسائي الخبر المروي... "[2].

ب- **ذكرها بلفظ الاختيار**، ومثال ذلك قوله: "وقيل: اختار الضم هاهنا على مُجَاورة ﴿قُتِلْتُمْ﴾؛ لأنَّ القتل والموت واحد"[3].

ج- **ذكرها بلفظ العلة**، ومثال ذلك قوله: "وترك نافع -في رواية إسماعيل[4] وقالون- الهمز من: (النبي) في موضعَيْن من سورة الأحزاب...فشددهما على لفظ قراءة العامة، والعلة في ذلك..."[5].

د- **ذكرها بلفظ التخصيص**، ومثال ذلك قوله: "فأما تخصيص أبي عمرو هذا الحرف بالفتح..."[6]،

---

(١) وقد حُقِّقَ في ثلاث رسائل علمية لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، في العام الجامعي ١٤٣٥هـ-١٤٣٦هـ، وهي من إعداد: د. إبراهيم السلطان، د. سلطان الهديان، د. أحمد الزهراني.

(٢) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٣٣).

(٣) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٧٢).

(٤) هو: أبو إسحاق، إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم المدني المقرئ الحافظ، برع في تجويد القرآن، من شيوخه: شيبة بن نِصاح، ونافع بن أبي نعيم، من تلاميذه: الكسائي، وأبو عبيد القاسم بن سلَّام، توفي رحمه الله عام (١٨٠هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(١/٢٩٤-٢٩٥)، **وغاية النهاية** (١/٥١٨-٥١٩).

(٥) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٣٣٤).

(٦) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٢٦-١٢٧).

وقوله: "وأما حفص فإنما خصَّ الحرف في المطففين..."[1].

هـ- **ذكرها منسوبةً إلى القارئ ومنصوصةً عنه**، ومثال ذلك قوله: "وأما ابن عامر وأبو بكر فإنما خصَّا الحرف الذي في السجدة بإسكان الراء؛ لما قد نصَّ عليه عاصم، وهو أنه قال: «لأنه بمعنى: أعطنا»"[2]، وقوله: "...وهذا معنى ما روى الأصمعي عن أبي عمرو أنه قال: «كل شيء في القرآن يُضَاعَف أضعافًا مرارًا: فهو بالألف..."[3].

و- **ذكرها و إيراد الاعتراض عليها والإجابة عليه**، ومثال ذلك قوله: "وأما حمزة والكسائي، فإنهما خففا قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ في موضعَيْن [القمان: ٣٤]، [الشورى: ٢٨]؛ لأنَّ... فإن قيل: لم شددوا قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾ [الأنفال: ١١]، وهو من صفة المطر أيضًا؟ قيل: إنما شدَّداه..."[4].

- **ثانيًا- «شرح الغاية في القراءات العشروعللها»**[5] لأبي الحسن الفارسي (ت ٤٣١هـ):

من مصطلحاته وأساليبه في بيان المخالفة وعلتها:

أ- **ذكرها بلفظ الحجة**، ومثال ذلك قوله: "ومن كسرها هاهنا فقد جعلها بمعنى **الصلح**...وهي حجة أبي عمرو"[6].

---

(١) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٢٧٥).

(٢) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٧١).

(٣) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص:١٠١-١٠٢).

(٤) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٥٤٨-٥٤٩).

(٥) وقد حَقَّقَ الكتاب (من بدايته إلى خاتمة سورة البقرة) الباحث: أحمد الشنواني، لنيل درجة الماجستير من جامعة القاهرة، في العام الجامعي ١٤٤٢هـ-٢٠٢٠م، وحقَّقَ (الجزء الثاني: من سورة المائدة إلى آخر الكتاب) د. عبد المحسن أحمد، لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، في العام الجامعي ١٤٤٣هـ، وأما بالنسبة لـــ(الجزء الأول: من أول الكتاب إلى نهاية سورة النساء) فقد سُجِّل أطروحةً للدكتوراه من قبل الباحثة: فاطمة القاضي، للعام الجامعي ١٤٤٣هـ، ولم تناقش بعد.

(٦) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ٢٠٦).

ب- **ذكرها بلفظ الوجه**، ومثال ذلك قوله: "وإنما خفف حمزة والكسائي وخلف في لقمان وعسق[1] لوجوه..."[2].

ج- **ذكرها بلفظ الاختيار**، ومثال ذلك قوله: "وإنما اختار أبو جعفر الياء..."[3].

د- **ذكرها بلفظ العلة**، ومثال ذلك قوله: "...وإنَّما يحتاج إلى العلة فيها من ثقَّلها وخفَّف نظائرها، فقيل..."[4].

هـ- **ذكرها بلفظ المخالفة**، ومثال ذلك قوله: "...وخالف الآخرون؛ لاختلاف الفعلَيْن هاهنا واتفاقها في سائر المواضع، والله أعلم"[5].

و- **ذكرها بلفظ التخصيص**، ومثال ذلك قوله: "وأمَّا يحيى[6] فإنَّه جمع بين الوجهين فيها، وخصَّ بالكسر ..."[7].

ز- **ذكرها بلفظ التفريق**، ومثال ذلك قوله: "...والواحد والجمع في هذا الباب سواء، ومن فرَّق بينهما؛ فلقوله..."[8].

ح- **ذكرها منسوبةً إلى القارئ ومنصوصةً عنه**، ومثال ذلك قوله: "وقال أبو عمرو: «ما أُسِرَ وأُخِذَ وشُدَّ أو لم يُشَدَّ فهو: أسارى..."[9].

---

(١) أي: الشورى، انظر: **جمال القُرَّاء** (ص: ٩١)، **والبرهان في علوم القرآن** (٣٦٦/١).

(٢) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٨٤).

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٨٠).

(٤) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (٥٤٢/٢).

(٥) مخطوط **شرح الغاية** (ص: ٢٠٣-٢٠٤).

(٦) هو: أبو زكريا، يحيى بن آدم بن سليمان القرشي الحافظ المقرئ، صاحب شعبة، وروايته أثبت الروايات عنه، وله من شيوخه أيضًا: سفيان الثوري، من تلاميذه: شعيب بن أيوب، وخلف بن هشام، من مصنفاته: كتاب الخراج، توفي رحمه الله عام (٢٠٣هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٣٤٢/١-٣٤٤)، **وغاية النهاية** (٨٨/٤-٨٩).

(٧) مخطوط **شرح الغاية** (ص: ١٥٨-١٥٩).

(٨) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ٢٠٧)

(٩) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٨٣).

- **ثالثًا- «الشفاء في علل القراءات»**[١] لأبي الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري):

من مصطلحاته وأساليبه في بيان المخالفة وعلتها:

أ- **ذكرها بلفظ الحجة**، ومثال ذلك قوله: "...وهذا حجة أبي عمرو في تخصيص هذا الحرف بالفتح"[٢].

ب-**ذكرها بلفظ العلة**، ومثال ذلك قوله: "...والعلة فيه: اتباع المصحف..."[٣].

ج- **ذكرها بلفظ التخصيص**، ومثال ذلك قوله: "وإنما خصَّ شاميٌّ وأبو بكرٍ..."[٤].

د- **ذكرها بلفظ الاستثناء**، ومثال ذلك قوله: "وإنما اختار نافع: أحزن؛ لقول العرب: صوت مُحْزِن، وأمرٌ مُحْزِن، ولم تقل: حازن، **واستثنى** قوله..."[٥].

هـ- **ذكرها منسوبةً إلى القارئ ومنصوصةً عنه**، ومثال ذلك قوله: "ورُوِيَ عن نافع أنه قال: ما كان في أمر الدنيا: فهو (مَقام) بفتح الميم، وما كان في أمر الآخرة: فهو (مُقام) بضم الميم"[٦].

و- **ذكرها بأسلوب الفَنْقَلات**[٧]، ومثال ذلك قوله: "فإن قلتَ ما وجه مذهب عاصم برواية حفص في قراءته ﴿فِى شُغُلٍ فَكِهُونَ﴾ [يس: ٥٥] بالألف في سورة يس، وهاهنا ﴿فَكِهِينَ﴾ بغير ألف؟ قلتُ:

---

(١) وقد طُبِعَ في جزئين، بتحقيق: أ.د. صالح العماري، أ.د. حبيب الله السلمي، عام ١٤٤٤هـ، وهي الطبعة الأولى الصادرة عن دار الغوثاني للدراسات القرآنية.

(٢) **الشفاء** (٢٨٣/١).

(٣) **الشفاء** (٢٠٥/١).

(٤) **الشفاء** (١١٠٦/٢).

(٥) **الشفاء** (٣٣٥/١).

(٦) **الشفاء** (١٠١٦/٢).

(٧) **أسلوب الفَنْقَلات:** هو جمع كلمة فَنْقَلة، وهي كلمة منحوتة من نحو قولهم: فإن قيل قلت، فهو أسلوب قائم على افتراض تساؤل عن طريق (إنْ) الشرطية وفعل القول وما يشابهها من تركيبات منحوتة تدل على ذات الأسلوب والإجابة عنه؛ بهدف تنشيط ذهن المتلقي، أو لرد حجاج متوقع، أو لعرض اعتراض للتوصل إلى حله، أو لغير ذلك من الأغراض، انظر: **الفنقلات في أشهر كتب القراءات السبع** (ص: ٢)، **والفنقلات النحوية** (ص: ٨٧).

أمَّا وجه مذهبه في ذلك..."[1].

- **رابعًا- «الدُّرة الفريدة في شرح القصيدة»**[2] لابن النجيبين الهمذاني (ت ٦٤٣هـ):

من مصطلحاته وأساليبه في بيان العلة:

أ- **ذكرها بلفظ الحجة**، ومثال ذلك قوله: "وحجة حفص في تخصيصه الموضعَيْن المذكورين بالضم..."[3].

ب- **ذكرها بلفظ الوجه**، ومثال ذلك قوله: "ووجه ابن كثير في تشديده الموضعَيْن المذكورين..."[4].

ج- **ذكرها بلفظ الاختيار**، ومثال ذلك قوله: "وإنما اختار الكسائي الفتح في الحرف الأول..."[5].

د- **ذكرها بلفظ المخالفة**، ومثال ذلك قوله: "وأما قالون فإنما خالف أصله في الموضعَيْن المذكورين.."[6].

هـ- **ذكرها بلفظ التخصيص**، ومثال ذلك قوله: "ووجه أبي عمرو في اختصاصه الضم..."[7].

و- **ذكرها منسوبةً إلى القارئ ومنصوصةً عنه**، ومثال ذلك قوله: "وقال أبو عمرو: «والذريات...»"[8].

- **خامسًا- «كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني»**[9] للجعبري (ت ٧٣٢هـ):

من مصطلحاته وأساليبه في بيان المخالفة وعلتها:

---

(١) **الشفاء** (١٣٠٦/٢).

(٢) وقد طُبِعَ في خمسة أجزاء، بتحقيق: د. جمال طلبة، عام ١٤٣٣هـ، وهي الطبعة الأولى الصادرة عن مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض.

(٣) **الدُّرة الفريدة** (٢٧٦/٣).

(٤) **الدُّرة الفريدة** (٥١/٣-٥٢).

(٥) **الدُّرة الفريدة** (٣٢٠/٣).

(٦) **الدُّرة الفريدة** (٣١/٣).

(٧) **الدُّرة الفريدة** (١٤/٣-١٥).

(٨) **الدُّرة الفريدة** (٥٣/٤).

(٩) وقد طُبِعَ في خمسة أجزاء، بتحقيق: أ. فرغلي عرباوي، عام ١٤٣٢هـ، وهي الطبعة الأولى الصادرة عن مكتبة أولاد الشيخ للتراث بالجيزة.

أ- **ذكرها بلفظ الوجه**، ومثال ذلك قوله: "وجه إسكان ﴿يُمِلَّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]..."(١).

ب- **ذكرها بلفظ المخالفة**، ومثال ذلك قوله: "ووجه مخالفة أبي عمرو أصله..."(٢).

ج- **ذكرها بلفظ التخصيص**، ومثال ذلك قوله: "ووجه التخصيص: التنبيه على جواز الأمرين"(٣).

د- **ذكرها بلفظ الاستثناء**، ومثال ذلك قوله: "ووجه الاستثناء: الجمع في سورة أو صيغة"(٤).

هـ- **ذكرها بلفظ التفريق**، ومثال ذلك قوله: "ووجه الفارق: أنه عدل..."(٥)، "ووجه التفريق: الجمع..."(٦)، "ووجه الفرق: الجمع"(٧)، "ومن فرّق جمع"(٨).

و- **ذكرها بلفظ المغايرة**، ومثال ذلك قوله: "ووجه مغايرة الوسط..."(٩).

ز- **إيراده للعلل والترجيح بينها**، ومثال ذلك قوله: "...وخص الأَوَّلَيْن؛ تقديمًا للفصحى، لا مُنَاسبة مُجَاورة ولا مقابلة؛ لانتفاء ضمهما بـ: ﴿مِتُّمْ وَكُنتُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥]"(١٠).

من خلال ما سبق يتضح أنَّ للعلماء عدة مصطلحات مستعملة للتعبير عن العلة، كمصطلح: الحجة، والوجه، والاختيار، والعلة، وأما في بيانهم لمخالفة المذهب المُطَّرِد، فقد استخدموا مصطلح: المخالفة، والتخصيص، والاستثناء، والتفريق، والمغايرة، وأما أساليبهم فقد تنوعت بين: نسبة العلة إلى القارئ وذكرها بالنصِّ عنه، وبين استخدام أسلوب الفَنْقَلات، وبين ذكر العلة وإيراد الاعتراض عليها والإجابة عليه، وبين إيراد عدة علل والترجيح بينها.

---

(١) **الكنز** (١١١٢/٣).

(٢) **الكنز** (١١٥٠/٣).

(٣) **الكنز** (١١٨٨/٣).

(٤) **الكنز**(١٣١١/٣).

(٥) **الكنز** (١٢٦٠/٣).

(٦) **الكنز** (١٣٦٨/٣).

(٧) **الكنز** (١٤٩٧/٣).

(٨) **الكنز** (١٥٨٧/٣).

(٩) **الكنز** (١٢١٩/٣).

(١٠) **الكنز**(١٣٦٨/٣).

وليست العلل محصورة الذكر في المؤلفات السابقة، ولكنها كانت الأبرز والأكثر اهتمامًا، وإلا فكثير من المؤلفات تحدثت عن العلل وأوردتها في ثناياها، ولكنها لم تكن كثيرة الاهتمام بها كما كان للمؤلفات الأُوَل، ومن هذه المؤلفات[١]:

١- «**جامع البيان**» لابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)[٢].

٢- «**إعراب القرآن**» للنحَّاس (ت نحو ٣٣٨هـ)[٣].

٣- «**إعراب القراءات**» لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ).

٤- «**الحجة**» لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ).

٥- «**علل القراءات**» للأزهري (ت نحو ٣٧٠هـ)[٤].

٦- «**الحجة**» لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)[٥].

---

(١) اعتمدت الاختصار في عناوينها، وأرجأت بيان العنوان كاملًا مع معلوماته لفهرس المراجع؛ لكونها من مراجع الرسالة.

(٢) هو أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أحد أئمة العلم الأعلام رأس المفسرين على الإطلاق، عارف بالقراءات بصير بالمعاني فقيه في أحكام القرآن عالم بالسنة وطرقها صحيحها من سقيمها، وصاحب التفسير والتاريخ والتصانيف الفقهية، من شيوخه: سليمان الطلحي، ويونس بن عبد الأعلى، من تلاميذه: ابن مجاهد، ومحمد الداجوني، من تصانيفه: كتاب القراءات، وكتاب اختلاف العلماء، توفي عام (٣١٠هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٥٢٧/٢)، **وطبقات المفسرين** (ص: ٩٥-٩٧).

(٣) هو: أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري النحوي المعروف بـ: النحَّاس، كان نحويًّا فاضلًا من أهل العلم بالقرآن والفقه، من شيوخه: الزجَّاج، وابن الأنباري، وله من التصانيف: إعراب القرآن، وتفسير أسماء الله عزوجل، توفي رحمه الله عام (٣٣٨هـ) وقيل (٣٣٧هـ)، انظر: **نزهة الأَلِبَّاء** (ص: ٢١٧ وما بعدها)، **و إنباه الرواة** (١٣٦/١ وما بعدها).

(٤) هو: أبو منصور، محمد بن أحمد بن طلحة الأزهري الهروي اللُّغوي، إمام عالم باللغة والعربية، قيّم بالفقه والرواية، من شيوخه: المنذري الهروي اللغوي، من تلاميذه: أبو عبيد الهروي المؤدب، وله من التصانيف: تهذيب اللغة، وتفسير ألفاظ المزني، توفي رحمه الله عام (٣٧٠هـ) وقيل (٣٧١هـ)، انظر: **نزهة الأَلِبَّاء** (ص: ٢٣٧-٢٣٨)، **و إنباه الرواة** (١٧٧/٤ وما بعدها).

(٥) هو: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، أوحد زمانه في علم العربية، من شيوخه: الزجاج، وابن السراج، من تلاميذه: ابن جِنّي، وعلي بن عيسى، وله من التصانيف: الإيضاح والتكملة، والمسائل الحلبيات، توفي رحمه الله عام (٣٧٧هـ)، انظر: **إنباه الرواة** (٣٠٨/١ وما بعدها)، **ومعجم الأدباء** (٨١١/٢ وما بعدها).

٧- «**المختار**» لابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري).

٨- «**حجة القراءات**» لابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري)[١].

٩- «**الكشف**» لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ).

١٠-«**شرح الهداية**» للمهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ).

١١-«**البديع**» لابن مُطَرِّف (ت ٤٥٤هـ).

١٢-«**الحجج في توجيه القراءات**» لأبي معشر الطبري (ت ٤٧٨هـ)[٢].

١٣-«**كشف المشكلات**» للباقولي (ت ٥٤٣هـ)[٣].

١٤-«**الموضح**» لابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ).

١٥-«**فتح الوصيد**» للسخاوي (ت ٦٤٣هـ)[٤].

١٦-«**شرح العنوان**» لابن نشوان (ت ٦٤٩هـ)[٥].

---

(١) هو: أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة المقرئ، من شيوخه: ابن فارس، وعبد الله الإسكافي، من مؤلفاته: تفسير القرآن، وشرف القُرَّاء في الوقف والابتداء، وهو (من علماء القرن ٤و٥ الهجري). انظر مقدمة التحقيق لـ: **حجة القراءات** (ص: ٢٥ وما بعدها)، **وتنزيل القرآن وعدد آياته** (ص: ٢٣٥ وما بعدها).

(٢) هو أبو معشر، عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد الطبري القطَّان، الأستاذ المقرئ، شيخ أهل مكة، إمام عارف محقق أستاذ كامل ثقة، مصنِّف كتاب التلخيص، وسوق العروس وغيرها، من شيوخه: الشريف أبو القاسم الزيدي، وأبو عبد الله الكارزيني، من تلاميذه: الحسن بن بلِّيمة، وأبو محمد العرجاء، توفي (ت ٤٧٨هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(٢/٨٢٧ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٢/٣٨٣-٣٨٤).

(٣) هو: أبو الحسن، علي بن الحسين بن علي الأصفهاني الباقولي النحوي المعروف بـ: جامع العلوم، من تصانيفه: شرح اللمع، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات في علل القرآن، توفي عام (٥٤٣هـ)، انظر: **إنباه الرواة** (٢/٢٤٧-٢٤٩)، **ومعجم الأدباء** (٤/١٧٣٦-١٧٣٧)، ومقدمة التحقيق لـ: **كشف المشكلات** (١/٧ وما بعدها).

(٤) هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن عبد الصمد الهَمْداني السخاوي المقرئ المفسر النحوي، إمام كامل مقرئ محقق نحوي علامة، شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، من شيوخه: أبو القاسم الشاطبي، وأبو الجود اللخمي، من تلاميذه: أبو شامة، وحسن الصقلي، من مصنفاته: جمال القراء، وفتح الوصيد، توفي رحمه الله عام (٦٤٣هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(٣/١٢٤٥وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٢/٧٨٤ وما بعدها).

(٥) هو: أبو محمد، عبد الظاهر بن نَشْوَان بن عبد الظاهر الجُذَامي الزِّنْباعي المصري المقرئ الضرير، إمام بارع مُصَدَّر محقق، انتهت إليه رئاسة الإقراء في زمانه بمصر، من شيوخه: أبو الجود اللخمي، وأبو القاسم =

١٧-«**الكنز**» لشعلة (ت ٦٥٦هـ).

١٨-«**اللآلئ الفريدة**» للفاسي (ت ٦٥٦هـ).

١٩-«**إبراز المعاني**» لأبي شامة (ت ٦٦٥هـ).

٢٠-«**المفيد**» لابن جُبارة (ت ٧٢٨هـ).

٢١-«**الدر المصون**» للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ).

٢٢-«**العقد النضيد**» للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ).

٢٣-«**مبرز المعاني**» للعِمَادي (ت بعد٧٦٢هـ)[١].

٢٤-«**الجوهر النضيد**» لابن الجندي (ت ٧٦٩هـ).

٢٥-«**النجوم الزاهرة**» للحِكْري (ت ٧٨١هـ)[٢].

٢٦-«**شرح الطيبة**» لأبي بكر أحمد بن الجزري (ت نحو: ٨٣٥هـ)[٣].

٢٧-«**شرح الطيبة**» للنويري (ت ٨٥٧هـ).

٢٨-«**العبقري**» للكوراني (ت ٨٩٣هـ).

البويصري، من تلاميذه: النظام التبريزي، وعلي الدهان، من مصنفاته: شرح كتاب العنوان، توفي رحمه الله عام (٦٤٩هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(١٢٩١/٣)، **وغاية النهاية** (٣٥٨/٢-٣٥٩).

(١) هو: محمد بن عمر بن علي العمادي الحافظ المقرئ، من شـيوخه: والده، وعبد الله بن محمد الحافظ الهمداني، من مصـنفاته: الهداية، ومفردة حمزة، كان حيًّا عام (٧٦٢هـ)، انظر: **معجم المؤلفين** (٩٨/١١)، ومقدمة التحقيق لـ: **مبرز المعاني**، تحقيق: علي الغامدي (ص: ٤٥ وما بعدها).

(٢) هو: أبو عبد الله، محمد بن سليمان الحِكْري المصري الشافعي المقري الفقيه، شيخ عصره في القراءات بلا مدافع، من شـيوخه: البرهان الحكري، من تلاميذه: ابن زُقَّاعة الغَزِّي، توفي عام (٧٨١هـ)، انظر: **المغانم المطابة** (١٢٩٨/٣-١٣٠٠)، **وإنباء الغمر** (٢٣٠/١).

(٣) هو: أبو بكر، أحمد بن محمد بن محمد ابن الجزري، ابن خاتمة المحققين في علم القراءات ابن الجزري، من شيوخه: والده، وإبراهيم بن أحمد الشامي، من تلاميذه: عبد الدائم الأزهري، وابن أسد، من مصنفاته: شرح طيبة النشر، وشرح مقدمة التجويد، توفي بعد والده بقليل، وقدره البعض (نحو عام ٨٣٥هـ) انظر: **غاية النهاية** (٤٢٦/١-٤٢٨)، **والضوء اللامع** (١٩٣/٢)، **والأعلام** (٢٢٧/١).

٢٩-«**الفتح الداني**» للقَسْطَلَّاني (ت ٩٢٣هـ)[١].

٣٠-«**لطائف الإشارات**» للقَسْطَلَّاني (ت ٩٢٣هـ).

٣١-«**الدرر الناثرة**» لابن عجيبة (ت ١٢٢٤هـ)[٢].

٣٢-«**غنية الطلبة**» للتَّرْمَسِي (ت ١٣٣٨هـ)[٣].

---

(١) هو: أبو العباس، أحمد بن محمد بن أبي بكر القَسْطَلَّاني الشيخ الإمام العلامة الفقيه المقرئ المسند المحدث، من شيوخه: السراج عمر الأنصاري، والزين عبد الغني الهيثمي، من مصنفاته: العقود السَّنِيَّة في شرح المقدمة الجزرية، والكنز في وقف حمزة وهشام على الهمز، توفي عام (٩٢٣هـ)، انظر: **الضوء اللامع** (١٠٣/٢-١٠٤)، **والكواكب السائرة** (١٢٨/١-١٢٩).

(٢) هو: أبو العباس، أحمد بن محمد بن المهدي الحسني الإدريسي الفاسي، صوفي مفسر مشارك في أنواع من العلوم، من شيوخه: أحمد بن العربي الزعدي، من تصانيفه: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، وشرح على الآجرومية في النحو، توفي عام (١٢٢٤هـ)، انظر: **اليواقيت الثمينة**: للأزهري (ص: ٧٠)، **ومعجم المؤلفين** (١٦٣/٢).

(٣) هو: محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان التَّرْمَسِي الجاوي ثم المكي الشافعي، برع واشتهر في الفقه وأصوله والقراءات وتصدى للتدريس بالمسجد الحرام، من شيوخه: صالح بن عمر السماراني، وأبو بكر بن محمد شطا المكي، من تلاميذه: الشيخ حبيب الله الشنقيطي، والمقرئ الشيخ أحمد المخللاتي، من تصانيفه: تعميم المنافع بقراءة الإمام نافع، وموهبة ذي الفضل، توفي عام (١٣٣٨هـ)، انظر: **الأعلام** (١٩/٧)، **وأعلام المكيين** (٣٢٠/١).

الفصل الثاني: الاختيار عند القراء

وتحته أربعة مباحث، وهي:

- المبحث الأول: تعريف الاختيار.
- المبحث الثاني: حكم الاختيار وشروطه.
- المبحث الثالث: ضوابط الاختيار ومعاييره.
- المبحث الرابع: علاقة المخالفة للمذهب المُطَّرِد وعللها بالاختيار وضوابطه.

المبحث الأول: تعريف الاختيار

لغة: ترجع كلمة الاختيار إلى ثلاثة حروف أصول، وهي: الخاء والياء والراء، وتدور معانيها حول أصل واحد، قال ابن فارس (ت٣٩٥هـ): "الخاء والياء والراء، أصله العطف والميل، ثم يُحْمَل عليه"(١).

والاختيار مصدر اختار يختار اختيارًا وخِيْرَةً، والاختيار: الاصطفاء والانتقاء، ومنه قولهم: «اختار الشيء وخاره: أي: انتقاه واصطفاه»، وفيه أيضًا معنى: التفضيل، ومنه قولهم: «اخترت فلانًا على فلان، أي: فضَّلته»، وفيه أيضًا معنى: الغلبة والنصر، وذلك كقولهم: «خايرته فخرته، أي: غلبته»، والاختيار: طلب ما يراه المرء خيرًا وفعله والأخذ به(٢).

ولذا، فإن المعاني التي يدور حولها الاختيار: هي الميل، والاصطفاء، والانتقاء، والتفضيل، والغلبة والنصر، وطلب الخير والأخذ به، وكلها تتناسب مع مقام البحث هنا، ومع التعريف الاصطلاحي للاختيار عند القراء؛ لأنَّ في اختيارات القُرَّاء طلب للقراءة الخَيِّرة المفضَّلة في نظرهم؛ لكونها أتت وَفْقَ معاييرهم، وهي التي مالوا إليها واصطفوها وانتقوها من بين عدة قراءات تلقَّوها من مشايخهم، فكانت اختياراتهم هذه هي التي رجحت وغلبت وانتصرت على غيرها من مروياتهم.

اصطلاحًا عند القراء:

سأكتفي في ذكر تعريفه بما أورده أ.د. أمين فلاته(٣)؛ لقوة تعريفه وشموله وأهميته المستندة على أقوال العلماء، بما يُظْهِر رجحانه على غيره من التعريفات(٤)، فذكر أنَّ لمعنى الاختيار في استعمال القُرَّاء واصطلاحهم، معنيان:

---

(١) **مقاييس اللغة** (٢٣٢/٢) مادة (خ ي ر).

(٢) انظر مادة (خ ي ر) في: **المحكم** (٢٥٤/٥-٢٥٦)، **والصحاح** (٦٥١/٢-٦٥٢)، **والمفردات** (٢١٤/١)، **ولسان العرب** (٢٦٤/٤-٢٦٧).

(٣) في رسالته: «**الاختيار عند القُرَّاء مفهومه، مراحله، و أثره في القراءات**»، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى، لعام ١٤٢١هـ.

(٤) للمزيد، انظر: **التبيان** (ص: ١٢١)، **ومعجم مصطلحات علم القراءات** (ص: ٤٥-٤٦، ١٢٩)، **والإمام الجعبري واختياراته** (ص: ١٨ وما بعدها)، **والقراءات القرآنية تاريخها** (ص: ٣٤، ٢٩٣).

الأول منهما: المعنى الاصطلاحي العام، والثاني منهما: المعنى الاصطلاحي الخاص، وفيما يلي بيان لكل منهما.

أولًا- المعنى الاصطلاحي العام للاختيار:

ويُقْصَد به استعمالهم إياه بمعناه اللُّغوي، والذي هو بمعنى: الاصطفاء، والانتقاء، والتفضيل وغيرها من المعاني اللُّغوية السابقة، وهم في هذا الاصطلاح يشاركون بقية أنواع العلوم في استعماله، كالنحو والفقه وغيرهما[1].

- ومن استعمال القُرَّاء له:

١- قول الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وسَـــكْـتُهُـمُ **الْمُـــــخْـتَـارُ** دُونَ تَـنَـفُّـسٍ وَبَـعْضُـــهُـمُ فِي الْأَرْبَـعِ الـزُّهْـرِ بَسْـــمَلَا[2]

٢- ما قاله ابن الجزريِّ (ت٨٣٣هـ) في حكم الجهر بالاستعاذة وإخفائها:

حيث قال: "وفيه مسائل: الأولى: أنَّ **المختار** عند أئمة القراءة هو الجهر بها عن جميع القراء، لا نعلم في ذلك خلافًا عن أحد منهم، إلا ما جاء عن حمزة وغيره...الثانية: أطلقوا **اختيار** الجهر في الاستعاذة مطلقًا، ولا بد من تقييده..."[3].

ثانيًا- المعنى الاصطلاحي الخاص للاختيار:

ويطلق على معنيَيْن، **الأول:** من حيث عملية الاختيار وكيفيَّته، **والثاني:** من حيث ماهيَّته:

فعلى الأول: "هو انتقاء القارئ، الضابط، العارف باللغة، طريقةً خاصَّةً به في القراءة،

---

(١) **الاختيار**: لأمين فلاته (ص: ٢٥-٢٦، ٢٨) بتصرف يسير.

(٢) **الشـــاطبيَّة** (ص: ٩) البيت رقم (١٠٣)، وانظر: **الكنز**: لشـــعلة (١/٣٤٣-٣٤٤)، **والدُّرة الفريدة** (١/٢٤٦)، **والمفيد:** لابن جُبارة، تحقيق: خير الله الشريف (؟/٣٤٥-٣٤٦).

(٣) **النشر** (٣/٦٤٤، ٦٤٦).

منسوبةً إليه، مُسْتَلَّةً من بين ما روى عن شيوخه؛ لعلة ما"[١].

وعلى الثاني: "ما أضيف إلى القارئ من وجوه القراءة إضافة انتقاء واصطفاء، لا إضافة رواية"[٢]، وهذان المعنيان هما اللذان يُراد بهما ويُنْصَرف إليهما عند بيان علم الاختيار.

وفيما يلي بيان من نصوص العلماء المتقدمين في الدلالة على الاختيار بمعناه الخاص؛ بما يُوَضِّح معالم التعريف وحدوده ويزيده بيانًا وتقويةً:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "إنَّ هؤلاء الأئمة طلبوا القراءات عن أئمتها، وقرؤوا القرآن عليهم بالوجوه التي قرؤوها على من تقدمهم، فلمَّا جمعوها، وحَصَرُوها، وحَصَّلُوها، وفرغوا من تحصيلها، اختار كل واحد منهم لنفسه، ودَرْسِه، والمواظبة على تلاوتِهِ؛ ما كان أصحَّ عنده في الرواية، وأشهر في لغة عامة العرب وأكثر، وَأَوْلَى بشواهد الأصول من آي القرآن وألفاظ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أخباره، وأقرب إلى ما اتَّفق عليه أكثر القُرَّاء المتقدمين من الصحابة والتابعين، ونحو ذلك من وجوه الترجيحات؛ لا أنَّهُم اخترعوها عن أنفسهم، أو قرؤوها بآرائهم، بل طلبوها من جهة الآثار، ورجَّحُوْهَا على غيرها بوجوه من الترجيحَات.

فلا [يَروي][٣] عن واحد منهم حركة في حرف، أو إمالة، أو فتح[٤]، أو إدغام، أو إظهار، أو إشارة[٥]، أو إشمام؛ إلا وهي مأثورة عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مأخوذة عنه"[٦].

---

(١) **الاختيار**: لأمين فلاته (ص: ٤٣).

(٢) **الاختيار**: لأمين فلاته (ص: ٤٥-٤٦).

(٣) هكذا في النسخة المحققة، والذي أراه بما يتناسب مع السياق: [يُرْوَى].

(٤) **الفتح**: "عبارة عن النطق بالألف مركبةً على فتحة خالصة غير مُمالة" **مرشد القارئ** (ص: ٧١)، وانظر: **التمهيد**: لابن الجزري (ص: ٧١).

(٥) **الإشارة**: "عند الجمهور: تكون الإشارة رومًا وإشمامًا، عند البصريين: بمعنى (الإشمام)، بحيث لا يظهر للحركة أثر في النطق، عند الكوفيين: بمعنى (الروم)، وهو النطق ببعض الحركة" **مختصر العبارات** (ص: ٢٣)، وانظر: **النشر** (٧٤٧/٣).

(٦) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ١٧٢-١٧٣)، وانظر: **الإيضاح**: للأندرابي (٢٠٣/٢-٢٠٨، ٣١٥، ٣١٧-٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٤).

ثالثًا- العلاقة بين المعنى الاصطلاحي العام والخاص للاختيار:

وكما ذكر أ.د. أمين فلاته أنَّ العلاقة بينهما: هي علاقة "عموم وخصوص، فكل ما أُطلق من لفظ الاختيار بالمعنى الاصطلاحي الخاص عند القراء، يصح دخوله في المعنى الاصطلاحي العام للاختيار، وليس كل ما أُطلق من لفظ الاختيار بالمعنى الاصطلاحي العام، يصح دخوله في المعنى الاصطلاحي الخاص للاختيار عند القراء"(١).

(١) **الاختيار** (ص: ٢٨-٢٩).

المبحث الثاني: حكم الاختيار وشروطه

المطلب الأول: حكم الاختيار:

تحدث العلماء عن حكمه فقالوا: بأنه **جائز مشروع**، ودلّلوا على حكمهم بالنصوص، ومنها، **قوله تعالى**: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [المزمل: ٢٠]، **وقوله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «...إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ»[١].

فهو من الرخص الباقية إلى يوم القيامة، بل هو من العطايا التي تفضَّل الله عزوجل بها على هذه الأمة؛ لأنه سبحانه منحها حق الاختيار، فإباحته ومشروعيته وجوازه بالنصوص ثابتة، وبعمل الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم من التابعين وسلف الأمة دلالة على ذلك، ولم يُنْقَل عن أحد منهم إنكاره أو منعه ما دامت الشروط فيمن قام بالاختيار متوافرةً فيه وثابتةً، وهو من تيسير الله عزوجل على هذه الأمة[٢].

قال أبو الفضل الرازي (ت٤٥٤هـ)[٣]: "ولْيُعْلَم أنْ ليس المُراعى في الأحرف السبعة المنزلة عددًا من الرجال دون آخرين، ولا الأزمنة ولا الأمكنة، وأن لو اجتمع عدد لا يُحْصَى من الأمة، فاختار كل واحد منهم حروفًا بخلاف صاحبه، وجرَّد طريقًا في القراءة على ضده في أي مكان كان وفي أي أوان أراد بعد الأئمة الماضين في ذلك، بعد أن كان ذلك المُختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار،

---

(١) أخرجه البخاري في «**صحيحه**» كتاب: فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف (٤٩٩٢/١٨٤/٦) واللفظ له، ومسلم في «**صحيحه**» كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف، وبيان معناه (٨١٨/٢٠٢/٢) بلفظه.

(٢) انظر: **القراءات القرآنية تاريخها** (ص: ٢٩٤-٢٩٥)، **والاختيار**: لأمين فلاته (ص: ١٦٣، ١٦٧، ١٧٤-١٧٦، ١٨٥، ٢٢٧)، **والإمام الجعبري واختياراته** (ص: ٣٢، ٤٢).

(٣) هو: أبو الفضل، عبد الرحمن بن أحمد بن حسن العِجْلي الرازي، الإمام المقرئ أحد الأعلام وشيخ الإسلام، إمام وعالم بالقراءات والأدب والنحو، مقرئ فاضل كثير التصانيف، من شيوخه: أبو الحسن الحمامي، وأبو الفرج النهرواني، من تلاميذه: أبو القاسم الهذلي، وأبو معشر الطبري، من مصنفاته: جامع الوقوف، توفي رحمه الله عام (٤٥٤هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٧٩٥/٢ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٢٧٨/٢ وما بعدها).

لما كان بذلك خارجًا عن الأحرف السبعة المنزلة، بل فيها متسع إلى يوم القيامة"(١).

وقال ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)(٢): "...وإذا أُبيح لنا قراءته على كلِّ ما أُنزِل، فجائز الاختيار فيما أُنزِل عندي، واللّهُ أعلم"(٣).

ولكن مما ينبغي **التنبيه** عليه: أنَّ أمر الاختيار الآن أصبح بعيدًا؛ "وذلك لاستقرار أمر الإقراء وتلقِّي القرآن على اختيار هؤلاء [الأئمة العشرة] ورواتهم الذين التزموا الشروط برمتها، وكانوا محل ثقة الأمة وموضع إجماعها، ولعدم تواتر ما خرج عن قراءاتهم"(٤).

بل نصَّ أ.د. غانم قدوري الحمد(٥) على أنَّ ظاهرة الاختيار لم تستمر إلى أبعد من القرن الثالث(٦)، وأنها توقفت عند عصر ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، **مُعَقِّبًا** ذلك بما رواه الذهبي (ت٧٤٨هـ)(٧) عن

(١) **معاني الأحرف السبعة** (ص: ٣٢٨-٣٢٩)، وانظر: **منجد المقرئين** (ص: ١٣٩-١٤٠).

(٢) هو: أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد النَّمَري الأندلسي القرطبي المالكي، الإمام العلامة الحافظ شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها في وقته، من شيوخه: أبو الوليد بن الفرضي، وأبو عمر الطلمنكي، من تلاميذه: أبو علي الغساني، وأبو داود سليمان بن نجاح، من تصانيفه: كتاب الاكتفاء في القراءات، والبيان على تلاوة القرآن، توفي عام (٤٦٣هـ)، انظر: **ترتيب المدارك** (١٢٨/٨-١٣٠)، **وسير أعلام النبلاء** (١٥٣/١٨ وما بعدها).

(٣) **التمهيد** (٥٨٩/٥).

(٤) **القراءات القرآنية تاريخها** (ص: ٢٩٤)، وانظر: **الإمام الجعبري واختياراته** (ص: ٤٢).

(٥) **محاضرات في علوم القرآن** (ص: ١٢٥)، وانظر: **رسم المصحف**: لغانم الحمد (ص: ٥٢٨).

(٦) ومن الاختيارات في القرن الرابع: اختيار عبد الله بن فورَك القبَّاب (ت٣٧٠هـ)، قال ابن الجزريّ: "واختار اختيارًا من القراءة رواه عنه الهذلي" **غاية النهاية** (٥١٦/٢)، وكذاك اختيار الحسين بن مالك الزعفراني (ت٣٧٤هـ)، قال ابن الجزريّ: "له اختيار في القراءة رويناه من الكامل" **غاية النهاية** (٧٧٤/١)، وانظر: **الكامل:** للهذلي (٢٢٣/١-٢٢٤)، **والاختيار**: لأمين فلاته (ص: ٣٦٣، ٣٨١)، **وللهذلي** (ت٤٦٥هـ) اختيار نص عليه في **كامله** (٦٩/٢) فقال عنه: "ونرجو أن يقع اختيارنا لما نحب، فيُتْلى كما تُتْلى غيره من الاختيارات ويُقْتَدى به إن شاء الله"، ولا أعلم هل أقرأ به أحدًا أو هل رواه أحد عنه رحمه الله، أم أنه اختيار مُجَرَّد من الإقراء والائتمام به، كما كان هذا المعهود عن أئمة أهل هذا الفن، والله تعالى أعلم.

(٧) هو: أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الإمام الحافظ محدث عصره، أستاذ ثقة كبير، عني بالقراءات من صغره، من شيوخه: العلم الدمياطي، ويحيى بن الصواف، من تلاميذه: أحمد المَنْبِجي الطحان، وعبد الوهاب السبكي، من مصنفاته: معرفة القُرَّاء الكبار، وسير أعلام النبلاء، توفي عام (٧٤٨هـ)، انظر: **طبقات الشافعية**: للسبكي (١٠٠/٩ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (١٧٤/٣-١٧٥).

تلميذه، فقال: "وقال عبد الواحد بن أبي هاشم[١]: سأل رجل ابن مجاهد: «لم لا يختار الشيخ لنفسه حرفًا يُحْمَلُ عنه؟» فقال: «نحن أحوج إلى أن نُعْمِلَ أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا، أحوج منَّا إلى اختيار حرف يَقْرَأ به من بعدنا»"[٢].

ولذا لم نر الإمام ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، أو الإمام أبا عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) أو الإمام ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ) -على سعة علمهم وتوفر شروط الاختيار لديهم-، قاموا بتجريد قراءة تُنسَب إليهم مع إقراءهم بها وائتمام العوام أو الخواص بهم فيها، مع ما كان لهم من كثرة التلاميذ وانتشار الصيت وعلو الكعب، هذا مع كون الاختيار جائزًا لهم كما كان لسلف هذه الأمة رضوان الله عليهم، ومن الملاحظ والظاهر لعدم اختيارهم: أنَّ هذا من أدبهم مع علمائهم وأئمتهم من سلف هذه الأمة، مع بعدهم عن حظوظ أنفسهم، فراعوا الأدب والورع في مقام العلم وفي مقام تعظيم القرآن وتوقيره، بالإضافة لرؤيتهم ولتَنَبُّهِم للمصلحة العامة لهذه الأمة، وهي أن تَضْبُط وتَحْفَظ قراءة الأئمة المتقدمين خيرًا لها من نسبة الاختيار إليهم؛ لما يؤدي من كثرة الاختيارات مع عدم الحاجة إليها، ولما يتبعه من مشقة على هذه الأمة بكثرتها وتداخلها وعدم ضبطها، فيدخل به اللحن على كتاب الله عزوجل، فالأولى ما فعلوه رحمة الله عليهم[٣].

---

(١) هو: أبو طاهر، عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم البغدادي البزار، المقرئ العلامة المحقق الأستاذ الكبير الإمام النحوي العلم الثقة، انتهى إليه الحذق بأداء القرآن، من شيوخه: ابن مجاهد، وأحمد بن سهل الأشناني، من تلاميذه: أبو الحسن الحمامي، وأبو الحسن العلاف، من مصنفاته: كتاب البيان والفصل، توفي رحمه الله عام (٣٤٩هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٦٠٣/٢ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٥٦٥/٢ وما بعدها).

(٢) **معرفة القُرَّاء الكبار** (٥٣٧/٢).

(٣) انظر: **الإبانة** (ص: ٨٦)، ومقدمة التحقيق لـــ: **السبعة** (ص: ٢٢)، **والاختيار**: لأمين فلاته (ص: ١٨٨)، **والإمام الجعبري واختياراته** (ص: ٤١-٤٣)، **وأسئلة مهمة والإجابة عنها | مناهج أئمة الأداء في علوم القراءات** لفضيلة الشيخ د. عبدالله العبيد (٠٥ فبراير ٢٠٢٣) **[ملف فيديو]** تم الاسترجاع من https://youtu.be/kBuMEf١https://youtu.be/kBuMEf?si=١fuHo?si=٤٦fuHo&t=٤٦ywQenJDFvYySaI&t=٣٥٢ywQenJDFvYySaI٣٥٢، **وما حكم الاختيار في زماننا؟ |** للأستاذ الدكتور: أحمد بن علي السديس (١٧ فبراير ٢٠٢٥) **[ملف فيديو]** تم الاسترجاع من https://www.youtube.com/watch?v=ejaDJl٣x٣ag

فليس لأحد الآن من بعدهم أن يُجَرِّدَ قراءةً لنفسه -بقصد الإقراء والائتمام- فيُقْرِئ بها أو يُؤْتَمَّ به فيها، وبذا يُفْهَمُ كلام أبي الفضل الرازي (ت٤٥٤هـ) المتقدم بقوله الآتي، بما يُمْكِنُ أن يكون تقييدًا له، حيث قال: "فإن قيل: «فهل لبعض أهل العصر أن يختار الحروف ويتوسَّع فيها؟» فالجواب: له ذلك، **فأما الائتمام به بذلك، فلا يجوز بحال**، فإنه إنْ خالف الأعلام من الأئمة: فقد خرج عن شرائط الاختيار، وإن تردَّد في حروفهم: فقد سبقه إلى ذلك أبو حاتم[1]، وأبو عبيد[2]، وخلف وغيرهم، وفازوا بالأحسن تردُّدًا، ومثل ذلك ممن يتعاطاه، يكون من الغباوة والإعجاب ونتائج الغفلة، وفاعله إن لم يُغَرَّب، فيوشك أن يُسْقَط؛ إذا رام أن يُقَدِّم ما اختار بتأخير اختيار القدماء"[3].

هذا ما ترجَّح لديَّ استنادًا لأقوال الأئمة المتقدمين بالإضافة إلى أفعالهم، وإلى ما آل الأمر إليه اليوم، والله تعالى أعلم[4].

وأختم هذا المطلب بقول السخاوي (ت٦٤٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن سبب انتشار قراءة ابن كثير في

---

(١) هو: أبو حاتم، سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، العلامة نحوي البصرة ومقرئها في زمانه وإمام جامعها، من شيوخه: يعقوب الحضرمي، والأصمعي، من تلاميذه: علي المِسْكي، والحسين بن تميم، من مصنفاته: كتاب القراءات، وكتاب اختلاف المصاحف، توفي رحمه الله عام (٢٥٥هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (١/٤٣٤ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٢/١٥٥ وما بعدها).

(٢) هو: أبو عبيد، القاسم بن سلَّام الرومي الأنصاري مولاهم البغدادي، الإمام الكبير الحافظ العلامة، إمام أهل دهره في جميع العلوم، برز في العلم وألف في القرآن والحروف والفقه والحديث واللغة والشعر، من شيوخه: الكسائي، وإسماعيل بن جعفر، من تلاميذه: أحمد بن إبراهيم، ونصر بن داود، من مصنفاته: غريب الحديث، توفي رحمه الله عام (٢٢٤هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (١/٣٦٠ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٣/٤٢-٤٣).

(٣) **معاني الأحرف السبعة** (ص: ٤٥٣)، وانظر: **اختيارات الداني** (ص: ٦٧-٦٨).

(٤) وللمزيد عن حكمه وما يتعلق به من مصطلحات أُخَر، انظر: **التركيب في القراءات** (ص: ٣١-٣٩)، **ومناهج القُرَّاء في الاختيار** (ص: ٢٧٧-٢٨٥).

مكة[1]، حتى كان أهلها لا يعْدِلون بقراءته أحدًا ممن كان في عصره، فقال: "وذلك أنَّه اتَّبَعَ فاتُّبِعَ، وغيره ترك الاتِّباع فتُرِكَ اتِّباعه"[2].

المطلب الثاني: شروط الاختيار:

من خلال الاطلاع على نصوص العلماء[3]، يمكن أن تُجْمَل شروط الاختيار في أمرَيْن أساسِيَّيْن تُرَدُّ جميع الشروط إليهما، وهما: شروط صاحب الاختيار، وشروط القراءة المُخْتارة، وبيانهما كالآتي:

- **أولًا- شروط صاحب الاختيار:**

وهي ما يسميها العلماء **بأهليَّة الاختيار**: أي "أنَّ الذي يختار لابد أن يكون صالحًا للاختيار حتى يُقْبَل منه"[4]، فما هي هذه الشروط التي ينبغي توافرها فيمن يختار حتى يحق له الاختيار؟

قبل الحديث عنها، سأسرد طرفًا من نصوص العلماء المتقدمين، والتي يتبين من خلالها هذه الشروط، ومنها:

أ-قول ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ): "فمن حملة القرآن: المُعْربُ العالمُ بوجوه الإعراب والقراءات، العارفُ باللغات ومعاني الكلام، البصيرُ بعيب القراءات، المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يُفْزَع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين"[5].

وبين السخاوي (ت٦٤٣هـ) شروط اختيار ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) للقراء السبعة قائلًا: "...اختار من القراءات ما وافق خط المصحف، ومن القُرَّاء بها: ما اشتهرتْ عدالته، وفاقتْ معرفته، وتقدم أهل

---

(١) **مكة:** هي مكة المكرمة بيت الله الحرام والحرم الآمن مهبط الوحي ومبعث خير البشر، وقيل سميت مكة؛ لازدحام الناس بها، وسماها الله تعالى بـ: أم القرى، والبلد الأمين، انظر: **معجم البلدان** (٥/٢١٠ وما بعدها)، **ومعجم المعالم الجغرافية** (ص: ٣٠١).

(٢) **جمال القُرَّاء** (ص: ٥٣٤-٥٣٥).

(٣) انظر: **القراءات القرآنية تاريخها** (ص: ٢٩٥-٣٠٠)، **والاختيار**: لأمين فلاته (ص: ٣٨-٣٩، ٢٣٠وما بعدها)، **والإمام الجعبري واختياراته** (ص: ٣٧-٣٨)، **والاختيار**: لنصر سعيد (ص: ٦٢).

(٤) **الاختيار**: لأمين فلاته (ص: ٣٨).

(٥) **السبعة** (ص: ٤٥)، وانظر: **البديع**: لابن مُطَرِّف (١/٨٣-٨٤، ٨٦).

زمانه في الدين، والأمانة، والمعرفة، والصيانة، واختاره أهل عصره في هذا الشأن، وأطبقوا على قراءته، وقُصِد من سائر الأقطار، وطالت ممارسته للقراءة، والإقراء، وخُصَّ في ذلك بطول البقاء"[1].

ب-قول ابن القراب (ت٤١٤هـ): "قال قائل: «ما بال هؤلاء خُصُّوا بالاقتداء بهم في اختيارهم القراءات دون من سواهم من أئمة القرآن؟»

قيل: إنما خُصَّ هؤلاء بالإمامة والاقتداء بهم؛ لشدة عنايتهم بطلب القراءات، وأخذهم القراءة عن الأئمة الثقات المشهورين لفظًا وتلقينًا عدلًا عن عدل، إلى أن اتصلت بالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع تمسكهم بالسنة، واجتهادهم في طلب القراءات عن أهلها وعنايتهم بها، ورِضَى أئمة العلم في وقتهم بإمامتهم، وتسليم فقهاء الدين لهم ذلك وقراءتهم عليهم، والشهادة لهم بالقيام بها حق القيام، واقتداء الناس بهم، وسكون أنفسهم إلى ما أخذوا عنهم، ومبالغتهم في سلوك طريق الورَع، والتمسك به، وزهدهم في الدنيا، وإعراضهم عنها، وثقتهم وأمانتهم وصدقهم فيما أخَذُوا وأدُّوا، وتقدمهم في علم اللُّغة، والنحو، والمعاني؛ فلهذه المعاني خُصُّوا بالاقتداء بهم دون غيرهم، وعلى كلِّ خصلة منْ هذه الخصال عنهم أدلَّة وبراهين وآثار..."[2].

ج-قول مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "...فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة، وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره، واشْتُهِرَ أمره، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم..."[3].

(١) **جمال القُرَّاء** (ص: ٥١٠).

(٢) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ١٧٢).

(٣) **الإبانة** (ص: ٨٦)، وانظر: **السبعة عرضًا ودراسة** (ص: ١٤١-١٤٧).

د-قول أبي الفضل الرازي (ت٤٥٤هـ): "فإن قيل: «فبأي شرط يجوز للراوي أن يختار ما شاء من الحروف، ويُجَرِّد من مأثوراته، فيُؤْتَمَّ به؟»

فالجواب: أنه إذا كان عدلًا في دينه، ثقةً في روايته، ذا حفظ للقرآن في وقت أخذه ونشره، وقد قيَّد ما نقله من الرواية بخطِّه، لم ينس شيئًا منه، بعدما عرف وجهه، ولم يتصحَّف عليه ما أخذه، بعدما كان عارفًا بخط المصاحف على اختلافها، لم يخرج عن مرسومها فيما اختاره بحال، ولا اتَّبع الشواذ والغرائب من خطِّها، ومع ذلك يكون ممن يَعْرِف الصحيح من السقيم، والتواتر من الآحاد، مع كلام العرب، ووجوه التفسير والمعاني والإعراب، فإذا اختار: كان شِعَاره: أولًا تصحيح الأثر، ثم مرسوم المصحف، ثم المشهور منه، فإذا جاز هذه الشرائط؛ فهو الذي يُقْتَدى به في اختياره، والله أعلم"[١].

ومما سبق، يُمْكِنُ أن يُقال بأنَّ الشروط التي ينبغي توافرها فيمن يختار حتى يحق له الاختيار، تنصَّب حول محورَيْن أساسيَّيْن:

- **الأول منهما: الشروط المتعلقة بدينه، وهي:**

أن يكون ذا عدالة في دينه مشهورًا بها، مع ثِقَته وأمانته وصدقه، مُبْتَعِدًا عن الابتداع؛ لاتِّباعه من سلف مع تمسُّكه بالسنة، وسلوكه طريق الورع والزهد في الدنيا والإعراض عنها.

- **الثاني منهما: الشروط المتعلقة بعلمه، وهي[٢]:**

أ- أن يكون حافظًا للقرآن ضابطًا ومُتقِنًا له أثناء وبعد تلقِّيه من شيوخه الثقات المشهورين، آخذًا لما تلقَّاه على وجهه الصحيح بطرق الرواية والتحمُّل عن المتقدمين، فلم يُعْرَف عنه النسيان ولا التصحيف؛ لمعرفته بوجوه القراءة، ولتمييزه صحيحها

---

(١) **معاني الأحرف السبعة** (ص: ٤٢٨)، وانظر: لكلام محققه، هامش رقم (١) من ذات الصفحة وما بعدها.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق لـــــ: **حجة القراءات** (ص: ٧٣)، **والاختيار**: لأمين فلاته (ص: ٣٨-٣٩)، بالإضافة للنصوص التي تقدمت؛ فهي أساسها.

من سقيمها ومتواترها من آحادها، ولتقييده ما تلقَّاه بخطِّه.

ب- أن يكون ذا مروياتٍ مُتعدِّدة؛ حتى يستطيع الاختيار والانتقاء منها.

ت- أن يكون ذا معرفة بخط المصاحف العثمانية واختلافها.

ث- أن يكون ذا معرفة بوجوه التفسير ومعانيه وإعرابه.

ج- أن يكون ذا معرفة بكلام العرب ولغاتها ومعانيها.

- **ثانيًا- شروط القراءة المُخْتارة:**

يمكن أن تُجْمَل في شرطٍ واحدٍ يتضمَّن الشروط كلها، وهو: **أن تكون القراءة المُخْتارة مما ثبتَتْ قرآنيته**، أي: أنها توفرت فيها شروط قبول القراءة الثلاثة، وهي: التواتر، وموافقتها أحد وجوه اللغة العربية، مع موافقتها لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا[١]، "فليس لأحد أن يختار قراءةً لقوة وجهها في العربية، أو أخرى تخالف خط المصحف مخالفةً غير مغتفرةً ولا معلومة، أو قراءةً نُقِلَت بسند غير صحيح مشهور أو متواتر ، ونحو ذلك، ويمكن أن يُقال اليوم: لا يجوز الاختيار خارج ما رُوِيَ عن القُرَّاء العشرة؛ للإجماع على قبول قراءاتهم، ولشذوذ ما خرج عنها، أو عدم ثبوتها"[٢].

وقد أضاف أ.د. عبد الحليم قابة شرطًا آخرًا، وهو: "أن لا يؤدي الاختيار إلى اجتماع أوجه متنافرة وثقيلة على السامع أو القارئ؛ يؤدي إلى عدم التناسب في القراءة، وإلى الذهاب برونق القرآن، ويُفْضِي إلى التعسير بدل التيسير..."[٣].

---

(١) انظر: **النشر** (٢/٣٥ وما بعدها)، **والاختيار**: لأمين فلاته (ص: ٢٣٠وما بعدها)، **والإمام الجعبري واختياراته** (ص: ٣٨)، **وعلم القراءات** (ص: ٣٥-٣٨)، **والقراءات القرآنية والتواتر** (ص: ١٨٨ وما بعدها).

(٢) **القراءات القرآنية تاريخها** (ص: ٢٩٩)، **وصفحات في علوم القراءات** (ص: ٤٩).

(٣) **القراءات القرآنية تاريخها** (ص: ٣٠٠)، وقد أضاف أ.د. عبد القيوم السندي شرطًا آخر أيضًا وهو: "أن لا يترتب على اختياره التركيب والتلفيق" **الإمام الجعبري واختياراته** (ص: ٣٨)، ولم أذكر هذا الشرط في المتن؛ لأنَّ اختيارات القُرَّاء لا تخرج عن كونها تركيبًا لقراءات وروايات تلقَّوها من شيوخهم، فالاختيار والتركيب =

فهذه هي أبرز شروط الاختيار وأظهرها مما وقفتُ عليه من كلام العلماء، والله تعالى أعلم.

معناهما واحد، انظر: **القراءات القرآنية تاريخها** (ص: ٢٥٦)، **والتركيب في القراءات** (ص: ٣١)، **والأحرف السبعة وقراءة النبي ﷺ وأصحابه| مناهج أئمة الأداء في علوم القراءات** الشيخ د. عبدالله العبيد (٢٠ فبراير ٢٠٢٣) **[ملف فيديو]** تم الاسترجاع من https://youtu.be/kLaWBIgDg٣w?si=٧VIlyjkEIlOAv٥of

المبحث الثالث: ضوابط الاختيار ومعاييره

كما ذُكِر سابقًا بأنَّ الاختيار: لم يكن إلا انتقاءً واصطفاءً من بين المَرْوِيّ لعلل وأسباب، فما اختار القارئ والإمام ذاك الوجه عن غيره وفضَّلهُ ولازمهُ وداومُ عليه وقَرَأَ وأَقْرَأَ به، إلا لسبب ظهر عنده، أو قاعدة مُطَّرِدة راعها في اختياراته، أو لمنهجية وطريقة انتهجها واهتمَّ بها، فاختيارات القُرَّاء لم تكن ابتداءً وعُجافًا ووليدة لحظتها، بل كانت لها عندهم ضوابط ومعايير تحكمها، فتُقَوِّي الوجه المختار لديهم عن غيره من الأوجه المروية.

فحينما يقال **ضوابط الاختيار ومعاييره**، فإنه يُقْصَد بها: العلل والأسباب والطرق والأسس والقواعد والمنهجية التي اتبعها القُرَّاء وراعَوْها واهتموا بها في اختياراتهم، سواء أنصُّوا عليها ورُوِيَتْ عنهم، أم استنبطها العلماء والباحثون من خلال حروفهم المُخْتارة(1)، وفيما يلي بيان لهذه الضوابط عن طريق سرد نصوص المتقدمين فيها أولًا، ومن ثَمَّ أَتْبَعتُها ببيان الضوابط التي استنتجها العلماء والباحثون، ومن أهم هذه النصوص ما يلي:

أولًا- ما نصَّ عليه أئمة الاختيار أو كان من إخبار تلامذتهم ورُواتهم عنهم:

١- ما رُوِيَ عن نافع أنه قال: "أدركت أئمة بالمدينة(2) يُقْتَدَى بهم، منهم: عبد الرحمن بن

---

(١) انظر: **الاختيار**: لأمين فلاته (ص: ٢٥٤، ٤٦٨)، **والاختيار**: لبالوالي (ص: ١٤٣-١٤٤)، **ومناهج القُرَّاء في الاختيار** (ص: ٢٨٨)، **والاختيار**: للفيفي (ص: ٤٥٧-٤٥٨).

(٢) **المدينة**: هي المدينة المنورة، مدينة رسولنا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كانت تسمى يثرب في الجاهلية، فسماها الله تعالى: المدينة، وسماها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: طيبة وطابة، وهي في حرَّة سبخة الأرض ولها نخيل كثيرة ومياه، انظر: **معجم البلدان** (٩٧/٥ وما بعدها)، **والمنهاج**: للنووي (٣١٦/٤)، **ومعجم المعالم الجغرافية** (ص: ٢٨٤-٢٨٥).

هرمز الأعرج[(١)]، ويزيد بن رومان[(٢)]، وشيبة بن نِصَاح[(٣)]، وأبو جعفر [بن][(٤)] يزيد بن القعقاع، ومسلم بن جُنْدَب[(٥)]، -وأُناسًا لم يكتبهم إسحاق[(٦)]-، قال نافع: فنظرتُ إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم أخذتُ به، وما شذَّ فيه واحد تركته، حتى أَلَّفتُ هذه القراءة في هذه الحروف التي اجتمعوا عليها"[(٧)].

٢- ما رُوِيَ في اختيار أبي عمرو: ما قاله اليزيدي (ت٢٠٢هـ): "كان أبو عمرو قد عرف القراءة، فقرأ من كل قراءة: بأحسنها، وبما يختار العرب، وبما بلغه من لغة النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وجاء تصديقه في كتاب الله عزّ وجل"[(٨)].

---

(١) هو: التابعي الجليل أبو داود، عبد الرحمن بن هرمز المدني الإمام الشهير، أخذ القراءة عرضًا عن أبي هريرة وابن عباس -رضي الله عنهم- وعن غيرهما، من تلاميذه: نافع، والزهري، توفي رحمه الله عام (١١٧هـ) وقيل (١١٩هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (١/١٨٠ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٢/٣٣٠).

(٢) هو: التابعي الجليل أبو رَوْح، يزيد بن رومان المدني القارئ، مولى آل الزبير بن العوام، فقيه مقرئ محدث ثقة ثبت، من شيوخه: عبد الله بن عياش المخزومي، وعروة بن الزبير، من تلاميذه: نافع، وأبو عمرو، توفي رحمه الله عام (١٢٠هـ) وقيل غيرها، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (١/١٧٨-١٧٩)، **وغاية النهاية** (٤/١٣٠-١٣١).

(٣) هو: التابعي الجليل أبو ميمونة، شيبة بن نِصَاح بن سَرْجَس بن يعقوب، مولى أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها، مقرئ المدينة مع أبي جعفر وقاضيها، من شيوخه: عبد الله بن عياش المخزومي، والقاسم بن محمد، من تلاميذه: نافع، وإسماعيل بن جعفر، وهو أول من ألف في الوقوف، توفي رحمه الله عام (١٣٠هـ) وقيل (١٣٨هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (١/١٨٢ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٢/١٨٨).

(٤) هكذا في النسخة المحققة، ولا أراها إلا خطأً؛ لأنَّ اسم أبا جعفر هو يزيد، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (١/١٧٢)، **وغاية النهاية** (٤/١٣٤).

(٥) هو: التابعي الجليل أبو عبد الله، مسلم بن جُنْدَب الهذلي مولاهم المدني المقرئ القاص، من شيوخه: عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وعبد الله بن عياش المخزومي، من تلاميذه: نافع، والخليفة عمر بن عبد العزيز، توفي رحمه الله (بعد عام ١١٠هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (١/١٨٤ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٣/٧١٧-٧١٨).

(٦) هو أبو محمد، إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن القرشي المخزومي المُسَيَّبي المدني المقرئ، إمام جليل عالم بالحديث، قيِّم في قراءة نافع ضابط لها محقق، قرأ على نافع وغيره فكان من جلة أصحابه المحققين، وأخذ عنه القراءة طائفة كبيرة، منهم: ولده محمد، وخلف البزار، توفي (٢٠٦هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (١/٣١٢ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (١/٥٠٤-٥٠٥).

(٧) **جامع البيان**: للداني (١/٢٢٧)، وانظر: **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ١٥٥).

(٨) **جامع البيان**: للداني (١/١٧٦)، وانظر: **معرفة القُرَّاء** (١/٢٢٩).

٣- ما رُوِيَ في اختيار ابن عامر ما قاله هشام: "كان ابن عامر لا يختار لفظةً إلا قرنها بالفقه أو بأثر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[(١)].

٤- ما رُوِيَ عن حمزة أنه قال: "ما قرأتُ حرفًا قط إلا بأثر"[(٢)]، وقال أيضًا لشعيب بن حرب[(٣)] أحد تلاميذه بعدما ختم عليه عدة ختمات: "يا أبا صالح، الزم هذه القراءة، فما منها حرف قرأتَه إلا ولو شئت رويتُ لك فيه حديثًا"[(٤)].

٥- ما رُوِيَ عن اختيار الكسائي: ما أخبر به خلف العاشر، حيث قال:

"كان الكسائي إذا كان شعبان وُضِعَ له منبر، فقرأ هو على الناس في كل يوم نصف سبع، يختم ختمتَيْن في شعبان، وكنت أجلس أسفل المنبر، فقرأ يومًا في سورة الكهف: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ﴾ [الكهف: ٣٤]، فنصب (أكثرَ) فعلمت أنه قد وقع فيه، فلما فرغ أقبل الناس يسألونه عن العلة في (أكثرَ) لم نصبه؟ فَثُرْتُ في وجوههم: أنَّه أراد في فتحه (أقل) ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٩]، فقال الكسائي: ﴿أَكۡثَرُ﴾ فمَحَوْه من كتبهم، ثم قال لي: «يا خلف يكون أحد من بعدي يَسْلَم من اللحن؟» قال: قلت: لا، أما إذا لم تَسْلَم منه أنت فليس يَسْلَم منه أحد بعدك؛ قرأتَ القرآن صغيرًا، وأقرأتَ الناس كبيرًا، وطلبتَ الآثار فيه والنحو"[(٥)].

٦- ما رُوِيَ عن أبي عبيد (ت٢٢٤هـ) أنه قال: "إنما تَوَخَّيْنا في جميع ما اخترنا من القراءات: أكثرها من القراءة أهلًا، وأعربها في كلام العرب لغةً، وأصحَّها في التأويل مذهبًا، بمبلغ

---

(١) **الكامل:** للهذلي (١٨٩/١)، وانظر: **محاسن الأخبار** (ص: ٢٥٣).

(٢) **السبعة** (ص: ٧٦)، وانظر: **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٥٦).

(٣) هو أبو صالح، شعيب بن حرب المدائني البغدادي نزيل مكة الزاهد العابد، صالح ديّن ثقة، منعوت بالعبادة والورع أمَّار بالمعروف، قرأ القرآن غير مرة على حمزة وصحبه، روى القراءة عنه عرضًا: الطيب بن إسماعيل، توفي (١٩٧هـ) وقيل (١٩٦هـ)، انظر: **تاريخ الإسلام** (١١٢٦/٤)، **وغاية النهاية** (١٧٩/٢).

(٤) **جمال القُرَّاء** (ص: ٥٦٧)، وانظر: **محاسن الأخبار** (ص: ٣١١).

(٥) **تاريخ بغداد** (٣٥١/١٣)، وانظر: **غاية النهاية** (٧١٨/٢).

علمنا واجتهاد رأينا، والله الموفق للصواب"[1].

ثانيًا- ما نصَّ عليه العلماء عن اختيارات الأئمة المتقدمين:

١- قول ابن القراب (ت٤١٤هـ):

"إنَّ هؤلاء الأئمة طلبوا القراءات عن أئمتها، وقرؤوا القرآن عليهم بالوجوه التي قرؤوها على من تقدمهم؛ فلمَّا جمعوها، وحَصَرُوها، وحَصَّلُوها، وفرغوا من تحصيلها؛ اختار كل واحدٍ منهم لنفسه، ودَرْسِه، والمواظبة على تلاوتِهِ؛ ما كان أصحَّ عنده في الرواية، وأشهر في لغة عامة العرب وأكثر، وَأَوْلَى بشواهد الأصول من آي القرآن وألفاظ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أخباره، وأقرب إلى ما اتَّفق عليه أكثر القُرَّاء المتقدمين من الصحابة والتابعين، ونحو ذلك من وجوه الترجيحات؛ لا أنَّهُم اخترعوها عن أنفسهم، أو قرؤوها بآرائهم؛ بل طلبوها من جهة الآثار، ورجَّحُوها على غيرها بوجوه من الترجيحَات"[2].

٢- قول مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ):

"وأكثر اختياراتهم: إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه"[3].

٣- قول الأندرابي (ت٤٧٠هـ)[4]:

"...إذا توخَّى كل قارئ من القُرَّاء المعروفين فيما قرأ به واختاره لنفسه من القراءات: أكثرها أهلًا من القراءة، وأصحَّها في التأويل معنًى، وأفصحها في كلام العرب لغةً عنده، مع موافقة

(١) **الإيضاح**: للأندرابي (٣١٧/٢-٣١٨).

(٢) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ١٧٢-١٧٣).

(٣) **الإبانة** (ص: ٨٩)، وانظر: **جمال القُرَّاء** (ص: ٥٢٢).

(٤) هو أبو عبد الله، أحمد بن أبي عمر الخراساني الأندرابي، مشهور ثقة زاهد عابد عالم بالقراءات، وله التصانيف الحسنة في علم القراءات، من شيوخه: أبو الحسن الفارسي، ومحمد بن الإمام أبي الحسين الخبازي، من مؤلفاته: الإيضاح في القراءات العشر واختيار أبي عبيد وأبي حاتم، توفي (ت ٤٧٠هـ)، انظر: **المنتخب من السياق** (ص: ١١٢)، **وغاية النهاية** (٣٢١/١).

المصحف"[1].

وقال أيضًا: "...اجتهد كل قارئ منهم ليقرأ من تلك القراءات بأكثرها أهلًا من القراء؛ لأنَّ ذلك أدلُّ على أنه من إقراء رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأفصحها لغةً في كلام العرب، وأجودها إعرابًا، وأحسنها معنًى وانتظامًا لما قبلها من الكلام أو بعدها عنده، من غير أن يعيب الوجه الآخر أو يهجره؛ إلا أن يكون غلطًا منهم أو عليهم، فحينئذ يتَجَنَّبُ القراءة به، ويحتسب بذلك كثرة الأجر والثواب؛ لأنَّ أحسنها معنًى أكثرها أجرًا وثوابًا، ألا ترى أنَّ من قرأ سورة (الإخلاص) كان أكثر أجرًا وثوابًا ممن قرأ سورة (تبت)، وكلتاهما كلام الله المعجز للخلق أجمعين"[2].

وقال أيضًا: "فإن كل قارئ اختار من تلك القراءات لنفسه قراءةً أحسنها وجهًا عنده، فقرأ بها، فنسبت تلك القراءة إليه بصنيعه ذلك"[3].

مما يلاحظ في هذه النصوص أنَّها **عامة** في بيان ضوابط ومعايير الاختيار، وقد وردت نصوص **خاصة** -في بيان سبب الاختيار وعلته-؛ لكونها تختصُّ بموضع محدد بعينه ذُكِرَت فيه، مع انطباقها على غيرها من المواضع، واستنبط العلماء من خلالها ضوابط ومعايير أيضًا، ومنها:

١- ما ورد عن أبي عمرو في اختياره ﴿فَرُهُنٌ﴾[4] من قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، حيث سُئِلَ، فقيل له: "لم اخترت الضم؟ فقال: «لأفرّق بين الرَّهن في الدَّيْن، وبين الرِّهان في سباق الخيل»"[5].

---

(١) **الإيضاح** (٢/٢٠٤).

(٢) **الإيضاح** (٢/٢٠٥-٢٠٦).

(٣) **الإيضاح** (٢/٢٠٦).

(٤) اختلف القُرَّاء فيها بين: ﴿فَرُهُنٌ﴾ أو ﴿فَرِهَٰنٌ﴾، انظر: **التذكرة** (٢/٢٧٩)، **والتيسير** (ص: ٢٤٦-٢٤٧)، **والكنز:** للواسطي (٢/٤٣٣)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣١٦).

(٥) **الحجة:** لابن خالويه (ص: ١٠٥)، وانظر: **المختار** (١/١٣١).

٢- ما ورد عن أبي عمرو أيضًا في اختياره ﴿لَتَخِذتَّ﴾[١] من قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "قال أبو عمرو: «﴿لَتَخِذتَّ﴾ كقولك: أَطَعِمْتَ؟»، قال: «وفي قراءة ابن مسعود ﴿لَتَخِذتَّ﴾» فاحتج به"[٢].

٣- ما ورد عن حفص في اختياره ﴿ضُعْفٍ﴾ و﴿ضُعْفًا﴾ من قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]، قال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ): "أبو بكر وحمزة ﴿مِّن ضَعْفٍ﴾ في الثلاثة: بفتح الضاد، وكذلك رَوَى حفص عن عاصم فيهنَّ، غير أنَّه ترك ذلك، واختار الضم؛ اتباعًا منه لرواية حدَّثَه بها الفُضَيْل بن مرزوق[٣]، عن عطية العَوفي[٤]، عن عبد الله بن عمر[٥] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقرأه ذلك بالضم، وردَّ عليه الفتح وأَبَاه[٦]، وعطية العوفي يُضَعَّف، وما رواه

---

(١) اختلف القُرّاء فيها بين: ﴿لَتَخِذتَّ﴾ أو ﴿لَتَّخَذْتَ﴾، انظر: **التذكرة** (٤١٧/٢-٤١٨)، **والتيسير** (ص: ٣٥٢)، **والكنز:** للواسطي (٥٤٧/٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٤٧)، هذا بالنسبة للفَرْش وأما لإدغام الذال في التاء وإظهارها فلْتُراجع في مظانّها.

(٢) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٢٣).

(٣) هو: أبو عبد الرحمن، فُضَيْل بن مرزوق الأَغَر الرَّقاشي الكوفي مولى بني عنزة، المحدث، روى عن جماعة، منهم: الأعمش، وعطية العوفي، وروى عنه جماعة، منهم: الفضل بن دكين، وحسين الجعفي، وثَّقه سفيان بن عيينة ويحيى بن معين، وجاء عن يحيى أنه ضعفه، وضعفه النسائي، توفي (قبل عام ١٧٠هـ)، انظر: **تهذيب الكمال** (٣٠٥/٢٣ وما بعدها)، **وسير أعلام النبلاء** (٣٤٢/٧-٣٤٣).

(٤) هو التابعي أبو الحسن، عطية بن سعد بن جُنَادَة العوفي الكوفي، من مشاهير التابعين، ضعيف الحديث، روى عن ابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهما، وروى عنه خلق، منهم: ابنه الحسن، وقرة بن خالد، توفي (١١١هـ)، انظر: **تهذيب الكمال** (١٤٥/٢٠ وما بعدها)، **وسير أعلام النبلاء** (٣٢٥/٥-٣٢٦).

(٥) هو الصحابي الجليل أبو عبد الرحمن، عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، من أهل الورع والعلم، شديد التحري والاحتياط في فتواه، وكان كثير الاتباع لآثار رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان لا يتخلف عن السرايا على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأول مشاهده الخندق، روى عنه: ابن عباس رضي الله عنهما، ونافع مولاه وخلق كثير غيرهم، توفي عام (٧٣هـ)، انظر: **الاستيعاب** (٩٥٠/٣ وما بعدها)، **وأسد الغابة** (٣٤٠/٣ وما بعدها).

(٦) الحديث: أخرجه أبو داود في «**سننه**» كتاب: الحروف والقراءات (٣٩٧٨/٣٢/٤)، والترمذي في «**سننه**» =

حفص عن عاصم عن أئمته أصحُّ، وبالوجهَيْن آخذ في روايته؛ لأتابع عاصمًا على قراءته، وأوافق حفصًا على اختياره"[١].

٤- ما ورد عن الكسائي في اختياره ﴿فَلَا تُسْرِف﴾[٢] من قوله تعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]، قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "قال الكسائي: «وهي في قراءة عبد الله: (فلا تسرفوا في القتل)[٣] »، وقال: «يريد به القاتل الأول»"[٤].

٥- ما قاله الكسائي في إجماع القُرَّاء على ﴿مِهَٰدًا﴾ بالألف من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا﴾ [النبأ: ٦]، مع اختلافهم في الموضعَيْن الباقيَيْن: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [طه: ٥٣]، [الزخرف: ١٠][٥]، قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "قال الكسائي: «وإنما أجمعوا على ما في سورة المعصرات أنه بالألف؛ لأنها رأس آية، فأتْبَعوا رؤوس الآي بعضها بعضًا»"[٦].

٦- ما ورد عن يعقوب في اختياره ﴿إِلَآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾[٧] من قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ

كتاب: القراءات عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب: ومن سورة الروم (٥/٥٣-٥٤/٢٩٣٦)، وقال الترمذي: «حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث فضيل بن مرزوق»، وحسنه الألباني في «**صحيح أبي داود**» (٧٥٣/٢/٣٣٦٥)، وفي «**صحيح الترمذي**» (١٤/٣/٢٣٣٩).

(١) **التيسير** (ص: ٤١١-٤١٢)، وانظر: **الإقناع** (٥٨٠/١-٥٨٥).

(٢) اختلف القُرَّاء فيها بين: ﴿تُسْرِف﴾ أو ﴿يُسْرِف﴾، انظر: **التذكرة** (٤٠٥/٢)، **والتيسير** (ص: ٣٤٢)، **والكنز:** للواسطي (٥٣٨/٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٣٧).

(٣) لم أجدها منسوبةً لابن مسعود رضي الله عنه، وإنما نسبت لأبي بن كعب رضي الله عنه وابن أبي عبلة، انظر: **المختصر في الشواذ** (ص: ٨٠)، **والمغني:** للدهان (١١٣٣/٣)، **وشواذ القراءات** (ص: ٢٨٠)، **وقرة عين القُرَّاء** (ص: ٩٧٢).

(٤) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٩٩).

(٥) اختلف القُرَّاء فيها بين: ﴿مِهَٰدًا﴾ أو ﴿مَهْدًا﴾، انظر: **التذكرة** (٤٣١/٢)، **والتيسير** (ص: ٣٦٢)، **والكنز:** للواسطي (٥٥٨/٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٥٨).

(٦) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٤٧-١٤٨)، وانظر: **جامع البيان**: للداني (١٣٥٥/٣).

(٧) اختلف القُرَّاء فيها بين: ﴿إِلَا﴾ أو ﴿إِلَّآ﴾، انظر: **المبسوط** (ص: ١٩٧)، **والتذكرة** (٣٦٠/٢)، **والكنز:** للواسطي (٤٩٩/٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٩٤).

﴿ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠]، حيث قال: "رأيتها في **مصحف** أنس[١] المنسوب إلى أُبيّ: (حتى تقطع قلوبهم)[٢]"[٣].

٧- ما ورد عن يعقوب في اختياره ﴿تَفْجُرَ﴾[٤] من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠]، حيث قال: "لو كان مشددًا لكانت ينابيع"[٥].

فمن خلال هذه النصوص العامة والخاصة، يُمكِن أن يُقَال: **بأنَّ من ضوابط الاختيار ومعاييره، كون القراءة المختارة** ممَّا يلي[٦]:

١- أكثرُها أهلًا وأُناسًا يقرؤون بها من متقدِّمي القُرَّاء من الصحابة والتابعين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ:

مما يدل على أنها أصحُّ روايةً؛ لأنَّ الجماعة أو الجمهور أو العامَّة عليه، ويراد **بقراءة العامَّة**: ما ذُكِرَ عن أبي عبد الرحمن السلمي (ت٧٢هـ)[٧] رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: "كانتْ قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة...كانوا يقرؤون **قراءة العامَّة**: وهي القراءة التي قرأَهَا

---

(١) هو الصحابي الجليل أبو حمزة، أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي النجاري البصري، خادم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يتسمَّى بذلك ويفخر به وحُقَّ له ذلك، وهو من المكثرين في الرواية، روى عنه: حميد الطويل، وثابت البناني وغيرهم، توفي عام (٩١هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **الاستيعاب** (١/١٠٩و ما بعدها)، **وأسد الغابة** (١/١٥١-١٥٢).

(٢) قال المَرَنْدِي: "وقراءة أبي بن كعب: (في قلوبهم حتى تَقْطَع قلوبُهم) بزيادة (حتى) بدل (إلا)، ونصب التاء وفتح الطاء، (قلوبُهم) برفع الباء" **قرة عين القُرَّاء** (ص: ٨٢٥)، وانظر: **المغني**: للدهان (٢/٩٤٠).

(٣) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٣٤٣).

(٤) اختلف القُرَّاء فيها بين: ﴿تَفْجُرَ﴾ أو ﴿تُفَجِّرَ﴾، انظر: **التذكرة** (٢/٤٠٧)، **والتيسير** (ص: ٣٤٥)، **والكنز**: للواسطي (٢/٥٤٠)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٤٠).

(٥) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٠٦).

(٦) انظر: **الاختيار**: لبالوالي (ص:١٤٣-١٤٤)، **والاختيار**: لأمين فلاته (ص: ٣٠٦).

(٧) هو التابعي الجليل أبو عبد الرحمن، عبد الله بن حبيب بن رُبَيِّعَة السلمي الكوفي، الإمام مقرئ أهل الكوفة الذي انتهت إليه القراءة تجويدًا وضبطًا، وهو من أبناء الصحابة ﷺ، ولد في حياة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقرأ القرآن وجوَّده وبرع في حفظه وعرضه على الصحابة ك: عثمان وعلي وابن مسعود ﷺ وغيرهم، من تلاميذه: عاصم بن أبي النجود، ويحيى بن وثاب، توفي رحمه الله عام (٧٤هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (١/١٤٦ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٢/٤١١ وما بعدها).

رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على جبريل -عَلَيْهِ السَّلَامُ- مرتَيْن في العام الذي قُبِضَ فيه"[1].

وذكر مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) **بأنَّ اجتماع العامَّة على القراءة، يُرَادُ به عند أهل الاختيار:** "ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة[2]**، فذلك عندهم حجة قوية، فوجب الاختيار، وربما جعلوا العامة:** ما اجتمع عليه أهل الحرمَيْن"[3].

٢- لها ما يُصَدِّقها ويزيدها قوةً من آي القرآن وأحاديث الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما يوافق لفظها أو معناها.

٣- مُوافِقةً لمعاني حروف الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أو مصاحفهم، كأُبَيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٤- مُوافِقةً لخط المصحف أكثر من غيرها.

٥- مُوافِقةً لرؤوس الآي وفواصل السورة.

٦- أكثرها حروفًا؛ رغبةً لزيادة الحسنات والأجر بزيادة الحروف.

٧- أصحُّها في التفسير مذهبًا ومعنًى؛ لدلالتها على المعنى أكثر من غيرها.

٨- أحسنها معنًى ومُنَاسبةً لما قبلها وبعدها من الألفاظ.

٩- أوضحها دلالةً في التفرقة بين المعاني.

١٠-أقواها وجهًا في العربية، وأجودها إعرابًا؛ لفصاحتها وشهرتها وكثرتها في لغة العرب.

ويمكن أن تُجْمَع تحت أربعة ضوابط ومعايير عامَّة، أسماها البعض بمناهج الاختيار، ولا

---

(١) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ١١٤-١١٥)، وانظر: **شرح السنة** (٥٢٥/٤).

(٢) **الكوفة:** المدينة المشهورة بأرض بابل من سواد العراق، وكانت تسمى أحد العراقَيْن، أسسها المسلمون عند فتح العراق، وتقع على نهر الفرات، انظر: **مراصد الأطلاع** (١١٨٧/٣)، **ومعجم المعالم الجغرافية** (ص: ٢٦٧).

(٣) **الإبانة** (ص: ٨٩)، وانظر: **جمال القُرَّاء** (ص: ٥٢٢).

مُشَاحَّة بينهما؛ لأنَّ المسمَّى في الأخير يعود كله على بيان أسباب الاختيار، وهذه المناهج[1]:

أ- **المنهج الأثري:** وتندرج فيه الضوابط والمعايير التي اعتمدت على الأثر والنقل والرواية، فتكون القراءة المختارة في: الأثر أصحُّ، وفي النقل أثبت؛ لكثرة ناقليها، ولأنها قراءة الجماعة، مع اجتماع الجمهور أو العامَّة عليها، مع كونها هكذا تلَّقاها القارئ وسمعها ورواها، ويدخل فيه أيضًا: آي القرآن وسنة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصحابته رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ بما تزيد القراءة المختارة قوةً؛ لاعتضادها بها.

ب- **المنهج اللُّغوي:** وتندرج فيه الضوابط والمعايير التي اعتمدت على اللغة وفصاحتها، فتكون القراءة المختارة: أفصحها وأشهرها وأكثرها لغةً، وأجودها إعرابًا، وأقواها وجهًا، ويدخل فيه أيضًا: مجيئها على لغة قريش[2]؛ لأنها لغة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع موافقتها ومُنَاسبتها للسان القارئ ولغته ولهجته.

ج- **المنهج المعنوي:** وتندرج فيه الضوابط والمعايير التي اعتمدت على معنى الآية وتفسيرها وتأويلها، فتكون القراءة المختارة: دالَّةً على المعنى أكثر من غيرها، أو أحسنها معنًى ومُنَاسبةً لما قبلها وبعدها، أو أوضحها في التفريق بين المعاني، أو أشملها لمعنى القراءة الأخرى مع زيادتها معنًى آخر عليها، ويدخل فيه أيضًا: موافقتها لمعاني حروف الصحابة ومصاحفهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

د- **المنهج الرسمي:** وتندرج فيه الضوابط والمعايير التي اعتمدت على رسم المصاحف العثمانية واختلافها، فتكون القراءة المختارة: موافقةً لأكثر المصاحف، أو لمصحف

---

(١) انظر: **الاختيار**: لأمين فلاته (ص: ٤٦٩، ٤٧٩، ٤٨٦، ٥٠٠) بتصرف يسير، **ومناهج القُرَّاء في الاختيار** (ص: ٢٨٩ وما بعدها).

(٢) **قريش:** هي قبيلة من قبائل العرب من مُضَر، وهم: بنو فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مُضَر بن نزار بن معد بن عدنان، ومن بطونها: بني عبد المطلب، وهو جد نبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، انظر: **جمهرة أنساب العرب** (٢/٤٦٤)، **وموسوعة قبائل العرب** (٥/١١ وما بعدها).

مِصْرِها، أو لمصحف الإمام[١]، أو موافقتها لرسم المصحف تحقيقًا وصراحةً[٢] لا تقديرًا واحتمالًا[٣]، ويدخل فيه أيضًا: موافقتها لرؤوس الآي وفواصل السورة، أو لكونها أكثر حروفًا.

وهذه الضوابط والمناهج قد تتداخل فيما بينها في أحد مواضع القراءة، فلا يلزم لكلِّ ضابط ومنهج أن يختصَّ بقراءة واختيار دون الآخر، مع كون هذه الضوابط والمناهج قابلةً للزيادة: وَفْقَ النصوص التي يُوقَفُ عليها للقارئ المُخْتَار الذي بيَّن ووضَّح سبب اختياره، أو وَفْقَ استنباط العلماء لاختياراته من خلال استقرائها.

وممَّا ينبغي التنبيه عليه هنا: أنه لا يلزم لكل قراءة في كل موضع أن تُعَلَّل ويُبَيَّن سبب اختيارها عن غيرها عند من اختارها، فقد يَرِدُ النصُّ عنهم بذلك وقد لا يَرِدُ[٤]، **والخلاصة**: بأنَّ "«القراءة سُنَّةٌ» أي: يأخذها قرنٌ عن قرنٍ، وخلفٌ عن سلفٍ، إلى أن يتصلَّ بالنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ... وعن سلمان الفارسي[٥] أنَّه قال: «لا يزال الناس بخير ما أخذ الآخر عن الأول، فإذا هلك الأول ولم يأخذ

---

(١) **المصحف الإمام**: "هو المصحف الذي أمسكه عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ لنفسه، وقيل: كل المصاحف العثمانية تسمى بـ (الإمام)" **معجم مصطلحات القراءات** (ص: ٩٩)، وانظر: **مختصر العبارات** (ص: ١٢٠).

(٢) **الموافقة الصريحة للرسم**: "هي التي يتوافق اللفظ بها مع الرسم الموجود في كل المصاحف أو في بعضها، وهي الموافقة التحقيقية للرسم، وسمَّاها ابن الجزري: الموافقة الصريحة" **معجم مصطلحات القراءات** (ص: ٣١٧)، وانظر: **رسم المصحف ونقطه** (ص: ١٥١).

(٣) **الموافقة الاحتمالية للرسم**: "هي التي لا يتوافق اللفظ بها مع الرسم الموجود في كل المصاحف، ويَعْنَوَن بها كذلك: ما وافق الرسم ولو تقديرًا، وهي الموافقة احتمالًا" **معجم مصطلحات القراءات** (ص: ٣١٧)، وانظر: **جميلة أرباب المراصد** (١/١٩٨-١٩٩).

(٤) انظر: **الاختيار**: لأمين فلاته (ص: ٢٨٨-٢٨٩)، **والاختيار**: لبالوالي (ص: ١٤٤)، **ومناهج القُرَّاء في الاختيار** (ص: ٢٨٨).

(٥) هو الصحابي الجليل أبو عبد الله، سلمان الفارسي مولى رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ويعرف بسلمان الخير، كان خيِّرًا فاضلًا حبرًا زاهدًا متقشفًا، أول مشاهده الخندق ولم يفته بعد ذلك أي مشهد معه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، روى عنه: ابن عمر، وابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ، توفي عام (٣٥هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **الاستيعاب** (٢/٦٣٤ وما بعدها)، **وأسد الغابة** (٢/٤١٧ وما بعدها).

الآخر عنه شيئًا، هلك الناس»[1]"[2].

(١) أخرجه الدارمي في «**مسـنده**» باب: في ذهاب العلم (١/١٣٣-٢٤٩/١٣٤، ٢٥٦) بمعناه، وأحمد في «**الزهد**» زهد سـلمان الفارسـي رحمه الله تعالى (٨١٧/٢٢٠) بمعناه، وقال محقق مسـند الدارمي بأنَّ رجال من روى الأثر ثقات، انظر: هامش (٢) (ص: ١٣٣)، وهامش (٤) (ص: ١٣٤).

(٢) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ١٥٣).

المبحث الرابع: علاقة المخالفة للمذهب المُطَّرِد وعللها بالاختيار وضوابطه

بعد أن تطرقتُ في المباحث السابقة للاختيار وضوابطه، وقد سبق أن تم الحديث عن أنواع علل المخالفة للمذهب المُطَّرِد في الفصل الأول، قد يتبادر إلى الذهن تساؤل بماهيَّة العلاقة بينهما، بل لوجودها أساسًا بينهما، وسأجيب عن هذا التساؤل بعون الله من خلال أمرين اثنين، وهما: علاقة المخالفة للمذهب المُطَّرِد وعللها بالاختيار، وعلاقة المخالفة للمذهب المُطَّرِد وعللها بضوابط الاختيار ومعاييره، وفيما يلي بيان لكلٍّ منهما:

أولًا- علاقة المخالفة للمذهب المُطَّرِد وعللها بالاختيار:

كما سبق بيانه أنَّ نسبة القراءات إلى الأئمة هي نسبة اختيار لهم من بين مروياتهم، قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ): "ونعتقد أنَّ معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم، إنَّما هو من حيث إنَّه كان أضبط له وأكثر قراءةً وإقراءً به، وملازمةً له، وميلًا إليه، لا غير ذلك.

وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها: أنَّ ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعُرِف به، وقُصِد فيه، وأُخِذ عنه، فلذلك أُضِيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد"[(١)].

فهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قد آثروا حروفًا وقراءات على غيرها، فلازموها ومالوا إليها في قراءتهم وإقرائهم، فحينما تجد القارئ أو الراوي يسير على مذهب مُطَّرِد عليه ثم يقوم بمخالفته في أحد المواضع فيقرأ فيه بغير قراءته المعتادة مع صحة وُرُود القراءة الأخرى فيه، فما كان ذلك منه إلا اختيارًا له على غيره، ففي وجود المخالفة عند القُرَّاء ورواتهم **مزيد تثبت ويقين بوجود الاختيار وصلاحيَّته**

(١) **النشر** (١٤٩/٢).

لهم، بل وإثباتًا لحريتهم في الاختيار من بين مروياتهم بشكل صريح وظاهر عند من ينكر ذلك لهم، بل ويقوم بلَيِّ أعناق النصوص الواردة فيه(١).

ولو نظرنا إلى الغالبية العظمى من العوام، فإنَّهم يظنون أنه ليس للقراء صلاحيَّة في قراءتهم، وإنما هي مجرد تلقي الآخر عن الأول قياسًا على حالهم الآن في التلقي، وأدلِّل على ذلك بما يقوم به البعض من نظر في القرآن الكريم وتأمل له بحجة التدبر، فيجد أنَّ بعض الكلمات قد قرئت في موضع بطريقة وفي غيرها بطريقة أخرى، فيبحث عن ذلك خارجًا بعلة يختم في آخرها بتسبيح الله وإجلاله وتعظيمه، منبهًا على عظمة الله جل جلاله وإعجازه في اختيار كل كلمة في موضعها الأنسب والأليق لها، وهو لا يدري أنَّ بها قراءات غيرها، وقد نزل القرآن بكلتَيْهما!

فوجود هذه المخالفة للمذهب المُطَّرِد دليل قوي على الاختيار عند القراء، بل ووجود علة المخالفة حينما تكون منصوصةً عن القارئ أو الراوي نفسه دليل دامغ في إثبات الاختيار وصلاحيته لهم، فهي تؤكد على أنَّ القراءات الواردة عنهم وعن غيرهم قد قامت على مبدأ الاختيار بعد التلقي والرواية، وبذا تظهر العلاقة بينهما، والله تعالى أعلم.

ثانيًا- علاقة المخالفة للمذهب المُطَّرِد وعللها بضوابط الاختيار ومعاييره:

حينما يقف المطلع على هذه المخالفة للمذهب المُطَّرِد وعللها وعلى ضوابط الاختيار ومعاييره يتضح لديه مدى الارتباط الشديد والوثيق بينهما، بل يمكنك القول: بأنهما شيء واحدٌ= إلا لِما للعموم في ضوابط الاختيار ومعاييره بما تشمل مواضع المخالفة وغيرها، فحينما يخالف القارئ أو الراوي مذهبه المُطَّرِد، فما كان منه ذلك إلا لعلة من العلل: أفصح عنها أم سكت، وصلت إلينا أم لم تصل، استنبطها العلماء أم لم يستنبطوها، وما هذه العلة في مخالفته إلا لضابط ومعيار ظهر له فجعله يخالف مذهبه المُطَّرِد، والأمثلة على ذلك كثيرة سيأتي الحديث عنها في القسم التطبيقي،

---

(١) ولقد وقفتُ على بحث محكم منشور في أحد المجلات العلمية يقول بذلك الرأي وينصره.

وتجنبًا لإعادة الأمثلة سأذكر مثالًا من أبواب الأصول يوضح ما ذكرته.

قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ) "...وحفص: ﴿مَجْرِىٰهَا﴾ [هود: ٤١]، قال الإمام أبو بكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لقد أتعبني طلب هذا الحرف، فسألت كل من أدركت من الأئمة، فما وجدت عند أحدهم شيئًا، حتى عثرت على رجل من أهل العلم فسألته فحدثني عن بعض أصحاب أبي حفص عمرو بن الصبَّاح[1]، فقال: سألنا أبا عمر[2] أو سئل أبو عمر عن هذا الحرف فقال: قراءتنا بفتح الميم، وإذا فتحنا الراء التبس بقولنا: (قمت مَجْراك) أي: من أجلك، فإذا كسرنا الراء أمِنَّا اللبس، قال: فقيل له: أوليس قوله: ﴿مُرْسَىٰهَآ﴾ يدل عليه؟ قال: لم يقل: إنه يلتبس من جميع الوجوه، ولكن عسى يقع لمُتَوَهِّم ما قلناه»"[3].

فمن خلال المثال السابق يتضح أنَّ العلة التي لأجلها كانت إمالة حفص الوحيدة والتي خالف بها مذهبه المُطَّرِد -وهو الفتح-: علة أمن اللبس ورفع التوهم، وما هي إلا ضابط ومعيار في الاختيار، وأيضًا من خلاله يظهر مدى اهتمام الأئمة المتقدمين بمعرفة علل المخالفة والبحث عنها، بل وسؤال التلاميذ لشيخهم عن ذلك، وإبداء العلة والضابط من الشيخ، بما يكون أدعى لترسخ رواية شيخهم في أذهانهم، وعدم اختلاطها بغيرها في زمن كثرت فيه الاختيارات وتوسَّعت، وكما قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ): "فإنَّ من يزعم أنَّ أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف، فقد ظنَّ بهم ما هم منه مبرَّؤون، وعنه منزَّهون"[4].

فهم على بصيرة من العلم وفهم ثاقب له، ولا أدل على ذلك من اختياراتهم وعللهم فيها، فمن

---

(١) هو: أبو حفص، عمرو بن الصبَّاح بن صَبِيح الكوفي المقرئ الضرير ، أحذق من قرأ على حفص وأبصرهم بحرفه، من شيوخه أيضًا: الأعشى، من تلاميذه: سعيد البزاز، وأبو جعفر أحمد الملقب بالفيل، توفي رحمه الله عام (٢٢١هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٤١٠/١-٤١١)، **وغاية النهاية** (٨٦٤/٢-٨٦٥).

(٢) (أبو عمر) هي كنية حفص، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٢٨٧/١)، **وغاية النهاية** (٧٨٨/١).

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٥٤)، وانظر: **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٤٦٣).

(٤) **النشر** (١٦٠٤/٥).

هذه العلل ومن غيرها تُسْتَنج ضوابط ومعايير اختياراتهم، كما أظهرت دراسة مسائل القسم التطبيقي، ومنها: أنَّ أبا عمرو البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان مهتمًا بأن تكون قراءته المختارة في لفظها مطابقةً للمعنى الذي تدل عليه، فهو شديد الملاحظة لأدق الفروق اللُّغوية بين القراءات الواردة في المسائل، وبذا علمنا ضابطًا من ضوابطه ومعيارًا من معايير اختياراته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والخلاصة: معرفة المخالفة للمذهب المُطَّرِد وعللها تساهم بشكل كبير في إثراء الاختيار وبيان ضوابطه ومعاييره، والله تعالى أعلم.

القسم الثاني (الدراسة التطبيقية)

ويشتمل على مسائل النظائر اللفظية التي خالف فيها القُرَّاء العشرة ورُواتهم مذاهبَهم المُطَّرِدة في باب فَرْش الحروف، من أول القرآن إلى آخره.

❖ المسألة (١): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في** ﴿تُرْجَعُونَ﴾، ﴿يُرْجَعُونَ﴾:

وقع الخلاف بين القُرَّاء فيها حيثما وردت في القرآن إذا كانت من رجوع الآخرة، سواء أكانت[1]:

١- **خطابًا**: ﴿تُرْجَعُونَ﴾، وقد وردت في تسعة عشر موضعًا، وأوَّلها وُرُودا، قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨].

٢- **أم غيبًا**: ﴿يُرْجَعُونَ﴾، وقد وردت في ستة مواضع، وأوَّلها وُرُودا، قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

..................................تُرْجَعُونَ -قُلْ- بِضَمٍّ وَّفَتْحٍ عَنْ سِوَى وَلَدِ الْعَلَا[2]
..................................شَرِيفٌ وَّتَرْجِعُو نَ فِي الضَّمِّ فَتْحٌ وَّاكْسِرِ الْجِيمَ وَاكْمُلَا[3]
نَمَى نَفَرٌ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يُرْجَعُو نَ..................................[4]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

..................................وَيُرْجَعُ كَيْفَ جَا إِذَا كَانَ لِلْأُخْرَى فَسَمِّ حُلًى حَلَا
...اتْلُ واعْكِسْ أَوَّلَ الْقَصَصِ...[5]

---

(١) انظر: **الإيضاح**: للأندرابي (٣/٢٩٢-٢٩٣)، **والاختيار**: لسبط الخياط (١/٢٧٠-٢٧١)، **والنشر** (٥/١٥٩٣) بتصرف يسير، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٣٨٣).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٤٣) البيت رقم (٥٤٠)، وانظر: **لباب المعاني**، تحقيق: مختار اعبود (ص: ٢١٩)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص:٤٧٧)، **وشرح الشاطبية**: للسنباطي (ص: ٤١٨).

(٣) **الشاطبيَّة** (ص: ٧٢) البيت رقم (٩١٠)، وانظر: **فتح الوصيد** (٤/١١٣٥)، **والدُّرة الفريدة** (٤/٤٣٨)، **والكنز**: للجعبري (٤/٢٠٢٠-٢٠٢١).

(٤) **الشاطبيَّة** (ص: ٧٦) البيت رقم (٩٤٩)، وانظر: **المهند القاضي** (ص: ٧٣٧)، **واللآلئ الفريدة** (٣/١٦٢)، **وجامع الفوائد** (ص: ٨١٥).

(٥) **الدُّرة** (ص: ٧) البيت رقم (٦٣-٦٤)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ١٧٥)، **والغُرَّة**: للعرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ٣٧-٣٨)، **والإيضاح**: للقاضي (ص: ١١٢-١١٣).

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في ﴿تُرْجَعُونَ﴾، ﴿يُرْجَعُونَ﴾ إذا كان معناها من الرجوع للآخرة، وقد وردت في خمسة وعشرين موضعًا، قرأ يعقوب في جميعها: بفتح حرف المُضارَعة وكسر الجيم ﴿تَرْجِعُونَ﴾، ﴿يَرْجِعُونَ﴾، ووافقه أبو عمرو في: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١]، ووافقه حمزة والكسائي وخلف في: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تَرْجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ووافقه نافع وحمزة والكسائي وخلف في: ﴿وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يَرْجِعُونَ﴾ [القصص: ٣٩]، وقرأ الباقون بضم حرف المُضارَعة وفتح الجيم ﴿تُرْجَعُونَ﴾، ﴿يُرْجَعُونَ﴾(١).

- **مراتب القُرَّاء(٢):**

١- فتح حرف المُضارَعة وكسر الجيم في موضع القصص، وضم حرف المُضارَعة وفتح الجيم في بقية المواضع، وذلك لنافع وحده.

٢- ضم حرف المُضارَعة وفتح الجيم في جميع مواضعها، وذلك لابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر.

٣- فتح حرف المُضارَعة وكسر الجيم في موضع البقرة، وضم حرف المُضارَعة وفتح الجيم في بقية المواضع، وذلك لأبي عمرو وحده.

٤- فتح حرف المُضارَعة وكسر الجيم في موضع المؤمنون والقصص، وضم حرف المُضارَعة وفتح الجيم في بقية المواضع، وذلك لحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

---

(١) انظر: **الروضة** (٥٢٧/٢-٥٢٨)، **والتيسير** (ص: ٢٤٦، ٣٨٠، ٤٠٢)، **وغاية الاختصار** (٤٠٦/٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣١٥، ٤٧٨، ٤٩٩).

(٢) ذكر المراتب هكذا ليس بغريب وجديد؛ فإن القَسْطَلَّاني قد ذكر ذلك في كتابه «**لطائف الإشارات**»، انظر: (١٧٢٨/٤)، بل قبله السمين الحلبي في «**العقد النضيد**»، انظر: تحقيق: ناصر القثامي (٤٠٦/١)، وتحقيق: عبدالله البراق (ص: ١٥٦-١٥٧).

٥- فتح حرف المُضارَعة وكسر الجيم في جميع مواضعها، وذلك ليعقوب وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ نافعًا وأبا عمرو وحمزة والكسائي وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم موضعًا أو موضعَيْن بقراءة دون بقية المواضع، على ما سبق بيانه.

- **توجيه القراءتَيْن:**

أولًا- من قرأ بفتح حرف المُضارَعة وكسر الجيم ﴿تَرْجِعُونَ﴾، ﴿يَرْجِعُونَ﴾:

فوجهه: أنَّه فعل مبني للفاعل من الفعل اللازم: رَجَعَ يَرْجِعُ، فالفعل مُسْنَد إلى المخاطبين أو المُخْبَر عنهم، ومنسوب إليهم فَهُمُ الفاعلون، والمعنى: تَعودون في الأخرة إلى الله بإعادته إياكم وتَصيرون إليه، وحجَّتُه من لفظه ومعناه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ﴿أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠][(١)].

قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "بإسناد الفعل إليهم؛ لأنَّه أظهر في المعنى: من قبل أنَّهم ينكرون رجوعهم إلى الله في الآخرة، فأعلمهم أنَّهم يَرْجِعون إليه بأنفسهم لا محالة إذا رَجَعَهم اللهُ، وذهب يعقوب إلى أنَّه أحسن؛ لدلالته على معنى رجوعهم إليه فقط، مع العلم بأنَّهم لا يَرْجِعون حتى يُرْجِعَهم اللهُ، ولما فيه من بناء الفعل للفاعل على أصل البناء في الكلام، مع أنَّه أسبق إلى الأفهام..."[(٢)].

ثانيًا- من قرأ بضم حرف المُضارَعة وفتح الجيم ﴿تُرْجَعُونَ﴾، ﴿يُرْجَعُونَ﴾:

فوجهه: أنَّه فعل مبني لما لم يُسَمَّ فاعله من الفعل المُتَعَدِّ: رَجَعَ يُرْجَعُ، فالفاعل محذوف للعلم به، وناب المفعول به عنه، وهم المخاطبون والمُخْبَر عنهم، والمعنى: تُرَدُّون، وحجَّتُه من لفظه ومعناه

(١) انظر: **نكات القرآن** (٢٢٥/١)، **وحجة القراءات** (ص: ١٤٩، ٥٤٦)، **والكشف** (٣١٩/١)، **والموضح** (٣٥٢/١) و(٩٠٣/٢-٩٠٤، ٩٨٥)، **والشفاء** (١٤٩/١-١٥٠، ٢٨٣).
(٢) **الشفاء** (١٤٩/١-١٥٠).

نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [التوبة: ٩٤]، ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيٓ﴾ [فصلت: ٥٠][١].

قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وحجة الباقين في ضم التاء: أنَّه أحسن؛ لدلالة لفظه على معنى: رجوعهم، وعلى من يُرْجِعَهم، مع تضمُّنه تفخيم الشأن، ولما فيه من الإيجاز بحذف الفاعل من غير إخلال"[٢].

ثالثًا- الفعل (رَجَعَ) يأتي لازمًا ومُتَعدِّيًا، فالقراءتان مُتَقاربتان مُتَداخلتان يَرْجِع معناهما إلى معنًى واحد؛ لأنهم لن يَرْجِعوا حتى يُرْجِعهم الله، فإذا رُجِعوا رَجَعوا[٣]، قال شريح الرعيني (ت٥٣٩هـ): "بناء الفعل للفاعل وبناؤه للمفعول سواء في المعنى؛ إذ المعلوم أنَّه لا يَرْجِعُ حتى يُرْجِعَه الله تعالى"[٤].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

أولًا- علة نافع:

١- قال ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ): "وقرأ نافع هاهنا ﴿لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، بضم التاء وفتح الجيم، وفي القصص بفتح الياء وكسر الجيم، والوجه: أنَّه أراد الأخذ بالمعنيَيْن"[٥].

---

(١) انظر: **المختار** (٤٧/١-٤٨، ١٢٧) و(٥٩٨/٢-٥٩٩)، **وعلل القراءات**: للأزهري (٩٩/١) و(٤٤٣/٢-٤٤٤، ٥٠٦-٥٠٧)، **والكشف** (٣١٩/١-٣٢٠)، **والدُّرة الفريدة** (١٨٥/٣-١٨٦)، **والكنز**: للجعبري (١٢٢٢/٣).

(٢) **الشفاء** (١٥٠/١).

(٣) انظر: **شرح الهداية** (٢١٠/١-٢١١)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٣٣٠)، **واللآلئ الفريدة** (٦٢٩/٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٧٣٦/٢).

(٤) **الجمع والتوجيه** (ص: ٣٥).

(٥) **الموضح** (٩٠٤/٢).

٢- قال ابن نشوان (ت٦٤٩هـ): "فإن قلت: لِمَ خالف نافع أصله في هذا الحرف، فقرأه بالفتح، وهو لا يقرأ كل ما في القرآن كذلك؟ فالجواب: أنَّ هذا الموضع معناه: يصيرون، ففتح، كما أنَّ يصيرون كذلك"[(١)].

أي: أنَّ نافعًا خصَّص موضع القصص ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ إِلَيۡنَا لَا يَرۡجِعُونَ﴾ [القصص: ٣٩] بالبناء للفاعل دون غيره من المواضع؛ **لأنَّه أراد الأخذ والجمع بين المعنيَيْن جميعًا**، أي: بين معنى البناء للفاعل، وبين معنى البناء للمفعول، وجعل المخالفة في موضع القصص دون غيرها من المواضع؛ لأنَّ معنى هذا الموضع: يصيرون، فجعل لفظ القراءة موافقًا للفظ معنى الآية، فالتناسب بينهما لفظيٌّ ومعنويٌّ، ولكن مما يَرِدُ على قول ابن نشوان (ت٦٤٩هـ)، أنَّ جميع المواضع حين تكون على قراءة البناء للفاعل يكون معناها عند أهل التوجيه: يصيرون[(٢)]، فليس هذا المعنى مُخْتصًّا بموضع القصص وحده، وعليه فيُرَجَّح قول ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ) وحده، والله تعالى أعلم.

ثانيًا- علة أبي عمرو:

١- قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وقال أبو عمرو ابن العلاء: «كل شيء من أمر الآخرة فبالضم، وكل شيء من أمر الدنيا فبالفتح، إلا قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]»"[(٣)].

وقال أيضًا: "فأما تخصيص أبي عمرو هذا الحرف بالفتح، فقد قيل:

- إنه لقوله عزوجل في هذه السورة: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

---

(١) **شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرزاق الحافظ (ص: ٤٣٤).

(٢) انظر: **المختار** (١/٤٧-٤٨، ١٢٧) و(٢/٥٩٩)، **والحجة**: لابن خالويه (ص: ٩٥، ٢٥٩، ٢٧٨) **وحجة القراءات** (ص: ١٤٩، ٥٤٦)، **والشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٠٦).

(٣) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٠٧).

- وقيل: رُوِيَ عن ابن عباس أنه قال: «آخر آية أنزلت: قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]»[١]، فقرأ أبو عمرو [وكل][٢] شيء في القرآن من رجوع الآخرة بالضم، وختمه بالفتح؛ لأنهم إذا رُجِعُوا رَجَعُوا.

- وقال الإمام أبو بكر-ﷺ-: «أنَّ أبا عمرو [ومذهبه][٣]: أنَّ كل ما كان من رجوع الآخرة فهو بالضم؛ لأنهم كانوا ينكرونه ويدفعونه ولا يؤمنون به، فأُلْقِيَ فيه الفعل عليهم، وما كان من رجوع الدنيا فهو بالفتح؛ لأنهم كانوا يعاينون رجوع الدنيا ويَسْتَيْقِنُونه، فجُعِلَ الفعل لهم ونِسْبَةً إليهم، فأما المؤمنون: فإنَّهم أيقنوا وصدَّقوا وآمنوا برجوع الآخرة كإيمانهم وإيقانهم برجوع الدنيا الذي كانوا يعاينونه، ألا ترى أنَّ الله تعالى وصفهم بالرجوع في قوله سبحانه: ﴿وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، و﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، و﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٥]، ﴿وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٤٣]، فأضاف الفعل إليهم في رجوع الآخرة، كما أضاف الفعل إلى غيرهم في رجوع الدنيا، وهذا الموضع ورد الخطاب فيه للمؤمنين؛ لأنَّ ما قبله وبعده كله خطاب لهم، فخصَّه أبو عمرو بالفتح لهذا المعنى»، وهذا أحسن ما قيل فيه"[٤].

٢- قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وقال الإمام أبو بكر -ﷺ-: «إنما خصَّ أبو عمرو هذا الحرف بالفتح؛ لأنه خطاب للمؤمنين، وهم مُقِرُّون برجوع الآخرة كما يُقِرُّون برجوع الدنيا، ألا ترى إلى قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، وقوله: ﴿وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]»، وقال غيره: «إنَّما خصَّ أبو عمرو هذا الحرف

(١) سيأتي تخريج الأثر في الصفحات التالية.
(٢) هكذا في النسخة المحققة، ولا أرى إلا أنَّ الواو زائدة، أو تكون واو عمرو قبلها، والصحيح [كل].
(٣) هكذا في النسخة المحققة، ولا أرى إلا أنَّ الواو زائدة، أو تكون واو عمرو قبلها، والصحيح [مذهبه].
(٤) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٢٦-١٢٧).

بالفتح؛ لأنَّه أراد أن يجمع بين الوجهَيْن في قراءته؛ لصحة المعنيَيْن عنده، ورأى هذا بالفتح أولى؛ لأنه نزل آخرًا، فأتبع الجيم الجيم»، والله أعلم"[(١)].

٣- قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "...وتصديقه: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، وهذا حجة أبي عمرو في تخصيص هذا الحرف بالفتح"[(٢)].

٤- قال القرطبي (ت٦٧١هـ)[(٣)]: "وقرأ أبو عمرو بفتح التاء وكسر الجيم، مثل: ﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ﴾ [الغاشية: ٢٥]، واعتبارًا بقراءة أُبَيٍّ: (يوم تصيرون فيه إلى الله) [البقرة: ٢٨١][(٤)]"[(٥)].

من خلال النصوص السابقة، يتضح أنَّ لأبي عمرو خمس علل أوردها العلماء، وبيانها كالآتي:

العلة الأولى- المُنَاسبة لما وَرَدَ في السورة:

وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، فالفعل فيها مُسْنَد إلى الفاعل، فلأجل ذلك كانت القراءة بالبناء للفاعل ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تَرۡجِعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٨١]؛ مُنَاسبةً لما ورد في السورة من آية تُقَوِّي وجهها، ولكن قد يَرِدُ على هذه العلة: أنَّ في سورة البقرة موضعًا آخرًا مُخْتَلَف فيه، وهو قوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، ومع ذلك، لم يقرأه أبو عمرو إلا بالبناء للمفعول، ناهيك

---

(١) مخطوط **شرح الغاية** (ص: ١٥٢)، وانظر: **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ٢٢٥).

(٢) **الشفاء** (٢٨٣/١).

(٣) هو: أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، من كبار المفسرين محدث صالح متعبد إمام متفنن متبحر في العلم، من شيوخه: أبو العباس أحمد القرطبي، والحسن البكري، من مصنفاته: الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، والتذكار في أفضل الأذكار، توفي عام (٦٧١هـ)، انظر: **الديباج المذهب** (٣٠٨/٢-٣٠٩)، **ومعجم المفسرين** (٤٧٩/٢).

(٤) قال الدَّهَّان: "أُبَيُّ بن كعب: (واتقوا يومًا تَصِيرون) مكان ﴿تَرۡجِعُونَ﴾" **المغني** (٥٥٢/١)، وكل من وقفتُ عليهم لم يختلفوا في (يومًا) أنَّه بالنصب -إلا القرطبي ويبدو أنها من التصحيف- إنما اختلفوا في الكلمة مكان: ﴿تَرۡجِعُونَ﴾، هل هي: (تَصِيرون) أم (تُرَدُّون) أو كلَيْهما عنه ﷺ، انظر: **المختصر في الشواذ** (ص: ٢٥)، **والكشف والبيان** (٤٧٦/٧)، **وقرة عين القُرَّاء** (ص: ٥٣٤)، **والبحر المحيط** (٣٥٦/٢).

(٥) **تفسير القرطبي** (٤٢٢/٤)، وانظر: **الكشف والبيان** (٤٧٦/٧).

عن وُرُود آية أخرى أُسْنِدَ الفعل فيها إلى الفاعل، وهي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، فلماذا لا يُحْتَجُّ له بها أيضًا؟ وما وجه تخصيص اعتباره بمُنَاسبة قوله تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]؟

العلة الثانية- المُنَاسبة لآخر ما نزل من القرآن:

وذلك لأنَّ قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١]، هي آخر ما نزل من القرآن(١)، فقد رُوِيَ عن ابن عباس ﷺ أنه قال: "آخر شيء نزل من القرآن: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]"(٢)، فلكونها آخر ما نزل، ناسب أن يجعل قراءته فيها بالبناء للفاعل مُخْتَصَّةً بهذا الموضع؛ لأنهم إذا أرجعهم الله أولًا رجعوا ختامًا وآخرًا، فهم لن يَرْجِعوا ابتداءً حتى يُرْجِعَهم الله أولًا، ففي هذه العلة مُنَاسبة ما نزل آخرًا، مع مُنَاسبة ما يكون من المعنى أخيرًا أيضًا، وهو معنى البناء للفاعل، والله تعالى أعلم.

العلة الثالثة- المُنَاسبة للسياق:

أي: أنَّ القراءة بالبناء للفاعل في هذا الموضع أنسب لسياق الخطاب للمؤمنين وأعلى قدرًا في حقهم؛ لأنهم بصدقهم وإيمانهم ويقينهم برجوع الآخرة أُضِيف الفعل إليهم، كما أُضِيف للكل في

---

(١) وردت أقوال عديدة في آخر ما نزل من القرآن، وهذا القول هو الذي عليه الأكثر، وقد قال القرطبي عنه بأنَّه: "أعرف وأكثر وأصحُّ وأشهر" **تفسير القرطبي** (٤/٤٢١)، وقد رجَّحه ابن حَجَر العسقلاني، فقال: "وأصحُّ الأقوال في آخِريَّة الآية: قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]" **فتح الباري** (٨/١٦٧)، وانظر: **البرهان في علوم القرآن** (١/٢٩٧وما بعدها)، **وفتح الباري** (٨/٥٢-٥٣)، **والإتقان في علوم القرآن** (١/١٧٦وما بعدها)، **ودراسات في علوم القرآن** (ص: ٢٥٦-٢٦٤)، و«**آخر آية نزلت من القرآن**» تم استرجاعها بتاريخ: ٢٥/٠٥/١٤٤٧هـ، من: https://islamqa.info/ar/answers/٢٠٩٠٦٩

(٢) أخرجه النسائي في «**السنن الكبرى**» كتاب: التفسير، سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ (١٠/٣٩-١٠٩٩١/٤٠) واللفظ له، والطبراني في «**المعجم الكبير**» (١١/٣٧١/١٢٠٤٠) بمعناه، والبيهقي في «**دلائل النبوة**» (٧/١٣٧) بلفظه، وقال الهيثمي في «**مجمع الزوائد**» (٧/٤٥): "رواه الطبراني بإسنادَيْن، رجال أحدهما ثقات"، وإسناد النسائي صحيح، كما ذكر ذلك محقق «**تفسير النسائي**» (١/٢٩٠/٧٧) فقد أخرجه أيضًا في تفسيره بذات إسناده في السنن.

رجوع الدنيا الذي يعاينونه ولا ينكرونه، فلما أتى الخطاب فيها للمؤمنين وكان ما قبله وبعده كله خطاب لهم، كان الأَوْلى والأنسب أن تكون القراءة بالبناء للفاعل، والله تعالى أعلم.

لكن قد يَرِدُ على هذه العلة: أنَّ المفسرين ذكروا في هذه الآية أنَّ الخطاب لعموم الناس، قال القرطبي (ت٦٧١هـ): "والآية وعظ لجميع الناس وأمر يخصُّ كل إنسان"[١]، وإذا قيل أنها في خطاب المؤمنين كما قال ذلك ابن مهران (ت٣٨١هـ)، فإنه قد يَرِد عليها أيضًا: أنَّ هناك من المواضع المُخْتَلَف فيها قد أتت في سياق الخطاب للمؤمنين، وكذلك كان الخطاب قبلها وبعدها، ومع ذلك لم يقرأه أبو عمرو إلا بالبناء للمفعول، وهو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۖ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٧]، قال ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ): "يقول تعالى ذكره للمؤمنين به من أصحاب نبيه: هاجروا من أرض الشرك من مكة إلى أرض الإسلام إلى المدينة؛ فإن أرضي واسعة، فاصبروا على عبادتي، وأخلِصوا طاعتي، فإنكم ميتون وصائرون إليَّ؛ لأنَّ كل نفس حية ذائقة الموت، ثم إلينا بعد الموت تُرَدُّون، ثم أخبرهم جلَّ ثناؤه عما أعد للصابرين منهم على طاعته من كرامته عنده..."[٢].

العلة الرابعة- الجمع بين الوجهَيْن في قراءته؛ لصحة المعنيَيْن عنده.

العلة الخامسة- الاعتبار بقراءة أُبَيِّ بن كعب ﵁:

وذلك لأنَّ قراءته ﵁ في هذا الموضع قد وردت بـ: (تَصِيرون)، ولفظها ومعناها يتناسب مع قراءة البناء للفاعل؛ لأنها لو كانت للمفعول لكانت: تُصَارون، وهي علة قوية؛ لأنَّ هذه القراءة لم تَرِد عنه ﵁ إلا في هذا الموضع دون غيره، فاعتبار أبي عمرو بقراءة الصحابي ﵁ لها وجهها من القوة.

(١) **تفسير القرطبي** (٤٢١/٤)، وانظر: **المحرر الوجيز** (١٠٩/٢).

(٢) **تفسير الطبري** (٤٣٥/١٨)، وانظر: **تفسير ابن كثير** (٢٩٠/٦-٢٩٢).

لكن مما ينبغي التنبيه عليه هنا، أنه ﷺ قد ورد له أيضًا القراءة بـ: (تُرَدُّون)، ولفظها ومعناها يتناسب مع قراءة البناء للمفعول، قال المَرَنْدِي (ت بعد ٥٨٨هـ)(١): "وقرأ أُبَيٌّ بن كعب وابن مجلز(٢): (يومًا تُرَدُّون) بدل ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وقراءة أُبَيٌّ بن كعب: (يومًا تَصِيرون)"(٣).

فما وجه اعتبار أبي عمرو بـ: (تَصِيرون) دون (تُرَدُّون)؟ هل لأجل أنَّها لم تصل إليه على وجهٍ من الصحة والتَّثبت كما وصلت إليه القراءة التي اعتبر بها؟ أم أنها علة فرعية تُعَضَّدُ بها العلل الماضية ولا تنهض هي بنفسها؟ خاصةً أن تلميذه اليزيدي (ت٢٠٢هـ) في اختياره قد قرأه بالبناء للمفعول(٤)، وكان "يحتج للضم بأنه في قراءة أُبَيٍّ: (تُرَدُّون)"(٥).

الترجيح:

من خلال ما سبق يظهر أنَّ لكل علة، قد وَرَدَ عليها ما يُضَعِّف وجهها إلا **العلة الثانية، وهي: المُنَاسبة لآخر ما نزل من القرآن، والعلة الرابعة، وهي: الجمع بين الوجهَيْن في قراءته؛ لصحة المعنيَيْن عنده**، ولا مانع من تعاضد العلل المذكورة كلها بما يُقَوِّي علة أبي عمرو في تخصيصه للموضع الأخير من البقرة بالبناء للفاعل دون غيره من المواضع، وعليه فيُمْكن أن يقال:

---

(١) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن علي القواسي المَرَنْدِي، من شيوخه: يوسف بن موسى الحنفي المَرَنْدِي، من مؤلفاته: قرة عين القُرَّاء في القراءات، ووقوف الخلاف، توفي (بعد ٥٨٨هـ)، انظر: مقدمة التحقيق لـ: **قرة عين القُرَّاء** (ص: ١٩ وما بعدها).

(٢) هو التابعي أبو مجلز، لاحق بن حُمَيْد بن سعيد السَّدوسي البصري نزيل خراسان، كان يقوم بأهل خراسان في رمضان يختم كل اسبوع، روى عن الصحابة ﷺ كـ: ابن عباس، وأنس بن مالك، وروى عنه خلق كثير، منهم: أيوب السختياني، وأنس بن سيرين، توفي رحمه الله (عام ١٠٠هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **تهذيب الكمال** (١٧٦/٣١ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٨٧/٤)، وللعلم فإنني لم أجد في قراء الشواذ من اسمه ابن مجلز، والذي يذكر دائمًا هو: أبو مجلز، ولذا أظن أنه تصحيف لاسمه، والله تعالى أعلم.

(٣) **قرة عين القُرَّاء** (ص: ٥٣٤)، وانظر: **البحر المحيط** (٣٥٦/٢).

(٤) انظر: **المستنير** (٢١/٢)، **والمبهج** (٤٥٥/؟)، **والمصباح الزاهر** (١٤٨/٣)، **وبستان الهداة** (قسم التحقيق/٣٨٠).

(٥) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ١٢٦).

بأنَّ علة أبي عمرو في مخالفته لمذهبه المُطَّرِد؛ أنَّه أراد الجمع بين الوجهَيْن في قراءته؛ لصحتهما عنده، وجعلها في موضع البقرة دون غيرها؛ مُنَاسبةً لآخر ما نزل من القرآن، مع مُنَاسبتها لما ورد في السورة من آية تُقَوِّي وجهها، إضافةً لمُنَاسبتها للسياق الذي أتت فيه، مع اعتباره بقراءة أُبَيِّ بن كعب رضي الله عنه، والله تعالى أعلم.

وأما حمزة والكسائي وخلف العاشر فإنني لم أجد من نصَّ على علة مخالفتهم لمذهبهم المُطَّرِد.

❖ المسألة (٢): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في باب ﴿وَهُوَ﴾، ﴿وَهِيَ﴾:**

وقع الخلاف بين القُرَّاء في ضمير ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾ حينما تُسْبَق الهاء بما يلي[1]:

١- **الواو:** ﴿وَهُوَ﴾، ﴿وَهِيَ﴾ وأوَّل مواضعهما، قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

٢- **الفاء:** ﴿فَهُوَ﴾، ﴿فَهِيَ﴾ وأوَّل مواضعهما، قوله تعالى: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤].

٣- **اللام متصلةً بها:** ﴿لَهُوَ﴾ وأوَّل مواضعه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وأما ﴿لَهِيَ﴾ فقد وردت في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

٤- **اللام منفصلةً عنها:** ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ وقد وردت في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٥- **ثم:** ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ وقد وردت في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَٰقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ [القصص: ٦١].

---

(١) انظر: **المبهج** (٢/٤٥٦-٤٥٧)، **والدُّرة الفريدة** (١٣/٣)، **وإبراز المعاني** (٢/٢٨١)، **وشرح الطيبة**: لابن الناظم (٢/٧١٧-٧١٨).

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَهَـا هُـوَ بَـعْـدَ الْـوَاوِ وَالْـفَـا وَلاَمِـهَـا وَهَـا هِيَ أَسْـكِـن رَّاضِـيًـا بَـارِدًا حَـلَا
وَثُـمَّ هُـوَ رِفْـقًـا بَـانَ وَالضَّـمُّ غَـيْرُهُـمْ وَكَسْـرٌ، وَّعَـن كُـلٍّ يُّمِـلَّ هُـوَ انـجَلَى[1]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

....هُـوْ وَهِـيْ يُـمِـلَّ هُـوَ ثُـمَّ هُـوَ اسْـكِـنَنْ أُدْ وَحُـمِّلَا
فَـحَـرِّكْ.. ....[2]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ أبو جعفر بإسكان الهاء فيها كلها، وقرأ قالون والكسائي بإسكانها في الكل عدا: ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾، وقرأ أبو عمرو بإسكانها في الكل عدا: ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾، ﴿ثُمَّ هُوَ﴾، بينما قرأ الباقون بتحريك الهاء فيها كلها[3].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- إسكان الهاء في: ﴿وَهْوَ﴾، ﴿وَهْىَ﴾، ﴿فَهْوَ﴾، ﴿فَهْىَ﴾، ﴿لَهْوَ﴾، ﴿لَهْىَ﴾،﴿ثُمَّ هْوَ﴾، وتحريكها في: ﴿يُّمِلَّ هُوَ﴾، وذلك لقالون، والكسائي.

٢- تحريك الهاء في الكل ﴿وَهُوَ﴾، ﴿وَهِىَ﴾، ﴿فَهُوَ﴾، ﴿فَهِىَ﴾، ﴿لَهُوَ﴾، ﴿لَهِىَ﴾، ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾، ﴿ثُمَّ هُوَ﴾، وذلك لورش، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وخلف العاشر.

---

(١) **الشـاطبيَّة** (ص: ٣٦) البيت رقم (٤٤٩-٤٥٠)، وانظر: **لباب المعاني**، تحقيق: مختار اعبود (ص:١٥٠)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص:٨٩-٩٥)، **وشرح الشاطبية**: للسنباطي (ص:٣٤٩-٣٥١).

(٢) **الدُّرة** (ص: ٧) البيت رقم (٦٤-٦٥)، وانظر: **الإيضـاح**: للزبيدي (ص: ١٧٦)، **وشـرح الدُّرة**: للنويري (٢/١٣-١٤)، **والبهجة المرضيّة** (ص: ١٢٩-١٣٠).

(٣) انظر: **الروضـة** (٢/٥٢٨-٥٢٩)، **والتيسـير** (ص: ٢٢٦)، **والتجريد** (ص:١٨٨)، **وتحبير التيسـير** (ص: ٢٨٤-٢٨٥).

٣- إسكان الهاء في: ﴿وَهْوَ﴾، ﴿وَهْيَ﴾، ﴿فَهْوَ﴾، ﴿فَهْيَ﴾، ﴿لَهْوَ﴾، ﴿لَهْيَ﴾، وتحريكها في: ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾، ﴿ثُمَّ هُوَ﴾، وذلك لأبي عمرو.

٤- إسكان الهاء في الكل ﴿وَهْوَ﴾، ﴿وَهْيَ﴾، ﴿فَهْوَ﴾، ﴿فَهْيَ﴾، ﴿لَهْوَ﴾، ﴿لَهْيَ﴾، ﴿يُمِلَّ هْوَ﴾، ﴿ثُمَّ هْوَ﴾، وذلك لأبي جعفر وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ قالونًا وأبا عمرو والكسائي لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لمخالفة كل واحد منهم مذهبه المُطَّرِد في ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾، وزاد أبو عمرو موضعًا آخر خالف فيه مذهبه وهو: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾.

- **توجيه القراءتَيْن:**

أولًا- من قرأ بضم الهاء:

فوجهه: أنه أتى بالتحريك على الأصل فيها؛ لأنها حال تجردها من الزوائد لا تكون إلا متحركةً، فهي متحركة من قبل أن تدخل هذه الحروف عليها، وكذاك حال الابتداء بها لا تكون إلا متحركةً؛ فالعرب لا تبتدئ بالساكن[(١)]، قال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "...فأراد [أي: من قرأ بالتحريك] أن يُفَرِّق بين ما هو زائد وبين ما هو من أصل الكلمة"[(٢)]، "وهي لغة: الحجازيين... وهي اللغة الفصحى"[(٣)].

ثانيًا- من قرأ بإسكان الهاء:

فوجهه: أنَّ الحروف التي اتصلت بالهاء حروف واحدة لا تقوم بنفسها، ولا يمكن الوقف عليها،

(١) انظر: **المختار** (٤٨/١)، **والحجة**: للفارسي (٤٠٥/١)، **والكشف** (٢٣٥/١)، **والهداية** (١٥٧/١-١٥٨).
(٢) **الدُّرة الفريدة** (١٤/٣).
(٣) **الكنز**: للجعبري (١١١٢/٣)، وانظر: **التذييل والتكميل** (٢٠١/٢).

فهي متصلة بها بشدَّة -وهي: (الواو) (والفاء) (ولام الابتداء)- فنزلت منزلة الجزء من الكلمة التي اتصلت بها، فأصبحت كفاء للكلمة، وجرت مَجْرَى المتصل من الحروف بالكلمة نفسها، فأصبحت الهاء كعين للكلمة، فسُكِّنت استخفافًا، كما سُكِّنت من (عَضْد) و(كَتْف)[1]؛ لكثرة دورها في الكلام، وللثقل الحاصل بتوالي الحركات، وبوقوعها متحركةً بين واوين (وَهُوَ) وبين واو وياء (وَهِيَ)[2]، إضافةً لكون الهاء حرفًا لينًا هشًّا، والسكون حقها؛ لأنها ليس لها في الإعراب حظ، فلم تضم ابتداءً إلا لعدم التمكن من الابتداء بها ساكنةً، فلما اتصلت بما قبلها، رُدَّتْ إلى أول أصلها[3].

وقيل: أنَّ "الكلمة لما اتصل بها حرف في أولها، صار ذلك الحرف عِوضًا من الضمة فحسُن التخفيف؛ لأن الاعتماد وقع على الحرف الأول"[4]. والإسكان في الهاء لغة من لغات أهل نجد[5][6].

وأما بالنسبة للإسكان مع ﴿ثُمَّ﴾ فوجهه: أنها أُسْكِنَت معها كما أُسْكِنَت مع (الواو) (والفاء)، فحُكِمَ لها بحكم أخواتها حملًا عليهما، "بجامع العطف والتشريك في الإعراب والمعنى"[7]، وأجروا الميم من ﴿ثُمَّ﴾ مُجْرَى الواو والفاء واللام، فسكنت الهاء إجراءً للمنفصل مُجْرَى المتصل، فـ﴿ثُمَّ﴾

---

(١) انظر: **الموضح** (٢٦٤/١)، **والدُّرة الفريدة** (١٤/٣)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١٨٠/١-١٨١)، **ولطائف الإشارات** (١٤٢١/٤).

(٢) "ثم حمل: (فهو)، و(فهي)، و(لهو)، و(لهي)، على ما فيه ثِقَل" **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١٨١/١).

(٣) انظر: **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٥٠٧-٥٠٩)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص:١٧٢)، **والشفاء** (١٥١/١-١٥٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١٨١/١-١٨٢).

(٤) **المختار** (٤٨/١).

(٥) **نَجْد**: إقليم من جزيرة العرب، وهو قلبها، تتوسطه الآن مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، ويشمل أقاليم كثيرة منها: القصيم وسدير والأفلاج وغيرها، وهو يتصل بالحجاز غربًا، وباليمن جنوبًا، وبإقليم الأحساء شرقًا، وببادية العرب شمالًا، انظر: **معجم البلدان** (٣٠٣/٥-٣٠٤)، **ومعجم المعالم الجغرافية** (ص: ٣١٢).

(٦) انظر: **الكنز**: للجعبري (١١١٢/٣)، **والتذييل والتكميل** (٢٠١/٢)، **وشرح الطيبة**: لابن الناظم (٧١٨/٢)، **وشرح الطيبة**: للنويري (١٥٠/٢).

(٧) **الكنز**: للجعبري (١١١٢/٣)، وانظر: **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٠٩)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١٨٦/١).

مثلها، وإن كنَّ على حرف واحد سواها، فالجميع ليس من نفس حروف الكلمة[١]، قال الأزهري (ت نحو ٣٧٠هـ): "وقاس الكسائي على الباب ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾"[٢].

ومن سكَّن في ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ فوُجِّه له بأقوال، منها:

أولًا- إلحاقها بنظائرها، فاللام من ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ شُبِّهت بلام ﴿لَهُوَ﴾ فحُمِلَت عليها إرادةً للتخفيف[٣]، فأجرى المنفصل أي: اللام من: ﴿يُمِلَّ﴾ مُجْرَى المتصل بالكلمة أي: (الواو) و(الفاء) و(اللام)[٤]، وهو ما عبَّر عنه السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) في توجيهها بقوله: "...خلط الكلمتين، وانتزاع زِنَة (فَعُل) كـ(عضد) منهما..."[٥].

ثانيًا- حَمْلُ الإسكان في ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ على الإسكان في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ لتشابهما في الانفصال عن الهاء والتشديد، و﴿ثُمَّ هُوَ﴾ حُمِلَت على الواو والفاء، فساغ حمل المنفصل على المتصل، ثم قال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) بعدها: "...فمحال أن يُسَكِّن هاء ﴿يُمِلَّ هْوَ﴾ ويضم هاء ﴿ثُمَّ هُوَ﴾، وإسكان هذه أصلٌ لإسكان تلك، يُوجَد فيها بوجوده فيها، ويُعْدَم فيها بعدمه فيها، هذا لا شك فيه ولا امتراء في صحته"[٦].

ثالثًا- "أنه أراد: (أَنْ يُمِلَّهْ) وجعل الواو زائدة، وكذلك روى يعقوب الحضرمي، أنه قال: «أصله (أَنْ يُمِلَّهْ) والواو زائدة»، والله أعلم"[٧]، وردَّ النحاس (ت نحو ٣٣٨هـ) قول يعقوب، وخطَّأه بقوله: "هذا

---

(١) انظر: **الهداية** (١٥٨/١)، **والموضح** (٢٦٤/١)، **والبيان** (٦٩/١)، **والدُّرة الفريدة** (١٥/٣).

(٢) **علل القراءات** (٤٣/١).

(٣) انظر: **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٠٩)، و**شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص:١٧٢)، و**شرح الطيبة**: لابن الناظم (٧١٨/٢)، و**غنية الطلبة** (١٦٢٣/٣).

(٤) انظر: **الكنز**: للجعبري (١١١٢/٣)، **والبحر المحيط** (٣٦١/٢)، **والنجوم الزاهرة** (ص:٤٣٤)، **ولطائف الإشارات** (١٦١٨/٤).

(٥) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١٨٨/١-١٨٩)،

(٦) **جامع البيان** (٨٤٧/٢-٨٤٨).

(٧) **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص:١٧٢)، وقال أبو حيَّان: "والمعروف عند البصريين أنّ =

القول خطأ، وكذا العلة؛ لأنه إذا وقف ﴿أَن يُمِلَّ﴾ فلم يأت جواب الشرط، ولم يأت بقوله: ﴿هُوَ﴾، فأفرد التوكيد، أو الفاعل من الفعل، ثم اعتل بأن التقدير: (أَنْ يُمِلَّهْ) و﴿هُوَ﴾ في المصحف منفصل من ﴿يُمِلَّ﴾! ولو كان متصلًا لكان المضمر ﴿هُوَ﴾ موضع نصب، وإذا انفصل كان موضعه رفع، ولا يجوز أن يكون الواو صلةً وهي مفتوحة"[1].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

حتى أتمكن من بيان العلل بشكل واضح وشاف -بإذن الله-، لابُدَّ لي من تفصيل وتقسيم لها، كما كان ذلك من كلام العلماء، وبالتالي، فإنَّ من العلل التي التمسها العلماء في هذا الباب:

أولًا- علة مخالفة أبي عمرو مذهبه المُطَّرِد في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾:

فكما ذُكِرَ سابقًا، أنَّ أبا عمرو لم يكن خروجه في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ فحسبُ، بل كذلك ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾، ولكنَّ أقوال العلماء ممن وقفتُ عليها، لا يذكرون لأبي عمرو إلا علة خروجه في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾، فمن أقوالهم:

١- قول ابن زنجلة (من علماء القرن ٤وه الهجري): "وحجة أبي عمرو في ضم الهاء، أن ﴿ثُمَّ﴾ تنفصل من الكتابة، ويحسن الوقف عليها، وكأن ﴿هُوَ﴾ مبتدأة في المعنى، وإذا كانت مبتدأة لم يجز فيها غير الضم"[2].

٢- قول أبو العباس المهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ): "وعلة تفريق أبي عمرو بين هذه الحروف الثلاثة وبين ﴿ثُمَّ﴾ من قوله: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ [القصص: ٦١] أن ﴿ثُمَّ﴾ منفصله من ﴿هُوَ﴾ ويجوز أن يسكت عليها،

الاسم (هو) و(هي) بجملتهما، وليست الواو والياء زائدةً للمد؛ لأنها متحركة...وذهب الكوفيون وابن كيسان والزجاج إلى أنَّ الهاء من (هو) و(هي) هي الاسم، والواو والياء مزيدان للتكثير..." **التذييل والتكميل** (١٩٨/٢-١٩٩).

(١) **القطع والائتناف** (ص:١١٩).

(٢) **حجة القراءات** (ص: ٥٤٨).

فصارت الهاء في حكم الابتداء، والعرب لا تبتدئ بساكن"[١].

٣- قول ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "ووجه أبي عمرو في اختصاصه الضم مع ﴿ثُمَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾: أن ﴿ثُمَّ﴾ قد تنفصل من ﴿هُوَ﴾، ويمكن الوقف عليها دون أخواتها التي على حرف واحد، فلما كانت كذلك، صارت الهاء كأنها في حكم الابتداء، فضمها؛ إذ العرب لا تبتدئ بالساكن"[٢].

إذًا: من خلال ما سبق يتضح أنَّ العلة التي جعلت أبا عمرو يضم الهاء من ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ دون أخواتها من الفاء والواو واللام، **انفصال** ﴿ثُمَّ﴾ **عما بعدها، واستقلالها بنفسها**، حتى أصبحت يمكن الوقف عليها والابتداء بما بعدها، دون أخواتها اللواتي لا يُتَمَكَّن من الوقف عليهنَّ أو فصلهنَّ عما بعدهنَّ، ومن ثَمَّ: تُصْبِح الهاء من ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ في حكم الابتداء، وكما هو معلوم لا يُمْكِن الابتداء بالساكن عند العرب، فلذاك ضَمَّها، ولذا: فإن أبا عمرو **فرَّق** بين ما كان من حرف واحد لا ينفصل عن الكلمة -بل هو شديد الاتصال بما يدخل عليه-، وبين ما ينفرد عن الكلمة وينفصل عنها[٣]؛ لأن "العرب تُنْزِلُ ما كان على حرف واحد إذا اتصل بكلمة منزلة ما هو منها"[٤].

وقال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "أنَّ الحرف إذا اتصل بالاسم اتصالًا لا يمكن الوقف عليه دونه: ثَقُل، فخُفِّفَ بالإسكان، وإذا قام بنفسه: يمكن الوقوف عليه، كان الاسم بعده كالمبتدأ، فلم يمكن إسكانه"[٥].

---

(١) **الهداية** (١/١٥٧-١٥٨).

(٢) **الدُّرة الفريدة** (٣/١٤-١٥).

(٣) انظر: **إعراب القراءات السبع** (١/٧٧)، **والشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٠٩)، **والكشف** (١/ ٢٣٥)، و**إبراز المعاني** (٢/٢٨٤)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/١٨٥)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٩٢-٩٣)، **والنجوم الزاهرة** (ص: ٤٣٤).

(٤) **الموضح** (١/٢٦٤).

(٥) **الحجة** (ص: ٧٤).

ثانيًا- علة مخالفة قالون وأبي عمرو والكسائي مذهبهم المُطَّرِد في ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾:

العلة الماضية في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾، هي ذات العلة في ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾، لكن زادت عليها شيئًا يسيرًا، وقبل التوضيح، أذكر بعضًا لأقوال العلماء فيها:

١- قول الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ووجه إسكان ﴿يُمِلَّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]... ويَقِلُ [أي إسكانها]؛ **للاستقلال وقوة الفعل**"(١).

٢- قول السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "وإنما أُجْمِعَ على ضمها؛ لأن ﴿يُمِلَّ﴾ كلمة مستقلة بنفسها، غير متصلة بما بعدها، ولا نظير لها تُحْمَلُ عليه، بخلاف ﴿ثُمَّ﴾"(٢).

٣- قول النويري (ت٨٥٧هـ): "ووجه التفريق بين ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] و﴿ثُمَّ هُوَ﴾ [القصص: ٦١] وبين الواو والفاء: الاستقلال في الأول والثقل فيهما"(٣).

من خلال ما سبق من الأقوال، يُمكن أن يقال: أنَّ ﴿يُمِلَّ﴾ هي مثل ﴿ثُمَّ﴾، من ناحية استقلالها بنفسها وانفصالها عما بعدها، وحتى من ناحية الثقل والتشديد الذي فيهما، فبالتالي كانت الهاء بعدها في حكم الابتداء فضمت، ويُزادُ في ﴿يُمِلَّ﴾ أنها فعل، بخلاف ﴿ثُمَّ﴾ فهي حرف، فالفعل أقوى من الحرف في استقلاله بنفسه وانفصاله عما بعده، وكما قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) أنَّه لا توجد نظائرٌ يُحْملُ عليها الإسكان في ﴿يُمِلَّ﴾، ولْيُراجع ما قيل في توجيه إسكانها وما الذي حُمِلَتْ عليه.

- **الخلاصة:**

أ- **علة مخالفة قالون والكسائي مذهبهما المُطَّرِد في ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾:**

---

(١) **الكنز** (١١١٢/٣).

(٢) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١٨٨/١).

(٣) **شرح الطيبة** (١٥٠/٢)، أي: الاستقلال أولًا فيهما، مع الثقل والتشديد الظاهر عليهما، أو قصده بـ(الأول)، أي: أول ما ذكره، وهي: ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ و﴿ثُمَّ هُوَ﴾، والله أعلم.

الذي اتضح لي من خلال دراسة أقوال العلماء، أنَّ الذي جعلهما يخالفان مذهبهما من هذا الباب في هذه الكلمة خاصةً: هو أنَّ ﴿يُمِلَّ﴾ فعل، بخلاف الواو والفاء واللام وثم، فهي حروف، ولذا تجدهما أسكنا مع الحروف، وحركًا مع الفعل.

ب- **علة مخالفة أبي عمرو مذهبه المُطَّرِد في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ و﴿يُمِلَّ هُوَ﴾:**

هو انفصال ﴿ثُمَّ﴾ و﴿يُمِلَّ﴾ عما بعدهما، مع إمكانية الوقف عليهما؛ لاستقلالهما بأنفسهما، فصارت الهاء بعدهما في حكم الابتداء، ولا يمكن الابتداء بالساكن، وبالإضافة إلى ذلك: الثقل والتشديد الذي في آخر حرفٍ منهما دون باقي أخواتهما من هذا الباب.

فالاعتبار والاختيار عند أبي عمرو من هذا الباب، ليس كاعتبار واختيار قالون والكسائي، فاعتبر أبو عمرو بانفصال الهاء عما بعدها وإمكانية الابتداء بها، فراعى الخط واللفظ في هذا الباب، بينما اعتبر قالون والكسائي بماهيَّة نوع الكلمة المتصلة بالهاء، هل هي حرف أم فعل، والله تعالى أعلم.

❖ المسألة (٣): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في باب** ﴿ٱلنَّبِىُّ﴾:

ورد الخلاف في اللفظ من هذا الباب حيثما وقع وكيفما تصرف، وقد أتى[١]:

١- **مفردًا**، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِىُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨].

٢- **ومجموعًا جمع سلامة**، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١].

٣- **ومجموعًا جمع تكسير**، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٢].

٤- **ومصدرًا**، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَجَمْعًا وَفَرْدًا فِي النَّـــبِيءِ وَفِي النُّبُو ... ءَةِ الْهَمْزَ كُلٌّ غَيْـــرَ نَـافِعٍ ابْـدَلَا
وَقَـالُونُ فِي الْأَحْزَابِ فِي لِلنَّـــبِيِّ مَعْ ... بُيُوتَ النَّبِيِّ الْيَـاءَ شَـــدَّدَ مُبْـدِلَا[٢]

---

(١) انظر: **لباب المعاني**، تحقيق: مختار مصطفى (ص: ١٥٦-١٥٧)، **والكنز**: للجعبري (١١٢٨/٣)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ١٢٧-١٢٨)، **وسراج القارئ** (٦٩١/٢).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٣٧) البيت رقم (٤٥٨-٤٥٩)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٢٨/٣-٣١)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢٣٤/١-٢٤٥)، **وحل الشاطبيَّة** (ص: ٢٤٠).

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

....	........................وَحَــقِّــقْــهُــمَــا...
...أَجِـدْ، بَـابَ النُّبُوءَةَ وَ النَّــــــبِيّ	ءُ أَبْـــدِلْ لَـــهُ........................[1]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في باب ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾ حيثما وقع وكيفما تصرف، فقرأ نافع بالهمز ﴿ٱلنَّبِيٓءُ﴾، ﴿ٱلنَّبِيٓـِٔينَ﴾، ﴿ٱلۡأَنۢبِيٓاءَ﴾، ﴿وَٱلنُّبُوٓءَةَ﴾، وذلك في جميع مواضعها، إلا أنَّ قالونًا قد خصَّ موضعَيْن في الأحزاب **فقرأهما وصلًا** كقراءة الجماعة بدون همز[2]، وأما عند **الوقف** فيرجع إلى مذهبه فيقرؤهما بالهمز، وهما قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِنۡ وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيٓءُ أَن يَسۡتَنكِحَهَا﴾[3] [الأحزاب: ٥٠]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقرأ الباقون بغير همز ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾، ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، ﴿ٱلۡأَنۢبِيَآءَ﴾، ﴿وَٱلنُّبُوَّةَ﴾ حيث وقع[4].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- القراءة بعدم الهمز في موضِعَي الأحزاب وصلًا وبالهمز وقفًا عليهما، وبالهمز وصلًا ووقفًا في جميع المواضع الباقية، وذلك لقالون وحده.

٢- القراءة بالهمز في جميع المواضع وصلًا ووقفًا، وذلك لورش وحده.

---

(١) **الدُّرة** (ص: ٤) البيت رقم (٣٤-٣٥)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ١٣٧)، **وشرح الدُّرة**: للنويري (١/٢٥٩-٢٦٠)، **وشرح الدُّرة**: للسَّمَنُّودي (ص: ٦٣).

(٢) ولا يخفى أنَّ الياء والواو على قراءة (الهمز) تخفَّفان، وعلى قراءة (عدم الهمز) تُشدَّدُ؛ ادِّغامًا لاجتماع المثلين، إلا جمع التكسير منها -أي: ﴿ٱلۡأَنۢبِيَآءَ﴾- فإن الياء فيه مُخفَّفة لانكسار ما قبلها، انظر: **اللآلئ الفريدة** (٢/٢٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/٢٣٤-٢٣٥)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٣٦٣)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ١٢٧-١٢٨).

(٣) والموضع المقصود ﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ﴾ لا الذي يليه، فتنبَّه له.

(٤) انظر: **التذكرة** (ص: ٣٤٩)، **والتيسير** (ص: ٣٦٤-٣٦٥، ٤٠٨)، **والاكتفاء** (ص: ٧٧-٧٨)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٨١، ٤٣٣).

٣- القراءة بعدم الهمز في جميع المواضع وصلًا ووقفًا، وذلك لابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق، يتضح أنَّ قالونًا لم تطَّرد قراءته في جميع المواضع؛ لتخصيصه موضِعَي الأحزاب وصلًا بعدم الهمز، دون حال الوقف عليهما، مخالفًا بذلك مذهبه المُطَّرِد بالهمز وصلًا ووقفًا في جميع المواضع عداهما.

- **توجيه القراءتَيْن:**

أولًا- من قرأ بالهمز ﴿ٱلنَّبِيٓءُ﴾:

فوجهه: أنَّه أصل الكلمة؛ لأنه مشتق من: (النَّبَأ) وهو الخبر، فلام الفعل همزة، يقال: أَنْبَأَ ونَبَّأَ إذا أخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾ [التحريم: ٣][1]، والاسم منه (مُنْبِئ) لكنه صُرِف عن مُفْعِل إلى فَعِيلِ (نَبِيء)، وفَعِيل بمعنى فاعل، أي: أنَّ النبي مُخْبِر ومُنْبِئ الناس عن الله بالوحي، **وقيل** بمعنى مفعول: أي أنه مُخْبَر ومُنَبَّأ بما أوحاه الله إليه[2]، ونُقِلتْ بالهمز في كلام أناسٍ من أهل

(١) انظر: **حجة القراءات** (ص:٩٨)، **والحجة**: للفارسي (١/٤٧٩-٤٨١)، **والمختار** (١/٥٣)، **وشرح الهداية** (١/١٦٩).

(٢) انظر: **الكشف** (١/٢٤٤)، **والموضح** (١/٢٧٩)، **والشفاء** (١/١٧٧-١٧٨)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/٢٣٦).

الحجاز[١] **كما ذكر سيبويه** (ت نحو ١٨٠هـ)[٢][٣]**، ووضَّح ابن السِّكِّيت** (ت نحو ٢٤٤هـ)[٤] **بما نقله عن يونس بن حبيب** (ت نحو ١٨٢هـ) [٥] **أنها عن أهل مكة**[٦].

ثانيًا- من قرأ بغير الهمز ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾:

فوجهه أنَّه يحتمل قولين[٧]:

القول الأول: أنَّ أصله الهمز أيضًا، حتَّى قال سيبويه (ت نحو ١٨٠هـ): "وليس من العرب أحدٌ إلا

---

(١) **الحجاز:** أرض تمتد من الجنوب إلى الشمال في شكل سراة جبيلة، وهي اليوم جزء من المملكة العربية السعودية، وأشهر مدنها: مكة والمدينة وجدة والطائف وتبوك وينبع البحر، انظر: **آثار البلاد** (ص: ٨٤ وما بعدها)، **ومعالم الحجاز** (ص:١٣، ١٥-١٦).

(٢) هو: أبو بِشْر، عمرو بن عثمان بن قَنبر مولى بني الحارث بن كعب المعروف بـ: سيبويه، من شيوخه: الخليل بن أحمد، وعيسى بن عمر الثقفي، من تلاميذه: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، ومحمد بن المستنير قطرب، وله من التصانيف: الكتاب، توفي رحمه الله عام (١٨٠هـ) وقيل (١٧٩هـ)، انظر: **إنباه الرواة** (٣٤٦/٢ وما بعدها)، **ومعجم الأدباء** (٢١٢٢/٥ وما بعدها).

(٣) انظر: **الكتاب** (٥٥٥/٣)، **والحجة:** للفارسي (٤٨١/١)، **والمخصص** (٤٧٤/٣)، **والتفسير البسيط** (٦٠٥/٢).

(٤) هو: أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق السِّكِّيت النحوي اللُّغوي، كان كثير السماع راويةً لأشعار القبائل كثير الحفظ من أهل الفضل والدين موثوقًا بروايته، من شيوخه: أبو عمرو الشيباني، والفَرَّاء، من تلاميذه: أبو عكرمة الضَّبِّي، وأحمد بن فرح المقرئ، من تصانيفه: إصلاح المنطق، وتاريخ القبائل، توفي عام (٢٤٤هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **طبقات النحويين** (ص:٢٠٢-٢٠٤)، **و إنباه الرواة** (٥٦/٤ وما بعدها).

(٥) هو: أبو عبد الرحمن، يونس بن حبيب الضَّبِّي -مولاهم- النحوي، كان بارعًا في النحو قد سمع منه الكسائي والفَرَّاء وغيرهم، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها الأدباء وفصحاء الأعراب والبادية، من شيوخه: أبو عمرو، وحماد بن سلمة، من تلاميذه: أبو عبيدة، وسيبويه، من تصانيفه: معاني القرآن، واللغات، توفي عام (١٨٢هـ) وقيل (١٨٣هـ)، انظر: **طبقات النحويين** (ص: ٥١-٥٣)، **و إنباه الرواة** (٧٤/٤ وما بعدها).

(٦) انظر: **إصلاح المنطق** (ص:١٢١)، **والصحاح** (٧٤/١-٧٥)، **والمخصص** (٢٠٠/٤)، **ولسان العرب** (٣١/١، ١٦٢)، ووجدتُ أنَّ الهذلي في «**كامله**» (٢٣٤/٤، ٣٩٢، ٣٩٤) قد رواها عن ابن كثير بالهمز في بعض طرقه، وهي ليست مما يُقْرأ له بها اليوم.

(٧) انظر: **فتح الوصيد** (٦٣٥/٣)، **والدُّرة الفريدة** (٢٩/٣)، **وشرح الغاية:** للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص:١٣٨)، **والمفيد:** للَّوْرَقي (٣٠٩/؟)، وذكر ابن خالويه في «**الحجة**» (ص:٨٠-٨١) أنها ثلاثة أقوال، لكنَّ القول الثالث الذي ذَكَرَهُ يدخلُ ضِمنًا مع القول الأول، بدلالة المعنى، وكذلك كلُّ من وقفتُ عليه، يَذْكُرُ أنها وجهين فقط، وذكر السمين الحلبي في «**العقد النضيد**» تحقيق: ناصر القثامي (٢٣٩/١-٢٤٠)، قولًا صدَّره بقيل، وإن لم يَذْكُرْ أنه قولٌ ثالث، لكنَّ ذلك هو الظاهر، مع كونه ذكر سابقًا أنها تحتمل وجهين، ويترجح -والله أعلم- أنَّه يدخل ضِمنًا مع القول الثاني، لأنَّ علماء التوجيه يذكرونه بعده، وقد عدُّوا أنها وجهين فحسب.

وهو يقول: تَنَبَّأَ مسيلمة[١]"[٢]، لكن تُرِكَ الهمز فيه للتخفيف؛ **وأكثر العرب على ذلك**، فالهمز في كلامهم مستثقل، فحسُن فيه التخفيف؛ لكثرة دوران الكلمة واستعمالها لديهم، وإن كان أصلها الهمز[٣]، فـ"لغة الإبدال[٤] هي الفصيحة الفاشية، حتَّى إنَّ بعض النحاة قال: التزمت العرب الإبدال في النبي..."[٥]، قال ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري): **"وهي لغة قريش ومن جاورهم من كِنانَة[٦]"[٧]**.

القول الثاني: أنَّ النبي بغير همز مشتق من النَّبَاوة وهي الارتفاع، يقال: نَبَا يَنْبُو، أي: ارتفع، فعلى ذلك لا أصل للهمز فيه، وهو فَعِيل من الرفعة، "فبنى فَعِيل بمعنى فاعل، أي: ظاهر مرتفع، أو بمعنى مفعول، أي: أنَّ الله تعالى رفعه وأظهره"[٨]، والنَّبْوَة أُخِذتْ منه، وهي: المكان المرتفع[٩]، وسَمُّوا -أيضًا- المكان والموضع المرتفع بـالنَّبِيِّ، وذكروا له معنًى زائدًا، وهو أنه: "الطريق الواضح،

---

(١) هو: مسيلمة الكذاب -لعنه الله-، كنيته: أبو ثمامة، واسمه: مسيلمة بن ثمامة بن حبيب الحنفي، من بني حنيفة من أهل اليمامة بنجد، كان ممن ادعى النبوة في زمن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتبعه قومه على زعمه، وقد قُتِلَ في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عام (١٢هـ) في معركة اليمامة، وقد اشترك في قتله: وحشي بن حرب وأبو دُجانة سِماك بن خَرَشَة رضي الله عنه، انظر: **تاريخ الإسلام** (٤٥٧/١ وما بعدها)، **والبداية والنهاية** (٢٥٦/٧) و(٤٦٥/٩ وما بعدها).

(٢) **الكتاب** (٤٦٠/٣).

(٣) انظر: **علل القراءات:** للأزهري (٤٩/٢)، **والحجة:** لابن خالويه (ص:٨٠)، **والشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٣٣٢)، **والكنز:** للجعبري (١١٣٠/٣).

(٤) **الإبدال:** هو إبدال الهمزة من جنس حركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها مكسورًا أُبْدِلت ياءً، وإن كان ما قبلها مضمومًا أُبْدِلت واوًا، وإن كان ما قبلها مفتوحًا أُبْدِلت ألفًا، **معجم مصطلحات القراءات** (ص: ٣٠) بتصرف يسير، وانظر: **فتح الوصيد** (٣١٣/٢).

(٥) **إبراز المعاني** (٢٩٦/٢)، وانظر: **شرح المفصل** (٢٦٧/٥-٢٦٨).

(٦) **كِنانَة:** هي قبيلة كبيرة من قبائل العرب من مُضَر ، وهم: بنو كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مُضَر بن نزار بن معد بن عدنان، وهي بطون عدة، منها: قريش، انظر: **الإنباه** (ص: ٦٠)، **ومعجم قبائل العرب** (٩٩٦/٣).

(٧) **المختار** (٥٣/١)، وانظر: **الزاهر** (١١٣/٢).

(٨) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢٣٩/١).

(٩) انظر: **الكشف** (٢٤٥/١)، **والمختار** (٥٤/١)، **والموضح** (٢٧٩/١)، **والشفاء** (١٧٩/١).

ويقال: هو الموضع المُشْرف من الأرض الذي يتبيَّنه كلُّ أحد لوضوحه"[1]، فالنَّبِيُّ: "طريق إلى ربه، يتوصلون به الخلق إليه"[2] سبحانه.

فيكون معنى **النَّبِيِّ** على هذا القول: أنه هو الرفيع الشريف، لكونه نَابَ عن منازل الخلق وارتفع عنها، فمنزلتُه غير منازل باقي الخلق؛ للوحي الذي يُوحَى به إليه، والذي أتى به عن الله جلَّ جلاله، فبالحق الذي لديه ارتفع عن الخلق وعن الكفر أيضًا[3]، فـ"ارتفع قَدْرُه على قَدْر غيره ممن ليس بنَبِيّ"[4].

الراجح في توجيه قراءة عدم الهمز:

عند النظر في كلام العلماء ورؤية أقوالهم يترجَّح أنَّ **أصلها الهمز** من (أَنْبَأَ ونَبَّأَ) فليس الإبدال إلا لغةً فيها، حتى أنَّ الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ) أشار إلى ذلك بقوله:

.... الْـهَـمْـزَ كُـلٌّ غَـيْـرَ نَـافِـعٍ ابْـدَلَا[5]

فـ"**هو اختياره واختيار جماعة من الأئمة؛ لأنَّ فيه جمعًا بين القراءتَيْن في معنًى واحد**"[6]، وكذلك اجتماع العرب على الهمز في قولهم: "تَنَبَّأَ مسيلمة"[7]، وأيضًا قولهم في تصغير[8] النُّبُوَّة:

(١) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٣٣٣).

(٢) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢٤٠/١)، وانظر: **فتح الوصيد** (٦٣٦/٣)، **والشفاء** (١٨٠/١).

(٣) **الحجة**: لابن خالويه (ص:٨١)، **والشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٣٣٤)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص:١٣٨)، **والكنز**: للجعبري (١١٣١/٣).

(٤) **المختار** (٥٤/١).

(٥) **الشاطبيَّة** (ص: ٣٧) البيت رقم (٤٥٨)،)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٢٨/٣-٣١)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢٣٤/١-٢٤٥)، **وحل الشاطبيَّة** (ص: ٢٤٠).

(٦) **اللآلئ الفريدة** (٢٣/٢)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٢٩/٣)، **والكنز**: للجعبري (١١٣٠/٣)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢٣٦/١).

(٧) **الكتاب** (٤٦٠/٣).

(٨) **التصغير**: هو تغيير مخصوص على الاسم وَفْقَ أوزانه التَّصريفيَّة، لفوائد وأغراض، منها: تحقير شأن الشيء، وتقليل ما يتوهم أنه كثير، وهو مما يرد الكلمات إلى أصولها وحالها التي كانت عليه، انظر: **شرح المفصل** (٣٩٤/٣، ٤٠٢، ٤٠٨)، **وشذا العرف** (ص:١٧٢، ١٧٦).

"كان مسيلمة نُبُوَّتُهُ نُبَيِّئَةُ سَوْءٍ"[١] وكذلك كونه جُمِعَ على (النُّبَئَاء)[٢] وفي ذلك كله دلالة على أنَّ لام الفعل همزة[٣].

ومما يُقَوِّي أنها من (النبأ) أيضًا، قول كل من: أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)[٤]، ومكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)[٥]، أنَّ وقوع اسم الإخبار أولى من اسم الرفعة، فاسم الإخبار أخصُّ بالنبي من غيره، وأشد مطابقةً للمعنى المقصود، وهو الإخبار عن الله عزوجل بالوحي الذي يوحِيْه سبحانه إليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فليست كل رفعة نُبُوءَة، وإنما كل نُبُوءَة رفعة.

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

قبل الحديث عن العلة لا بُدَّ من بيان أمر، فعند النظر في أقوال العلماء تبيَّن لي ثلاثة مذاهب وطرائق في وجود المخالفة من عدمها في هذه المسألة، يُرْجَع ويُجْمَع الأَوَّلان منها على قول واحد، والبيان كالآتي:

الطريقة الأولى: قولهم بأن قالونًا **خالف أصله** فأبدل وأدغم وصلًا موافقًا لقراءة الجماعة؛ لاجتماع همزتين مكسورتين[٦]، قال العِمَادي (ت بعد٧٦٢هـ): "ثم أخبر أنَّ قالون **خالف الأصل** من مذهبه في سورة الأحزاب... فأبدل الهمزة ياءً وأدغم في الياء؛ لاجتماع الهمزتين"[٧].

الطريقة الثانية: قولهم بأن قالونًا **لم يخالف أصله**، بل همز ثم أبدل وأدغم وصلًا؛ لالتقاء الهمزة بأخرى مثلها، قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "قالون في الحقيقة جارٍ على أصله من أنه يحقق

---

(١) **الكتاب** (٣/٤٦٠).

(٢) قال العباس بن مرداس رضي الله عنه: "يَا خَاتَمَ **النُّبَآءِ** إِنَّكَ مُرْسَلٌ...بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا" وهو في: **ديوانه** (ص:١٢٢)، **والكتاب** (٣/٤٦٠)، **وجمهرة اللغة** (٢/١٠٢٩)، **والعباب الزاخر** (١/١١٧).

(٣) انظر: **الحجة:** للفارسي (١/٤٧٩-٤٨٠)، **والكشف** (١/٢٤٤)، **والمفيد:** للَّوْرَقي (؟/٣١٠)، و**إبراز المعاني** (٢/٢٩٦).

(٤) انظر: **الحجة** (١/٤٨٠) بتصرف يسير.

(٥) انظر: **الكشف** (١/٢٤٤) بتصرف يسير.

(٦) انظر: **الدُّرة الفريدة** (٣/٣١)، **والكنز:** لشعلة (٢/١٧)، **واللآلئ الفريدة** (٢/٢٢)، و**إبراز المعاني** (٢/٢٩٨).

(٧) **مبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص:٣٦٣).

الهمزة..."[1]، وقال أيضًا: "...**لم يخالفه**، بل وافقه..."[2] وقال أيضًا: "ففي التحقيق لم يترك همز النبي بل هَمَزَهُ..."[3]، واتفق الجعبري (ت٧٣٢هـ) والقَسْطَلَّاني (ت٩٢٣هـ) وابن البنا (ت١١١٧هـ)[4] على قول: "همز على أصله"[5].

الجمع بينهما يكون: بأنَّ قالون **لم يخالف أصله**، بل همز هذين الموضعَيْن، ثم لمَّا همز التقت الهمزة بأخرى، فأصبح لدينا اجتماع همزتين من كلمتين متفقتي الحركة، فخفف الأولى بالإبدال مع الإدغام كقراءة الجماعة وبذا خالف أصله، "فهو تاركٌ للهمز لفظًا، آتٍ به تقديرًا"[6]، فالمخالفة -تجَوُّزًا- موجودة لفظًا حال الوصل -لسبب سيأتي بيانه- أما تقديرًا ووقفًا فهي ليست بمخالفةٍ له[7].

وأما **الطريقة الثالثة**: فقد ضعَّفها ابن جبارة (ت٧٢٨هـ) بذكرها في إحدى نسخ «المفيد»[8] بعد قوله للطريقة الأولى؛ كونه صدَّرها بـ:"**قيل**: وإنما خالف أصله في ترك الهمز؛ لأنه إذا لم يبدل فإنه يؤدي إلى اجتماع همزتين عنده في كلمتين، وقاعدته في الهمزتين من كلمتين إذا اتفقتا في غير الفتح،

---

(١) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/٢٤٣).

(٢) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/٢٤٥).

(٣) **الدر المصون** (١/٤٠٢).

(٤) هو: شهاب الدين، أحمد بن محمد أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي المشهور بالبنَّا، عالم مشارك في أنواع من العلوم، ارتحل الى القاهرة ثم جاور بالمدينة إلى أن مات بها، من شيوخه: علي الشبراملسي، وعلي الأجهوري، من تلاميذه: أحمد الإسقاطي، وأبو النور الدمياطي، من تصانيفه: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الاربعة عشر، واختصار السيرة الحلبية، توفي عام (١١١٧هـ)، انظر: **معجم المؤلفين** (٢/٧١)، **وإمتاع الفضلاء** (٢/٤٤ وما بعدها).

(٥) **كنز المعاني** (٣/١١٣١)، **ولطائف الإشارات** (٤/١٤٥٥)، **والإتحاف** (١/٣٩٦)، وانظر: **تبصرة البيان** (ص:٣١٣).

(٦) **الدر المصون** (١/٤٠٢).

(٧) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/٢٤٢-٢٤٥) بتصرف، **والدر المصون** (١/٤٠٢) بتصرف، وانظر: **تبصرة البيان** (ص:٣١٣)، **والكنز**: للجعبري (٣/١١٢٩، ١١٣١).

(٨) تحقيق: عبد الله العصيمي (ص:٢١٧).

تُسَهَّل الأولى بين بين[(١)]"[(٢)] أي: أنه أبدل لكي لا تجتمع الهمزتان فيقوم بتسهيل الأولى بين بين.

حتى أنني وجدتُ أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) يقول: "ووجه رواية قالون والمُسَيَّبي: أنه إذا خفف الهمزة من النبيء لم يجتمع همزتان"[(٣)]، ووقفتُ على قولٍ للكرماني (ت بعد٥٣٥هـ)[(٤)] يؤيده، وهو: "...فإن إسماعيل وقالون لا يهمزانِها وصلًا؛ لأنَّ مذهبهما تليين[(٥)] الأولى من الهمزتين، على ما يأتي ذكره، فلو همزاه لوجب تليينها ثانيًا، **فلم يهمزاه ابتداءً**، والدليل عليه إجماعهم، أعني (إجماعهم): أصحاب نافع، على الهمز في الوقف"[(٦)].

وبل ووقفتُ على قولٍ للعلماء[(٧)] يصفون به همز هذين الموضعَيْن وتخصيصه لورشٍ دون

---

(١) **التسهيل بين بين**: هو النطق بالهمزة بين همزة وحرف مد، فيُجْعَل مخرج المسهلة بين مخرج المحققة ومخرج حرف المد المجانس لحركتها، فتُجْعَل المفتوحة بين الهمزة المحققة والألف، والمكسورة بين الهمزة المحققة والياء المدية، والمضمومة بين الهمزة المحققة والواو المدية، والتسهيل إذا أطلق في اصطلاح القُرَّاء أُريد به التسهيل بين بين، انظر: **النجوم الطوالع** (ص: ٥٣)، **والإضاءة** (ص: ٢٣).

(٢) انظر: لقول ابن القراب **في الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٣٣٤)، فإنه يؤيد ما سبق في إحدى الأقوال التي ذكرها، وذلك حينما قال: "فشددها؛ كما فعلوا في البرية والذرية وإن كان أصلها الهمز" مفاده أنَّه قرأ كالجماعة ابتداءً بعدم الهمز، والله تعالى أعلم.

(٣) **الحجة** (٤٨٣/١).

(٤) هو: أبو القاسم، محمود بن حمزة بن نصر الكرماني المعروف بتاج القراء، النحوي المقرئ الفقيه المفسر، إمام كبير محقق ثقة كبير المحل، من شيوخه: والده، وأبو سهل النيسابوري، من تلاميذه: ابن أبي مريم، ومحمد الكرماني، من مؤلفاته: كتاب خط المصاحف، ولباب التفاسير، توفي (بعد٥٣٥هـ)، انظر: **معجم الأدباء** (٢٦٨٦/٦-٢٦٨٧)، **وغاية النهاية** (٧٠٤/٣)، ومقدمة التحقيق لـ: **النهاية في شرح الغاية** (ص: ١٩ وما بعدها).

(٥) **التليين**: هو التسهيل بين بين، قال أبو عمرو الداني في الإيضاح (مفقود) ونقله عنه المنتوري في **شرح الدرر اللوامع** (٢٥٦/١): "والعلماء من القُرَّاء والنحويين، يترجمون عن همزة بين بين بستِّ تراجم، كلها تؤدي عن معنى واحد، وهي: مخففة، ومسهلة، **وملينة**، ومذابة، ومدغمة، ومبدلة"، وقد بيَّن ابن القراب هذا **التليين** عند ذكره لعلل اجتماع الهمزتين من كلمتين، فقال: "واعلم أنهم إذا لينوا إحدى الهمزتين لم يلفظوا (بياءٍ) ولا (واوٍ) ولكن يلفظون بهمزةٍ ملينةٍ مُشارٍ إليها... والتعويض من المكسورة: شبه (ياء)، ومن المضمومة: شبه (واو)" **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٣٧٠)، وانظر: **إعراب القراءات السبع** (٦٩/١)، **وحجة القراءات** (ص: ٩٢).

(٦) **النهاية في شرح الغاية** (ص:٢٨٠).

(٧) انظر: **المختار** (٥٣/١)، **والروضة** (٥٣٤/٢)، **وجامع القراءات** (٣٤٣/٢)، **والكفاية الكبرى** (٢٤٤/١-٢٤٥).

قالون، قال ابن غلبون الابن (ت٣٩٩هـ)[١]: "وقرأ نافع بهمز... حيث وقع في جميع القرآن إلا في موضعَيْن، وهما قوله في الأحزاب... **فهمزهما ورش، ولم يهمزهما غيره من رجال نافع**"[٢]، فأقوالهم هذه تدل على أنَّ قالون قرأ كالجماعة ابتداءً بدون همز؛ فلم تجتمع له همزتان.

- **الترجيح والخلاصة:**

أنه **لم يخالف أصله** فترك الهمز، بل أتى على أصله ومذهبه فهمز:

أ- فلو خالف أصله لأبدل وصلًا ووقفًا في الحالين معًا، فهمزه حال الوقف دليلٌ على عدم المخالفة[٣]، وإن أبدل مع الإدغام وصلًا؛ فإنه تقديرًا آتٍ بالهمز؛ فهو لم يأتِ بالإبدال مع الإدغام ابتداءً كقراءة الجماعة؛ بل همز أولًا، ثم لسببٍ طرأ في الوصل "أدَّاه قياسُ تخفيفِهِ إلى هذا البدل والإدغام، حتى إنَّ نافعًا بكماله لو كان يُسَهِّلُ الهمز بهذا النحو، لفعل ذلك في هذين الحرفين أيضًا"[٤].

ب- وتأمل قول أبي العباس المهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ): "وعلة قالون في إبداله...أن مذهبه: أن يجعل الهمزة بين الهمزة والياء الساكنة... فلمَّا **لزمه** ذلك على مذهبه في الهمز، قلب الهمزة ياءً وأدغم..."[٥]، فانظر: إلى قوله: "لزمه" أي: لزمه على مذهبه في اجتماع الهمزتين

---

(١) هو أبو الحسن، طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله الحلبي ثم المصري المقرئ، أحد الحذاق المحققين، من كبار المقرئين في عصره بالديار المصرية، مصنف كتاب التذكرة في القراءات الثمان، وابن الإمام أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، من شيوخه: والده، وأبو الفتح بن بدهن، من تلاميذه: أبو عمرو الداني، وابن ثابت الأقليشي، توفي رحمه الله عام (٣٩٩هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٦٩٨/٢-٦٩٩)، **وغاية النهاية** (٢١٩/٢-٢٢٠).

(٢) **التذكرة** (٢٥٣/٢).

(٣) بدلالة أنَّ التخفيف في باب الهمزتين من كلمتين: "إنما هو في حالة الوصل، فإذا وقفت على الكلمة الأولى، أو أبدلت الثانية، حققت الهمز في ذلك كله..." **النشر** (٩٣٥/٣).

(٤) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢٤٤/١)، وانظر: **جامع البيان**: للداني (٨٦٥/٢)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ١٣٠، ١٣٦-١٣٧)، **والإشارات العمرية**، تحقيق: نداء الصباغ (ص: ١٤٦-١٤٧).

(٥) **الموضح** (١٦٩/١-١٧٠).

أن يغير الأولى بالتسهيل بين بين؛ **فهو دليلٌ على اجتماع الهمزتين**.

ج- وتأمل كذلك كلام الداني (ت٤٤٤هـ) حينما قال: أنَّ "...**قياس** رواية أحمد بن صالح[١] وأبي سليمان[٢] عن قالون: تحقيق الهمزتين فيهما"[٣]، فلو قرأ قالون ابتداءً بعدم الهمز كقراءة الجماعة، لكان كذلك يُقْرَأُ عنه من هذين الطريقين في هذين الموضعَيْن، ولكن قرآ له بالهمز فيهما على مذهبهما في تحقيق الهمزتين[٤]، فهذا دليلٌ واضحٌ على الهمز.

د- بل إنَّ ذِكْرَ ابن الجزريِّ (ت٨٣٣هـ) لموضعي الأحزاب في طيِّبته[٥] ونشره[٦] في باب الهمزتين من كلمتين دليلٌ آخر، قال أبو بكر أحمد بن الجزري (ت نحو: ٨٣٥هـ): "وذكر ﴿ٱلنَّبِيٓءُ﴾ في هذا الباب **لقالون متعين**، وقد ذكره الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ) في سورة البقرة في الفَرْش عند ذكر و﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، فأوهم أنه يقرأ بالإدغام في حالتي: الوصل والوقف كالجماعة، وليس كذلك، بل إنه يقرأ بالإدغام حال الوصل؛ لاجتماع الهمزتين، فإذا وقف، وقف بالهمز على أصله"[٧].

فلا علة للمخالفة لانتفائها، لكنَّ هناك مخالفةً أخرى ذُكرت في المسألة، وبيانها فيما يأتي.

---

(١) هو: أبو جعفر، أحمد بن صالح الطبري ثم المصري الحافظ المقرئ أحد الأعلام، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن ورش وقالون وغيرهما وله عن كلٍّ منهما رواية، من تلاميذه: ابن أبي مهران الجمال، والحسن بن علي بن مالك الأشناني، توفي رحمه الله عام (٢٤٨هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(٣٧٧/١ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٢٣١/١-٢٣٢).

(٢) هو: أبو سليمان، سالم بن هارون بن موسى الليثي المؤدِّب بمدينة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عرض على قالون، من تلاميذه: أبو الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ، انظر: **الكامل**: للهذلي (١٥٧/٢)، **وغاية النهاية** (٩٧/٢).

(٣) **جامع البيان**: للداني (٨٦٥/٢)، مع العلم بأنَّ هذين الطريقَيْن لا يقرأ بهما اليوم عن قالون، فهما ليسا من طُرُقِه في **النشر**(٢٥١/٢-٢٧٣)، ولا حتى في **التعريف**: للداني (ص:١٦٢)، وقراءة قالون اليوم، لا تخرج عن العشر الكبرى، ولا عن العشر النافعية.

(٤) انظر: **السبعة** (ص:١٣٦-١٣٧)، **وجامع البيان**: للداني (٥٢٩/٢-٥٣٠، ٥٣٥-٥٣٦)، **والكامل**: للهذلي (٣٩٣/٤-٣٩٤)، **والمبهج** (٢٨٥/؟، ٤٦٥).

(٥) انظر: **طيبة النشر** (ص: ٢٠) البيت رقم (١٩٧-١٩٨).

(٦) انظر: **النشر** (٩٢١/٣، ٩٢٣).

(٧) **شرح الطيبة** (٤٨٨/١).

- **بيان المخالفة:**

تمهيدًا لها، لا بُدَّ من بيان مذهب قالون في باب الهمزتين من كلمتين، وذلك وَفْقَ قراءته في موضعي الأحزاب، ﴿لِلنَّبِيّ إِنْ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، ﴿ٱلنَّبِيّ إِلَّآ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ففيهما اجتمعت همزتين مكسورتين، (للنبيءِ إن) ، (النبيءِ إلا) ومذهبه في الباب: **التسهيل بين بين** للهمزة الأولى، قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَأَسْــــقَـطَ الْاولَى فِي اتِّـفَـاقِـهِـمَـا مَـعًـا	إِذَا كَـانَـتَـا مِـن كِـلْـمَـتَـيْـــــنِ فَـتَى الْـعَـلَا
....	....
وَقَـالُـونُ وَالْـبَــــزِّيُّ فِي الْـفَـتْـحِ وَافَـقَـا	وَفِي غَـيْــــرِهِ كَـالْـيَـا وَكَـالْـوَاوِ سَـــهَّـلَا
وَبِـالـسُّــــوِّ إِلَّا أَبْـدَلَا ثُـمَّ أَدْغَـمَـا	وَفِـيـهِ خِـلَافٌ عَـنْـهُـمَـا لَـيْـسَ مُـقْـفَـلَا[١]

إذًا أصله: **تسهيل الأولى بين بين**، والغالبيَّة العظمى من الأئمة[٢] -ممن وقفتُ على كلامهم- يذكرون أنه فرَّ من التسهيل وعَدَلَ عنه إلى البدل في موضعي الأحزاب[٣]، قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ووجه قالون: أنَّه همز على أصله، فاجتمع همزتان مكسورتان منفصلتان، ومذهبه: تخفيف الأولى، فعدل عن التسهيل إلى البدل بعد الياء؛ توصلًا إلى الإدغام مبالغةً في التخفيف"[٤].

فالإبدال مع الإدغام هنا مخالفةٌ لأصل مذهبه في الباب: والذي هو التسهيل، حتى قال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "...فلما كان كذلك، نودي إلى ما ذكرت **رفضُ أصلِه...**"[٥].

مع أنني وقفتُ على استثناء للبعض في مذهب قالون، يفيد بأنَّ الذي فعله من أصله، ومفادُه:

---

(١) **الشاطبيَّة** (ص: ١٧) البيت رقم (٢٠٢-٢٠٥)، وانظر: **فتح الوصيد** (٢/٣٠٥-٣٠٦)، **والفريدة البارزية** (ص: ١٦١)، **والعقد النضيد**، تحقيق: أيمن سويد (٢/٧٨٨-٨٠٠).

(٢) انظر: **شرح الهداية** (١/١٧٠)، **وفتح الوصيد** (٣/٦٣٧)، **ولطائف الإشارات** (٤/١٤٥٥)، **والإتحاف** (١/٣٩٦).

(٣) انظر: **اللآلئ الفريدة** (٢/٢٣)، **والمفيد**: للَوَرْقي (؟/٣١٠)، **ولباب المعاني**، تحقيق: مختار اعبود (ص:١٥٦)، **والإشارات العمرية**، تحقيق: نداء الصباغ (ص:١٤٦-١٤٧).

(٤) **كنز المعاني** (٣/١١٣١).

(٥) **الدُّرة الفريدة** (٣/٣١)، وقصد بـ"رفض أصله" أي: التسهيل.

أنَّ "مذهبه في اجتماع الهمزتين المكسورتين: أن يسهل الأولى، إلا أن يقع قبلها حرف مدٍ فيبدل، نحو ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾"[١]، حتى قال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "ومضى على أصله في إبدال ما سكن ما قبله نحو: [بالسواة][٢] فلم يخالف أصله كما زعم بعضهم، [ولو][٣] يسهلها، بل أدغم مبالغةً في التخفيف"[٤]، مع أنه ذَكَرَ قبلُ: "ووجه قالون ما تقدم، من أنه: لم يبدل إلا ما اتحد ما بعده حركة، وذا [تاجر يا علي][٥] قاعدته في [تحقيقه][٦] الأولى من نحو: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن﴾، قيل: كان الناظم في غنى عن ذكر قالون لدخوله في عموم: (غيره كالياء وكالواو [وسهلا][٧]) قلت: لو لم يذكره لأخذ له التسهيل لا البدل، وليس كذلك..."[٨]، والذي يُرَى -والله أعلم- **أنَّ الإبدال مع الإدغام هنا مخالفةٌ لأصل قالون في الباب**، للأسباب التالية:

١- كون هذه المخالفة ذُكِرَت عن جملةٍ من العلماء، بخلاف الاستثناء -فيما وقفتُ عليه-.

٢- ذِكْرُ الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ) لمذهب قالون في موضعي الأحزاب، وتخصيصه بالقول؛ دليلٌ على المخالفة؛ وإلا لاكتفى بدخوله في: "وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهَّلَا"[٩].

(١) **الكنز**: لشعلة (١٧/٢-١٨)، وانظر: **إبراز المعاني** (٢٩٨/٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢٤٣/١)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبدالله برناوي (ص:١٣٦-١٣٧)، وأما ابن جبارة، فقد قيَّد في استثنائه حرف المد بالواو، فقال حين شرحه لموضعي الأحزاب: "...فخالف أصله؛ لأن قاعدته في الهمزتين المتفقتين... وإن كانت مضمومتين أو مكسورتين، فإنه تسهل الأولى وتحقق الثانية، إلا أن تقع قبل الأولى واو، كما في قوله: وبالسوء إلا أبدلا ثم أدغما..." **المفيد**، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص:٢١٦-٢١٧).

(٢) هكذا في النسخة المحققة وتصويبها وَفْقَ السياق: [﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾].

(٣) هكذا في النسخة المحققة وتصويبها وَفْقَ السياق: [ولم] أو: [ولو لم].

(٤) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبدالله برناوي (ص:١٣٧).

(٥) هكذا في النسخة المحققة وتصويبها وَفْقَ السياق: [جار على].

(٦) هكذا في النسخة المحققة وتصويبها وَفْقَ السياق: [تخفيفه].

(٧) هكذا في النسخة المحققة وتصويبها وَفْقَ متن الشاطبية: [سهلا] بدون واو.

(٨) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبدالله برناوي (ص:١٣٦-١٣٧)، ومعلوم أن قالون يقرأ بتسهيل الأولى مع التوسط والقصر في ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن﴾ لا الإبدال!

(٩) **الشاطبيَّة** (ص: ١٧) البيت رقم (٢٠٤).

٣- بل إنَّ ذكر الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ) لموضع ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [يوسف:٥٣] لم يكن في معرض استثناءٍ من القاعدة، بل في زيادة وجهٍ وبيان الخلاف فيه، فلم يكن في قوله بيانٌ باستثناء ما سُبِقَ بحرف مدٍ قبل الهمزة الأولى، ناهيك أنَّ جميع مواضع اجتماع الهمزتين المكسورتين، قد سُبِقَتْ بحرف مدٍ قبلها، وحين استقراءها، كانت: أغلب المواضع سُبِقَت بالألف، وموضعَيْن سُبِقَا بالياء المدية، وهما: موضعا الأحزاب على قراءة نافع، وموضعٌ واحدٌ سُبِقَ بالواو المدية، وهو: موضع سورة يوسف عليه السلام[١].

٤- أيضًا من قاس موضعي الأحزاب على موضع ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [يوسف:٥٣] يَرِدُ عليه بأنَّه: لم لا يؤخذ له فيهما بالوجهين مثلها، إنْ كان الموضعَيْن داخلَيْن في الاستثناء مثله ومعه؟ قال ابن جبارة (ت٧٢٨هـ): "...فهلَّا أجري له هنا الوجهان كما تقدم..."[٢]، ولا يُشْكِلُ قول ابن الجزريِّ (ت٨٣٣هـ) في النشر: بذكر الخلاف فيهما، وذلك: لأنَّ ظاهر عبارة أبي العزِّ[٣] في الكفاية[٤] أن يكون مذهب قالون بجعل الهمزة بين بين فيهما[٥]، فقد قال بعدها معقِّبًا: ...وهذا ضعيف

(١) ولبيان المواضع، انظر: **الدر النثير** (ص:٣٥٧، ٣٦٠)، **والكنز**: للجعبري (٦١٢/٢-٦١٣)، **والنشر** (٩١٩/٣)، **وشرح الطيبة**: للنويري (٤٤٠/١).

(٢) **المفيد**، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص:٢١٧).

(٣) هو: أبو العز، محمد بن الحسين بن بندار الواسطي القلانِسي، المقرئ صاحب التصانيف ومقرئ العراق وشيخها، تصدر للإقراء دهرًا ورُحل إليه من الأقطار، بصير بالقراءات وعللها وغوامضها عارف بطرقها عالي الإسناد فيها، من شيوخه: أبو علي غلام الهراس، وأبو القاسم الهذلي، من تلاميذه: سبط الخياط، وأبو العلاء الهمداني العطار، من مؤلفاته: الإرشاد، والكفاية، توفي عام (٥٢١هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٩١٢/٢ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٣١٥/٣-٣١٧).

(٤) عند الرجوع «**للكفاية الكبرى**» (٢٤٤/١-٢٤٥)، لم يتضح لي ما قاله ابن الجزريّ، بل إنَّ أبا العز قال في موضعي الأحزاب: "قرأ نافع ﴿ٱلنَّبِيٓـِٔينَ﴾...وما جاء منه بالهمز، إلا في الموضعَيْن من الأحزاب... فإنه ترك الهمز فيهما؛ إلا ورشًا فإنه همزهما على أصله"، فقوله يؤكد أنَّ قالون لم يقرأ فيهما بالهمز، ناهيك عن أن يأتي التسهيل بين بين فيهما؛ لأنه قرأهما كقراءة الجماعة كما تقدم.

(٥) **النشر** (٩٢١/٣، ٩٢٣) بتصرف يسير.

جدًا، والصحيح قياسًا وروايةً ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبةً وهو الإدغام، **وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره**، والله أعلم"[١].

فعلى اعتبار ما سبق، يتضح أنَّ هذين الموضعَيْن فيهما مخالفةٌ لمذهب قالون في باب الهمزتين من كلمتين، حيث إنَّ مذهبه المُطَّرِد فيه، هو: التسهيل بين بين للهمزة الأولى، لكنَّه خالفه في موضعي الأحزاب؛ فأبدل ثم أدغم، عادلًا بهذا عن التسهيل بين بين وتاركًا له، فما علة ذلك ووجه؟

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- الفرار من التقاء الساكنين[٢]:

حتى قال ابن بَرِّي (ت نحو ٧٣١هـ)[٣]:

وَسَـهِّلِ الْأُولَىٰ لِقَالُونَ وَمَا ... أَدَّىٰ لِجَمْعِ السَّاكِنَيْنِ أُدْغِمَا
فِي حَرْفَيِ الْأَحَزَابِ بِالتَّحْقِيقِ ... .[٤]

فلو جرى قالون على أصله بالتسهيل؛ لالتقى ساكنان، وهما: الياء الساكنة الزائدة للمد، أي: ياء فعيل التي قبل الهمزة، والهمزة المسهلة[٥]؛ لأن التسهيل يُقَرِّب الهمزة من الساكن[٦]؛ فالتسهيل

---

(١) **النشر** (٩٢٣/٣).

(٢) انظر: **اللآلئ الفريدة** (٢٣/٢)، **والمفيد**: للَّوْرَقي (؟/٣١٠)، **والمفيد**: لابن جبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص:٢١٧)، **ولباب المعاني**، تحقيق: مختار اعبود (ص:١٥٦، ١٥٧).

(٣) هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي التازي الرباطي المغربي المالكي الشهير بـ: ابن بَرِّي، متبحر في علوم القرآن عالم بالقراءات، مقرئ عالم نحوي أديب لغوي فقيه فرضي، صاحب منظومة الدرر اللوامع ذات الصيت الذائع، من شيوخه: والده، وأبو الربيع الشريشي، من مصنفاته: شرح وثائق الغرناطي، وشرح عروض ابن السقاط، توفي عام (٧٣١هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **الفجر الساطع** (٢٣٠/١ وما بعدها)، **ومعجم المؤلفين** (٢٢٠/٧-٢٢١)، **والقُرَّاء والقراءات بالمغرب** (ص: ٢٢-٢٣).

(٤) **الدرر اللوامع** (ص: ١١) البيت رقم (٩٦-٩٧)، وانظر: **القصد النافع** (ص:١٧٢-١٧٤)، **وتحصيل المنافع** (ص: ١٥١)، **والفجر الساطع** (٣٨٢/٢-٣٨٣).

(٥) انظر: **شرح الهداية** (١٧٠/١)، **وجامع البيان**: للداني (٨٦٥/٢)، **وفتح الوصيد** (٦٣٧/٣)، **والدُّرة الفريدة** (٣١/٣).

(٦) انظر: **الموضح** (٢٨٠/١)، **والقصد النافع** (ص:١٧٢)، **وفرائد المعاني** (٦٨١/٣)، **والمفيد**: لابن جبارة، =

فهما يكون: بين الهمزة المحققة المكسورة وبين الياء الساكنة[1]، والمسهلة: "كالياء الساكنة"[2]، ناهيك أيَضًا أنها -هنا- قد قَرُبَتْ من الياء وقبلها ياء، فاستُثقل لاجتماع ساكنَيْن مثلَيْن[3]، فكان الفرارُ من اجتماعهما أو ما يشبه اجتماعهما[4] بالإبدال والإدغام.

العلة الثانية: الاعتداد بالأصل:

وذلك لأنَّ القياس في تخفيف الهمزة بعد الياء المزيدة هو الإبدال، فهو الأصل المستعمل في تخفيف الهمزة هنا[5]، قال ابن آجُرُّوم (ت٧٢٣هـ)[6]: "والمكسورتان [أي: الهمزتين من كلمتين] بعد الياء والواو جاءتا على القياس، وهو ترك التسهيل بين بين"[7].

ولذا تجد بعض الأئمة يستثني هذه الهمزة من مذهب قالون، ذاكرًا لها ضمن مستثنيات

تحقيق: عبد الله العصيمي (ص:٢١٧). لذلك كان الابتداء بالهمزة المسهلة غير متمكن، والوقف كذلك إلا بالروم معه، انظر: **الكشف** (١١١/١)، و**الإقناع** (٤١٦/١)، و**إبراز المعاني** (٣٨٤/١، ٣٣/٢)، و**الشفاء** (١٥٩/١).

(١) انظر: **اللآلئ الفريدة** (٣٠٤/١)، و**إبراز المعاني** (٣٤٧/١-٣٤٨، ١٥/٢)، و**الكنز**: للجعبري (٦٣٠/٢)، و**العقد النضيد**، تحقيق: أيمن سويد (٨٢٣/٢-٨٢٤).

(٢) **فتح الوصيد** (٦٣٧/٣)، و**المفيد**: للَّوْرَقِي (؟/٣١٠)، وانظر: **الدر النثير** (ص:٣٦٠-٣٦٢).

(٣) انظر: **المفيد**: لابن جبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص:٢١٧)، و**القصد النافع** (ص: ١٧٢، ١٧٤)، و**تحصيل المنافع** (ص:١٥١-١٥٢)، و**النجوم الطوالع** (ص:٥٨).

(٤) لأن الهمزة المسهلة ليست ساكنةً سكونًا حقيقيًّا؛ فهي بزِنَة المحققة، فلذلك اختلفت ألفاظ التعبير هنا عن الأئمة، إما بقولهم -تجوُّزًا وتقديرًا-: "لئلا يلتقي ساكنان" **جامع البيان**: للداني (٨٦٥/٢)، أو قولهم -على البيان والتوضيح-: "ما يشبه اجتماع الساكنين" **فتح الوصيد** (٦٣٧/٣)، وانظر: **الدر النثير** (ص:٣٦٠-٣٦٢)، و**العقد النضيد**، تحقيق: أيمن سويد (٧٩٩/٢)، و**تحصيل المنافع** (ص:١٥١-١٥٢)، و**التوضيح والبيان** (ص:٢٩٠).

(٥) انظر: **الكشف** (١٠٧/١، ١١١، ١١٥، ٢٤٤)، و**الموضح** (٢٨٠/١)، و**الدُّرة الفريدة** (٣١/٣)، و**شرح الطيبة**: لابن الناظم (٤٨٧/١).

(٦) هو: أبو عبد الله، محمد بن محمد بن داود الصناهجي المشهور بـ: ابن آجُرُّوم، صاحب المقدمة المشهورة بالآجُرُّومية، كان فقيهًا متفننًا أستاذًا نحويًا لغويًا مقرئًا شاعرًا بصيرًا بالقراءات، ولم يكن في أهل فاس في وقته أعرف بالنحو منه، من تلاميذه: ولده أبو المكارم منديل، ومحمد الغساني، توفي رحمه الله عام (٧٢٣هـ)، انظر: **أعلام المغرب والأندلس** (ص: ٤١٦-٤١٧)، و**بغية الوعاة** (١٩٧/١).

(٧) **فرائد المعاني** (٦٨١/٣)، وانظر: **الكتاب** (٥٤٧/٣)، و**شرح كتاب سيبويه** (٢٧٤/٤، ٢٨٣)، و**شرح المفصل** (٢٦٧/٥-٢٦٨).

الباب[1]، قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "وإنما وقع البدل عنده لمدرك آخر، وهو: أنه قد تقدم من أصله إذا أتى همزتان من كلمتين مكسورتان أن يسهل الأولى، إلا أن يقع قبلها حرف مدٍ فيبدل ويدغم، فلزمه أن يفعل هنا ما فعله في: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ من الإبدال والإدغام"[2]، "وذلك متعين، ثم لا يجوز فيه نقل حركة الهمزة إلى الياء؛ لأنها زائدة"[3].

العلة الثالثة- الإدغام مبالغةً في التخفيف[4]:

قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "...فعدل عن التسهيل إلى البدل بعد الياء؛ توصُّلًا إلى الإدغام مبالغةً في التخفيف"[5]، فالتسهيل بين بين يجمع بين ساكنين -كما تقدم- "وليس في الياء من قوة المد ما في الألف؛ فيتحمَّلُ ذلك"[6]، ولا يجوز هنا أن تُنقَل حركة الهمزة إلى حرف المد قبلها وتحذف؛ لأن الياء زائدةٌ، فجُزِمَ بالإبدال مع الإدغام وتَعَيَّنَ له؛ لكثرة الاستعمال، وكان بذا أَخَفَّ عليه من التسهيل[7].

العلة الرابعة- الفرار من ثقل توالي الكسرات:

وذلك؛ لأنَّ التسهيل يؤدي إلى توالي كسرات، فأبدل وأدغم فرارًا من هذا الثقل، وذلك على قول ابن القراب (ت٤١٤هـ) حيث قال: "... والعلة في ذلك: أنَّ أصله في هاتين الروايتين أنَّ الهمزتين

---

(١) انظر: **الكنز**: لشعلة (١٧/٢-١٨)، و**إبراز المعاني** (٢٩٨/٢)، و**الجوهر النضيد**، تحقيق: عبدالله برناوي (ص:١٣٦-١٣٧)، و**شرح الشاطبية**: للسنباطي (ص:١٣٩-١٤٠).

(٢) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢٤٣/١)، وانظر: **العقد النضيد**، تحقيق: أيمن سويد (٧٩٨/٢-٧٩٩).

(٣) **إبراز المعاني** (٣٧٥/١، وانظر: ٢٩٨/٢).

(٤) انظر: **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبدالله برناوي (ص:١٣٧)، و**لطائف الإشارات** (١٤٥٥/٤-١٤٥٦)، و**الإتحاف** (٣٩٦/١)، و**الإشارات العمرية**، تحقيق: نداء الصباغ (ص:١٤٦-١٤٧).

(٥) **كنز المعاني** (١١٣١/٣).

(٦) **فرائد المعاني** (٦٨١/٣).

(٧) انظر: **الموضح** (٢٨٠/١)، و**شرح المفصل** (٢٦٧/٥-٢٦٨)، و**اللآلئ الفريدة** (٢٣/٢)، و**إبراز المعاني** (٣٧٥/١)، وقال النَّشَّار: "فالبدل هنا أخف من التسهيل..." **البدور الزاهرة** (٢٢٦/٣).

إذا اجتمعا -وهما متفقتان- فإنه يلين الأولى، ولا يمكنه تليين الهمزة من ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾ في هذين الموضعَيْن؛ لأنه يؤدي إلى توالي الكسرات، وهي: الباء، والياء، والهمزة المُلَيَّنة[1]، والهمزة المحققة بعدها، ولكنه لين[2] وأدغم فيها الياء الساكنة فشددها، كما فعلوا في: ﴿ٱلْبَرِيَّةِ﴾ والذرية، وإن كان أصلها الهمز"[3].

ولم يذكرها غيره فيما وقفتُ عليه، وقد يَرِدُ عليها قراءة ورش فيهما؛ لأنَّه يقرأ في الهمزة الثانية بتسهيلها بين بين في أحد وجهَيْ قراءته، فتوالت لديه على وجه التسهيل الكسرات أيضًا، ومع ذلك قُرِئَ له بهذا الوجه ولم يفرَّ منه لثقله، ومع ذلك فإنَّ لهذه العلة وجه من القوة، لكنها ليست بقوة علة الفرار من اجتماع الساكنين.

العلة الخامسة- قول آخر لابن القراب (ت٤١٤هـ)، **وهو:**

"وقيل: إنه لين الهمزة الأولى على أصله[4]، وأشار إلى الياء؛ لأن في الكتاب ياء مثبتة؛ فاندغمت الياء الأولى في الثانية فاشتدت"[5].

قبل بيان العلة لابد من فهم قوله، وفيما يلي بيان لما ذكره:

أولًا- بيان قوله: (وأشار إلى الياء):

عند النظر والتتبع لأقوال ابن القراب (ت٤١٤هـ) في الهمز، يتضح أنه يستخدم معها في الغالب الأعم -وتحديدًا حال التسهيل بين بين- لفظ: **الإشارة**، فقال عن مذهب أبي جعفرٍ في ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [أولها، البقرة: ٤٠]: "...وكُتِبَ في السواد بـ(ياء) واحدة، ولا صورة للهمز فيه، فاتبع السواد في ترك الهمز،

(١) وقوله هذا، دليلٌ على إرادته التسهيل بين بين، لأنه لو كان يريد الإبدال، لم تكن همزةً ملينةً، بل ياءً ساكنةً.

(٢) أي: أبدل الهمزة ياءً؛ بدلالة قياسها على ما فعلته العرب في البرية والذرية.

(٣) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٣٣٤).

(٤) أي: بالتسهيل بين بين كما سبق بيانه، وبدلالة تعلق كلامه هذا بالقول السابق له.

(٥) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٣٣٤-٣٣٥).

إلا أنه لا يتركه من أصله، **بل يلينه، ويشير إلى كسره ويشبعه**..."[١].

وقال في الفرق بين أداء نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [يوسف: ٥٣] وبين أداء ﴿ءَأَمَنتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣][٢] و﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨]: "أن قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ تحقق الهمزة الأولى، ثم تمد، **ثم تشير إلى الهمزة الملينة**، وقوله: ﴿ءَأَمَنتُمْ﴾ و ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ فتحقق الأولى، **وتلين الثانية وتشير إليها** ثم تمد"[٣].

وقال في بيان مذاهبهم في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١]: "...يهمزون الأولى ويحققون الثانية **ويشيرون بالكسر إليها**"[٤].

فهذه مواضع ذُكِرت فيها الإشارة مقرونةً بتسهيل الهمزة بين بين، سواء أكانت الهمزة مفردةً أم همزتين من كلمة أو من كلمتين، وذكر المحقق -فيما ظهر له- أنَّ: "مراد المؤلف -رحمه الله- بلفظ: **«يشيرون» هو: بقاء أثر الهمز بالتسهيل، وهو الإشارة إلى الهمز بالتسهيل**"[٥]، وأتفق معه؛ لأنه لا يذكر هذا المصطلح إلا في حال تسهيل الهمزة بين بين دون بقية أنواع التخفيف، فهو مصطلح يُبَيِّن به نوع التليين في الهمزة، ولم يكن استعماله لهذا المصطلح بمعزل عن استعماله عند علماء القراءات[٦].

ثانيًا- بيان المُشار إليه:

اللافت في النظر، أنه ذكر في تعليل موضعي الأحزاب، أنَّ المُشار إليه: هو الياء، وفي غيرهما، كان المُشار إليه: الهمزة وحركتها، ووجدتُ أنه ذكر مصطلح الإشارة مع الياء في باب ذكر مذاهبهم في

---

(١) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٣٢٤).
(٢) وكذلك: [طه: ٧١]، [الشعراء: ٤٩].
(٣) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٣٥٩).
(٤) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٣٦٤).
(٥) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٣٥١).
(٦) انظر: **المبسوط** (ص:١١٣-١١٤)، **وحجة القراءات** (ص:٩٢)، **وشرح الغاية**: للأندرابي (ص:١٣٦)، **والجامع**: لأبي معشر (ص:٣٠١-٣٠٢).

الإشارة عند الوقف، فقال عند الوقف على أمثال ﴿وَمَحۡيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] و﴿مَثۡوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣]، والخلاف فيه: "فمنهم من كان يقف بالإشارة إلى الياء، وإن كانت مفتوحة..."[١]، وإن كان مصطلح الإشارة عند الهمز ليس كعند الوقف[٢]، لكنَّ المُشار إليهما واحد وهو الياء.

ثالثًا- الياء المُشار إليها عند تسهيل الهمزة بين بين:

ذِكْرُ ابن القراب (ت٤١٤هـ) للإشارة **إلى الياء** مع التليين على الأصل في موضعي الأحزاب مقصود؛ لتعليله بوجود الياء المثبتة في الرسم، بالإضافة لما ذكره من إدغام الياءين، فالياء الأولى مثبتة رسمًا وهي ياء فعيل، وأما الياء الثانية فهي المُشار إليها عند تسهيل الهمزة المكسورة بين بين، وقد قال: "واعلم أنهم إذا لينوا إحدى الهمزتين لم يلفظوا (بياء) ولا (واو)، ولكن يلفظون بهمزة ملينة مُشار إليها؛ لأن الهمزة الملينة أحمل للحركات من (الياء) و(الواو)؛ لأن الحركات تستثقل على (الواو) و(الياء)... والتعويض من المكسورة: شبه (ياء)، ومن المضمومة: شبه (واو)[٣]"[٤].

يُفْهم منه: أنَّ قالون ليَّن بالتسهيل بين بين على أصله، وأشار إلى الياء ونَحَى إليها[٥] حال التسهيل؛ لوجود الياء في رسم المصحف -مع وجود شبه الياء في تسهيل المكسورة بين بين مطلقًا[٦]-

---

(١) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٣٩٤)، ومعلومٌ أنَّ القُرَّاء ليس لديهم إشارة وروم في المفتوح والمنصوب، وانظر لكلام المحقق في هامش (١) (ص:٣٩٥) فقد بسط القول ووضحه.

(٢) انظر: **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٣٩١) هامش (٣)، و(ص:٣٩٩) هامش (٢).

(٣) قال الروذباري: "ويعوضون في الأولى من المكسورتين **كسرةً كالياء**، وفي المضمومتين ضمةً كالواو" **جامع القراءات** (٣٢٦/٢)، وانظر: **الجامع**: لأبي معشر (ص:٣٠١-٣٠٢)، **وقرة عين القُرَّاء** (ص:٢٩٣)، **ومفردة نافع**: للموصلي (ص:١١٤).

(٤) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٣٧٠).

(٥) قال ابن إدريس عند باب الهمز ومذاهب القُرَّاء فيه: "...يبدلان الثانية [أي: همزتين من كلمة] وينحوان بها نحو الياء، ومن غير أن يجعلاها ياءً خالصةً... وأما إذا كانتا من كلمتين مكسورتين...نافع في الرواية المشهورة عنه، فإنه ينحو بالثانية نحو الياء" **المختار** (١٥/١-١٦).

(٦) انظر: **نكات القرآن** (١٨٥/١)، **وحجة القراءات** (ص: ٩٢)، **والإيضاح**: للأندرابي (٦٢/٣)، حتى أنه قد عبَّر البعض عن تسهيل الهمزة المكسورة بــ"كالياء المكسورة المختلسة الكسرة" **جامع البيان:** للداني (٥٣١/٢)، وانظر: **الاكتفاء** (ص:٣٨)، **وجمال القُرَّاء** (ص:٦٤٧).

فأدغمت الياء الأولى الساكنة المثبتة في الرسم -أي: ياء فعيل- في الياء المُشار إليها حال التسهيل فشُدِّتا، ولكن أرى **بُعْد هذا القول وتكلُّفه**، والله تعالى أعلم.

الخلاصة والترجيح:

فعلى ما سبق، يظهر أنَّ لقالون خمسًا من العلل، يمكن الجمع بينها بدون تعارض، وفي جميعها وجه من القوة والصحة إلا العلة الخامسة، والله تعالى أعلم.

❖ المسألة (٤): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في** ﴿عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾:

اختلف القُرَّاء في سبعة مواضع من القرآن، ويمكن أن تُقَسَّم بحسب ما قبلها إلى قسمين، وهما[1]:

أ- **القسم الأول: سُبِقَت بـ:** ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾، وقد وردت في أربعة مواضع، وهي:

١- **الموضع الأول، قوله تعالى:** ﴿وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤].

٢- **الموضع الثاني، قوله تعالى:** ﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

٣- **الموضع الثالث، قوله تعالى:** ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤].

٤- **الموضع الرابع، قوله تعالى:** ﴿وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۖ وَإِنَّهُۥ لَلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٩].

ب- **القسم الثاني: سُبِقَت بـ:** ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾، وقد وردت في ثلاثة مواضع، وهي:

١- **الموضع الأول، قوله تعالى:** ﴿وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ مِّمَّا عَمِلُواْۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢].

٢- **الموضع الثاني، قوله تعالى:** ﴿وَلِلَّهِ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣].

---

(١) انظر: **السبعة** (ص: ١٦٠-١٦٢)، **والحجة:** للفارسي (٢/١١٠-١١٢)، **والشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٣٠-٥٣١)، **وشرح الغاية:** للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٧٩-١٨٠).

٣- الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَاۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٣].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَبِالْغَيْبِ عَمَّا يَعْمَلُونَ هُنَا دَنَا ... وَغَيْبُكَ فِي الثَّانِي إِلَى صَفْوِهِ دَلَا[1]
وَخَاطَبَ عَمَّا تَعْمَلُونَ كَمَا شَفَا ... .
وَفِي يَعْمَلُونَ الْغَيْبُ حَلَّ.................. ....[2]
وَخَاطَبَ شَامٍ تَعْمَلُونَ.................. ....[3]
وَخَاطَبَ عَمَّا تَعْمَلُونَ بِهَا وَآ ... خِرَ النَّمْلِ عِلْمًا عَمَّ وَارْتَادَ مَنزِلَا[4]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

.....................خَاطِبْ........................ ... ..قَبْلَهُ أَصْلٌ وَبِالْغَيْبِ فُقْ حُلَا[5]
.... خِطَابُ.....وَقَبْلُ وَمِنْ حَلَا
وَقَبْلُ يَعِي إِذْ، غِبْ فَتًى.................... ....[6]
.... وَمَا يَعْمَلُو خَاطِبْ مَعَ النَّمْلِ حُفَّلَا[7]

---

(١) **الشاطبيَّة** (ص: ٣٧) البيت رقم (٤٦٢)، وانظر: **المهند القاضبي** (ص: ٥٠٤-٥٠٥)، **ولباب المعاني**، تحقيق: مختار اعبود (ص: ١٥٩-١٦٠)، **والإشارات العمرية**، تحقيق: نداء الصباغ (ص: ١٤٧).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٣٩) البيت رقم (٤٨٨-٤٨٩)، وانظر: **فتح الوصيد** (٣/٦٧٨-٦٧٩)، **والكنز**: للجعبري (٣/١١٨١، ١١٨٥)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/٤٢٥، ٤٣٣).

(٣) **الشاطبيَّة** (ص: ٥٣) البيت رقم (٦٦٨)، وانظر: **إبراز المعاني** (٣/١٤٥)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٤٧٦)، **وشرح الشاطبية**: للسنباطي (ص: ٥٢١).

(٤) **الشاطبيَّة** (ص: ٦١) البيت رقم (٧٦٩)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٢/٤٧٩)، **والمفيد**: لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٧٦٨)، **وشرح الشاطبية**: للسيوطي (ص: ٢٨٨).

(٥) **الدُّرة** (ص: ٧) البيت رقم (٦٧)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ١٨٠-١٨١)، **والغرة**: للعرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ٤٥)، **والبهجة المرضيّة** (ص: ١٣٤-١٣٥).

(٦) **الدُّرة** (ص: ٧) البيت رقم (٦٩-٧٠)، وانظر: **شرح الدُّرة**: للنويري (٢/٢٦)، **والبهجة السَّنِيَّة** (ص: ٢٣٣)، **والإيضاح**: للقاضي (ص: ١١٨).

(٧) **الدُّرة** (ص: ١٤) البيت رقم (١٣٥)، وانظر: **شرح الدُّرة**: للنويري (٢/١٧٨-١٧٩)، **والغرة**: للعرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ١٥٨)، **وشرح الدُّرة**: للسَّمَنُّودي (ص: ١٥١).

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ ابن كثير وحده بالغيب في ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، وأما موضع ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، فقرأه بالغيب كذلك ابن كثير ووافقه نافع وشعبة ويعقوب وخلف العاشر، وأما موضع ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فقد قرأه بالغيب نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم ورويس وخلف العاشر، وانفرد أبو عمرو بالغيب في ﴿وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٩].

وكذا انفرد ابن عامر بالخطاب في موضع الأنعام ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، وقرأ كذلك ابن عامر بالخطاب ونافع وحفص وأبو جعفر ويعقوب في الموضعَيْن الباقيين، وهما: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣]، ﴿سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٣][١].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- القراءة بالغيب في ثلاثة مواضع، وهي: ﴿إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وموضع الأنعام، وبالخطاب في المواضع الأربعة الباقية، وذلك لنافع وحده.

٢- القراءة بالخطاب في موضع واحد، وهو: ﴿وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٩]، وبالغيب في المواضع الستة الباقية، وذلك لابن كثير وحده.

---

(١) انظر: **التيسير** (ص: ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٨٢-٢٨٣، ٣١٧)، **والتجريد** (ص: ١٩٠، ١٩٤، ٢٢١، ٢٤٠)، **والكنز**: للواسطي (٢/٤١٠)، **وتحبير التيسير** (ص: ٢٨٩، ٢٩٦، ٣٦٤، ٤٠٩).

٥- القراءة بالخطاب في موضعَيْن، وهما: ﴿مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، وبالغيب في المواضع الخمسة الباقية، وذلك لأبي عمرو وحده.

٣- القراءة بالخطاب في المواضع السبعة كلها، وذلك لابن عامر وحده.

٦- القراءة بالغيب في موضعَيْن، وهما: ﴿لَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وموضع الأنعام، وبالخطاب في المواضع الخمسة الباقية، وذلك لحفص وحده.

٧- القراءة بالخطاب في موضعَيْن، وهما: ﴿مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿وَإِنَّهُۥ لَلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٩]، وبالغيبة في المواضع الخمسة الباقية، وذلك لشعبة، وخلف العاشر.

٤- القراءة بالخطاب في مواضع ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ تَعۡمَلُونَ﴾ الأربعة، وبالغيب في مواضع ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ يَعۡمَلُونَ﴾ الثلاثة، وذلك لحمزة، والكسائي.

٥- القراءة بالغيب في موضع واحد، وهو: موضع الأنعام، وبالخطاب في المواضع الستة الباقية، وذلك لأبي جعفر وحده.

٦- القراءة بالغيب في موضعَيْن، وهما: ﴿إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، وموضع الأنعام، وبالخطاب في المواضع الخمسة الباقية، وذلك لروح وحده.

٧- القراءة بالغيب في ثلاثة مواضع، وهي: ﴿إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿لَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وموضع الأنعام، وبالخطاب في المواضع الأربعة الباقية، وذلك لرويس وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ القُرَّاء العشرة عدا ابن عامر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛

لتخصيصهم موضعًا أو موضعَيْن أو ثلاثة بقراءة دون غيرها من المواضع، على التفصيل الذي سبق بيانه لكل قارئ.

- **توجيه القراءتَيْن:**

حين النظر في توجيه الخطاب والغيبة في المواضع السابقة، وجدتُ أنَّ العلماء وجَّهوا كل موضع بحسب سياقه، ومع ذلك، فإنه يُسْتَنْبَط من أقوالهم **توجيهات عامة** يُمْكِن بالجملة أن تُوَجَّه بها قراءتا الخطاب والغيبة حين وُرُودهما في القراءات بشكل عام على اختلاف المواضع، وهي مما وقفتُ عليه ونبَّه عليها أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)(١):

١- **حمل الغيبة والخطاب وعطفهما على ما قبلهما وبعدهما معًا أو أحدهما:**

فمن ذلك ما وُجِّه به الموضع الأول من الخلاف بين القُرَّاء في هذه المسألة، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، **فمن قرأ فيه بالغيبة** ردَّه وعطفه وحمله على ما قبله، وهي ضمائر الغيبة من **قوله تعالى**: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، **إلى قوله تعالى**: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، **وعلى ما بعده من غيبة كذلك، كقوله تعالى**: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾، ﴿يُحَرِّفُونَهُۥ﴾، ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، "فلما أتى **ما قبله وما بعده** على لفظ الغيبة أجراه على ذلك"(٢).

ومن قرأ بالخطاب فوَجْهُه: اعتباره وموافقته **لما قبله** من ضمائر الخطاب، **كقوله تعالى**: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم﴾ [البقرة: ٧٤](٣).

---

(١) انظر: **الحجة** (٢/١١٣-١١٤).

(٢) **الكشف** (١/٤٤٨)، وانظر: **المختار** (١/٥٧)، **واللآلئ الفريدة** (٢/٢٧)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/٢٦٣).

(٣) انظر: **حجة القراءات** (ص: ١٠١)، **وشرح الهداية** (١/١٧١)، **والموضح** (١/٢٨٤)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/٢٦٤).

٢- **استعمال الغيبة والخطاب على أسلوب الالتفات**[١]:

ومن ذلك ما وجَّه به السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) اختلاف القراءات في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، حيث قال: "وقُرِئَ: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالغيبة؛ ردًا على: الذين أوتوا الكتاب، أو ردًا على المؤمنين، ويكون **التفاتًا** من خطابهم بقوله: ﴿وُجُوهَكُمْ﴾، ﴿كُنتُمْ﴾، وبالخطاب على ردّه للمؤمنين وهو الظاهر، أو للذين [أي: للذين أوتوا الكتاب] على **الالتفات**؛ تحريكًا لهم وتنشيطًا"[٢].

٣- **استعمال الخطاب على الغيبة على أسلوب التغليب**[٣]:

فمنها: توجيه قراءة ابن عامر بالخطاب في موضع سورة الأنعام ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، قال ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ): "والمعنى: قل لهم ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾، ويجوز أن يكون المراد: الغائبين والمخاطبين جميعًا، فغُلِّبَ الخطاب على الغيبة؛ لأنهما إذا اجتمعا فالغلبة للخطاب"[٤].

فالخلاصة: إمَّا أن يَجْمَعَ الموضع المُخْتَلَف فيه الأمور الثلاثة كلها أو يكتفي بواحد منها أو اثنين، وذلك وَفْقَ إحدى القراءتَيْن، وهذا على ما ظهر لي، ولْيُراجع توجيه كل موضع في مظانِّه، فليس

---

(١) **أسلوب الالتفات**: هو أسلوب لُغوي يُقْصَدُ به الانتقال من أسلوب الخطاب أو الغيبة أو التكلم إلى واحدٍ منها غير الأول الذي عُبِّر به، أي: كالانتقال من الخطاب إلى الغيبة أو التكلم، ومن الغيبة إلى الخطاب أو التكلم، ومن التكلم إلى الخطاب أو الغيبة، انظر: **شرح التلخيص** (ص: ٢٥٧)، **والبرهان في علوم القرآن** (٣٨٠/٣ وما بعدها).

(٢) **الدر المصون** (١٦٣/٢)، وانظر: **البحر المحيط** (٦٠٤/١)، **واللباب**: لابن عادل (٤٣/٣).

(٣) **أسلوب التغليب**: هو أسلوب لُغوي حقيقته: إعطاء الشيء حكم غيره، وقيل ترجيح أحد المغلوبَيْن على الآخر، أو إطلاق لفظة عليهما؛ إجراءً للمختلفَيْن مُجْرى المتفقَيْن، ومن أنواعه: تغليب المخاطب على الغائب، **البرهان في علوم القرآن** (٣٦٩/٣ وما بعدها) بتصرف يسير، وانظر: **مغني اللبيب** (ص: ٧٩٢ وما بعدها).

(٤) **الموضح** (٥٠٣/١)، وانظر: **الحجة**: للفارسي (١١٣/٢-١١٤).

القصد هنا توجيه كل موضع بعينه، بل القصد توجيه ما يَجْمَع هذه المواضع كلها، وهو أسلوب الخطاب والغيبة، وما الداعي والسبب إليهما، والله تعالى أعلم.

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

أولًا- علة حمزة والكسائي في التفرقة بين ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ تَعۡمَلُونَ﴾ و﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ يَعۡمَلُونَ﴾:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وحجة حمزة والكسائي الخبر المروي عن ابن مسعود: أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ كان يقرأه كذلك، وحجتها أيضًا أن الله عزوجل إذا قال: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ فليس فيه خطاب للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، وإنما هو مُخَاطِب به الأمة ومن أَخْبَرَ عنهم قبل ذلك، وإذا قال: ﴿وَمَا رَبُّكَ﴾ فهو خطاب للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ بخبره عن الأمة، أو عن من أَخْبَرَ عنهم قبل ذلك"[١].

أي: أنَّ لقراءتهما علتان:

الأولى- وجود الخبر المروي، ويَقْصِد به ما رواه الدوري بسنده عن "...شقيق بن سلمة[٢]، عن عبد الرحمن بن مسعود[٣]: «أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ كان يقرأ كل شيء في القرآن: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ

---

(١) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٣٣-٥٣٤).

(٢) هو التابعي الجليل: أبو وائل، شقيق بن سلمة الأسدي -أسد خزيمة- الكوفي، مخضرم أدرك النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ وما سمع منه وما رآه، من أئمة الدين رأس في العلم والعمل، وهو صاحب عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم رضي الله عنهم، روى عنه: عطاء بن السائب، والأعمش وغيرهم، توفي رحمه الله عام (٨٢هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **أسد الغابة** (٢/٥٢٧-٥٢٨)، **وسير أعلام النبلاء** (٤/١٦١ **وما بعدها**).

(٣) قال المحقق: "أظنه عبد الله بن مسعود الصحابي؛ لأن شقيق بن سلمة معروف بالرواية عنه وليس عن عبد الرحمن" **جزء فيه قراءات النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ** (ص: ٦٦).

﴿تَعۡمَلُونَ﴾ بالتاء، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ يَعۡمَلُونَ﴾ بالياء»"[١].

أي: أنَّ العلة هي اتباع الأثر والنص الوارد عن فعل النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في قراءته لهذه المواضع، لكن لا يَمْنَعُ من ذلك أنَّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لم يَقْرَأ بالياء في ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ تَعۡمَلُونَ﴾ أو بالتاء في ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ يَعۡمَلُونَ﴾؛ لأنهما قراءتان صحيحتان واردتان عنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وهي مما يُقْرأُ به للقراء العشرة اليوم، ومعلوم أنَّ كلَّ قراءة هي في أساسها ومبدئها مُتَلَقَّاة عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كما أقرأه جبريل عليه السلام عن رب العزة جلَّ جلاله، فلا مجال للعقل فيها أو الرأي بتاتًا، وعليه فيكون توجيه وتخريج هذا الأثر، إمَّا بأنَّ المراد به: هي القراءة التي كان يداوم عليها صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في صلاته وحزبه، أو التي كان يقرأها في إمامته الناس في صلاتهم، أو هي التي أَقْرَأَ بها صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ أو التي سَمِعَها منه؛ لوُرُود الأثر عنه، ولرجوع إسناد قراءتَيْ حمزة والكسائي من أكثر الطرق إليه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ[٢]، أو غير ذلك، والله تعالى أعلم.

الثانية- أنه لما أتى قبلها ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ فإن الأنسب لها أن يأتي الخطاب بعدها؛ لأنه ليس فيه خطاب للنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وإنما هو خطاب للأمة ومن أُخْبِرَ عنهم، ولكن لما يأتي قبلها ﴿وَمَا رَبُّكَ﴾ فإنه خطابٌ للنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يُخْبِره الله فيه عن الأمة ومن أُخْبِرَ عنهم في الآيات، فناسب أن تأتي الغيبة بعدها، فلذا كان الاعتبار في قراءتَيْهما بما قبل ﴿تَعۡمَلُونَ﴾، هل هو: لفظ الجلالة أم ﴿رَبُّكَ﴾، والله تعالى أعلم.

ثانيًا- علة أبي جعفر في تخصيصه موضع الأنعام بالغيب:

---

(١) أخرجه الدوري في «**جزء فيه قراءات النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ**» (٦٦-١٦/٦٧) واللفظ له، وقد أخرجه بنحوه ابن مَرْدُويه عن ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ كما عزاه السيوطي عنه في «**الدر المنثور**» (٤٢٠/١١)، وإسناده ضعيف كما في **موسوعة التفسير المأثور** (٦٤١/١٦) هامش رقم (٦).

(٢) انظر: **التذكرة** (٤٥/١ وما بعدها)، **والشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ١١٩-١٢٠)، **والتيسير** (ص: ١٠٩-١١٠)، **والنشر** (٤٤١/٢-٤٤٣) و(٤٦٠/٣)، **والسلاسل الذهبية** (ص: ٤٩٨ وما بعدها).

قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وإنما اختار أبو جعفر الياء من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾ في الأنعام؛ لقوله: ﴿وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ مِّمَّا عَمِلُواْ﴾، ليكون الماضي والمستقبل منه على لفظ واحد"[1].

أي: لمَّا أتى الماضي على الغيبة ﴿عَمِلُواْ﴾، ناسب أن يجعل المضارع كذلك مثله ﴿يَعۡمَلُونَ﴾، حتى يكون ماضي الفعل ومضارعه على لفظ وأسلوب واحد.

وهي علة قوية ولها اعتبار ليس بضعيف، ولو نظرنا لبقية المواضع بذات التعليل، سنجد أن جميعها ليس قبلها ما يناسبها من أفعال ترجع إلى (عَمِلَ) إلا الموضع الذي خالف فيه، والله تعالى أعلم.

وأما بقية القُرَّاء من المخالفين فإنني لم أجد من نصَّ على علة مخالفتهم لمذهبهم المُطَّرِد.

(١) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٨٠).

❖ المسألة (٥): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في ﴿أَسۡرَىٰ﴾:**

اختلف القُرَّاء في ثلاثة مواضع من القرآن، وهي(١):

١- **الموضع الأول**، قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَـٰرَىٰ تُفَـٰدُوهُمۡ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ إِخۡرَاجُهُمۡ﴾ [البقرة: ٨٥].

٢- **الموضع الثاني**، قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنفال: ٦٧].

٣- **الموضع الثالث**، قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِيٓ أَيۡدِيكُم مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ إِن يَعۡلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمۡ خَيۡرًا يُؤۡتِكُمۡ خَيۡرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٠].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَحَـمْـزَةُ أَسْـرَى فِي أُسَـارَى ....(٢)

....وَأَنِّثَ انْ تَكُـونَ مَـعَ الْأَسْـرَى الْأُسَارَى حُـلًى حَـلَا(٣)

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

.... أُسَـارَى فِـدًا..................................(٤)

....أُسَـارَى مَـعًـا أَلَا(٥)

---

(١) انظر: **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٤١-٥٤٣)، **ونزهة البررة** (قسم التحقيق/ ٢٣-٢٤)، **ولطائف الإشارات** (١٤٨٣/٤) و(٢٢٨٤/٥)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص:٤٢).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص:٣٨) البيت رقم (٤٦٦)، وانظر: **إبراز المعاني** (٣٠٦/٢-٣٠٧)، **ولباب المعاني**، تحقيق: مختار اعبود (ص:١٦٢)، **والإشارات العمرية**، تحقيق: نداء الصباغ (ص:١٤٩).

(٣) **الشاطبيَّة** (ص:٥٧) البيت رقم (٧٢٣)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٣٥/٢-٣٦)، **والكنز**: للجعبري (١١٤٢/٣-١١٤٤)، **وشرح الشاطبية**: للسيوطي (ص:١٨٧).

(٤) **الدُّرة** (ص:٧) البيت رقم (٦٦)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ١٨٠)، **والغرة**: للعرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص:٤٣)، **والبهجة المرضيّة** (ص:١٣٣).

(٥) **الدُّرة** (ص:١٢) البيت رقم (١٢٠)، وانظر: **شرح الدُّرة**: للنويري (١٤٤/٢-١٤٥)، **والبهجة السَّنِيَّة** (ص: ٢٩٢-٢٩٣)، **وشرح الدُّرة**: للسَّمَنُّودي (ص:١٣٨).

....وَاقْـرَإِ الْأَسْــرَى حَـمِـيـدًا مُـحَـصِّــلَا[1]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فانفرد حمزة بقراءة موضع سورة البقرة بغير ألف على وزن (فَعْلى) ﴿وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أَسۡرَىٰ﴾ [البقرة:٨٥]، وقرأ الباقون بإثبات الألف على وزن (فُعَالَى) ﴿أُسَٰرَىٰ﴾، وقرأ أبو جعفر كذلك -أي: بإثبات الألف- في موضعَي الأنفال ﴿لَهُۥٓ أُسَٰرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧]، ﴿مِّنَ ٱلۡأُسَٰرَىٰٓ﴾ [الأنفال:٧٠]. ووافقه أبو عمرو في الموضع الثاني، وقرأ الباقون بغير ألف فيهما ﴿لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ﴾، ﴿مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ﴾[2].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- القراءة بالألف في موضع البقرة، وبغير ألف في موضعَي الأنفال، وذلك لنافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، والكسائي، وخلف العاشر، ويعقوب.

٢- القراءة بالألف في موضع البقرة وفي الموضع الثاني من الأنفال، وبغير ألف في الموضع الأول من الأنفال، وذلك لأبي عمرو وحده.

٣- القراءة بغير ألف في المواضع الثلاثة، وذلك لحمزة وحده.

٤- القراءة بالألف في المواضع الثلاثة، وذلك لأبي جعفر وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ نافعًا وابن كثير وأبا عمرو وابن عامر وعاصمًا والكسائي وخلفًا العاشر ويعقوب لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم موضعًا من المواضع الثلاثة بقراءة دون الموضعَيْن الباقيَيْن.

---

(١) **الدُّرة** (ص:١٣) البيت رقم (١٢١)، وانظر: **الإيضـاح**: للزبيدي (ص:٢٥٢)، **والغرة**: للعرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص:١٣٦)، **والإيضاح**: للقاضي (ص:١٤٧).

(٢) انظر: **الروضة** (٢/٥٣٨، ٦٨٤-٦٨٥)، **والتيسير** (ص: ٢٢٩، ٣٠٠)، **والكنز**: للواسطي (٢/٤١١-٤١٢، ٤٩٤)، **وتحبير التيسير** (ص:٢٩١، ٣٨٧).

- **توجيه القراءتَيْن:**

أولًا- من قرأ بغير ألف ﴿أَسْرَىٰ﴾، ﴿ٱلْأَسْرَىٰٓ﴾ فوجهه:

أنه جَمْع أسير؛ لأنَّ فعيلًا بمعنى مفعول يُجْمَع على فَعْلَى، وهو أسير بمعنى مأسور فجُمَع على أَسْرَى، كما جُمِعَ قتيل على قتلى؛ لأنه بمعنى مقتول، وهذا الجمع عند العرب في صفات ذَوِي العاهات، وجُعِل الأسير معهم؛ لأنه قد أصابه بأَسْرِهِ المكروه والأذى[1].

قال ابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري): "وحجتهم أنَّ العرب جمعت على فَعْلَى من كانت به دمامة أو مرض يمنعه من النهوض، فقالوا في صريع: صرعى، وجريح: جرحى، ولما كان الأسر آفةً تدخل على الإنسان فتمنعه من النهوض، أُجْرِيَ مُجْرَى ذوي العاهات، فقالوا: أسير وأسرى"[2].

ثانيًا- من قرأ بالألف ﴿أُسَٰرَىٰ﴾، ﴿ٱلْأُسَٰرَىٰٓ﴾ فوجّه له بأربعة أوجه، كما قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) وهي[3]:

الوجه الأول: أنه جُمِعَ على فُعَالى؛ تشبيهًا وحملًا له على (كُسَالى)[4]، "وذلك أنَّ الأسير لمَّا كان محبوسًا عن كثير من تصرفه، صار كالكسلان الذي حبسه الكسل عن كثير من تصرفه، فلما اشتبها في هذا المعنى حُمِلا في الجمع على بناء واحد، فجُمِعَ (كسلان) على (كسلى) وهو باب (أسير)، وجُمِعَ (أسير) على (أُسَارى) وهو باب (كسلان)، فكل واحد محمول على الآخر"[5].

الوجه الثاني: أنه جَمْعُ (أسير)؛ لأنه قد وُجِدَ فَعيلًا مجموعًا على فُعَالى، وهو قولهم: شيخ

---

(١) انظر: **حجة القراءات** (ص: ١٠٤)، **والكشف** (٢٥١/١)، **وشرح الهداية** (١٧٣/١-١٧٤)، **والشفاء** (١٨٨/١).

(٢) **حجة القراءات** (ص: ٣١٤)، وانظر: **الموضح** (٢٨٨/١).

(٣) انظر: **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢٩٥/١-٢٩٧)، **واللباب:** لابن عادل (٢٥٠/٢-٢٥١).

(٤) انظر: **الكتاب** (٦٥٠/٣)، **والحجة:** للفارسي (١٤٣/٢-١٤٤)، **وشرح الهداية** (١٧٤/١)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٢٣٧).

(٥) **الكشف** (٢٥١/١-٢٥٢)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٤٥/٣-٤٦)، و(٨٤/٤).

قَديم، وشيوخ قُدَامى[1]، وقال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) عن هذا الوجه، بأنَّ فيه نظر، وهو شاذ فلا يُقاس عليه[2].

الوجه الثالث: أنه جَمْعُ (أسير) على (أَسَارى) بفتح الهمزة، **ثم ضُمَّت همزته** كما ضُمَّ الأول من: (كُسالى) و(سُكارى)، وقد كان أصلهما الفتح، كما في (عطشان) (عَطَاشى)، قال بذلك السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)[3]، وقال بذلك غيره؛ إلا أنهم جعلوه جمع (أَسْرَى) لا (أسير)[4].

الوجه الرابع: أنه جَمْعُ (أَسْرَى)، فهو جمع الجمع، ونُقِل ذلك عن أبي حاتم (ت نحو ٢٥٥هـ) وجماعة؛ لأنَّ (أَسْرَى) فيه شبه للواحد في لفظه، كما قيل للمرأة (سَكْرى)، وحين الجمع (سُكَارى)[5]، وقال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) عن هذا الوجه بأنه: "ضعيف أيضًا؛ لأن فَعْلى في الوحدان، لا تُجْمَع على فُعَالى"[6].

ثالثًا- بالنسبة إلى معنيَيْهما، فقد قيل:

أ- أنَّهما لغتان بمعنى واحد[7]:

قال الإمام أبو بكر ابن مِقْسَم (ت٣٥٤هـ)[8]: "﴿أُسَرَىٰ﴾ لغة أهل الحجاز، يجمعون (الأسير):

---

(١) انظر: **فتح الوصيد** (٦٤٦/٣)، **واللآلئ الفريدة** (٥٤١/٢-٥٤٢)، **والكنز**: للجعبري (١١٤٤/٣)، **والدر المصون** (٤٨١/١).

(٢) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢٩٦/١) بتصرف يسير، وانظر: **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ١٨٠).

(٣) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢٩٦/١)، وانظر: **اللباب**: لابن عادل (٢٥١/٢).

(٤) انظر: **علل القراءات**: للأزهري (٥٤/١)، **وفتح الوصيد** (٦٤٦/٣)، **واللآلئ الفريدة** (٥٤٢/٢)، **والكنز**: للجعبري (١١٤٤/٣).

(٥) انظر: **المختار** (٦٢/١، ٣٤٧)، **والشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٤٢)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (١٦٩/١)، **والشفاء** (١٨٧/١).

(٦) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢٩٧/١)، وانظر: **التحرير والتنوير** (٥٩٠/٢/١).

(٧) انظر: **نكات القرآن** (١٩٠/١)، **وحجة القراءات** (ص: ١٠٤)، **والشفاء** (١٨٨/١)، **والدُّرة الفريدة** (٨٥/٤).

(٨) هو: أبو بكر، محمد بن الحسن بن يعقوب البغدادي العطار الإمام المقرئ النحوي، أخذ القراءة عرضًا عن: إدريس الحداد، وأبي العباس المعدَّل وغيرهم، من تلاميذه: أبو بكر بن مهران، وأبو الفرج الشنبوذي، وله =

(أُسَارى)، و﴿أَسۡرَىٰ﴾ لغة أهل نجد، يجمعون (الأسير): (أَسْرى)..."[1].

ب- وقد فرَّق بعضهم بينهما في المعنى، ومنهم: أبو عمرو البصري، والأخفش الأوسط (ت نحو ٢١٥هـ)[2]:

أولًا- قول أبي عمرو، وقد اختلفت الأقوال عنه واضطربت، ولذا سأقتصر على ما رواه تلامذته عنه، وهي:

أ- رواية خارجة بن مصعب (ت١٦٨هـ)[3]:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وقد اختلفت ألفاظ أبي عمرو -رحمه الله- في الفرق بين (الأسرى) و(الأسارى)، وتفسيره ما رواه [جارحة][4] عنه، وهو: «أنَّ ما كان في الأيدي والسجون فهم: أُسارى، وما لم يكن في الأيدي، فإن شئت قلت: أُسارى، وإن شئت قلت: أسرى»"[5].

ب- رواية حسين الجعفي (ت٢٠٣هـ)[6]:

من المصنفات: الأنوار، توفي رحمه الله عام (٣٥٤هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(٢/٥٩٧-٦٠٠)، **وغاية النهاية** (٣/٣٠٥-٧٧٠).

(١) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٥٤٢)، وانظر: **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص:١٨٣)

(٢) هو: أبو الحسن، سعيد بن مَسْعَدة المجاشعي -مولاهم- المعروف بـ: الأخفش الأوسط، من شيوخه: الخليل بن أحمد، وسيبويه، من تلاميذه: أبو عمر الجَرْمي، وأبو عثمان المازني، من تصانيفه: تفسير معاني القرآن، ووقف التمام، توفي عام (٢١٥هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **طبقات النحويين** (ص: ٧٢-٧٤)، **وإنباه الرواة** (٢/٣٦ وما بعدها).

(٣) هو: أبو الحجاج، خارجة بن مصعب الضُّبَعي السرخسي الإمام العالم المحدث، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، روى القراءة عنه: العباس بن الفضل، وأبو معاذ النحوي وغيرهما، توفي رحمه الله عام (١٦٨هـ)، انظر: **سير أعلام النبلاء** (٧/٣٢٦-٣٢٨)، **وغاية النهاية** (٢/٣).

(٤) هكذا في النسخة المحققة، وقد ذكر المحقق في الحاشية: أنَّها هكذا في المخطوط، وهي تصحيف، والصواب: خارجة، انظر: **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٥٤٣) حاشية (٢).

(٥) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٥٤٣)، وانظر: **نكات القرآن** (١/١٩٠، ٤٣٣).

(٦) هو: أبو عبد الله، حسين بن علي الجُعْفي مولاهم الكوفي الحافظ المقرئ، قرأ القرآن على حمزة وخلفه في القيام بها، وأخذ الحروف عن أبي عمرو وعن شعبة وروى القراءة عنهما، من تلاميذه: أيوب بن المتوكل، =

قال الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)[١] بإسناده: "عن حسين الجعفي، عن أبي عمرو قال: «ما قد أُسِرَ فهو: أُسارى، وما لم يُؤسَر فهو: أسرى»[٢].

ج- <u>رواية الأصمعي (ت نحو ٢١٦هـ):</u>

قال الأزهري (ت نحو ٣٧٠هـ): "وروى الأصمعي عن أبي عمرو أنَّه قال: «يقال لهم أسارى: إذا شُدُّوا بالقيد، وأمَّا الأسرى: فهم الذين أُخِذُوا ولم يُشَدُّوا بقيد»، والله أعلم"[٣].

ثانيًا- قول الأخفش الأوسط (ت نحو ٢١٥هـ):

قال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): "وقال أبو الحسن: «الأسرى: ما لم يكن مُوثَقًا، والأُسارى: الموثقون»، قال: «والعرب لا تعرف ذلك، كلاهما عندهم سواء»[٤].

وقال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "وقد قال الأخفش: «الأسرى: الذين لم يدخلوا في وثاق، والأسارى: الذين دخلوا في الوثاق»[٥].

وهذ التفرقة بين القراءتَيْن قد ردَّها بعض العلماء وأنكروها[٦]، ولكن كما قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): بأنَّه لا يُلْتَفَت إلى من ردَّها وأنكرها، وإن كان الجمهور لم يَعْرِف فرقًا بينهما[٧]، والله تعالى أعلم.

وخلاد بن خالد، توفي رحمه الله عام (٢٠٣هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٣٤٤/١-٣٤٦)، **وغاية النهاية** (٧٦٩/١-٧٧٠).

(١) هو أبو إسحاق، أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، الإمام الحافظ العلامة شيخ التفسير، من شيوخه: أبو بكر بن مهران المقرئ، وابن خزيمة أبو طاهر، من تلاميذه: أبو الحسن الواحدي، من تصانيفه: التفسير الكبير، توفي عام (٤٢٧هـ)، انظر: **سير أعلام النبلاء** (٤٣٥/١٧-٤٣٧)، **ومعجم المفسرين** (٦٢/١).

(٢) **تفسير الثعلبي** (٤٣٠/٣)، وانظر: **المختار** (٦٢/١)، **وحجة القراءات** (ص: ٣١٤).

(٣) **علل القراءات** (٢٤٧/١)، وانظر: **الحجة**: لابن خالويه (ص: ١٧٣)، **والشفاء** (١٨٨/١).

(٤) **الحجة** (١٦٥/٤)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٨٤٧/٣).

(٥) **الكشف** (٤٩٦/١)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (١١٤٤/٣).

(٦) انظر: **تفسير الطبري** (٢١٣/٢)، **وتفسير الثعلبي** (٤٣١/٣)، **وتفسير القرطبي** (٢٣٩/٢-٢٤٠)، **وفتح الوصيد** (٦٤٦/٣، ٩٥٦).

(٧) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢٩٧/١-٢٩٨) بتصرف.

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- الجمع بين اللغتَيْن:

قال النويري (ت٨٥٧هـ): "وفرَّق أبو عمرو؛ للجمع"(١).

العلة الثانية- التفرقة بين معنى (الأسرى) و(الأسارى):

قال ابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري): "وقال أبو عمرو: «إذا أُخذوا فهم عند الأخذ: أُسارى، وما لم يؤسر بعد منهم: أسرى، كقوله: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧]»"(٢).

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وقال أبو عمرو: «ما أُسِرَ وأُخِذَ وشُدَّ أو لم يُشَدَّ فهو: أسارى، وما لم يؤسر بعد فهو: أسرى، كقوله: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧]» ففرَّق بينهما في القراءة بهذا المعنى"(٣).

وقال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "ويحكى عن أبي عمرو: الأسرى: من قارب الأسر، والأُسارى: من صار في أيديهم...قال شيخنا: «ويؤيده موضعا الأنفال»، والمكانان اللذان في سورة الأنفال، أي: ﴿قُل لِّمَن فِيٓ أَيۡدِيكُم مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ﴾ [الأنفال: ٧٠]، ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وإنَّما قال هذا شيخنا؛ لأنَّ أبا عمرو هو الذي يقرأ في: ﴿ٱلۡأُسَٰرَىٰٓ﴾ [الأنفال:٧٠] بالألف، فهو شاهدٌ لقوله أيضًا"(٤).

من خلال الأقوال السابقة يتضح أنَّ أبا عمرو قد خالف مذهبه المُطَّرِد؛ لأجل أنَّه يرى الفرق بين القراءتَيْن، فجعل كل قراءة في موضعها الأنسب لسياقها، خاصةً أنَّ الموضع الذي خالف فيه

---

(١) **شرح الطيبة** (٣٥٦/٢).

(٢) **حجة القراءات** (ص: ١٠٤).

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٨٣)، وانظر: **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٥٤٣-٥٤٤).

(٤) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ١٨٠-١٨١)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (١١٤٤/٣).

مذهبه المُطَّرِد -وهو الموضع الأول من الأنفال- يختلف في معناه عن بقية المواضع؛ لعدم تحقُّق الأَسْر فيه كما كان مُتَحَقِّقًا في موضع البقرة والموضع الثاني من الأنفال، هذا مع جمعه بين اللغتَيْن في قراءته.

ولم أجد من نصَّ على علة مخالفة نافع ومن معه، والله تعالى أعلم.

❖ المسألة (٦): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في باب ﴿يُنَزِّلَ﴾**:

وقع الخلاف بين القُرَّاء في الباب من ﴿يُنَزِّلَ﴾ حيثما وقعت في القرآن، بشرط أن يتوافر فيها ثلاثة شروط، وهي[1]:

أن تكون: مُضَارِعةً، بالتاء أو النون أو الياء، ومضمومةَ الأول، سواء أكانت مبنيةً للفاعل أو المفعول، ومثال ذلك:

أ- بالتاء، قوله تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُ﴾ [آل عمران: ٩٣].

ب- بالنون، قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٞ وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارٗا﴾ [الإسراء: ٨٢].

ج- بالياء، قوله تعالى: ﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغۡيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾ [البقرة: ٩٠].

وبالتالي، فإنَّ كل موضع من هذا الباب إذا توافرت فيه تلك الشروط الثلاثة، فإنَّه من المواضع التي وقع فيها الخلاف بين القراء، ولم يُسْتثنَ لهم من هذا الباب مع توافر الشروط فيه إلا موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ﴾ [الحجر: ٢١]، فلم يختلفوا فيه، بل أجمعوا فيه جميعًا على التشديد.

---

(١) انظر: **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٤٧)، **والإيضاح**: للأندرابي (٣/٣١٢-٣١٣)، **والنهاية في شرح الغاية** (ص: ٣٧٢-٣٧٣)، **والكنز**: للجعبري (٣/١١٤٧-١١٥٠).

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَيُـنـــــزِلُ خَـفِّـفْـهُ وَتُـنـــــزِلُ مِـثْـلُـهُ ... وَنُـنـــزِلُ حَـقٌّ وَّهْـوَ فِي الْحِـجْـرِ ثُـقِّـلَا
وَخُفِّفَ لِلْبَـصْــرِي بِسُــبْحَانَ وَالَّـذِي ... فِي الاَنْـعَـامِ لِلْـمَـكِّي عَـلَى أَن يُّـنَـــزِّلَا
................................حَـــقٌّ شِـــفَـــاؤُهُ ... وَخُفِّفَ عَنْهُمْ يُنـــزِلُ الْغَيْثَ مُسْــــجَلَا(١)

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

....حُلَى
وَيُـنـــــزِلُ عَـنْـهُ اشْـــدُدْ.................. ... .(٢)

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بإسكان النون وبتخفيف الزاي ﴿يُنزِلَ﴾، ﴿تُنزَلَ﴾، ﴿نُنزِلُ﴾، حيثما وقعت، إلا أنَّ ابن كثير قد خالف مذهبه في موضعَي الإسراء، وهما قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء:٨٢]، و﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء:٩٣]، فقرأهما بالتشديد، وكذلك قد خالف أبو عمرو ويعقوب مذهبهما في الأنعام، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام:٣٧]، وزاد يعقوب موضعًا آخرًا، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل:١٠١]، فقرأه بالتشديد، وهي القراءة التي قرأ بها الباقون في كلمات هذا الباب حيثما وقعت ﴿يُنَزِّلَ﴾، ﴿تُنَزِّلَ﴾، ﴿نُنَزِّلُ﴾، إلا أنَّ حمزة والكسائي وخلفًا العاشر قد خالفوا مذهبهم في موضعَيْن، وهما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ

---

(١) **الشـــاطبيَّة** (ص: ٣٨) البيت رقم (٤٦٨-٤٧٠)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٢/٣٨-٤١)، **والمفيد**: لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٢٣٤-٢٤١)، **والإشارات العمرية**، تحقيق: نداء الصباغ (ص: ١٤٩-١٥٠).

(٢) **الدُّرة** (ص: ١٥) البيت رقم (١٤٢-١٤٣)، وانظر: **شـرح الدُّرة**: للنويري (٢/٢٠١)، **والبهجة السَّـنيَّة** (ص: ٣١٦-٣١٧)، **والإيضاح**: للقاضي (ص: ١٥٦).

عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ﴾ [لقمان:٣٤]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ مِنۢ بَعۡدِ مَا قَنَطُواْ وَيَنشُرُ رَحۡمَتَهُۥ﴾ [الشورى: ٢٨]، فقرؤوهما بالتخفيف كقراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب(١).

- **مراتب القُرَّاء:**

١- التشديد مطلقًا، وذلك لنافع، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر.

٢- التشديد في موضعَيْن، وهما: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [الإسراء:٨٢]، ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا﴾ [الإسراء:٩٣]، والتخفيف فيما سواهما، وذلك لابن كثير وحده.

٣- التشديد في موضع واحد، وهو: ﴿يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام:٣٧]، والتخفيف فيما سواه، وذلك لأبي عمرو وحده.

٤- التخفيف في موضعَيْن، وهما: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ﴾ [لقمان:٣٤]، ﴿يُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ﴾ [الشورى: ٢٨]، والتشديد فيما سواهما، وذلك لحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

٥- التشديد في موضعَيْن، وهما: ﴿يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام:٣٧]، ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل:١٠١]، والتخفيف فيما سواهما، وذلك ليعقوب وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ابن كثير وأبا عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم موضعًا أو موضعَيْن بقراءة دون المواضع الباقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

من قرأ بالتشديد: فهو من نَزَّلَ يُنَزِّ◌ل تنزيلًا، ولم يَرِد غير مصدره مُستعمَلًا في القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، ومن قرأ بالتخفيف: فهو من أَنْزَلَ يُنْزِ◌ل إنزالًا،

---

(١) انظر: **المبسوط** (ص: ١١٩-١٢٠)، **والتيسير** (ص: ٢٢٩-٢٣٠)، **والكنز:** للواسطي (٢/٤١٢-٤١٣)، **وتحبير التيسير** (ص: ٢٩١-٢٩٢).

و(أَنْزَلَ) أكثر مجيئًا في القرآن من (نَزَّلَ)، وهما لغتان مشهورتان في تعدية الفعل (نَزَلَ)، وقد استعملهما القرآن جميعًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡلَا نُزِّلَتۡ سُورَةٞۖ فَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ مُّحۡكَمَةٞ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلۡقِتَالُ﴾ [محمد: ٢٠][١].

وهما بمعنًى واحد، والبعض قد فرّق بينهما[٢]، قال الأزهري (ت نحو ٣٧٠هـ): "العرب تقول: «نزّلت القوم منازلهم، وأنزلتهم منازلهم»، بمعنًى واحد، ومنهم من يستعمل التشديد فيما يتكرر ويكثر العمل فيه، ويخفف فيما لا يكثر ولا يتكرر"[٣].

ويرى أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) وغيره بأنَّ نَزَّلَ وأَنْزَلَ بمعنًى واحد[٤]، قال رحمه الله: "فإذا كان كل واحد من نَزَّلَ وأَنْزَلَ يُستعمَل كما يُستعمَل الآخر، ويُعنَى به ما يُعنَى الآخر، لم ينكر أن يوقع كل واحد منهما موضع الآخر... وهذا مما يُعلَم منه أنَّ فعَّل بمنزلة أفعل، وأن تضعيف العين للتعدِّي، وليس يراد به الكثرة كما أُريد في نحو: (وغلَّقت)، ولكن فعَّل بمنزلة أفعل، وقد قال سيبويه: «قد يجيء فعَّلت وأفعلت بمعنًى واحد مشتركَيْن...»"[٥].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

التمس العلماء عللًا متنوعةً هنا، حتى أنَّ أقوالهم فيها ونصوصهم قد كثرت وتداخلت، ولتوضيحها، سأذكر العلل الخاصة بكل قارئ، دون العلل العامة؛ لأنها ستُذْكَر ضمنيًا في العلل

---

(١) انظر: **إعراب القراءات السبع** (٣٤٣/١)، **والحجة**: للفارسي (١٥٩/٢)، **وحجة القراءات** (ص: ١٠٦)، **والشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٥٤٨)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٨٤)، **والموضح** (٢٩٠/١).

(٢) انظر: **المختار** (٤٦٥/١)، **والشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٤٨)، **والكشف** (٢٥٤/١)، **والشفاء** (١٩١/١).

(٣) **معاني القراءات** (١٦٧/١)، وانظر: **فتح الوصيد** (٦٤٩/٣)، **والدُّرة الفريدة** (٥١/٣).

(٤) انظر: **شرح الهداية** (١٧٥/١)، **والموضح** (٢٩٠/١، ٤٦٧)، **وإبراز المعاني** (٣٠٨/٢)، **والبحر المحيط** (٢٤٤/١).

(٥) **الحجة** (١٦١/٢-١٦٢)، وانظر: **شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٢٤١)، **والكنز**: لشعلة (٢٥/٢).

الخاصة، وسأذكر في علة كل قارئ أهم النصوص التي وقفتُ عليها في بيانها، ثم أُعَرِّج عليها بخلاصة الأقوال، مُبيِّنةً فيها للعلل الواردة، ومُوضِّحةً للذي ترجَّح منها، وفيما يلي بيان ذلك:

أولًا- علة ابن كثير في مخالفته مذهبه المُطَّرِد في ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء: ٨٢]، ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا﴾ [الإسراء: ٩٣]:

قال ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري): "وخالف ابن كثير هاهنا أصله، فقرأهما بالتشديد؛ لأنَّ القرآن كان ينزل شيئًا بعد شيء، فلهذا اختار التشديد"(١).

وقال ابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري): "وابن كثير خالف مذهبه في سورة سبحان(٢)، فقرأ بالتشديد، كأنه أراد أن يجمع بين اللغتَيْن"(٣).

وقال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وأما ابن كثير فإنه شدد الحرفين في سورة سبحان؛ لقوله تعالى: ﴿أَنزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٢](٤)، و﴿وَنَزَّلْنَـٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وهما وصف القرآن في سورة واحدة"(٥).

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "ومن اختار التشديد فلأنَّ المصادر كلها جاءت في القرآن من هذه اللغة...وعلى هذا اختار ابن كثير التشديد في سورة سبحان؛ لقوله: ﴿وَنَزَّلْنَـٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، فكأن المصدر قد أكَّد الفعل"(٦).

وقال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "وخالف ابن كثير في موضعَيْن في سبحان فشددهما...وإنما خصَّ هذين الموضعَيْن؛ ليبيِّن بالتشديد معنى التكرير في النزول؛ لأنَّ التشديد يدل على التكرير،

(١) **المختار** (٤٨٢/١)

(٢) أي: سورة الإسراء، وهي من أسمائها، انظر: **جمال القُرَّاء** (ص: ٩١)، **والإتقان في علوم القرآن** (٣٥٩/٢).

(٣) **حجة القراءات** (ص: ١٠٦)

(٤) هكذا في النسخة المحققة، ولا أرى أنَّها هذه الآية؛ لأنها في سياق قصة موسى ﷺ مع فرعون، وليست في وصف القرآن، والآية الأخرى التي في وصف القرآن في سورة الإسراء، هي قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَـٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، والله تعالى أعلم.

(٥) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٥٤٨).

(٦) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٨٤).

فلما كان القرآن ينزل شيئًا بعد شيء شدد، ليدل على هذا المعنى، إذ لو خفف لجاز أن ينزل مرة واحدة على النبي ﷺ، ولم يكن كذلك"[1].

وقال أبو العباس المهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ): "وأما ابن كثير فلا علة له في مخالفته أصله في الموضعَيْن من بني إسرائيل[2] إلا: الجمع بين اللغتَيْن"[3].

وقال ابن مُطَرِّف (ت٤٥٤هـ): "وأما ابن كثير في تشديده الموضعَيْن، فإنه اعتبر قوله في السورة نفسها: ﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، يعني: القرآن، فلذلك قرأ ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء:٨٢]، و﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا﴾ [الإسراء:٩٣]"[4].

وقال السخاوي (ت٦٤٣هـ): "وإنما شدد ابن كثير في سبحان وكان من أصله أن يخفف؛ ليجمع بين اللغتَيْن، ولأنَّ ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: ٧] مشدد، وهو جواب ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]، ولأنَّ ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء: ٨٢] قراءة دالة على الحالة التي نزل عليها من التكرير والتنجيم شيئًا بعد شيء...هذا مع ثبوت جميع ذلك نقلًا، وليس للأئمة فيه إلا الاختيار"[5].

وقال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "ووجه ابن كثير في تشديده الموضعَيْن المذكورين اللذين في سبحان؛ أنَّه أراد أن يبين به معنى التكرير في النزول؛ لأنَّ القرآن نزل شيئًا بعد شيء، فلما كان كذلك شدد ليدل على هذا المعنى، وليجمع بين اللغتَيْن أيضًا"[6].

---

(١) **الكشف** (٢٥٤/١).

(٢) أي: سورة الإسراء، وهي من أسمائها، انظر: **جمال القُرَّاء** (ص: ٩١)، **والإتقان في علوم القرآن** (٣٥٩/٢).

(٣) **شرح الهداية** (١٧٦/١).

(٤) **البديع** (١٨١/١).

(٥) **فتح الوصيد** (٦٥٠/٣).

(٦) **الدُّرة الفريدة** (٥١/٣-٥٢).

- **خلاصة الأقوال:**

من خلال الأقوال السابقة، يتضح أنَّ لابن كثير أربع علل أوردها العلماء، وهي:

العلة الأولى- اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن[1].

العلة الثانية- الدلالة على المعنى:

وهي: الحالة التي نزل بها القرآن، من كونه نزل مُنجَّمًا ومُفرَّقًا شيئًا بعد شيء، وَفْقَ الوقائع والأحداث، مع ما فيه من التعظيم والتفخيم، فأتى بفعل مُنَاسب لمعنى الواقع ومطابق له، وهو التشديد؛ لأنَّه يدل على التكرير[2].

لكن يَرِدُ على هذه العلة ما يُضعِّفها: وهو أننا لو نظرنا لاطرادها في سياق الآيات التي تتحدث عن نزول القرآن، سنجد أنَّ ابن كثير قد قرأها بالتخفيف كأصله، فلماذا لا يقرأها بالتشديد كما قرأها هاهنا، إن كانت هذه هي علته في مخالفته لمذهبه في موضعَي الإسراء، أو الأول منهما فقط عند من فرَّق بين علتهما؟

ومن هذه الآيات التي قرأها على مذهبه بالتخفيف، وهي في سياق الحديث عن نزول القرآن وسوره، قوله تعالى: ﴿وَإِن تَسْـَٔلُوا۟ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١]، ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٦٤]، ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل: ١٠١]، ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [الحديد: ٩].

العلة الثالثة- الاعتبار بما في السورة من الفعل ومصدره:

---

(١) انظر: **اللآلئ الفريدة** (٢/٥٤٤-٥٤٥)، و**إبراز المعاني** (٢/٣١٠)، و**النجوم الزاهرة** (ص: ٤٤٣)، و**لطائف الإشارات** (٤/١٤٨٧).

(٢) انظر: **الحجة**: لابن خالويه (ص: ٨٥)، و**شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٢٤٢)، و**الكنز**: للجعبري (٣/١١٥٠)، و**العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/٣١١)، و**الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ١٩٦-١٩٧)، و**شرح الطيبة**: للنويري (٢/١٧٢).

وذلك أن نزول القرآن وُصِف في سورة الإسراء بـ : ﴿وَنَزَّلْنَـٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، فكان التشديد مُنَاسبا له؛ اعتبارًا بما في السورة من الفعل ومصدره اللذان يدلان على التشديد[١].

لكن قد يَرِدُ على هذه العلة ما يُضعِّفها أيضًا: وهو أننا لو نظرنا لاطرادها عنده، سنجد عدم اعتباره بها، وذلك أنَّه قرأ في قوله تعالى: ﴿وَنُنزِلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] بالتخفيف، وقد أتى بعدها مصدر التشديد لا التخفيف[٢]، فلماذا لم يعتبر بالمصدر كما اعتبر به في سورة الإسراء؟ بالإضافة إلى أنَّ القرآن في سورة الإسراء وُصِفَ بما يناسبه التخفيف، وهو قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَـٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥].

العلة الرابعة- مُنَاسبة الفعل الوارد في جواب الآية:

وذلك أنَّه شدد ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَـٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣] مُنَاسبةً لجوابه: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَـٰبًا فِى قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: ٧]؛ لأنَّه أتى دالًا على التشديد مجمعًا عليه، فجعل المضارع كالماضي لمَّا كان سياقهما واحدًا، ولو تفرَّقا بين السور وبَعُدا.

الترجيح والجمع بين الأقوال:

يمكن القول بأنَّ علة ابن كثير في مخالفته مذهبه المُطَّرِدِ في موضعي الإسراء، هي: الجمع بين اللغتَيْن، ولم تكن المخالفة مخصوصةً بسورة الإسراء إلا لوجود علة خاصة بموضعَيْها، وهذه العلل بين الموضعَيْن مختلفة لا متفقة؛ لاختلاف سياقهما، فعلة المخالفة في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَـٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]: مُنَاسبة الفعل الماضي الوارد في جوابها في سورة الأنعام، وأما بالنسبة لعلة مخالفته في قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء: ٨٢]، فهي: الدلالة على المعنى، مع الاعتبار بالمصدر وفعله الواردَيْن في السورة، فحين الجمع بينهما كعلة واحدة للموضع

---

(١) انظر: **شرح الطيبة**: لابن الناظم (٧٤٠/٢)، **وغنية الطلبة** (١٦٨٠/٣).

(٢) انظر: **الحجة**: للفارسي (١٥٩/٢)، **وشرح الهداية** (١٧٥/١).

السابق، فإنها تُقَوَّى وإن ورد عليهما ما يُضَعِّفُهما حال إفرادهما، ومما يُقوي العلتَيْن السابقتَيْن في سورة الإسراء، قراءة: (وَقُرْآنًا فَرَّقْنَاهُ) [الإسراء: ١٠٦][1]، حيث قيل في معناها وتوجيهها: "أنزلناه نجومًا، لم ينزل مرةً واحدةً"[2]، والله تعالى أعلم.

ثانيًا- علة أبي عمرو في مخالفته مذهبه المُطَّرِد في ﴿يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام:٣٧]:

قال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "...وقرأه أبو عمرو بالتخفيف إلا قوله في الحجر: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]، وفي الأنعام: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]، وزاد ابن كثير حرفًا ثالثًا، قوله: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ﴾ [الإسراء: ٨٢]، والحجة لهما في ذلك: تكرار النزول ومداومته شيئًا بعد شيء"[3].

وقال أيضًا: "...لأنَّ أبا عمرو سئل: «لم شددت قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]، وأنت تخفف ينزل في كل القرآن؟»، قال: «لقربه من قوله: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام: ٣٧]»[4].

وقال ابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري): "وأبو عمرو قرأ في الأنعام بالتشديد: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]، بالتشديد؛ لأنَّ قبلها ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ﴾، فقرأها بلفظ ما جاورها"[5].

وقال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "وخالف أيضًا أبو عمرو في موضعَيْن، فشدد قوله في

---

(١) وهي قراءة شاذة منسوبة إلى: أُبَيِّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، ومجاهد بن جبر (ت١٠٢هـ)، والشافعي (ت٢٠٤هــ) عن ابن كثير، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين، انظر: **المختصر في الشواذ** (ص: ٨١)، وانظر: **المحتسب** (٢٣/٢)، **وشواذ القراءات** (ص: ٢٨٤)، **وقرة عين القُرَّاء** (ص: ٩٨٤).

(٢) **معالم التنزيل** (١٣٥/٥)، وانظر: **المحتسب** (٢٣/٢)، **والبحر المحيط** (٨٤/٦).

(٣) **الحجة** (ص: ٨٥)

(٤) **إعراب القراءات السبع** (٢٨٨/١)

(٥) **حجة القراءات** (ص: ١٠٦).

الأنعام ﴿قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]، فشدده حملًا على صدر الكلام؛ لأنَّ قبله: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ﴾، ومستقبل (نَزَّلَ) (يُنَزِّل) فحمله على ما قبله، وأجراه عليه وعلى لفظه"(١).

وقال السخاوي (ت٦٤٣هـ): "وإنما ثقل أبو عمرو ﴿قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]؛ لأنه جاء في جواب: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ﴾، فقرأه على لفظه، هذا مع ثبوت جميع ذلك نقلًا، وليس للأئمة فيه إلا الاختيار"(٢).

وقال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "ووجه أبي عمرو في تشديده الموضع المذكور الذي في الأنعام؛ أنَّه حمل على صدر الكلام، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام: ٣٧]، فشدد وبنى عليه؛ ليتجانس الكلام ويكونا على لفظ واحد، وليجمع أيضًا بين اللغتَيْن...هذا مع ثبوت جميع ذلك نقلًا عن أئمتهم رضي الله عنهم أجمعين"(٣).

- **خلاصة الأقوال:**

<u>من خلال الأقوال السابقة، يتضح أنَّ لأبي عمرو ثلاث علل أوردها العلماء، وهي:</u>

العلة الأولى- اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن(٤).

العلة الثانية- المُنَاسبةُ للمُجَاور:

وهي مُجَاورة وقرب ﴿يُنَزِّلَ﴾ من ﴿نُزِّلَ﴾ الوارد قبله في الآية ذاتها، فجعل المضارع كالماضي، حملًا عليه، وموافقةً وإجراءً له على لفظه، مع مجيئه في جوابه، وكل ذلك حتى يكون الكلام

---

(١) **الكشف** (٢٥٤/١).

(٢) **فتح الوصيد** (٦٥٠/٣).

(٣) **الدُّرة الفريدة** (٥٢/٣).

(٤) انظر: **الكنز**: لشعلة (٢٦/٢)، **والنجوم الزاهرة** (ص: ٤٤٢-٤٤٣)، **ولطائف الإشارات** (١٤٨٧/٤).

متجانسًا ومتناسبًا على لفظ واحد[1].

وهذه العلة قوية صحيحة وراجحة؛ لأنها وردت عن أبي عمرو في تعليله لاختياره، وحينما تَرِدُ العلة عن القارئ فلا مجال لردها؛ لأنها كانت هي الضابط في اختياره ومخالفته لمذهبه المُطَّرِد، ومما يقويها إضافةً على ذلك، أنَّ علة المُجَاورة والقرب هي ذاتها كانت ضابط أبي عمرو في تخفيفه الباب من: ﴿يُنزِلَ﴾ كمذهب مُطَّرِد له في كل القرآن، قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "فأما أبو عمرو فإنَّه احتج للتخفيف بأن قال: «وجدت أول حرف منه في القرآن يجاوره ما يؤيد التخفيف، وهو قوله ﷻ: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنزِلَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٩٠]، -فعطف المستقبل على الماضي بمثل لفظه- ثم قست عليه جميع ما في القرآن منه»"[2].

العلة الثالثة- تكرار النزول ومداومته، وهي التي أوردها ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، وليست بعلة قدر ما تكون توجيهًا عامًّا لقراءة التشديد، ومما يقوي ذلك عنده: أنه ﵀ أورد العلة السابقة عن أبي عمرو حينما سئل عن مخالفته لمذهبه المُطَّرِد، والله تعالى أعلم.

ثالثًا- علة حمزة والكسائي وخلف العاشر في مخالفتهم مذهبهم المُطَّرِد في ﴿وَيُنزِلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [لقمان:٣٤]، ﴿يُنزِلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [الشورى: ٢٨]:

قال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "وقرأ الكسائي وحمزة ذلك كله بالتشديد إلا قوله في لقمان:

---

(١) انظر: **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٤٨)، و**شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٨٤)، و**شرح الهداية** (١/١٧٥-١٧٦)، و**البديع**: لابن مُطَرِّف (١/١٨١)، و**شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٢٤٢)، و**اللآلئ الفريدة** (٢/٥٤٥)، و**إبراز المعاني** (٢/٣١٠)، و**الكنز**: للجعبري (٣/١١٥٠)، و**العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/٣١٢)، و**الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ١٩٧)، و**شرح الطيبة**: لابن الناظم (٢/٧٤٠)، و**شرح الطيبة**: للنويري (٢/١٧٢)، و**الدرر الناثرة** (ص: ٥٨).

(٢) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٤٨)، وانظر: **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٨٤).

﴿وَيُنزِلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤]، وفي عسق: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنزِلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [الشورى: ٢٨]، والحجة لهما في ذلك قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، فمضارع أنزل، يُنْزِل بالتخفيف فاعرفه"(١).

وقال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): "فأما تخفيف حمزة والكسائي في لقمان: ﴿وَيُنزِلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [لقمان:٣٤]، وفي (عسق) ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنزِلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [الشورى: ٢٨]، فلو شدَّدا ذلك كما شدَّدا غيره كان حسنًا، ولو خففا بعض ما شدَّدا كان كذلك، ويشبه أن يكونا اعتبرا في تخفيف ذلك: كثرة ما جاء في التنزيل في ذكر الغيث، فحملا اسم الفاعل على ذلك، فمن ذلك قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المؤمنون: ١٨]، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١]، يشبه أن يكونا لمَّا رأياه بهذه الكثرة، حملا اسم الفاعل عليه"(٢).

وقال ابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري): "وقرأ حمزة والكسائي في لقمان وعسق بالتخفيف، وحجتهما قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [المؤمنون: ١٨]"(٣).

وقال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وأما حمزة والكسائي، فإنهما خففا قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ في موضعَيْن [لقمان: ٣٤]، [الشورى: ٢٨]؛ لأنَّ الإنزال مع الماء في القرآن أكثر من التنزيل، ألا ترى قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا﴾ [ق: ٩]، ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [النمل: ٦٠]، ونحوه كثير.

---

(١) **الحجة** (ص: ٨٥).

(٢) **الحجة** (٢/١٦٢).

(٣) **حجة القراءات** (ص: ١٠٦).

فإن قيل: لم شددوا قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾ [الأنفال: ١١]، وهو من صفة المطر أيضًا؟ قيل: إنما شدَّداه؛ لمُجَاورة قوله تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ﴾ [الأنفال: ١١]، وقراءتهما بالتشديد فيه، فنسقا قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ﴾ عليه؛ ليكونا على نظم واحد.

وقيل: إنما اختار التخفيف في قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ على مُجَاورة: الغيث؛ لأنه ساكن الأوسط، وقيل: مُجَاورة الأفعال التي معهما، أما في عسق، فقوله تعالى: ﴿وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ [الشورى: ٢٨]، وفي لقمان: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤]"[١].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وإنما خفف حمزة والكسائي وخلف في لقمان وعسق لوجوه:

أحدها: المُجَاورة من وجهين: أحدهما: مُجَاورة الغيث، والآخر: مُجَاورة الأفعال التي [بعدهما][٢]، والآخر: أنَّ ذكر الإنزال مع الماء أكثر منه من ذكر التنزيل، والغيث هاهنا المطر، والثالث: ما حكاه الإمام أبو بكر رضي الله عنه، قال: «قحط بنو إسرائيل، فخرجوا يستسقون، فلم يلبثوا أن جاءهم المطر، فلما رجعوا، سمعوا صوتًا من الغمام: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟﴾»، يعني: بالتخفيف، والله أعلم به"[٣].

وقال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "...غير أنَّ حمزة والكسائي خففا موضعَيْن في لقمان: ﴿وَيُنزِلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤]، وفي الشورى: ﴿يُنزِلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [الشورى: ٢٨]، جعلاه من أنزل، وحملاه على قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ﴾ [الرعد: ١٧]، وكله في نزول القطر"[٤].

وقال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "ووجه حمزة والكسائي في تخفيفهما المذكورات، أنهما

---

(١) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٤٨-٥٤٩).

(٢) هكذا في مخطوط **شرح الغاية** (ص: ١٠٣)، والمثبت في النسخة المحققة (بعدها).

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٨٤).

(٤) **الكشف** (١/٢٥٤).

اعتبرا في ذلك كثرة ما جاء في القرآن من ذكر الغيث على ذلك، نحو قوله عزوجل: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧]، ونحو ذلك من الآي، فلما كثر ذلك حملاهن عليه، وليجمعا أيضًا في ذلك بين اللغتَيْن، هذا مع ثبوت جميع ذلك نقلًا عن أئمتهم رضي الله عنهم أجمعين"[1].

وقال الحِكْري (ت٧٨١هـ): "وخالف الأخوان أصلهما في: ﴿يُنزِلُ ٱلْغَيْثَ﴾ فخففا للأثر"[2].

- **خلاصة الأقوال:**

من خلال الأقوال السابقة، يتضح أنَّ لحمزة والكسائي وخلف العاشر أربع علل أوردها العلماء، وهي:

العلة الأولى- اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن.

العلة الثانية- الاعتبار بـ: (أنزل) الواردة في أكثر الآيات التي تتحدث عن نزول المطر، فلما كان الإنزال أكثر من التنزيل في المطر ومع الماء، حملوا المضارع عليه وجعلوه مشتقًا منه حملًا على نظائره من الآيات، **وهي علة قوية راجحة**؛ لكثرة من قال بها من العلماء[3].

العلة الثالثة- المُناسبة للمُجَاور:

فخففوا ﴿يُنزِلُ﴾ لمُجَاورتها ﴿ٱلْغَيْثَ﴾، بالإضافة لمُجَاورتها الأفعال التي بعدها، وهي: ﴿وَيَنشُرُ﴾ في لقمان، ﴿وَيَعْلَمُ﴾ في الشورى، وكلها ساكنة الوسط، فالقراءة بالتخفيف أنسب لها.

---

(١) **الدُّرة الفريدة** (٥٢/٣).

(٢) **النجوم الزاهرة** (ص: ٤٤٣).

(٣) انظر: **شرح الهداية** (١٧٦/١)، **وفتح الوصيد** (٦٥١/٣)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٢٤٢-٢٤٣)، **والكنز**: لشعلة (٢٧/٢)، **واللآلئ الفريدة** (٥٤٥/٢)، **وإبراز المعاني** (٣١٠/٢)، **والكنز**: للجعبري (١١٥٠/٣)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٣١٤/١)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ١٩٧)، **وشرح الطيبة**: لابن الناظم (٧٤٠/٢)، **وشرح الطيبة**: للنويري (١٧٢/٢).

العلة الرابعة- القراءة على الحكاية[1]:

أي: أنهم قرؤوه بالتخفيف وأَدَّوْه كذلك حكايةً على القراءة الواردة في القصة التي أوردها ابن مهران (ت٣٨١هـ) ﷺ، وهذه العلة ضعيفة؛ لعدة أسباب:

١- لا يُعْلَم صحة هذه القصة من ضعفها، وهي إلى الضعف أقرب؛ لعدم وجود من نص عليها غيره ﷺ -فيما وقفتُ عليه-، بالإضافة لعدم وجود نصوص أخرى تُوَثِّقها أو تُقَوِّيها.

٢- وما علاقة بني إسرائيل بهذه الآية من القرآن حين استسقائهم، وكيف سمعوا بها قبل نزول القرآن وقبل نبوة نبينا محمد ﷺ، مع كون الآية ليست في سياق الإخبار عنهم، بل هي عامة[2].

٣- وعلى احتمال فرضية صحتها -ولا أميل إلى ذلك- فإنها واردة في موضع الشورى فقط، فكيف يُقَال عن موضع لقمان الذي قرؤوه بالتخفيف أيضًا؟ ومعلوم أنَّ القُرَّاء يعتبرون في اختياراتهم بالأثر، ولكن هذا لا يُعَدُّ أثرًا من الآثار التي يُعْتَبَر بها في ضوابط الاختيار ومعاييره، والله تعالى أعلم.

رابعًا- علة يعقوب في مخالفته مذهبه المُطَّرِد في ﴿يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]، ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل: ١٠١]:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وأما يعقوب فإنه شدد قوله تعالى: ﴿بِمَا يُنَزِّلُ﴾ في سورة النحل [١٠١]؛ لمُجَاورة قوله بعده: ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ﴾ [النحل: ١٠٢]، ولا يشدده أبو عمرو، ولأنَّ قوله

(١) **الحكاية**: هي "إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير" **معجم المصطلحات النحوية** (ص: ٦٦)، وانظر: **شرح الحدود في النحو** (ص: ٣٠٠).

(٢) انظر: **تفسير الطبري** (٥١١/٢٠)، **ومعالم التنزيل** (١٩٥/٧)، **وتفسير القرطبي** (٢٩/١٦)، **والتحرير والتنوير** (٩٥/٢٥-٩٦).

تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ﴾ في آية أخرى فبَعُد ما بينهما"[١].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "واختار يعقوب وسهل التشديد في سورة النحل؛ [لقوله][٢]: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾ [النحل:١٠٢]"[٣].

وقال أبو بكر أحمد بن الجزري (ت نحو: ٨٣٥هـ): "والحرف الذي في الأنعام، وهو قوله تعالى: ﴿أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام:٣٧]، خففه ابن كثير وحده، وإنما خالف أبو عمرو ويعقوب أصلهما فيه؛ لأنَّه جواب قوله: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام:٣٧]...يعني: الذي وقع آخرًا في النحل وهو: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل:١٠١]، خففه: ابن كثير وأبو عمرو، وإنما خالف يعقوب أصله فيه؛ لمُجَاورة قوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾ [النحل:١٠٢]"[٤].

وقال القَسْطَلَّاني (ت٩٢٣هـ): "وقد خالف أبو عمرو وكذا يعقوب أصلهما في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ في الأنعام [٣٧]، فشدداه؛ جمعًا بين اللغتَيْن، أو للأثر...وخالف يعقوب أصله في الموضع الأخير من النحل؛ للأثر أيضًا"[٥].

- **خلاصة الأقوال:**

<u>من خلال الأقوال السابقة، يتضح أنَّ ليعقوب علتَيْن اثنتَيْن أوردهما العلماء، وهما:</u>

العلة الأولى- اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن.

العلة الثانية- المُنَاسبةُ للمُجَاور:

ففي موضع الأنعام يقال له كما قيل لأبي عمرو في علته الراجحة، وأما في موضع النحل،

---

(١) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٥٤٨).

(٢) ساقطة من النسخة المحققة، وأثبتها من مخطوط **شرح الغاية** (ص:١٠٢).

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٨٤-١٨٥).

(٤) **شرح الطيبة** (٢/٧٤٠).

(٥) **لطائف الإشارات** (١٤٨٧/٤)

فإنَّ مُجَاورة وقرب ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل: ١٠١]، **لما بعدها من آية، وهي قوله تعالى:** ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ﴾ [النحل: ١٠٢]، **فشدد المضارع لأجل الماضي بعده، وهي علة قوية، لا يَرِدُ عليها ما يُضَعِّفها.**

<u>وختام المسألة:</u>

قال أبو حيَّان (ت٧٤٥هـ)[١]: "وقد ذكروا مُناسبات لقراءات القُرَّاء واختياراتهم، ولا تصح"[٢]، ولا أرى ما ذهب إليه ﷺ؛ لقوة العلل الراجحة، وعدم وُرُود التضعيف عليها، ناهيك أنَّ إحداها قد وردت عن القارئ نفسه تعليلًا لاختياره، فهم مع اتباعهم للأثر وقراءتهم بما تلقَّوْه، لهم حرية الاختيار من بين هذه القراءات المُتَلَقَّاة، وَفْقَ ضوابط وأسباب ومعايير، ومنها هذه المُنَاسبات التي ذُكِرَت في هذه المسألة، والله تعالى أعلم.

---

(١) هو أبو حيَّان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي الغرناطي، الإمام العلامة المقرئ المحدث الأثري النحوي المفسر الحافظ الأستاذ شيخ العربية والأدب والقراءات، من شيوخه: عبد الحق الأنصاري، والحافظ أبو علي الأحوص، من تلاميذه: أبو بكر بن أيدغدي، وابن خليل المكي، من مصنفاته: قصيدة عقد اللآلئ، وارتشاف الضرب من لسان العرب، توفي عام (٧٤٥هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(١٤٧١/٣-١٤٧٤)، **وغاية النهاية** (٦٨٩/٣-٦٩١).

(٢) **البحر المحيط** (٤٧٤/١)، وانظر: **لطائف الإشارات** (١٤٨٧/٤).

❖ المسألة (٧): علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في ﴿كُن فَيَكُونُ﴾:

وردت في ثمانية مواضع من القرآن، ولكن كان خلاف القُرَّاء في ستة مواضع منها، وهي[1]:

١- الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].

٢- الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧].

٣- الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

٤- الموضع الرابع، قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٖۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [مريم: ٣٥].

٥- الموضع الخامس، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

٦- الموضع السادس، قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [غافر: ٦٨].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

.... وَكُن فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفِّلَا
وَفِي آلِ عِمْرَانٍ-فِي الأولَى-وَمَرْيَمٍ وَفِي الطَّوْلِ عَنْهُ وَهْوَ بِاللَّفْظِ أُعْمِلَا

---

(١) انظر: **الروضة** (٢/٥٤٤-٥٤٥)، **وفتح الوصيد** (٣/٦٦٥)، **ولطائف الإشارات** (٤/١٥٠٥-١٥٠٦)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** (ص: ٨١٤).

وَفِي النَّحْلِ مَعْ يَاسِينَ-بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ- كَفَى رَاوِيًا وَّانقَادَ مَعْنَاهُ يَعْمَلَا[1]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ ابن عامر في جميع المواضع الستة بنصب النون ﴿فَيَكُونَ﴾، ووافقه الكسائي على النصب في موضع النحل ويس فقط، وقرأ الباقون بالرفع ﴿فَيَكُونُ﴾[2].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- الرفع في المواضع الستة، وذلك لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

٢- النصب في المواضع الستة، وذلك لابن عامر وحده.

٣- النصب في موضع النحل ويس، والرفع في المواضع في الأربعة الباقية، وذلك للكسائي وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ الكسائي لم تطَّرد قراءته في جميع المواضع؛ لتخصيصه موضع النحل ويس بالنصب دون المواضع الأربعة الباقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

أولًا- <u>قراءة النصب ﴿فَيَكُونَ﴾:</u>

نُصِبَت على أنَّها جواب للأمر ﴿كُن﴾، فالفاء سببية، وعليه: فإنها نُصِبَت بـ: (أنْ) المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية؛ لأنها واقعة في جواب الأمر ﴿كُن﴾، والتقدير: فأنْ يكونَ[3].

(١) **الشاطبيَّة** (ص: ٣٨-٣٩) البيت رقم (٤٧٦-٤٧٨)، وانظر: **المهند القاضي** (ص:٥١٠-٥١١)، **والدُّرة الفريدة** (٦٥/٣-٦٦)، **وسراج القارئ** (٧٠٥/٢-٧٠٧).

(٢) انظر: **التذكرة** (٢٥٨/٢)، **والمبسوط** (ص: ١٢١)، **والتيسير** (ص: ٢٣١)، **وتحبير التيسير** (ص: ٢٩٤).

(٣) انظر: **المختار** (٧٣/١)، **ونكات القرآن** (١٩٥/١)، **والبديع:** لابن مُطَرِّف (١٨٥/١)، **والشفاء** (٢٠٣/١)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٢٥٠)، **والتطبيق النحوي** (ص: ٣٠١).

ويُزاد في توجيه موضع النحل ويس، بأن يكون النصب عطفًا على: ﴿أَن نَّقُولَ﴾ [النحل: ٤٠]، ﴿أَن يَقُولَ﴾ [يس: ٨٢]، فأتت الفاء عاطفةً هاهنا، وتقديره: أن نقولَ فيكونَ(١).

ثانيًا- قراءة الرفع ﴿فَيَكُونُ﴾:

رُفِعَت على الابتداء، فهي مستأنفة منقطعة عما قبلها، كونها أتت خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: فهو يكونُ، أو: فسيكون، أو: فإنه يكون، ويُزَاد في توجيه غير موضع النحل ويس، بأن يكون الرفع عطفًا على: ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة: ١١٧]، [آل عمران: ٤٧]، [مريم: ٣٥]، [غافر: ٦٨](٢).

وهذه هي أظهر الأقوال وأرجحها؛ لأنَّ الأكثر عليها مع قربها للصواب، وقد ذُكِرت أقوال غيرها(٣)، وممَّا ينبغي التنويه عليه: بأنَّ قراءة النصب من القراءات التي استشكلها بعض العلماء(٤)، بل إنَّهم استشكلوا كذلك في معنى ﴿كُن﴾ وهل هو على الحقيقة أو المجاز(٥)(٦)، بما

---

(١) انظر: **المختار** (٤٥٨/١)، **وحجة القراءات** (ص: ٣٩٠، ٦٠٣-٦٠٤)، **والموضح** (٧٣٦/٢)، **والدُّرة الفريدة** (٦٧/٣).

(٢) انظر: **المختار** (٧٢/١، ١٥٦)، **والشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٦٢)، **والكشف** (٢٦١/١)، و(٧٤٣/٢، ٧٨٢)، **وكشف المشكلات** (٩٢/١).

(٣) انظر: **الحجة**: للفارسي (٢٠٣/٢ وما بعدها)، **وشرح الهداية** (١٨٠/١)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (١٨٥/١)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٣٥٢/١ وما بعدها).

(٤) انظر: **توجيه مشكل القراءات العشرية** (ص: ١١٧-١٢٠).

(٥) **المجاز**: "هو اللفظ المستعمل في غير موضوعه الأصلي على وجه يصح، كقوله تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ٢٤]" **روضة الناظر** (٢٠٦/١)، وانظر: **منع جواز المجاز** (ص: ٥ وما بعدها).

(٦) قال الكوراني: "اختلف السلف في معنى قوله تعالى: ﴿كُن﴾، هل حقيقة في إيجاد الأشياء، أو مجاز عن سرعة تكوُّن الأشياء عند تعلق الإرادة، مذهبان معروفان" **العبقري** (٢١٠/أ)، **وهو أمر على الحقيقة**، وقد ردَّ ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) على من أنكره، فقال: "فيُقال لقائلي ذلك: إن الله تعالى ذكره أخبر عن نفسه أنه إذا قضى أمرًا قال له: ﴿كُن﴾، أفتنكرون أن يكون قائلًا ذلك؟ فإن أنكروه كذَّبوا بالقرآن، وخرجوا من الملة..." **تفسير الطبري** (٤٧١/٢)، فصفة الكلام لله جلَّ جلاله ثابتة بنصِّ الكتاب والسنة، كما يليق بجلاله وعظيم قدرته وسلطانه، من غير تكييف ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل، وهي صفة ذاتية فعلية: "فإنه باعتبار أصله: صفة ذاتية؛ لأنَّ الله تعالى لم يزل ولا يزال مُتَكَلِّمًا، وباعتبار آحاد الكلام: صفة فعلية؛ لأنَّ الكلام يتعلق بمشيئته، يتكلم متى شاء بما شاء، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ
=

أثَّر على توجيه قراءة الرفع أيضًا، فلذلك ذكرتُ الأظهر والأرجح، واستغنيتُ عن الأقوال التي تخالف عقيدة أهل السنة والجماعة[1]، والله تعالى أعلم.

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

لم أجد إلا علةً واحدةً له، وهي: **علة المُنَاسبة والمُشَاكلة للمُجَاور بالعطف عليه**، وقد تناقلها العلماء فيما بينهم بالتوضيح والبيان، وسأذكر طرفًا من نصوصهم، ثم أُتْبِعُها بالشرح والبيان، وهي:

١- قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وأما النصب في قراءة الكسائي في الموضعَيْن، فبالنسق على: ﴿يَقُولَ﴾ وهي منصوبة بـ: (أن)، كما نسق كل القرآن بالرفع على: ﴿يَقُولُ﴾؛ لأنه مرفوع، فنسق المرفوع على المرفوع، كما نسق المنصوب على المنصوب"[2].

٢- قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وأما الكسائي فإنه ذهب مذهب العطف، فعطف (فيكون) على (يقول)؛ ليتسقا ولا يختلفا"[3].

٣- قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "فأما اختصاص الكسائي للنصب في النحل وياسين فهو حسن قوي؛ لأنَّ فيه ﴿أَن يَقُولَ﴾ [يس: ٨٢]، فعطف ﴿فَيَكُونَ﴾ على ﴿يَقُولَ﴾، لم ينصب ﴿فَيَكُونَ﴾ على الجواب، إنما نصبه على العطف على (تقول) [يقصد: ﴿أَن نَّقُولَ﴾ [النحل: ٤٠]]

كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]" **القواعد المثلى** (ص: ٣١)، وانظر: **مجموع الفتاوى**: لابن تيمية (٣٧/١٢ وما بعدها)، **وشرح الطحاوية** (ص: ١٢٧ وما بعدها).

(١) قال السخاوي: "أما قولهم: «إنَّ هذا ليس بأمر على الحقيقة»، فغير صحيح، والقائل بذلك معتزلي، أو تابع للمعتزلة غير عالم بغرضهم" **فتح الوصيد** (٦٦٣/٣).

(٢) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٦٣)، وانظر: **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٣٧٢/١).

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٨٩)، وانظر: **الشفاء** (٢٠٣/١-٢٠٤).

وكذلك آخر يس، فيه ﴿أَن يَقُولَ﴾ فعطف على ﴿يَقُولَ﴾ وهو حسن"[1].

٤- قال ابن مُطَرِّف (ت٤٥٤هـ): "وأكثر البصريين لا يجيزون النصب في الأربعة، ويجيزونه في النحل ويس؛ لأنَّه عطف على: ﴿أَن يَقُولَ﴾ [يس: ٨٢]، ﴿فَيَكُونَ﴾، ولذلك ما[2] نصبهما الكسائي بالعطف على: ﴿أَن يَقُولَ﴾، ولم يجعلهما نصبًا بالجواب بالفاء"[3].

٥- قال ابن جُبارة (ت٧٢٨هـ): "أخبر أنَّ الكسائي رحمه الله وافق ابن عامر في هذين الحرفين مع الإخبار بوجه النصب فيهما، وأنه بالعطف على ما تقدم؛ لأنه تقدم قبله منصوب في هذين الموضعَيْن بخلاف غيرهما، فلأجل ذلك وافقه الكسائي فيهما"[4].

من خلال النصوص الماضية، يتبين أنَّ الكسائي رحمه الله قد خالف مذهبه المُطَّرِد في سورتَي النحل ويس؛ لأجل الفعل المنصوب فيهما قبل ﴿فَيَكُونَ﴾، وهما: ﴿أَن نَّقُولَ﴾ [النحل: ٤٠]، ﴿أَن يَقُولَ﴾ [يس: ٨٢]، في حين أنَّ المواضع الأخرى قد جاء الفعل المضارع فيها مرفوعًا: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ﴾ [البقرة: ١١٧]، [آل عمران: ٤٧]، [مريم: ٣٥]، [غافر: ٦٨]، فرفع عطفًا على المرفوع، كما نصب عطفًا على المنصوب، فراعى في اختياره العطف على المُجَاور مُنَاسبةً ومُشَاكلةً له؛ ليتفق الفعلان ولا يختلفا، وهذا يُبيِّن ويُرجِّح أنَّه كان يذهب إلى وجه العطف في توجيه القراءتَيْن، دون أوجه التوجيه المذكورة الأخرى.

ومما يُؤَكِّدُ ذلك ويؤيده: قول الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ): "وإن كان الكسائي لا يُجيز الرفعَ فيهما ويذهبُ إلى النَّسق"[5]، وكذلك ما نقله السخاوي (ت٦٤٣هـ) حيث قال: "وقال الفَرَّاء والكسائي: هو معطوف

---

(١) **الكشف** (٢٦١/١)، وانظر: **شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٢٥١).

(٢) (ما) زائدة عنده، وهي من أسلوبه كما ذكر محقق الكتاب (١٠٨/١).

(٣) **البديع** (١٨٥/١)، وانظر: **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٢٤١-٢٤٢).

(٤) **المفيد**، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٢٥٤)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (١١٦٦/٣).

(٥) **معاني القرآن** (٧٥/١) وانظر: (١٠٠/٢).

على: ﴿يَقُولُ﴾، كما قال تعالى: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِيهِمُ ٱلۡعَذَابُ فَيَقُولُ﴾ [إبراهيم: ٤٤]"[١]، والله تعالى أعلم.

(١) فتح الوصيد (٣/٦٦٦).

❖ المسألة (٨): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في** ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾:

وردت في تسعة وستين موضعًا من القرآن، ولم يكن خلاف القُرَّاء إلا في ثلاثة وثلاثين موضعًا منها، وهي(١):

- من الموضع الأول إلى الموضع الخامس عشر، وهي كل ما ورد في سورة البقرة [١٢٤-١٢٧، ١٣٠، ١٣٢-١٣٣، ١٣٥-١٣٦، ١٤٠، ٢٥٨، ٢٦٠]، وأولها **قوله تعالى:** ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤].
- من الموضع السادس عشر إلى الموضع الثامن عشر، وهي الثلاثة الأخيرة من سورة النساء، وذلك في **قوله تعالى:** ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [النساء: ١٦٣].
- الموضع التاسع عشر، وهو الموضع الأخير من سورة الأنعام، وذلك في **قوله تعالى:** ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [الأنعام: ١٦١].
- من الموضع العشرين إلى الموضع الواحد والعشرين، وهما الأخيران من سورة التوبة، وذلك في **قوله تعالى:** ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤].
- الموضع الثاني والعشرون، وهو الذي في سورة إبراهيم، وذلك في **قوله تعالى:** ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥].
- من الموضع الثالث والعشرين إلى الموضع الرابع والعشرين، وهما الموضعان من سورة

---

(١) انظر: **الروضة** (٢/٥٤٥-٥٤٦)، **والكنز:** للجعبري (٣/١١٧٠-١١٧٢)، **ولطائف الإشارات** (٤/١٥١١)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٢-٣).

النحل، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠]، ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣].

- من الموضع الخامس والعشرين إلى الموضع السابع والعشرين، وهي المواضع من سورة مريم، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [مريم: ٤١]، ﴿عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦]، ﴿وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [مريم: ٥٨].

- الموضع الثامن والعشرون، وهو الموضع الأخير من سورة العنكبوت، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ﴾ [العنكبوت: ٣١].

- الموضع التاسع والعشرون، وهو الذي في سورة الشورى، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الشورى: ١٣].

- الموضع الثلاثون، وهو الذي في سورة الذاريات، وذلك في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٤].

- الموضع الواحد والثلاثون، وهو الذي في سورة النجم، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ [النجم: ٣٧].

- الموضع الثاني والثلاثون، وهو الذي في سورة الحديد، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦].

- الموضع الثالث والثلاثون، وهو الموضع الأول من سورة الممتحنة، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الممتحنة: ٤].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَفِـيـهَـا وَفِي نَـصِّ الـنِّـسَـاءِ ثَـلَاثَـةٌ ... أَوَاخِـرُ إِبْـرَهَـٰـم لَاحَ وَجَـمَّـلَا
وَمَـعْ آخِـرِ الْأَنْـعَـامِ، حَـرْفَـا بَـرَاءَةٍ ... أَخِـيـرًا، وَّتَـحْـتَ الـرَّعْـدِ حَـرْفٌ تَـنَـزَّلَا
وَفِي مَـرْيَـمٍ وَّالـنَّـحْـلِ خَـمْـسَـةُ أَحْـرُفٍ ... وَآخِـرُ مَـا فِـي الْـعَـنْـكَـبُـوتِ مُـنَـزَّلَا
وَفِي النَّجْمِ وَالشُّـورَى وَفِي الـذَّارِيَـاتِ وَالْـ ... ـحَـدِيـدِ وَيَـرْوِي فِـي امْـتِـحَـانِـهِ الَاوَّلَا
وَوَجْـهَـانِ فِـيـهِ لِابْـنِ ذَكْـوَانَ هَـاهُـنَـا ... .[1]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، وهذا الخلاف مختص بقراءة ابن عامر، حيث قرأ هشام بفتح الهاء وألف بعدها في المواضع الثلاثة والثلاثين كلها ﴿إِبْرَٰهَـٰم﴾، بينما قرأ ابن ذكوان بالوجهين في مواضع سورة البقرة خاصةً، وقرأ الباقون بكسر الهاء وياء بعدها فيها كلها ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[2].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- القراءة بالياء في المواضع التسعة والستين جميعها، وذلك لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

٢- القراءة بالألف في المواضع الثلاثة والثلاثين المختلف فيها جميعها، وبالياء في الستة والثلاثين الباقية، وذلك لهشام وحده.

٣- القراءة بالوجهين في مواضع البقرة الخمسة عشر، وبالياء وجهًا واحدًا في الأربعة والخمسين موضعًا الباقية، وذلك لابن ذكوان وحده.

---

(١) **الشـــاطبيَّة** (ص: ٣٩) البيت رقم (٤٨٠-٤٨٤)، وانظر: **فتح الوصـــيد** (٣/٦٦٩-٦٧٢)، **والجوهر النضـــيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٢٥٠-٢٥٥)، **والإشارات العمرية**، تحقيق: نداء الصباغ (ص: ١٥٣-١٥٤).

(٢) انظر: **التذكرة** (٢/٢٦٠-٢٦١)، **والتيســـير** (ص: ٢٣٢، ٢٣٣)، **والاكتفاء** (ص: ٨٢-٨٣)، **وتحبير التيســـير** (ص: ٢٩٥).

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ هشامًا لم تطَّرد قراءته في جميع المواضع؛ لتخصيصه ثلاثةً وثلاثين موضعًا بالألف من أصل تسعة وستين موضعًا.

ويمكن القول بأنَّ ابن ذكوان لم تطرد قراءته أيضًا، وذلك على وجه قراءته بالألف في مواضع البقرة، حيث خصصها بالألف دون البقية، أو على كون الوجهين مختصًا له فيها، وأما على وجه الياء فلا مخالفة له، والله تعالى أعلم.

- **توجيه القراءتَيْن:**

﴿إِبْرَٰهَـٰمَ﴾ و﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ لغتان من لغات العرب المستعملة الفاشية في هذا الاسم الشريف، وهو اسم أعجمي، أصله بالعِبْرَانِيَّة[1] ﴿إِبْرَٰهَـٰمَ﴾، والعرب حين تتكلم بالاسم الأعجمي، فإنها: إما تُبْقِيه على حاله وإما تُعَرِّبه[2]، ولذا قُرِئَ هنا بالألف على الأصل، وبالياء على تَعْريبه، وهاتين اللغتَيْن هما التي قُرِئ بهما في العشر[3]، وقيل فيه غير ذلك من اللغات[4].

وفي قراءة ﴿إِبْرَٰهَـٰمَ﴾ خِفَّة؛ لأن الفتحة والألف أخفُّ من الكسرة والياء، وهي لغة شامية قليلة

(١) **العِبْرَانِيَّة**: هي لغة اليهود ولسانهم، وهي إحدى اللغات الساميَّة، انظر: **تاج العروس** (٥٠٧/١٢)، **ومعجم اللغة العربية** (١٤٥١/٢).

(٢) **التعريب**: هو "نقل اللفظ من العَجَميَّة إلى العربية، والمشهور فيه التعريب، وسماه سيبويه وغيره إعرابًا" **شفاء الغليل** (ص: ٢٣)، وانظر: **الصحاح** (١٧٩/١).

(٣) انظر: **حجة القراءات** (ص: ١١٤)، **وشرح الهداية** (١٨٢/١)، **والكنز**: للجعبري (١١٧٣/٣-١١٧٤)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٣٨٣/١).

(٤) كـ: (إِبْرَاهِـُم) و(إِبْرَهَم) انظر: **الموضح** (٣٠١/١)، **وزاد المسير** (٤٩٠/١-٤٩١)، **وسفر السعادة** (٢٠/١)، **والبحر المحيط** (٥٤٢/١).

أتت على الأصل في الكلمة، وفيها موافقةٌ لمصحف أهل الشام[1][2].

وقراءة ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾، هي اللغة الأشهر والأكثر استعمالًا، وهي لغة قريش وأكثر العرب، فلذا هي لغة العامة، لما فيها من اتباع رسم المصحف[3].

وأما بالنسبة لرسم هذه الكلمة في المصحف، فإن الأقوال فيها قد اختلفت[4]، وسأقتصر في بيان رسمها على ما له تعلق بعلة المخالفة، وهي ما يلي:

أولًا- هي من الكلمات التي اختلفت كتابتها بين مصاحف الأمصار بالحذف والإثبات، كما نقل ذلك أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) عن نُصَيْر بن يوسف (ت في حدود ٢٤٠هـ) [5]: أنها كُتِبت في سورة البقرة خاصةً في بعض المصاحف بغير ياء ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾، وفي بعضها بالياء ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾، وذكر الداني (ت٤٤٤هـ): أنه وجدها بغير ياء ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ في مصاحف أهل العراق[6] في البقرة خاصةً، وكذلك كان رسمها في مصاحف أهل الشام[7].

---

(١) **الشام:** هي من الفرات إلى العريش طولًا، ومن جبلَيْ طيء إلى بحر الروم عرضًا، وهي الأرض المقدسة التي جعلها الله منزل الأنبياء ومهبط الوحي، وتشمل اليوم: فلسطين وسورية والأردن ولبنان، انظر: **آثار البلاد** (ص: ٢٠٥)، **ومعجم المعالم الجغرافية** (ص: ١٦٧).

(٢) انظر: **الكشف** (٢٦٣/١)، و**البديع:** لابن مُطَرِّف (١٨٨/١)، **واللآلئ الفريدة** (٦٠/٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٣٩٠/١).

(٣) انظر: **المختار** (٧٥/١)، **والكشف** (٢٦٣/١)، **وإبراز المعاني** (٣٢٨/٢)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٣٧٢).

(٤) انظر: **إبراز المعاني** (٣٢٥/٢-٣٢٨)، و**الكنز:** للجعبري (١١٧٣/٣)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٣٨٦/١-٣٨٩)، **ومعجم الرسم العثماني** (٥٠١/٢-٥٠٥).

(٥) هو أبو المنذر، نُصَيْر بن يوسف بن أبي نصر الرازي ثم البغدادي المقرئ النحوي، أستاذ كامل ثقة، صاحب الكسائي وهو من جلة أصحابه وعلمائهم، ومن الأئمة الحذاق خصوصًا في رسم المصحف وله فيه مصنف، قرأ القرآن على الكسائي واليزيدي، من تلاميذه: محمد بن عيسى الإصبهاني، وأحمد بن محمد بن رستم الطبري، توفي (في حدود ٢٤٠هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٤٢٧/١)، **وغاية النهاية** (٢٤/٤-٢٥).

(٦) **العراق:** هي الإقليم المعروف من بلاد العرب، وهي التي يمر فيها نهرا دجلة والفرات ثم شط العرب إلى البحر، وحَدُّ أرضها: ما بين الخزر إلى السواد -أي: سواد الكوفة والبصرة- والكوفة والبصرة تسمى العراقان، انظر: **الروض المعطار** (ص: ٤١٠)، **ومعجم المعالم الجغرافية** (ص: ٢٠٢).

(٧) **المقنع** (٢٧٢/٢-٢٧٣) بتصرف يسير، وانظر: **مختصر التبيين** (٢٠٦/٢).

وقال الأندرابي (ت٤٧٠هـ): "الباب السادس: في ذكر الحروف التي كُتِبَ بعضها على خلاف بعض في المصحف وهي في الأصل واحدة.... وكُتِبَ: في كل ما في البقرة من ذكر ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ بغير ياء، وفي سائر القرآن ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بالياء، منهم من قال: في جميع المصاحف إلا مصحف الشام، ومنهم من قال: ذاك في بعض المصاحف دون بعض"[١]، وقال أيضًا: "فأما المواضع التي ذكرناها فكانت في مصاحفهم بـ (الألف)"[٢].

وقال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "إنه لم يرسم بألف مطلقًا، بل رُسِمَ في موضع بالياء وفي آخر بغير الياء، فقيل: المحذوف ياءً لظهورها [أي: في المواضع الثابتة منها المتفق عليها]، وقيل: ألف، حملًا على الأكثر"[٣].

وقال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ): "ووجه خصوصية هذه المواضع [أي مواضع الخلاف الثلاثة والثلاثين]؛ أنها كُتِبت في المصاحف الشامية بحذف الياء منها خاصةً، وكذلك رأيتها في المصحف المدني، وكُتِبت في بعضها في سورة البقرة خاصة"[٤].

ثانيًا- وعلى وجه الحذف أو الإثبات للياء، سواءً أكان ذلك خاصًا بسورة البقرة فقط، أم بغيرها من السور التي بها مواضع الخلاف، فإنَّ قراءة الجمهور وقراءة ابن عامر، يحتملها الرسم[٥]:

---

(١) **الإيضاح** (٢٤٣/١، ٢٧٤).

(٢) **الإيضاح** (٣٢٠/٣)، ولم يكن قوله برسم المواضع المُختلف فيها بالألف ببدع من القول، بل قالها قبله: ابن مهران والأهوازي، وهو الذي يُفْهَم من القصة التي رُويت عن مالك بن أنس كما سيأتي بيانها، وانظر: **إبراز المعاني** (٣٢٦/٢-٣٢٧)، **وسير أعلام النبلاء** (١٠٥/٨)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٣٨٦/١، ٣٨٨-٣٨٩).

(٣) **الكنز** (١١٧٣/٣)، وانظر: **إبراز المعاني** (٣٢٨/٢).

(٤) **النشر** (١٦١٧/٥).

(٥) **جميلة أرباب المراصد** (٤٢٤/١) بتصرف، وانظر: **سير أعلام النبلاء** (١٠٥/٨)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٣٩٩/١).

١- فقراءة الياء: **حال حذفها من الرسم:** اصطلاحية[(١)] ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾، **وحال إثباتها:** تكون القراءة قياسيةً[(٢)] ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾.

٢- وقراءة الألف: **حال حذفها من الرسم:** اصطلاحية ﴿إِبْرَٰهَـٰمَ﴾، على تقدير أن المحذوف ألفٌ؛ حملًا على الأكثر من نظائرها كـ﴿إِسْحَٰقَ﴾[(٣)]، وهي اصطلاحية كذلك **حال إثبات** الياء في الرسم كمثل: ﴿بِأَيَّىٰمِ﴾[(٤)] [إبراهيم: ٥].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- اتباع الأثر:

قال السخاوي (ت٦٤٣هـ): "واعلم؛ أنَّ ابن عامر إنما اتبع في هذه القراءة **الأثر**؛ ألا تراه قرأ بذلك في مواضع مخصوصة، حتى قرأ في السورة الواحدة بالياء في موضع، وبالألف في موضع"[(٥)].

العلة الثانية- الجمع بين اللغتَيْن:

قال الباقولي (ت٥٤٣هـ): "فمن قرأ في بعض المواضع ﴿إِبْرَٰهَـٰمَ﴾ وفي بعضها ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ أحب

---

(١) **الرسم الاصطلاحي:** وهو مخالفة اللفظ الخط ببدل، أو زيادة، أو حذف، أو فصل، أو وصل؛ للدلالة على ذات الحرف، أو أصله، أو فرعه، أو رفع لبس، **جميلة أرباب المراصد** (١٩٥/١) بتصرف يسير، وانظر: **سمير الطالبين** (ص: ٢٠-٢٣).

(٢) **الرسم القياسي:** "وهو موافقة الخط اللفظ" **جميلة أرباب المراصد** (١٩٥/١)، وانظر: **سمير الطالبين** (ص: ٢٠).

(٣) لأن المصاحف اتفقت على حذف الألف المتوسطة من الاسم الأعجمي العلم الزائد على ثلاثة أحرف، حال كونه كثير الدوران والاستعمال، انظر: **العقيلة** (ص: ١٥) البيت رقم (١٤٧)، **والوسيلة** (ص: ٢٩٠، ٢٩٢)، **وجميلة أرباب المراصد** (٦٠/٢، ٦٢)، **ودليل الحيران** (ص: ١٠٤).

(٤) اختلفت المصاحف في رسمها: ففي بعضها بياءين كما هو عليه العمل في مصحف المدينة، وهو على قاعدة البدل، وفي بعضها بألف وياء واحدة، انظر: **المقنع** (٢٧٨/٢)، **ومختصر التبيين** (٧٤٥/٣-٧٤٦)، **والعقيلة** (ص: ٩) البيت رقم (٨٥)، **وجميلة أرباب المراصد** (٥٠٢/١).

(٥) **فتح الوصيد** (٦٧٢/٣)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٦٠/٢).

الجمع بين اللغتَيْن؛ لفصاحتهما وجودتهما"[١]، وقال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "ووجه قراءة ابن ذكوان: الجمع بين اللغتَيْن"[٢].

العلة الثالثة- اتباع رسم المصحف:

"رُوِي عن مالك بن أنس[٣]، أنه قيل له: «أهل دمشق[٤] يقرؤون ﴿إِبْرَٰهَـٰمَ﴾ فقال: «أهل دمشق بأكل البطيخ، أبصر منهم بالقراءة، فقيل: «إنهم يدعون قراءة عثمان ﷺ»، فقال مالك: «ها مصحف عثمان عندي» ثم دعاه، فإذا فيه كما قرأ أهل دمشق"[٥]، وقال ابن غلبون الأب (ت٣٨٩هـ)[٦]: "وكذلك في جميع المصاحف بالياء، إلا ما جاء في مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ لأن قراءة ابن عامر تنسب إليه، ومنه أخذت"[٧].

وقال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وسمعت الإمام أبا بكر -رحمه الله- يقول: «رأيت مصاحفهم بالشام كذلك (إبراهام) في المواضع التي قرؤوها كذلك» فليس لقراءتهم وجهٌ أولى من اتباعهم

---

(١) **كشف المشكلات** (٩٧/١)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٧٥/٣).

(٢) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٢٦٢-٢٦٣)، وانظر: **مبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٣٧٢).

(٣) هو: أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني، الإمام شيخ الإسلام إمام دار الهجرة، من شيوخه: الزهري، وابن المنكدر، روى عنه خلق كثير، منهم: الأوزاعي، وأبو حذافة أحمد السهمي، من تصانيفه: الموطأ، ومؤلف في النجوم ومنازل القمر، توفي عام (١٧٩هـ)، انظر: **ترتيب المدارك** (١١٠/١ وما بعدها)، **والديباج المذهب** (٨٢/١ وما بعدها)، **وسير أعلام النبلاء** (٤٨/٨ وما بعدها).

(٤) **دمشق:** هي قاعدة الشام ودار ملك بني أمية في العهد الأموي، وهي عاصمة الجمهورية العربية السورية الآن، ومن أكبر مدنها، انظر: **الروض المعطار** (ص: ٢٣٧)، **وموسوعة المدن العربية والإسلامية** (ص: ٥٧).

(٥) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٣٨٨/١)، وانظر: **إبراز المعاني** (٣٢٦/٢-٣٢٧)، **وسير أعلام النبلاء** (١٠٥/٨)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٢٦١).

(٦) هو أبو الطيب، عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي المقرئ المحقق، أستاذ ماهر كبير كامل مُحرِّر ضابط ثقة ديِّن، مؤلف كتاب الإرشاد في القراءات، قرأ على إبراهيم بن عبد الرزاق، ونصر بن يوسف المجاهدي وغيرهما، من تلاميذه: أبو عمر الطلمنكي، ومكي بن أبي طالب، توفي رحمه الله عام (٣٨٩هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٦٧٧/٢-٦٧٨)، **وغاية النهاية** (٥٥٥/٢-٥٥٦).

(٧) **الإرشاد** (ص:٥٣٧).

مصاحفهم"[1].

وقال شعلة (ت٦٥٦هـ): "وخصص [أي: هشام] تلك المواضع لما أثبتوها في مصاحف الشام بالألف دون غيرها"[2]، وقال أيضًا: "وتخصيصه [أي: ابن ذكوان] بها؛ لأن أبا عُبَيْد تتبع رسم المصاحف، فوجده في البقرة مكتوبًا بغير ياء، فأوهم أن الألف محذوفة، إذ هي المعتادة"[3].

وقال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ): "ووجه خصوصية هذه المواضع: أنها كُتِبَت في المصاحف الشامية بحذف الياء منها خاصة، وكذلك رأيتها في المصحف المدني وكُتِبَت في بعضها في سورة البقرة خاصة"[4]، ولذا تجد تعليل سليمان بن نجاح (ت٤٩٦هـ)[5] لكتابتها بغير ياء في سورة البقرة في مصاحف الشام بقوله: "ورُسِمَ كذلك والله أعلم؛ لقراءتهم ذلك بألف بين الهاء والميم"[6].

فإذًا، علة اتباع رسم المصحف وَفْقَ الأقوال السابقة، إما:

أ- كانت كتابتها بالألف في هذه المواضع **في مصحف عثمان** ﷺ، كما يُفْهَمُ ذلك من كلام الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) وابن غلبون الأب (ت٣٨٩هـ)، وكذلك في **المصحف الشامي**، كما نصَّ على ذلك ابن مهران (ت٣٨١هـ) والأندرابي (ت٤٧٠هـ) والأهوازي (ت٤٤٦هـ)[7] وغيرهم،

---

(١) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٦٧-٥٦٨)، وانظر: **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٩٠)، **والشفاء** (٢٠٥/١).

(٢) **الكنز** (٣٤/٢)، وانظر: **جامع الفوائد** (ص: ٤٩٤)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٣٧٢).

(٣) **الكنز** (٣٧/٢)، وانظر: **المقنع** (٢٧٣/٢)، **وإبراز المعاني** (٣٢٨/٢)، **وجامع الفوائد** (ص: ٤٩٤).

(٤) **النشر** (١٦١٧/٥).

(٥) هو أبو داود، سليمان بن أبي القاسم نجاح الأموي مولاهم الأندلسي، شيخ الإقراء ومسند القُرَّاء عمدة أهل الأداء، من شيوخه: أبو عمرو الداني، وابن عبد البر، من تلاميذه: أبو علي الصدفي، وجعفر بن غتال، من مصنفاته: البيان الجامع لعلوم القرآن، والاعتماد في أصول القراءة والدِّيانة، توفي رحمه الله عام (٤٩٦هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٨٦٢/٢ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (١٤٦/٢-١٤٧).

(٦) **مختصر التبيين** (٢٠٦/٢).

(٧) هو أبو علي، الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، الإمام الشهير مقرئ الشام وشيخ القُرَّاء في عصره، عني بهذا الفن من صغره ورأس فيه، وانتهى إليه علو الإسناد، من شيوخه: أبو حفص الكتاني، وأبو الفرج الشنبوذي، من تلاميذه: أبو علي غلام الفرس، وأبو القاسم الهذلي، من مصنفاته: الاتضاح، والوجيز، توفي رحمه الله عام (٤٤٦هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٧٦٦/٢ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٦٩٦/١ وما بعدها).

بل وزاد أنه رأى من يقول أنَّ مصاحف الأمصار الخمسة على ذلك[1].

ب- وإما أن تكون الياء فيها محذوفة، ولم ترسم ألف قط، كما رآها ابن الجزريِّ (ت٨٣٣هـ) في المصحف المدني، وهذا الحذف إما في مواضع الخلاف كلها كرسم المصاحف الشامية، وإما في سورة البقرة خاصةً كما تتبَّعها أبو عبيد (ت٢٢٤هـ) في المصاحف.

ج- ويترجح -والله أعلم- أنها لم ترسم بألف قط: كما ذكر ذلك أبو شامة (ت٦٦٥هـ) والجعبري (ت٧٣٢هـ)، وإنما رسمت في موضع بالياء وبغيره بغير ياء، وعلى كلتاهما تكون القراءتان محتملتين في الرسم[2]، كما سبق بيانه، ولذا تجد الجعبري (ت٧٣٢هـ) يقول: "ووجه الخُلْف [أي: لابن ذكوان] والتخصيص [أي: لهشام]: الجمع باعتبار الأمرين وقوة الاحتمال"[3]، أي: الجمع بين اللغتَيْن باعتبار رسم الياء أو حذفها، وكيف أنَّ الحذف يُقَوِّي أن تكون الألف هي المحذوفة؛ قياسًا على أخواتها من الأسماء الأعجمية.

الخلاصة والترجيح:

ولا مانع من جمع العلل جميعها وترجيحها، فابن عامر مع اتباعه للأثر وجمعه بين اللُّغتين ما خصص هذه المواضع بالألف إلا اتِّباعًا لرسم المصحف، سواء أكان مصحف عثمان ﵁ أم المصاحف الشامية، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: **إبراز المعاني** (٣٢٥/٢)، **والكنز**: للجعبري (١١٧٣/٣)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٣٨٦/١)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٢٥٨، ٢٦٢).

(٢) انظر: **إبراز المعاني** (٣٢٨/٢)، **والكنز** (١١٧٣/٣)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٣٩٩/١).

(٣) **الكنز** (١١٧٤/٣).

❖ المسألة (٩): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في ﴿أَرِنَا﴾ ، ﴿أَرِنِي﴾:**

وردت هاتين الكلمتين في خمسة مواضع من القرآن[1]، وبيانها كالآتي:

١- ﴿أَرِنَا﴾، وقد جاءت بهذه الصيغة في ثلاثة مواضع، وهي قوله تعالى:

﴿رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبۡ عَلَيۡنَآ﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلۡمِهِمۡ﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ﴾ [فصلت: ٢٩].

٢- ﴿أَرِنِي﴾، وقد جاءت بهذه الصيغة في موضعَيْن، وهما قوله تعالى:

﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَأَرْنَا وَأَرْنِي سَاكِنَا الْكَسْرِ دُمْ يَدًا ... وَفي فُصِّلَتْ يُرْوِي صَفَا دَرِّهِ كُلَى
وَأَخْفَاهُمَا طَلْقٌ ...[2]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

...سَكِّنَ ارْنَا وَأَرْنِي حُزْ ...[3]

---

(١) انظر: **التذكرة** (٢/٢٥٩)، **وجامع البيان**: للداني (٢/٨٨٩)، **وغاية الاختصار** (٢/٤١٧)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٣٦٢).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٣٩) البيت رقم (٤٨٥-٤٨٦)، وانظر: **فتح الوصيد** (٣/٦٧٣-٦٧٤)، **والكنز**: للجعبري (٣/١١٧٥-١١٧٧)، **وسراج القارئ** (٢/٧١٣).

(٣) **الدُّرة** (ص: ٧) البيت رقم (٦٩)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ١٨٢-١٨٣)، **وشرح الدُّرة**: للنويري (٢/٢٣-٢٥)، **وشرح الدُّرة**: للسَّمَنُّودي (ص: ٩٣).

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ ابن كثير، والسوسي عن أبي عمرو، ويعقوب، بإسكان الراء في الكلمتين حيث وقعتا ﴿أَرْنَا﴾، ﴿أَرْنِى﴾ بينما قرأ الدوري عن أبي عمرو باختلاس[1] كسرة الراء ﴿وَأَرِنَا﴾، ﴿أَرِنِى﴾ حيثما وقعتا كذلك، وقرأ الباقون بإشباع كسرة الراء ﴿أَرِنَا﴾، ﴿أَرِنِى﴾ في جميع مواضعهما، إلا أنَّ ابن عامر وشعبة قد خصَّا موضع فصلت بإسكان الراء ﴿رَبَّنَآ أَرْنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩] دون بقية المواضع[2].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- إشباع كسرة الراء في جميع المواضع، وذلك لنافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، وخلف العاشر.

٢- إسكان كسرة الراء في جميع المواضع، وذلك لابن كثير، والسوسي، ويعقوب.

٣- اختلاس كسرة الراء في جميع المواضع، وذلك للدوري عن أبي عمرو وحده.

٤- إشباع كسرة الراء في جميع المواضع عدا موضع فصلت بإسكان الراء، وذلك لابن عامر، وشعبة.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ابن عامر وشعبة لم تطَّرد قراءتهما في جميع المواضع؛ لتخصيصهما موضع فصلت بقراءة الإسكان دون بقية المواضع.

- **توجيه القراءات الواردة:**

---

(١) **الاختلاس**: هو إسراع اللفظ بحركة الحرف المُخْتَلَس، فيُؤتَى بأكثر الحركة وهو ثلثَيْها، ويذهب ثلثُها وهو الأقل، ويكون الاختلاس في حال الوصل وفي الحركات الثلاث، ويعبر عنه القُرَّاء بالإخفاء أيضًا، ويُضبَط بالمشافهة، انظر: **التحديد** (٩٥-٩٦)، **والكنز** للجعبري (١١٢٢/٣)، **والنشر** (١٤١٥/٤-١٤١٦)، **ومختصر العبارات** (ص: ١٤).

(٢) انظر: **السبعة** (ص: ١٧٠)، **والتيسير** (ص: ٢٣٢، ٤٤٦)، **والكافي** (٣١٤/٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٢٩٥، ٥٤٢).

أولًا- بيان أصل الفعل:

قبل الشروع في التوجيه، لا بُدَّ من بيان أصل الفعل؛ حتى يتبين التوجيه بإذن الله عزوجل، فالأصل في الفعل ﴿أَرِنَا﴾ أنه كان (أَرْئِينَا) على وزن (أَكْرِمْنَا -أَرْعِينَا- أَفْعِلْنَا) فحُذِفت الياء لمعنى الطلب[1]؛ فـ"...الياء لام الفعل، وهي ساكنة في سلامة الفعل، فإذا أصابها الجزم وعلامته السكون؛ لم يتبين فيها علامته، فاكتفى بكسر ما قبلها منها، وحذفت..."[2] ثم حُذِفت الهمزة ونُقِلت حركتها إلى الراء قبلها لتدل عليها، فالحاصل أنه بَقِيَ: ﴿أَرِنَا﴾، وسبب حذف الهمزة أنَّ أكثر العرب يُلْقُونها في باب الرؤية إذا كان الفعل مستقبلًا[3].

ثانيًا- من قرأ بكسر الراء فحجته:

أنه الأصل فيه من **جهة القياس والاستعمال**، وهو لغة أهل الحجاز وأكثر العرب، كونهم: لم يستثقلوا الكسرة، ولم يريدوا أن يسكنوا الراء بعد ما تحركت بحركة الهمزة وأُقِرَّت بها عليها، فيكون فيه شيء من الإخلال بالكلمة والإجحاف بها لكثرة الحذف؛ فالكسرة دليل على الهمزة[4].

ثالثًا- من قرأ بسكون الراء فله عدة حجج تتلخص في أربعة أمور:

الأول: بقاء الراء على إسكانها في أصل الفعل، فحُذِفت الهمزة بحركتها ولم تُنقَل إلى الراء،

---

(١) انظر: **الحجة:** لابن خالويه، (ص:٧٨)، **والشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٥٧٠)، **وشرح الغاية:** للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٩١)، **والدُّرة الفريدة** (٨٠/٣)، وقال ابن إدريس في «**المختار**» (٧٨٩/٢): "فسقطت الياء **علامةً للبناء** على مذهب أهل البصرة، **وعلامةً للجزم** على مذهب أهل الكوفة؛ لأنها كانت قبل الأمر: يَرْئِي..."، وقال أبو سعيد السيرافي في: «**شرحه على كتاب سيبويه**» (٤٩٧/١): "اعلم أنَّ جمهور النحويين لا يسمون مسألة من هو فوقك أمرًا، وإنما يسمونها مسألةً أو دعاءً، وينكرون تسمية ذلك أمرا".

(٢) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٥٧٠).

(٣) انظر: **المختار** (٧٧/١)، **وحجة القراءات** (ص: ١١٤-١١٥)، **والشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص:٥٧٠)، **والشفاء** (٢١١/١-٢١٢)، وفعل الأمر مبني على المستقبل من الفعل، كما ذكره ابن القراب في كتابه **الشافي**.

(٤) انظر: **علل القراءات:** للأزهري (٦٤/٢)، **وحجة القراءات** (ص: ١١٤-١١٥)، **والشفاء** (٢١١/١-٢١٢)، **ولطائف الإشارات** (١٥١٩/٤-١٥٢١)، ولْيُرَاجع قول أبي علي الفارسي في كتابه «**الحُجَّة**» (٦٤/٢) على من أنكر قراءة الإسكان؛ لكثرة الحذف بالكلمة، ولما فيه من الإجحاف والإخلال بها.

فالإسكان أدلُّ على الأصل(١).

الثاني: أُسْكِنَتْ الراء بعد كسرها تخفيفًا للثقل الحاصل بتوالي الحركات وكثرتها، واستثقالًا للكسرة على الراء؛ إذ الكسرة عليها بمنزلة كسرتين لصفة التكرير(٢) فيها، فلأجل ذلك سُكِّنت تخفيفًا؛ تشبيهًا للمنفصل بالمتصل، فـ (أَرِن) في لفظها تشبه (كَتِف) و (فَخِذ) والعرب تُسَكِّن عين الكلمة منها تخفيفًا(٣).

"وهي لغة بكر بن وائل(٤)، وأناس كثير من بني تميم(٥)... وإنما حملهم على هذا أنَّهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل"(٦).

الثالث: "أن الجزم لما لم يُبَيَّن في الكلمة صارت كأنها لم تستوف حظها في الجزم، فجعلوا سكون الراء علامةً للجزم، أو لما سقطت اليا من اللفظ للجزم ووقعت الراء أواخر الكلمة جعلوا علامة الجزم فيها"(٧).

---

(١) انظر: **الحجة:** لابن خالويه (ص:٧٨)، **والمختار** (٧٧/١)، **وشرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٩١)، **والشفاء** (٢١١/١).

(٢) **التكرير:** هو ارتعاد طرف اللسان بالراء مُكَرِّرًا لها، **الرعاية** (ص: ١٩٦)، وانظر: **التحديد** (ص: ١٠٨، ١٥١).

(٣) انظر: **حجة القراءات** (ص: ١١٤)، **والكشف** (٢٤٢/١)، **واللآلئ الفريدة** (٦٣/٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/ ٤٠٧).

(٤) **بكر بن وائل:** قبيلة من قبائل العرب من ربيعة، تنسب إلى بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دُعْمِيّ بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، انظر: **الإنباه** (ص: ١١٤-١١٥)، **ومعجم قبائل العرب** (٩٣/١).

(٥) **تميم:** قبيلة من قبائل العرب من مُضَر، تنسب إلى تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مُضَر بن نزار بن معد بن عدنان، انظر: **الإنباه** (ص: ٦٧)، **وموسوعة القبائل العربية** (٣/٨ وما بعدها).

(٦) **الكتاب** (١١٣/٤-١١٤)، وذكر الفَرَّاء في «**لغات القرآن**» (ص:٣٩)، أنَّ أهل الحجاز يقولونها بالكسر، وكثيرٌ من العرب بجزم الراء.

(٧) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٩١)، وانظر للمخطوط (٥٦/ب)، وذكر الطبري في **تفسيره** (٥٧٠/٢) قريبًا من قوله فقال: "ومن سكَّن الراء من ﴿أَرْنَا﴾ تَوَهَّم أنّ إعراب الحرف في الراء، فسَكَّنَها للجزم، كما فعلوا ذلك في: (لم يكن) (ولم يكُ)".

الرابع: أنَّ الإسكان في هذا الحرف بعينه لغةٌ سُمعت عن العرب نصًّا[1]، كما قال الشاعر[2]:

أَرْنَـا إِدَاوَةَ عَـبْـدِ اللهَ نَـمْـلَـؤُهَـا مِـنْ مَـاءِ زَمْـزَمَ إِنَّ الْـقَـوْمَ قَـدْ ظَـمِـئُـوا

رابعًا- من قرأ بالاختلاس فوجهه:

أنه لغة من لغات العرب، يُخَفِّفون بها ثقل حركة الكسرة والضمة، فبالاختلاس اخْتِير طريق بين القراءتَيْن؛ فلم تَذهب الحركة بالكلية؛ حيث بَقِيَ منها ما يدل على ما أُريد منها، ولم تُشبَع بالكلية أيضًا؛ فزعًا من الثقل الحاصل بكسر الراء[3]، قال الفاسي (ت٦٥٦هـ): "والحجة لمن قرأ بالاختلاس مراعاة التخفيف مع بقاء دلالة الحركة على الهمزة؛ لأن بعضها باق"[4].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- اتباع الأثر:

قال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "وأما من أسكن في بعض وتركه في بعض، وهو ابن عامر وأبو بكر؛ فإنهما اتَّبعا في ذلك الأثر لا غير"[5].

العلة الثانية- الجمع بين اللغتَيْن:

قال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "ووجه الموافقة في فصلت: الجمع بين اللغتَيْن بآخر ما في

---

(١) انظر: **البحر المحيط** (٦٢٣/١)، **والدر المصون** (١١٨/٢-١١٩)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٤٠٨/١)، **ولطائف الإشارات** (١٥٢٠/٤).

(٢) **الكشف والبيان** (١١٦/٤) بدون نسبة لقائله، وقد ورد البيت أيضًا بدون نسبة في: **الفرق بين الضاد والظاء**: للداني (ص: ٧٥)، **وتفسير القرطبي** (٣٩٨/٢)، **والبحر المحيط** (٦٢٣/١).

(٣) انظر: **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٧١-٥٧٢)، **والكشف** (٢٤١/١)، **والدُّرة الفريدة** (٨٠/٣)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/ ٤٠٩).

(٤) **اللآلئ الفريدة** (٦٣/٢).

(٥) **الدُّرة الفريدة** (٨٠/٣)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٦٤/٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/ ٤٠٩)، **ولطائف الإشارات** (١٥٢١/٤).

القرآن"[1]، وهو الذي عبَّر عنه الجعبري (ت٧٣٢هـ) بقوله: "ووجه الموافقة: الجمع بالخاتمة"[2].

العلة الثالثة- القراءة على الحكاية:

وقد ذكرها السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) وابن الجندي (ت٧٦٩هـ) بصيغة (قيل) التي تفيد التمريض والتضعيف[3]، وبيانها: أنَّ آية سورة فصلت وردت في سياق أهل النار، فكأنهم لِما هم عليه من ضعفٍ وسرعة طلبٍ، ضَعُفُوا عن النطق بالحركة كلها ومن إكمالها[4]، فالحاصل: أنهما أدَّيَاه هنا بوجه الإسكان حكايةً عن أهل النار حال لفظهم به[5].

وهذا يشبه التوجيه الذي وُجِّهَتْ به القراءة الشاذة: (ونادوا يَا مَالِ) [الزخرف: ٧٧][6] الواردة في قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْاْ يَا مَالِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧]، حيث حَسُنَ الترخيم[7] هنا دلالةً لما هم عليه من ضيق

---

(١) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٢٧٦)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٦٤/٢)، **وشرح الطيبة**: للنويري (١٨٥/٢)، **ولطائف الإشارات** (١٥٢١/٤).

(٢) **الكنز** (١١٧٧/٣).

(٣) حيث عقَّب السمين الحلبي بعدها بقوله: "ومثل هذه الأشياء لا تُعَدُّ توجيهًا؛ وإنما تُذْكرُ تنبيهًا على ضعفها" **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/ ٤١٠).

(٤) قال السمين الحلبي: "ضعفوا عن النطق بكمال الحركة، أو بالحركة كلها" **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/ ٤١٠)، وقال ابن الجندي: "ضعفوا عن تكميل الحركة ومن كلها" **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٢٧٦)، فلعلَّ مرادهما -والله أعلم- بـ"كمال الحركة وتكميلها": وجه الاتمام، وقصدا بـ"كلها": وجه الاختلاس، **فحركة الاختلاس** كما عند ابن الطحان: كاملة وتامة في الوزن تمام حركة الكمال، انظر: **مرشد القارئ** (ص: ٧٥، ٧٧)، وهي كذاك عند الداني، حيث قال عنها: "وهي كاملة في الوزن تامة في الحقيقة" **التحديد** (ص: ٩٦).

(٥) انظر: **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (١/ ٤٠٩-٤١٠)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٢٧٦).

(٦) بحذف الكاف على الترخيم مع بقاء كسر اللام (يَا مَالِ) على لغة من ينتظر ، وهي قراءة منسوبة لعلي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما وليحيى بن وثاب والأعمش، وبضم اللام (يَا مَالُ) على لغة من لا ينوي، لأبي السوار الغنوي وحده فيما وقفتُ عليه، انظر: **المختصر في الشواذ** (ص:١٣٦-١٣٧)، **والمحتسب** (٢٥٧/٢)، **وشواذ القراءات** (ص:٤٢٩)، **والدر المصون** (٦٠٧/٩)، وذكر ابن عطية في «**المحرر الوجيز**» (٥٦٣/٧) أنَّ أبا الدرداء رضي الله عنه رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد ابن الجوزي في «**زاد المسير**» (٨٤/٤) بنسبة القراءة إلى ابن يعمر.

(٧) **الترخيم** المقصود به هنا: هو الترخيم المختص بباب النداء، ومعناه: حذف أواخر الأسماء المفردة المعرفة في النداء تخفيفًا، انظر: **الكتاب** (٢٣٩/٢)، **وشرح المفصل** (٣٧٨/١)، **وتوضيح المقاصد** (١١٢٦/٤)، **وشرح** =

وعجز وضعف ونحافة وذلة؛ بسبب العذاب الذي أوهنهم وأعجزهم عن النطق بتمام الكلمة، فلم يكن الترخيم هنا بقصد التفنن في الكلام والتصرف فيه[١]، بل"...كان هذا من مواضع الاختصار ضرورةً عليه"[٢].

العلة الرابعة- تغيير اللفظ دلالةً على تغير المعنى:

وقد ذكرها كلٌّ من: ابن القراب (ت٤١٤هـ) ، وأبي الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ)، وأبي الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري)، ومحمد بن عمر العِمَادي (ت بعد٧٦٢هـ)، وأبي بكر أحمد بن الجزري (ت نحو: ٨٣٥هـ)، ومحمد محفوظ التَّرْمَسِي (ت ١٣٣٨هـ)[٣].

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وأما ابن عامر وأبو بكر فإنما خصَّا الحرف الذي في السجدة[٤] بإسكان الراء؛ لما قد نصَّ عليه عاصم، وهو أنه قال: «لأنه بمعنى: أعطنا»، وقال الأخفش الدمشقي[٥]: «إنما جزم ابن عامر ﴿أَرِنَا﴾ في حم على معنى: (أَعْطِنَا)، والدليل عليه قول الشاعر:

أَرْنَا إِدَاوَةَ عَبْدِ اللهَ نَمْلَؤُهَا ....

أي: (أَعْطِنَا)» فقصد ابن عامرٍ وعاصمٌ إلى اختلاف المعنيَيْن باختلاف اللفظين"[٦].

ألفية ابن مالك: لابن عقيل (٢٨٨/٣).

(١) انظر: **الكشـاف** (٤٥٦/٥-٤٥٧)، **ومفاتيح الغيب** (٢٢٨/٢٧)، **ونظم الدرر** (٤٨٢/١٧-٤٨٣)، **وروح المعاني** (٤٢٥/٢٤).

(٢) **المحتسب** (٢٥٧/٢)، وانظر: **التحرير والتنوير** (٢٦٠/٢٥).

(٣) انظر: **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٩١)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (٣٧٣)، **وشرح الطيبة**: لابن الناظم (٧٥٤/٢)، **وغنية الطلبة** (١٧١٥/٣).

(٤) أي: سورة فصلت، وهي من أسمائها، انظر: **جمال القُرَّاء** (ص: ٩١)، **والإتقان في علوم القرآن** (٣٦٢/٢).

(٥) هو: أبو عبد الله، هارون بن موسى بن شَريك التَّغْلِبي الدمشقي الأخفش، شيخ المقرئين بدمشق في زمانه، قرأ على ابن ذكوان وأخذ الحروف عن هشام، من تلاميذه: محمد الأخرم، ومحمد الصوري، صنَّف كتبًا كثيرة في القراءات والعربية، توفي رحمه الله عام (٢٩٢هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٤٨٥/١ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٤٣/٤-٤٤).

(٦) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٥٧١).

وقال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وإنما خصَّ شامي وأبو بكر... هنا بالسكون؛ لأن معناه: (أَعْطِنَا)، وفي سائر المواضع: (بَصِّرْنَا)"[1].

أي: لما كان موضع فصلت مختلف في معناه عن بقية المواضع، خالف ابن عامر وشعبة مذهبهما المُطَّرِد فيه دلالةً على اختلاف المعنى، فجعلا كل قراءة في سياقها الأنسب لمعناها، وهي **علة قوية راجحة**؛ لكونها وردت عن عاصم، بالإضافة إلى أنَّ الأخفش الدمشقي (ت٢٩٢هـ) أوردها في معرض الاحتجاج لقراءة ابن عامر، وما هو إلا أحد تلامذة هشام وابن ذكوان، وكما يقال دائمًا: إذا ما وردت العلة عن القارئ أو رواته فلا مجال لردها؛ لأنها كانت هي السبب في مخالفته لمذهبه المُطَّرِد، وما تعليله إلا دليل على اختياره وسببه.

ولا مانع من صحتها في تفسير الآية؛ فقد أوردها المفسرون فيها كذلك، قال ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ)[2]: "وقرأ الجمهور ﴿أَرِنَا﴾ بكسر الراء، وقرأه ابن كثير وابن عامر والسوسي عن أبي عمرو وأبو بكر عن عاصم ويعقوب بسكون الراء؛ للتخفيف من ثقل الكسرة، كما قالوا: فَخْذ في فَخِذ، وعن الخليل[3]: «إذا قلت: أرِني ثوبك بكسر الراء، فالمعنى: بَصِّرْنيه، وإذا قلته بسكون الراء فهو استعطاء، معناه :أعطنيه»، وعلى هذا: يكون معنى قراءة ابن كثير، وابن عامر ومن وافقهما: **مَكِّنَّا**

---

(١) **الشفاء** (١١٠٦/٢)، وانظر لكلام محققه في هامش رقم (٢).

(٢) هو محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، المفسر اللُّغوي النحوي الأديب، رئيس المفتين المالكيين بتونس، وأحد كبار علمائها، من شيوخه: محمد العزيز، وعمر ابن الشيخ، من تلاميذه: ابنه محمد الفاضل، ومحمد الحبيب ابن الخوجة، من تصانيفه: التحرير والتنوير، وأصول التقدم في الإسلام، توفي عام (١٣٩٣هـ)، انظر: **من أعلام الزيتونة** (ص: ٣٥ وما بعدها)، **ومعجم المفسرين** (٥٤١/٢-٥٤٢).

(٣) هو: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي الأزدي البصري، النحوي اللُغوي العَروضي، سيد الأدباء في علمه وزهده، استنبط من العَروض وعلله ما لم يستخرجه أحد ولم يسبقه إلى العلم به سابق من العلماء، من شيوخه: أبو عمرو بن العلاء، وعاصم الأحول، من تلاميذه: سيبويه، والأصمعي، وله من التصانيف: كتاب النقط والشكل، وكتاب العَروض، توفي رحمه الله عام (١٧٥هـ)وقيل غير ذلك، انظر: **إنباه الرواة** (٣٧٦/١ وما بعدها)، **ومعجم الأدباء** (١٢٦٠/٣ وما بعدها).

من اللذَيْن أضلانا كي نجعلهما تحت أقدامنا، أي: ائذن لنا بإهانتهما وخزيهما"[1].

والخلاصة: أنَّ في اختيار ابن عامر وشعبة الكسر في موضع فصلت دون بقية المواضع -مخالفَيْن بذلك مذهبهما المُطَّرِد في هذه المسألة- دلالة على رؤيتهم واعتبارهم باختلاف معنى القراءتَيْن، وعلى ذهابهم للاستعمال اللغوي فيها، فجعلا كل قراءة في موضعها الأنسب لها، والله تعالى أعلم.

---

(١) **التحرير والتنوير** (٢٨١/٢٤)، وانظر: **تفسير إسحاق البستي**، تحقيق: عثمان معلم (ص: ٢٩٣)، و**تفسير ابن أبي زمنين** (١٥١/٤)، و**الكشاف** (٣٨١/٥).

❖ **المسألة (١٠): علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّردة في ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾:**

وردت ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ معرفةً بأل التعريف في ثمانية عشر موضعًا من القرآن، ولم يختلف القُرَّاء إلا في خمسة عشر موضعًا منها، وهي[1]:

١- **الموضع الأول، قوله تعالى:** ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤].

٢- **الموضع الثاني، قوله تعالى:** ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧].

٣- **الموضع الثالث، قوله تعالى:** ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨].

٤- **الموضع الرابع، قوله تعالى:** ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ﴾ [الحجر: ٢٢].

٥- **الموضع الخامس، قوله تعالى:** ﴿أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٩].

٦- **الموضع السادس، قوله تعالى:** ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: ٤٥].

٧- **الموضع السابع، قوله تعالى:** ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١].

٨- **الموضع الثامن، قوله تعالى:** ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ

(١) انظر: **الإيضاح**: للأندرابي (٣/٣٢٥-٣٢٧)، **وغاية الاختصار** (٢/٤١٩-٤٢٠)، **وشرح الدُّرة**: للنويري (٢/٢١٠-٢١١)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** (ص: ٤١٤).

ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

٩- الموضع التاسع، قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ﴾ [النمل: ٦٣].

١٠-الموضع العاشر، قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا﴾ [الروم: ٤٨].

١١-الموضع الحادي عشر، قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢].

١٢-الموضع الثاني عشر، قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩].

١٣-الموضع الثالث عشر، قوله تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ [ص: ٣٦].

١٤-الموضع الرابع عشر، قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ [الشورى: ٣٣].

١٥-الموضع الخامس عشر، قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٥].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

.........................شَــاعَ وَالـرِّيـحَ وَحَّـدَا ... وَفِي الْكَهْـفِ مَعْـهَـا وَالشَّــرِيـعَـةِ وَصَّــلَا
وَفِي الـنَّـمْـلِ وَالْأَعْـرَافِ وَالـرُّومِ ثَـانِـيًا ... وَفَـاطِـرَ دُمْ شُــكْـرًا وَّفِي الْحِجْرِ فُصِّــلَا
وَفِي سُــورَةِ الشُّــورَى وَمِنْ تَحْـتِ رَعْـدِهِ ... خُـصُــوصٌ وَّفِي الْفُـرْقَـانِ زَاكِـيـهِ هَلَّلَا[1]

(١) **الشاطبيَّة** (ص: ٣٩-٤٠) البيت رقم (٤٩٠-٤٩٢)، وانظر: **فتح الوصيد** (٣/٦٨٠-٦٨٣)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٢٩٤-٢٩٥)، **وسراج القارئ** (٢/٧١٧-٧٢٠).

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

....وَالرِّيحِ بِالْجَمْعِ أُصِّلَا
كَــــ: صٓ سَـــبَأْ وَالْأَنْبِيَا.......................... ....[1]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بالإفراد في البقرة والكهف والجاثية، ووافقهم ابن كثير على الإفراد في أربعة مواضع، وهي: الأعراف، والنمل، والروم، وفاطر، وانفرد ابن كثير بالإفراد في الفرقان، وكذا انفرد حمزة وخلف العاشر في الحجر بالإفراد أيضًا، وقرأ الباقون بالجمع في هذه المواضع.

وأما المواضع الستة الباقية فقد قرأها أبو جعفر بالجمع، وهي: إبراهيم، والإسراء، والأنبياء، وسبأ، وصٓ، والشورى، وافقه نافع في موضعَيْن منها، وهما: إبراهيم، والشورى، وقرأ الباقون بالإفراد فيها جميعًا[2].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- الإفراد في أربعة مواضع، وهي: الإسراء، والأنبياء، وسبأ، وصٓ، والجمع في المواضع الباقية، وعددها أحد عشر موضعًا، وذلك لنافع وحده.

٢- الجمع في أربعة مواضع، وهي: البقرة، والكهف، والحجر، والجاثية، والإفراد في المواضع الباقية، وعددها أحد عشر موضعًا، وذلك لابن كثير وحده.

٣- الإفراد في ستة مواضع، وهي: إبراهيم، والإسراء، والأنبياء، وسبأ، وصٓ، والشورى، والجمع في المواضع الباقية، وعددها تسعة مواضع، وذلك لأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، ويعقوب.

---

(١) **الدُّرة** (ص: ١٥) البيت رقم (١٤٦-١٤٧)، وانظر: **شرح الدُّرة**: للنويري (٢/٢١٠-٢١١)، **والغُرَّة**: للعرائي، تحقيق: توفيق الأنصاري (ص: ٧٨)، **والإيضاح**: للقاضي (ص: ١٥٧).

(٢) انظر: **الروضة** (٢/٥٥٠-٥٥١)، **والتيسير** (ص: ٢٣٤-٢٣٥)، **والكنز**: للواسطي (٢/٤١٨)، **وتحبير التيسير** (ص: ٢٩٧-٢٩٨).

٤- الجمع في موضع واحد، وهو: الفرقان، والإفراد في المواضع الباقية، وعددها أربعة عشر موضعًا، وذلك لحمزة وخلف العاشر.

٥- الجمع في موضعَيْن، وهما: الحجر، والفرقان، والإفراد في المواضع الباقية، وعددها ثلاثة عشر موضعًا، وذلك للكسائي وحده.

٦- الجمع في المواضع الخمسة عشر كلها، وذلك لأبي جعفر وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ القُرَّاء العشرة عدا أبي جعفر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ حيث خصص كل واحد منهم موضعًا أو أكثر بالإفراد أو الجمع على التفصيل السابق.

- **توجيه القراءتَيْن:**

إنَّ الريح في المواضع السابقة المُخْتَلف فيها، تنقسم إلى قسمين: منها ما يُرَاد بها الرياح كلها على اختلاف أنواعها، كموضع البقرة، والقسم الثاني: إنما يُراد بها ريح واحدة، كموضع الأعراف، وعليه[1]:

أ- فمن قرأ بالإفراد في مواضع الإفراد: فتُوَجَّه قراءته على الحقيقة؛ لأنها ريح واحدة.

ب- ومن قرأ بالإفراد في مواضع الجمع: فتُوَجَّه قراءته على أنها اسم للجنس؛ لأنه يقع للقليل والكثير، وهو هنا بمعنى الجمع، كقولهم: "«جاءت الريح من كل مكان»، فلو كانت ريحًا واحدةً جاءت من مكان واحد، فقولهم: «من كل مكان»، وقد وحَّدوها، تدل على أنَّ بالتوحيد معنى الجمع"[2].

ج- ومن قرأ بالجمع في مواضع الجمع: فتُوَجَّه قراءته على الحقيقة؛ لأنها رياح مختلفة

---

(١) انظر: **الحجة:** للفارسي (٢/٢٥٠)، **والكشف** (١/٢٧١)، **واللآلئ الفريدة** (٢/٥٧١)، **وتفسير القرطبي** (٢/٤٩٨، ٥٠٠)، **والكنز:** للجعبري (٣/١١٨٨)، **ولطائف الإشارات** (٤/١٥٣٦-١٥٣٧).

(٢) **حجة القراءات** (ص: ١١٨)، وانظر: **الشفاء** (١/٢١٨-٢١٩).

الأنواع، وهي الجنوب، والشمال، والصَّبا، والدَّبور.

د- ومن قرأ بالجمع في مواضع الإفراد: فتُوَجَّه قراءته على تكرُّر هذه الريح الواحدة واختلاف صفاتها كالشدة، والليونة، والحرارة، والبرودة، وللعذاب أو الرحمة.

وكما قال الفاسي (ت٦٥٦هـ) عن القراءتَيْن: "والظاهر أنَّ المعنيَيْن متقاربَيْن"(١).

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

التمس العلماء عللًا متنوعةً هنا، ولتوضيحها، سأذكر أولًا العلل العامة التي تنطبق عليهم جميعًا، ثم أتبعها بالعلل الخاصة بكل قارئٍ؛ لاختلاف المواضع بينهم.

أ- من العلل العامة التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

- اتباع الأثر، والجمع بين اللغتَيْن بالالتفات إلى معنيَيْهما وملاحظتهما، وتنبيهًا وإعلامًا بجوازهما:

قال أبو العباس المهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ): "ومن قرأ بعضها بلفظ الجمع وبعضها بلفظ التوحيد؛ فإنَّه جمع بين اللغتَيْن"(٢)، وقال الفاسي (ت٦٥٦هـ): "والحجة لمن فرَّق بين المواضع المذكورة ولمن لم يُفَرِّق: اتباع الأثر، والاقتداء بالرواية، والالتفات إلى المعنيَيْن المذكورَيْن"(٣)، وقال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ووجه التخصيص: التنبيه على جواز الأمرين"(٤).

ب- من العلل الخاصة التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

أولًا- علة نافع في مخالفته مذهبه المُطَّرِد في موضع الإسراء والأنبياء وسبأ وص:

---

(١) **اللآلئ الفريدة** (٥٧١/٢)، وانظر: **المختار** (٤٣٨/١)، **والموضح** (٣٠٧/١).

(٢) **شرح الهداية** (١٨٧/١)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٩٣/).

(٣) **اللآلئ الفريدة** (٥٧٢/٢)، وانظر: **المفيد**: لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٢٨٥)، **وشرح الطيبة**: لابن الناظم (٧٦١/٢)، **وغنية الطلبة** (١٧٣١/٣).

(٤) **الكنز** (١١٨٨/٣)، وانظر: **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٣٠١)، **وشرح الطيبة**: للنويري (١٩٠/٢)، **ولطائف الإشارات** (١٥٣٧/٤).

قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وإنما خالفه نافع في ريح سليمان؛ لأنها كانت ريحًا واحدةً، وهي: الصبا، وخالفه في سبحان والحج[١]؛ [لأنها] ريح العذاب وهي الدبور"[٢].

أي: أنَّ نافعًا خالف أبا جعفر في ريح سليمان عليه السلام؛ -ويُقْصَد بها المواضع التي ذُكرت فيها الريح مع قصته عليه السلام، وهي: موضع الأنبياء وسبأ وص[٣]- لأنه ورد أنَّه قد سُخِّرت له ريح واحدة وهي: الصبا[٤]، وخالفه أيضًا في موضع الإسراء؛ لأنَّها ريح العذاب، وهي: الدبور، ومما يؤيد قوله بأنَّ الرياح هنا للعذاب وأنها نوع واحد، -لأنها القاصف كما ذُكِرَ في الآية: ﴿قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم﴾ [الإسراء: ٦٩]- ما رُوِيَ عن عبد الله بن عمرو[٥] رضي الله عنهما أنَّه قال: "الرياح ثمان: أربع منها رحمة، وأربع عذاب، فأما الرحمة: فالناشرات، والمنتشرات، والمرسلات، والذاريات، وأما العذاب: فالعقيم والصرصر، وهما: في البر، والعاصف والقاصف، وهما: في البحر"[٦].

---

(١) لا خلاف بين القُرَّاء العشرة من طريقَي الشاطبيَّة والدُّرة في إفراد الريح من موضع الحج، ولذلك أخرجته من هذه المسألة، وسبب ذكر المؤلف له؛ لأجل أنَّها رواية ابن مهران عن أبي جعفر من طريق ابن وردان في «**الغاية**»، وهو يشرح غاية شيخه، فيُقْرَأ لأبي جعفر بكماله من طريق طيبة النشر بالخلف في موضع الحج، فوجه الجمع من زيادات الطيبة على طريقَي الشاطبيَّة والدُّرة، انظر: **الغاية**: لابن مهران (ص: ٣٧-٤٠، ١٨٨)، **والنشر** (١٦٢١/٥)، **والقول المبين المستقر** (ص: ٢٦٧)، **والتِّبر**(ص: ١٥١، ٢٦٣).

(٢) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٩٤).

(٣) انظر: **النهاية في شرح الغاية** (ص: ٣٨٠).

(٤) انظر: **معالم التنزيل** (٣٣٦/٥)، **والبحر المحيط** (٣٠٩/٦)، **وحدائق الروح والريحان** (٣٨٨/٢٤)، **وموسوعة التفسير المأثور** (٤٥٩/١٦).

(٥) هو الصحابي الجليل أبو محمد، عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، كان فاضلًا حافظًا عالمًا يكتب حديث النبي صلى الله عليه وسلم حتى قال أبو هريرة رضي الله عنه: ما كان أحد أحفظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا عبد الله بن عمرو، توفي عام (٦٣هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **الاستيعاب** (٩٥٦/٣ وما بعدها)، **وأسد الغابة** (٣٤٩/٣ وما بعدها).

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في «**المطر والرعد والبرق والريح**» (ص: ١٧٤/١٦٣) بنحوه، وأبو الشيخ في «**العظمة**» (٧٩٨/١٣٠٥/٤) واللفظ له، وأورده السيوطي في «**الدر المنثور**» (١١١/٢-١١٢) بنحوه، وعزا تخريجه: لأبي عبيد، وابن أبي الدنيا، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، وقال محقق كتاب «**العظمة**» (١٣٠٥/٤) هامش رقم (٤): "وهو موقوف، وفي إسناد المؤلف: عطاء العامري: مقبول، وهشيم: كثير التدليس والإرسال الخفي".

فأفرد نافع في المواضع التي يُراد بها نوع واحد من الرياح، وهي: (الصبا)، كما في موضع الأنبياء وسبأ وص، و(القاصف)، كما في موضع الإسراء، وقد يَرِدُ عليه موضع إبراهيم؛ لأنَّ الرماد إنما تنسفه ريح واحدة، وكذا موضع الشورى؛ لأنَّ السفن إنما تجري بريحٍ واحدةٍ، ومع ذلك لم يُفْرِد هذين الموضعَيْن؟ وقد أُجيب على هذا الاعتراض، قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "فأما في سورة [إبراهيم]، فإنَّ نافعًا احتج على الجمع: بأنَّ الرماد إنَّما يتفرق بالرياح من الجوانب الأربع، فلا يبقى منه شيء، وأما في عسق، فدلالة الجمع، قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الشورى: ٣٢]"[١]، والله تعالى أعلم.

ثانيًا- علة ابن كثير في مخالفته مذهبه المُطَّرِد في موضع البقرة والحجر والكهف والجاثية:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وأما ابن كثير فإنه قرأ في البقرة والجاثية بالجمع؛ للتصريف معها؛ لأنَّ تصريفها: أنها تأتي من كل أفق، وفي الحجر لقوله: ﴿لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، وفي الكهف لقول: ﴿تَذْرُوهُ﴾ [الكهف: ٤٥]، أي: تُقَلِّبه وتُطَيِّره، وتصديقه قوله عزوجل: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾ [الذاريات: ١]"[٢].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وإنما اختار ابن كثير الجمع في خمسة مواضع؛ لدلالة الجمع معها، فأما في البقرة والجاثية؛ فلقوله: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ [البقرة: ١٦٤] [الجاثية: ٥]، والتصريف لا يكون إلا مع الكثير، وأما في الحجر؛ فلقوله: ﴿لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، وأما في أول الروم[٣]؛ فلقوله: ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٦]، وأما في الكهف؛ فلقوله: ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: ٤٥]؛ لأنَّ

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٦٦).

(٢) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٦٦).

(٣) لا خلاف بين القُرَّاء العشرة من طرق الشاطبيَّة والدُّرة والطيبة في جمع الريح من موضع الروم الأول، ولذلك أخرجته من هذه المسألة، فلا يُقْرأ بالإفراد فيها لأحد اليوم، وقد حُكِي الإفراد فيها عن طلحة بن مُصَرِّف، وهي من القراءات الشاذة، انظر: **الكامل**: للهذلي (٥/٨٤)، **والمغني**: للدهان (٣/١٤٥٩)، **وشواذ القراءات** (ص: ٣٧٥)، **وقرة عين القُرَّاء** (ص: ١٢١١).

معناه: تُقَلِّبه [وتُطَيِّره][(١)]، وتصديقه قوله عز وجل: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾ [الذاريات: ١]"[(٢)].

أي: أنَّ ابن كثير خالف مذهبه المُطَّرِد في هذه المواضع وجمعها؛ لوجود ما يدل على الجمع في سياقها، فاعتبر بألفاظ ومعاني الجمع الواردة قبل وبعد الرياح، فلأجل ذلك خالف مذهبه المُطَّرِد -وهو الإفراد- في هذه المواضع، والله تعالى أعلم.

ثالثًا- علة أبي عمرو و ابن عامر وعاصم ويعقوب في مخالفتهم مذهبهم المُطَّرِد في موضع إبراهيم والإسراء والأنبياء وسبأ وص والشورى:

قال ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري): "...أنَّ أبا عمرو قال: «ما سُخِّر لسليمان عليه السلام فهو الريح، -وذَكَرَ أنَّ الذي سُخِّر له من الرياح: الصبا- وما كان من العذاب فهو على التوحيد أيضًا، كقوله: ﴿ٱلرِّيحَ ٱلۡعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١]، وما في سوى ذلك فعلى الجمع»، وهذا الذي ذكره أبو عمرو حسن"[(٣)].

وقال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وأما أبو عمرو وموافقوه، فإنهم ذهبوا إلى: إنْ كان رحمةً فهو الرياح، وما كان عذابًا فهو الريح، واحتجوا بما رُوِيَ عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: كان يقول إذا هاجت ريح: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيَاحًا وَلَا تَجْعَلَهَا رِيحًا»[(٤)]، قال الفَرَّاء: «إنما جمعوا ريح الرحمة؛ لأنَّ رياح الرحمة ثلاثة من أربعة رياح، وهي: الصبا والجنوب والشمال، وأكثر ما يأتي بالعذاب ولا مطر فيه:

---

(١) في النسخة المحققة: (ونظيره)، وما أثبتُّه هو الصحيح كما في مخطوط **شرح الغاية** (ص: ١١٥).

(٢) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٩٤-١٩٥).

(٣) **المختار** (٣١١/١).

(٤) أخرجه الشافعي في «**الأم**» كتاب: الاستسقاء، القول في الإنصات عند رؤية السحاب والريح (٥٥٥/٢-٥٩٦/٥٥٦) بلفظه، وأبو يعلى في «**مسنده**» (٢٤٦٥/٤٥/٣) بلفظه، والطبراني في «**المعجم الكبير**» (١١٥٣٣/٢١٣/١١) بلفظه، وقال عنه الطحاوي في «**شرح مشكل الآثار**» (١٣٨/٣٧٩/٢): "لا أصل له"، وقال ابن حَجَر العسقلاني في «**نتائج الأفكار**» (١٣١/٥): "هذا حديث حسن"، وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لـ«**شرح مشكل الآثار**» (١٣٨/٣٧٩/٢) هامش رقم (١): "لا يصح، رواه أبو يعلى (٢٤٥٦) وغيره من حديث ابن عباس، وفي سنده: حسين بن قيس الرحبي، وهو متروك"، وقال الألباني في «**السلسلة الضعيفة**» (٢٢٨/٩-٤٢١٧/٢٢٩): "ضعيف جدًا"، وانظر: **السلسلة الضعيفة** (٢٢١/١٢-٥٦٠٠/٢٢٣).

الدبور، وهي لا تكاد تُلْقِح أيضًا»، وقال أبو عمرو: «كل [ما] في قصة سليمان فهو الريح على واحد؛ لأنه بلغني أنَّه سُخِّر له الصبا»، فأما في سورة [إبراهيم]...ومن قرأها بالإفراد، فقد احتج أبو عمرو بأنْ قال: «لو كان قوله تعالى: ﴿ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ﴾ [إبراهيم:١٨]، بالجمع: لم يبرح مكانه»، ومعناه: أنَّ الرياح إذا هبت على الرماد من جميع جوانبه، بقي في موضعه، ولم يبرح؛ لأنَّ كل ريح منها إذا قصدت حمله إلى جانب، فإنَّ الريح التي في مقابلها تمنعه من جانبها، قال: «والتي في ﴿عٓسٓقٓ﴾ [الشورى:٢]، يسكن الجواري، فهي إلى أن تكون ريح عذاب أقرب»"[1].

قال ابن مُطَرِّف (ت٤٥٤هـ): "وفرَّق عاصم وابن عامر وأبو عمرو بين ريح العذاب ورياح الرحمة، واستشهدوا في ذلك بقول الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ إذا هبت الريح: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيَاحًا وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا»؛ لأنَّ ريح العذاب: ريح الدبور وحدها، ومن وحد في الشورى قال: إنما تجري السفن بريح واحدة، كما أنَّ الرماد تنسفه الريح الواحدة"[2].

أي: أنَّ مخالفتهم لمذهبهم المُطَّرِد في هذه المواضع، هي لأجل:

اعتبارهم بالحديث الوارد عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، في استعمال لفظ الرياح بالجمع مع سياق الرحمة، ولفظ الريح بالإفراد مع سياق العذاب، فجُعِلت رياح الرحمة بالجمع؛ لاشتمالها على ثلاثة أنواع من أصل أربعة، واختصت ريح العذاب بالإفراد؛ لأنها نوع واحد من أنواع الرياح، ودليله إجماعهم على الإفراد في: ﴿ٱلرِّيحَ ٱلۡعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١]، فردوا ما اختلفوا فيه من ريح العذاب إلى ما أجمعوا عليه.

ولو نظرنا إلى اطِّراد هذه العلة في قراءتهم، سنجد اطِّرادها إلا في مواضع ريح سليمان عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، فإنها ليست بعذاب، ومع ذلك أفردوها، فأجاب أبو عمرو بأنه قد سُخِّرت لسليمان عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ ريح

---

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٦٥-٦٦).

(٢) **البديع** (١/١٩١-١٩٢).

واحدة وهي: الصبا، فلذلك أُفْرِدَت في هذه المواضع.

وقد يَرِد على العلة ويُعْتَرض عليها بأنَّ موضع الشورى لا يتضح فيه سياق العذاب، فأجاب أبو عمرو أيضًا، بأنَّ الريح فيها أقرب للعذاب؛ لأنَّ السفن لن تجري إلا بها، فإذا أسكن الله عزوجل الريح فلن تجري السفن حينئذ، وإذا لم تجر ستظل على متن البحر بلا حراك، فالسياق أقرب إلى العذاب، وقد يقال بأنَّ السفن إنما تجري بريح واحدة، فلذلك أُفْرِدت في هذا الموضع، كما أنَّ الرماد تنسفه ريح واحدة، فلذلك أُفْرِد موضع إبراهيم ﵇ إن قيل بعدم ظهور العذاب فيه أيضًا، وإن كان ظاهرًا؛ لقوله سبحانه: ﴿كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، وكما سبق في الأثر بأنَّ الريح العاصف من أنواع رياح العذاب، وقد يَرِد على العلة أيضًا بأن موضع الكهف ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: ٤٥] الأقرب فيه أنَّه للعذاب، ومع ذلك قرئ بالجمع، فيُجاب عليه: بأنَّ الذاريات نوع من أنواع رياح الرحمة كما في الأثر عن عبد الله بن عمرو ﵄، والله تعالى أعلم.

رابعًا- علة حمزة وخلف في مخالفتهما مذهبهما المُطَّرِد في موضع الفرقان:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "فأما حمزة والكسائي فإنما قرآ في [القرآن][(١)] على الجمع؛ لأنها من المبشرات، ألا ترى قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] الآية، فهو قياس ما في سورة الروم"[(٢)].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وإنما اختار حمزة والكسائي وخلف ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ في الفرقان وأول الروم، فأما أول الروم فقد مر ذكره، وأما في الفرقان؛ فلأنها من الرياح المبشرات، بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ۝٤٨ لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٨-٤٩]، كما قال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم

---

(١) هكذا في النسخة المحققة، والصواب [الفرقان] كما يقتضيه السياق، وبدلالة الآية المستشهد بها بعدها.

(٢) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٦٦-٦٧).

مِّن رَّحۡمَتِهِۦ وَلِتَجۡرِيَ ٱلۡفُلۡكُ بِأَمۡرِهِۦ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ [الروم: ٤٦]، فوصفها بأشياء كثيرة في الفرقان كما وصفها بها في سورة الروم، ولم يختلفوا في جمعها هناك، كذلك هاهنا؛ ولأنها في المعنى مثل قوله: ﴿وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡمُعۡصِرَٰتِ مَآءٗ ثَجَّاجٗا﴾ [النبأ: ١٤]، وهي جمع، ولأنها وقعت في مُجَاورة: الظل، والشمس، والقمر، والليل، والنهار، وكلها في اللفظ واحدة، في المعنى جمع؛ لأنها خرجت مخرج المنَّة، ويحتمل أن تكون جمعًا ويكون واحدتها بالهاء، والله أعلم بها"[١].

أي: <u>أنَّ علة مخالفتهم لمذهبهم المُطَّرِد في موضع الفرقان؛ هي لأجل:</u>

١- أنَّ معنى الرياح فيها كمعنى الرياح في موضع الروم المجمع عليه، وهي الرياح المبشرات، مع كثرة ما وُصِفَت به الريح في الموضعَيْن، فردوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه للتشابه بينهما.

٢- بالإضافة إلى أنَّ موضع الفرقان في المعنى كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡمُعۡصِرَٰتِ مَآءٗ ثَجَّاجٗا﴾ [النبأ: ١٤]، فجُمِعَت الرياح كما كان المعنى جمعًا.

٣- ولأنها أيضًا أتت مُجَاورةً لقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوۡ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنٗا ثُمَّ جَعَلۡنَا ٱلشَّمۡسَ عَلَيۡهِ دَلِيلٗا ﴿٤٥﴾ ثُمَّ قَبَضۡنَٰهُ إِلَيۡنَا قَبۡضٗا يَسِيرٗا ﴿٤٦﴾ وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِبَاسٗا وَٱلنَّوۡمَ سُبَاتٗا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورٗا﴾ [الفرقان: ٤٥-٤٧]، والألفاظ التي بها -وهي: الظل، والشمس، والليل، والنهار- ألفاظ واحدة مفردة، لكنَّ معناها جمع كما ذكر أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ) ذلك؛ لكونها أتت في سياق النعم والتفضل والمنة من الله عزوجل لعباده، فجُمِعَت الرياح لأجل جمع المعنى أيضًا.

٤- ويحتمل أن تكون هذه الألفاظ جمعًا، ويكون مفردها بالتاء، كما قيل في: ليل، مفرده ليلة[٢]،

---

(١) مخطوط **شرح الغاية** (ص: ١١٥-١١٦)، وانظر: **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٩٤-١٩٥).

(٢) انظر: **حاشية الطيبي على الكشاف** (٣٤٢/١٠)، **والبحر المحيط** (٤٦٠/٦-٤٦٢)، **والدر المصون** (١٩٨/٢-١٩٩)، **وتفسير ابن كثير** (١١٣/٦-١١٦).

فجُمِعَت الرياح لأجل جمع هذه الألفاظ على احتمال هذا القول، والله تعالى أعلم.

خامسًا- علة الكسائي في مخالفته مذهبه المُطَّرِد في موضع الحجروالفرقان:

قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): وإنما زاد الكسائي في الحجر؛ لقوله: ﴿لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]"[١]، وقال أبو شامة (ت٦٦٥هـ): "واختص حمزة بتوحيد الذي في الحجر، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، وخالفه غيره؛ لأجل قوله تعالى: ﴿لَوَٰقِحَ﴾، كما أجمعوا على الذي في الروم؛ لأجل قوله تعالى: ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٦]"[٢].

أي: أنَّ علة الكسائي في مخالفته لمذهبه المُطَّرِد في موضع الفرقان، هو ما ذُكِرَ لحمزة وخلف كما سبق، وأما علته في موضع الحجر؛ فهي لوجود ما يدل على الجمع في سياق الآية ويقويه، وهي كلمة: ﴿لَوَٰقِحَ﴾، فتناسُبًا مع سياق الآية خالف مذهبه المُطَّرِد فيها، والله تعالى أعلم.

---

(١) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٩٥)، وانظر: مخطوط **شرح الغاية** (ص: ١١٦).

(٢) **إبراز المعاني** (٣٣٤/٢)، وانظر: **الكنز**: لشعلة (٤٣/٢-٤٤).

❖ المسألة (١١): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في باب ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾:**

وقع الخلاف بين القُرَّاء في هذا الباب للألفاظ التي تحقَّقت فيها صفة الموت، وهي(١):

١- ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ المعرفة بأل، وقد وردت في أربعة مواضع، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [النحل: ١١٥]، ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾ [يس: ٣٣].

٢- ﴿مَّيْتَةً﴾ المنكرة، وقد وردت في موضعَيْن، وهما قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

٣- ﴿مَيْتًا﴾، وقد وردت في خمسة مواضع، وهي قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، ﴿وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الزخرف: ١١]، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، ﴿رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ﴾ [ق: ١١].

---

(١) انظر: **المبسوط** (ص: ١٢٥-١٢٦)، **وسراج القارئ** (٢/٧٦٦-٧٦٨)، **وشرح الطيبة**: لابن الناظم (٢/٧٦٢-٧٦٥)، **ولطائف الإشارات** (٤/١٥٤٤-١٥٤٥).

٤- ﴿ٱلۡمَيِّتِ﴾، وقد وردت في ثمانية مواضع، وهي قوله تعالى: ﴿تُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِۖ وَتُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَتُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿أَمَّن يَمۡلِكُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَمَن يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ﴾ [يونس: ٣١]، ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَيُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ﴾ [الروم: ١٩].

٥- ﴿مَّيِّتٍ﴾ المقيدة بـ ﴿بَلَدٍ﴾، وقد وردت في موضعَيْن، وهما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ كَذَٰلِكَ نُخۡرِجُ ٱلۡمَوۡتَىٰ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٧]، ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ﴾ [فاطر: ٩].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَفِي بَلَدٍ مَّيْتٍ مَّعَ الْمَيْتِ خَفَّفُوا ... صَفَا نَفَرًا وَّالْمَيْتَةُ الْخِفُّ خُوِّلَا

وَمَيْتًا لَّدَى الْأَنْعَامِ وَالْحُجُرَاتِ خُذْ ... وَمَا لَمْ يَمُتْ لِلْكُلِّ جَاءَ مُثَقَّلَا(١)

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

................................الْمَيْتَةَ اشْدُدَنْ ... وَمَيْتَهْ وَمَيْتًا أُذْ وَالَانْعَامُ حُلِّلَا

وَفِي حُجُرَاتٍ طُلْ وَفِي الْمَيْتِ حُزْ.............. ....(٢)

(١) **الشاطبيَّة** (ص: ٤٤) البيت رقم (٥٥٠-٥٥١)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (١٦٠/٢-١٦٢)، **والمفيد**: للَوْرَقي (٣٨١/؟-٣٨٣)، **وشرح الشاطبية**: للسيوطي (ص: ٢١٤).

(٢) **الدُّرة** (ص: ٨) البيت رقم (٧١-٧٢)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ١٨٥-١٨٦)، **والغُرَّة**: للعَرائي، تحقيق: =

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ أبو جعفر بتشديد الياء فيها جميعًا، ووافقه نافع على التشديد في: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيِّتَةُ أَحْيَيْنَـٰهَا﴾ [يس: ٣٣]، ﴿أَوَمَن كَانَ مَيِّتاً فَأَحْيَيْنَـٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيِّتاً فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢]، وموضعَي ﴿مَّيِّتٍ﴾ المقيدة بـ ﴿بَلَدٍ﴾، ومواضع ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ الثمانية كلها، ووافقهما حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر على التشديد في الأخيرَيْن المذكورَيْن -أي: ﴿مَّيِّتٍ﴾ المقيدة بـ ﴿بَلَدٍ﴾، ومواضع ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ الثمانية كلها- ووافقهم يعقوب على مواضع ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾، و﴿مَيِّتاً﴾ موضع سورة الأنعام ﴿أَوَمَن كَانَ مَيِّتاً فَأَحْيَيْنَـٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وزاد رويس بتشديد موضع الحجرات ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيِّتاً فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢]، وقرأ الباقون بتخفيف الياء في المواضع جميعها[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- التشديد في: ﴿ٱلْمَيِّتَةُ﴾ موضع سورة يس، و﴿مَيِّتاً﴾ موضعَي سورة الأنعام والحجرات، و﴿مَّيِّتٍ﴾ المقيدة بـ ﴿بَلَدٍ﴾ في موضعَيْها، و﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ في مواضعها الثمانية كلها، والتخفيف في: ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ موضع سورة البقرة والمائدة والنحل، و﴿مَّيْتَةً﴾ موضعي الأنعام، و﴿مَيْتًا﴾ موضع سورة الفرقان والزخرف وق، وذلك لنافع وحده، فشدد: ثلاثة عشر موضعًا، وخفف: ثمانية مواضع.

٢- التخفيف في الألفاظ كلها: ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾، ﴿مَّيْتَةً﴾، ﴿مَيْتًا﴾، ﴿مَّيْتٍ﴾، ﴿ٱلْمَيْتِ﴾، وذلك لابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وشعبة.

أحمد الشنقيطي (ص: ٥٢-٥٤)، **وشرح الدُّرة:** للسَّمَنُّودي (ص: ٩٦-٩٧).

(١) انظر: **التيسير** (ص: ٢٥٠، ٢٨١-٢٨٢)، **والمستنير** (٢/٤٩، ٧٨، ١٣٩، ١٤١-١٤٢، ٣٩١، ٤٥٥)، **والكنز:** للواسطي (٢/٤١٩-٤٢٠)، **وتحبير التيسير** (ص: ٢٩٩، ٣٢٠، ٣٦٣، ٤٨٥).

٣- التشديد في لفظ ﴿مَّيِّتٍ﴾ المقيدة بـ ﴿بَلَدٍ﴾ في موضعيها، و﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ في مواضعها الثمانية كلها، والتخفيف في: ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ في مواضعها الأربعة، و﴿مَّيْتَةً﴾ موضعي الأنعام، و﴿مَيْتًا﴾ في مواضعها الخمسة، وذلك لحفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر، فشددوا: عشرة مواضع، وخففوا: أحد عشر موضعًا.

٤- التشديد في الألفاظ كلها ﴿ٱلْمَيِّتَةُ﴾، ﴿مَّيِّتَةً﴾، ﴿مَيِّتاً﴾، ﴿مَّيِّتٍ﴾، ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾، -وعددها واحدٌ وعشرون موضعًا-، وذلك لأبي جعفر وحده.

٥- التشديد في: ﴿مَيِّتاً﴾ موضعَي سورة الأنعام والحجرات، و﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ في مواضعها الثمانية كلها، والتخفيف في: ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ في مواضعها الأربعة، و﴿مَّيْتَةً﴾ موضعي الأنعام، و﴿مَيْتًا﴾ موضع سورة الفرقان والزخرف وق، و﴿مَّيْتٍ﴾ المقيدة بـ ﴿بَلَدٍ﴾ في موضعَيْها، وذلك لرويس وحده، فشدد: عشرة مواضع، وخفف: أحد عشر موضعًا.

٦- التشديد في: ﴿مَيِّتاً﴾ موضع سورة الأنعام، و﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ في مواضعها الثمانية كلها، والتخفيف في: ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ في مواضعها الأربعة، و﴿مَّيْتَةً﴾ موضعي الأنعام، و﴿مَيْتًا﴾ موضع سورة الفرقان والزخرف والحجرات وق، و﴿مَّيْتٍ﴾ المقيدة بـ ﴿بَلَدٍ﴾ في موضعَيْها، وذلك لروح وحده، فشدد: تسعة مواضع، وخفف: اثنا عشر موضعًا.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ نافعًا وحفصًا وحمزة والكسائي ويعقوب وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ فمذهب نافع المُطَّرِد: هو التشديد، وخالفه في ثمانية مواضع فخففها، والمذهب المُطَّرِد للباقين: هو التخفيف، فخالف حفص وحمزة والكسائي ورويس وخلف العاشر مذاهبهم في عشرة مواضع فشددوها، وأما روح فقد خالف مذهبه في تسعة مواضع فشددها، وكل ذلك على التوضيح الذي سبق بيانه.

- **توجيه القراءتَيْن:**

التشديد والتخفيف في الميت وبابه، لغتان فصيحتان مشهورتان من لغات العرب[(١)]، ولقد اختلف العلماء في هذا اللفظ من ناحيتين:

أولًا- الاختلاف في أصل (الميت): **فقال الكوفيون:** أن أصلها (مَوِيْت) على وزن (فَعِيْل)، **وقال البصريون:** أن أصلها (مَيْوِت) على وزن (فَيْعِل)[(٢)].

فعلى قول الكوفيين، تُقْلب الواو -والتي هي عين الفعل- إلى ألف (مَايْت)؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فمن خفف: حذف الألف؛ لاجتماع الساكنين والتقاءهما، فبقي (مَيْت)، ومن شدد: قلب الألف ياء للياء التي بعدها وأدغمها فيها فصارت (مَيِّت)، هذا قول ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري)، وقيل غير ذلك في بيان قول الكوفيين[(٣)].

وعلى قول البصريين، تُقْلب الواو إلى ياء (مَيْيِت)؛ لاجتماعها مع الياء قبلها، وكون أولاهما ساكنة، ولاستثقال الكسرة على الواو بعد الياء، فمن خفف: حذف الياء الثانية المتحركة؛ لأنها هي التي أُعلت بالقلب فأُعلت بالحذف، مع كراهتهم للجمع بين الياءين مع الكسرة، واستثقالهم للتشديد في حروف العلة، فللإيجاز والاختصار وكثرة دور الكلمة خففوا، فبقي (مَيْت)، ومن شدد: فإنه أدغم الياء الأولى الساكنة في الثانية المتحركة؛ وجوبًا للمثلين، فصارت (مَيِّت)[(٤)].

وقول البصريين هو الأقوى والمذهب في الباب، قال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[(٥)]: "والصواب ما

---

(١) انظر: **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٩٨)، **وشرح الهداية** (٢١٦/١)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٢٣١/١)، **والعقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص: ٢٤٤).

(٢) انظر: **الحجة**: لابن خالويه (ص: ١٠٧)، **والكشف** (٣٣٩/١)، **وفتح الوصيد** (٧٧٠/٣)، **والدُّرة الفريدة** (٢١٤/٣-٢١٥).

(٣) انظر: **المختار** (١٤٣/١)، **وتهذيب اللغة** (٣٣٢١/٤)، **والإنصاف** (٧٩٦/٢)، **وشرح المفصل** (٤٣٩/٥، ٤٧٢).

(٤) انظر: **المختار** (١٤٤/١)، **وحجة القراءات** (ص: ١٥٩)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٢٣١/١)، **والموضح** (٣٦٦/١)، **والشفاء** (٢٢٥/١)، **والكنز**: للجعبري (١٣١٧/٣).

(٥) هو: أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش الأندلسي الأصل الموصلي ثم الحلبي المولد والمنشأ، المعروف بـ: ابن =

بدأنا به، وهو مذهب سيبويه"(1).

فالتشديد هو الأصل في الكلمة والتخفيف فرع منه، وليسا لغتَيْن لقومَيْن؛ لأنَّ الذين قالوا بالتشديد، هم الذين قالوا بالتخفيف(2)، ومنه قول الشاعر(3):

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

ثانيًا- الاختلاف في معنى التشديد والتخفيف، فالبعض قد فرّق بينهما، والبعض جعل معناهما واحدًا، فمن ذلك:

١- قول أبي عمرو البصري:

"التخفيف لما قد مات، والتشديد لما لم يمت"(4)، "قال الخليل: «أنشدني أبو عمرو:

أَيا سَائِلي تَفْسِيرَ مَيْتٍ ومَيِّتٍ ... فَدُونك قد فَسَّرْتُ إن كُنْتَ تَعْقِلُ
فمَنْ كَانَ ذَا رُوحٍ فذلك مَيِّتٌ ... وَمَا المَيْتُ إلاّ مَن إلى القَبْرِ يُحْمَلُ»(5).

٢- قول الكسائي وأبي حاتم (ت نحو ٢٥٥هـ) وابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) -في قوله عن ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ لا ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ و﴿مَيْتًا﴾-:

يعيش النحوي، من كبار أئمة العربية، ماهر في النحو والتصريف، من شيوخه: فتيان الحلبي، وأبو العباس النيروزي، له من التصانيف: شرح المفصل، وشرح الملوكي لابن جني، توفي رحمه الله عام (٦٤٣هـ)، انظر: **البلغة** (ص: ٣١٩-٣٢٠)، **وبغية الوعاة** (١٥٨٥/٢ وما بعدها).

(1) **شرح المفصل** (٤٧٢/٥)، وانظر: **شرح المفصل** (٤٣٩/٥)، **وتداخل الأصول اللغوية** (٧٥٥/٢).

(2) انظر: **إعراب القراءات السبع** (١١٠/١)، **والكشف** (٣٣٩/١)، **والحجج** (ص: ٦٤)، **وشرح المفصل** (٤٣٨/٥).

(3) وهو: عَدِيُّ بن الرَّعْلَاء الغَسَّاني، والبيت منسوب له في: **مجاز القرآن** (١٤٨/١-١٤٩) و(١٦١/٢)، **والأصمعيات** (ص: ١٥٢)، **والحماسة**: للشنتمري (٥٨/١-٥٩)، **وتاج العروس** (١٠١/٥).

(4) **المختار** (١٤٤/١)، وانظر: **إعراب القرآن**: للنحاس (٨١٨/٢)، **والكنز**: للجعبري (١٣١٧/٣).

(5) **تاج العروس** (١٠٠/٥)، وانظر: **باهر البرهان** (١٢٦٠/٢).

أنَّ التشديد يقع على ما لم يمت وسيموت، وعلى ما قد مات، أما التخفيف فلا يقع إلا على الذي قد مات، بمعنى: أنَّ الذي قد مات تجوز فيه اللغتَيْن، أما من لم يمت فلا تجوز فيه إلا لغة التشديد، وهذا هو استعمال العرب كما حكاه ابن عطية (ت نحو ٥٤١هـ)[1][2]، وأيضًا هو استعمال القرآن، فإذا نظرنا إلى مواضع الخلاف بين القراء، لم تكن إلا فيما قد مات، وأما الذي لم يمت، فلم يَرِدِ فيه إلا التشديد، ولذا قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

.... وَمَا لَمْ يَمُتْ لِلْكُلِّ جَاءَ مُثَقَّلَا[3]

٣- وذهب بعضهم إلى أنَّ معناهما واحد[4]:

---

(١) هو أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن المحاربي الغرناطي، الإمام الكبير قدوة المفسرين، من شيوخه: والده الحافظ الحجة أبو بكر، وأبو علي الغساني، من تلاميذه: أبو جعفر بن مضاء، وعبد المنعم بن فرس، من تصانيفه: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، توفي عام (٥٤١هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **طبقات المفسرين** (ص: ٦٠-٦١)، **ومعجم المفسرين** (٢٥٧/١).

(٢) انظر: **المختار** (١٤٤/١)، **وتفسير الطبري** (٣١٢/٥-٣١٣)، **والمحرر الوجيز** (٤١١/٢)، **والدر المصون** (٢٣٦/٢)، وللتوضيح والبيان: فإنَّ ابن جرير الطبري -وذلك على أقواله التي وقفتُ عليها- يرى في ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ التفريق كالكسائي وأبي حاتم، وأما في ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ و﴿مَيْتًا﴾، فإنه يرى عدم التفريق، ولذا تجده **يرجّح في** موضع آل عمران (٣١٣/٥) فقال: "فإذا كان ذلك كذلك، فأولى القراءتَيْن في هذه الآية بالصواب، قراءةُ من شدّد الياء من ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾؛ لأن الله جل ثناؤه يخرج الحي من النطفة التي قد فارقت الرجل فصارت ميِّتة، وسيخرجه منها بعد أن تُفارقه وهي في صلب الرجل، ويخرج الميّت من الحي النطفةَ التي تصير بخروجها من الرجل الحي ميِّتًا، وهي قبل خروجها منه حية، فالتشديد أبلغ في المدح وأكمل في الثناء"، وقال في ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ موضع سورة البقرة (٥٥/٣): "والصواب من القول في ذلك عندي: أنَّ التخفيف والتشديد في ياء ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ لغتان معروفتان في القراءة وفي كلام العرب، فبأيّهما قرأ ذلك القارئ فمصيب؛ لأنه لا اختلاف في معنيَيْهما"، وقال في ﴿مَيْتًا﴾ موضع الحجرات (٣٨٢/٢١): "وهما قراءتان عندنا معروفتان متقاربتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب".

(٣) **الشاطبيَّة** (ص: ٤٤) البيت رقم (٥٥٠-٥٥١)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (١٦٠/٢-١٦٢)، **والمفيد: للْوَرْقي** (٣٨١/؟-٣٨٣)، **وشرح الشاطبية: للسيوطي** (ص: ٢١٤).

(٤) انظر: **مجاز القرآن** (١٤٨/١-١٤٩) و(١٦٠/٢-١٦١)، **والبدر المنير** (٣٧٦/١)، **وخزانة الأدب** (٥٣٠/٦)، **وتاج العروس** (١٠٠/٥-١٠٢).

قال النحَّاس (ت نحو ٣٣٨هـ): "و﴿بَلَدِ مَّيْتٍ﴾ و ﴿مَّيِّتٍ﴾ واحد، وكذا ﴿مَّيْتَةً﴾ و﴿مَّيِّتَةً﴾ واحد، هذا قول **الحذاق من النحويين**، وقال محمد بن يزيد[١]: «هذا قول البصريين» ولم يستثن أحدًا... قال: «قد أجمعوا على أنَّ قوله: هيْنون وهيِّنون واحد، فكذا ميْت وميِّت وسيْد وسيِّد»"[٢].

ولذا تجد منهم من يُخَطِّئ من فرَّق، قال الزجَّاج (ت٣١١هـ)[٣]: "...يقال: (ميِّت) و(ميْت)، والمعنى واحد، وقال بعضهم: (الميِّت) يقال لما لم يمت، و(الميْت) لما قد مات، **وهذا خطأ**، إنما ميت يصلح لما قد مات، ولما سيموت، قال الله عزوجل: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾"[٤].

وقال أبو حيَّان (ت٧٤٥هـ): "ولا فرق بين التشديد والتخفيف في الاستعمال، كما تقول: ليِّن وليْن، وهيِّن وهيْن، ومن زعم أنَّ المخفف لما قد مات، والمشدد لما قد مات ولما لم يمت فيحتاج إلى دليل"[٥].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

التمس العلماء عللًا متنوعةً هنا، ولتوضيحها، سأذكر أولًا العلل العامة التي تنطبق عليهم جميعًا، ثم أتبعها بالعلل الخاصة بكل قارئ؛ لاختلاف المواضع بينهم.

أ- من العلل العامة التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- اتباع الأثر، والجمع بين اللغتَيْن:

قال أبو معشر الطبري (ت٤٧٨هـ): "وترك الطرد؛ للجمع بين اللغتَيْن"[٦]، وقال ابن النجيبين

---

(١) أي: المُبَرِّد.

(٢) **إعراب القرآن** (٦٨٧/٢-٦٨٨)، وانظر: **معاني القرآن**: للأخفش (١٦٦/١).

(٣) هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجَّاج النحوي، من أهل الفضل والدين حسن الاعتقاد، وله مؤلفات حسان في الأدب، من شيوخه: المُبَرِّد، وثعلب، من تلاميذه: أبو علي الفارسي، وله من التصانيف: معاني القرآن، وكتاب فعلت وأفعلت، توفي رحمه الله عام (٣١١هـ)، انظر: **إنباه الرواة** (١٩٤/١ وما بعدها)، **ومعجم الأدباء** (٥١/١ وما بعدها).

(٤) **معاني القرآن**: للزجاج (١٤٤/٢)، وانظر: **علل القراءات**: للأزهري (١١٠/١).

(٥) **البحر المحيط** (٤٣٩/٢)، وانظر: **الدر المصون** (١٠٤/٣).

(٦) **الحجج** (ص: ٦٤)، وانظر: **الدر المصون** (١٠٤/٣).

الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "...فللجمع بين اللغتَيْن مع نقلهم ذلك عن أئمتهم رضي الله عنهم أجمعين، وكذلك القول فيمن خفف بعضًا وشدد بعضًا، والله أعلم"[١].

العلة الثانية- التنبيه على جوازهما جميعًا:

قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ووجه تخفيف بعض الحقيقي والمجازي وتشديد بعضهما: التنبيه على جواز كل فيهما"[٢]، وقال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "ووجه تشديد البعض وتخفيف البعض: الإعلام بأنَّ كلًا منهما جائز فصيح"[٣].

العلة الثالثة- ملاحظة القراءتَيْن وتفرقتهما وَفْقَ المعنى:

قال أبو بكر أحمد بن الجزري (ت نحو: ٨٣٥هـ): "ووجه من شدد بعضًا وخفف بعضًا: ملاحظة الحالين بحسب المعنى، فألحق بعضها ببعض وفرَّق بحسب المعنى، والله أعلم"[٤]، وقال التَّرْمَسِي (ت ١٣٣٨هـ): "ومن شدد بعضًا وخفف بعضًا: لاحظ المعنيَيْن"[٥].

ويمكن الجمع بين هذه العلل بقول واحد، وهو: **علة اتباع الأثر، والجمع بين اللغتَيْن بالالتفات إلى معنيَيْهما وملاحظتهما، تنبيهًا وإعلامًا بجوازهما.**

ب- من العلل الخاصة التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

أولًا- علة نافع في مخالفته مذهبه المُطَّرِد:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "قال الإمام أبو بكر ﷺ: «...وأما نافع فإنَّه وافقه في جميع ذلك إلا فيما دخلت عليه علامة التأنيث، نحو ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾؛ كره الجمع بين ثقيلين: التشديد والتأنيث،

(١) **الدُّرة الفريدة** (٢١٦/٣)، وانظر: **علل القراءات**: للأزهري (١١٠/١)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٤٠٥).

(٢) **الكنز** (١٣١٨/٣)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (١٩٤/٢)، **والدرر الناثرة** (ص: ٩٠).

(٣) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ١٣٢).

(٤) **شرح الطيبة** (٧٦٤/٢).

(٥) **غنية الطلبة** (١٧٣٩/٣).

وقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيِّتَةُ﴾ [يس: ٣٣]، شددها وهي مؤنثةٌ؛ لأنَّه جعل (الأرض) بمنزلة (البلد)، ومذهبه: أن يشدد ﴿بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾، فمرَّ فيه على أصل واحد...»"[١].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وقال الإمام أبو بكر ﷺ: «...وأما نافع، فإنَّه كان يُفَرِّق بين المذكر والمؤنث، ويشدد ما كان مذكرًا، ويخفف ما كان مؤنثًا أو نعتًا لمؤنث؛ لأنَّ المؤنث في نفسها ثقيلةٌ، والتشديد يزيده ثقلًا، ويشدد قوله: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيِّتَةُ﴾ [يس: ٣٣]، وإن كانت مؤنثةً لوجوه: أحدها: أنَّها خفيفة على ثلاث[ة] أحرف، والآخر: أنَّه لا علامة للتأنيث فيها، والثالث: ليست تأنيثً[ا] حقيقً[ا]، قال شاعرهم[٢]:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

والرابع: أنَّها وإنْ كانت مؤنثةً فإنها خفيفة، وقد أجمع النحويون: على أنَّ كل اسم على ثلاث[ة] أحرف مؤنث أو أعجمي فإنَّه ينصرف لخفته، مثل: وَعْدٍ، وجُمْلٍ، ونُوح، ولوطٍ، وما أشبه ذلك، وعلى هذا فتح أبو عمرو الياء من قوله: ﴿نَفْسِيٓ إِنْ﴾ [يونس: ١٥]، ﴿وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ﴾ [المائدة: ١١٦]، و﴿يَدِيَ إِلَيۡكَ﴾ [المائدة: ٢٨]، و﴿عَيۡنِيٓ ٣٩ إِذ تَمۡشِيٓ﴾ [طه: ٣٩-٤٠]، وما أشبه ذلك، والخامس: أنَّ (الأرض) أراد به المكان والموضع، فردَّه إلى المعنى دون اللفظ، ودليل هذا القول: أنَّ جميع الأرض لم يخرج منها النبات، وإنما خرج من بعضها دون بعض...»"[٣].

أي: أنَّ علة نافع في مخالفته مذهبه المُطَّرِد في: ﴿ٱلۡمَيۡتَةَ﴾ من موضع البقرة والمائدة والنحل، و﴿مَّيۡتَةً﴾ موضعَي الأنعام، و﴿مَيۡتًا﴾ موضع الفرقان والزخرف وق، هي: لأجل التأنيث في هذه

---

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٧٢).

(٢) وهو: عامر بن جُوَيْن الطائي، والبيت منسوب له في: **الكتاب** (٤٦/٢)، **والكامل**: للمبرد (٨٤١/٢، ٩٩٣)، **وتحصيل عين الذهب** (ص: ٢٥٦)، **وشرح المفصل** (٣٦١/٣).

(٣) مخطوط **شرح الغاية** (ص: ١١٩-١٢٠)، وانظر: **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٩٨-١٩٩).

المواضع، كما يظهر جليًا في: ﴿ٱلۡمَيۡتَةَ﴾ و﴿مَّيۡتَةَ﴾ بعلامة التأنيث فيهما، أو كونها نعتًا لمؤنث كما في ﴿بَلۡدَةَ مَّيۡتًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، [الزخرف: ١١]، [ق: ١١]، فخفف هذه المواضع خلافًا لمذهبه؛ كراهةً للجمع بين ثقل التشديد وثقل التأنيث، وفرارًا من اجتماعهما، **وهي علة قوية ظاهرة لها وجهها واعتبارها**، إلا أنَّه يَرِدُ عليها ما يُضعِّفها وهو: تشديده لـ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيِّتَةُ﴾ [يس: ٣٣]، وهي مؤنثة مثل أخواتها؟ وقد أُجيب على ذلك بعدة أوجه، يمكن تلخيصها في ثلاثة نقاط، وهي:

١- أنَّه جعل (الأرض) بمنزلة (البلد)، ومذهبه: تشديد ﴿بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾، فمرَّ فيه على أصل واحد.

٢- أنَّ كلمة (الأرض) خفيفة؛ لكونها أتت على ثلاثة أحرف، ولا علامة للتأنيث فيها، فتأنيثها مجازي غير حقيقي، وهي وإن كانت مؤنثةً فإنها خفيفة؛ لقلة حروفها، وقد صرف النحويون ما شابهها ولم يمنعوه من الصرف؛ للخفة، وإن كان مؤنثًا وأعجميًا.

٣- أنَّه أراد بـ: (الأرض) المكان والموضع، فردَّه إلى معناه المذكر دون لفظه المؤنث، والله تعالى أعلم.

ثانيًا- علة حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر في مخالفتهم مذهبهم المُطَّرِد:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "قال الإمام أبو بكر ﷺ: «...وأما أهل الكوفة فإنهم يقولون: ما كان الموت وصفًا له على الحقيقي، فهو بالتشديد، نحو: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]، و﴿ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩]؛ شبهوا الأرض التي لا نبات فيها بالنفس التي لا روح فيها...»، واحتج بعضهم لأهل الكوفة: بأنَّهم شددوا: ﴿ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾ و﴿ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾؛ **لمُجَاورة** ﴿ٱلۡحَيِّ﴾، وشددوا قوله تعالى: ﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]؛ **لقوله تعالى:** ﴿وَٱلۡبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [الأعراف: ٥٨]، **كأنَّه لمَّا** كان أحد وصفيه بالتشديد، وهو: (الطيب)، كان الوصف الثاني مثله، وهو: (الميت)، ثم قاسوا جميع القرآن عليه، كي لا يختلف الباب"[1].

---

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٧٢-٧٣).

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وقال الإمام أبو بكر ﷺ: «...ومذهب أهل الكوفة قريب من مذهب أبي عمرو، ويقولون: ما كان [محققًا][1] فهو بالتشديد، كقوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١]، وأما قوله: ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]، فإنَّه يُشْبه المعنى، وقوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١]؛ لأنَّ الأرض التي ليس فيها ماء، بمنزلة النفس التي لا روح فيها»، وقيل: أنَّهم شددوا؛ لقوله: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [الأعراف: ٥٨]؛ ليستويا ويتفق اللفظ بهما بعدما تجاورا، ثم بنى سائر القرآن عليها؛ لئلا يختلف الباب بها"[2].

من خلال ما سبق يمكن إجمال علة مخالفتهم لمذهبهم المُطَّرِد في: ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾، بمواضعها الثمانية، و﴿مَّيِّتٍ﴾ المقيدة بـ﴿بَلَدٍ﴾ في موضعَيْها الاثنَيْن، بعلتَيْن اثنتَيْن، وهما:

<u>العلة الأولى: التشديد لكون الموت وصفًا لها على الحقيقة:</u>

وهي ظاهرة في مواضع ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ الثمانية، وأما ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]، و﴿فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩]، فإنها شُبِّهَت بها في المعنى فأُلْحِقَت بها؛ لأنَّ الأرض التي لا ماء فيها كالنفس التي لا روح فيها.

ولكن يَرِدُ على هذه العلة ما يُضَعِّفها، وهو: أنَّ هناك مواضعًا أخرى تحقَّقت فيها صفة الموت على الحقيقة، ومع ذلك قرؤوها بالتخفيف، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

<u>العلة الثانية: التشديد مُناسبةً للمُجَاور ومراعاةً للفظه:</u>

فشددوا ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ في مواضعها الثمانية؛ مراعاةً ومُناسبةً للفظ ﴿ٱلْحَيَّ﴾ القريب منها قبلها

---

(١) هذا ما ظهر لي، وفي النسخة المحققة أثبت [حيًّا]، وليست كذلك في المخطوط.

(٢) مخطوط **شرح الغاية** (ص: ١٢٠-١٢١)، وانظر: **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٩٩).

أو بعدها، وكذلك شُدِّدت ﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]؛ لمجَاورتها ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [الأعراف: ٥٨]؛ لمَّا كان كلاهما وصفًا للبلد، حتى تستوي الألفاظ جميعها ويتفق أداءها بلفظٍ واحدٍ.

وأما بالنسبة لموضع فاطر ﴿فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩] فإنهم قاسوه على موضع الأعراف حتى لا يختلف باب ﴿مَّيِّتٍ﴾ المقيد بـ ﴿بَلَدٍ﴾، **وهذه علةٌ قويةٌ ظاهرةٌ لهم، ولا يَرِدُ عليها ما يُضَعِّفها**، والله تعالى أعلم.

ثالثًا- علة يعقوب:

قال الأزهري (ت نحو ٣٧٠هـ): "وشدد يعقوب من هذا ما كان له رُوح كقوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: ٣١]، و﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وخفف ما لا رُوح فيه..."[١].

وقال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وأما يعقوب فإنَّه خفف بلدًا ميتًا على الأصل؛ لأنَّ هذا الوصف ليس بحقيقي له، وشدد قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]؛ شبَّه الكافر الذي لا إيمان معه بالنفس التي لا روح فيها، اعتبارًا بقوله تعالى: ﴿فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾، يعني بالإيمان، فلما وصفهم بالحياة صاروا كالموتى الذين لا روح فيهم في الحقيقة.

وقال أبو حاتم: قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: ٣١]، فسَّره سلمان الفارسي بأنَّ الحي: المؤمن، والميت: الكافر، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، أي: كافرًا فمننَّا عليه بالإيمان، ورُوِيَ أنَّ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما قيل له:

(١) **علل القراءات** (١٠٩/١).

«هذه خالدة بنت الأسود بن عبد يغوث[١]»، قال: «سبحان الذي يخرج الحي من الميت»[٢]، فثقَّل حيث أراد إخراج المؤمن من الكافر، وهذه حجة يعقوب"[٣].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وأمَّا يعقوب وسهل فإنهما شددا ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾؛ لمُجَاورة ﴿ٱلْحَيَّ﴾؛ ليتفق اللفظ ولا يختلفا، وشددا ﴿أَوَمَن كَانَ مَيِّتاً فَأَحْيَيْنَـٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]؛ لأنَّ معناه ومعنى ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]، و﴿ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، واحد، والله أعلم"[٤].

وقال ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ): "وأما يعقوب فإنه شدد جميع ما كان ذا روح، وخفف ما لم يكن ذا روح، كالأرضين والبلاد...وأما قراءة يعقوب بما قرأ، فإنه لا فرق في العربية بين ما كان ذا روح فمات، وبين ما لم يكن ذا روح، وبين ما مات وما لم يمت..."[٥].

<u>من خلال ما سبق يمكن تصنيف العلل الواردة إلى ثلاثة أقوال:</u>

<u>أولًا- قول الأزهري (ت نحو ٣٧٠هـ) وابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ):</u>

أنَّه شدد ما كان ذا روح، وخفف ما لا روح له، فالمواضع التي خالف فيها مذهبه المُطَّرِد وشددها، هي لأجل أنها كانت ذات روح، فوصف الموت عليها حقيقي غير مجازي، ولكن يَرِد عليه ما يُضعِّفه، وهو: تخفيفه لمواضع ذات روح، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ

---

(١) هي الصحابية خالدة بنت الأسود بن عبد يغوث القرشية الزهرية رضي الله عنها، إحدى خالات النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ والدها هو ابن أخي آمنة بنت وهب أم نبينا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهي ممن هاجر وكانت امرأة صالحة، انظر: **الاستيعاب** (١٨١٦/٤)، **وأسد الغابة** (٧٧/٧).

(٢) أخرجه الطبراني في «**المعجم الكبير**» (٩٥/٢٥-٢٤٧/٩٦) بنحوه، و(٢٤٨/٩٦/٢٥) بلفظه، وابن أبي حاتم في «**تفسير القرآن العظيم**» (١٢٤/٣-٣٢٠/١٢٥، ٣٢٢) بنحوه، و(٢٦٩/٦-٦٣١/٢٧١، ٦٣٣) بنحوه، وقال الهيثمي في «**مجمع الزوائد**» (١٥٤٣٦/٤٢٧/٩، ١٥٤٣٧): "رواه كله الطبراني بإسنادين، وإسناد الثاني حسن".

(٣) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٧٢-٧٣).

(٤) مخطوط **شرح الغاية** (ص: ١٢١)، وانظر: **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٩٩).

(٥) **الموضح** (٣٦٥/١-٣٦٦).

ﭐلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة:١٧٣].

ثانيًا-قول ابن القراب (ت٤١٤هـ):

يُفْهم من قوله علتان اثنتان، وهما:

١-أنَّه شدد ما كان الموت وصفًا له على الحقيقة، وذلك كمواضع ﴿ٱلۡمَيِّتِ﴾ في مواضعها الثمانية، وشدد معها أيضًا: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾ [الأنعام:١٢٢]؛ قياسًا عليها؛ لأنَّ الكافر كالميت، فلا روح فيه على الحقيقة؛ لعدم إيمانه، ويَرِد عليها التضعيف كما ورد على القول السابق.

٢-أنَّه شدد ﴿ٱلۡمَيِّتِ﴾ و﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾ [الأنعام:١٢٢]؛ اعتبارًا واعتدادًا بالحديث الوارد عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في تثقيل لفظ الميت في سياق الحديث عن إخراج المؤمن من الكافر، وكذا كانت مواضع ﴿ٱلۡمَيِّتِ﴾ الثمانية؛ لأنَّه قد ورد في تفسيرها إخراج الحي المؤمن من الميت الكافر، وكذا ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾ [الأنعام:١٢٢]؛ لأنَّه في سياق مَنِّ الله عزوجل وإحسانه على الكافر بالإيمان[1]، فمعناهما واحد ومتقارب، وهي **علة قوية ظاهرة**، وهي التي ترجح ليعقوب؛ لأنها وردت عن أبي حاتم (ت٢٤٨هـ) **تعليلًا** لقراءة شيخه، وكما يقال دائمًا: حينما تَرِدُ العلة عن القارئ أو رواته أو أحد تلامذته فلا مجال لردها.

ثالثًا- قول أبي الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ):

أنَّه شدد ﴿ٱلۡمَيِّتِ﴾ لمُجاورة ﴿ٱلۡحَيَّ﴾، وشدد ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾ [الأنعام:١٢٢] قياسًا على ﴿ٱلۡمَيِّتِ﴾؛ لأنَّ معناهما واحد، وهو: وصف الموت للكافر والحياة للمؤمن، وهي **علة قوية ظاهرة** أيضًا، لكنها لا ترجح؛ لرجحان العلة الماضية.

---

(١) انظر: **تفسير الطبري** (٣١٠/٥ وما بعدها) و(٥٣٢/٩ وما بعدها)، **ومعالم التنزيل** (٢٤/٢) و(١٨٤/٣)، **والبحر المحيط** (٤٣٨/٢-٤٣٩) و(٢١٦/٤)، **والدر المصون** (١٠٣/٣-١٠٤) و(١٣٣/٥-١٣٤).

وأما بالنسبة إلى رويس في زيادته عن روح بتشديد موضع الحجرات خروجًا عن مذهبه المُطَّرِد، فلم أجد من نصَّ عنه العلة في ذلك، والله تعالى أعلم.

❖ المسألة (١٢): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في** ﴿ٱلسِّلۡمِ﴾:

وقع الخلاف من هذه الكلمة بين القُرَّاء في ثلاثة مواضع من القرآن[(١)]، وهي:

١- الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

٢- الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الأنفال: ٦١].

٣- الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُواْ وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمۡ وَلَن يَتِرَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ [محمد: ٣٥].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَفَتْحُكَ سِـينَ السَّـلْمِ أَصْـلُ رِضًـا دَنَا ....[(٢)]

وَّاكْسِـرُوا لِـشُـعْـ........................ ـبَةَ السِّـلْمَ وَاكْسِـرْ فِي الْقِتَالِ فَطِبْ صِـلَا[(٣)]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ نافع وابن كثير والكسائي وأبو جعفر بفتح السين فيها جميعًا ﴿فِي ٱلسَّلۡمِ﴾، ﴿لِلسَّلۡمِ﴾، ﴿إِلَى ٱلسَّلۡمِ﴾، بينما قرأ شعبة بكسر السين فيها جميعًا ﴿فِي ٱلسِّلۡمِ﴾، ﴿لِلسِّلۡمِ﴾، ﴿إِلَى ٱلسِّلۡمِ﴾ ووافقه حمزة وخلف العاشر على الكسر

---

(١) انظر: **الشـافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص:٨٦-٨٧)، **واللآلئ الفريدة** (٩٥/٢)، **وإبراز المعاني** (٣٥٤/٢)، **والكنز**: للجعبري (١٢١٨/٣).

(٢) **الشـاطبيَّة** (ص: ٤١) البيت رقم (٥٠٦)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (١١٧/٣)، **والجوهر النضـيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص:٣٦٢-٣٦٤)، **وسراج القارئ** (٧٣١/٢).

(٣) **الشـاطبيَّة** (ص: ٥٧) البيت رقم (٧٢١)، وانظر: **المفيد**: لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصـيمي (ص:٦٧٩-٦٨١)، **والعقد النضـيد**، تحقيق: خلف الله القرشـي (؟/٣٠٥-٣٠٨)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: علي الغامدي (ص:١٤٣).

في سورة القتال[1] ﴿إِلَى ٱلسِّلْمِ﴾ دون غيرها، وقرأ الباقون بكسر السين في البقرة ﴿فِي ٱلسِّلْمِ﴾، وبفتحها في الموضعَيْن الباقيين ﴿لِلسَّلْمِ﴾، ﴿إِلَى ٱلسَّلْمِ﴾[2].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- فتح السين في المواضع الثلاثة، وذلك لنافع، وابن كثير، والكسائي، وأبي جعفر.

٢- كسر السين في موضع البقرة وفتحها في موضعي الأنفال والقتال، وذلك لأبي عمرو، وابن عامر، وحفص، ويعقوب.

٣- كسر السين في المواضع الثلاثة، وذلك لشعبة وحده.

٤- كسر السين في موضعي البقرة والقتال، وفتحها في موضع الأنفال، وذلك لحمزة، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ أبا عمرو وابن عامر وحفصًا وحمزة ويعقوب وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم موضعًا بقراءة دون بقية المواضع على التفصيل الذي سبق بيانه.

- **توجيه القراءتَيْن:**

اختلفت توجيهات الأئمة فيهما وتفرَّعت، لكني سأذكر أبرزها مما نقله أكثرهم واشْتُهِر، ومما له علاقة بالعلة، فمن ذلك:

---

(١) وهي من الأسماء التي تُسَمَّى بها سورة محمد ﷺ؛ لما ذُكِر فيها من مشروعية القتال وبيان أحكامه، بالإضافة لوُرُود الاسم فيها، قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ مُّحۡكَمَةٞ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلۡقِتَالُ﴾ [محمد: ٢٠]، انظر: **جمال القُرَّاء** (ص: ٩٢)، **وأسماء سور القرآن** (ص: ٣٨٦-٣٨٧).

(٢) انظر: **الروضة** (٥٦٢/٢، ٦٨٣، ٩٢٢)، **والتيسير** (ص: ٢٣٨، ٣٠٠، ٤٦٣)، **والكنز** (٤٢٣/٢-٤٢٤)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٠٣، ٣٨٦، ٥٥٩).

أولًا- أنهما لغتان تستعمل في معنى: الإسلام، والصُلْح، فمن أراد المعنى الأول: جاز له ﴿ٱلسِّلْمِ﴾، و﴿ٱلسَّلْمِ﴾ كسرًا وفتحًا، ومن أراد الثاني: جاز له أيضًا ﴿ٱلسِّلْمِ﴾، و﴿ٱلسَّلْمِ﴾ كسرًا وفتحًا[١]، قال السخاوي (ت٦٤٣هـ): "والقراءتان بمعنًى واحد، وكل واحد يستعمل في الصلح والإسلام جميعًا"[٢]، وقد ضعَّف بعضهم الفتح إذا أُريد به معنى الإسلام، ووصفوه بالغرابة، والشذوذ، والقلة؛ لشيوع معنى الإسلام بالكسر[٣].

ثانيًا- أنَّ ﴿ٱلسِّلْمِ﴾ بالكسر يراد به: الإسلام، وبالفتح ﴿ٱلسَّلْمِ﴾ يراد به المسالمة والصُلْح، حتى أنَّ ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري) وصف هذا القول: بأنه الأكثر استعمالًا، ووصفه الجعبري (ت٧٣٢هـ) بأنه القول الأفصح[٤]، قال أبو شامة (ت٦٦٥هـ): "ولهذا كسر أكثر القُرَّاء هنا، وفتحوا في الأنفال والقتال؛ لظهور معنى الإسلام في البقرة، وظهور معنى المصالحة في غيرها"[٥].

ثالثًا- عكس القول الماضي، وهو: أنَّ ﴿ٱلسِّلْمِ﴾ بالكسر: الصُلْح، و﴿ٱلسَّلْمِ﴾ بالفتح: الإسلام، قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وقال بعض أهل اللغة: المشهور أنَّ السلم بالفتح الإسلام، وبالكسر الصلح..."[٦]، وقد ذُكِرَ فيما مضى تضعيف بعضهم بأن يكون معنى الإسلام على الفتح.

وتبعًا لهذه الاختلافات في الأقوال:

وُجِّهت قراءة من قرأ **بالفتح في الكل**، بأنها: الأعم والأعلى من اللغتَيْن والأعرب والأفصح

---

(١) انظر: **المختار** (١٠٠/١)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص:٢٠٦)، **والدُّرة الفريدة** (١١٧/٣)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٥٤٢/٢).

(٢) **فتح الوصيد** (٧٠٣/٣)، وانظر: **المفيد**: لابن جبارة (ص:٣١٠).

(٣) انظر: **الحجة**: للفارسي (١٢٢/٢)، **وشرح الهداية** (١٩٦/١)، **والموضح** (٣٢١/١)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٥٤٦/٢).

(٤) انظر: **المختار** (٩٩/١-١٠٠)، **والحجة**: لابن خالويه (ص:٩٥)، **واللآلئ الفريدة** (٩٦/٢)، **والكنز**: للجعبري (١٢١٨/٣).

(٥) **إبراز المعاني** (٣٥٤/٢)، وانظر: **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٥٤٢/٢).

(٦) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص:٨٧)، وانظر: **الشفاء** (٢٣٧/١-٢٣٨).

والأشهر؛ لأنها تتضمن المعنيَيْن جميعًا، ولأنها قراءة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما احتج الكسائي بذلك تعليلًا لفتحه في جميع المواضع[(١)]، وقال ابن القراب (ت٤١٤هـ) عن قراءة من قرأ **بالكسر في الكل**: "ومن كسر [الجمع][(٢)]؛ ذهب إلى أنَّه أشهر وأكثر"[(٣)].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

أولًا- علة مخالفة أبي عمرو ومن معه:

القول الأول: قال النحاس (ت نحو ٣٣٨هـ): "قال الكسائي: «السَّلم والسِّلم واحد»، وكذا هو عند أكثر البصريين، إلّا أنَّ أبا عمرو فرّق بينهما وقرأ هاهنا ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، وقال: هو في **الإسلام**، وقرأ التي في الأنفال والتي في سورة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿ٱلسَّلۡمِ﴾ بفتح السين، وقال: هي بالفتح: **المسالمة**"[(٤)].

أي: أنَّ علة تخصيصهم الكسر بسورة البقرة دون السورتَيْن الباقيتَيْن، هي: **اختلاف المعنى والتنبيه على ذلك باختلاف اللفظ**، فلما كان موضع البقرة هو الوحيد الذي معناه **الإسلام**، جاءت القراءة بالكسر؛ لأنها الأشهر في استعمال هذا المعنى، ولما كان موضعا الأنفال والقتال بمعنى

---

(١) انظر: **علل القراءات**: للأزهري (٧٦/١)، **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٨٧-٨٨)، **وفتح الوصيد** (٧٠٢/٣)، **واللآلئ الفريدة** (٩٦/٢)، **والشفاء** (٢٣٧/١)، وقال الدوري في: **جزء فيه قراءات النبي** ﷺ (ص:١٤٥): "حدثنا الكسائي، ثنا حرب بن مهران، عن أبي راشد مولى عبد الرحمن ابن أبزى قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ هؤلاء الأحرف: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ﴾ [الأنفال: ٦١]، و ﴿وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ﴾ [محمد: ٣٥] بنصب السين وبخفضه"، وانظر: **الدر المنثور** (٤٥٢/١٣)، وذُكِر في إسناده بأنه ضعيف؛ لأنه مرسل، انظر: **موسوعة التفسير المأثور** (٢٤٥/٢٠) حاشية رقم (٢).

(٢) هكذا في النسخة المحققة، والصواب: [الجميع].

(٣) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٨٨)، وانظر: **الشفاء** (٢٣٧/١-٢٣٨).

(٤) **إعراب القرآن** (٢٥٠/١)، وانظر: **علل القراءات**: للأزهري (٧٥/١)، **وحجة القراءات** (ص: ٦٧٠)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص:٢٠٦).

الصلح، جاءت القراءة بالفتح؛ لأنها الأشهر في استعماله، ففي قراءتهم تنبيه على ذلك، وهي على القول الأفصح والأشهر في استعمال (السلم) فتحًا وكسرًا.

وإن كانت العلة منصوصةً عن أبي عمرو نفسه ومنسوبةً إليه، فهي كذلك تُؤْخَذ لمن شاركه من القُرَّاء في المخالفة، فما الذي يمنع من أن تكون علتهم أيضًا؟ فهي موافقة للتفسير الأظهر والأكثر كما سيأتي، بالإضافة إلى أنها أتت على **القول الأشهر والأفصح في الاستعمال**، وقد ذكرها العلماء لهم أيضًا[1].

استدراك:

وقد أنكر المُبَرِّد (ت٢٨٥هـ) هذه التفريقات فيما حكاه عنه النحَّاس (ت نحو ٣٣٨هـ) ، بل وزاد عليه بأن قال عنها: "وهي تَكْثُر عن أبي عمرو، واللغة لا تُؤْخَذ هكذا، وإنما تُؤْخَذ بالسماع لا بالقياس، ويحتاج من فرَّق إلى دليل، وقد حكى البصريون: بنو فلان سِلْمٌ، وسَلْمٌ، وسَلَمٌ بمعنًى واحد، ولو صح التفريق؛ لكان المعنى واحدًا؛ لأنه إذا دخل في الإسلام، فقد دخل في المسالمة"[2]، واستدرك الجعبري (ت٧٣٢هـ) على قول المُبَرِّد (ت٢٨٥هـ) -في إنكاره للتفرقة- بأنَّ من فرَّق قصد استعمال اللغة الفصيحة؛ **فالتفرقة هي الفصحى؛ وإن كانت كلها لغات**[3].

وتعقَّب السخاوي (ت٦٤٣هـ) قول النحَّاس (ت نحو ٣٣٨هـ) عن أبي عمرو فقال: "وأبو عمرو -رحمه الله- شديد الأخذ بالاتِّباع، ولم يُفَرِّق مُعْتَمدًا على قياس، وهذا ظنٌّ سيء ممن ظنَّه"[4]، ولقد رُوِي عن أبي عمرو أنه قال: "لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قُرِئ به، لقرأت حرف كذا كذا، وحرف

---

(١) انظر: **الحجة**: للفارسي (١٢٣/٢)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٢٠٠/١)، و**إبراز المعاني** (٣٥٤/٢)، **وشرح الطيبة**: لابن الناظم (٧٧٣/٢)، **وشرح الطيبة**: للنويري (٢٠٢/٢).

(٢) **إعراب القرآن** (٢٥٠/١-٢٥١)، وانظر: **تفسير القرطبي** (٣٩٣/٣).

(٣) انظر: **الكنز**: للجعبري (١٢١٨/٣)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٣٦٣).

(٤) **فتح الوصيد** (٧٠٣/٣).

كذا كذا"[١]، وقد سُئِلَ: "أكلما أخبرته وقرأت به، سمعته؟ قال: «لو لم أسمعه من الثقات لم أقرأ به؛ لأنَّ القراءة سنة»"[٢].

بل إنَّ هذه الفروقات في اختلاف استعمال اللفظ وَفْقَ المعنى والسياق، مما يدل على تفنن أبي عمرو في اختياراته، وبراعته وفهمه للألفاظ واللغات التي فيها، واستعماله للأفصح منها **بعد اتباعه للأثر**، وقد قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "ولأبي عمرو مذهبٌ مستمر في الفرق بين الحرفين باللفظ؛ لافتراقهما في المعنى، إذا أمكنه ذلك تنبهًا عليه..."[٣]، وقال أيضًا: "وقد ذكرت لك أنَّ لأبي عمرو مذهبًا مستمرًا في الفرق بين الحرفَيْن المثلَيْن في اللفظ إذا اختلفا في المعنى"[٤].

القول الثاني: قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "ومن قرأ في سورة البقرة بالكسر فقط؛ فلأنه خطابٌ للمؤمنين، وأن يُخَاطب المؤمنون **بالصلح** أقرب من أن يخاطبوا **بالإسلام**؛ لأنهم مسلمون، وإنما أُمِروا **بالصلح** وترك البغضاء، وأما في الأنفال وسورة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالمراد به: **الإسلام**، يعني أن مآل الكافر إلى **الإسلام**، ويدعو الكفار إلى **الإسلام**"[٥].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "ومن كسرها هاهنا [أي: البقرة] فقد جعلها بمعنى **الصلح**؛ لأنَّ **الإسلام** مثبت لهم بقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، وهي حجة أبي عمرو، ونزول الآية يدل على هذا المعنى، رُوِيَ أنَّ قومًا من اليهود أسلموا، فكانوا يتقون لحوم الإبل والسبت وأشياء كثيرة، فنُهوا عن ذلك، ونزلت الآية"[٦].

---

(١) **السبعة** (ص: ٤٨)، وانظر: **النشر** (٦١/٢).

(٢) **جامع البيان**: للداني (١٤٨/١)، وانظر: **الكامل**: للهذلي (٢٠٣/١).

(٣) **الشفاء** (٢٥٤/١).

(٤) **الشفاء** (٣٠٥/١).

(٥) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٨٨).

(٦) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ٢٠٦).

قبل الحديث عن هذا القول وشرحه، فإنه -والله أعلم- قد ذكره ابن القراب (ت٤١٤هـ) علةً لابن عامر وحفص ويعقوب دون أبي عمرو؛ لأنه قد سبق له أن ذكر القول الأول لأبي عمرو منصوصًا عنه، فهو هاهنا يذكر هذه العلة لغيره، أو يكون أبو عمرو معهم، باعتبار أنَّه -أي: ابن القراب (ت٤١٤هـ)- يرى هذه العلة جميعًا لهم، وأما أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ) فإنه يراها علةً لأبي عمرو ومن وافقهم على تخصيص الكسر في البقرة، مع كونه قد ذكر قبل قوله هذا، القول الأول عن أبي عمرو، وذكر أنه مذهبه ولهذا اختار الكسر في البقرة.

شرح القول، أي: أنَّ هذا القول عكس القول الأول في استعمال السلم في المعنى، وهي ذات العلة في **إرادة بيان اختلاف المعنى والتنبيه على ذلك باختلاف اللفظ**، ولكنَّ استعمال معنى الإسلام بقراءة الفتح ضعيف وقليل وفيه غرابة وشذوذ كما سبق بيانه، ولو نظرنا إلى تفسير المواضع الثلاثة، سنجد الخلاف بين أقوال المفسرين فيها، لكنَّ الأظهر والأكثر فيها هو معنى القول الأول[1].

الخلاصة والترجيح:

وعليه: فإن **القول الأول هو الذي يرجَّح**؛ لأنه على الأكثر والأشهر في استعمال (السلم)، ولكونه موافقًا للأرجح في التفسير، وقد ورد عن جلة من العلماء في تعليلهم لمخالفة أبي عمرو ومن معه، في حين أنَّ القول الثاني: لم يذكره إلا عالمان اثنان، ولما فيه من غرابة وشذوذ في استعمال معنى الإسلام بقراءة الفتح، وهو لا يقبل علةً لأبي عمرو؛ لوُرُود النص عنه بتوضيح اختياره بمعنى القول الأول، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: **تفسير الطبري** (٣/٥٩٧-٥٩٩) و(١١/٢٥١-٢٥٣) و(٢١/٢٢٧)، **وتفسير القرطبي** (٣/٣٩٢-٣٩٣) و(١٠/٦٢) و(١٩/٢٨٨-٢٨٩)، **والبحر المحيط** (٢/١١٨) و(٤/٥٠٩) و(٨/٨٤)، **وفتح القدير** (١/٣٧٣-٣٧٤) و(٢/٤٦٢) و(٥/٥٤-٥٥).

ثانيًا- علة حمزة وخلف العاشر:

القول الأول- قال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): "وأما قراءة حمزة بكسر السين في سورة البقرة وفي سورة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإن (السلم) في سورة البقرة يراد به: **الإسلام** كما تقدم، وفي سورة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قوله: ﴿وَتَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلْمِ﴾ [محمد: ٣٥]، فإن (السلم): **الصلح**، وكذلك في الأنفال المراد به **الصلح** في قوله: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ﴾ [الأنفال: ٦١]، وفي (السلم) إذا أريد به **الصلح** لغتان: الفتح والكسر، فأخذ حمزة باللغتَيْن جميعا، فكسر في موضع وفتح في آخر"[١].

أي: إنَّ علة حمزة، هي **الجمع بين اللغتَيْن فيما كان معناه الصلح**، فكسر موضع البقرة؛ لأنَّ معناه الإسلام، وجميع بين الفتح والكسر فيما كان معناه الصلح، وهذا يبين أنَّ حمزة وخلف يذهبان إلى استعمال الأشهر والأكثر في معنى الإسلام: وهو الكسر، وإلى جواز استعمال اللغتَيْن فيما كان معناه الصلح، ولذا عبَّر الجعبري (ت٧٣٢هـ) عن وجه من خصَّ الأنفال: بالتنبيه على الجواز[٢].

القول الثاني- قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وأما حمزة فإنه خصَّ سورة الأنفال بالفتح؛ لأن الكناية تدل على أنَّ المراد بها الصلح؛ لأن الصلح مؤنث -كذلك قاله أبو زيد[٣]- فكان حمزة جمع بين اللغتَيْن: أحدهما لفظًا، والآخر كنايةً، فقرأ بالكسر ليدل اللفظ على الإسلام، وقرأ بالفتح لتدل الكناية على الصلح"[٤].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وإنما اختار حمزة وخلف الفتح في سورة الأنفال؛ لأنه

---

(١) **الحجة** (٢/٢٩٥)

(٢) **الكنز** (٣/١٢١٩) بتصرف يسير.

(٣) هو: أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، صاحب النحو واللغة، من شيوخه: أبو عمرو بن العلاء، وعمرو بن عبيد، من تلاميذه: أبو عبيد القاسم بن سلَّام، وأبو حاتم السجستاني، من تصانيفه: قراءة أبي عمرو، ومعاني القرآن، توفي عام (٢١٥هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **طبقات النحويين** (ص: ١٦٥-١٦٦)، **وإنباه الرواة** (٢/٣٠ وما بعدها).

(٤) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص:٨٨).

معناه الصلح، بدليل قوله: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ﴾ [الأنفال: ٦١]، والجنوح هو الميل، وقال أبو حاتم: «أراد حمزة أن يجمع بين اللفظ وبين الكتابة؛ لأن (السلم) إذا كان بمعنى الصلح: يُذَكَّرُ ويُؤَنَّث، وإذا كان بمعنى (الإسلام) يُذَكَّرُ لا غير"[١].

الذي يتضح من قول ابن القراب (ت٤١٤هـ)**:**

أنه خصص الأنفال بالفتح؛ لأن ضمير المؤنث -وهو الذي قصد به الكناية[٢]- في ﴿فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، يدل على الصلح؛ **لأن الصلح مؤنث**، فجمع بين اللغتَيْن في (السلم) في قراءته، لتدل قراءة الكسر بلفظها على معنى الإسلام، ولتدل قراءة الفتح على معنى الصلح؛ لأجل الكناية في ذاك الموضع فقط.

وهذا المعنى يتضح كذلك من قول أبي الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ)، إلا أنه أُشْكِل بقوله: أن (السلم) بمعنى الصلح: يُذَكَّرُ ويُؤَنَّث، وقد ذكر ابن القراب (ت٤١٤هـ) أنه بمعنى الصلح: مؤنث، فكيف المخرج، وما علاقته بالسلم فتحًا وكسرًا؟

ولقد وقفتُ على قول زادني به الله فَهْمًا لأقوالهما، وهو نصٌ نقله ابن القراب (ت٤١٤هـ)، فقال: "ورُوِيَ عن أبي عمرو أيضًا في قوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ﴾ [الأنفال: ٦١]، إنهما **لغتان بمعنى الصلح**، ولغة سعد بن بكر[٣] (السَّلم) مؤنثة، ولغة سفلى مُضَر[٤] (للسِّلم) مذكر، قال: فمن قرأها

(١) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ٢٠٦).

(٢) انظر: حاشية رقم (٤) من صفحة (٢٧١) في الاختلاف بين استعمال مصطلح الضمير والكناية عند البصريين والكوفيين.

(٣) **سعد بن بكر**: بطن من هوازن من العدنانيين من مُضَر، وهم: بنو سعد بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مُضَر بن نزار بن معد بن عدنان، انظر: **جمهرة النسب** (ص: ٣١١، ٣٩٣)، **ومعجم قبائل العرب** (٥١٣/٢).

(٤) **سفلى مُضَر**: مُضَر قبيلة من القبائل العدنانية، وهي شعب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتندرج تحتها القبائل والبطون والأفخاذ الكثيرة، وهم بنو مُضَر بن نزار بن معد بن عدنان، ويُذْكَر أنَّ سفلى مُضَر هي القبائل ما عدا قريشًا وقيسًا، انظر: **الإنباه** (ص: ٤٥)، **وتاج العروس** (٨٦/٣٩).

(للسِّلم) فقد خالف ما في الكتاب"[1].

أي: أنَّ (السلم) بمعنى **الصلح** يُذَكَّرُ ويُؤَنَّث، ويُفَرَّق التذكير والتأنيث على الحركات وَفْقَ لغات القبائل، فالسَّلم بالفتح مؤنثة، والسِّلم بالكسر مذكر، وكلاهما بمعنى الصلح، فحين اخْتُصَّ موضع الأنفال بوجود ضمير المؤنث فيه، ناسب أن تكون السَّلم بالفتح؛ لأنها مؤنثة، فجُمِعَ في موضع الأنفال: بين لفظها بالفتح وبين دلالة ﴿لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١].

ومن خلال ما سبق يمكن الجمع بين القولَيْن الوارِدَيْن في علة حمزة وخلف، فيقال:

أنَّ العلة لهما في تخصيصهما موضع الأنفال بالفتح، هو: **الجمع بين اللغتَيْن فيما كان معناه الصلح**، فكُسِرَ موضع البقرة؛ لأنَّ معناه الإسلام، وجُمِعَ بين الفتح والكسر فيما كان معناه الصلح، وإنما خُصِّصت الأنفال بلغة الفتح، مع أنها هي والقتال في معنى الصلح؛ لدلالة ضمير المؤنث في موضع الأنفال، فناسب أن يُقْرَأ فيها بالفتح؛ لأن الفتح في السَّلم بمعنى الصلح؛ مؤنثةٌ على لغة سعد بن بكر، والله تعالى أعلم.

---

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص:٨٧)، وانظر: **الحجة**: للفارسي (٢/٢٩٤).

❖ **المسألة (١٣): علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في** ﴿تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾، ﴿يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ﴾:

اختلف القُرَّاء العشرة في الفعل المضارع من (رَجَعَ) إذا أتى بعده لفظ (الأمر) مفردًا أو مجموعًا، وقد أتى في سبعة مواضع، وذلك على التفصيل الآتي[١]:

١- ﴿تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾، حيثما وقعت، وقد وردت في ستة مواضع، أولها وُرُودا قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

٢- ﴿يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ﴾، لم ترد إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَفِي التَّاءِ فَاضْمُمْ وَافْتَحِ الْجِيمَ تُرْجَعُ الْـ ... أُمُورُ سَمَا نَصًّا وَحَيْثُ تَنَزَّلَا[٢]

.... وَيُرْجَعُ فِيهِ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ إِذْ عَلَا[٣]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

..........................وَيُرْجَعُ كَيْفَ جَا ... إِذَا كَانَ لِلْأُخْرَى فَسَمِّ حُلًى حَلَا

وَالَامْرُ اتْلُ.................................... ... .[٤]

---

(١) انظر: **غاية الاختصار** (٤٠٦/٢، ٥٢٤)، **ونزهة البررة** (قسم التحقيق/ ٩-١١)، **والنشر** (١٥٩٣/٥)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٣٨٣).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٤١) البيت رقم (٥٠٧)، وانظر: **فتح الوصيد** (٧٠٦/٣)، **والدُّرة الفريدة** (١١٩/٣-١٢٠)، **والإشارات العمرية**، تحقيق: نداء الصباغ (ص: ١٦١).

(٣) **الشاطبيَّة** (ص: ٦١) البيت رقم (٧٦٨)، وانظر: **إبراز المعاني** (٢٥٦/٣)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الكريم الميموني (ص: ٢٦٦)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: علي الغامدي (ص: ١٩٨-١٩٩).

(٤) **الدُّرة** (ص: ٧) البيت رقم (٦٣-٦٤)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ١٧٥)، **والغُرَّة**: للعرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ٣٧-٣٨)، **والإيضاح**: للقاضي (ص: ١١٢-١١٣).

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ نافع وحفص بضم حرف المُضارَعة وفتح الجيم ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾، ﴿يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ﴾ في مواضعها السبعة، ووافقهما ابن كثير وأبو عمرو وشعبة وأبو جعفر في ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ وحدها، وقرأ الباقون بفتح حرف المُضارَعة وكسر الجيم ﴿تَرْجِعُ ٱلْأُمُورُ﴾، ﴿يَرْجِعُ ٱلْأَمْرُ﴾ في مواضعها كلها[١].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- ضم حرف المُضارَعة وفتح الجيم في مواضعها السبعة، وذلك لنافع، وحفص.

٢- ضم حرف المُضارَعة وفتح الجيم في ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ في مواضعها الستة، وفتح حرف المُضارَعة وكسر الجيم في ﴿يَرْجِعُ ٱلْأَمْرُ﴾، وذلك لابن كثير، وأبي عمرو، وشعبة، وأبي جعفر.

٣- فتح حرف المُضارَعة وكسر الجيم في مواضعها السبعة، وذلك لابن عامر، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ابن كثير وأبا عمرو وشعبة وأبا جعفر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم الموضع الوحيد المُقْتَرِن بالمفرد بفتح حرف المُضارَعة وكسر الجيم، فخالفوا بذلك مذهبهم المُطَّرِد في المواضع الستة الباقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

أولًا- من قرأ بفتح حرف المُضارَعة وكسر الجيم ﴿تَرْجِعُ ٱلْأُمُورُ﴾، ﴿يَرْجِعُ ٱلْأَمْرُ﴾:

فوجهه: أنَّه فعل مبني للفاعل من الفعل اللازم: رَجَعَ يَرْجِعُ، فالفعل مُسْنَد إلى الأمور والأمر، ومنسوب إليها على وجه المجاز والسعة الحاصل والظاهر من أمرها؛ لأنها لا فعل لها في الحقيقة،

(١) انظر: **المبسوط** (ص: ١٢٩-١٣٠)، **والتيسير** (ص: ٢٣٨، ٣١٧)، **والمستنير** (٢/٥٥، ٢٠٧)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٠٣، ٤٠٩).

ولكنها لما رَجَعَتْ بعد أنْ رُجِعَتْ حَسُنَ أن تُوصَف بالفعل، كما يُقال: فلانٌ مات ومرض، وإنما هو أُمِيتَ وأُمْرِضَ(١)، والمعنى على هذه القراءة: تَصِير الأمور، ويَصِير الأمر، وتصديقها قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] ففيها ردُّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه(٢).

ثانيًا- ومن قرأ بضم حرف المُضارَعة وفتح الجيم ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾، ﴿يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ﴾:

فوجهه: أنَّه فعل مبني لما لم يُسَمَّ فاعله من الفعل المُتَعَدِّ: رَجَعَ يُرْجَعُ، فالفاعل محذوف للعلم به وهو الله عزوجل، وأُسْنِدَ الفعل إلى المفعول، وهو: الأمور والأمر، والمعنى: تُرَدُّ الأمور، ويُرَدُّ الأمر(٣)، وحجَّتُه نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢]، ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [التوبة: ٩٤]، ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧](٤).

وقال ابن مهران (ت٣٨١هـ): "إنما اختار الضم من اختاره؛ لقوله: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]؛ ليكونا على لفظ واحد، ثم سائر القرآن عليه؛ لئلا يختلف الباب"(٥).

ثالثًا- الفعل (رَجَعَ) يأتي لازمًا ومُتَعدِّيًا، فالقراءتان مُتَقاربتان مُتَداخلتان تَرْجعان إلى معنًى واحد وإن اختلف اللفظان؛ لأنَّ الأمور لن تَرْجِع حتى يُرْجِعها الله، فإذا رُجِعَت رَجَعَت، فهي مرجوعة وراجعة(٦).

(١) انظر: **المختار** (١/١٠١، ٤٠٩)، **والشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٨٩)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ١٧٢، ٢٠٦-٢٠٧)، **والموضح** (١/٣٢٣)، **والدُّرة الفريدة** (٣/١١٩-١٢٠).

(٢) انظر: **نكات القرآن** (١/٢٠٧)، **وحجة القراءات** (ص: ١٣٠-١٣١، ٣٥٣)، **وشرح الهداية** (١/١٩٦)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (١/٢٠٠، ٣٨٢).

(٣) انظر: **الحجة**: لابن خالويه (ص: ٩٥، ١٩١)، **والموضح** (١/٣٢٣) و(٢/٦٦٢)، **والشفاء** (١/٢٣٨-٢٣٩)، **والدُّرة الفريدة** (٣/١١٩) و(٤/١٧٤)، **والكنز**: للجعبري (٣/١٢٢٢).

(٤) انظر: **الحجة**: للفارسي (٢/٣٠٤-٣٠٥) (٤/٣٨٨-٣٨٩)، **والشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٨٩)، **والكشف** (١/٢٨٩، ٥٣٨)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢/٥٥٣).

(٥) **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ٢٠٧).

(٦) انظر: **علل القراءات**: للأزهري (١/٧٧)، **وحجة القراءات** (ص: ١٣١)، **وشرح الهداية** (١/١٩٦) و(٢/٣٥٥)، **والدُّرة الفريدة** (٤/١٧٤)، **واللآلئ الفريدة** (٢/٥٩١) و(٣/٨٩٤).

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

أ- قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وقوله: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: ١٢٣]، والواحد والجمع في هذا الباب سواء، ومن فرّق بينهما؛ فلقوله: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [هود: ١٢٣]؛ لأن معناه: ولله أن يَعْلَم غيب السماوات، وأن يَرْجِع الأمر كله إليه، والله أعلم به"[١].

ب- وقال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وعلة من قرأ هناك: ﴿تُرْجَعُ﴾ [البقرة: ٢١٠] بضم التاء وفتح الجيم، وهاهنا: ﴿يَرْجِعُ﴾ [هود: ١٢٣] بفتح الياء وكسر الجيم؛ اختلافهما في اللفظ، ومُشَاكلة ﴿يَرْجِعُ﴾ بفتح الياء هنا ما قبله في المعنى واتصاله به، إذ تقديره: ولله غيب السماوات والأرض، وإليه رجوع الأمر كله في أنَّه لا يملكه أحد سواه، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقال: ﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩]"[٢].

<u>يتضح من خلال النَّصَّيْن الماضِيَيْن أنَّهما علتان اثنتان، وهما:</u>

العلة الأولى- مُشَاكلة ما قبله في المعنى و اتصاله به:

فـ: ﴿يَرْجِعُ﴾ بالبناء للفاعل تُشاكِلُ ما قبلها في المعنى من إسناده إلى الله عزوجل؛ لأنَّ التقدير: ولله علم غيب السماوات والأرض، وإليه رجوع الأمر كله، ومما يُبَيِّن شدة الاتصال بينهما في المعنى وجود الضمير في: ﴿وَإِلَيْهِ﴾ العائد على الله عزوجل المذكور قبله في: ﴿وَلِلَّهِ﴾، في حين أنَّ المواضع الباقية كلها قد ذُكِرَ لفظ الجلالة فيها صريحًا ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾[٣]، والله تعالى أعلم.

العلة الثانية- اختلاف اللفظ:

---

(١) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ٢٠٧)

(٢) **الشفاء** (٦٥٢/١-٦٥٣).

(٣) انظر: **تفسير الطبري** (٦٧٠/٥) و(٦٤٨/١٢-٦٤٩)، **ومعالم التنزيل** (٢٠٧/٤)، **والبحر المحيط** (١٣٤/٢) و(٢٩/٣-٣٠) و(٢٧٤/٥-٢٧٥)، **وتفسير ابن كثير** (٣٦٤/٤).

أي: أنَّ موضع هود قد افترق عن المواضع الستة الباقية بكونه أتى بياء التذكير مُسْنَدًا إلى المفرد بعده ﴿يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ﴾، في حين أنَّ المواضع الباقية قد أتت بتاء التأنيث مُسْنَدَةً إلى الجمع بعدها ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾.

❖ المسألة (١٤): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في ﴿أَنَا۠﴾:**

اختلف القُرَّاء في كلمة ﴿أَنَا۠﴾ **وصلًا** إذا أتى بعدها[١]:

١- همزة قطع مضمومة، وقد وردت في موضعَيْن، هما قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥].

٢- همزة قطع مفتوحة، وقد وردت في عشرة مواضع، أولها قوله تعالى: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣].

٣- همزة قطع مكسورة، وقد وردت في ثلاثة مواضع، وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء: ١١٥]، ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَمَدُّ أَنَا -فِي الْوَصْـلِ- مَعْ ضَـمِّ هَمْزَةٍ   وَفَـتْـحٍ أَتَـى وَالْـخُـلْـفُ في الْـكَسْـرِ بُـجِّلَا[٢]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

وَقَصْرُ أَنَا مَعْ كَسْرٍ اعْلَمْ...................   ....[٣]

---

(١) انظر: **الدُّرة الفريدة** (٣/١٥٢-١٥٣)، **واللآلئ الفريدة** (٢/١١٩-١٢٠)، **وجامع الفوائد** (ص: ٥١٦)، **وسراج القارئ** (٢/٧٤٠-٧٤١).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٤٢) البيت رقم (٥٢١)، وانظر: **المفيد:** لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٣٣٣-٣٣٦)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢/٦٣٦-٦٤٣)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٣٨٩).

(٣) **الدُّرة** (ص: ١٢) البيت رقم (١١٨)، وانظر: **الإيضاح:** للزبيدي (ص: ٢٤٨)، **والغرَّة:** للعَرائي، تحقيق: أحمد =

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في ألف ﴿أَنَاْ﴾ وصلًا لا وقفًا، فقرأ نافع وأبو جعفر بإثبات الألف **وصلًا** في ﴿أَنَا﴾ إذا أتى بعدها: همزة القطع المضمومة والمفتوحة، وأما إذا أتى بعدها همزة القطع المكسورة فإنَّه رُوِيَ عن قالون وجهان: إثبات الألف، أو حذفها وصلًا، والحذف وصلًا هي قراءة الباقين في ﴿أَنَا﴾ مطلقًا، وما سبق من خلاف فهو في حال الوصل فقط؛ لأنهم اتفقوا على إثبات الألف في حال الوقف(1).

- **مراتب القُرَّاء:**

١- إثبات الألف وصلًا إذا أتى بعدها همزة القطع المضمومة والمفتوحة، وإذا أتى بعدها همزة القطع المكسورة فالوجهان فيها، أي: الحذف أو الإثبات وصلًا، وذلك لقالون وحده.

٢- إثبات الألف وصلًا إذا أتى بعدها همزة القطع المضمومة والمفتوحة، وحذفها وصلًا إذا أتى بعدها همزة القطع المكسورة، وذلك لورش، وأبي جعفر.

٣- حذف الألف وصلًا مطلقًا، وذلك لابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ورشًا وأبا جعفر لم تطَّرد قراءتهما في جميع المواضع؛ لتخصيصهما الحذف بالهمزة المكسورة، دون همزتي القطع المضمومة والمفتوحة.

ويمكن أن يقال: أنَّ قالونًا قد خالف مذهبه مثلهما، على وجه الحذف في المكسورة، أما على وجه الإثبات فيها، فإنه لم يخالف مذهبه؛ لاطِّراده حينئذ بالإثبات في جميع حركات همزة القطع.

- **توجيه القراءتَيْن:**

الشنقيطي (ص: ١٣٢)، **والبهجة السَّنِيَّة** (ص: ٢٩٠).

(١) انظر: **التذكرة** (٢/٢٧٢-٢٧٣)، **والتيسير** (ص: ٢٤١)، **والكنز** للواسطي (٢/٤٢٨)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٠٨).

قبل الحديث عن توجيهما، لابدَّ من بيان اختلاف مذاهب النَّحْويين في الضمير (أنا)؛ لارتباط اختلافهم بالتوجيه، وعليه:

أولًا- الضمير عند البصريين والكوفيين: يرى البصريون أنَّ الاسم من (أنا) هما: الهمزة والنون فقط، وأنَّ الألف ليست أصلية، وإنما هي زائدة؛ تقويةً للضمير، ولبيان حركة النون عند الوقف، في حين أنَّ الكوفيين يجعلون (أنا) بكماله ضميرًا: الهمزة والنون والألف، فالألف عندهم أصلية كأصالة التاء من (أنت)(1).

ثانيًا- توجيه قراءة الإثبات:

هي على **الأصل** وَفْقَ مذهب الكوفيين، وأما على المذهب الآخر، فإنها أُثبتَتْ وصلًا؛ إجراءً للوصل مُجْرَى الوقف، وهو كثير في كلام العرب(2).

واختيار إثبات ألف (أنا) فيما بعده همزة دون غيره من الحروف؛ لأجل أنه لما تَأَتَّى له مَدُّ الألف للهمزة بعدها، كره حذف الألف ومَدَّتها، فجعلها كنظائرها، مثل: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤]، مع كراهته للجمع بين الهمزتين؛ كأنه لم يعتدَّ بالحرف الواحد وهو النون حاجزًا بينهما(3)، ولِمَا فيه من استعانة بالنطق بالهمزة؛ لثقلها، "فإن النطق بحرف المد فيه راحة للسان، فلا يأتي للنطق بالهمزة إلا وقد وجد راحةً من كلال النطق بها"(4).

ثالثًا- توجيه قراءة الحذف:

---

(١) انظر: **الحجة:** لابن خالويه (ص: ٩٩)، **وشرح المفصل** (٣٠٤/٢)، **والتذييل والتكميل** (١٩٤/٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٦٣٨/٢).

(٢) انظر: **الكشف** (٣٠٧/١)، **والشفاء** (٢٦٢/١)، **والدُّرة الفريدة** (١٥٤/٣، ١٥٦)، **واللآلئ الفريدة** (١٢١/٢-١٢٢).

(٣) **الشفاء** (٢٦٢/١) بتصرف يسير، **والدُّرة الفريدة** (١٥٤/٣) بتصرف يسير، وانظر: **الكشف** (٣٠٦/١)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٤٢٣).

(٤) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٦٤١/٢)، وانظر: **العقد النضيد**، تحقيق: أيمن سويد (٦٣١/٢)، **والمفيد**: ابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٣٣٦)، **وجامع الفوائد** (ص: ٥١٦).

حُذِفَت الألف استخفافًا على مذهب الكوفيين؛ لدلالة الفتحة عليها، وأما على المذهب الآخر، فإنَّ قراءة الحذف على الأصل؛ لأنه لم يُؤْتَ بالألف إلا وقفًا؛ حفظًا لحركة النون من أن تُحْذف فتُسكَّن، فلما وُصِلَت بما بعدها تحركت النون، فأُمِنَت حركتها من الحذف، فلذاك لم يُحتَج إليها وصلًا فاستغني عنها[1].

الخلاصة: أنهما لغتان معروفتان فاشيتان في الاستعمال حكاهما الأكابر كالخليل بن أحمد (ت نحو ١٧٥هـ) والكسائي[2]، والحذف: أشهرهما، وهي لغة أهل الحجاز وسائر العرب ولذا هي الفصحى، والإثبات مطلقًا لغة تميم، ولغة لبعض قيس[3] وربيعة[4][5].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

أولًا- اتباع الأثر، والجمع بين اللغتَيْن الفصحى والفصيحة[6]:

قال ابن مُطَرِّف (ت٤٥٤هـ): "ثم صار نافع مع جميع القُرَّاء على القصر في ﴿أَنَا۠﴾ إذا أتى بعده همزة مكسورة، وذلك لعلتين: إحداهما: **الجمع بين اللغتَيْن**، والأخرى: **روايته عن شيوخه**"[7].

---

(١) انظر: **شرح الهداية** (٢٠٣/١)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٣١٢)، **والمفيد**: ابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٣٣٦)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٣٨٩).

(٢) انظر: **نكات القرآن** (٢١٧/١)، **والشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٠٩)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ٢١٧)، **والدُّرة الفريدة** (١٥٥/٣).

(٣) **قيس:** هي قبيلة كبيرة من القبائل العدنانية من مُضَر وهم: بنو قيس بن عيلان بن مُضَر بن نزار بن معد بن عدنان، انظر: **الإنباه** (ص: ٨٠)، **ومعجم قبائل العرب** (٩٧٢/٣).

(٤) **ربيعة:** هي من القبائل العدنانية، وهم بنو ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، شعب واسع، فيه قبائل عظام وبطون وأفخاذ، انظر: **الإنباه** (ص: ١١٤)، **والأنساب** (٧٦/٦).

(٥) انظر: **شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٣١١)، **والكنز**: لشعلة (٧١/٢-٧٢)، **وإبراز المعاني** (٣٦٥/٢)، **والكنز**: للجعبري (١٢٥٠/٣)، **والتذييل والتكميل** (١٩٥/٢)

(٦) انظر: **شرح الهداية** (٢٠٤/١)، **والبديع**: لابن معاذ (ص: ٦٣-٦٤)، **وفتح الوصيد** (٧٣٤/٣)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٣١٢)، **والموضح** (٣٣٩/١)، **والكنز**: للجعبري (١٢٥١/٣)، **والنجوم الطوالع** (ص: ١٤٧).

(٧) **البديع:** لابن مُطَرِّف (٢١١/١-٢١٢)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (١٢٢/٢).

وقال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ) -بعد ذكره لأحد أوجه توجيه إثبات الألف، وهي لأجل الهمزة بعدها-: "...وليس لمعترض أن يعترض عليه ويقول: «لولا فعل ذلك مع الهمزة المكسورة في المواضع المذكورة، كما فعل مع المضمومة والمفتوحة؟»؛ لأن الإثبات والحذف لغتان فاشيتان حكاهما الأكابر، فإن فعل ذلك فهو قياس مذهبه، وإن لم يفعل فسائغ له أن **يَأخُذ باللغتَيْن**، وهذا **بعد النقل الثابت** عن أئمته -رضي الله عنهم أجمعين-؛ لأنه ليس لأحد أن يقرأ إلا بما روى وصح عن الثقات المشهورين من الصحابة والتابعين -رضوان الله عليهم-"[١].

واجتُمِعَ مع هذه العلة علتان اثنتان، وُضِّحَ فيهما تخصيص الهمزة المكسورة من بين المفتوحة والمضمومة، وهما:

أ- الأولى منهما:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "قال ابن مقسم: «**جمع** أهل المدينة **بين اللغتَيْن**، فاختاروا المد فيها مع الألف المفتوحة والمضمومة؛ لأن المد أخف معهما، ولم يختاروا مع الألف المكسورة؛ لأنَّ فيه رجوعًا من فتحة ممدودة إلى كسرة، فيكون بمنزلة النازل من علو إلى حدور»"[٢].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وقال الامام أبو بكر رحمه الله: «إنما اختار أهل المدينة المد عند الألف المفتوحة وعند المضمومة؛ لقربه منها، والقصر عند المكسورة لثقله؛ لأن النازل من فتح إلى كسر بمنزلة النازل من علو إلى سفل، والضم متوسط بينهما...»"[٣].

وقال ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ): "وإثبات نافع هذه الألف مع الهمزة المفتوحة والمضمومة دون المكسورة، هو: لإرادة **الأخذ بالوجهين**، ولأن الهمزة بعد الألف أبين، وامتناعه عنها عند كسر الهمزة؛ لاستثقال الكسرة فيها بعد الألف والفتحة"[٤].

---

(١) **الدُّرة الفريدة** (١٥٤/٣-١٥٥)، وانظر: **المفيد**: لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٣٣٦).

(٢) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٠٩).

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ٢١٧).

(٤) **الموضح** (٣٣٩/١).

أي: أنه بالإضافة للجمع بين اللغتَيْن، خُصَّت الهمزة المكسورة دون غيرها؛ بسبب استثقال الكسرة بعد فتحة النون وإثبات الألف في ﴿أَنَا﴾؛ لأنه لو أُثْبِتَت الألف حينئذ سيكون فيها ثِقَلٌ على اللسان؛ لأنَّ فيها خروجًا من فتحة وألف إلى كسرة، وشُبِّه هذا الثِّقَل بالنزول من الأعلى إلى الأسفل المُنْحَدِر، فالإثبات والمد مع المفتوحة والمضمومة أخف من المكسورة.

ب- الثانية منهما:

ونقل أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ) قولًا آخر، وهو: "«القصر أشهر اللغات وأكثرها، فلما اختاروا أقل اللغتَيْن اختاروا مع ذلك أخف الحركات؛ لئلا يجمعوا بين أقل اللغتَيْن وأثقل الحركات» والله أعلم"[١].

أي: أنه لما كانت لغة الإثبات قليلةً، اختاروا معها أخف الحركات، وهي: الفتحة والضمة؛ حتى لا يجمعوا بين الأقل والأثقل، فإنَّ المعتاد على العرب استعمال اللغات الأكثر والحركات الأخف، لكن يُرَدُّ على هذا القول ويُعْتَرضُ عليه، بأنَّ الضمة هي أثقل الحركات لا الكسرة[٢]، ومع ذلك فقد جُمِعَ بين استعمال اللغة الأقل والحركة الأثقل، فقرأ نافع وأبو جعفر بإثبات الألف إذا وليتها الهمزة المضمومة، وعليه **تُرَجَّح العلة الماضية عليها**، ولا يُؤْخَذُ بهذه العلة؛ لضعفها.

ثانيًا- قلة مواضع الهمزة المكسورة:

قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "وقد كان يلزم نافعًا إثبات الألف إذا أتت بعدها همزة مكسورة، كما رُوِيَ عن قالون؛ لأنه موضع يمكن فيه المد، وتحذف فيه الألف ومَدَّتها، **ولكن لمَّا قلَّ ذلك في القرآن** فلم يقع منه إلا ثلاثة مواضع، أجراه مُجْرَى ما ليس بعده همزة؛ لقلته، فحذف الألف في الوصل"[٣].

---

(١) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ٢١٧).

(٢) انظر: **شرح كتاب سيبويه** (١/١٢٠، ١٤٢)، **والخصائص** (١/٥٥)، **وشرح التسهيل** (٣/٤٣٩)، **وهمع الهوامع** (٣/٢٥٧).

(٣) **الكشف** (١/٣٠٧).

وقد اعْتَرَض عليه السخاوي (ت٦٤٣هـ)[١] مُبطِلًا قولَه ومُضَعِّفه: بأنَّ المضمومة أقل من المكسورة؛ لأنَّها وردت في موضعَيْن، في حين أنَّ المكسورة في ثلاث مواضع؟

وأُجِيب على اعتراضه: "بأنَّ الهمزة المضمومة أثقل من المكسورة، فكانت الاستعانة بإشباع المد آكد، ولم ينظر إلى قلتها"[٢]، ووضَّحه السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) قائلًا: "وقد أُجِيب: بالفرق، وهو أنَّ المضمومة أثقل من المكسورة، فإن الضم أثقل من الكسر، فالمضمومة وإن قلَّ دورها فقد ثقل لفظها، ولا ترد علينا المفتوحة؛ لكثرة دورها"[٣].

ولا زلتُ أرى أنَّ علة قلة دور المكسورة غير قائمة؛ لقلَّة دور المضمومة ومع ذلك أُثْبِتَت فيها الألف قبلها، فليس لثِقَلها علاقة بتقوية الإثبات فيها على قلَّتها، وأحتجُّ على ما قلتُ بقول الجعبري (ت٧٣٢هـ) حيث رد على من قال: بأنَّ الضمة لثقلها تحتاج إلى المد، فقال: "...ولا لأنَّ المضمومة أحوج إلى المد لزيادة الثقل؛ لأن الأمر بالعكس"[٤]، وشرحه تلميذه ابن الجندي (ت٧٦٩هـ) قائلًا: " وقوله: «لأن الأمر بالعكس»، أي: المكسور أولى بالمد؛ لأن الضم أثقل، فلا يُزاد بزيادة المد"[٥]، وشرحه الكوراني (ت٨٩٣هـ) أيضًا، فقال: "...ورد قول من قال: «المضمومة أحوج إلى المد؛ لثقلها»، بأنَّ الأمر بالعكس، فإن الثقيل يحتاج إلى التخفيف"[٦]، وعليه فإنَّه لا يُؤْخَذُ بهذه العلة.

ثالثًا- "رفع توهم انحصارها بالهمز"[٧]:

قالها الجعبري (ت٧٣٢هـ) وشرحها الكوراني (ت٨٩٣هـ) فقال: "قال: «ووجه التخصيص: رفع توهم

---

(١) **فتح الوصيد** (٧٣٤/٣)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (١٢٥٢/٣)، **والعبقري** (٢٣٨/أ).

(٢) **اللآلئ الفريدة** (٦١٠/٢) من تحقيق: عبد الله نمنكاني، أما تحقيق: الطبعة التجارية لدار الكتب العلمية (١٢٢/٢)، فإنه فيها سقط بُتِرتْ به العلة، والله المستعان.

(٣) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٦٤٢/٢).

(٤) **الكنز** (١٢٥٢/٣)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٢١٥/٢).

(٥) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٤٢٤).

(٦) **العبقري** (٢٣٨/أ).

(٧) **الكنز** (١٢٥٢/٣)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٢١٥/٢)، **والدرر الناثرة** (ص: ٧٧).

انحصارها بالهمز»، أقول: أراد أنَّ تخصيص المد بالهمزة المفتوحة والمضمومة؛ لئلا يتوهم أنَّ منشأ هذه اللغة نفس الهمز"[(١)].

أي: أنَّ وجه تخصيص قراءة الإثبات بالمضمومة والمفتوحة دون المكسورة؛ الابتعاد عن التوهم، أي: حتى لا يُتَوهَّم أحد بأنَّ هذه اللغة مُخْتَصَّة بالهمز وأنه هو سبب منشئها؛ لأنها في لغة تميم وقيس وربيعة تُثْبَتُ مطلقًا كما سبق، سواء أجاء بعدها همزة أم أيُّ حرف غيرها.

الخلاصة:

أنَّ لهذه المخالفة ثلاثة علل قوية يُمكِن الجمع بينها، فيُقال:

إنَّ علة ورش وقالون -في وجه الحذف- وأبي جعفر في مخالفة مذهبهم المُطَّرِد عند الهمزة المكسورة، هي: الجمع بين اللغتَيْن، مع تخصيصها بالهمزة المكسورة دون أخواتها؛ لثقلها على اللسان عند انتقاله من الفتحة والألف المثبتة إليها، مع إزالة لَبْس أن يُتَوهَّم مُتَوهِّم انحصار هذه اللغة بالهمز دون غيرها من الحروف في لغة العرب، والله تعالى أعلم.

(١) **العبقري** (٢٣٨/أ)

❖ المسألة (١٥): علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في باب ﴿يُضَٰعِفُ﴾:

اختلف القُرَّاء في الكلمات من هذا الباب حيثما وقعت من القرآن، وذلك حينما تأتي[1]:

١- فعلًا مضارعًا، سواء أكان:

أ- مبنيًا للفاعل ﴿يُضَٰعِفُ﴾، نحو قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥].

ب- أم مبنيًا للمفعول ﴿يُضَٰعَفُ﴾، نحو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠].

وكل ذلك سواء أَعُرِيَ الفعل عن الضمير أم اتصل به.

٢- اسم مفعولٍ ﴿مُّضَٰعَفَةً﴾، وقد جاء في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٠].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

يُضَٰعِفُهُ ارْفَعْ فِي الْحَدِيدِ وَهَاهُنَا	سَمَا شُكْرُهُ وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثُقِّلَا
كَمَا دَارَ وَاقْصُرْ مَعْ مُضَعَّفَةً...	....[2]
....	وَقَصْرُ كِفَا حَقٍّ يُضَٰعَفْ مُثَقَّلَا[3]

(١) انظر: **الكنز**: للجعبري (١٢٤٢/٣)، **والكنز**: للواسطي (٤٢٦/٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٦١٤/٢-٦١٥)، **وسراج القارئ** (٧٣٧/٢).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٤١-٤٢) البيت رقم (٥١٦-٥١٧)، وانظر: **لباب المعاني**، تحقيق: مختار اعبود (ص:٢٠١-٢٠٣)، **وجامع الفوائد** (ص:٥١٤)، **وشرح الشاطبية**: للسنباطي (ص:٤٠٠-٤٠١).

(٣) **الشاطبيَّة** (ص: ٧٨) البيت رقم (٩٧١)، وانظر: **فتح الوصيد** (٧٢٦/٤-٧٢٧)، **والمفيد**: للَّوَرْقي (؟/٦٤٢-٦٤٣)، **والفتح الداني** (٢٧٠/ب).

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

يُضَـٰـعِـفُـهُ......وَشَـــدِّدْهُ كَـيْـفَ جَـا   إِذًا حُــمْ..(١)

اختلف القُرَّاء في باب المُضاعفة حيثما وقع من القرآن كما بُيّن، فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بتشديد العين مع حذف الألف ﴿فَيُضَعِّفُهُۥ﴾، ﴿يُضَعَّفُ﴾، ﴿مُّضَعَّفَةً﴾، وذلك في الباب كله حيثما وقع، وقرأ الباقون في الباب كله بتخفيف العين وإثبات الألف قبلها ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾، ﴿يُضَٰعَفُ﴾، ﴿مُّضَٰعَفَةً﴾، إلا أبا عمرو، فإنه قد قرأ في موضع سورة الأحزاب، وهو قوله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٣٠]، بالتشديد والحذف ﴿يُضَعَّفۡ﴾، موافقًا لابن كثير ومن معه، وأما بقية المواضع فقد قرأها كقراءة الجماعة(٢).

- **مراتب القُرَّاء:**

١- تخفيف العين مع إثبات الألف قبلها في الباب كله حيثما وقع، وذلك لنافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

٢- تشديد العين مع حذف الألف قبلها في الباب كله حيثما وقع، وذلك لابن كثير، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب.

٣- تشديد العين مع حذف الألف قبلها في موضع سورة الأحزاب وحده، وتخفيف العين مع إثبات

---

(١) **الدُّرة** (ص: ٩) البيت رقم (٨١)، وانظر: **شـرح الدُّرة:** للنويري (٢/٥٣-٥٤)، **والغُرَّة:** للعِرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ٦٩-٧٠)، **والبهجة المرضيّة** (ص:١٥٣-١٥٤).

(٢) انظر: **الروضـة** (٢/٨٦١)، **والتيسـير** (ص: ٢٤٠، ٤١٨)، **والتجريد** (ص:١٩٨-٢٨٩)، **وتحبير التيسـير** (ص: ٣٠٧، ٥١٢)، وللتنبيه والتوضيح: فإنَّ الخلاف المقصود به هنا، هو ما يتعلق بالتشديد والتخفيف مع حذف الألف أو إثباتها فقط، أما ما يتعلق بالرفع والنصب كموضعي البقرة والحديد، وما يتعلق بموضع الأحزاب من القراءة بالنون مع كسـر العين ونصـب العذاب، أو بالياء وفتح العين مع رفع العذاب، فليس بمراد هنا، ولْتراجع مذاهبهم فيها في مظانها.

الألف قبلها في الباقي من الباب كله حيثما وقع، وذلك لأبي عمرو وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق، يتضح أنَّ أبا عمرو لم تطَّرد قراءاته في جميع المواضع؛ لتخصيصه موضع الأحزاب بالتشديد دون بقية المواضع التي اطَّرد له فيها التخفيف.

- **توجيه القراءتَيْن:**

ضاعفت الشيء مضاعفةً، وضعَّفته تضعيفًا، **لغتان بمعنًى واحد**، وهو: أن يُزاد على أصل الشيء فيصبح مِثْلَيْه أو أكثر[١]، قال الكسائي: "العرب تقول: ضاعف الله لك نفقتك، وضعَّف الله لك نفقتك، بمعنىً واحد"[٢]، فالتشديد لغة نجديَّة لتميم، والتخفيف لغة لأهل الحجاز[٣]، قال الطبري عنها: "أفصح اللغتَيْن، وأكثرهما على ألسنة العرب"[٤].

وقد فرق بعضهم بينهما في المعنى؛ فلم يجعلوا معناهما واحدًا، وقالوا: أيهما أبلغ وأكثر؟

فرُوِيَ عن أبي عمرو، وأبي عبيدة (ت نحو ٢٠٩هـ)[٥]، وابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، أنَّ التضعيف للشيء: ضمه إلى مثله فيكون **مرتين**، وأما المضاعفة فتكون **أكثر من مرتين**[٦]، قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "أنَّ أبا عمرو حكى: «أنَّ (ضاعفت) أكثر من (ضعَّفت)؛ لأنَّ (ضعَّفت) معناه مرتان»، وحكى: «أنَّ العرب تقول: ضعَّفت درهمك، أي: جعلته درهمين، وتقول: ضاعفتَه، أي:

---

(١) انظر: **العين** (٢٨٢/١)، **والمختار** (١٠٩/١)، **وعلل القراءات**: للأزهري (٨٥/١)، **والموضح** (٣٣٢/١).

(٢) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص:١٠٢)، وانظر: **حجة القراءات** (ص:١٣٩).

(٣) انظر: **الحجة**: للفارسي (١٧٤/٤)، **والكشف** (١٩٦/٢)، **والكنز**: للجعبري (١٢٤٤/٣)، **والشفاء** (٢٥٣/١).

(٤) **تفسير الطبري** (٤٣٢/٤)، وانظر: **الشفاء** (٢٥٣/١).

(٥) هو: أبو عبيدة، مَعْمَر بن المثنى التَّيْمِي -مولاهم- البصري النحوي صاحب التصانيف، من شيوخه: هشام بن عروة، وأبو عمرو بن العلاء، من تلاميذه: علي بن المديني، وأبو عبيد القاسم بن سلَّام، من مصنفاته: مجاز القرآن، وغريب الحديث، توفي عام (٢٠٩هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **إنباه الرواة** (٢٧٦/٣ وما بعدها)، **وسير أعلام النبلاء** (٤٤٥/٩-٤٤٧).

(٦) انظر: **مجاز القرآن** (١٣٧/٢)، **ومعاني القرآن**: للنحاس (٣٤٣/٥)، **والشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص:١٠١-١٠٢)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص:٢١٣).

جعلته أكثر من درهمين..."[1].

فالتخفيف عندهم أي: ﴿يُضَٰعَفُ﴾ أكثر وأبلغ من التشديد ﴿يُضَعَّفْ﴾، مع أنَّ التشديد في كلام العرب يستلزم عكسه، قال أبو حيَّان (ت٧٤٥هـ): "لأن المضاعفة تقتضي زيادة المثل، فإذا شدَّدت اقتضت البنية التكثير فوق مرتين إلى أقصى ما يزيد من العدد"[2]، فالتشديد فيه معنى التكثير، والمبالغة، ومداومة الفعل وتكريره، وزيادته على الواحد إلى ما لا نهاية له[3]، قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "وحجة من شدد وحذف الألف: أنه حمله على الكثير؛ لأن (فعَّلت) مشدد العين، بابه تكثير الفعل، وتقول: (غلَّقت الأبواب) إذا فعلت ذلك شيئًا بعد شيء، و(غلَقت الأبواب) إذا فعلت ذلك مرة واحدة، وكذلك (فتَّحت وفتَحت)"[4].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- علة الجمع بين اللغتَيْن:

قال الباقولي (ت٥٤٣هـ): "خص أبو عمرو هاهنا ﴿يُضَٰعَفُ﴾ مشددةً فقرأ ﴿يُضَعَّفْ﴾، وهو لا يقرأ ﴿فَيُضَعِّفُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ولا قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُضَعِّفُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦١]، ولا قوله: ﴿أَضْعَٰفًا مُّضَعَّفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]... فإنما هذا من أبي عمرو أخذ باللغتَيْن "[5].

العلة الثانية- علة التفرقة بين معنى التضعيف والمضاعفة:

فقد روى الأصمعي (ت نحو ٢١٦هـ) عن أبي عمرو أنه قال: "كل شيء في القرآن يُضَاعَف أضعافًا

(١) **الكشف** (٣٠٠/١)، وانظر: **الحجة:** لابن خالويه (ص:٢٩٠).

(٢) **البحر المحيط** (٢٦٢/٣)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (١٤٥/٣)، **الشفاء** (٢٥٣/١)، **والدر المصون** (٦٨٢/٣).

(٣) انظر: **الحجة:** لابن خالويه (ص:٩٨)، **وحجة القراءات** (ص:١٣٩)، **والشفاء** (٢٥٣/١)، **والكنز:** للجعبري (١٢٤٤/٣).

(٤) **الكشف** (٣٠٠/١)، وانظر: **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٦١٩/١).

(٥) **كشف المشكلات** (١٠٧٤/٢، ١٠٧٦)، ولم أقف على غيره في ذكر هذه العلة.

مرارًا: فهو بالألف، وما كان مرتين: فهو يُضَعَّف مشددة، وذلك في سورة الأحزاب ﴿يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِ﴾"[١]، وقال ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري): "وإنما خالف أبو عمرو في هذا الموضع أصله فقرأه بالتشديد وبغير ألف لقوله: ﴿ضِعۡفَيۡنِ﴾، **هكذا رُوِيَ عنه نصًا**"[٢]، وقال الفاسي (ت٦٥٦هـ): "والوجه في التشديد لأبي عمرو: ما رُوِيَ عنه من أنَّ: ضَعَّفت درهمك، معناه: جعلته درهمين، فاقتضى قوله: ﴿ضِعۡفَيۡنِ﴾ التشديد على مذهبه لذلك"[٣].

إذًا فأبو عمرو يرى التفرقة في المعاني بين قراءتَي التشديد والتخفيف، ولأجل ذلك خالف مذهبه المُطَّرِد في سورة الأحزاب فقرأه بالتشديد، تبيينًا منه وتوضيحًا: أن العذاب هنا حين تضعيفه سيكون مرتين لا أكثر، بدلالة قوله عزوجل ﴿ضِعۡفَيۡنِ﴾، وحتى لا يُتوهَّم غيرُه فاختار التشديد؛ لأن التخفيف يراد به عند العرب كما حكاه: أن يكون أكثر من مرتين، وعبر الجعبري (ت٧٣٢هـ) عن اختيار أبي عمرو بقوله: "ولذلك خفَّف عن نساء النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ بالتشديد"[٤]، ولذا قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "ولأبي عمرو مذهب مستمر في الفرق بين الحرفين باللفظ؛ لافتراقهما في المعنى، إذا أمكنه ذلك تنبيهًا عليه، وهذا من ذاك"[٥].

وليس أبو عمرو وحده يرى التفرقة في المعاني -كما ذُكِر سابقًا-، بل إنَّ أبا عبيدة (ت نحو ٢٠٩هـ)، وابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) معه، قال أبو عبيدة (ت نحو ٢٠٩هـ): "ومجاز ﴿يُضَٰعَفۡ﴾ أي: يُجعَل الشيء شيئين حتى يكون ثلاثة، فأما قوله و﴿يُضَعَّفۡ﴾ أي: يُجعَل الشيء شيئين"[٦]، وقال ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ): "وقد يُفرَّق بينهما بمعنى لطيف، فيقال: أنَّ معنى **التضعيف**: أن يَضُم الشيءُ الشيءَ

---

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص:١٠١-١٠٢)، وانظر: **علل القراءات**: للأزهري (٥٣٩/٢).
(٢) **المختار** (٦٩٩/٢)، وانظر: **حجة القراءات** (ص:٥٧٥).
(٣) **اللآلئ الفريدة** (١٨٩/٣)، وانظر: **الكشف** (٣٠٠/١).
(٤) **الكنز**: للجعبري (١٢٤٤/٣)، وانظر: **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص:٤٠٨).
(٥) **الشفاء** (٢٥٤/١).
(٦) **مجاز القرآن** (١٣٧/٢)، وانظر: **معالم التنزيل** (٣٤٨/٦).

مثلَه، و**المُضاعفة:** أن يزاد عليه أضعافَه، أي: أمثالَه..."[1].

وقد ضعَّف أبو عبيد (ت٢٢٤هـ)، وابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، والنحاس (ت نحو ٣٣٨هـ) وغيرهم[2]، هذه الفروقات بين القراءتَيْن، فقال أبو عبيد (ت٢٢٤هـ): "لا نعلم بين ما فرَّق أبو عمرو فرقًا"[3]، وقال ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ): "وأنكر الآخرون الذين قرؤوا ذلك ﴿يُضَٰعَفۡ﴾ ما كان يقول في ذلك، ويقولون: «لا نعلم بين ﴿يُضَعَّفۡ﴾ و﴿يُضَٰعَفۡ﴾ فرقًا»... وأما التأويل الذي ذهب إليه أبو عمرو، فتأويل لا نعلم أحدًا من أهل العلم ادَّعاه غيره، وغير أبي عبيدة معمر بن المثنى، ولا يجوز خلاف ما جاءت به الحجة مجمعةً عليه بتأويل لا برهان له من الوجه الذي يجب التسليم له"[4]، وقال النحاس (ت نحو ٣٣٨هـ): "التفريق الذي جاء به أبو عمرو لا يعرفه أحد من أهل اللغة عَلِمْتُهُ، والمعنى في ﴿يُضَٰعَفۡ﴾ و﴿يُضَعَّفۡ﴾ واحد..."[5].

وتضعيفهم لهذا الفرق من أجل أنه يجعل المعنى لمن قرأ ﴿يُضَٰعَفۡ﴾ بالألف، أن يتضاعف العذاب في حق نساء النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ مرتين إضافةً إلى عذاب سائر الناس؛ إذا أتين بالفاحشة -وحاشاهنَّ عن ذلك- فيُجعل ثلاثة أعذبة، وبهذا فسَّر أبو عبيدة (ت نحو ٢٠٩هـ) الآية؛ لأنه حكاها بالألف ﴿يُضَٰعَفۡ﴾[6]، قال ابن عطية (ت نحو ٥٤١هـ): "وضعفه ابن جرير الطبري، وكذلك هو غير صحيح، وإن كان له باللفظ تعلق احتمال، وكون الأجر مرتين مما يفسد هذا القول؛ لأن العذاب

---

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص:١٠١)، ولم أقف عليه عند غيره.

(٢) انظر: **الهداية**: لمكي (٥٨٢٧/٩)، **وكشف المشكلات** (١٠٧٥/٢-١٠٧٦)، **وتفسير القرطبي** (١٣٤/١٧-١٣٥)، **والتحرير والتنوير** (٣١٩/٢١).

(٣) **إبراز المعاني** (٩٧/٤)، وانظر: **العقد النضيد**، تحقيق: طلال الحساني (ص:٧٥٨).

(٤) **تفسير الطبري** (٩١/١٩)، وانظر: **المحرر الوجيز** (١١٤/٢٢).

(٥) **معاني القرآن** (٣٤٤/٥)، وانظر: **فتح البيان** (٧٩/١١).

(٦) **مجاز القرآن** (١٣٧/٢)، وانظر: **تفسير الماوردي** (٣٩٧/٤)، **وتفسير القرطبي** (١٣٤/١٧-١٣٥)، **والتحرير والتنوير** (٣١٩/٢١).

في الفاحشة بإزاء الأجر في الطاعة..."[1].

بل حتى إنَّ الناظر لكلام الباقولي (ت٥٤٣هـ) يجد أنَّه ينفي أنَّ أبا عمرو اعتمد هذا التفريق، ونسب الجهل لمن ظن أنَّه يعتمدُه، وبيَّن خطأ هذا التفريق بقياسه على المواضع الأخرى عند من يقرأ بالتشديد فيها، فقال: "فقال قوم إنما شدد ههنا؛ لأن التضعيف ضمُّ مِثل إلى مِثل، فلما رأى قوله ﴿يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ﴾ مقيدًا بقوله ﴿ضِعۡفَيۡنِۚ﴾، اختار التشديد ليطابق الفعل ما أُكِّد به، وهذا لو كان صحيحًا لم يجز لمن قرأ ﴿فَيُضَٰعِّفُهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗۚ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، بالتشديد؛ لأنه قال: ﴿أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗۚ﴾، وهذا يدَّعي ضَمَّ مِثل إلى مِثل لا أمثالًا كثيرة، وكذلك قوله: ﴿أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَّفَةٗۖ﴾ [آل عمران: ١٣٠] يلزم ابن كثير على هذا ألا يقرأ ﴿مُّضَٰعَّفَةٗۖ﴾؛ لأنه قال ﴿أَضۡعَٰفٗا﴾، فإنما هذا من أبي عمرو أخذ باللغتَيْن، وإنما ذكرت لك هذا؛ لأن الجهَّال يظنون أنَّ أبا عمرو اعتمد هذا، وحاشاه من ذلك"[2].

الترجيح:

تُرَجَّح علة **التفرقة بين معنى التضعيف والمضاعفة** على علة الجمع بين اللغتَيْن لما يلي:

أولًا- هذه العلة واردة نصًا عن الإمام أبي عمرو، وعلة الاختيار حينما تَصْدُر وتَرِدُ عن القارئ والراوي فلا مجال لردها؛ لأنها سبب، بل ومن أقواها في الترجيح لصحة العلة؛ لأنه صرَّح بها، ولا مجال للباقولي (ت٥٤٣هـ) -رحمه الله- في نفيه اعتماد أبي عمرو لهذا التفريق، فإنَّ النص ثابت عن أبي عمرو.

ولقد وقفت على قوله -من غير استقصاء وتتبع- عند أكثر من خمسة عشر مُصَنَّفًا لكبار

(١) **المحرر الوجيز** (١١٤/٢٢)، وانظر: **تفسير الطبري** (٩١/١٩).

(٢) **كشف المشكلات** (١٠٧٥/٢-١٠٧٦).

الأئمة، كأمثال: ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)[١][٢]، والنحاس (ت نحو ٣٣٨هـ)[٣]، والأزهري (ت نحو ٣٧٠هـ)[٤]، وابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)[٥]، وغيرهم[٦]، بل إنَّ إسحاق البستي (ت٣٠٧هـ)[٧] قد رواه بسنده عنه فقال: "حدثنا...عن أبي عمرو قال: كل شيء في القرآن ﴿يُضَٰعَفُ﴾ إلا هذه الآية: ﴿يُضَٰعَّفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِ﴾ من أجل ﴿ضِعۡفَيۡنِ﴾"[٨]، فلا مجال لرد ثبوتها عن أبي عمرو واعتمادِه لها.

ثانيًا-تضعيفهم هذه العلة فيما ذهبوا إليه، ليس له دليل واضح وصريح، فلا يلزم من عدم معرفتهم الفرق، ولا من عدم معرفة أهل اللغة به أن يُرَدَّ القول عليه في مذهبه الذي ذهب إليه ونحا به، فأبو عمرو من أكابر أهل اللغة، وقد وافقه فيما ذهب إليه ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) وأبا عبيدة (ت نحو ٢٠٩هـ)، بل إن ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) وهو الذي قال عنه الذهبي (ت٧٤٨هـ): "وكان رأسًا في علم اللسان العربي"[٩]، دللَّ لقراءة أبي عمرو بما ذهب إليه في التفريق فقال: "لأنه رأى أن ﴿يُضَٰعَّفۡ﴾ للمِثْل، و﴿يُضَٰعَفُ﴾ لما فوق ذلك"[١٠]، فلم يُخَطِّئ أبا عمرو فيما ذهب إليه، ولم يقل بعدم معرفته

---

(١) هو أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوَرِي، العلامة الكبير ذو الفنون، النحوي اللُّغوي الكاتب صاحب التصانيف، من شيوخه: إسحاق بن راهويه، وأبو حاتم السجستاني، من تلاميذه: ابنه القاضي أحمد، وعبيد الله السكري، من تصانيفه: كتاب القراءات، ومشكل القرآن، توفي عام (٢٧٦هـ)، انظر: **إنباه الرواة** (١٤٣/٢ وما بعدها)، **وسير أعلام النبلاء** (٢٩٦/١٣ وما بعدها).

(٢) انظر: **تفسير غريب القرآن** (ص:٣٥٠).

(٣) انظر: **معاني القرآن** (٣٤٣/٥).

(٤) انظر: **علل القراءات**: للأزهري (٥٣٩/٢).

(٥) انظر: **تفسير الطبري** (٩١/١٩).

(٦) انظر: **الكشف والبيان** (٤١٠/٢١)، **والدُّرة الفريدة** (١٤٥/٣)، **والشفاء** (٢٥٤/١)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص:٤٠٨).

(٧) هو: أبو محمد، إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل البُسْتِي، أحد النبلاء من المحدثين والعقلاء من المتقين، من شيوخه: محمد بن الصباح البزار، وعلي بن حجر، من تلاميذه: ابن حِبَّان البُسْتِي، توفي عام (٣٠٧هـ)، انظر: **الثقات** (١٢٢/٨)، **وسير أعلام النبلاء** (١٤٠/١٤).

(٨) **تفسير إسحاق البستي**، تحقيق: عثمان شيخ علي (ص:١٢٣-١٢٤)، وقال المحقق: "إسناد صحيح".

(٩) **سير أعلام النبلاء** (٢٩٨/١٣)، وانظر: **الفهرست** (٢٣٦/٢).

(١٠) **تفسير غريب القرآن** (ص:٣٥٠).

لقوله في اللغة.

ناهيك أن أبا عمرو قد استشهد بكلام العرب وقولهم حينما قال: "أنَّ العرب تقول: ضعَّفت درهمك، أي: جعلته درهمين، وتقول: ضاعفتَه، أي: جعلته أكثر من درهمين..."[١]، قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "ولا يلزم من عدم علم أبي عبيد الفرق أن لا يعلمه غيره، فهذا أبو عمرو من المحل المعروف قد ذكر الفرق، ورُوِيَ عنه أيضًا أنه قال: «ضعَّفت درهمك، معناه: جعلته درهمين»، فاقتضى قوله: ﴿ضِعْفَيْنِ﴾ التشديد؛ لأجل مذهبه، وروايته هي المعتمد عليها، وهذه الأشياء إيضاحات لها"[٢]، وقال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ووجه موافقة أبي عمرو: أنه نقل عنهم: ضاعفت درهمك، زدت عليه مثليه أو أمثاله، وضعفت درهمك زدت عليه مثله، فواق ضعفين، خلافًا لأبي عبيدة جعله ثلاثة، بتقدير مثليه فهو مثبت [أي: للفرق بين القراءتَيْن] فيُقَدَّم على قول أبي عبيد: «لا يعرف بين ما فرق أبي عمرو»؛ لأنه نافي [أي: للفرق] ومن ثم ماثل الحق [أي قول أبي عمرو][٣].

وهل يُعقَل أن يذهب إلى قولٍ غير معروف ويُعلل به اختياره دون أن يُسأَل عنه، فها هو اليزيدي (ت٢٠٢هـ) تلميذُه قد سأل الكسائي قائلًا له: "تأتينا من قِبَلك أشياء من اللغة لا نعرفها؟ فقال الكسائي: وما أنت وهذا؟! ما مع الناس من هذا العلم إلا فضل بُزَاقِي، فأقرد اليزيدي ذلًّا"[٤]، فلو لم تكن معروفةً لسأل اليزيدي شيخَه أبا عمرو عن قوله، ولم أقف على ذلك، وتأمل ما قاله الجعبري (ت٧٣٢هـ): "واختياري التخفيف لنقل أبي عمرو؛ لأن معه **زيادة علم**"[٥]، بل حتى إنَّ الأزهري (ت نحو ٣٧٠هـ) قدمه وجعله أولًا في كتابه «تهذيب اللغة» حين ذكر الأئمة الذين اعتمد عليهم في جمع مادة كتابه، فقال عنه: "فأولهم أبو عمرو بن العلاء: أخذ عنه البصريون والكوفيون، من الأئمة الذين

---

(١) **الكشف** (٣٠٠/١)، وانظر: **الحجة:** لابن خالويه (ص:٢٩٠).

(٢) **العقد النضيد**، تحقيق: طلال الحساني (ص: ٧٥٨).

(٣) **الكنز** (٢١٤٥/٤)، وانظر: **الجوهر النضيد**، تحقيق: يحيى باه (ص: ٣٣٩-٣٤٠).

(٤) **الشفاء** (٤١١/١)، وانظر: **تاريخ بغداد** (٣٥٢/١٣).

(٥) **الكنز** (١٢٤٤/٣).

صنفوا الكتب في اللغات وعلم القرآن والقراءات، وكان من أعلم الناس بألفاظ العرب ونوادر كلامهم، وفصيح أشعارهم وسائر أمثالهم"[١].

ثالثًا- تضعيف الباقولي (ت٥٤٣هـ) لقول أبي عمرو بقياسه على المواضع الأخرى لمن قرأ فيها بالتشديد، قد يكون له وجهُه فيها، لكن لا يلزم مذهبُ أبي عمرو غيرَه، فلكل إمام فيما ذهب إليه عللٌ واختيارات، بعد روايته له وتلقِّيه عن أئمته وشيوخه[٢]، والله تعالى أعلم.

(١) **تهذيب اللغة** (٣٠/١).

(٢) انظر: **كشف المشكلات** (١٠٧٦/٢)، حاشية رقم (٢).

❖ المسألة (١٦): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في** ﴿دَفْعُ﴾، ﴿يُدَافِعُ﴾:

وقع الخلاف بين القُرَّاء في ثلاثة مواضع، وهي الواردة[1]:

١- **مصدرًا**، وذلك في موضعَيْن:

أ- الموضع الأول، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

ب-الموضع الثاني، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠].

٢- **فعلًا مضارعًا**، وقد جاء في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ [الحج: ٣٨].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

دِفَاعُ بِهَا وَالْحَجِّ فَتْحٌ وَّسَاكِنٌ ... وَقَصْرٌ خُصُوصًا............................[2]

وَيَدْفَعُ حَقٌّ بَيْنَ فَتْحَيْهِ سَاكِنٌ ... يُدَافِعُ...[3]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

....دِفَاعُ حُزْ ... .[4]

(١) انظر: **السبعة** (ص: ١٨٧)، **والحجة**: لابن خالويه (ص: ٢٥٤)، **والإرشاد**: لابن غلبون (ص: ٧٥٢-٧٥٣)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٢١٠/١) و(٤٩٤/٢).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٤٢) البيت رقم (٥١٨)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (١١٦/٢-١١٧)، **وسراج القارئ** (٧٣٨/٢-٧٣٩)، **وشرح الشاطبية**: للسيوطي (ص: ٢٠٣).

(٣) **الشاطبيَّة** (ص: ٧١) البيت رقم (٨٩٨)، وانظر: **إبراز المعاني** (١٠/٤)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله الحربي (ص: ٢٩٩-٣٠١)، **وشرح الشاطبية**: للسنباطي (ص: ٦٩٣).

(٤) **الدُّرة** (ص: ٩) البيت رقم (٨٢)، وانظر: **شرح الدُّرة**: للنويري (٥٦/٢)، **والغُرَّة**: للعِرائي، تحقيق: أحمد =

وقع الخلاف بين القُرَّاء في هذه المواضع الثلاثة، فقرأ القُرَّاء العشرة عدا نافع وأبي جعفر ويعقوب في **المصدر** بفتح الدال وإسكان الفاء ﴿دَفْعُ﴾، بينما قرآ هما: ﴿دِفَٰعُ﴾ بكسر الدال وفتح الفاء وإثبات ألف بعدها، وأما في **الفعل المضارع**: فقد قرأه ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: بفتح الياء وإسكان الدال وبفاء مفتوحةٍ بعدها ﴿يَدْفَعُ﴾، وقرأ الباقون: بضم الياء وفتح الدال وإثبات ألف بعدها مع كسر الفاء ﴿يُدَٰفِعُ﴾[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- القراءة بألف في المواضع الثلاثة كلها ﴿دِفَٰعُ﴾، ﴿يُدَٰفِعُ﴾، وذلك لنافع، وأبي جعفر.

٢- القراءة بدون ألف في المواضع الثلاثة كلها ﴿دَفْعُ﴾، ﴿يَدْفَعُ﴾، وذلك لابن كثير، وأبي عمرو.

٣- القراءة بدون الألف في المصدر، وبها في الفعل المضارع ﴿دَفْعُ﴾، ﴿يُدَٰفِعُ﴾، وذلك لابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

٤- القراءة بالألف في المصدر، وبدونه في الفعل المضارع ﴿دِفَٰعُ﴾، ﴿يَدْفَعُ﴾، وذلك ليعقوب وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق، يتضح أنَّ ابن عامر وعاصمًا وحمزة والكسائي ويعقوب وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم موضعًا واحدًا من الثلاثة، بقراءة غير الأخرى، فقد خصص يعقوب الفعل المضارع بحذف الألف مع كونه يثبتها في موضعَي المصدر، وأما الباقون فبعكسه، حيث خصصوا الفعل المضارع بإثبات الألف، وحذفوها من موضعَي المصدر.

- **توجيه القراءتَيْن:**

الشنقيطي (ص: ٧٢)، **والإيضاح**: للقاضي (ص: ١٢٧).

(١) انظر: **المبسوط** (ص: ١٣٣، ٢٥٨)، **والتيسير** (ص: ٢٤١، ٣٧٣)، **وغاية الاختصار** (٤٣٤/٢، ٥٧٩)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٠٨، ٤٧١).

أولًا- القراءة بغير ألف في المصدر والمضارع ﴿دَفۡعُ﴾، ﴿يَدۡفَعُ﴾:

هي من الفعل الثلاثي: دَفَعَ يَدْفَعُ دَفْعًا[1].

ثانيًا- والقراءة بالألف في المصدر ﴿دِفَٰعُ﴾ تحتمل وجهين:

الأول: أن تكون مصدرًا للفعل الثلاثي أيضًا، أي: دَفَعَ يَدْفَعُ دَفْعًا ودِفَاعًا، وحينئذ تتحد القراءتان؛ لأن الأصل المأخوذ منه واحد.

الثاني: أن تكون مصدرًا للفعل الرباعي: دَافَعَ يُدَافِعُ مُدَافَعَةً ودِفَاعًا، والقراءة بالألف في المضارع ﴿يُدَٰفِعُ﴾ مأخوذة منه[2]، وهما -أي المصدر والمضارع من الرباعي- بمعنى الفعل الثلاثي؛ لأن المفاعلة ليست على بابها هنا؛ فلا تتأتّى بين اثنين؛ لأن الفعل هنا إنما هو من الله عزوجل وحده، وهو منفردٌ به سبحانه، فهو الدافع عن عباده ما يضرهم، فليس هناك مدافعٌ يدافِعُه جل وعلا، ولا يُدافِعُه أحد فيما يَدفَعُ[3].

والمفاعلة عن العرب يجوز أن تأتي من واحد، وليس ذلك قليلًا في استعمالهم وإنْ كان خروجًا عن الأصل المستعمل، وأما علة استعمالهم المفاعلة هنا مع كونها أتت من طرف واحد: **إرادة المبالغة والتكرير**[4]، "لأنَّ هذه الزِّنَة في أصلها للمبالغة، والفعل متى غُولِب في فاعلِه، جاء أبلغ وأحكم منه إذا زاوله وحده من غير مُغَالِب، والعرب متى ما أرادت ما ذكرت، أتت بلفظ المُفاعلة من

---

(١) انظر: **المختار** (٥٨٠/١)، **والحجة**: لابن خالويه (ص: ٩٩)، **وعلل القراءات**: للأزهري (٤٢٥/٢)، **والموضح** (٣٣٦/٢-٣٣٧، ٨٨١).

(٢) انظر: **إعراب القراءات السبع** (٩١/١)، **والحجة**: للفارسي (٣٥٢/٢-٣٥٣)، **والكشف** (٣٠٤/١-٣٠٥)، **وشرح الهداية** (٢٠٢/١).

(٣) انظر: **حجة القراءات** (ص: ٤٧٧-٤٧٨)، **والكشف** (٣٠٥/١) بتصرف يسير، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٢١٠/١)، **والدُّرة الفريدة** (١٤٨/٣) بتصرف يسير، **والعقد النضيد**، تحقيق: طلال الحساني (ص: ٢٣٧) بتصرف يسير.

(٤) انظر: **علل القراءات**: للأزهري (٤٢٥/٢)، **وحجة القراءات** (ص: ١٤١)، **والكشف** (١٢٠/٢)، **والدُّرة الفريدة** (٤١٧/٤).

واحد، نحو: عافاك الله، وعاقبت اللص، وقاتل الله فلانًا، كل ذلك للمبالغة"[١]، وأما التكرير: فيُحمل على تكرار الفعل؛ لأنه سبحانه "يدفع عنهم مرةً بعد مرةً"[٢].

وقد ذكر ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) **معنًى آخر** لمن قرأ بالألف، فقال: "...واحتجَّتْ لاختيارها ذلك، بأن كثيرًا من خلقه يُعادُون أهل دين الله وولايتِه والمؤمنين به، فهم بمحاربتِهم إياهم ومعادتِهم لهم لله مُدافِعون بظنونهم، ومغالِبون بجهلهم، والله مُدافِعُهم عن أوليائه وأهل طاعته والإيمان به...

وليس في القراءة بأحد الحرفين إحالةُ معنى الآخر؛ وذلك أنَّ من دافع غيرَه عن شيء، فمُدافِعُه عنه بشيء دافع، ومتى امتنع المدفوع من الاندفاع، فهو لدافِعه مُدَافِع، ولا شك أن جالوت وجنوده كانوا بقتالهم طالوت وجنوده، محاولين مغالبة حزب الله وجنده، وكان في محاولتهم ذلك محاولةُ مغالبة الله ودفاعه، عما قد تضمن لهم من النُّصرة، وذلك هو معنى مُدافعة الله عن الذين دافع الله عنهم بمن قاتل جالوت وجنوده من أوليائه.

فبيِّنٌ إذن أن سواءً قراءة من قرأ ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٍ﴾، وقراءة من قرأ: ﴿وَلَوۡلاَ دِفَٰعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٍ﴾، **في التأويل والمعنى**"[٣].

فهما لغتان بمعنى واحد، إلا أنَّ المأخوذ من الرباعي فيه زيادةٌ لمعنى المبالغة والتكرير، والله تعالى أعلم[٤].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

(١) **الدُّرة الفريدة** (١٤٨/٣)، وانظر: **شرح الشافية** (٩٩/١).

(٢) **الكشف** (١٢٠/٢)، وانظر: **حجة القراءات** (ص: ٤٧٨).

(٣) **تفسير الطبري** (٥١٧/٤-٥١٨)، وانظر: **فتح الوصيد** (٧٢٩/٣)، **والكنز**: للجعبري (١٢٤٦/٣)، **واللباب**: لابن عادل (٢٩٢/٤).

(٤) انظر: **علل القراءات**: للأزهري (٨٨/١)، **وشـرح الهداية** (٢٠٢/١)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٤٩٤/٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: طلال الحساني (ص: ٢٣٧).

العلة الأولى- الجمع بين اللغتَيْن؛ إشعارًا بتقاربهما و اتحادهما في المعنى:

قال ابن مُطَرِّف (ت٤٥٤هـ): "وقرأ نافع وحده ﴿وَلَوۡلَا دِفَـٰعُ ٱللَّهِ﴾ وهما لغتان بمعنى...إلا أنَّ نافعًا وافق أصله واختار (دَافَعَ)، وابن كثير وأبو عمرو اختارا (دَفَعْ) ومن بقي من السبعة: **جمع بين اللغتَيْن**"[1].

وقال أبو شامة (ت٦٦٥هـ): "فقراءة نافع ﴿يُدَٰفِعُ﴾ موافقة لقراءته ﴿دِفَٰعُ﴾، وقراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿يَدۡفَعُ﴾ موافقة لقراءتهما ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ﴾ والباقون جمعوا بينهما: فقرؤوا ﴿يُدَٰفِعُ﴾ ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ﴾ إشعارًا بتقاربهما في المعنى؛ فإن المراد من يُدَافِع يَدْفَع، فهو من باب طارقت النعل[2]، عاقبت اللص وعافاه الله"[3].

وقال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "وأما قراءة الشامي والكوفي في ﴿دَفۡعُ ٱللَّهِ﴾ و﴿يُدَٰفِعُ﴾ ففيها إشعار بالاتحاد في المد والقصر"[4].

العلة الثانية- افتراق الخط والكتابة بين المصدروالفعل:

قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "ومن فرق بين قوله: ﴿يَدۡفَعُ﴾ وبين قوله: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ﴾ في القراءة، فقرأ: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ﴾ بغير ألف، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ﴾ بالألف؛ فلافتراقهما في الخط والكتابة؛ لأن الكتابة لا تتغير بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَدۡفَعُ﴾ وتتغير بقوله: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ﴾ و﴿دِفَـٰعُ ٱللَّهِ﴾

---

(١) **البديع** (٤٩٤/٢)، وانظر: **الدر المصون** (٥٣٤/٢)، **واللباب**: لابن عادل (٢٩٢/٤).

(٢) **طارقت النعل:** طرقت النعل أطرقها طرقًا، وطارقتها وأطرقتها إطراقا، أي: ظاهرتها بأخرى، وكل شيء كفأت بعضه على بعض فقد أطرقته، انظر: **جمهرة اللغة** (٧٥٦/٢) مادة (ط ر ق)، **والتلخيص**: لأبي هلال (ص: ١٦٥).

(٣) **إبراز المعاني** (١٠/٤)، وانظر: **الحجة:** للفارسي (٢٧٨/٥-٢٧٩)، **والعقد النضيد**، تحقيق: طلال الحساني (ص: ٢٣٨).

(٤) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله الحربي (ص: ٣٠١)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (٢٠٠١/٤).

والله أعلم به"[1].

أي: أن ﴿يَدۡفَعُ﴾ حال إثبات الألف فيها ﴿يُدَافِعُ﴾، لا تتغير كتابتها؛ لأن الألف لن تتصل خطًّا بالدال قبلها، وأما ﴿دَفۡعُ﴾، ففي حال إثبات الألف فيها (دفاع)، فإن كتابتها تتغير؛ لأن الألف حينئذ ستتصل بالفاء قبلها، **فللافتراق بين المصدروالفعل في الكتابة والخط؛ فُرِّقَ بينهما في اللفظ**.

وكأنَّه **يشير من بعيدٍ إلى رسم المصاحف واختلافها وموافقة هؤلاء القُرَّاء لبعض المصاحف**؛ مع العلم، بأنَّ المصاحف لم تختلف في كتابة ﴿دَفۡعُ﴾ بغير ألف[2]، وهي التي في حال إثبات الألف أو حذفها تتغير كتابتها، وإنما اختلفت في ﴿يُدَافِعُ﴾، ففي بعضها بإثبات الألف وفي بعضها بالحذف، وهي التي لا تتغير كتابتها حال إثبات الألف أو حذفها، فلقد روى أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) باب ما اختُلِفَت فيه مصاحف الأمصار بين الحذف والإثبات بسنده إلى نُصَيْر بن يوسف (ت في حدود ٢٤٠هـ) وفيه: "وفي الحج في بعض المصاحف: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَافِعُ﴾ بالألف، وفي بعضها بغير ألف"[3].

وقال سليمان بن نجاح (ت٤٩٦هـ): "وكتبوا: ﴿وَلَوۡلَا دِفَٰعُ﴾ بحذف ألف بين الفاء والعين <u>حيث ما وقع</u>، على الاختصار وتقليل حروف اللين وعلى قراءة الجماعة، حاشا نافع وحده"[4].

فلأجل عدم الاختلاف بين المصاحف في رسم ﴿دَفۡعُ﴾، قرؤوها بحذف الألف موافقةً للرسم، وللاختلاف الواقع بين رسم المصاحف في ﴿يُدَافِعُ﴾ قرؤوها بإثبات الألف؛ موافقةً

---

(١) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٣٦١).

(٢) انظر: **الوسيلة** (ص: ١٠٨-١٠٩)، **وجميلة أرباب المراصد** (٤١٥/١-٤١٧)، **ودليل الحيران** (ص: ٩٢-٩٣)، **ومعجم الرسم** (١٥٣٩/٣).

(٣) **المقنع** (٢٨٤/٢)، وانظر: **هجاء مصاحف الأمصار** (ص: ٧١، ٧٣-٧٤).

(٤) **مختصر التبيين** (٢٩٩/٢-٣٠٠) و(٨٧٨/٤)، وانظر: **معجم الرسم** (١٥٣٩/٣-١٥٤٠).

لرسم بعض المصاحف[1]، وهذه العلة تقال لغير يعقوب كما يفهم من قول أبي الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ)، **والله تعالى أعلم**.

(١) ولم أقل: لرسم مصاحفهم؛ لأن أبا عمرو الداني ذكر أنها بغير ألف رآها في مصاحف أهل العراق، على نحو ما رَوَاه عن مصاحف أهل المدينة، انظر: **المقنع** (٣٧٤/١، ٣٩٠)، ولذا: يكون الشامي موافق لرسم مصحف مصره، وأما الكوفيون ، فقد وافقتْ قراءتُهم رسم مصاحف غير أهل العراق، هذا على قول أبي عمرو الداني، وأما على قول سليمان بن نجاح: فقد ذكر أنَّ مصاحف المدينة هي التي بدون ألف، وأما غيرها من مصاحف الأمصار فمُختَلف فيها، انظر: **مختصر التبيين** (٨٧٦/٤-٨٧٧)، فعلى قوله: تكون قراءة أهل العراق موافقةً لرسم بعض مصاحفهم، والله تعالى أعلم.

❖ المسألة (١٧): علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في ﴿ٱلۡأُكُلِ﴾:

ورد الخلاف بين القُرَّاء في هذه الكلمة حيث وقعت، وذلك حينما تأتي[(١)]:

١- غير مضافة، وهو قوله تعالى: ﴿وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤].

٢- أو مضافةً إلى الظاهر، وهو قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ جَنَّتَيۡنِ ذَوَاتَيۡ أُكُلٍ خَمۡطٖ وَأَثۡلٖ وَشَيۡءٖ مِّن سِدۡرٖ قَلِيلٖ﴾ [سبأ: ١٦].

٣- أو مضافةً إلى ضمير المذكر، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٖ﴾ [الأنعام: ١٤١].

٤- أو مضافةً إلى ضمير المؤنث، وقد وردت في أربعة مواضع، وأولها وُرُودا، قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةِۭ بِرَبۡوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٞ فَـَٔاتَتۡ أُكُلَهَا ضِعۡفَيۡنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

.......ضَـــمَّ الإِسْــــكَــانَ.....وَحَــيْـــ ـــــــــــثُ مَا أُكْلُهَا ذِكْرَى وَّفِي الْغَيْرِ ذُو حُلَى[(٢)]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

....أُثْـــقِـــلَا

......الْأُكْـــلُ إِذْ أُكْـــلُــهَـــا...... ....حَـــوَى الْــعُـــلَـى[(٣)]

---

(١) انظر: **الكنز**: للجعبري (١٢٥٩/٣-١٢٦٠)، **والعقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٦٦٢/٢-٦٦٣)، **ولطائف الإشارات** (١٤٦٣/٤)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٤٦).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص:٤٢) البيت رقم (٥٢٤)، وانظر: **المفيد**: للَوْرَقي (٣٦٧/؟)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص:٤٣٨-٤٣٩)، **والإشارات العمرية**، تحقيق: نداء الصباغ (ص: ١٦٥-١٦٦).

(٣) **الدُّرة** (ص: ٨) البيت رقم (٧٤-٧٥)، وانظر: **شرح الدُّرة**: للنويري (٤١/٢-٤٢)، **والغُرَّة**: للعَرائِي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ٥٩)، **والإيضاح**: للقاضي (ص:١٢٣).

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في كلمة ﴿ٱلۡأُكُلِ﴾ وما جاء منها كما بُيِّن حيث وقع، فقرأ نافع وابن كثير بإسكان الكاف فيها جميعًا ﴿ٱلۡأُكۡلِ﴾، ﴿أُكۡلٍ﴾، ﴿أُكۡلُهُۥ﴾، ﴿أُكۡلَهَا﴾، ووافقهم أبو عمرو على الإسكان فيما أضيف إلى ضمير المؤنث خاصةً ﴿أُكۡلَهَا﴾، وقرأ الباقون بضم الكاف مطلقًا ﴿ٱلۡأُكُلِ﴾، ﴿أُكُلٍ﴾، ﴿أُكُلُهُۥ﴾، ﴿أُكُلَهَا﴾[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- إسكان الكاف فيها مطلقًا، وذلك لنافع، وابن كثير.

٢- إسكان الكاف فيما أضيف إلى ضمير المؤنث، وضمها فيما عدا ذلك، وهو في: غير المضاف، وفي المضاف إلى الظاهر، وفي المضاف إلى ضمير المذكر، وذلك لأبي عمرو وحده.

٣- ضم الكاف فيها مطلقًا، وذلك لابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ أبا عمرو لم تطَّرد قراءته بالضم في جميع المواضع؛ لتخصيصه كلمة ﴿أُكۡلَهَا﴾ المضافة إلى ضمير المؤنث بالإسكان دون غيرها.

- **توجيه القراءتَيْن:**

هما لغتان بمعنًى واحد، فالأصل الضم، وقراءة الإسكان مُخفَّفة منه؛ لاستثقال اجتماع الضمات[2]، فلُغة الضم: للحجاز، والإسكان: لغة لتميم[3].

---

(١) انظر: **الروضة** (٥٧٦/٢)، **والتيسير** (ص: ٢٤٢-٢٤٣)، **والتلخيص**: لأبي معشر (ص:٢٢١)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣١٠).

(٢) انظر: **المختار** (١٢٥/١، ٢٩٤-٢٩٥)، **وحجة القراءات** (ص: ١٤٦)، **والكشف** (٣١٤/١)، **والموضح** (٣٤٤/١).

(٣) انظر: **الكنز**: للجعبري (١٢٦٠/٣)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص:٤٣٩)، **ولطائف الإشارات** (١٦٠٤/٤).

وقيل: "أنَّ عيسى بن عمر[1] ذهب إلى أنَّ أحدهما ليس بأصل للآخر، بل كل واحد منهما لغة، فمن ضم...باب (الأكل) كله: قرأ بالأصل أو بلغة الضم، ومن أسكن: خفف أو قرأ بلغة الإسكان"[2].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

كثرت العلل التي التمسها العلماء لأبي عمرو في تخصيصه ﴿أُكُلَهَا﴾ بالإسكان، واختلفت أقوالهم فيها وتنوعت، فمنهم المقتصد على علة واحدة، ومنهم الذي جمع بين علتين، وبيانها كالآتي:

العلة الأولى- علة اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن:

قال ابن جُبارة (ت٧٢٨هـ): "حجة أبي عمرو: اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن"[3].

العلة الثانية- أنَّه خفف فيها خاصةً؛ لطول الكلمة عن بقية أخواتها؛ وذلك بسبب اتصالها بالضمير الذي على حرفين:

قال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "وأمّا أبو عمرو فإنه خفّف لمَّا اتصل بالْمَكْنِيِّ[4] وصار مع الاسم كالشيء الواحد، فأسكن كما قال: (يُخَادِعُونَ اللهَ وهو خَادِعْهُمْ) [النساء: ١٤٢][5] و (أَسْلِحَتْكُمْ

---

(١) هو: عيسى بن عمر البصري الثقفي المقرئ النحوي، كان عالمًا من قرَّاء البصرة ونحاتها، من شيوخه: ابن أبي إسحاق، من تلاميذه: الخليل بن أحمد، والأصمعي، من تصانيفه: الإكمال، والجامع، توفي رحمه الله عام (١٤٩هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **طبقات النحويين** (ص: ٤٠ وما بعدها)، و**إنباه الرواة** (٣٧٤/٢ وما بعدها).

(٢) **اللآلئ الفريدة** (١٢٨/٢)، وانظر: **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٦٦٣/٢)، ولكلام عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ)، انظر: **الحجة:** للفارسي (٤٩٤/١)، **وحجة القراءات** (ص: ١٠١).

(٣) **المفيد:** لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٣٤٦)، وانظر: **الشفاء** (٢٧١/١)، **النجوم الزاهرة** (ص: ٧٤٠)، **والفتح الداني** (١٩٩/ب)، **ولطائف الإشارات** (١٤٦٣/٤).

(٤) **الْمَكْنِيِّ:** أي الضمير، وهو المراد به من قولهم: **الْمَكْنِيِّ**؛ لأن الضمير والمضمر مصطلح بصري، والكوفيون يطلقون عليه: الْمَكْنِيَّ أو الكناية، انظر: **التذييل والتكميل** (١٢٨/٢)، **وتوضيح المقاصد** (٣٥٩/١).

(٥) استدلاله بقراءة إسكان العين في (خَادِعْهُمْ)، وهي قراءةٌ شاذةٌ لا يُقْرأ بها اليوم، فالقُرَّاء العشرة متفقون على ضم العين فيها، قال ابن خالويه: "(وَهُوَ خَادِعْهُمْ) بالجزم: مسلمة بن محارب، وأبو عمرو يختلس" **المختصر في الشواذ** (ص: ٣٦)، وانظر: **غرائب القراءات** (ص: ٣٠٠)، **وشواذ القراءات** (ص: ١٤٥)، **والبحر المحيط** (٣٩٣/٣).

وَأَمۡتِعَتِكُمۡ﴾ [النساء: ١٠٢][1]"[2]، وقال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "...واختار أبو عمرو [التثقيل][3] فيهما [أي: الأكل، والرسل] إذا أضفت[4] إلى حرفين؛ استخفافًا لطول الكلمة، وقال العباس[5]عنه: لأن المَكْنِيِّ يتصل والظاهر ينفصل"[6]، وقال أبو العباس المهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ): "وإسكان أبي عمرو الكاف في ﴿أُكُلَهَا﴾ خاصةً؛ لطول الكلمة"[7].

ووضح ذلك أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري) فقال: "أبو عمرو أسكن الكاف من ﴿أُكُلَهَا﴾، إذا اتصل بِمَكْنِيٍّ على حرفين حيث وقع، وكان يسكن السين من رُسْلنَا، ورُسْلكُم، ورُسْلهِم، والباء من: سُبْلنَا، إذا اتصلتا بِمَكْنِيٍّ على حرفين..."[8]

أي: أنَّ ﴿أُكُلَهَا﴾ غير باقي أخواتها من الباب: ﴿ٱلۡأُكُلِ﴾، ﴿أُكُلٍ﴾، ﴿أُكُلُهُۥ﴾؛ لأنَّها اتصلتْ بضمير المؤنث، وهو على حرفين، في حين أنَّ أخواتها لم يتصل بها ضميرٌ على حرفين، وإنما على حرف واحد وهو ضمير المذكر، أو منفصل عنها كالضمير الظاهر، أو لم يتصل بها ضمير أصلًا، فبسبب اتصال ﴿أُكُلَهَا﴾ بالضمير الذي على حرفين -أي: الهاء والألف- طالت الكلمة؛ لاتصال الضمير بها في الخط واللفظ، فصارت كالكلمة الواحدة، ولذا استُثْقِلَت الضمة عليها؛ لثِقَلِها،

(١) وهي قراءة شاذة لا يُقْرَأ بها اليوم لأبي عمرو، قال الدَّهَّان: "قرأ الواقدي عن عباس عن أبي عمرو بإسكان التاء فيهما" **المغني** (٢/٦٨٠)، وانظر لما قاله المحقق في الهامش رقم (٨)، وانظر: **السبعة** (ص: ١٥٥)، **وغرائب القراءات** (ص: ٢٩٣-٢٩٤)، **والشفاء** (١/٣٧٤).

(٢) **إعراب القراءات السبع** (١/١٠٠).

(٣) هكذا في النسخة المحققة، وإنما يقصد: [التخفيف] لا التثقيل؛ لأن معنى التثقيل يخالف ما ذكره من علة.

(٤) هكذا في النسخة المحققة، والصواب: [أُضِيفَت].

(٥) هو أبو الفضل، العباس بن الفضل بن عمر الأنصاري الواقفي المقرئ قاض الموصل، أستاذ حاذق ثقة، قرأ القرآن وجوَّده على أبي عمرو بن العلاء، وروى القراءة عن خارجة بن مصعب عن نافع وأبي عمرو، وروى غير ذلك، من تلاميذه: عامر بن عمر الموصلي، وحمزة بن القاسم، توفي رحمه الله عام (١٨٦هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(١/٣٣٧-٣٣٨)، **وغاية النهاية** (٢/٢٥٦-٢٥٧).

(٦) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١١٧).

(٧) **شرح الهداية** (١/٢٠٧).

(٨) **الشفاء** (١/٢٧٠).

فأسكن الكلمة استخفافًا لها؛ فرارًا من اجتماع الثقلَيْن على الكلمة؛ لأن السكون أخف من الضمة، والضمة أثقل الحركات، فجعل الحركة الأثقل للكلمة القصيرة؛ لخِفَّتها بقلَّة حروفها، وجعل الحركة الأخف للكلمة الطويلة؛ لثِقَلِها بكثرة حروفها[١]، وهذا من عادة أبي عمرو في الإيجاز[٢] كما هو مذهبه في باب ﴿رُسُلُنَا﴾[٣].

العلة الثالثة- أنَّه خفف فيها خاصةً؛ لثقل التأنيث الذي أُضيفتْ إليه[٤]:

قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "فأما علة أبي عمرو في قراءته، فإنه لما كان المؤنث ثقيلًا، أسكن استخفافًا؛ لئلا يجتمع على الاسم ثقل التأنيث وثقل الضم، وأتى بما ليس فيه ثقل على الأصل بالضم"[٥].

وقال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "والوجه لأبي عمرو في موافقته للكوفيين وابن عامر فيما لم يُضَف لضمير المؤنثة الغائبة فضم إسكانه، وعدم موافقته لهم فيما أضيف إلى ضمير المؤنثة الغائبة فسكن: أن المضاف إلى ضمير المؤنثة ثقيل؛ بإضافته للمؤنث، فناسبه التخفيف، وما لم يُضَف إليه خفيف، فلا يضر ضمه، وهو اعتبار حسن"[٦].

---

(١) انظر: **شرح كتاب سيبويه** (١/١٢٠، ١٤٢)، **والخصائص** (١/٥٥)، **وشرح التسهيل** (٣/٤٣٩)، **وهمع الهوامع** (٣/٢٥٧).

(٢) انظر: **السبعة** (ص: ٨٤، ١٥٥-١٥٦)، **والمختار** (١/١٢٥، ١٣٣)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: أحمد الشنواني (ص: ٢٢١)، **والوجيز** (ص: ١٢٢).

(٣) لكونه يقرأها بالإسكان، قال الشاطبي: "وَفِي رُسْلِنَا مَعْ رُسْلِكُمْ ثُمَّ رُسْلِهِمْ ... وَفِي سُبْلَنَا فِي الضَّمِّ الِاسْكَانُ حُصِّلَا" ا **لشاطبيَّة** (ص: ٤٩) البيت رقم (٦١٦)، وانظر: **التبصرة** (ص: ٤٨٥)، **والتيسير** (ص: ٢٤٧)، **وإبراز المعاني** (٣/٩٠).

(٤) انظر: **فتح الوصيد** (٣/٧٤١)، **والكنز**: لشعلة (٢/٧٦)، **والمفيد**: للَّوْرَقي (؟/٣٦٧)، **والكنز**: للجعبري (٣/١٢٦٠-١٢٦١).

(٥) **الكشف** (١/٣١٤)، وانظر: **البديع**: لابن مُطَرِّف (١/٢١٦)، **اللآلئ الفريدة** (٢/١٢٨)، **وإبراز المعاني** (٢/٣٧١).

(٦) **العقد النضيد**، تحقيق: ناصر القثامي (٢/٦٦٣)، وانظر: **مبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٣٩٢)، **وحل الشاطبيَّة** (ص: ٢٥٧).

أي: أنَّه أسكن الكاف من ﴿أُكُلَهَا﴾ خاصةً؛ فرارًا من اجتماع الثقلين في الكلمة واستخفافًا لها، وهما: التأنيث، والضمة، فأما ثِقَل الضمة: فلِمَا سبق من كونها أثقل الحركات، وأما التأنيث، فلكون المذكر أخف منه، ولاعتدادهم بثقله في علل المنع من الصرف(١)، فخفف الكلمة الثقيلة بإسكانها، ولم يزدها ثقلًا على ثقلها، حتى لا يجتمع ثقلان، ففرَّق بين الخفيف والثقيل بالحركة التي يقرأها فيهما.

العلة الرابعة- أنَّه خفف فيها خاصةً؛ لاستثقاله اجتماع أربع حركات متوالية وصلًا ووقفًا:

قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وعلة أبي عمرو في فرقه بين: أُكْلِهَا، وبين أُكُلِه والأُكُل وأُكُل خَمْط؛ أنه استثقل ضمة الكاف من أُكُلِها؛ لمَّا لَزِمَتْه أربع حركات متوالية؛ لقلة ذلك في أصول كلامهم، بل هو غير موجود فيها لهذه العلة؛ فخففها لذلك، ولم يستثقلها في أُكُلِه والأُكُل وأُكُلٍ؛ لأنها لم تلزمْها أربع متحركات متوالية في الوصل والوقف جميعًا، فترك الكاف فيها على ضمتها؛ لأنها الأصل فيها، وهو مع ذلك جامع بين حسن اللغتَيْن في القراءة الوجهَ الأخف مع اللفظ الأثقل، والوجه الأثقل-الذي هو الأصل- مع اللفظ الأخف؛ لأنَّ ذلك أحسن..."(٢).

أي: أنه أسكن؛ فرارًا من ثقل اجتماع أربع حركات متتاليات لا يذهب منها شيء في الوقف ولا في الوصل؛ لأن ﴿أُكُلُهُۥ﴾ توالت فيها أربع حركات وصلًا لا وقفًا، بخلاف الضم في ﴿أُكُلَهَا﴾، فإنها تتوالى فيها الحركات الأربع وصلًا ووقفًا، فخففها لذلك.

- **الخلاصة والترجيح:**

من خلال ما سبق، يتبين وجود أربعة علل، وهي:

١- علة اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن.

---

(١) انظر: **الكتاب** (١/٢٢)، **والمذكر والمؤنث** (١/١٢٦)، **والدُّرة الفريدة** (٣/١٦٥)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٤٣٩).

(٢) **الشفاء** (١/٢٧١)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٣/١٦٥)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٤٣٩).

٢- علة الاستثقال؛ لطول الكلمة.

٣- علة الاستثقال؛ للتأنيث الذي أُضيفتْ إليه.

٤- علة الاستثقال؛ لاجتماع أربع حركاتٍ متواليةٍ وصلًا ووقفًا.

وقد كانت العلة الثالثة، وهي: علة استثقال التأنيث في ﴿أُكُلَهَا﴾، هي أكثر العلل وُرُودًا عن العلماء، حتى أنها قد ذُكِرَتْ في أربعة عشر نصًّا وقفتُ عليه[1]، وقد تُرَجَّحُ لذلك.

وأما بالنسبة للعلة الثانية والرابعة، وهما: علة استثقال طول الكلمة، وعلة استثقال اجتماع أربع حركات متواليات وصلًا ووقفًا، فقد يَرِدُ عليهما، وجود ذلك في كلام العرب، بل ووجودها في القرآن مما أجمع عليه القراء، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا نُزُلُهُمْ يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الواقعة: ٥٦]، فقد اجتمعت فيها أربع حركاتٍ متوالياتٍ، بل وكلها حركتها الضم، هذا مع إضافتها إلى ضمير على حرفين، ففيها من الثقل ما فيها، ومع ذلك قرأها أبو عمرو بالضم كالجماعة، وتأمل كذلك إجماعهم في قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨][2].

ولكن: تُقَوَّى هاتين العلتَيْن بنقل تلميذه العباس بن الفضل (ت١٨٦هـ) عنه-وهو الذي قال عنه شيخه أبو عمرو-: " لو لم يكن من أصحابي إلا: عباس، لكفاني"[3]-: قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وقال العباس عنه: لأن المْكْنِيّ يتصل والظاهر ينفصل"[4]، فلاتصال الضمير: طالت الكلمة، وكثرت حركاتها، فتُقَوَّى هاتين العلتين بهذا النص الوارد عن أبي عمرو في إسكان ﴿أُكُلَهَا﴾ وباب ﴿رُسُلُنَا﴾، وزيادةً عليه، فلقد ورد النص عنه في الإسكان إذا كثرت الحركات: "وقال ابن جبير عن

---

(١) هي المذكورة في حاشـيَتَيْ العلة، ويزاد عليها المصـادر الآتية، انظر: **الدُّرة الفريدة** (١٦٥/٣)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله برناوي (ص: ٤٣٩)، **ولطائف الإشارات** (١٤٦٣/٤).

(٢) انظر: **حجة القراءات** (ص: ١٤٦)، **والجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج** (ص: ٢٧٠ وما بعدها).

(٣) **معرفة القُرَّاء** (٣٣٧/١)، **وغاية النهاية** (٢٥٧/٢).

(٤) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١١٧).

اليزيدي عنه: ﴿يَأۡمُرۡكُمۡ﴾ بجزم الراء، وقال: من شأن [العرب إذا كثرت] الحركات أن تجزم"[1]، وكما قال ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) وغيره من العلماء: أنَّ مذهب أبي عمرو في اختياره: هو الذهاب إلى التخفيف وإيثاره على غيره متى ما وجد إلى ذلك سبيلًا[2].

لكن إذا عاودنا النظر في اختياره في باب الأكل وقارنَّاه بمذهبه في باب ﴿رُسۡلُنَا﴾، و﴿يَأۡمُرۡكُمۡ﴾[3]، فنجد أنَّ في ﴿أُكۡلَهَا﴾ زيادةً على العلتَيْن السابقتَيْن الموجودتَيْن في البابَيْن الماضيَيْن، هي وجود التأنيث فيها، **فلذلك: أُرَجِّحُ أنَّ جميع العلل السابقة صحيحة، ولا مانع من جمعها، فهو بعد اتباعه للأثر، جامعٌ بين حسن اللغتَيْن في الباب، مُخَصِّص لـ﴿أُكۡلَهَا﴾ بالسكون دون أخواتها؛ لاستثقاله: طول الكلمة، وتوالي الحركات، والتأنيث الذي أُضِيفت إليه،** والله تعالى أعلم.

---

(١) **جامع البيان**: للداني (٢/٨٦٠)، وانظر: **المنتخب**: لكراع النمل (ص: ٧١٥).

(٢) **السبعة** (ص: ٨٤، ١٥٥-١٥٦) بتصرف، وانظر: **المختار** (١/١٢٥، ١٣٣).

(٣) لكونه يقرأها بالإسكان أيضًا، انظر: **التذكرة** (٢/٢٥٢-٢٥٣)، **والتيسير** (ص: ٢٢٦-٢٢٧)، **الشاطبيَّة** (ص: ٣٧) البيت رقم (٤٥٤-٤٥٥)، **والكنز**: للجعبري (٣/١١١٩ وما بعدها).

❖ المسألة (١٨): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في** ﴿رِضۡوَٰن﴾:

وردت كلمة ﴿رِضۡوَٰن﴾ في ثلاثة عشر موضعًا، وبثلاث صيغ في القرآن الكريم(١)، وهي:

١- ﴿رِضۡوَٰن﴾، وقد وردت في ثمانية مواضع، أولها قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞ وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥].

٢- ﴿وَرِضۡوَٰنًا﴾، وقد وردت في ثلاثة مواضع، أولها قوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗا﴾ [المائدة: ٢].

٣- ﴿رِضۡوَٰنَهُۥ﴾، وقد وردت في موضعَيْن، وهما قوله تعالى: ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٦]، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ [محمد: ٢٨].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَرِضْـوَانٍ اضْـمُمْ -غَيْرَ ثَانِي الْعُقُودِ- كَسْـ ـــــرَهُ صَـــحَّ.................................(٢)

انفرد شعبة من بين القُرَّاء العشرة بضم الراء في ﴿رِضۡوَٰن﴾ حيثما وقعت وكيفما تصرفت، ﴿رُضۡوَٰنَ﴾، ﴿وَرُضۡوَٰنًا﴾، ﴿رُضۡوَٰنَهُۥ﴾ إلا الموضع الثاني من المائدة، وهو قوله تعالى: ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٦]، فإنه قرأه بكسر الراء كمذهب بقية القُرَّاء في جميع

(١) انظر: **الكنز:** للجعبري (١٣١٠/٣)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ١١٧)، **وسراج القارئ** (٧٦٤/٢)، و**المعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٤٠٩).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٤٤) البيت رقم (٥٤٨)، وانظر: **فتح الوصيد** (٧٦٨/٣)، **والدُّرة الفريدة** (٢٠٩/٣)، **والمفيد**: لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٣٨٧-٣٨٨).

مواضعها ﴿رِضۡوَٰن﴾، ﴿وَرُضۡوَٰنًا﴾، ﴿رِضۡوَٰنَهُۥ﴾[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١-كسر الراء في جميع مواضعها، وذلك لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وحفص، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

٢-ضم الراء في الكل عدا الموضع الثاني من المائدة بكسر الراء، وذلك لشعبة وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ شعبة لم تطَّرد قراءته في جميع المواضع؛ لمخالفته مذهبه المُطَّرِد في الموضع الثاني من سورة المائدة، حيث خصَّصه بالكسر دون البقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

الكسر والضم في ﴿رِضۡوَٰن﴾ لغتان فصيحتان من لغات العرب، فالضم لغة: تميم، والكسر لغة: الحجاز، وهي الأفصح والأشهر والأكثر استعمالًا[2].

واختلف العلماء فيهما، هل هما بمعنًى واحد، أم أنهما مختلفَي المعنى[3]:

فعلى **القول الأول**: هما مصدران بمعنًى واحد، يقال: رَضِيَ، يرضى، رِضًى، ومرضاةً، ورِضوانًا، ورُضوانًا، فالمصادر التي على وزن «فعلان» يأتي فيها الضم والكسر لفائها، مع كون الضم في هذه المصادر المزيدة بالألف والنون في آخرها أكثر وأشهر، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا

---

(١) انظر: **المبسوط** (ص: ١٤١)، **والتبصرة** (ص: ٤٥٦)، **والتيسير** (ص: ٢٤٩)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣١٩-٣٢٠).

(٢) انظر: **علل القراءات**: للأزهري (١/١٠٧)، **شرح الهداية** (١/٢١٥)، **والعقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص: ٢٣٥)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٤٠٣).

(٣) انظر: **الدُّرة الفريدة** (٣/٢٠٩)، **والمفيد**: للَّوْرَقي (؟/٣٨٠)، **والدر المصون** (٣/٦٨)، **ولطائف الإشارات** (٤/١٧١٥).

﴿كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥][١].

وعلى **القول الثاني**: الكسر: اسم، ومنه اسم خازن الجنة (رِضوان)[٢]، والضم: مصدر، ولذا قيل: أنَّ من ضمَّ أراد التفرقة بين الاسم والمصدر[٣]، ولكن رُدَّ على هذا القول بأنَّ "النقل في ضمها وكسرها عامّ، أي: سواء كان مصدرًا أم اسمًا"[٤].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

التمس العلماء عللًا متنوعةً هنا، حتى أنَّ أقوالهم فيها ونصوصهم قد كثرت وتداخلت، ولتوضيحها، سأذكر أهم النصوص التي وقفتُ عليها في بيانها، ثم أُعَرِّج عليها بخلاصة الأقوال، مُبيِّنةً فيها للعلل الواردة، ومُوضِّحةً للذي ترجَّح منها، وفيما يلي بيان ذلك:

قال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "فإنْ قيل: «فإنَّ من قرأ بالضم هاهنا، قرأ بالكسر في قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ [المائدة: ١٦]»، فقل: إنَّما أتى باللغتَيْن ليعلمك جوازهما"[٥].

وقال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وقال الإمام أبو بكر ﷺ: «إنَّما خصَّ يحيى[٦] ما في سورة المائدة

---

(١) انظر: **الحجة**: لابن خالويه (ص: ١٠٦)، **والحجة**: للفارسي (٢٢/٣)، **وحجة القراءات** (ص: ١٥٧)، **والكشف** (٣٣٧/١)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٢٢٩/١)، **والشفاء** (٢٩٤/١-٢٩٥).

(٢) وللعلم؛ فإنَّ ثبوت هذا الاسم لخازن الجنة، هو محل نظرٍ عند العلماء، قال ابن عثيمين: "وأما (رضوان): فموكل بالجنة، واسمه هذا ليس ثابتًا ثبوتًا واضحًا كثبوت مالك، لكنه مشهور عند أهل العلم بهذا الاسم، والله أعلم" **مجموع الفتاوى**: للعثيمين (١٦١/٣)، وللمزيد، انظر: «**هل رضوان اسم خازن الجنة؟**» تم استرجاعها بتاريخ: ١٤٤٧/٠٦/٢٧هـ، من: https://islamqa.info/ar/answers/٢٥٩٥٨٦

(٣) انظر: **إعراب القراءات السبع** (١٠٩/١)، **والشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٣٩)، ومخطوط **شرح الغاية**: للفارسي (ص: ١٥٨)، **والدُّرة الفريدة** (٢٠٩/٣)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٣٤٩)، **والبحر المحيط** (٤١٦/٢).

(٤) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ١١٨)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (١٣١١/٣)، **والعبقري** (٢٥٤/أ).

(٥) **الحجة** (ص: ١٠٦).

(٦) أي: يحيى بن آدم، وهو طريق شعبة في العشر الصغرى، قال أبو عمرو الداني عند ذكر إسناده في رواية شعبة: "وقرأت بها القرآن كله على فارس بن أحمد المقرئ...على يحيى بن آدم، عن أبي بكر، عن عاصم" =

﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ [المائدة: ١٦] بالكسر؛ لأنَّ معناه مخالف لمعنى ما سواه؛ لأنَّه قيل معناه: من اتبع دينه ونبيه، وقيل: كتابه، يعني: من اتبع دينه ونبيه وكتابه فقد سلك طريق السلامة؛ لأنَّ[ه] يسلم في الدنيا من العذاب الأدنى، وفي الآخرة من العذاب الأكبر"[(١)].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وأمَّا يحيى فإنَّه جمع بين الوجهين فيها، وخصَّ بالكسر قوله: ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ [المائدة: ١٦]؛ لأنَّ معناه: من اتبع دينه ونبيه، وقيل من اتبع كتابه ونبيه؛ لأنَّ قبله: ﴿قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ﴾ [المائدة: ١٥]، فالنور: محمد صلى الله عليه، والكتاب: القرآن، فلما اختلفا في المعنى أراد أنْ يُخالف بينهما في اللفظ"[(٢)].

وقال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "وخصَّ أبو بكر ما في المائدة بالكسر؛ للجمع بين اللغتَيْن، مع اتباعه للرواية"[(٣)].

وقال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وإنما خصَّ يحيى وحمَّاد[(٤)]: ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ [المائدة: ١٦] في المائدة بالكسر؛ لاجتماع أسباب، منها: الجمع بين اللغتَيْن؛ لاستوائهما في الحسن، ومنها: الإيذان بجوازه في الجميع، ومنها: ثقله باتصاله بالمَكْنِي؛ لأنَّ الكسر أخف، ومنها: التنبيه على أنَّ الهاء فيه تعود إلى اسم الله خاصةً لتقدم ذكره، وقيل: إنَّما خصَّا لمخالفته أخواته في المعنى؛ لأنَّ معناه: من اتبع كتابه ورسوله، فخالفا بينه وبين أخواته في اللفظ؛ ليدل على مخالفة معناه؛ لأنَّ بين معناهما مخالفةً، فينبغي أن تكون بين لفظَيْهما مخالفة، وله نظائر

التيسير (ص: ١١٨)، وهي إحدى الطرقين الرئيسيين في رواية شعبة من طرق طيبة النشر، انظر: **النشر** (٣٨٨/٢وما بعدها) و(١٦٤٩/٥-١٦٥٠).

(١) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ١٣٩-١٤٠).

(٢) مخطوط **شرح الغاية** (ص: ١٥٨-١٥٩).

(٣) **الكشف** (٣٣٧/١).

(٤) هو: أبو شعيب، حمَّاد بن أبي زياد شعيب التميمي الحِمَّاني الكوفي، مقرئ جليل ضابط، أخذ القراءة عرضًا عن عاصم، ولما مات عاصم قرأ على شعبة، من تلاميذه: يحيى العُلَيْمي، وروح بن عبد المؤمن، توفي عام (١٩٠هـ)، انظر: **تاريخ الإسلام** (٦١١/٤)، **وغاية النهاية** (٧٩٩/١).

جمَّة"[1].

وقال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ووجه الاستثناء: الجمع في سورة أو صيغة"[2].

وقال محمد بن عمر العِمَادي (ت بعد٧٦٢هـ): "فأبو بكر ضم الراء...وخصَّ من هذا لفظ ﴿رِضْوَانَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٦]؛ اتباعًا للأثر، وجمعًا بين اللغتَيْن، ولأنَّه لا يلتبس باسم الملك؛ حيث أضافه إلى ضمير عائد إلى اسم الله تعالى، وقيل: معناه: من اتبع دينه ونبيه، أو من اتبع كتابه ونبيه: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]، فالنور: محمد، والكتاب: القرآن، فلما اختلف في المعنى غيَّرها في اللفظ"[3].

وقال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "ووجه استثناء ثاني المائدة؛ الجمع بين اللغتَيْن بعد اتباع الأثر، أو لئلا يتوالى الضم فيها مع ما بعدها"[4].

- **خلاصة الأقوال:**

من خلال الأقوال السابقة، يتضح أنَّ لشعبة عدة علل أوردها العلماء، ويمكن جمعها تحت خمس علل، وهي:

العلة الأولى- اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن؛ إعلامًا بجوازهما، واستوائهما في الحسن، وأنَّهما لغتان فصيحتان، وهي العلة الأكثر وُرُودا[5].

---

(١) **الشفاء** (٢٩٥/١).

(٢) **الكنز** (١٣١١/٣).

(٣) **مبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٤٠٣).

(٤) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ١١٩).

(٥) انظر: **البديع**: لابن مُطَرِّف (٢٢٩/١)، **وفتح الوصيد** (٧٦٨/٣)، **والدُّرة الفريدة** (٢١٠/٣)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٣٤٩)، **واللآلئ الفريدة** (٦٤١/٣)، **والكنز**: لشعلة (٩٧/٢)، **والمفيد**: للَّوْرَقي (٣٨٠/؟)، **والمفيد**: لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٣٨٨)، **والعقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص: ٢٣٥)، **والفتح الداني** (٢٠٢/ب).

وتندرج العلة التي ذكرها الجعبري (ت٧٣٢هـ) ضمنها، وهي علة الجمع في سورة أو صيغة[١]، أي: الجمع بين اللغتَيْن في مواضع سورة المائدة؛ لأنَّ بها موضعَيْن اختلفت صيغتهما، وهما قوله تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة: ٢]، ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَانَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٦]، وهذا مما انفردت به سورة المائدة عن غيرها من السور وتميزت به، في حين أنَّ السور الباقية، إما بها موضع واحد، وإما أكثر من موضع، لكنَّ الصيغة فيها واحدة، وما زال السؤال باقيًا، وهو لم خصَّص المخالفة بالموضع الثاني دون الأول؟

العلة الثانية- الدلالة على اختلاف المعنى:

أي: أنَّ معنى ﴿رِضْوَانَهُۥ﴾ في موضع ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَانَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٦]، مختلف عن معنى ما سواه من المواضع، فلما اختلف معناه عن غيره، دلَّل على هذه المخالفة باختلاف اللفظ وتغييره.

وبيان هذا الاختلاف، هو أنَّ المعنى فيه: من اتبع دينه ونبيه وكتابه، بدلالة سياق الآية السابقة لها[٢]، وذُكِرَ أيضًا أنَّ "معناه: الطريق، وسائر ما في القرآن معناه: صفةٌ لله عز وجل، فلما خالف معناه، خالف بينهم لفظًا"[٣].

ولا أستطيع الجزم بشيءٍ تجاه العلة من تضعيف أو قوة، مع كونها تحتمل ما ذُكِر، وقد قال بها عدةٌ من علماء القراءات، بالإضافة إلى أنَّ المخالفة بين اللفظين حال اختلاف المعنى، هي من دأب القُرَّاء في مخالفتهم لمذاهبهم المُطَّرِدة، بل هي علة شعبة في مخالفته مذهبه المُطَّرِد في: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩]، وذلك لأجل أنَّ المعاني تتداخل فيما بين المواضع وتشمل بعضها البعض،

---

(١) انظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٢/٢٣٣)، **والدرر الناثرة** (ص: ٨٩).

(٢) قال مقاتل بن سليمان في **تفسيره** (١/٤٦٣): ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَانَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٦]، يعني: من اتبع دين محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودين الإسلام، يهديه الله إلى طريق الجنة"، وانظر: **معالم التنزيل** (٣/٣٣).

(٣) **انفرادات القُرَّاء السبعة** (ص: ٢٦٣)، وقد ذُيِّل كفائدةٍ في آخر الكتاب السابق بعد انتهائه، ويبدو أنَّها من الناسخ الذي انتهى من نسخه عام (٧٣٩هـ)، ولا يُعْلم اسمه، والله تعالى أعلم.

فاتباع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودين الإسلام والقرآن، هي التي تجعل المرء يكسب رضا الله عزوجل[1]، بما قد لا يكون فيه خصيصة لموضع المائدة عن غيره إلا بدلالة سياق الآيات قبلها، وقد قال ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ): "﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَانَهُۥ﴾ [المائدة: ١٦]، يقول: من اتبع رضا الله"[2].

ولا شك أنَّ هناك بعض المواضع التي لا يُحْتَمَل فيها إلا ذكر رضى الله جَلَّجَلَالُهُ وإثبات هذه الصفة له كما يليق بجلاله سبحانه[3]، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥]، قال ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) في تفسير الآية:" وإنما ذكر الله جل ثناؤه فيما ذكر للذين اتقَوْا عنده من الخير رضوانَه؛ لأنَّ رضوانه أعلى منازل كرامة أهل الجنة"[4]، وقال تعالى: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۚ﴾ [التوبة: ٧٢]، وكما في الحديث الشريف: عن أبي سعيد الخدري[5] رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ يَقُولُ: لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، يَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: أَنَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَبِّ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا»[6].

---

(١) انظر: **تأملات في قوله تعالى:** ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۚ﴾: لعبد الرزاق البدر (ص: ١٢ وما بعدها).

(٢) **تفسير الطبري** (٢٦٤/٨).

(٣) انظر: **الاقتصاد في الاعتقاد** (ص: ٨٠، ١٢٢-١٢٣)، **والرسالة التدمرية** (ص: ٢٦)، **وشرح الطحاوية** (ص: ٤٧١ وما بعدها)، **وصفات الله عزوجل** (ص: ١٧٨-١٧٩).

(٤) **تفسير الطبري** (٢٧١/٥).

(٥) هو الصحابي الجليل أبو سعيد، سعد بن مالك بن سنان بن الخزرج الأنصاري الخدري، من الحفاظ المكثرين من الرواية ومن العلماء الفضلاء العقلاء من مشهوري الصحابة رضي الله عنهم، روى عنه: سعيد بن المسيب، وعطاء بن يسار وغيرهم، توفي عام (٧٤هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **الاستيعاب** (١٦٧١/٤-١٦٧٢)، **وأسد الغابة** (٣٦٥/٢).

(٦) أخرجه البخاري في «**صحيحه**» كتاب: الرقاق، باب: صفة الجنة والنار (٦٥٤٩/١١٤/٨) واللفظ له، ومسلم في «**صحيحه**» كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: إحلال الرضوان على أهل الجنة (٢٨٢٩/١٤٤/٨) بنحوه.

العلة الثالثة- الفرار من ثقل الضم حال اتصال الكلمة بالضمير، وهي علة ضعيفة؛ لوجود موضع آخر اتصلت فيه الكلمة بمثل الضمير الذي اتصلت به هنا، ومع ذلك قرأها شعبة بالضم، وهو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رُضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٢٨].

العلة الرابعة- التنبيه على أنَّ الضمير فيها يعود إلى لفظ الجلالة، وأنَّه لا يلتبس باسم الملَك خازن الجنة، وهي أيضًا علة ضعيفة؛ لأجل عدم احتمال عود الضمير إلى غيره جل جلاله، بالإضافة إلى أنَّ موضع القتال الضمير فيه عائد إلى الله عزوجل كذلك، ومع ذلك لم يقرأه بالضم، فلا خصِّيصة لموضع المائدة بهذا التنبيه على افتراض صحته، بل مواضع رضوان كلها لا يلتبس فيها المصدر باسم الملك خازن الجنة، فلا خصِّيصة لموضع المائدة بهذا القول، ولا صحة له في كل مواضع القرآن.

العلة الخامسة- الفرار من ثقل توالي الضم مع ما بعدها:

وذلك أنَّ موضع المائدة قد انفرد بتوالي الضم مع الكلمة التالية لها، أي: ﴿رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ﴾ [المائدة: ١٦]، ففرارًا من ثقل توالي الضم، غيَّر الحركة إلى الكسرة؛ لأنَّها أخف في اللفظ؛ ولثقل الضم مع الواو بعدها[١]، وهي علة قوية لم أجد عليها ما قد يُضَعِّفها، إلا ما كان من أنَّ توالي ضم الراء مع ما بعدها يفصل بينهما ثلاثة حروف، فلما لا تُعَدُّ حاجزًا؟

وأخيرًا:

قد يُعْتَبر بوُرُود هذه العلل جميعًا في موضع المائدة واختصاصه بها حال اجتماعها -ولو ورد التضعيف على إحداها مفردةً-، بما يكون علةً لشعبة في مخالفته مذهبه المُطَّرِد في هذه المسألة، والله تعالى أعلم.

---

(١) **الشفاء** (١/٢٩٤-٢٩٥) بتصرف، وانظر: **شرح التسهيل** (٣/٤٣٩)، **والكنز**: للجعبري (٣/١٣١١)، **وهمع الهوامع** (٣/٢٥٧).

❖ المسألة (١٩): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في** ﴿يُبَشِّرُ﴾:

وقع الخلاف بين القُرَّاء في **المضارع** من هذه الكلمة في تسعة مواضع من القرآن[1]، وهي:

١- **الموضع الأول، قوله تعالى:** ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٩].

٢- **الموضع الثاني، قوله تعالى:** ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ [آل عمران: ٤٥].

٣- **الموضع الثالث، قوله تعالى:** ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ﴾ [التوبة: ٢١].

٤- **الموضع الرابع، قوله تعالى:** ﴿قَالُواْ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣].

٥- **الموضع الخامس، قوله تعالى:** ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩].

٦- **الموضع السادس، قوله تعالى:** ﴿قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ [الكهف: ٢].

٧- **الموضع السابع، قوله تعالى:** ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَل لَّهُۥ مِن قَبْلُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٧].

٨- **الموضع الثامن، قوله تعالى:** ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مريم: ٩٧].

٩- **الموضع التاسع، قوله تعالى:** ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ

---

(١) انظر: **فتح الوصيد** (٣/٧٨٠)، **والكنز:** للجعبري (٣/١٣٢٦-١٣٢٧)، **والعقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص:٢٧٢-٢٧٤)، **ولطائف الإشارات** (٤/١٧٢٧-١٧٢٨).

ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الشورى: ٢٣].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

مَعَ الْكَهْفِ وَالْإِسْــرَاءِ يَبْشُــرُ كَمْ سَــمَـا	نَعَمْ ضُــمَّ حَرِّكْ وَاكْسِــرِ الضَّــمَّ أَثْقَلَا
نَعَمْ عَمَّ فِي الشُّــورَى وَفِي التَّوْبَةِ اعْكِسُــوا	لِـحَـمْـزَةَ مَـعْ كَـافٍ مَّـعَ الْـحِـجْـرِ أَوَّلَا(١)

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

يُـبَـشِّــــرُ كُــلًّا فِـــدْ..........................	....(٢)
.................................يُـبَشِّـــرُ فِي حِـمًـا	....(٣)

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ حمزة بفتح حرف المُضارَعة وإسكان الباء مع ضم الشين مُخفَّفةً فيها كلها ﴿يَبْشُرُكَ﴾، ﴿يَبْشُرُكِ﴾، ﴿يَبْشُرُهُمْ﴾، ﴿نَبْشُرُكَ﴾، ﴿وَيَبْشُرُ﴾، ﴿وَيَبْشُرَ﴾، ﴿نَبْشُرُكَ﴾، ﴿لِتَبْشُرَ﴾، ﴿يَبْشُرُ﴾، وقرأ الكسائي في موضعَيْ آل عمران وموضع سورة الإسراء والكهف والشورى كقراءة حمزة دون البقية، بينما قرأ ابن كثير وأبو عمرو موضع الشورى وحده كقراءة حمزة دون غيره من المواضع، وقرأ الباقون بفتح حرف المُضارَعة

---

(١) **الشاطبيَّة** (ص: ٤٤-٤٥) البيت رقم (٥٥٥-٥٥٦)، وانظر: **المهند القاضي** (ص:٥٤٨-٥٤٩)، **وجامع الفوائد** (ص:٥٣٩-٥٤٠)، **وشرح الشاطبية**: للسنباطي (ص:٤٢٩-٤٣٢).

(٢) **الـدُّرة** (ص: ٩) البيـت رقم (٨٧)، وانظر: **شـــرح الـدُّرة**: للنويري (٦٨/٢)، **والغُرَّة**: للعَرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ٨٢-٨٣)، **والبهجة المرضيّة** (ص:١٦٢-١٦٣).

(٣) **الدُّرة** (ص: ٢١) البيت رقم (٢٠١)، وانظر: **الإيضـاح**: للزبيدي (ص: ٣٥٠)، **والغُرَّة**: للحِصْني، تحقيق: عمار عبد القوي (ص:١٤٨-١٤٩)، **والإيضاح**: للقاضي (ص:١٨٠).

وتحريك الباء مع كسر الشين مُشدَّدةً فيها كلها ﴿يُبَشِّرُكَ﴾، ﴿يُبَشِّرُكِ﴾، ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾، ﴿نُبَشِّرُكَ﴾، ﴿وَيُبَشِّرُ﴾، ﴿وَيُبَشِّرَ﴾، ﴿نُبَشِّرُكَ﴾، ﴿لِتُبَشِّرَ﴾، ﴿يُبَشِّرُ﴾[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- التثقيل في المواضع التسعة، وذلك لنافع، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

٢- التخفيف في موضع الشورى وحده، والتثقيل في الثمانية الباقية، وذلك لابن كثير، وأبي عمرو.

٣- التخفيف في المواضع التسعة، وذلك لحمزة وحده.

٤- التثقيل في أربعة، وهي مواضع سور: التوبة والحجر ومريم، والتخفيف في الخمسة الباقية، وهي مواضع سور: آل عمران والإسراء والكهف والشورى، وذلك للكسائي وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ابن كثير وأبا عمرو لم تطَّرد قراءاتهما في جميع المواضع؛ لتخصيصهما موضع الشورى بالتخفيف دون غيره، وكذلك لم تطرد قراءة الكسائي؛ لتخصيصه التثقيل بأربعة مواضع دون الخمسة الباقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

<u>من قرأ بالتشديد:</u> فهو من: بَشَّرَ يُبَشِّرُ تبشيرًا، <u>ومن قرأ بالتخفيف:</u> فهو من: بَشَرَ يَبْشُرُ بَشْرًا وبُشورًا[2]، وهما لغتان فصيحتان، ولغة التشديد أشهرهما وأكثرهما استعمالًا، ومنه قوله تعالى:

---

(١) انظر: **السبعة** (ص:٢٠٥-٢٠٦)، **والمبسوط** (ص:١٤٢-١٤٣)، **والتيسير** (ص: ٢٥١، ٤٤٩)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٢٢، ٥٤٥).

(٢) انظر: **إعراب القراءات السبع** (١/١١٢-١١٣)، **والحجة**: للفارسي (٣/٤٢)، **والكشف** (١/٣٤٤)، **والموضح** (١/٣٧١).

﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١]، ومنه قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنَفِّرُوا»[(١)]، وهي لغة الحجاز[(٢)]، وأما التخفيف ف "لغة أهل تِهامة[(٣)] من كِنانة وغيرهم من قريش"[(٤)].

واختلف العلماء في معنيهما، فقيل:

أ- هما لغتان بمعنًى واحد:

قال الأزهري (ت نحو ٣٧٠هـ): "من العرب من يجيز بشَّرته، وأَبْشَرْتُه، وبَشَرْتُه بمعنًى واحد، ويقال: بشَّرته فأَبْشَرَ، وبَشَرَ، أي: سُرَّ وفَرِحَ"[(٥)]، وقال أبو العباس المهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ): "﴿يَبْشُرُكَ﴾، و﴿يُبَشِّرُكَ﴾: لغتان، يقال: بَشَرَ يَبْشُر، وبَشَّرَ يُبَشِّر بمعنًى واحد"[(٦)].

ب-التشديد بمعنى: الإخبار بما يُظْهِر فيك السرور، فهو من البشارة، والتخفيف بمعنى: يُفْرِحَك ويَسُرُّك، فهو من السرور[(٧)]:

قال الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ): "وكأنَّ المشدد على بِشارات البُشَراء، وكأنَّ التخفيف من وجهة الإفراح والسرور، وهذا شيء كان المشيخة يقولونه"[(٨)]، وقال الأزهري (ت نحو ٣٧٠هـ): "من قرأ: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾،

---

(١) أخرجه البخاري في «**صحيحه**» كتاب: العلم، باب: ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا (٦٩/٢٥/١) واللفظ له، ومسلم في «**صحيحه**» كتاب: الجهاد والسير، باب: في الأمر بالتيسير وترك التنفير (١٧٣٢/١٤١/٥) بلفظه.

(٢) انظر: **لغات القرآن** (ص: ٤٨)، **والمختار** (١٥٤/١)، **والحجة:** لابن خالويه (ص: ١٠٩)، **والكنز**: للجعبري (١٣٢٧/٣).

(٣) **تِهامة:** هي تلك الأرض المنكفئة إلى البحر الأحمر من الشرق، من العقبة في الأردن إلى المخا في اليمن، ومنها مكة المكرمة وجدة، انظر: **مراصد الأطلاع** (٢٨٣/١)، **ومعجم المعالم الجغر افية** (ص: ٦٥-٦٦).

(٤) **تفسير الطبري** (٣٦٨/٥)، وانظر: **نكات القرآن** (٢٤١/١)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٢٣٥/١).

(٥) **علل القراءات** (١١٥/١)، وانظر: **فتح الوصيد** (٧٧٩/٣).

(٦) **شرح الهداية** (٢١٩/١)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٢٢٦/٣).

(٧) انظر: **حجة القراءات** (ص: ١٦٣)، **والشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٤٧)، **والحجج** (ص: ٦٥)، **والشفاء** (٣٠٤/١)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٤٠٨).

(٨) **معاني القرآن** (٢١٢/١)، وانظر: **تفسير الطبري** (٣٦٧/٥-٣٦٩).

فهو من البشارة لا غير، يُقال: بَشَّرْتُه ببشارة، بتشديد الشين، ومن قرأ: ﴿يَبْشُرُكَ﴾، فمعناه: يسرك ويفرحك"(١).

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

التمس العلماء عللًا متنوعةً هنا، ولتوضيحها، سأذكر أولًا العلل العامة التي تنطبق عليهم جميعًا، ثم أتبعها بالعلل الخاصة بكل قارئ؛ لاختلاف المواضع بينهم.

أ- من العلل العامة التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

- علة اتباع الأثر، والجمع بين اللغتَيْن:

قال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): "إذا كانت هذه اللغات في الكلمة شائعةً، فأَخْذُ القارئ بإحداها وجمْعُه بينها مستقيم سائغ"(٢)، وقال ابن مُطَرِّف (ت٤٥٤هـ): "ومن شدد بعضًا وخفف بعضًا؛ أتى باللغتَيْن"(٣)، وقال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "فأمَّا من خفف بعضًا وشدد بعضًا، فإنَّه جمع بين اللغتَيْن مع نقله ذلك عن أئمته"(٤).

ب- من العلل الخاصة التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

<u>أولًا- علة ابن كثير وأبي عمرو في مخالفتهما مذهبهما المُطَّرِد:</u>

العلة الأولى- اتباع الأثروالجمع بين اللغتَيْن:

قال النحَّاس (ت نحو ٣٣٨هـ): "وقراءة الكوفيين ﴿يَبْشُرُ﴾، وقد ذكرنا نظيره، غير أنَّ أبا عمرو بن العلاء قرأ هذا وحده ﴿يَبْشُرُ﴾، وقرأ غيره ﴿يُبَشِّرُ﴾، وأنكر هذا عليه قوم، وقالوا: ليس بين هذا وبين غيره فرق، والحجة له، ذلك أنَّه لم يقرأ بشيء شاذ ولا بعيد في العربية، ولكن لمَّا كانتا لغتَيْن

(١) **علل القراءات** (١/١١٥)، وانظر: **التحريروالتنوير** (٢٥/٨١).

(٢) **الحجة** (٣/٤٣)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٣/٦٥٣)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ١٥٤).

(٣) **البديع** (١/٢٣٥)، وانظر: **المفيد**: لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٤١١)، **وشرح الطيبة**: للنويري (٢/٢٣٨).

(٤) **الدُّرة الفريدة** (٣/٢٢٨)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (٣/١٣٢٨)، **والدرر الناثرة** (ص: ٩٢).

فصيحتَيْن لم يقتصر على أحدهما، فيتوهم السامع أنَّه لا يجوز غيرها، فجاء بهما جميعًا، وهكذا يفعل الحذَّاق، وفي القرآن نظيره مما قد اجتُمِع عليه، وهو قوله جل وعز: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] من: أَمَلَّ يُمِلُّ، وفي موضع آخر: ﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥] من: أَمْلَى يُمْلِي"(١).

وقال شعلة (ت٦٥٦هـ): "...وخالف ابن كثير وأبو عمرو أصلهما بالتخفيف؛ اتباعًا للنقل"(٢).

العلة الثانية- التفرقة بين معنى التشديد والتخفيف؛ مُنَاسبةً لسياق الآية لأجل اختلاف المعنى عن بقية المواضع:

كثرت نصوص العلماء في هذه العلة وبيانها، وسأذكر طرفًا منها، مُعَرِّجةً عليها بالبيان والتوضيح، ومن هذه النصوص:

قال ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري): "وذكر اليزيدي عن أبي عمرو أنَّه قال: «إنَّما خففت في عسق، وهو قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٣]؛ لأنَّ ذلك من النَّضْرة والسرور"(٣).

وقال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "فإن قيل: لم خالف أبو عمرو أصله، فخفف قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَبْشُرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]؟ فقل: إنَّ أبا عمرو فرَّق بين البِشارة والنَّضارة، فما صحبته الباء شدد فيه؛ لأنَّه من البشرى، وما سقطت منه الباء خففه؛ لأنَّه من الحُسْن والنَّضْرة، وهذا من أدل الدليل على معرفته بتصاريف الكلام، غير أنَّ التخفيف لا يقع إلا فيما سر، والتشديد يقع فيما سر وضر"(٤).

وقال ابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري): "وحجة أبي عمرو في تفريقه بين التي في عسق وبين

(١) **إعراب القرآن** (٥٨/٣).
(٢) **الكنز** (١٠٦/٢).
(٣) **المختار** (١٥٥/١).
(٤) **الحجة** (ص: ١٠٩).

غيرها، ذكرها اليزيدي فقال: «لمَّا لم يكن بعدها بكذا وكذا، كانت بمعنى: يُنَضِّر الله وجوههم، فترى النَّضْرة فيها»"[1].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وأمَّا في سورة عسق؛ فإنَّ معناه مخالف لما سواه، وذلك أنَّه رُوِيَ عن أبي عمرو أنَّه قال: «أنَّ معناه: ذلك الذي ينور الله وجوه عباده ويُنَضِّره»، مأخوذٌ من بشرت الأديم[2]، إذا نوَّرته وأخذت من وجهه ونظفته مما عليه من الفضول، ففرَّق بينهما في اللفظ؛ لافتراقهما في المعنى، والله أعلم"[3].

وقال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وعلة أبي عمرو وغيره في تخفيف: ﴿يَبْشُرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ في عسق [٢٣] فقط؛ ما ذكره اليزيدي عنه: لأنَّه ليس فيها بكذا وكذا، ومعناها: يُنَضِّر الله وجوههم، ترى النَّضْرة فيها، وهو يرجع إلى معنى السرور، وقد ذكرت لك أنَّ لأبي عمرو مذهبًا مستمرًا في الفرق بين الحرفين المثلين في اللفظ إذا اختلفا في المعنى"[4].

أي: أنَّ ابن كثير وأبا عمرو خصَّصا موضع الشورى بالتخفيف دون غيره؛ لأنَّ معناه مخالف لما سواه من المواضع، فلمَّا كان معناه: يُنَضِّر الله وجوههم وينورها، كانت قراءة التخفيف أنسب لها وأولى بها من غيرها من المواضع؛ لأنَّها اللغة التي تدل على الإفراح والسرور كما سبق في التوجيه، ومما يقوي هذا المعنى في الآية، هو أنَّ كل المواضع -ما عداه- قد ذُكِرَ المبشَّر به ونُوِّهَ عليه بعد ذِكْر الفعل المضارع من بشر، إلا موضع الشورى، فإنَّه لم يُذْكَر بعده؛ لأنَّه ذُكِرَ قبله، فكان هذا الموضع أولى من غيره بهذا المعنى.

وهي **علة صحيحة قوية راجحة؛** لوُرُودها عن أبي عمرو، وكما ذُكِرَ سابقًا حينما تَرِد العلة

---

(١) **حجة القراءات** (ص: ٦٤١).

(٢) **الأديم:** من الأَدَمَة: وهي: باطن الجلد الذى يلى اللحم، والبشـرة ظاهرها، والأديم: الجلد مطلقًا أو أحمره أو المدبوغ منه، انظر مادة (أ د م) في: **الصحاح** (١٨٥٨/٥)، **ومعجم متن اللغة** (١٥٤/١).

(٣) مخطوط **شرح الغاية** (ص: ١٦٣).

(٤) **الشفاء** (٣٠٥/١).

عن القارئ فلا مجال لردها؛ لكونها توضح وتبين سبب وضابط اختياره، -ولا مانع من صحتها لابن كثير؛ لوُرُودها عن تلميذه أبي عمرو- إضافةً إلى كثرة من نصَّ عليها من العلماء[1]، ومع ذلك يمكن الجمع بينها وبين العلة الأولى بدون تعارضٍ بينهما، والله تعالى أعلم.

ثانيًا- علة الكسائي في مخالفته مذهبه المُطَّرِد:

العلة الأولى- أنها قراءة أصحاب عبد الله بن مسعود ﷺ:

قال الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ): "وقد قرأ أصحاب عبد الله خمسة أحرف بالتخفيف، وسائر القرآن بالتثقيل، ثنتان في آل عمران: ﴿يَبْشُرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٩]، و﴿يَبْشُرُكَ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، وفي بني إسرائيل، وفي عسق، ويفسرونه على أنَّ الله يَبْشُرك [خ: يَسُرُّك] بكذا وكذا، لا على التبشير"[2].

وقال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وعلة الكسائي في تخفيف يبشر في المواضع الخمسة...: ما ذكره الفَرَّاء أنَّ أصحاب عبد الله يقرؤون هذه المواضع بالتخفيف، وفسروه: أنَّ الله يسرك بكذا وكذا، لا على التبشير"[3].

وهي العلة التي **أرجحها** للكسائي في مخالفته لمذهبه المُطَّرِد، فهو مع جمعه بين اللغتَيْن، ما خصص أربعةً منها بالتثقيل إلا لأجل اتباعه قراءة أصحاب عبد الله بن مسعود ﷺ وطريقتهم في القراءة فيها[4]، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: **تفسير إسحاق البستي**، تحقيق: عثمان شيخ (ص: ٣٠٢)، **والشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٤٧)، **وشرح الهداية** (٢٢٠/١)، **والحجج** (ص: ٦٥-٦٦)، **وفتح الوصيد** (٧٨٠/٣)، **والدُّرة الفريدة** (٢٢٨/٣)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٣٦٤-٣٦٥)، **والكنز**: للجعبري (١٣٢٧/٣)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ١٥٤)، **وشرح الطيبة**: للنويري (٢٣٨/٢)، **والدرر الناثرة** (ص: ٩٢)، **وغنية الطلبة** (١٨٥١/٣-١٨٥٢)، **وعلل مخالفة القُرَّاء أصولهم** (ص: ٤١-٤٤).

(٢) **لغات القرآن** (ص: ٤٨)، وانظر: **معاني القرآن**: للفراء (٢١٢/١).

(٣) **الشفاء** (٣٠٤/١).

(٤) انظر: **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ١٥٢).

العلة الثانية- الاعتبار بلفظ المبشَّر به كثرةً وقلةً؛ مُنَاسبةً لسياق الآية:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وأمَّا الكسائي فإنَّما خفف في هذه المواضع؛ لأنَّ البشارة وقعت فيها بشيء واحد، ولفظ المبشر لفظ الوحدان مخفف وسائر القرآن، فإن البشارة وقعت بأشياء، والتشديد على التكثير فاعتبر اللفظ، فحيث وجد المبشر به واحدًا: خفف، وحيث وجده جمعًا: شدد، وأما في (عسق)؛ فمعناه مخالفٌ لمعاني ما سواه، وقد بينه أبو عمرو وقد ذكرناه"[١].

أي: أنَّه حيث وجد المبشَّر به واحدًا خفف، وحيث وجد المبشَّر به على أكثر من ذلك شدد؛ لأنَّ التشديد به كثرة ومبالغة[٢]، فخفف الخمسة مواضع؛ لأجل إفراد المبشَّر به فيها -وموضع الشورى يخرج عنها، لذلك ذكر علته، وهو أنَّ معناه مخالف لغيره فاستحق بذلك التخفيف- وثقل الأربعة الباقية؛ لأجل كثرة المبشَّر به فيها.

فاعتبر بسياق الآية وما يناسبها من اللفظ ومعناه، ولكنها **علة ضعيفة؛** لعدم صحتها واطرادها في المواضع التي شددها، وهي قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا تَوۡجَلۡ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣]، ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ لَمۡ نَجۡعَل لَّهُۥ مِن قَبۡلُ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٧]، ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلۡمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوۡمٗا لُّدّٗا﴾ [مريم: ٩٧]، فإنَّ المبشَّر به في هذه الآيات كما هو ظاهر شيء واحد، ومع ذلك قرأها الكسائي بالتشديد، وأما بالنسبة لموضع ﴿يُبَشِّرُهُمۡ رَبُّهُم بِرَحۡمَةٖ مِّنۡهُ وَرِضۡوَٰنٖ وَجَنَّٰتٖ لَّهُمۡ فِيهَا نَعِيمٞ مُّقِيمٌ﴾ [التوبة: ٢١]، فإنَّ المبشَّر به أكثر من واحد ولذا قرأها بالتشديد، فإذًا: هي علة انطبقت على موضعٍ واحدٍ من المواضع الأربع التي شددها، وخرجت المواضع الثلاثة الباقية عن هذه العلة، ولذا هي **علة ضعيفة** في بيان سبب مخالفته لمذهبه المُطَّرِد في هذه المواضع الأربع، والله تعالى أعلم.

---

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٤٨).

(٢) انظر: **إعراب القرآن**: للنحاس (٣٢٨/١)، **والشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٤٧)، **والكنز**: للجعبري (١٣٢٨/٣)، **والبحر المحيط** (٤٩٣/٧).

❖ المسألة (٢٠): علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في ﴿مُتُّمْ﴾ وبابه:

اختلف القُرَّاء في الفعل الماضي من (الموت) حينما يتصل به ضمير الفاعل الظاهر، وبيانه كالتالي[١]:

١- حين اتصاله بالميم: ﴿مِتُّمْ﴾، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٧].

٢- حين اتصاله بالنون: ﴿مِتْنَا﴾، كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢].

٣- حين اتصاله بالتاء: سواءٌ أكانت للمتكلم ﴿مِتُّ﴾، كقوله تعالى: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ قَالَتْ يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣]، أو للمخاطب ﴿مِّتَّ﴾، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَمُتُّمْ وَمُتْنَا مُتُّ فِي ضَمِّ كَسْرِهَا ... صَفَا نَفَرٌ وِرْدًا وَّحَفْصٌ هُنَا اجْتَلَى[٢]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

............مِتُّ اضْمُمْ جَمِيعًا ... .[٣]

أَلَا..................

---

(١) انظر: **المفيد**: لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٤٣٩)، **والكنز**: للجعبري (١٣٦٦/٣)، **والعقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص: ٣٧٤)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** (ص: ٨٥١).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٤٦) البيت رقم (٥٧٤)، وانظر: **فتح الوصيد** (٨٠٠/٣-٨٠٢)، **واللآلئ الفريدة** (٢٠١/٢-٢٠٣)، **وإبراز المعاني** (٤١/٣-٤٢).

(٣) **الدُّرة** (ص: ٩) البيت رقم (٨٩)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ٢٠٩)، **والغُرَّة**: للعَرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ٨٨)، **والبهجة السَّنِيَّة** (ص: ٢٥٨).

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ نافع وحمزة والكسائي وخلف العاشر بكسر الميم ﴿مِتُّمْ﴾، ﴿مِتْنَا﴾، ﴿مِتُّ﴾، ﴿مِّتَّ﴾، حيثما وقعت، بينما قرأ حفص بضم الميم من موضعي آل عمران، وهما قوله تعالى: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ۝١٥٧ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٧-١٥٨]، وكسر فيما عداهما، وقرأ الباقون بضم الميم ﴿مُتُّمْ﴾، ﴿مُتْنَا﴾، ﴿مُتُّ﴾، ﴿مُّتَّ﴾، حيثما وقعت[١].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- ضم الميم في جميع مواضعها، وذلك لنافع، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

٢- كسر الميم في جميع مواضعها، وذلك لابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وشعبة، وأبي جعفر، ويعقوب.

٣- ضم الميم من موضعَي آل عمران، وكسرها في باقي المواضع، وذلك لحفص وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ حفصًا لم تطَّرد قراءاته في جميع المواضع؛ لمخالفته مذهبه المُطَّرِد في موضعَي آل عمران، حيث خصَّصهما بالضم دون غيرها من المواضع.

- **توجيه القراءتَيْن:**

من قرأ بضم الميم: فهو على لغة: مات يموت، أي: فعَل يفعُل، بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، كـ: قال يقول، وعاد يعود، والقياس فيها عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة أن تُضَمَّ فاؤها، فيُقال: مُتَّ، قُلْتُ، عُدنا، ونحوها، وهي اللغة التي لم يستعمل القرآن غير المضارع منها، وذلك كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥]، ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ

---

(١) انظر: **السبعة** (ص: ٢١٨)، **والتيسير** (ص: ٢٥٦)، **والمستنير** (٢/ ٩١)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٢٨).

وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٥][(١)].

ومن قرأ بكسر الميم، ففي توجيه قراءته وجهان:

أحدهما: أنَّها على لغة: مات يمات، أي: فعِل يفعَل، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، ك: نام ينام، وخاف يخاف، والقياس فيها عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة أن تُكسَر فاؤها، فيُقال: مِتَّ، نِمْتُ، خِفنا، ونحوها[(٢)].

ثانيهما: أنَّها على لغة: مات يموت، أي: فعِل يفعُل، بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع، وهي كسابقتها عند الإسناد[(٣)]، قال الخليل بن أحمد (ت نحو ١٧٥هـ): "يقال: مِتَّ تموتُ، ودِمتَ تدوم، فعِل يفعُل، مثل: فضِل يفضُل..."[(٤)].

وقيل عن هذه اللغة بأنها تداخلٌ بين اللغتَيْن السابقتَيْن، قال ابن جِنِّي (ت٣٩٢هـ)[(٥)] في باب تركُّب اللغات: "...وكذلك: مِتَّ تموت، ودِمت تدوم، وإنما تدوم وتموت على من قال: مُتَّ ودُمت، وأمَّا مِتَّ ودِمت فمضارعهما: تمات وتدام...ثم تلاقى صاحبا اللغتَيْن، فاستضاف هذا بعض لغة هذا، وهذا بعض لغة هذا، فتركبت لغة ثالثة"[(٦)].

---

(١) انظر: **المختار** (١٧٦/١)، **وحجة القراءات** (ص: ١٧٨)، **والشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٧٢)، ومخطوط **شرح الغاية** (ص: ١٧٧-١٧٨)، **وشرح التصريف** (ص: ٤٤٠-٤٤١)، **وتصريف الأفعال** (ص: ١٤٧).

(٢) انظر: **إعراب القراءات السبع** (١٢١/١)، **ونكات القرآن** (٢٦١/١)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٢٥٠/١-٢٥١)، **والدُّرة الفريدة** (٢٧٣/٣-٢٧٦)، **واللآلئ الفريدة** (٦٧٩/٣-٦٨٠)، **والدر المصون** (٤٥٨/٣-٤٥٩).

(٣) انظر: **الكشف** (٣٦٢/١)، **وشرح الهداية** (٢٣٦/١)، **والموضح** (٣٨٨/١)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٣٩٥)، **والعقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص: ٣٧٧).

(٤) **حجة القراءات** (ص: ١٧٩)، وانظر: **الكتاب** (٤٠/٤)، **والحجة:** للفارسي (٩٣/٣).

(٥) هو: أبو الفتح، عثمان بن جِنِّي الموصلي البغدادي النحوي اللُّغوي، صاحب التصانيف البديعة في علم الأدب، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، من شيوخه: أبو علي الفارسي، من تلاميذه: الثمانيني، وعبد السلام البصري، وله من التصانيف: كتاب سر الصناعة، وكتاب الخصائص، توفي رحمه الله عام (٣٩٢هـ)، انظر: **إنباه الرواة** (٣٣٥/٢ وما بعدها)، **ومعجم الأدباء** (١٥٨٥/٤ وما بعدها).

(٦) **الخصائص** (٣٨٠/١-٣٨١)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٢٧٥/٣)، **والكنز**: للجعبري (١٣٦٧/٣).

فالكسر والضم لغتان فاشيتان من لغات العرب، والضم أفصحهما وأفشاهما وأعلاهما[١]، قال النحَّاس (ت نحو ٣٣٨هـ): "قال عيسى: «أهل الحجاز يقولون: مِتم، وسُفلى مُضَر يقولون: مُتم بضم الميم»"[٢]، وقال أبو بكر ابن مِقْسَم (ت٣٥٤هـ): "أهل الحجاز يقولون: دُمت ومُت، وتميم يقولون: دِمت ومِت، ويتفقون جميعًا في المستقبل على الواو، فيقولون: يدوم ويموت، ومنهم من يقول في المستقبل: يدام ويمات"[٣].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- اتباع الأثروالجمع بين اللغتَيْن:

وهي العلة الأكثر وُرُودا عند العلماء[٤]، قال السخاوي (ت٦٤٣هـ): "وفي قراءة حفص جمع بين اللغتَيْن"[٥].

وقال ابن نشوان (ت٦٤٩هـ): "فإن قلت: لِمَ خالف حفص أصله في هذين الموضعَيْن اللذين في هذه السورة؟ فالجواب: أنَّه جمع بين اللغتَيْن، واتبع في ذلك الرواية التي رواها عن مشائخه"[٦].

وقال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "وأما حفص فجمع بين اللغتَيْن مع اتباعه للأثر، وهذا نظير

---

(١) انظر: **علل القراءات**: للأزهري (١/١٢٩)، **والشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٧١)، **والكنز**: لشعلة (٢/١٢٤)، و**إبراز المعاني** (٣/٤١).

(٢) **إعراب القرآن** (١/٣٧٣)، وانظر: **البحر المحيط** (٣/١٠٢-١٠٣).

(٣) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٧٢)، وانظر: **الجمهرة** (١/٤١١) مادة (ت م و)، و(٣/١٣٠٧-١٣٠٨)، **والشفاء** (١/٣٣١).

(٤) انظر: **اللآلئ الفريدة** (٣/٦٨٠)، **والكنز**: لشعلة (٢/١٢٤)، و**إبراز المعاني** (٣/٤١)، **والكنز**: للجعبري (٣/١٣٦٨)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ٢٢٠)، **والنجوم الزاهرة** (ص: ٥٠٤)، **والعبقري** (٢٧٣/ب)، **ولطائف الإشارات** (٤/١٧٦٩)، **والفتح الداني** (٢٠٧/أ)، **والإتحاف** (١/٤٩٣)، **وغنية الطلبة** (٣/١٨٧٨).

(٥) **فتح الوصيد** (٣/٨٠٢).

(٦) **شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٣٩٦).

تخصيصه: ﴿مَجۡرٜىٰهَا﴾ [هود: ٤١]، و﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩]، و﴿ءَا۬عۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞ﴾ [فصلت: ٤٤]، و﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ﴾ [الكهف: ٦٣]، و﴿عَلَيۡهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، بالإمالة والصلة[1] والتسهيل والضم، وهو أدل دليل على توقفهم مع الرواية دون الرأي رضي الله عنهم"[2].

العلة الثانية- التنبيه على اختلاف المعنى باختلاف اللفظ:

قال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): "حدثنا ابن مجاهد...قال: قال عاصم: ﴿وَلَئِن قُتِلۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوۡ مُتُّمۡ﴾ [آل عمران: ١٥٧]، بضم الميم من الموت، وباقي القرآن ﴿مِتُّمۡ﴾ بكسر الميم، أي: بَلِيتُم[3]، و﴿مِتۡنَا﴾، و﴿مِتُّ﴾"[4]، ثم قال: "ولا أعلم فصلًا بين الموت إذا تبعه البِلَى، وبينه إذا لم يتبعه البِلَى"[5].

وقال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وقال حفص، قال عاصم: «في آل عمران ﴿مُتُّمۡ﴾ برفع الميم من: الموت، وسائر القرآن: ﴿مِتُّمۡ﴾ بكسر الميم، يعني: بَلِيتُم»، كأنَّه خالف بين اللفظين لمَّا اختلفا في المعنى"[6].

---

(١) **الصــلة**: هي "النطق بهاء الضــمير المكنَّى بها عن المفرد الغائب موصــولةً بحرف مد لفظي يناســب حركتها، فيوصــل ضــمها بواو ويوصــل كســرها بياء" **الإضــاءة** (ص: ١٤)، وانظر: **معجم مصــطلحات علم القراءات** (ص: ٢٤٣).

(٢) **العقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص: ٣٧٨).

(٣) **البِلَى**: من بلى يَبْلَى فهو بال، والبِلَى مصــدره، أي: إخلاق الشــيء، ومنه قولهم: بَلِيَ الميت، أي: أفنته الأرض، انظر : **مقاييس اللغة** (٢٩٢/١) مادة (ب ل و ى)، **والمصباح المنير** (٦٢/١) مادة (ب ل ي).

(٤) **الحجة** (٩٢/٣)، وانظر: **السبعة** (ص: ٢١٨)، **وجامع البيان**: للداني (٩٩٣/٣)، وقد أتى النص في: «**السبعة**» تحقيق: شــوقي ضــيف، به نقص في معنى باقي القرآن، ولم يتيســر لي الوقوف على تحقيق: خلف الجبوري، وأما بالنسبة للنص في «**جامع البيان**» تحقيق: جامعة الشارقة، فإنَّ النص فيه عن معنى باقي القرآن أتى بـ: "كبتم"، وذكروا في الحاشية، أنَّ أحد النسخ أتت بـ: (بكدتم)، ولا أرى أنها إلا تصحيف أو قراءة غير صائبة لـ (بَلِيتُم) التي ذكرها أبو علي الفارسي عن شيخه ابن مجاهد، وهي التي لا يتأتَّى غيرها في بيان الاختيار وعلته، مع ذكر العلماء من بعده مثلها، والله تعالى أعلم.

(٥) **الحجة** (٩٤/٣).

(٦) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٧٢).

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وإنَّما خص حفص هذا الموضع بالضم؛...وقيل: أنَّ معناه في هذا الموضع بخلاف ما في سائر المواضع، وذلك أنَّ معناه هاهنا: الموت بعينه، وفي سائر المواضع بمعنى: غبنا وضللنا وصرنا ترابًا ورفاتًا، ويدل عليه: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠]، ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا﴾ [المؤمنون: ٨٢]، فلما كان معناه في هذا الموضع بخلاف ما في غيرها من المواضع، خالف بينهما في اللفظ؛ ليدل اللفظ على المعنى، والله أعلم"[١].

أي: لمَّا كانا موضعا آل عمران قد اختلف معناهما عن معنى سائر الموت في باقي القرآن، خالف حفص بين المواضع في اللفظ؛ تنبيهًا ودلالةً على اختلاف المعنى، وذلك "لأنَّ ﴿مُتُّمْ﴾ في آل عمران: الموت ضد الحياة، وهو مفارقة الروح، وفي غيرها بمعنى: التلاشي، فلذلك فعل ذلك"[٢].

وهي **علة قوية راجحة**؛ لوُرُودها عن الإمام عاصم، وكما ذُكِرَ مرارًا، حينما تَرِدُ العلة عن القارئ فلا مجال لردها؛ لأنها كانت هي الضابط في اختياره ومخالفته لمذهبه المُطَّرِد، وهي تُرَجَّح على كل علةٍ سواها، فهو مع جمعه بين اللغتَيْن في قراءته، تراه ما جعل المخالفة إلا في آل عمران؛ لشيءٍ يختص بهذَيْن الموضعَيْن دون غيرهما، وهو كما ذُكِر في هذه العلة، والله تعالى أعلم.

العلة الثالثة- المُنَاسبة للمُجَاور:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وقيل: اختار الضم هاهنا على مُجَاورة ﴿قُتِلْتُمْ﴾؛ لأنَّ القتل والموت واحد"[٣]، وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وإنَّما خص حفص هذا الموضع بالضم؛ لمُجَاورة ﴿قُتِلْتُمْ﴾؛ ليكونا على لفظ واحد بعدما تجاورا"[٤].

---

(١) مخطوط **شرح الغاية** (ص: ١٧٨-١٧٩).

(٢) **انفرادات القُرَّاء السبعة** (ص: ٢٦٣)، وقد ذُيِّل كفائدة في آخر الكتاب السابق بعد انتهائه، ويبدو أنَّها من الناسخ الذي انتهى من نسخه عام (٧٣٩هـ)، ولا يُعْلم اسمه، والله تعالى أعلم.

(٣) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٧٢)، وانظر: **مبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٤١٧).

(٤) مخطوط **شرح الغاية** (ص: ١٧٨)، وانظر: **شرح الطيبة**: لابن الناظم (٨١٣/٢).

وقال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "وحجة حفص في تخصيصه الموضعَيْن المذكورين بالضم: قوله عز وجل: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٧]، وقوله: ﴿أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]؛ ليتجانس الكلام، ويأتي الشكل بعد شكله، والله تعالى أعلم"(١).

وقال ابن نشوان (ت٦٤٩هـ): "وقيل: إنَّما ضم هاهنا دون سائر القرآن لضرب من المعادلة؛ لأنَّ قوله: ﴿قُتِلْتُمْ﴾ مضموم، فضم ﴿أَوْ مُتُّمْ﴾؛ ليتشاكل اللفظ، ويتبع الضمُّ الضمَّ"(٢).

أي: لمَّا جاورت ﴿مُتُّمْ﴾ في الموضعَيْن ﴿قُتِلْتُمْ﴾، وكان متفقًا على ضم القاف فيهما، ناسب أن يضم الميم من ﴿مُتُّمْ﴾ كذلك؛ مُشَاكلةً ومجانسةً ومُنَاسبةً، حتى يأتيا على لفظٍ واحدٍ، بعدما كان بينهما من علاقة في المعنى وترابط.

وقد ردَّ الجعبري (ت٧٣٢هـ) على هذه العلة قائلًا: "...وخص الأوَّلَيْن؛ تقديمًا للفصحى، لا مُنَاسبة مُجَاورة ولا مقابلة؛ لانتفاء ضمهما بـ: ﴿مِتُّمْ وَكُنتُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥]"(٣)، وقال الكوراني (ت٨٩٣هـ) شارحًا لردّه: "قال: «لا مُنَاسبة مُجَاورة ولا مقابلة؛ لانتقاضهما بـ: ﴿مِتُّمْ وَكُنتُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥]»، أقول: أراد أن يقال: اختار حفص ما في آل عمران؛ لمُجَاورة ﴿قُتِلْتُمْ﴾ ووقوعه في مقابلته، لا يصح، إذ لو كانت ذلك لجرت في: ﴿مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا﴾ [المؤمنون: ٣٥]"(٤).

أي: أنَّ العلة لو كانت حقًّا هي المُنَاسبة للمُجَاور المضموم، لكان حفص قرأ كذلك بالضم في موضع المؤمنون: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥]؛ لمُجَاورة

---

(١) **الدُّرة الفريدة** (٣/٢٧٦).
(٢) **شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٣٩٦).
(٣) **الكنز** (٣/١٣٦٨)، وانظر: **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ٢٢٠-٢٢١).
(٤) **العبقري** (٢٧٣/ب).

﴿كُنتُمْ﴾، ولكنه لم يقرأه إلا بالكسر، فرَدَّ بذلك هذه العلة ونقضها، ولكن يُرَدُّ على ردِّه هذا بأنَّ: "القتل والموت واحد"[١]، كما قال ذلك ابن القراب (ت٤١٤هـ)، فبينهما علاقة في المعنى ليست موجودةً بين ﴿مِتُّمْ﴾ و﴿كُنتُمْ﴾، ومع صحة وجه هذه العلة، فإنَّها لا تُرَّجح؛ لوُرُود النصِّ عن عاصم بعلة المخالفة.

العلة الرابعة- تقديم اللغة الأفصح:

قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "...وخصَّ الأوَّلَيْن تقديمًا للفصحى"[٢]، وقال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "وخصص ما في آل عمران بالضم، قيل: تقديمًا للفصحى..."[٣].

وقال الكوراني (ت٨٩٣هـ) عند شرحه لكلام الجعبري (ت٧٣٢هـ): "قال: «وخصَّ الأوَّلَيْن تقديمًا للفصحى»، أقول: الأوَّلان في آل عمران: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ﴾ [آل عمران: ١٥٧]، وقوله: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، فإنَّ مختار الناظم الضم كما أشار إليه بـ: صفا نفر، وتبعه الشارح، وصرَّح بأنه أفصح، ولذلك اختار حفص أول موضع القرآن"[٤].

لا أرى قوةً أو صحةً في هذه العلة، بل لو كان الاختيار لأجل الأفصح، لقرأ جُلَّ المواضع بالضم لا موضعَيْن اثنَيْن!، وعلى اعتبار القوة والصحة فيها، فإنَّها لا تُرَّجح أيضًا؛ لوُرُود النصِّ عن عاصم بعلة المخالفة، والله تعالى أعلم.

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٧٢)، وانظر: **تفسير الطبري** (١٨٢/٦).
(٢) **الكنز** (١٣٦٨/٣)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٢٤٩/٢)، **والدرر الناثرة** (ص: ١٠٠).
(٣) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ٢٢٠).
(٤) **العبقري** (٢٧٣/ب).

❖ المسألة (٢١): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في ﴿قُتِلُواْ﴾ و﴿قَتَلُوٓاْ﴾**:

لم يقع الخلاف بين القُرَّاء فيهما من ناحية التشديد والتخفيف، إلا في خمسة مواضع من القرآن، وهي(١):

١- الموضع الأول، وهو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ قُلۡ فَٱدۡرَءُواْ عَنۡ أَنفُسِكُمُ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨].

٢- الموضع الثاني، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩].

٣- الموضع الثالث، وهو قوله تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ثَوَابٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

٤- الموضع الرابع، وهو قوله تعالى: ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ سَفَهَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفۡتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِۚ قَدۡ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٠].

٥- الموضع الخامس، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوۡ مَاتُواْ لَيَرۡزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [الحج: ٥٨].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

(١) انظر: **النجوم الزاهرة** (ص: ٥٠٦)، **وسراج القارئ** (٢/٧٨٦-٧٨٧)، **والنشر** (٥/١٦٥٨)، **ولطائف الإشارات** (٤/١٧٧١-١٧٧٢)، وقد أضاف الجعبري في **نزهة البررة** (قسم التحقيق/ ١٢٠-١٢١) إلى هذه الألفاظ: ﴿بِأَيِّ ذَنۢبٖ قُتِلَتۡ﴾ [التكوير: ٩]؛ لأنها ماضية مثلها، لكن اقتصرت على ﴿قُتِلُواْ﴾ بواو الجماعة؛ اعتبارًا بجمع النظائر عند الأكثر.

بِمَـاقُـتِـلُـوا الـتَّـشْـــدِيـدُ لَـبَّى، وَبَـعْـدَهُ وَفِي الْـحَـجِّ لِـلشَّـــامِيْ وَالَاخِـرُ كَـمَّلَا
دَرَاكِ وَقَـدْ قَـالَا فِي الَانْـعَـامِ قَـتَّـلُـوا ....[1]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ ابن عامر بتشديد التاء فيها جميعًا ﴿وَقُتِّلُواْ﴾، ﴿قَتَّلُواْ﴾، إلا أنَّ ابن ذكوان خفَّف في موضع واحد منها، وهو: ﴿لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، فانفرد هشام بالتشديد فيه، وقد وافق ابن كثير ابن عامر على التشديد في موضعَيْن، وهما: الموضع الأخير من آل عمران، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَٰتَلُواْ وَقُتِّلُواْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، و﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَّلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ سَفَهَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ [الأنعام: ١٤٠]، وقرأ الباقون بالتخفيف مطلقًا ﴿وَقُتِلُواْ﴾، ﴿قَتَلُوٓاْ﴾[2].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- التخفيف في المواضع الخمسة كلها، وذلك لنافع، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

٢- التشديد في موضعَيْن، وهما: ﴿وَقَٰتَلُواْ وَقُتِّلُواْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، و﴿قَتَّلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ﴾ [الأنعام: ١٤٠]، والتخفيف في الثلاثة المواضع الباقية، وذلك لابن كثير وحده.

٣- التشديد في المواضع الخمسة كلها، وذلك لهشام وحده.

٤- التخفيف في الموضع الأول: ﴿لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، والتشديد في المواضع الأربعة الباقية، وذلك لابن ذكوان وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

---

(١) **الشـــاطبيَّة** (ص: ٤٦) البيت رقم (٥٧٦-٥٧٧)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٢/٢٠٥-٢٠٦)، **والمفيد:** لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٤٤٢-٤٤٥)، **والإشارات العمرية**، تحقيق: إهداء شريف (ص: ١٠١).

(٢) انظر: **التيســير** (ص: ٢٥٦-٢٥٧، ٢٥٩)، **والتلخيص**: لأبي معشــر (٢/٢٣٧-٢٣٨، ٢٦٢، ٣٣٦)، **والإقناع** (٢/٦٢٣، ٦٥٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٢٩، ٣٣٢).

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ابن كثير وابن ذكوان لم تطَّرد قراءتهما في جميع المواضع؛ لتخصيص: ابن كثير التشديد بموضعَيْن، وابن ذكوان التخفيف بموضع واحد.

- **توجيه القراءتَيْن:**

أولًا- من قرأ بالتشديد: فوجه قراءته أنَّها من قَتَّل يُقَتِّل، وهو يدل على التكثير والتكرير، ومنه قولهم: رجل قَتَّال؛ أي: كَثُرَ منه القتل، والتشديد في الآيات يدل على أنَّ المقتولين كُثُر، وعلى كثرة القتل فيهم واحدًا بعد واحد، فليس القتل مخصصًا لشخص واحد بعينه؛ لاستحالة تكرار القتل في النفس الواحدة، ولا بأشخاص معينين؛ لاستمرار الحكم إلى يوم القيامة(١).

ثانيًا- من قرأ بالتخفيف: فوجه قراءته أنَّها من قَتَلَ يَقْتُل، وهو أصل الفعل ويصلح للقليل والكثير في اللغة، فزاد على التشديد بمعنى التقليل؛ لأن التشديد مختص بالكثرة، ومع ذلك فإنَّ المُراد بالتخفيف في الآيات هنا هو معنى الكثرة، **فالقراءتان بمعنى واحد**، وحجة التخفيف إجماعهم على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤](٢).

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- الجمع بين اللغتَيْن:

قال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "ووجه تشديد موضع دون موضع: الجمع بين اللغتَيْن"(٣).

(١) انظر: **المختار** (٢٩٤/١، ٥٨٤)، **وحجة القراءات** (ص: ٢٧٥)، **والشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٧٤)، **والدُّرة الفريدة** (٢٨١/٣)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ٢٢٤).

(٢) انظر: **المختار** (١٧٩/١)، **ونكات القرآن** (٢٧٠/١، ٣٧٣)، **والموضح** (٣٩٠/١) و(٨٨٧/٢)، **والشفاء** (٣٣٤/١)، **وفتح الوصيد** (٨٠٤/٣).

(٣) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ٢٢٤)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (١٣٧٣/٣)، **ولطائف الإشارات** (١٧٧٢/٤).

العلة الثانية- المُشَاكلة والمُنَاسبة للألفاظ المُجَاورة:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "... ومن شدده فلقوله تعالى: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ﴾؛ ليكون الشرط والجزاء على لفظ واحد، وشدد ابن عامر وابن كثير قوله عزوجل في الأنعام: ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ سَفَهَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤٠]، ولإجماعهم على قوله: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٩]..."[(١)].

وقال في موضع الأنعام: "...وقد ذكرته في آل عمران، وتصديق التشديد هاهنا قوله: ﴿وَحَرَّمُواْ﴾؛ ليتفق اللفظان"[(٢)].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "...وقال الإمام أبو بكر -رحمه الله-: إنما اختار ابن عامر التشديد هاهنا؛ لأنها في وصف المجاهدين، وهم كثر، يُقْتَل قوم بعد قوم إلى أن تقوم الساعة، وكذلك في سورة الحج، وأما في سورة الأنعام؛ فلكثرة الأولاد، ولقوله ﴿وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ﴾؛ **ليكون المنسوق عليه والمنسوق لفظًا واحدًا**، ولهذه العلة وافقه ابن كثير هناك، وأما هاهنا؛ فلقوله في الجواب: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ﴾؛ **ليكون الشرط والجزاء لفظًا واحدًا**، والله أعلم"[(٣)].

وقال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري) بما يزيد الكلام السابق وضوحًا: "﴿قَتَّلُواْ﴾ [آل عمران: ١٩٥] بالتشديد؛ لكثرة المقتولين، وتكرر الفعل فيهم، ولأنَّ الأفعال التي قبله وبعده مُنْشَعِبَاتٌ[(٤)]، وهي: ﴿هَاجَرُواْ﴾، ﴿وَأُخۡرِجُواْ﴾، ﴿وَأُوذُواْ﴾، ﴿وَقَٰتَلُواْ﴾، ﴿وَقُتِّلُواْ﴾، ﴿لَأُكَفِّرَنَّ﴾،

---

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٨٣).

(٢) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٢٧٧).

(٣) **مخطوط شرح الغاية** (ص: ١٨٠).

(٤) **الألفاظ المُنْشَعِبَة**: هي "الأبنية المتفرّعة من أصل، بإلحاق حرف أو تكريره، كأكرم، وكرَّم" **التعريفات**: للجرجاني (ص: ١٩٨)، وانظر: **شرح مراح الأرواح** (ص: ٢٠ وما بعدها).

﴿وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ﴾، فشدد ﴿وَقُتِّلُواْ﴾؛ ليوافق ما قبله وما بعده"(١).

أي: أنَّ ابن كثير شدد الموضع الأخير من آل عمران، وموضع الأنعام؛ مُشَاكلةً وتناسبًا للألفاظ التي قبلها أو بعدها حتى تكون جميعًا على لفظ واحد، وهي ألفاظ مُنْشَعِبَة، فلو نظرنا إلى موضع آل عمران ﴿وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، لوجدنا أنَّ الأفعال قبل وبعد ﴿وَقُتِّلُواْ﴾ متناسبة فيما بينها في اللفظ، فناسب أن يأتي التشديد فيها لتتناسب جميع المعطوفات، وحتى يكون الشرط والجزاء على لفظ واحد.

وأما موضع الأنعام، فإنه قد أتى بعده ﴿وَحَرَّمُواْ﴾ فناسب أن يأتي اللفظ فيها مُشَدَّدًا كذلك؛ حتى يكون المعطوف والمعطوف عليه على لفظ واحد، وكذلك الاعتبار بالآية الواردة في معناها، والمُجْمَع على تشديدها، وهي قوله تعالى: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٩]، لكنَّ التعليل بالمُنَاسبة أصحُّ وأقرب إلى الصواب من الاعتبار؛ لكونه قد ورد موضع يوافقه معنًى ولفظًا، وقد اخْتَلف فيه القراء، وهو قوله تعالى: ﴿يُقَتِّلُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ﴾ [الأعراف: ١٤١](٢)، فردُّه للموضع الذي يُطابقه أقربُ من ردِّه إلى ما يُخالفه في اللفظ وإنْ أُجْمِع عليه، ولكن: بما أنَّ ابن كثير قد قرأه بالتشديد أيضًا، فقد يكون اختياره للتشديد في موضع الأنعام لتشديده موضع الأعراف أو العكس، فيتأتَّى له في موضع الأنعام ثلاث علل فرعية تندرج تحت العلة الثانية:

١-مُشَاكلته للمعطوف ﴿وَحَرَّمُواْ﴾ في ذات الآية؛ حتى يكون المعطوف والمعطوف عليه على اتساق واحد في اللفظ والنطق بهما.

٢-اعتباره لما ورد في معناه من لفظ التشديد المُجْمَع عليه، وهو: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٩]، فردَّ المُخْتَلَف فيه للمُجْمَع عليه.

---

(١) **الشفاء** (٣٣٤/١).

(٢) انظر: **السبعة** (ص: ٢٩١-٢٩٢)، **والتيسير** (ص:٢٩٣)، **والإقناع** (٦٤٩/٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٧٧).

٣-اعتباره بقراءته للتشديد فيما يُطَابقه لفظًا ومعنًى، وهو: ﴿يُقَتِّلُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ﴾ [الأعراف: ١٤١]

ولكنِّي أُرَجِّحُ العلة الأولى؛ لانطباقها على الموضعَيْن اللذَيْن خرج فيهما، ومع ذلك لا تُمْنَعُ الباقيتان، وقد تُجْمَع العلل الثلاث فيه، والله تعالى أعلم.

وعليه فتكون العلة التي تجمع الموضعَيْن اللذَيْن خرج فيهما ابن كثير عن مذهبه المُطَّرِد: هي ائتلاف اللفظ ومُشَاكلته للفظ المُجَاور له وتناسبه معه في لفظه؛ رعايةً لحسن الجِوَار [١]، وهي **خاصةٌ بابن كثير وحده**، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: **البرهان في علوم القرآن** (٤٣٦/٣)، **والإتقان في علوم القرآن** (١٧٤٤/٥)، ومقال: **التناسب اللفظي في القرآن** تم استرجاعها بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٣٠ من: https://isla.mw/aosyx٢

❖ المسألة (٢٢): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في ﴿يَحْزُنكَ﴾ وبابه:**

اختلف القُرَّاء في الفعل المضارع (يحزن) إذا كان مُتَعَدِّيًا بنفسه حيثما تصرَّف في القرآن، وقد أتى في تسعة مواضع على أربع صيغ[١]، وهي:

١- **الصيغة الأولى:** ﴿يَحْزُنكَ﴾، وقد جاءت في ستة مواضع، أولها وُرُودًا قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ [آل عمران: ١٧٦].

٢- **الصيغة الثانية:** ﴿لَيَحْزُنُنِيٓ﴾، وقد جاءت في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ﴾ [يوسف: ١٢].

٣- **الصيغة الثالثة:** ﴿يَحْزُنُهُمُ﴾، وقد جاءت في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

٤- **الصيغة الرابعة:** ﴿لِيَحْزُنَ﴾، وقد جاءت في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَيْسَ بِضَآرِّهِمْ شَيْـًٔا إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المجادلة: ١٠].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

..........................وَيَـحْـزُنُ -غَـيْـرَ الَانْـ ـــبِيَاءِ- بِضَـمٍّ وَّاكْسِـرِ الضَّـمَّ أَحْفَلَا[٢]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

---

(١) انظر: **الاختيار**: لسبط الخياط (١/٣٣٩)، **والكنز**: للجعبري (٣/١٣٧٤-١٣٧٥)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ٢٢٨)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٢٥٣).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٤٦) البيت رقم (٥٧٨)، وانظر: **فتح الوصيد** (٣/٨٠٦)، **واللآلئ الفريدة** (٣/٦٨٤-٦٨٥)، **والمفيد**: لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٤٤٧).

وَيُحْزِنُ فَـافْتَحْ ضُـمَّ كُلًّا سِـوَى الَّـذِي لَـدَى الْأَنْبِيَا فَـالضَّـمُّ وَالْكَسْـرُ أُحْفِلَا[1]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ نافعٌ بضم الياء وكسر الزاي ﴿يُحْزِنكَ﴾، ﴿لَيُحْزِنُنِي﴾، ﴿لِيُحْزِنَ﴾ في الكل عدا موضع الأنبياء ﴿يَحْزُنُهُمْ﴾، بينما قرأ أبو جعفر وحده بالترجمة السابقة في موضع الأنبياء فقط ﴿يُحْزِنُهُمُ﴾، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الزاي في جميع المواضع ﴿يَحْزُنكَ﴾، ﴿لَيَحْزُنُنِيَ﴾، ﴿يَحْزُنُهُمُ﴾، ﴿لِيَحْزُنَ﴾، ومعهم نافع في الأنبياء وأبو جعفر في غير الأنبياء[2].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- فتح الياء وضم الزاي في موضع الأنبياء فقط، وضم الياء وكسر الزاي في المواضع الثمانية الباقية، وذلك لنافع وحده.

٢- فتح الياء وضم الزاي في جميع المواضع، وذلك لابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر.

٣- ضم الياء وكسر الزاي في موضع الأنبياء فقط، وفتح الياء وضم الزاي في المواضع الثمانية الباقية، وذلك لأبي جعفر وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ نافعًا وأبا جعفر لم تطَّرد قراءتهما في جميع المواضع؛ لمخالفة كل واحد منهما مذهبه المُطَّرِد في موضع سورة الأنبياء، فقرأ أحدهما بعكس قراءة الآخر.

- **توجيه القراءتَيْن:**

---

(١) **الدُّرة** (ص: ١٠) البيت رقم (٩١)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ٢١٢)، **وشرح الدُّرة**: للنويري (٢/٧٨-٨٠)، **والإيضاح**: للقاضي (ص: ١٣١-١٣٢).

(٢) انظر: **السبعة** (ص: ٢١٩)، **والغاية** (ص: ٢٢٠)، **والتيسير** (ص: ٣١٩)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٣٠).

أولًا- من قرأ بفتح الياء وضم الزاي:

فوجهه: أنَّه مضارع من الفعل الماضي الثلاثي (حَزَنَ)، يقال: حَزَنَه الأمر يَحْزُنه، وحَزَنَني يَحْزُنني، وهي لغة قريش والأكثر استعمالًا[١]، قال اليزيدي (ت٢٠٢هـ): "حَزَنَه: لغة قريش، وأَحْزَنَه: لغة تميم"[٢].

ثانيًا- من قرأ بضم الياء وكسر الزاي:

فوجهه: أنَّه مضارع من الفعل الماضي الرباعي (أَحَزَنَ)، يقال: أَحَزَنَه الأمر يُحْزِنه، وأَحَزَنَني يُحْزِنني، وهي لُغة تميم[٣]، قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وإنما اختار نافع: (أَحَزَنَ)؛ لقول العرب: صوت مُحْزِن، وأمر مُحْزِن، ولم تقل: حازن"[٤].

ثالثًا- هما لُغتان صحيحتان فاشيتان حكاهما الأكابر، وهما بمعنًى واحد[٥]، والبعض فرَّق بينهما، ومنهم: الخليل بن أحمد (ت نحو ١٧٥هـ) كما حكى عنه سيبويه (ت نحو ١٨٠هـ) حيث قال: "وزعم الخليل: أنَّك حيث قلت: «فَتَنْتُه وحَزَنْتُه»، لم ترد أن تقول: «جعلته حزينًا، وجعلته فاتنًا»، كما أنَّك حين قلت: «أدخلته»، أردت: جعلته داخلًا، ولكنَّك أردت أن تقول: «جعلتُ فيه حُزْنًا وفتنةً»، فقلت: «فَتَنْتُه»، كما قلت: «كَحَلْتُه»، أي جعلت فيه كحلًا، ودَهَنْتُه: جعلت فيه دهنًا، فجئت بفعلته على حدةٍ، ولم ترد بفعلته ههنا تغيير قوله: «حَزَنَ وفَتَنَ»، ولو أردت ذلك لقلت: «أَحْزَنْتُه وأَفْتَنْتُه»"[٦].

---

(١) انظر: **المختار** (١٨٠/١)، **وعلل القراءات**: للأزهري (١٣١/١)، **وحجة القراءات** (ص: ١٨١)، **والإتحاف** (٤٩٥/١).

(٢) **الصحاح** (٢٠٩٨/٥)، وانظر: **تاج العروس** (٤١١/٣٤).

(٣) انظر: **الأفعال** (٢٠٢/١)، **والموضح** (٣٩١/١-٣٩٢)، **وفتح الوصيد** (٨٠٦/٣)، **ولطائف الإشارات** (١٧٧٥/٤).

(٤) **الشفاء** (٣٣٥/١)، وانظر: **تهذيب اللغة** (٨٠٧/١).

(٥) انظر: **فعلت و أفعلت**: للزجاج (ص: ٦٤-٦٥)، **والحجج** (ص: ٦٨-٦٩)، **والدُّرة الفريدة** (٢٨٤/٣)، **واللآلئ الفريدة** (٦٨٥/٣).

(٦) **الكتاب** (٥٦/٤)، وانظر: **شرح الشافية** (٨٧/١).

أي: أنَّ معنى حَزَنْته: جعلت فيه حُزْنًا، ومعنى أَحْزَنْته: جعلته حزينًا[1]، وقال الرَّضِي الأَسْتَرَاباذِي (ت٦٨٦هـ)[2]: "والمغزى من: أَحْزَنته، وحَزَنته شيء واحد؛ لأنَّ من أدخلتَ فيه الحزن فقد جعلتَه حزينًا"[3]، فالقراءتان مُتَداخِلتان مُتَساوِيتان مُتَقارِبتا المعنى[4].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن:

وقد قال بهما جَمْعٌ كثيرٌ من العلماء[5]، قال أبو العباس المهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ): "والموضع الذي خالف فيه نافع أصله على وجه الجمع بين اللغتَيْن"[6].

وقال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "ومن عجيب ما اتفق، أنَّ نافعًا ﷺ يقرأ هذه المادة من (أَحْزَنَ) إلا التي في الأنبياء كما تقدم، وأنَّ شيخه أبا جعفر يزيد بن القعقاع يقرؤها من (حَزَنَه) ثلاثيًا إلا التي في الأنبياء، وهذا من الجمع بين اللغتَيْن، والقراءةُ سُنَّة مُتَّبَعة"[7].

العلة الثانية- اختلاف معنى السياق والتنبيه عليه باختلاف أداء الألفاظ:

---

(١) انظر: **الكشف** (٣٦٥/١)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٤٠٠)، **وإبراز المعاني** (٤٦/٣)، **والنجوم الزاهرة** (ص: ٥٠٨).

(٢) هو: نجم الأئمة رضي الدين، محمد بن حسن الأَسْتَرَاباذِي، شارح كافية ابن الحاجب الذي لم يُؤَلَّف عليها، بل ولا في غالب كتب النحو مثلها، وقد أكب الناس عليه وتداوله واعتمده الشيوخ في مصنفاتهم ودروسهم، توفي عام (٦٨٦هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **بغية الوعاة** (١٧/٢)، **وسلم الوصول** (١٢٦/٣).

(٣) **شرح الشافية** (٨٧/١)، وانظر: **الدر المصون** (٤٩٤/٣-٤٩٥).

(٤) انظر: **الكشف** (٣٦٥/١)، **وشرح الهداية** (٢٣٨/١)، **وفتح الوصيد** (٨٠٦/٣)، **واللآلئ الفريدة** (٦٨٥/٣).

(٥) انظر: **الحجة:** للفارسي (١٠٠/٣)، **والكشف** (٣٦٥/١)، **والحجج** (ص: ٦٨-٦٩)، **والموضح** (٣٩١/١)، **وفتح الوصيد** (٨٠٦/٣)، **والدُّرة الفريدة** (٢٨٤/٣)، **والكنز:** لشعلة (١٢٨/٢)، **واللآلئ الفريدة** (٦٨٤/٢-٦٨٦)، **والمفيد:** للَوْرَقي (؟/٤٠٣)، **والمفيد:** لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٤٤٧)، **والنجوم الزاهرة** (ص: ٥٠٨)، **وحل الشاطبيَّة** (ص: ٢٧٤)، **والدرر الناثرة** (ص: ١٠٢).

(٦) **شرح الهداية** (١/ ٢٣٨).

(٧) **الدر المصون** (٣/ ٤٩٥)، وانظر: **لطائف الإشارات** (١٧٧٥/٤).

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وإنَّما خصَّ أبو جعفر ونافع الحرف الذي في سورة الأنبياء لمخالفة أصله فيه؛ لأنه في أمر الآخرة، فأراد كل واحد منهما أن يُفَرِّق بين حزن الدنيا والآخرة، ويُخَالف بين لفظهما؛ لمخالفة الحزنين"(١).

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "ورُوِيَ عن أبي جعفر أنَّه قال: «حَزَنَ أكثر من أَحْزَنَ»، فدليله: إجماع القرآن وأكثر القُرَّاء عليه، وإنَّما اختار الضم هناك؛ لقول العرب: «أمر مُفْزِع» [...](٢) يستعمله العرب، ولأنها من شأن الآخرة، ففرَّق بينها وبين أمر الدنيا، وقال نافع: «أَحْزَنَ [أفخم](٣) من حَزَنَ؛ لأنَّه فعل رباعي، وفيه زيادة حرف، وبه عشر حسنات»، والفرق بينهما ما ذكرناه من مذهب أبي جعفر، واحتجَّ فيه بقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤]، وبقوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، والله أعلم"(٤).

وقال ابن نشوان (ت٦٤٩هـ): "فإن قلت: لم خالف نافع أصله في الأنبياء في قوله: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فوافق الجماعة فيه، مع أنَّه قرأ أبو جعفر وابن محيصن فيه كقراءة نافع في غيره؟ فالجواب: أنَّه لما خالف جميع ما جاء من هذا اللفظ في المعنى، خالف نافع أيضًا بين لفظهما؛ لأنَّ جميع ما جاء في القرآن من هذا اللفظ معناه: الحزن في الدنيا، والذي في الأنبياء يُعْنَى به: حزن الآخرة...فلما اختلف معناهما خالف بين لفظهما، تنبيهًا على هذا المعنى، والرواية تؤكد ذلك وتصححه، وهي الإمام المتبع، وإليها المرجع"(٥).

---

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٧٥).

(٢) توجد كلمة هنا لم أستطع استظهارها بما يتناسب مع السياق.

(٣) يوجد طمس هنا وعدم وضوح في الكلمة، وما أَثْبَتُّه هو ما ظهر لي بما يتناسب مع السياق.

(٤) مخطوط **شرح الغاية** (ص: ١٨١).

(٥) **شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٤٠٠-٤٠١).

وقال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وإنما اختار نافع: أحزن؛ لقول العرب: صوت مُحْزِن، وأمر مُحْزِن، ولم تقل: حازن، واستثنى قوله: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]؛ لأنَّ هذا الحزن في أمر الآخرة، فأراد أن يُفَرِّق بين حزن الدنيا وحزن الآخرة، واحتج بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤]، وقرأ يزيد على ضده ففَرَّق على العكس، وقال: الثلاثي أكثر استعمالًا في الماضي والمستقبل"[١].

العلة الثالثة- استثقال قراءة الضم والكسر مع الجمع وكثرة الحركات وتواليها:

قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ووجه الاستثناء: الجمع، وفتح الأثقل معادلة"[٢].

وقال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "ووجه استثناء ما في الأنبياء: أنَّ الكلمة [نقلت][٣] بالجمع وبكثرة توالي الحركات في الوصل، والفتح والضم أخف من الضم والكسر"[٤].

أي: أنَّه لما كان موضع الأنبياء هو الوحيد الذي اتصل فيه الفعل بضمير الجمع، وتوالت فيه بعد الزاي ثلاث ضمات وصلًا، فثقل لأجل ذلك، ناسب أن يُخفَّف هذا الثقل بقراءة الفتح والضم عوضًا عن القراءة بالضم والكسر، وهذه العلة لنافع دون أبي جعفر.

الخلاصة والترجيح:

من خلال ما سبق يمكن الجمع بين العلل جميعها، فيقال: بأنَّ علة نافع وأبي جعفر في مخالفة مذهبَيْهما المُطَّرِد، لم تكن بعد اتباع الأثر والنقل إلا: جمعًا بين اللغتَيْن، وخَصَّصا المخالفة بموضع الأنبياء دون غيره؛ تنبيهًا على اختلاف السياق ومعناه، ويُزاد لنافع علة استثقال الضم والكسر مع

(١) **الشفاء** (٣٣٥/١).

(٢) **الكنز** (١٣٧٦/٣)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٢٥٤/٢).

(٣) هكذا في النسخة المحققة، وصوابها وَفْقَ السياق: [ثقلت].

(٤) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ٢٣٠).

إرادة تخفيف الثقل الحاصل في موضع الأنبياء دون غيره.

ولكن يظهر من نصوص الأئمة في **العلة الثانية**، أنها هي **الراجحة**؛ لما يَظْهر من إسناد الأقوال إلى نافع وأبي جعفر، وكأنَّ العلة منسوبة إليهما وصادرة عنهما، وحينما تَصْدُر علة الاختيار من القارئ فهي الراجحة، وإن لم تكن غيرها ضعيفة؛ لأنَّ قوله بالعلة يوضح السبب الذي كان يراه، ولأجله اختار هذه القراءة دون غيرها، والله تعالى أعلم.

❖ المسألة (٢٣): علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبِهم المُطَّرِدة في ﴿مُحۡصَنَٰتٍ﴾:

وردت كلمة ﴿مُحۡصَنَٰتٍ﴾ في ثمانية مواضع من القرآن الكريم، ولقد أتت[١]:

١- معرفةً بأل التعريف ﴿ٱلۡمُحۡصَنَٰتُ﴾، وذلك في سبعة مواضع، أولها وُرُودا قوله تعالى:

﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٤].

٢- مجردةً من أل التعريف ﴿مُحۡصَنَٰتٍ﴾، وذلك في موضع واحد، وهو قوله تعالى:

﴿فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذۡنِ أَهۡلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِ مُحۡصَنَٰتٍ غَيۡرَ مُسَٰفِحَٰتٖ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخۡدَانٖ﴾ [النساء: ٢٥].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَفِي مُحْصَنَاتٍ فَاكْسِرِ الصَّادَ رَاوِيًا ... وَفِي الْمُحْصَنَاتِ اكْسِرْ لَهُ غَيْرَ أَوَّلَا[٢]

انفرد الكسائي من بين القُرَّاء العشرة بكسر الصاد من ﴿مُحۡصَنَٰتٍ﴾ حيثما وقعت وكيفما أتت ﴿مُحۡصِنَٰتٍ﴾، ﴿ٱلۡمُحۡصِنَٰتِ﴾ إلا الموضع الأول من القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٤]، فإنه قرأه بالفتح كمذهب بقية القُرَّاء في جميع القرآن ﴿مُحۡصَنَٰتٍ﴾، ﴿ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾[٣].

---

(١) انظر: **اللآلئ الفريدة** (٢/٢٣٣)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٤٣١)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ٣٢٦)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٢٦٢).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٤٨) البيت رقم (٥٩٦)، وانظر: **إبراز المعاني** (٣/٦٩)، **والكنز**: للجعبري (٣/١٤١١-١٤١٢)، **وسراج القارئ** (٢/٧٩٩).

(٣) انظر: **المبسوط** (ص: ١٥٥-١٥٦)، **والتيسير** (ص: ٢٦٢)، **وغاية الاختصار** (٢/٤٦٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٣٧).

- **مراتب القُرَّاء:**

١- فتح الصاد في المواضع الثمانية كلها، وذلك لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

٢- فتح الصاد في الموضع الأول من النساء، وكسرها في المواضع السبعة الباقية، وذلك للكسائي وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ الكسائي لم تطَّرد قراءته في جميع المواضع؛ لتخصيصه الموضع الأول من القرآن بالفتح دون المواضع الباقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

قبل الحديث عن التوجيه، لابد من بيان المعنى؛ لعلاقته به:

فالمحصَِنات جمع محصَِنة، وهي ترجع إلى الجذر اللُغوي: (ح ص ن) ولها في المعنى أصل واحد يعود إلى الحفظ والحِياطة والحِرز، ولذا؛ فإن أصل الإحصان: **المنع**، ومنه يقال: للموضع الذي يتَحصَّن الناس فيه حِصْن(١).

والإحصان كما في القرآن يكون من أربعة أوجه(٢):

أولها: **بالإسلام**، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أُحۡصِنَّ﴾ [النساء: ٢٥]، وثانيها: **بالعفة**، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَرۡيَمَ ٱبۡنَتَ عِمۡرَٰنَ ٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا﴾ [التحريم: ١٢]، وثالثها: **بالحرية**، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾ [النور: ٤]، ورابعها: **بالزوج**، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا

---

(١) انظر: **مقاييس اللغة** (٢/٦٩)، **والمحكم والمحيط** (٣/١٥٣)، **ولسان العرب** (١٣/١١٩-١٢٠)، **وتاج العروس** (٣٤/٤٣٥).

(٢) انظر: **تفسير الطبري** (٦/٥٧٥-٥٧٦)، **وشرح الهداية** (١/٢٤٩)، **والشفاء** (١/٣٦١)، **والدر المصون** (٣/٦٤٧)، **وأضواء البيان** (١/٣٧٥-٣٧٦).

مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، قال ابن عطية (ت نحو ٥٤١هـ): "وحيثما وقعت اللفظة في القرآن فلا تجدها تخرج عن هذه المعاني، لكنها قد تُقَوَّى فيها بعض هذه المعاني دون بعض، بحسب موضع وموضع"(١).

فمن قرأ بكسر الصاد ﴿ٱلْمُحْصِنَٰتِ﴾: فعلى أنها اسم فاعل من أَحْصَنَتْ فهي مُحْصِنة، فالفعل مبني للفاعل؛ لأنها أَحْصَنَت نفسها وفرجها وحفظتهما، فالفعل مضاف إليها، والمعنى: أنها أَحْصَنَتْ نفسها وفرجها بالإسلام، أو الحرية، أو العفة، أو الزوج، وحجة الكسر إجماعهم على قوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحريم: ١٢](٢).

ومن قرأ بفتح الصاد ﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾، فعلى وجهين:

أشهرهما: أنها اسم مفعول من أُحْصِنَت فهي مُحْصَنة، فالفعل مبني لما لم يُسَمَّ فاعله؛ لأنَّ المرأة إذا أُحْصِنَت صارت مُحْصَنةً، والمعنى والمُراد: أنَّ الله تعالى أحصنهنَّ بغيرهنَّ: من زَوْج بتزوُّجها إياها، ومن وليٍّ بإنكاحها، وكذلك الإسلامُ والعفةُ والحريةُ تُحَصِّنُ المرأةَ(٣).

والوجه الثاني: أنها اسم فاعل من أَحْصَنَت فهي مُحْصَنة، وهي من الألفاظ التي شذَّ ونَدُرَ فتح عين اسم الفاعل فيها، ومعناها حينئذ بمعنى المكسور(٤).

والأشهر قراءة الفتح وهي: الفصحى، قال الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ): "لا تكاد العرب تسمع غيره لذات الزوج والعفيفة"(٥)، وقال ثعلب (ت٢٩١هـ): "كلّ امرأة عفيفة فهي مُحْصَنة ومُحْصِنة، وكل امرأة

---

(١) **المحرر الوجيز** (٥١٢/٢)، وانظر: **البحر المحيط** (٢٢٢/٣).

(٢) انظر: **الموضح** (٤١١/١)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٢٦٦/١)، **والدُّرة الفريدة** (٣١٩/٣)، **واللآلئ الفريدة** (٢٣٣/٢).

(٣) انظر: **المختار** (١٩٩/١)، **والحجة**: لابن خالويه (ص: ١٢٢)، **والكشف** (٣٨٤/١-٣٨٥)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ٣٢٧).

(٤) انظر: **علل القراءات**: للأزهري (١٤٣/١)، **وفتح الوصيد** (٨٣٠/٣)، **وإبراز المعاني** (٦٩/٣)، **والدر المصون** (٦٤٦/٣).

(٥) **الكنز**: للجعبري (١٤١٢/٣)، وانظر: **المختار** (١٩٩/١)، **وتاج العروس** (٤٣٧/٣٤).

متزوجة فهي مُحْصَنة لا غير"[١]، والقراءتان متداخلتا المعنى ومتفقتان، مع كون استعمال الفتح في ذات الزوج أكثر من الكسر، فالكسر فيها قليل، ولغيرها يجوز فيه الكسر والفتح مع شهرة الأخير[٢].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

بعد الاطلاع والبحث، فإن العلماء قد بيَّنوا بكثرة علة مخالفة الكسائي لمذهبه هنا[٣]، ومع كثرة أقوالهم وتنوع ألفاظهم، فإنها جميعًا تنصبُّ في **علة واحدة ومعنًى واحد**، وسأذكر طرفًا من أقوالهم، ثم أُتْبِعُها ببيان العلة وتوضيحها.

قال أبو محمد المُقْرِئ (ت بعد ٣٩٥هـ)[٤]: "قال الكسائي: «لا يُقْرَأ الحرف الأول إلا بالفتح؛ لأنهن المتزوجات، فما جاوز هذا فأنت بالخيار»"[٥].

وقال أبو العباس المهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ): "فوجه ما ذهب إليه الكسائي من فتح الأول من هذه السورة وكسر ما سواه: أن الأول معناه: الإحصان من التزويج... فلما كان الإحصان هاهنا من التزويج، كان فتح الصاد فيه أولى؛ لأن الزوج هو الذي أحصنها فهي مُحْصَنة.

فأما سوى ذلك في جميع القرآن، فليس فيه موضع يحتمل التزويج خاصة، فكسر الصاد فيه على معنى أن المرأة أحصنت نفسها بالإسلام أو الحرية أو العفة، فهي مُحْصِنَة"[٦].

وقال الفاسي (ت٦٥٦هـ): "والعلة في تخصيص الكسائي الأول بالفتح: أن المراد به ذوات الأزواج،

---

(١) **معجم مقاييس اللغة** (٦٩/٢)، وانظر: **الصحاح** (٢١٠١/٥).

(٢) انظر: **تفسير الطبري** (٥٩٨/٦)، **واللآلئ الفريدة** (٢٣٣/٢)، **والشفاء** (٣٦٠/١)، **والعقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص: ٤٧٢).

(٣) انظر: **شرح الغاية**: للفارسي (ص: ١٩٥)، **والدُّرة الفريدة** (٣٢٠/٣)، **وإبراز المعاني** (٦٩/٣)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٤٣١).

(٤) هو أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن الهمذاني الضبِّي المعروف بالجاولي، مقرئ محقق، من تلاميذه: ميمون بن علي بن أحمد، من مصنفاته: نكات القرآن، توفي رحمه الله (بعد عام ٣٩٥هـ)، انظر: **غاية النهاية** (٤٠٢/٢)، ومقدمة التحقيق لـ: **نكات القرآن** (ص: ٢٥ وما. بعدها).

(٥) **نكات القرآن** (٢٨٣/١)، وانظر: **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ١٩٦).

(٦) **شرح الهداية** (٢٤٩/٢)، وانظر: **حجة القراءات** (ص: ١٩٦-١٩٧).

وهو الكثير الاستعمال فيهن، وحرم الله وطأهن، واستثنى ملك اليمين من السبايا، فلمن سباهن وطؤهن بعد الاستبراء وإن كن ذوات أزواج في بلدهن"[١].

وقال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ) موضحًا كلامه شيخه الجعبري (ت٧٣٢هـ): "**ووجه استثناء الكسائي الأول:** الإشعار بالمخالفة في المعنى؛ إذ المراد...**ذوات البعولة**...قال الفَرَّاء: «لا تكاد العرب تسمع غيره، -أي: غير الفتح- لذات الزوج والعفيفة» فهذا مُقَوٍّ للكسائي في استثنائه الأول"[٢].

أي: أنَّ الكسائي رحمه الله خصَّص الموضع الأول بالفتح؛ لأنَّ معناه مُختصٌّ بالإحصان بالتزويج، أي: التي أُحْصِنَت بالزواج وأَحْصَنَها زوجها فهي مُحْصَنَة، فالفتح فيها أولى، وهو الأكثر استعمالًا فيها حتى أنه قل سماع الكسر في ذات الزوج، **فإشعارًا لاختصاص المعنى هنا ولمخالفته ما سواه من المواضع فرَّق الكسائي باختلاف اللفظ بيانًا وتنبيهًا على اختلاف المعاني**، وإنْ ذكر المفسرون أقوالًا غيرها في بيان المحصنات هنا، إلا أنَّ معنى: المتزوجات هو الصحيح هنا، بدلالة سبب النزول، وكونها معطوفةً على المحرمات من النساء، وكذلك السياق يدل على صحته[٣]، والله تعالى أعلم.

---

(١) **اللآلئ الفريدة** (٢٣٣/٢)، وانظر: **العقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص: ٤٧٢-٤٧٣).

(٢) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ٣٢٧)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (١٤١٢/٣).

(٣) انظر: **تفسير الطبري** (٥٧٥/٦-٥٧٦)، **والشفاء** (٣٥٩/١)، **وبدائع التفسير** (٢٧٠/١)، **وأضواء البيان** (٣٧٦/١-٣٧٧).

❖ المسألة (٢٤): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في** ﴿يَدۡخُلُونَ﴾:

وقع الخلاف بين القُرَّاء في خمسة مواضع من القرآن دون غيرها، وهي[1]:

١- **الموضع الأول**، قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ نَقِيرٗا﴾ [النساء: ١٢٤].

٢- **الموضع الثاني**، قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم: ٦٠].

٣- **الموضع الثالث**، قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ﴾ [فاطر: ٣٣].

٤- **الموضع الرابع**، قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ يُرۡزَقُونَ فِيهَا بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [غافر: ٤٠].

٥- **الموضع الخامس**، قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَضَــمُّ يَــدْ...	خُلُونَ وَفَـتْـحُ الـضَّـــمِّ حَقٌّ صِـــرًى حَلَا
وَفِي مَـرْيَـمٍ وَّالــطَّــوْلِ الاَوَّلُ عَـنْـهُـمُ	وَفِي الثَّـانِ دُمْ صَـــفْوًا وَّفِي فَـاطِرٍ حَلَا[2]

---

(١) انظر: **التجريد** (ص: ٢١٢)، **والمهند القاضي** (ص: ٥٧٣)، **وسراج القارئ** (٨٠٨/٢)، **ولطائف الإشارات** (١٨٧٨/٥-١٨٧٩).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٤٨) البيت رقم (٦٠٦-٦٠٧)، وانظر: **فتح الوصيد** (٨٤٣/٣-٨٤٤)، **والكنز**: للجعبري (١٤٣٣/٣-١٤٣٥)، **وسراج القارئ** (٨٠٨/٢-٨٠٩).

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

ويُـــــــدْ.. خَلُو سَـمٍّ طِبْ، جَهِّلْ كَطَوْلٍ وَ كــــ الَا
وَفَـاطِـرَ.......................سَـــمٍّ حُـمْ ....[1]
سَيَدْخُلُو... نَ جَهِّلْ أَلَا طِبْ.................................[2]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في المواضع الخمسة السابقة، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وشعبة وأبو جعفر ويعقوب بضم الياء مع فتح الخاء في موضع سورة مريم والأول من سورة غافر ﴿يُدْخَلُونَ﴾، وكذلك في موضع سورة النساء إلا أنَّ رويسًا خرج فيه عنهم، وكذلك قرؤوا في الموضع الثاني من سورة غافر ﴿سَيُدْخَلُونَ﴾، إلا أنَّ أبا عمرو وروحًا خرجا فيه عنهم كذلك، واختص أبو عمرو بموضع فاطر فقرأه بضم الياء مع فتح الخاء ﴿يُدْخَلُونَهَا﴾، وقرأ الباقون في جميع المواضع بفتح الياء وضم الخاء ﴿يَدْخُلُونَ﴾، ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾، ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾[3].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- فتح الياء وضم الخاء في جميع المواضع الخمسة، وذلك لنافع، وابن عامر، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

٢- فتح الياء مع ضم الخاء في موضع سورة فاطر فقط، وضم الياء مع فتح الخاء في المواضع الأربعة الباقية، وذلك لابن كثير، وشعبة، وأبي جعفر.

٣- فتح الياء مع ضم الخاء في الموضع الثاني من سورة غافر فقط، وضم الياء مع فتح الخاء في المواضع الأربعة الباقية، وذلك لأبي عمرو وحده.

---

(١) **الدُّرة** (ص: ١٠) البيت رقم (٩٧-٩٨)، وانظر: **الإيضــاح**: للزبيدي (ص: ٢١٩-٢٢٠، ٢٢٢)، **والغُرَّة**: للعَرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ١٠٢-١٠٣)، **والبهجة السَّنِيَّة** (ص:٢٦٧-٢٦٨).

(٢) **الدُّرة** (ص: ٢٠) البيت رقم (١٩٩)، وانظر: **شـرح الدُّرة**: للنويري (٣٤٢/٢-٣٤٣)، **والغُرَّة**: للحِصْني، تحقيق: عمار عبد القوي (ص: ١٤٦)، **وشرح السمنودي** (ص:٢١٧-٢١٨).

(٣) انظر: **التبصـرة** (ص: ٤٨١-٤٨٢)، **والروضـة** (٦١٧/٢-٦١٨)، **والتيسـير** (ص: ٢٦٦)، **وتحبير التيسـير** (ص: ٣٤٣، ٥٢٠، ٥٤٠).

٤- فتح الياء مع ضم الخاء في موضع سورة النساء وفاطر، وضم الياء مع فتح الخاء في المواضع الثلاثة الباقية، وذلك لرويس وحده.

٥- فتح الياء مع ضم الخاء في الموضع الثاني من سورة غافر، بالإضافة إلى موضع سورة فاطر، وضم الياء مع فتح الخاء في المواضع الثلاثة الباقية، وذلك لروح وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ابن كثير وأبا عمرو وشعبة وأبا جعفر ويعقوب لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم موضعًا أو موضعَيْن بقراءة دون بقية المواضع على التفصيل الذي سبق بيانه.

- **توجيه القراءتَيْن:**

أولًا- من قرأ بضم الياء وفتح الخاء:

فعلى أنَّ الفعل مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، فهم في المعنى مفعولون؛ لأن الفعل لم يُضَف إليهم، بل أُضيفَ إلى غيرهم، فالفعل ليس من الدخول بل من الإدخال؛ لأنهم لن يَدْخُلوا الجنة حتى يُدْخِلَهم الله عزوجل إياها، وحجته: إجماعهم على قوله تعالى: ﴿وَأُدْخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ [إبراهيم: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [المجادلة: ٢٢]، وغيرها كثير[(١)].

وأما الموضع الثاني من سورة غافر، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، فإنهم لن يَدْخُلوا جهنم حتى تُدْخِلَهم الملائكة إيَّاها "كرهًا بأمر

---

(١) انظر: **الكشف** (١/٣٩٧)، **والموضح** (١/٤٢٧)، **والدُّرة الفريدة** (٣/٣٤١)، **والعقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص: ٥١٤-٥١٥).

الله، كما قال: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ بفتح الألف على الأمر للملائكة بإدخالهم النار..."[1].

وحَسُن بناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله؛ لأنَّه شاكل ما بعده في اللفظ وطابقه ووافقه، وذاك من ناحية أنَّ كِلَيْهما بُنِيَا للمفعول، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُدْخَلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤]، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُدْخَلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٠]، ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يُدْخَلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ [فاطر: ٣٣]، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُدْخَلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [غافر: ٤٠]، فكان السياق واحدًا، وهذا مما هو مطلوب في كلام العرب[2].

ثانيًا- وأما من قرأ بفتح الياء وضم الخاء:

فعلى أنَّ الفعل مبني للفاعل، ففِعْل الدخول جُعِل للداخلين وأُسْنِدَ إليهم، فهم الفاعلون، وحجته: إجماعهم على نحو قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠]، وقوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحجر: ٤٦][3].

ثالثًا- "وأما بناء الفعل للمفعول؛ فللاختصار وللعلم بالفاعل، أو لأنَّ الغرض: الإخبار بذلك، وبناؤه للفاعل هو الأصل، وهما متلازمان، فإنهم إذا أُدْخِلوا دَخَلوا"[4]، فالقراءتان متداخلتان وبمعنًى واحد، وإن كان الضم أعم؛ لأنهم لن يَدْخُلوا حتى يُدْخَلوا، فهم مُدْخَلون داخِلون[5].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

---

(١) **الشفاء** (١١٠١/٢)، وانظر: **التحرير والتنوير** (١٨٣/٢٤).

(٢) انظر: **الحجة**: لابن خالويه (ص: ١٢٧، ٢٩٦، ٣١٦)، **والهداية** (٢٥٧/٢)، **والشفاء** (٣٧٥/١)، **والدُّرة الفريدة** (٣٤١/٣-٣٤٢).

(٣) انظر: **المختار** (٢١٤/١)، **وعلل القراءات**: للأزهري (١٥٤/١)، **والحجة**: للفارسي (٣٨١/٢)، **والموضح** (٤٢٧/١)، **واللآلئ الفريدة** (٧١٩/٣).

(٤) **العقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص: ٥١٥)، وانظر: **الموضح** (٤٢٧/١).

(٥) انظر: **المختار** (٢١٤/١) و (٧٢٩/٢، ٧٨٢)، **والشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٢١٠)، **والكشف** (٣٩٨/١)، **واللآلئ الفريدة** (٧١٩/٣).

العلة الأولى- اتباع الأثر:

قال الفاسي (ت٦٥٦هـ): "والوجه في عدول أبي عمرو عن ذلك في آخر الطول، وفي عدول ابن كثير وأبي بكر[١] عنه في فاطر: **اتباع الأثر**، وهو الوجه في اتفاق الجميع على بناء الفعل للفاعل في قوله: ﴿جَنَّتُ عَدۡنٍ يَدۡخُلُونَهَا﴾ في الرعد [٢٣] والنحل [٣١]"[٢].

العلة الثانية- الجمع بين اللغتَيْن والمعنيَيْن:

قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ووجه [التعريف][٣]: الجمع... "[٤]، وشرح قوله تلميذه ابن الجندي (ت٧٦٩هـ) فقال: "وجه من ضم في موضع وفتح في موضع: الجمع بين اللغتَيْن"[٥]، وقال ابن عجيبة (ت١٢٢٤هـ): "ووجه التفريق: الجمع بين المعنيَيْن"[٦].

العلة الثالثة- الاعتبار بالمُشَاكلة والمُنَاسبة للمُجَاور وُجُودًا وعدمًا:

سأذكر أبرز من قال بهذه العلة، ثم بعد ذلك أُوَضِّح ما توصَّلتُ إليه:

أولًا- قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "قال أبو عمرو: إذا كان بعد الدخول ما يُؤَكِّد الضم ضممتُ، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ﴾ [النساء: ١٢٤]، [مريم: ٦٠]، و﴿يُرۡزَقُونَ﴾ [غافر: ٤٠]، و﴿يُحَلَّوۡنَ﴾ [فاطر: ٣٣]، فإذا لم يكن **بعده** شيء من هذا نصبت الياء؛ لقوله: ﴿يَدۡخُلُونَهَا تَجۡرِى مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [النحل: ٣١]"[٧].

---

(١) (أبو بكر) هي كنية شعبة، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (٢٨٠/١)، **وغاية النهاية** (١٧٥/٢).

(٢) **اللآلئ الفريدة** (٧١٩/٣)، وانظر: **العقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص: ٥١٦).

(٣) هكذا في النسخة المحققة، وصوابها [التفريق]، وهذا الخطأ موجود بكثرة، ودائمًا يصوب من النسخ التي تنقل كلام الجعبري.

(٤) **الكنز** (١٤٣٥/٣)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٢٧٨/٢).

(٥) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ٣٥٩).

(٦) **الدرر الناثرة** (ص: ١١٩).

(٧) **الشـافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٢١٠)، وانظر: **حجة القراءات** (ص: ٢١٢-٢١٣)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٤٣٩).

ثانيًا- قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وإنما اختار أبو عمرو الضم في هذه المواضع المذكورة؛ لمُجَاورة الأفعال التي **قبلها أو بعدها**؛ ليكون كلها على لفظٍ واحدٍ بعدما تجاورا، والله أعلم بها، [وزاد][1] في سورة فاطر لهذه العلة، أعني بقوله بعده ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [فاطر: ٣٣]"[2].

وقال أيضًا: "﴿سَيُدْخَلُونَ﴾ [غافر: ٦٠]... وهو مثل ﴿يُدْخَلُونَ﴾ [غافر: ٤٠] وقد مر ذكره، فمن سوَّى بينهما فعلى المعنى؛ لأن معناها كلها واحد، ومن فرّق بينهما فلقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠]؛ ليتفقا في اللفظ ولا يختلفا، والله أعلم بها"[3].

ثالثًا- قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "وفتح أبو عمرو ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ [غافر: ٦٠]؛ لعدم المُنَاسب، وابن كثير وشعبة فاطر السابق"[4]، وشرحه الكوراني (ت٨٩٣هـ) فقال: "قال: «وفتح أبو عمرو ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ [غافر: ٦٠]؛ لعدم المُنَاسبة»، أقول: أي: لم يتقدم ولم يتأخر ما يناسبه في بناء المجهول، قال: «وابن كثير وشعبة فاطر السابق»، أقول: يريد أنهما فتحا لمُنَاسبة الكلام السابق؛ لأن ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ [فاطر:٣٢] وما بعده، أفعال مسندةٌ إلى فاعلها، والظاهر أنه لفظ: ﴿سَابِقُۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ قبله، ولذلك نكَّره"[5].

من خلال الأقوال السابقة، يتضح ما يلي:

١- **علة أبي عمرو:**

أنَّه كان يعتبر بما **بعد** لفظة (الدخول)، فإن أتى بعدها مضمومًا، ضَمَّ ألفاظ الدخول، وإن

(١) أو [وذاك] الخط محتمل لكليهما.

(٢) مخطوط **شرح الغاية** (ص:٢٠٣-٢٠٤).

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٥٠١).

(٤) **الكنز** (١٤٣٥/٣)، وانظر: **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ٣٥٩)، **وشرح الطيبة**: للنويري (٢٧٨/٢)، **والدرر الناثرة** (ص: ١١٩).

(٥) **العبقري** (٢٨٩/ب).

لم يأتِ بعدها ما يُؤَكِّد الضم فإنه يفتحه، وما دامت العلة قد نصَّ عليها ووضَّحها فهي قويةٌ له، ولو نظرنا إلى المواضع الخمسة، سنجد أنَّ الموضع الذي خالف فيه أبو عمرو مذهبه، وهو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، **لم يكن بعدها ما يُؤَكِّدُ قراءة الضم؛ فلذلك خرج هذا الموضع عن مذهبه واختياره**، قال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "ولذلك خالف أبو عمرو أصله، الثاني في الطول، فبناه للفاعل، إذ ليس **بعده** ما يُشَاكِلُه"[1].

فلما جاء في المواضع الأربعة الباقية ما يُشاكِلها **بعدها**: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُدْخَلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤]، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُدْخَلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٠]، ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يُدْخَلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا﴾ [فاطر: ٣٣]، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُدْخَلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [غافر: ٤٠]، قرأها بالضم مُشَاكلةً ومُنَاسبةً لما بعدها، فلما عُدِمَ ما يُشاكِل الضم ويُؤَكِّده بعده، كالموضع الثاني من غافر **خالف فيه مذهبه المُطَّرِد.**

وأُنَبِّه هنا على تعليل أبي الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ) والكوراني (ت٨٩٣هـ) بأنَّ أبا عمرو يعتبر بما قبل لفظة (الدخول) أيضًا، فهو قول مرجوح؛ لأنَّه نصَّ على اعتباره بما **بعد** لا قبل، ولذا، فلا يُتَوَهَّم أنْ يُعَلَّل له باعتباره مُناسبة ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾ قبلها، وزيادةً على نصِّ أبي عمرو، قول تلميذه اليزيدي (ت٢٠٢هـ)، ففيه ما يؤكدَّ أنَّ هذا مذهب شيخه واختياره، حيث قال: "إذا كان بعدها ما يؤكدها مثل: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ [النساء: ١٢٤]، [مريم: ٦٠]، و﴿يُرْزَقُونَ﴾ [غافر: ٤٠]، و﴿يُحَلَّوْنَ﴾ [فاطر: ٣٣]؛ لأنَّ الأخرى توكيد الأولى، فإذا لم يكن معها ذلك فالياء مفتوحة، مثل قوله في الرعد: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣]، وفي النحل: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [النحل: ٣١]"[2]، ولذا قال ابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري): "فأما ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٦٠]، ففتح أبو عمرو؛ لأنه لم يأت **بعده** ما

(١) **الدُّرة الفريدة** (٣/٣٤١-٣٤٢).

(٢) **حجة القراءات** (ص: ٢١٢).

يؤكده مثل ما جاء في سائر القرآن من: ﴿يُرۡزَقُونَ﴾ [غافر: ٤٠]، ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ﴾ [النساء: ١٢٤]، [مريم: ٦٠]"[١]، والله تعالى أعلم.

٢- **علة ابن كثيروشعبة و أبي جعفرويعقوب:**

أنهم خصَّوا موضع فاطر بالفتح؛ مُنَاسبةً ومُشَاكلةً للأفعال المُسندَة إلى الفاعل في الآية ذاتها، وهي: ﴿ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ﴾، ﴿مُّقۡتَصِدٞ﴾، ﴿سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، فاعتبروا بكثرتها وبظهور إسنادها للفاعل فيها، أو اعتبروا بـ ﴿سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢] وحده.

وقد ورد في كلام أبي الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري) ما يُؤَيِّده، حيث قال: "...الباقون ﴿يَدۡخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣]، بفتح الياء وضم الخاء؛ لإجماعهم على ذلك في قوله: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣]، [النحل: ٣١]، في الرعد والنحل، وذلك لمُشَاكلة كل واحد من هذه الأحرف ما قبله في بناء الفعل للفاعلين أو بعده، كقوله: ﴿وَيَدۡرَءُونَ بِٱلۡحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ﴾ [الرعد: ٢٢] في الرعد، وقوله ﴿لَهُمۡ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ﴾ [النحل: ٣١] في النحل، وقوله: ﴿وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢] هنا، مع دلالة قوله: ﴿ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ﴾ [الحجر: ٤٦] عليه"[٢].

لكن قد يَرِد على هذه العلة بما يُضَعِّفُها: الموضع الثاني من غافر، وهو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، فقبله فعل مُسنَد إلى الفاعل، بل هو مثله: فعل مضارع، ومع ذلك لم يخرج عن مذهبهم المُطَّرِد، لكن قد تُقَوَّى هذه العلة لو اعتبرنا بالكثرة في موضع فاطر، فلا تُضَعَّف حينئذ، ومما ينبغي التنبيه عليه هنا: بأنَّ هذا التضعيف -إن كان له وجه- لا يَرِدُ على مذهب روح وقراءته؛ لأنه قد خالف مذهبه المُطَّرِد في الموضع الثاني من غافر أيضًا.

٣- **علة روح:**

(١) **حجة القراءات** (ص: ٢١٣).

(٢) **الشفاء** (١٠٤٢/٢).

تُفْهم من قول أبي الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ)، وهي: أنَّه خالف مذهبه المُطَّرِد في غافر؛ مُنَاسبةً لـ: ﴿يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ قبلها حتى يتفق اللفظَيْن ولا يختلفا، فاعتبر بما قبل، ولا تُمنَع له كما مُنِعَت لأبي عمرو؛ لأنه لم يرد النصُّ عنه كما ورد له.

العلة الرابعة- الاعتبار باختلاف الفعلَيْن واختلاف اللفظ بهما:

وهي علة من خالف مذهبه المُطَّرِد في موضع سورة فاطر، قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "...**وخالف الآخرون**؛ لاختلاف الفعلَيْن هاهنا واتفاقها في سائر المواضع، والله أعلم"[1].

وقال أيضًا: "أما ﴿يُدۡخَلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣]، بالضم...الآخرون يُفَرِّقون بينها وبين غيرها؛ لاختلاف الفعلَيْن، واختلاف اللفظ بهما"[2].

أي: أنَّ ابن كثير وشعبة وأبا جعفر ويعقوب قد خصَّوا موضع فاطر بالفتح؛ لأجل اختلاف الفعلَيْن فيه واختلاف اللفظ بهما، واتفاقهما في بقية المواضع.

ولو نظرنا إلى الأفعال في المواضع الخمسة، سنجد أنَّ الفعلَيْن في الموضع الأول: ﴿يَدۡخُلُونَ﴾، ﴿يُظۡلَمُونَ﴾ [النساء: ١٢٤]، وكذلك الموضع الثاني [مريم: ٦٠]، وأمَّا في الموضع الثالث فهما: ﴿يَدۡخُلُونَهَا يُحَلَّوۡنَ﴾ [فاطر: ٣٣]، وفي الموضع الرابع: ﴿يَدۡخُلُونَ﴾، ﴿يُرۡزَقُونَ﴾ [غافر: ٤٠]، وفي الموضع الخامس: ﴿يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾، ﴿سَيَدۡخُلُونَ﴾ [غافر: ٦٠].

وكلها أفعال صحيحة الآخر: (دخل)، (ظلم)، (رزق)، (استكبر)، إلا (حلَّى) فإنها مُعتلة الآخر، قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "قوله: ﴿يُحَلَّوۡنَ﴾: العامَّةُ على الياء وفتح اللام مُشددةً، مِنْ حَلاَّه يُحَلِّيه

---

(١) مخطوط **شرح الغاية** (ص:٢٠٣-٢٠٤).

(٢) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٤٦٤).

إذا ألبسَه الحُلِيَّ"[١]، وقال محمود صافي (ت١٤٠٥هـ)[٢]: "﴿يُحَلَّوْنَ﴾ فيه إعلال بالحذف، أصله (يُحَلَّاون)، التقى ساكنان فحُذِفَت ألف الفعل، وفُتِحَ ما قبل الواو دلالةً عليها، وزنه يُفَعَّوْن"[٣].

فمن خلال ما سبق يتضح أنَّ كل الأفعال التي مع ﴿يَدۡخُلُونَ﴾ أفعال صحيحة الآخر، ولفظها واحد؛ لأنها على وزن (يفعلُون)، إلا ﴿يُحَلَّوۡنَ﴾؛ فإنها معتلة الآخر، ولذا حصل فيها إعلال بالحذف حال التقاءها بواو الجماعة ففُتِح ما قبل الواو، فثَمَّ اختلف لفظها عن ﴿يَدۡخُلُونَهَا﴾؛ لأنَّ ما قبل الواو مضموم فيها، فلأجل الاختلاف بين الفعلَيْن ولفظهما في موضع فاطر، خالف فيه ابن كثير وشعبة وأبو جعفر ويعقوب مذهبهم المُطَّرِد فيه، وهي **علة قوية ظاهرة تُرَجَّحُ** على العلة التي ذكرها لهم الجعبري (ت٧٣٢هـ)؛ لاختصاصها بالموضع الذي خرجوا فيه عن مذهبهم المُطَّرِد، ولا يَرِدُ عليها ما يُضَعِّفُها، والله تعالى أعلم.

الخلاصة:

من خلال ما سبق يُمْكِن أن يُقَال بأنَّ:

١- **علة مخالفة ابن كثير وشعبة و أبي جعفر مذهبهم المُطَّرِد في موضع فاطر:**

هي اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن والمعنيَيْن، مع اختصاص موضع فاطر باختلاف الفعلين واختلاف اللفظ بهما، وظهور إسناد الأفعال إلى الفاعل فيه.

٢- **علة مخالفة أبي عمرو مذهبه المُطَّرِد في الموضع الثاني من غافر:**

لا تُرَجَّحُ له إلا علة: المُشَاكلة والمُنَاسبة لما **بعد** لفظة (الدخول) وُجُودًا وعدمًا، فلما عُدِمَ في

---

(١) **الدر المصون** (٨/٢٥١).

(٢) الشيخ محمود بن عبد الرحيم صافي، من أعلام مدينة (حمص) السورية، وهو مؤلف أول كتاب كامل مفصَّل في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، والمتداول باسم: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، توفي عام (١٤٠٥هـ)، انظر: مقدمة التحقيق لـ: **الجدول في إعراب القرآن** (١/٨-١١)، و«التعريف بالمؤلف من الشاملة» تم استرجاعها بتاريخ: ١٤٤٧/٠٧/٢٧هـ، من: https://shamela.ws/author/١١١٢

(٣) **الجدول في إعراب القرآن** (٨/١٨١).

الموضع الثاني من غافر ما يُشاكِل الضم ويُؤَكِّده بعده، خالف فيه مذهبه المُطَّرِد، مع اتباعه للأثر، وأما علة الجمع بين اللغتَيْن والمعنيَيْن، وإن كان لا يُمنَع إيرادها له، لكنَّ أبا عمرو نصَّ على علته واختياره فيُكْتَفَى إذًا به.

٣- علة مخالفة رويس مذهبه المُطَّرِد في موضع النساء وفاطر:

لم أجد له علةً في خروجه عن موضع النساء، إلا اتباعه للأثر مع جمعه بين اللغتَيْن والمعنيَيْن، وأمَّا موضع فاطر: فيقال له فيه مثل ما قيل لابن كثير ومن معه.

٤- علة مخالفة روح مذهبه المُطَّرِد في فاطر والموضع الثاني من غافر:

بعد اتباعه للأثر وجمعه بين اللغتَيْن والمعنيَيْن، فإنه خصص الموضع الثاني من غافر مُنَاسبةً لـ: ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾ قبلها؛ ليتفق اللفظَيْن ولا يختلفا، وأما في موضع فاطر فيُقال له كما قيل لابن كثير ومن معه، والله تعالى أعلم.

❖ المسألة (٢٥): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّردة في** ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾:

وقع الخلاف بين القُرَّاء في خمسة مواضع من القرآن، وهي[1]:

١- الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهۡوٌۖ وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢].

٢- الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿وَٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

٣- الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: ١٠٩].

٤- الموضع الرابع، قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيۡءٖ فَمَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتُهَاۚ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٌ وَأَبۡقَىٰٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [القصص: ٦٠].

٥- الموضع الخامس، قوله تعالى: ﴿وَمَن نُّعَمِّرۡهُ نُنَكِّسۡهُ فِي ٱلۡخَلۡقِۚ أَفَلَا يَعۡقِلُونَ﴾ [يس: ٦٨].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَعَمَّ عُـلًا لَّا يَـعْـقِـلُـونَ وَتَـحْـتَـهَـا	خِـطَـابًا وَّقُـلْ فِي يُـوسُـفٍ عَمَّ نَـيْـطَلَا
وَيَـاسِـيـنَ مِـنْ أَصْـلٍ........................	....[2]
..............................يَّعْقِلُونَ حَـفِظْتُـهُ	....[3]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

---

(١) انظر: **السبعة** (ص: ٢٥٦)، **ونزهة البررة** (قسم التحقيق/١٧٩-١٨٠)، **وسراج القارئ** (٨٢٩/٢) و(١٠٥٤/٣)، **والنجوم الزاهرة** (ص: ٥٥٣-٥٥٤، ٧٨٥).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٥١) البيت رقم (٦٣٦-٦٣٧)، وانظر: **فتح الوصيد** (٨٧٤/٣-٨٧٥)، **والمفيد**: لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٥٢٣-٥٢٥)، **والكنز**: للجعبري (١٤٩٦/٣-١٤٩٧).

(٣) **الشاطبيَّة** (ص: ٧٦) البيت رقم (٩٥٠)، وانظر: **إبراز المعاني** (٧١/٤)، **ولباب المعاني**، تحقيق: إبراهيم الشنقيطي (ص: ٤٩)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: يحيى باه (ص: ٢٤٦).

....................................يَعْقِلُو وَتَحْ ـتُ خَاطِبْ كَـ: يسٓ الْقَصَصْ يُوسُفٍ حَلَا[1]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في المواضع الخمسة السابقة، فقرأ نافع وابن عامر وحفص وأبو جعفر ويعقوب بالخطاب في سورة الأنعام والأعراف ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، وهم كذلك في موضع يوسف إلا أنَّ شعبة دخل معهم في الخطاب، وأما موضع يس فلم يقرأه بالخطاب إلا نافع وابن ذكوان وأبو جعفر ويعقوب، ولم يتبق إلا موضع القصص الذي انفرد فيه أبو عمرو بالغيبة ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾[2].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- الخطاب في جميع المواضع الخمسة، وذلك لنافع، وابن ذكوان، وأبي جعفر، ويعقوب.

٢- الخطاب في موضع القصص فقط، والغيبة في المواضع الأربعة الباقية، وذلك لابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

٣- الغيبة في جميع المواضع الخمسة، وذلك لأبي عمرو وحده.

٤- الغيبة في موضع يس فقط، والخطاب في المواضع الأربعة الباقية، وذلك لهشام، وحفص.

٥- الخطاب في موضع يوسف والقصص، والغيبة في المواضع الثلاثة الباقية، وذلك لشعبة وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ابن كثير وهشامًا وعاصمًا وحمزة والكسائي وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم موضعًا أو موضعَيْن بقراءة دون بقية المواضع.

- **توجيه القراءتَيْن:**

(١) **الدُّرة** (ص: ١١) البيت رقم (١٠٤)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ٢٢٩)، **والغُرَّة**: للعَرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ١١٣-١١٤)، **والبهجة السَّنِيَّة** (ص: ٢٧٤).

(٢) انظر: **التبصرة** (ص: ٤٩٢)، **والتيسير** (ص: ٢٧٥، ٣٢٤، ٤٠٢، ٤٣٠)، **والاكتفاء** (ص: ١٢٢، ١٣٩، ١٦٥، ٢٣٣، ٢٥٦)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٥٤، ٤١٧، ٤٩٩، ٥٢٥).

من قرأ بالتاء فعلى الخطاب والمواجهة بالقول، ومن قرأ بالياء فعلى الغيبة؛ لأنه إخبار عنهم[1]، وبالتالي فممَّا تُوَجَّه به القراءتان:

١- أن تُحْمل الغيبة والخطاب على ما قبلهما؛ مراعاةً ومُنَاسبةً وموافقةً لألفاظ الغيبة أو الخطاب الواردة قبلهما، حتى يكون الكلام على نَسَق واحد:

ومن ذلك: ما وُجِّهت به قراءة الغيب في موضع الأنعام، حيث رُدَّت وحُمِلَت على الغيبة قبلها، وذلك من قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣١]، إلى قوله تعالى: ﴿خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢][2].

ومن ذلك أيضًا: ما وُجِّهت به قراءة الخطاب في موضع القصص، قال الفاسي (ت٦٥٦هـ): "والوجه في قراءة من قرأ بالخطاب: حمله على قوله: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ﴾ [القصص: ٦٠]"[3].

٢- استعمال الغيبة والخطاب وَفْقَ أسلوب الالتفات:

حيث وُجِّهت قراءة الخطاب في المواضع الخمسة إلا موضع القصص على الالتفات، قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "وحجة من قرأ بالتاء: أنه جعله خطابًا للذين أُخْبِرَ عنهم بما قبله"[4]، وقال الحِكْري (ت٧٨١هـ): "والخطاب: الانتقال من الغيبة إليه؛ للالتفات"[5].

وكذلك وُجِّهت قراءة الغيب في سورة القصص، قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "قرأ أبو عمرو بالياء من تحت؛ التفاتًا"[6].

---

(١) انظر: **الحجة**: لابن خالويه (ص: ١٣٨)، **وعلل القراءات**: للأزهري (١/١٧٨)، **ونكات القرآن** (١/٣٣٦)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (١/٢٩٦).

(٢) **الدُّرة الفريدة** (٣/٤٠٣) بتصرف، وانظر: **حجة القراءات** (ص: ٢٤٦)، **وشرح الهداية** (٢/٢٧٦)، **والكنز**: للجعبري (٣/١٤٩٧).

(٣) **اللآلئ الفريدة** (٣/١٦٤)، وانظر: **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٤٢١).

(٤) **الكشف** (٢/٤٢٩)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٣/٤٠٣).

(٥) **النجوم الزاهرة** (ص: ٥٥٤)، وانظر: **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٢٤٢-٢٤٣).

(٦) **الدر المصون** (٨/٦٨٨)، وانظر: **التحرير والتنوير** (٢٠/١٥٤).

٣- **استعمال الخطاب على الغيبة وَفْقَ أسلوب التغليب:**

فمن ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) حين جمع المواضع الخمسة كلها وبدأ بذكر توجيه قراءات القُرَّاء فيها، فقال: "وقراءة نافع ذلك كله بالتاء؛ أنه يصلح أن يُوَجَّه الخطاب في ذلك كله إلى الذين خوطبوا بذلك، ويجوز أن يُرَاد الغُيَّبُ والمخاطبون، فيُغَلَّبُ الخطاب"[١].

وهذه التوجيهات تَعُمُّ قراءة الغيبة والخطاب بشكل عام حيثما اختلفت المواضع كما سبق بيانه في توجيه المسألة الرابعة: ﴿عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾[٢]، ومن أراد توجيه كل موضع على حِدَة فلْيُراجعْه في مظانه، والله تعالى أعلم.

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- علة الجمع بين التوجيهات الواردة فيهما:

قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ووجه الفرق: الجمع"[٣]، وشَرَحَ ابن الجندي (ت٧٦٩هـ) قول شيخه، فقال: "ووجه من فَرَّقَ: الجمع بين المُنَاسبة في موضع، والالتفات أو إرادة الفريقين في موضع آخر"[٤].

العلة الثانية- المُنَاسبة لكثرة أسلوب الغيبة قبله:

وهي علة مخالفة هشام وحفص في موضع يس؛ فلذلك خصَّصاه بالغيبة دون غيره، قال محمد بن عمر العِمَادي (ت بعد٧٦٢هـ) في شرح قول الناظم عن موضع يس: "...وقرأ الباقون بالياء؛ مُطابِقًا للمُغَايبات في قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ نَخۡتِمُ عَلَىٰٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [يس: ٦٥] إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرۡجِعُونَ﴾ [يس: ٦٧]، <u>وقراءة حفص هاهنا بالغيبة؛ لكثرة المغايبات</u>"[٥].

---

(١) **الحجة** (٢٩٩/٣)، وانظر: **الموضح** (٤٦٦/١)، **والدُّرة الفريدة** (٤٠٣/٣).

(٢) انظر: (ص: ١٤٥-١٤٦) من هذه الرسالة.

(٣) **الكنز** (١٤٩٧/٣)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٢٩٨/٢)، **والدرر الناثرة** (ص: ١٣٦).

(٤) **الجوهر النضيد**، تحقيق: محمد برهجي (ص: ١١٦).

(٥) **مبرز المعاني**، تحقيق: سامي عبد الشكور (ص: ٤٥٨-٤٥٩).

ولو نظرنا إلى أسلوب الغيبة في الآيات من موضع يس كما حددها محمد بن عمر العِمَادي (ت بعد٧٦٢هـ)، سنجد أنها إحدى عشرة كلمة، كلها وردت بأسلوب الغيبة، وهي: ﴿أَفْوَاهِهِمْ﴾، ﴿أَيْدِيهِمْ﴾، ﴿أَرْجُلُهُم﴾، ﴿يَكْسِبُونَ﴾، ﴿أَعْيُنِهِمْ﴾، ﴿فَٱسْتَبَقُوا۟﴾، ﴿يُبْصِرُونَ﴾، ﴿لَمَسَخْنَاهُمْ﴾، ﴿مَكَانَتِهِمْ﴾، ﴿ٱسْتَطَاعُوا۟﴾، ﴿يَرْجِعُونَ﴾، فلكثرتها؛ خالف حفص وهشام مذهبهما المُطَّرِد في هذا الموضع خاصةً، ولا شك أنَّ هذا بعد اتباعهما للأثر وروايتهما عن مشايخهما -رحم الله الجميع-، والله تعالى أعلم.

❖ المسألة (٢٦): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في ﴿فَتَحْنَا﴾ و﴿ فُتِحَتْ﴾:**

اختلف القُرَّاء فيهما في سبعة مواضع، وهي(١):

١- الموضع الأول: وهو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤].

٢- الموضع الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦].

٣- الموضع الثالث: وهو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٦].

٤- الموضع الرابع: وهو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١].

٥- الموضع الخامس: وهو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣].

٦- الموضع السادس: وهو قوله تعالى: ﴿فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ﴾ [القمر: ١١].

٧- الموضع السابع: وهو قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾ [النبأ: ١٩].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

---

(١) انظر: **الروضة** (٢/٦٣٩-٦٤٠)، و**التجريد** (ص: ٢١٧)، و**الكنز**: للجعبري (٣/١٥٠٠-١٥٠١)، و**لطائف الإشارات** (٥/٢٠٣٦) و(٨/٣٥٨٩)، وأما موضع ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأعراف: ٤٠] فلا يدخل معها وإن كان فيه تخفيف وتشديد، لكونه مضارع، وهذه المواضع كلها ماضية، والله تعالى أعلم.

إِذَا فُـتِـحَـتْ شَــــدِّدْ لِشَـــامٍ وَّهَـاهُـنَـا فَـتَـحْـنَـا وَفِي الْأَعْـرَافِ وَاقْـتَرَبَـتْ كَـلَا[1]

....فُـتِـحَـتْ خَـفِّـفْ وَفِي الـنَّـبَـإِ الْـعُـلَا

لِكُوفٍ.. ....[2]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

فَتَحْنَا وَتَحْتُ اشْــــدُدْ أَلَا طِـبْ وَالَانْبِيَا مَـعَ (اقْـتَـرَبَـتْ) حُـزْ إِذْ..................[3]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ ابن عامر وأبو جعفر ورويس بتشديد التاء فيها جميعًا ﴿فَتَّحْنَا﴾، ﴿فُتِّحَتْ﴾، ووافقهم روح على التشديد في الكل إلا موضع الأنعام والأعراف فإنه خففهما، ووافقهم نافع وابن كثير وأبو عمرو على التشديد في موضعَي الزمر وموضع النبأ، وقرأ الباقون بتخفيف التاء فيها جميعًا ﴿فَتَحْنَا﴾، ﴿فُتِحَتْ﴾[4].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- تشديد التاء في موضعَي الزمر والنبأ، والتخفيف في الأنعام والأعراف والأنبياء والقمر، وذلك لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو.

٢- تشديد التاء في جميع المواضع، وذلك لابن عامر، وأبي جعفر، ورويس.

٣- تخفيف التاء في جميع المواضع، وذلك لعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

٤- تشديد التاء في الأنبياء وموضعَي الزمر والقمر والنبأ، والتخفيف في الأنعام والأعراف، وذلك

---

(١) **الشـــاطبيَّة** (ص: ٥١) البيت رقم (٦٣٩)، وانظر: **إبراز المعاني** (١١٥/٣)، **والمفيد: للَّوْرَقي** (٤٤٦/؟)، **والمفيد:** لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٥٢٩-٥٣٠).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٨١) البيت رقم (١٠٠٨-١٠٠٩)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٤٨/٥)، **واللآلئ الفريدة** (٢٤٠/٣)، **وشرح الشاطبية: للسيوطي** (ص: ٣٨٥).

(٣) **الدُّرة** (ص: ١١) البيت رقم (١٠٥)، وانظر: **شــرح الدُّرة: للنويري** (١٠٩/٢-١١٠)، **والبهجة السَّـنِيَّة** (ص: ٢٧٥)، **والإيضاح: للقاضي** (ص: ١٣٨).

(٤) انظر: **التيســير** (ص: ٢٧٥، ٤٤١)، **والمســتنير** (١٢٩/٢-١٣٠، ٤١٣، ٥١٦)، **والكنز: للواســطي** (٤٦٧/٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٥٥، ٥٣٦).

لروح وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ نافعًا وابن كثير وأبا عمرو وروحًا لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لأن مذهب أهل سما[1] المُطَّرِد: هو التخفيف، وخالفوه في ثلاثة مواضع فقرؤوها بالتشديد، وأما روح، فإنه مذهبه المُطَّرِد هو التشديد، وخالفه في موضعَيْن فقرأهما بالتخفيف، وكل ذلك على التوضيح الذي سبق بيانه.

- **توجيه القراءتَيْن:**

التشديد والتخفيف لغتان فاشيتان، أو يكون التخفيف هو الأصل، وعلى كلٍّ فمعناها واحد[2]، إلا أنَّ في التشديد دلالة على تكثير الفعل وتكريره مرةً بعد مرةٍ، ففيه معنى المبالغة في الفعل أو تكثيره، مع مُنَاسبته لألفاظ الجمع بعده، كـ الأبواب والبركات، وحجة من شدد إجماعهم على قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠][3].

والتخفيف يحتمل القلة والكثرة، لذا فهو يتضمن معنى التشديد ويُؤَدِّيه، ويزيد عليه بمعنى القلة والمرة الواحدة[4].

---

(١) وأقصد بهم على اصطلاح الشاطبيِّ في الحِرْز، أي: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، حيث جعله رمزًا لهم، فقال: "سَـمَا: فِي نَافِعٍ وَّفَتَى الْعَلَا...وَمَكِّ" **الشـاطبيَّة** (ص: ٥) البيت رقم (٥٣-٥٤)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (١/١٧٦-١٧٨)، **واللآلئ الفريدة** (١/١٤٣-١٤٥)، **ولباب المعاني**، تحقيق: علي الغول (ص: ٩٠-٩١).

(٢) انظر: **المختار** (١/٣٠٧، ٣١٥، ٥٦٧) و(٢/٩٤٦-٩٤٧)، **والدُّرة الفريدة** (٣/٤٠٨)، **والمفيد**: لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٥٣٠)، **والعقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص: ٦٥٧).

(٣) انظر: **إعراب القراءات السبع** (٢/٦٧)، **والكشف** (١/٤٣٢، ٤٦٢) و(٢/١١٤)، **وشرح الهداية** (٢/٢٧٨، ٢٩٩-٣٠٠، ٤٩٩)، **والشفاء** (١/٤١٢-٤١٣، ٤٨٣)، **وفتح الوصيد** (٣/٨٧٨).

(٤) انظر: **المختار** (١/٢٦٠)، **والحجة**: للفارسي (٥/٢٦٢) و(٦/١٠٠، ٣٦٨)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٣٥٢)، **وشرح الهداية** (٢/٢٧٨)، **والموضح** (١/٤٦٨)، (٣/١١١٨).

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

التمس العلماء عللًا متنوعةً هنا، ولتوضيحها، سأذكر أولًا العلل العامة التي تنطبق عليهم جميعًا، ثم أتبعها بالعلل الخاصة بكل راوٍ؛ لاختلاف المواضع بينهم.

أ- من العلل العامة التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

- علة الجمع بين اللغتَيْن:

قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "...فإنَّ الجماعة وافقوا ابن عامر على تشديدها، ولم يَقْرَأْها بالتخفيف إلا الكوفيون، فقد جرى ابن عامر على نمط واحد في هذا الفعل، والباقون شدَّدوا في المواضع الثلاثة المشارِ إليها [يقصد: موضعَي الزمر والنبأ]، وخفَّفوا في الباقي **جَمْعًا بين اللغتَيْن**"[١]، وقال القَسْطَلَّاني (ت٩٢٣هـ): "ومن شدَّد وخفَّف **جمع بين اللغتَيْن**"[٢].

ب- من العلل الخاصة التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

أولًا- علة نافع و ابن كثير و أبي عمرو في تشديدهم مواضع سورة الزمر والنبأ:

١- موضعا الزمر:

قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وإنما اختار أبو عمرو التشديد فيها؛ لأنها في صفة الجنة، وقد قال الله عزوجل في صفة الجنة: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]، وشدَّد من قوله ﴿فُتِّحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ وإن كان في صفة النار؛ لمَّا وقع بحِذائها وجِوارها؛ لئلا يختلف اللفظ بها بعدما تجاورا وتجانسا، والله أعلم"[٣].

---

(١) **لطائف الإشارات** (٢٠٣٧/٥)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٢٩٩/٢).

(٢) **الدر المصون** (٦٣٤/٤)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (١٥٠١/٣).

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٤٩٦).

أي: أنهم شددوا الموضع الثاني من الزمر، وهو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، لأنه في وصف الجنة، وقد وُصِفَت أبواب الجنة بالتفتيح في قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]، وقد أجمعوا فيها على التشديد، فحَسُنَ أن يكون التشديد هنا مُنَاسبةً لِلَّفظ المُجْمَع عليه في وصف الجنة، وأن تأتي صفة أبواب الجنة كلها بالتفتيح، وهذه **العلة قوية ووَجِيهَة**؛ كونها هي الموضع الوحيد المُخْتَلف فيه الذي أتى في وصف الجنة، فتأمل!

وأما تشديدهم للموضع الأول من الزمر، وهو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، مع كونه في صفة أبواب النار -والعياذ بالله منها-؛ فللمُجَاورة والمُشَاكلة في لفظ وصف أبواب الجنة بعدها، وحتى يكون اللفظَيْن المتجاورَيْن في السورة الواحدة على نطقٍ ولفظٍ واحدٍ.

٢- موضع النبأ:

قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وعلة من خص ﴿وَفُتِّحَتِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النبأ: ١٩] هنا بالتشديد؛ مُشَاكلتُه ما بعده من قوله: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلۡجِبَالُ﴾ [النبأ: ٢٠] في اللفظ، فحَسُنَ ذلك فيه للمُجَاورة، ولدلالته على أنَّ السماء في معنى السماوات؛ لأنها اسم جنس، وهو مع ذلك جامع بين حسن الوجهين في القراءة"(١).

أي: أنهم شددوا موضع النبأ، مُنَاسبةً ومُشَاكلةً لِلَّفظ المشدد المتفق عليه بعده، وهو قوله تعالى: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلۡجِبَالُ﴾ [النبأ: ٢٠]، فحَسُنَ التشديد فيه مُجَاورةً للمُشدد بعده.

وأما قوله: "ولدلالته على أنَّ السماء..." فلا تختص بهذا الموضع، فقد وردت السماء وأبوابها في غيرها من المواضع المُخْتَلف فيها، كقوله تعالى: ﴿فَفَتَحۡنَآ أَبۡوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٖ مُّنۡهَمِرٖ﴾ [القمر: ١١]، ومع ذلك لم يقع لهم فيها التشديد كهذا الموضع، والله تعالى أعلم.

(١) **الشفاء** (١٢٨٩/٢)، وانظر: **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٦٠٠).

وبالتالي فإنَّ الذي يظهر كعلةً جامعة لهذه المواضع، هي: **علة المُنَاسبة والمُشَاكلة للَّفظ المشدد المتفق عليه.**

ثانيًا- علة روح في تخفيفه موضع الأنعام والأعراف:

قال ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ): "...ووافقه يعقوب إلا في حرفين: في الأنعام ﴿فَتَحۡنَا عَلَيۡهِمۡ﴾، وفي الأعراف ﴿لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ﴾، خفَّفهما وشدد ما سواهما، وإنما خفَّفهما؛ لأنه لم تكن الأبواب فيهما حقيقةً، وإنما هما على المجاز، والأبواب فيما سواهما حقيقةً"[١].

أي: أنَّ موضع الأنعام: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِمۡ أَبۡوَٰبَ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، وموضع الأعراف: ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]، ليست الأبواب فيهما على الحقيقة، أي: على معنى الأبواب المعروفة، بل على المجاز[٢]، وأما بقية المواضع، فإنها على الحقيقة وعلى معنى الباب المعروف.

ولو نظرنا إلى مواضع الخلاف، لرأينا: أنَّ موضعَي الزمر ذُكِرَ فيهما أبواب الجنة وأبواب النار وهما على الحقيقة[٣]، وأما موضع الأنبياء فيُرَاد به سَدٌّ ورَدْمُ وبناء يأجوج ومأجوج وهو على الحقيقة كالباب والحاجز المغلق وإن لم يكن فيه ذكر للباب[٤]، وأما لأبواب السماء في موضع القمر والنبأ، فإنَّ العلماء اختلفوا فيهما، فقد نقل ابن عطية (ت نحو ٥٤١هـ) في موضع القمر: "وقال قوم من أهل التأويل: الأبواب **حقيقة**، فُتِحَت في السماء أبواب جرى منها الماء، وقال جمهور المفسرين: هو تشبيه

---

(١) **الموضح** (٤٦٨/١).

(٢) انظر: **البحر المحيط** (١٣٤/٤، ٣٥٠)، **والكشاف** (٣٤٦/٢، ٤٧٩)، **التحرير والتنوير** (٢٢٩/٧-٢٣٠) و(٢١/٩)، **وفتح القدير** (١٦٤/٢، ٣٢٣).

(٣) انظر: **تفسير الطبري** (٢٦٤/٢٠ وما بعدها)، **وتفسير القرطبي** (٣١٦/١٨، ٣١٨)، **وشرح العقيدة الواسطية**: لابن عثيمين (١٦٦/٢)، **والجنة والنار**: للأشقر (ص: ٢٧، ١٥٠).

(٤) انظر: **إعراب القرآن**: للنحاس (٣٨٣/٢)، **والحجة**: للفارسي (٢٦٢/٥)، **والكشف** (١١٤/٢)، **ومعالم التنزيل** (٣٥٤/٥).

ومجاز، لأنَّ المطر كثر كأنه من أبواب"[١]، وقال في موضع النبأ: "وقال بعض أهل العلم: تتفتح في السماء أبواب للملائكة من حيث ينزلون ويصعدون"[٢]، والله تعالى أعلم.

وهذه العلة **قوية ووجيهة ومُعْتَبَرة**، ولا يَرِدُ عليها عدم ذكر الأبواب في موضع سورة الأعراف، لأنَّ البركات المذكورة فيها قد شُبِّهت بالأبواب على أحد الأقوال، قال القاسمي (ت١٣٣٢هـ)[٣]: "فـ (فتحنا): استعارة تبعية؛ لأنه شبَّه تيسير البركات عليهم بفتح الأبواب في سهولة التناول، أو مجاز مرسل في لازمه، وهو التيسير، أو أريد بـ (بركات السماء): المطر، و(بركات الأرض): النبات والثمار"[٤].

ففرَّق روح بين المعاني باختلاف لفظه ونطقه للألفاظ، فناسب لفظ التشديد حين يُذْكَرُ الباب على حقيقته؛ حيث إنه يُفْتَح ويُغْلَق، ويتكرر الفعل فيه دائمًا بين الفتح والإغلاق، فلا هو يبقى على حال الغلق دائمًا ولا على فتحه أبدًا، فناسب فيه التشديد؛ لما فيه من المبالغة، أمَّا استعمال المجاز في لفظ الباب؛ فلأنَّ الفعل فيه لا يتكرر أو قد يتكرر قليلًا، وبالتالي فإنَّ حال الدوام للإغلاق أو الفتح سيكون أطول، فناسب فيه التخفيف، ومما قد يقوي هذا المعنى إجماع القُرَّاء على التخفيف في قوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢]، **والله تعالى أعلم**.

---

(١) **المحرر الوجيز** (١٤٢/٨)، وانظر: **البحر المحيط** (١٧٥/٨).

(٢) **المحرر الوجيز** (٥١٦/٨)، وانظر: **اللباب**: لابن عادل (١٠١/٢٠-١٠٢).

(٣) هو أبو الفرج، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمي الحلاق، إمام الشام في علوم الدين وفنون الأدب، من شيوخه: والده الفقيه الأديب، وشيخ القُرَّاء بالشام أحمد الحلواني، من تصانيفه: محاسن التأويل، وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، توفي عام (١٣٣٢هـ)، انظر: **جمال الدين القاسمي وعصره** (ص: ٢٠ وما بعدها)، **ومعجم المفسرين** (١٢٧/١).

(٤) **محاسن التأويل** (١٥٨/٥)، وانظر: **البحر المحيط** (٣٥٠/٤).

❖ المسألة (٢٧): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في ﴿كَلِمَتُ﴾:**

ورد الخلاف بين القُرَّاء منها في أربعة مواضع[1]، وهي:

١-الموضع الأول: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

٢-الموضع الثاني: ﴿ كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا۟ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٣٣].

٣-الموضع الثالث: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦].

٤-الموضع الرابع: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٦].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَقُـلْ كَـلِمَـٰـتُ دُونَ مَـا أَلِـفٍ ثَـوَى ... وَفِي يُـونُـسٍ وَّالطَّـوْلِ حَـامِيهِ ظَـلَّلَا[2]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

وَحُزْ كَلِمَتْ.. ....[3]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ أهل الكوفة[4] ويعقوب بغير ألف على التوحيد في موضع الأنعام ﴿كَلِمَتُ﴾، وهم كذلك في المواضع الثلاثة الباقية، إلا أنه قد شاركهم ابن كثير وأبو عمرو فيها، وقرأ الباقون بالألف على الجمع ﴿كَلِمَٰتُ﴾[5].

(١) انظر: **الجامع**: لابن فارس (ص: ٣٠٢)، **ونزهة البررة** (قسم التحقيق/ ٢٠١)، **وسراج القارئ** (٨٥١/٢)، **وشرح الشاطبية**: للسيوطي (ص: ٢٥١).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٥٢) البيت رقم (٦٦١)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٤٥١/٣-٤٥٣)، **واللآلئ الفريدة** (٣٣٥/٢-٣٣٧)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: **سامي عبد الشكور**(ص: ٤٧٢).

(٣) **الدُّرة** (ص: ١١) البيت رقم (١١٠)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ٢٣٧)، **والغرَّة**: للعرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ١٢١-١٢٢)، **والإيضاح**: للقاضي (ص: ١٤١).

(٤) وهم: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر؛ لأنهم من مدينة الكوفة وقرَّائها، انظر: **شرح الطيبة**: لابن الناظم (٢٦٧/١، ٣٠٨).

(٥) انظر: **السبعة** (ص: ٢٦٦)، **والتذكرة** (٣٣٣/٢، ٣٦٤-٣٦٥)، **والتيسير** (ص: ٢٨١، ٣٠٩)، **وتحبير التيسير** =

- **مراتب القُرَّاء:**

١- القراءة بالألف في المواضع الأربعة كلها، وذلك لنافع، وابن عامر، وأبي جعفر.

٢- القراءة بالألف في موضع الأنعام، وبغير ألف في المواضع الثلاثة الباقية، وذلك لابن كثير وأبي عمرو.

٣- القراءة بغير ألف في المواضع الأربعة كلها، وذلك لعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ابن كثير وأبا عمرو لم تطَّرد قراءتهما في جميع المواضع؛ لتخصيصهم موضع الأنعام بقراءة الجمع دون المواضع الباقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

من قرأ بالإفراد ﴿كَلِمَتُ﴾: فتوجيهها أنها على إرادة الجنس، فلفظ الواحد منها يدل على الجمع، ومن ثَمَّ ناب عنه في الاستعمال، ولذا استغني به عن لفظ الجمع تخفيفًا[1]، إضافةً إلى أنَّ العرب تستعمل الكلمة بلفظها المفرد وتريد بها معنى الكثرة والجمع، ومن ذلك قولهم: كلمة فلان، أي: قصيدته وخُطْبته، فالكلمة يراد بها ما يُراد بالكلمات[2].

(ص: ٣٦٢، ٣٩٨-٣٩٩).

(١) انظر: **الحجة**: لابن خالويه (ص: ١٤٨)، **والكشف** (٤٤٨/١)، **واللآلئ الفريدة** (٣٣٦/٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص: ٧٦٣)، **والإتحاف** (٢٨/٢).

(٢) انظر: **المختار** (٢٨٣/١)، **وشرح الهداية** (٢٨٩/١)، **والموضح** (٤٩٥/١-٤٩٦)، **ومفاتيح الغيب** (١٦٨/١٣)، **والدُّرة الفريدة** (٤٥٢/٣).

وقال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): "وقال مجاهد[١] في قوله: ﴿وَأَلۡزَمَهُمۡ كَلِمَةَ ٱلتَّقۡوَىٰ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا﴾ [الفتح: ٢٦]، قال: «لا إله إلا الله»، فإذا وقعت الكلمة على الكثرة جاز أن يُستغنى بها عن اللفظ"[٢].

من قرأ بالجمع ﴿كَلِمَٰتُ﴾: فتوجيهها أنها حُمِلَتْ وجُمِعَتْ على المعنى، فالجمع هو الأصل، ولقد أجمعوا عليه في عدة مواضع، منها: ﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣٤]، كما أجمعوا على الإفراد في ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُواْ﴾ [الأعراف: ٣٧][٣].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- مُشَاكلة الجمع الذي بعده ومُنَاسبتُه له:

قال ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري): "قال أبو عمرو: وإنما اخترت الجمع؛ لقوله: ﴿لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾"[٤]؛ أي: لمَّا كان موضع الأنعام وهو قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥]، ذُكِرَ فيه لفظ (الكلمات) مرتين في نفس الآية، والثانية مُجْمع فيها على الجمع، قرأ أبو عمرو بالجمع في الأولى كذلك؛ مُنَاسبةً ومُشَاكلةً وَوِفاقًا لما بعدها، وهذه العلة تُرَجِّحُ لأبي عمرو؛ بدلالة قوله وتوضيحه لاختياره فيها.

---

(١) هو التابعي أبو الحجاج، مجاهد بن جبر المكي مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، الإمام المفسر المقرئ أحد الأئمة الأعلام من التابعين، من شيوخه: ابن عباس وأبو هريرة ﷺ، من تلاميذه: ابن كثير، وأبو عمرو، توفي عام (١٠٣هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (١٦٣/١-١٦٥)، **وغاية النهاية** (١٠٣/٣-١٠٤).

(٢) **الحجة:** للفارسي (٣٨٩/٣)، وانظر: **الشفاء** (٤٣٩/١).

(٣) انظر: **حجة القراءات** (ص: ٢٦٨)، **والكشف** (٤٤٧/١-٤٤٨)، **وشرح الهداية** (٢٨٩/١)، **والدُّرة الفريدة** (٤٥٢/٣).

(٤) **المختار** (٢٨٣/١)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (١٥٤٢/٣)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: محمد برهجي (ص: ٢٠٩)، **والعبقري** (٣١٠/ب).

العلة الثانية- الجمع بين اللفظين والأخذ بهما جميعًا:

قال ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ): "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو في الأنعام ﴿كَلِمَٰتُ﴾ جمعًا، والباقي على التوحيد...أرادا أن يأخذا باللفظين لمَّا كانا في معنًى واحد"[١].

أي: لما كان الإفراد والجمع بمعنًى واحد، فإنهما جمعا بينهما في اللفظ، آخذَيْن بالجمع في موضع الأنعام، وبالإفراد في بقية المواضع.

- **الجمع بين القولين:**

وعلى ترجيح القول الأول لأبي عمرو، فلا مانع من أن تجمع العلتَيْن لهما، فيقال: أنَّهما جمع بين لفظَي الإفراد والجمع في قراءتهما؛ لأنَّ معناهما واحد، مُخَصِّصَيْن الجمع بموضع الأنعام؛ مُوافقَةً ومُشَاكلةً ومُنَاسبةً للجمع المُتَّفَقِ عليه بعده، والله تعالى أعلم.

(١) **الموضح** (٤٩٦/١)، وانظر: **النجوم الزاهرة** (ص: ٥٦٩).

❖ المسألة (٢٨): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في** ﴿تُخْرَجُونَ﴾:

وردت في عدة مواضع من القرآن، ولكن وقع الخلاف بين القُرَّاء في أربعة مواضع، وهي(١):

١- **الموضع الأول، قوله تعالى**: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥].

٢- **الموضع الثاني، قوله تعالى**: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَاۚ وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ١٩].

٣- **الموضع الثالث، قوله تعالى**: ﴿وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًاۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الزخرف: ١١].

٤- **الموضع الرابع، قوله تعالى**: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّكُمُ ٱتَّخَذْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا وَغَرَّتْكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَاۚ فَٱلْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

مَعَ الزُّخْرُفِ اعْكِسْ تَخْرُجُونَ بِفَتْحَةٍ ... وَضَمٍّ وَّأُولَى الرُّومِ شَافِيهِ مُثِّلَا
بِخُلْفٍ مَّضَى فِي الرُّومِ، لَا يَخْرُجُونَ فِي ... رِضًا.......................................(٢)

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

هُنَا تُخْرَجُو سَمَّى حِمًا...................... ....(٣)

---

(١) انظر: **الروضة** (٢/٦٦١)، **والدُّرة الفريدة** (٤/٥-٤)، **وسراج القارئ** (٢/٨٦٩)، **ولطائف الإشارات** (٥/٢١٦٥).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٥٤) البيت رقم (٦٨٢-٦٨٣)، وانظر: **إبراز المعاني** (٣/١٦٣-١٦٥)، **والفريدة البارزية** (ص: ٣١٩)، **والإشارات العمرية**، تحقيق: إهداء شريف (ص: ١٦٤-١٦٥).

(٣) **الدُّرة** (ص: ١٢) البيت رقم (١١٣)، وانظر: **شرح الدُّرة**: للنويري (٢/١٢٨-١٢٩)، **والغُرَّة**: للعَرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ١٢٦)، **والبهجة المرضيّة** (ص: ١٩٧-١٩٨).

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بفتح حرف المُضارعة وضم الراء فيها كلها ﴿تَخْرُجُونَ﴾، ﴿يَخْرُجُونَ﴾، ووافقهم ابن ذكوان ويعقوب في موضع سورة الأعراف خاصة، وزاد ابن ذكوان موضع سورة الروم فقرأه بالوجهين(١)، وقرأ الباقون بضم حرف المُضارعة وفتح الراء فيها كلها ﴿تُخْرَجُونَ﴾، ﴿يُخْرَجُونَ﴾(٢).

- **مراتب القُرَّاء:**

١- ضم حرف المُضارعة وفتح الراء في المواضع الأربعة كلها، وذلك لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وهشام، وعاصم، وأبي جعفر.

٢- فتح حرف المُضارعة وضم الراء في موضعي الأعراف والزخرف، وضم حرف المُضارعة وفتح الراء في موضع سورة الجاثية، والوجهين في موضع سورة الروم، وذلك لابن ذكوان وحده.

٣- فتح حرف المُضارعة وضم الراء في المواضع الأربعة كلها، وذلك لحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

٤- فتح حرف المُضارعة وضم الراء في موضع سورة الأعراف، وضم حرف المُضارعة وفتح الراء في المواضع الثلاثة الباقية، وذلك ليعقوب وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ يعقوب لم تطَّرد قراءته في جميع المواضع؛ لتخصيصه موضع سورة الأعراف بفتح حرف المُضارَعة وضم الراء دون غيره، ويمكن القول بأنَّ ابن ذكوان لم تطَّرد قراءته أيضًا، وذلك على اعتبار وجه فتح حرف المُضارَعة وضم الراء في موضع سورة الروم،

---

(١) ووجه ضم التاء وفتح الراء من **زيادات الشاطبيَّة** على التيسير، ويُقرأ له بالوجهَيْن من طريق الشاطبية، على الخلاف بين أصحاب التحريرات، انظر: **غيث النفع** (ص: ٤٦٤)، **وإرشاد المريد** (ص: ٢٤٣-٢٤٤)، **والبدور الزاهرة**: للقاضي (ص: ٥١٠)، **وتقريب الشاطبية** (ص: ٥٥٤، ٥٦٢، ٥٦٣).

(٢) انظر: **التيسير** (ص: ٢٨٧، ٤٠٩)، **والعنوان** (ص: ٣٢٦، ٤٨٤، ٥٢٨)، **والكنز**: للجعبري (١٥٨٥/٣)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٧٠، ٥٠٤).

فيصبح هذا الوجه هو مذهبه المُطَّرِد في ثلاث سور، لخروج موضع الجاثية بضم حرف المُضارَعة وفتح الراء، وأمَّا على اعتبار الوجه الثاني في سورة الروم، فلن يُصْبِح لديه مذهب مُطَّرِد؛ لتساوي القراءتَيْن في المواضع الأربعة، والله تعالى أعلم.

- **توجيه القراءتَيْن:**

<u>**أولًا**- من قرأ بفتح حرف المُضارَعة وضم الراء ﴿تَخْرُجُونَ﴾، ﴿يَخْرُجُونَ﴾:</u>

فوجهه: أنَّه فعل مبني للفاعل من الفعل اللازم: خَرَجَ يَخْرُجُ خروجًا، فالفعل مُسْنَدٌ إلى المخاطبين أو المُخْبَر عنهم، ومنسوب إليهم فَهُمُ الفاعلون(١)؛ "لأنَّ الله جل وعز إذا بعثهم يوم القيامة فأحياهم وأَخْرَجهم خَرَجُوا، كما تقول: «مات فلان»، فتَنْسِب الفعل إليه، وإنما أماته الله"(٢)، وهذا معنى القراءة في غير موضع الجاثية،؛ لأنَّ معناها يكون بأنْ: "أخبر الله تعالى أنهم لا يَخْرُجون من النار؛ لأنَّ الله تعالى لا يُخْرِجُهم منها"(٣).

وحجة هذه القراءة نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَـٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٣٧]، ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣]، ﴿ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ﴾ [ق: ٤٢](٤).

<u>**ثانيًا**- ومن قرأ بضم حرف المُضارَعة وفتح الراء ﴿تُخْرَجُونَ﴾، ﴿يُخْرَجُونَ﴾:</u>

فوجهه: أنَّه فعل مبني لما لم يُسَمَّ فاعله من الفعل المُتَعَدِّ: أَخْرَجَ يُخْرِجُ إِخْرَاجًا، فالمُخْرِج والفاعل هو الله عزوجل، وأُسْنِدَ الفعل إلى المفعولين، وهم لن يَخْرُجوا حتى يُخْرِجَهم الله أولًا،

---

(١) انظر: **علل القراءات**: للأزهري (٢١٤/١)، **وحجة القراءات** (ص: ٢٨٠، ٥٥٧)، **وشرح الهداية** (٢٩٧/١)، **والدُّرة الفريدة** (٦/٤).

(٢) **حجة القراءات** (ص: ٢٨٠)، وانظر: **إعراب القراءات السبع** (١٧٨/١).

(٣) **الموضح** (١١٧١/٣-١١٧٢)، وانظر: **نظم الدرر**: للبقاعي (١١٤/١٨).

(٤) **انظر: الحجة**: للفارسي (١٠/٤-١١)، **والشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٢٨٤)، **والموضح** (٥٢٤/٢، ١٠٠٤) و(١١٧٢/٣)، **والشفاء** (٤٦٢/١).

فإذا أَخْرَجَهم خَرَجُوا[1]، وحجَّتُها نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنۡهَا نُخۡرِجُكُمۡ تَارَةً أُخۡرَىٰ﴾ [طه: ٥٥]، ﴿ثُمَّ يُعِيدُكُمۡ فِيهَا وَيُخۡرِجُكُمۡ إِخۡرَاجًا﴾ [نوح: ١٨]، ﴿وَمَا هُم مِّنۡهَا بِمُخۡرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨][2].

ثالثًا- القراءتان مُتَداخِلتان ومُتَلازِمتان تَرْجِعان إلى معنًى واحد؛ لأنَّ المخاطبين والمُخْبَر عنهم مفعولون وفاعلون في المعنى، فهم في حقيقتهم مُخْرَجون وخارجون[3]، قال ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري): "والقراءتان تؤولان إلى معنًى واحد؛ لأنَّهم إذا أُخْرِجوا خَرَجُوا"[4]، وقال ابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري): "والمعنيان يتداخلان؛ لأنَّ الله إذا أَخْرَجَهم خَرَجُوا، وإذا خَرَجُوا بإِخْراج الله خَرَجُوا، فهم فاعلون مفعولون"[5].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن والمعنيَيْن:

قال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "ومن ضم بعضًا وفتح بعضًا؛ فللجمع بين اللغتَيْن مع نقله ذلك عن أئمته رضوان الله عليهم"[6]، وقال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "ومن فرَّق: جمع بين اللغتَيْن"[7]، وقال ابن عجيبة (ت١٢٢٤هـ): "ومن فرَّق: جمع بين المعنيَيْن"[8].

---

(١) انظر: **معاني القراءات**: للأزهري (٤٠٢/١)، **والموضح** (٥٢٤/٢، ١٠٠٤) و(١١٧٢/٣، ١١٤٧)، **والدُّرة الفريدة** (٦/٤)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: محمد برهجي (ص: ٢٦٦).

(٢) انظر: **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٢٨٤-٢٨٥)، **والشفاء** (٤٦٢/١)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرزاق الحافظ (ص: ٤٥٢)، **والكنز**: للجعبري (١٥٨٧/٣).

(٣) انظر: **الكشف** (٤٦٠/١)، **والشفاء** (٤٦٢/١)، **وفتح الوصيد** (٩٢٢/٣)، **والمفيد**: للَّوْرَقي (؟/٤٧٠)، **والعقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ١٦٥، ١٦٨).

(٤) **المختار** (٣٠٥/١)، وانظر: **البديع**: لابن مُطَرِّف (٣٢١/١).

(٥) **حجة القراءات** (ص: ٢٨٠).

(٦) **الدُّرة الفريدة** (٦/٤)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (١٥٨٧/٣).

(٧) **الجوهر النضيد**، تحقيق: محمد برهجي (ص: ٢٦٦)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٣٢٧/٢).

(٨) **الدرر الناثرة** (ص: ١٥٧).

العلة الثانية- مُشَاكلة المُجَاورومُنَاسبته:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "فأما يعقوب فإنَّما خصَّها بالفتح هاهنا؛ لأنَّها وقعت في مُجَاورة تاءات مفتوحة، وهي: قوله: ﴿فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥]"[١].

أي: أنَّ قراءته بالبناء للفاعل في هذا الموضع ومخالفته فيها لمذهبه المُطَّرِد، هي أوفقُ وأنسبُ لما تَقَدَّمه من أفعال مُسْنَدَة إلى الفاعل قبلها، وهي: ﴿تَحْيَوْنَ﴾، و﴿تَمُوتُونَ﴾، فلما أُسْنِد الفعل فيهما إلى المخاطبين فكانوا هم الفاعلين، كذلك كان الأولى والأنسب أن يُسْنَد الخروج إليهم؛ مُشَاكلةً ومُنَاسبةً لهما، فينتظم الكلام على نَسَق وسياق واحد، يوافق بعضه بعضًا[٢].

الخلاصة:

من خلال ما مضى يمكن القول بأنَّ علة مخالفة ابن ذكوان ويعقوب لمذهبهما المُطَّرِد، هي: **اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن والمعنيَيْن**، ويُزاد ليعقوب بأنَّه ما خصَّص موضع الأعراف بالمخالفة دون غيره، إلا **مُشَاكلةً للمُجَاورومُنَاسبةً له**، والله تعالى أعلم.

---

(١) **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٢٨٥).

(٢) انظر: **حجة القراءات** (ص: ٢٨٠، ٦٦٢)، **والموضح** (٥٢٤/٢) و(١١٧٢/٣)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٥٥٧)، **والدُّرة الفريدة** (٦/٤).

❖ المسألة (٢٩): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في** ﴿غَيۡرُهُۥٓ﴾، ﴿غَيۡرُ﴾:

وقع الخلاف بين القُرَّاء في صيغتَيْن منها وبمواضع محدَّدة، وهي[1]:

١- **الأولى:** ﴿غَيۡرُهُۥٓ﴾، وهي المقترنة بـ ﴿مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾، وقد وردت في تسعة مواضع، أولها: قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [الأعراف: ٥٩]،

٢- **الثانية:** ﴿غَيۡرُ﴾، وهي التي في موضع سورة فاطر لا غير، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ﴾ [فاطر: ٣].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَرَا مِـنْ إِلَـهٍ غَـيْـرُهُ خَـفْـضُ رَفْـعِـهِ ... بِـكُـلٍّ رَسَـا ....[2]

.... وَقُـلْ رَفْـعُ غَيْرِ اللهِ بِالْخَفْـضِ شُـكِّـلَا[3]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

وَخَـفْـضُ إِلَـهٍ غَـيْـرُهُ.........أَلَا ... .[4]

.... وَغَيْرُ اخْفِضَنْ.................................أَلَا[5]

---

(١) انظر: **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٢٩٢)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ١٧٩)، **والكنز**: للجعبري (١٥٩٩/٣) و(٢١٨٣/٥)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٦٤٧).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٥٥) البيت رقم (٦٩٠)، وانظر: **فتح الوصيد** (٩٢٨/٣-٩٢٩)، **وإبراز المعاني** (١٧٤/٣)، **والفتح الداني** (٢٢٥/ب).

(٣) **الشاطبيَّة** (ص: ٧٩) البيت رقم (٩٨٣)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٢٠٦/٣-٢٠٧)، **ولباب المعاني**، تحقيق: إبراهيم الشيباني (ص: ٧٣)، **والنفحات الإلهية** (ص: ٥٤٦).

(٤) **الدُّرة** (ص: ١٢) البيت رقم (١١٥)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ٢٤٣)، **والغرَّة**: للعَرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ١٢٨)، **والبهجة المرضيّة** (ص: ٢٠٠).

(٥) **الدُّرة** (ص: ١٩) البيت رقم (١٨٧)، وانظر: **شرح الدُّرة**: للنويري (٣١٥/٢)، **والغُرَّة**: للحصني، تحقيق: عمار عبد القوي (ص: ١٣٠)، **وشرح الدُّرة**: للسَّمَنُّودي (ص: ٢٠٦).

قرأ الكسائي وأبو جعفر بخفض الراء من ﴿مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِهِۦٓ﴾ حيثما وردت، وكذلك ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣]، ووافقهما حمزة وخلف العاشر في موضع سورة فاطر فقط، وقرأ الباقون برفع الراء في المواضع جميعها ﴿مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾(١).

- **مراتب القُرَّاء:**

١- رفع الراء في المواضع العشرة كلها، وذلك لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، ويعقوب.

٢- خفض الراء في موضع فاطر وحده، والرفع في المواضع التسعة الباقية، وذلك لحمزة، وخلف العاشر.

٣- خفض الراء في المواضع العشرة كلها، وذلك للكسائي، وأبي جعفر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ حمزة وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهما في جميع المواضع؛ لأن مذهبهما المُطَّرِد: هو الرفع، وقد خالفاه في موضع واحد، وهو موضع سورة فاطر، حيث خصَّصاه بالخفض دون البقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

من قرأ بالخفض ﴿غَيْرِ﴾، ﴿غَيْرِهِۦٓ﴾: فوجِّهت قراءته على أنها صفة على اللفظ لـ: ﴿إِلَٰهٍ﴾ في مواضعها التسعة، وأما في موضع فاطر، فإنَّها صفة لـ: ﴿خَٰلِقٍ﴾ على اللفظ أيضًا، وزِيد في سوى موضع فاطر أنْ تكون ﴿غَيْرِ﴾ خُفِضَت على البدل(٢).

---

(١) انظر: **التبصرة** (ص: ٥١١)، **والتيسير** (ص: ٢٨٩، ٤٢٥)، **والإيضاح**: للأندرابي (٤٨٠/٣-٤٨١)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٧٣، ٥٢٠).

(٢) انظر: **المختار** (٣١٣/١) و(٧٢٣/٢)، **وعلل القراءات**: للأزهري (٢٢٠/١)، **ونكات القرآن** (٣٩٢/١) و(٨٥٣/٢)، **واللآلئ الفريدة** (٨١٦/٣).

ومن قرأ بالرفع ﴿غَيْرُ﴾، ﴿غَيْرُهُۥ﴾: فوجّهت قراءته بعدة أقوال، منها:

أ- الرفع على أنَّها صفة لـ: ﴿إِلَٰهٍ﴾ و﴿خَٰلِقٍ﴾ على الموضع والمحل، وذلك لأنَّهما في موضع رفع، و ﴿مِنْ﴾ قبلهما مزيدة للتوكيد، والتقدير فيهما: ما لكم إلهٌ غيرُه، وهل خالقٌ غيرُ الله[1].

ب- الرفع على أنَّها بدل من: ﴿إِلَٰهٍ﴾ و﴿خَٰلِقٍ﴾ على الموضع والمحل؛ "لأنَّ غيرًا إذا كانت بمعنى (إلا) جُعِلت على إعراب ما بعد (إلا)"[2]، قال ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ): "والوجه: أنَّه بدل من قوله: ﴿مِّنْ إِلَٰهٍ﴾؛ لأنَّ موضعه رفع، والتقدير: ما لكم إلهٌ غيره، فإنَّ ﴿مِّنْ﴾ زائدة، فكما أنَّ ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ في قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] بدل من قوله: ﴿مِنْ إِلَٰهٍ﴾، فكذلك هاهنا ﴿غَيْرُهُۥ﴾ بدل من قوله: ﴿مِّنْ إِلَٰهٍ﴾، وهكذا الكلام في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]"[3].

ج- الرفع على التقديم والتأخير، وتقديره: ما لكم غيرُه من إله، وهل غيرُ الله من خالق[4].

د- الرفع على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف، وذلك في موضع فاطر، وتقديره: "هل من خالق هو غيرُ الله"[5].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

- **علة اختلاف المعنى:**

---

(١) انظر: **حجة القراءات** (ص: ٢٨٦، ٥٩٢)، **والكشف** (٤٦٧/١)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٣٢٦/١) و(٥٩١/٢)، **والشفاء** (٤٨١/١) و(١٠٤٠/٢)، **والدر المصون** (٣٥٤/٥) و(٢١٢/٩).

(٢) **إعراب القراءات السبع** (١٨٩/١)، وانظر: **فتح الوصيد** (٩٢٨/٣).

(٣) **الموضح** (٥٣٤/٢-٥٣٥)، وانظر: **الحجة**: للفارسي (٤٠/٤-٤١).

(٤) انظر: **الحجة**: لابن خالويه (ص: ٢٩٦)، **والشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٢٩٢)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ١٧٩)، **والشفاء** (٤٨٠/١).

(٥) **الموضح** (١٠٦٢/٣)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٥٧١/٤)، **والدر المصون** (٢١٢/٩).

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وأما تخصيص حمزة ما في سورة فاطر بالجر؛ فلأن معناه مخالف لما سواه؛ لأن قوله: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ جحد ونفي، وما بعد الجحد والنفي يكون [تخفيفًا](١)، كقوله: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: ٤٠] وليس هذا المعنى في قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]؛ لأن الخبر هناك في قوله تعالى: ﴿يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فخفضوا ﴿غَيْرِ﴾ على مُجَاورة الذي قبله"(٢).

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وإنما وافق حمزة وخلف في فاطر فقط؛ لأنهم يجعلون الخبر في قوله تعالى: ﴿يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾، والآخرون يجعلونه في: ﴿غَيْرِهِۦٓ﴾"(٣).

أي: أنَّ موضع فاطر في معناه مخالف لمعاني بقية المواضع؛ وذلك لأنَّه ليس فيه معنى الجحد والنفي الذي يكون ما بعده تحقيقًا بـ إلا، كما جُعِلَت المواضع غيرها كذلك، حيث رُفِعَت على أنَّ غير بمعنى (إلا)، فأُعْرِبت بإعراب ما بعدها، والتقدير: ما لكم إلهٌ إلا اللهُ، فمعنى الاستثناء بـ (إلا) من المنفي ليس بظاهر في موضع فاطر، بقدر ظهوره في بقية المواضع، فلذلك خُفِضَ على مُجَاورة ما قبله، وإنْ كان العلماء قد ذكروا: أنَّ ﴿هَلْ﴾ في موضع فاطر مُضَمَّنةٌ لمعنى النفي أيضًا، والتقدير: لا خالق إلا اللهُ وحده(٤)، والله تعالى أعلم.

---

(١) هكذا في النسخة المحققة، وهي تصحيف لـ: [تحقيقًا]، وهي الأصح وَفْقَ السياق وما يقتضيه.

(٢) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص:٢٩٣).

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ١٨٠).

(٤) انظر: **الجمل في النحو**: للخليل بن أحمد (ص: ٢٩٥ وما بعدها)، **والحجة**: للفارسي (٤٠/٤-٤١)، **وإعراب القراءات السبع** (٢٢٤/٢)، **وحجة القراءات** (ص: ٢٨٦)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٣٢٦/١)، **والشفاء** (٤٨٠/١-٤٨١)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرزاق الحافظ (ص: ٥٠٢)، **وأضواء البيان** (٦٩٦/٦).

❖ المسألة (٣٠): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في ﴿أَوَأَمِنَ﴾ و﴿أَوَءَابَآؤُنَا﴾**:

وقع الخلاف بين القُرَّاء في ثلاثة مواضع منها، وهي[(١)]:

١- **الموضع الأول**، قوله تعالى: ﴿أَوَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا ضُحٗى وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٨]

٢- **الموضع الثاني**، قوله تعالى: ﴿أَوَءَابَآؤُنَا ٱلۡأَوَّلُونَ﴾ [الصافات: ١٧].

٣- **الموضع الثالث**، قوله تعالى: ﴿أَوَءَابَآؤُنَا ٱلۡأَوَّلُونَ﴾ [الواقعة: ٤٨].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت ٥٩٠هـ):

.... وَأَوْ أَمِنَ الْإِسْكَانُ حِرْمِيُّهُ كَلَا[(٢)]

....وَّسَا كِنٌ مَّعًا اوْ ءَابَاؤُنَا كَيْفَ بَلَّلَا[(٣)]

قال ابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ):

....وَاسْكِنَنْ أَوْ أُذْ..............[(٤)]

---

(١) انظر: **السبعة** (ص: ٢٨٦-٢٨٧)، **والمبسوط** (ص: ١٨٢)، **والتبصرة** (ص: ٥١١-٥١٢)، **ونزهة البررة** (قسم التحقيق/ ٢٢٧-٢٢٨).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٥٥) البيت رقم (٦٩٢)، وانظر: **فتح الوصيد** (٣/ ٩٣٠)، **وإبراز المعاني** (٣/ ١٧٧)، **والفتح الداني** (٢٢٦/أ).

(٣) **الشاطبيَّة** (ص: ٨٠) البيت رقم (٩٩٦)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٣/ ٢١٩-٢٢٠)، **ولباب المعاني**، تحقيق: إبراهيم الشيباني (ص: ٨٣)، **والنفحات الإلهية** (ص: ٥٥٢).

(٤) **الدُّرة** (ص: ٢٠) البيت رقم (١٩٣)، وانظر: **شرح الدُّرة**: للنويري (٢/ ٣٢٨-٣٢٩)، **والغُرَّة**: للحصني، تحقيق: عمار عبد القوي (ص: ١٣٧)، **والإيضاح**: للقاضي (ص: ١٧٦).

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر بإسكان الواو في موضع الأعراف ﴿أَوْأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾، وهم كذلك في موضع الصافات والواقعة ﴿أَوْءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾، إلا أنَّ ورشًا وابن كثير قرآ فيهما بفتح الواو كقراءة الباقين في جميع المواضع[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- إسكان الواو في المواضع الثلاثة كلها، وذلك لقالون، وابن عامر، وأبي جعفر.

٢- إسكان الواو في موضع الأعراف، وفتحها في موضع الصافات والواقعة، وذلك لورش، وابن كثير.

٣- فتح الواو في المواضع الثلاثة كلها، وذلك لأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ورشًا وابن كثير لم تطَّرد قراءتهما في جميع المواضع؛ لتخصيصهما موضع الأعراف بقراءة الإسكان دون الموضعَيْن الباقيَيْن.

- **توجيه القراءتَيْن:**

أولًا- من قرأ بفتح الواو (أَوَ): فعلى أنها واو العطف دخلت عليها همزة الاستفهام -فهما حرفان- وبقيت الواو على حالها، وذلك كما دخلت على أخواتها مثل قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ

---

(١) انظر: **التيسير** (ص: ٢٩٠، ٤٣٢)، **والكنز:** للواسطي (٤٨٣،٦٢٤/٢)، **والنجوم الزاهرة** (ص: ٥٨٧، ٨٢٨)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٧٤، ٥٢٨)، والحديث هنا عن الفَرْش، ولذا، فلا يخفى النقل لورش في موضع الأعراف، فهو جار فيه على أصله في النقل، وللتوضيح: فإن موضع الأعراف قد قرأ فيه ورش بواو مفتوحة بعدها ميم ﴿أَوَامِنَ﴾، وقالون ومن معه بواو ساكنة بعدها همزة ﴿أَوْأَمِنَ﴾، والباقون بواو مفتوحة بعدها همزة ﴿أَوَأَمِنَ﴾، وانظر: **الكنز**: للجعبري (١٠٦١/٣).

ٱللَّهِۚ﴾ [الأعراف: ٩٩]، **وقوله**: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓۚ﴾ [يونس: ٥١][(١)].

وحَسُنَت هذه القراءة في موضع الأعراف؛ لمطابقتها ما بعدها وقبلها، فأما ما قبلها: فهو قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٧]، وأما ما بعدها: فهو قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكۡرَ ٱللَّهِۚ﴾ [الأعراف: ٩٩]، ﴿أَوَلَمۡ يَهۡدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، "فحُمِل وسط الكلام على ما قبله وما بعده؛ للمُشَاكلة والمطابقة في اتفاق اللفظ في دخول الألف عليه كله"[(٢)].

ثانيًا- من قرأ بإسكان الواو ﴿أَوۡ﴾: فعلى **أنه حرف العطف** (أَوْ)، وقد اختُلِف كثيرًا في معناه في هذه المواضع الثلاثة، فممَّا قيل في معناه:

أولًا- موضع الأعراف: ﴿أَوَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٨]:

١- أنَّ (أوْ) هنا لأحد الشيئين أو الأشياء من غير تعيين:

فكما تقول: ضربتُ زيدًا أو عمرًا، فإنك ضربتَ أحدَهما، ولم تُبَيِّن من المضروب منهما، مع كونك عالمًا به، فليست (أو) للشك هنا، والتقدير: أفأمنوا إحدى هذه العقوبات؟ كما في قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأۡتِيَهُمۡ غَٰشِيَةٞ مِّنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ أَوۡ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [يوسف: ١٠٧][(٣)].

٢- أنَّ معناها: الإضراب عن الأول واستئناف الثاني مع عدم إبطال الأول:

كما في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾ [السجدة: ١-٣]، فكما أنَّ (أم) للخروج من شيء إلى شيء وللإضراب، فكذلك (أو)؛ لأنهما في المعنى

---

(١) انظر: **المختار** (٣١٥/١)، **وعلل القراءات**: للأزهري (٢٢٣/١)، **والشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٢٩٥-٢٩٦) وتحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٢٨١)، **وفتح الوصيد** (٩٣٠/٣).

(٢) **الكشف** (٤٦٩/١)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٢٦/٤).

(٣) **الكشف** (٤٦٨/١-٤٦٩) بتصرف يسير، وانظر: **الشفاء** (٤٨٤/١)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٥٧٧).

سواء، والمعنى: ءأمنوا هذه الضروب من معاقبتهم والأخذ لهم؟[1].

٣- أنَّ معناها للإباحة:

قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "وحجة من أسكن الواو أنه جعلها (أَوْ) التي للعطف، على معنى الإباحة، مثل: ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، أي: لا تُطِع هذا الجنس، ومثل قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي: جالس هذا الصنف، فالمعنى: أفأمنوا هذه الضروب من العقوبات، أي: إن أمنتم ضربًا منها، لم تأمنوا الضرب الآخر"[2].

٤- أنَّ معناها للتقسيم والتنويع، لا للإباحة أو التخيير:

قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "والوجه في سكون (الواو) أنها بجملتها حرف عطف، أي: (أفأمنوا هذا) (أو هذا)، ومعناها التقسيم، إذ لا يليق من معانيها هنا إلا هو، وزعم قوم: أنها للتخيير أو الإباحة، وليس بذاك"[3].

ثانيًا- موضع الصافات والواقعة: ﴿أَوَءَابَآؤُنَا ٱلۡأَوَّلُونَ﴾ [الصافات: ١٧]، [الواقعة: ٤٨]:

١- أنَّ معناها للشك:

قال ابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري): "ومن سكَّن الواو فكأنه شك منه، فيقولون: أنحن نبعث أَوْ آباؤنا الأولون؟ وهم منكرون للبعث، أي: لا نبعث نحن ولا آباؤنا"[4].

٢- أنَّ معناها للإباحة:

قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "وحجة من أسكن الواو وأثبت قبلها همزة: أنَّه جعلها (أَوْ)

---

(١) انظر: **الحجة:** للفارسي (٥٥/٤)، **وشرح الهداية** (٣٠٦/١)، **والموضح** (٥٤١/٢)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٥٧٧).

(٢) **الكشف** (٤٦٨/١)، وانظر: **المحرر الوجيز** (٨/٤).

(٣) **العقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٢١٠)، وانظر: **لطائف الإشارات** (٢١٨٩/٥).

(٤) **حجة القراءات** (ص: ٦٠٨)، وانظر: **البديع**: لابن مُطَرِّف (٦٠٥/٢).

التي للإباحة في الإنكار، أي: أنكروا بعثهم وبعث آبائهم بعد موتهم"(١).

٣- أنَّ معناها للتقسيم:

قال ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ): "...الهمزة مع الواو حرف واحد هو (أوْ) العاطفة المفيدة للتقسيم هنا، ووجه العطف بـ (أوْ): هو جعلهم الآباء الأولين قسما آخر، فكان عطفه ارتقاءً في إظهار استحالة إعادة هذا القسم؛ لأن آباءهم طالت عصور فنائهم، فكانت إعادة حياتهم أوغل في الاستحالة"(٢).

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- الاعتبار بالمذهب في الاستفهام المكرر(٣) موافقةً أو مخالفةً:

قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وقال بعض العلماء: هذا كالاستفهامين يجتمعان، منهم من جمع بينهما، ومنهم من اقتصر على أحدهما دون الآخر على حسب مذهبه في أشباههما، ومنهم من خالف مذهبه فيهما؛ لمخالفتهما سائر الاستفهامين يجتمعان، وذلك مثل: الكسائي ويعقوب وأبي حاتم وابن كثير في رواية القواس(٤) والبزي، فأمَّا ابن عامر فإنَّه لمَّا استفهم بالأول لم يستفهم

---

(١) **الكشف** (٢/٢٢٣-٢٢٤)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (٢٢١٢/٥).

(٢) **التحرير والتنوير** (٩٨/٢٣)، وانظر: **المحرر الوجيز** (٢٧٦/٧).

(٣) **الاستفهام المكرر**: هو "أن تجتمع همزتان في كلمة وبعدها كلمة أخرى ذات همزتين، نحو قوله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا﴾ [الرعد: ٥]" **مختصر العبارات** (ص: ٢٢)، وانظر: **التيسير** (ص: ٣٢٦-٣٣٨).

(٤) هو أبو الحسن، أحمد بن محمد بن علقمة المكي النبَّال المقرئ الإمام المعروف بالقوَّاس، إمام مكة في القراءة، من شيوخه: أبو الإخريط وهب بن واضح، ومسلم بن خالد الزنجي، من تلاميذه: أحمد بن يزيد الحلواني، وقنبل، توفي رحمه الله عام (٢٤٠هـ) وقيل: (٢٤٥هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (١/٣٧٠-٣٧١)، **وغاية النهاية** (١/٤٠٨-٤٠٩).

بالثاني، وأمَّا ورش فإنَّه يُسَكِّن الواو هاهنا ويفتحها من سورة: ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ﴾ والواقعة؛ لأنَّ ﴿أَوْ﴾ هاهنا وقعت بين الاستفهامين فاقتصر عليهما"[1].

أي: أنَّ بعض العلماء أَتْبَع موضع الأعراف بقاعدة الاستفهام المكرر، وجعل مذهب القُرَّاء فيه وَفْقَ مذاهبهم فيها؛ لأنَّ موضع الأعراف اجتمع باستفهام سابق له ولاحق، فعُومِل معاملة أشباهه في الاستفهام المكرر وإنّ لم يكن على قاعدتها.

فترى أنَّ ورشًا أسكنه اقتصارًا على الاستفهامين قبله وبعده؛ لأنَّ مذهبه في الاستفهام المكرر هو: الاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، فلم يجمع بين استفهامين متتالين، وأمَّا ابن كثير فإنه لما وجد موضع الأعراف يخالف سائر مواضع الاستفهام المكرر؛ لعدم موافقته لها في ألفاظها وفي اجتماع الهمزتين، فقام بقراءته بخلاف ما يقرأ به في الاستفهام المكرر، حيث إنَّ مذهبه فيه بالاستفهام في الموضعَيْن، لكنَّه اقتصر هنا على الاستفهامين قبله وبعده، ولم يجمع بين استفهامين متتالين كمذهبه في الاستفهام المكرر[2]، والله تعالى أعلم.

العلة الثانية- اختلاف المعنى والدلالة عليه باختلاف اللفظ:

قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ) متابعًا كلامه عن علة ورش: "أو: لأن ﴿أَوْ﴾ عنده هاهنا للتسوية بين الحالين، وهناك بمنزلة الواو، بدليل قوله تعالى: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾ [المؤمنون: ٨٢]، وقوله: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَـٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ﴾ [النمل: ٦٨]، ففرَّق بينهما في اللفظ؛ لافتراق المعنى، والله أعلم به"[3].

(١) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ١٨٣).

(٢) انظر: **التذكرة** (٢/٣٨٦-٣٨٧)، **والروضة** (١/١٩٢-١٩٨)، **والإقناع** (١/٣٧٤-٣٧٦)، **والكنز**: للجعبري (٤/١٨٠٢-١٨٠٧).

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ١٨٣)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (٥/٢٢١٢).

أي: لما كانت معاني المواضع الثلاثة ليست على درجة واحدة في المعنى، قام ورش بتفرقة الألفاظ في أدائها ولم يجعلها على قراءة واحدة؛ دلالةً على افتراق المعنى واختلافه، وهي: تندرج لابن كثير أيضًا فلا مانع من إيرادها له، والله تعالى أعلم.

❖ المسألة (٣١): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في** ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، ﴿وَذُرِّيَّتِنَا﴾:

وقع الخلاف بين القُرَّاء في خمسة مواضع من القرآن، وهي(١):

١- **الموضع الأول**، قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

٢- **الموضع الثاني**، قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤].

٣- **الموضع الثالث**، قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١].

٤- **الموضع الرابع**، قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ [الطور: ٢١].

٥- **الموضع الخامس**، قوله تعالى: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ۚ كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَيَقْصُرُ ذُرِّيَّاتِ مَعْ فَتْحِ تَائِهِ ... وَفِي الطُّورِ فِي الثَّانِي ظَهِيرٌ تَحَمَّلَا
وَيَاسِينَ دُمْ غُصْنًا وَيُكْسَرُ رَفْعُ أَوْ ... لِ الطُّورِ لِلْبَصْرِي وَبِالْمَدِّ كَمْ حَلَا(٢)
وَوَحَّدَ ذُرِّيَّاتِنَا حِفْظُ صُحْبَةٍ ... .(٣)

---

(١) انظر: **نزهة البررة** (قسم التحقيق/ ٢٣٥-٢٣٦)، **وسراج القارئ** (٨٨٥/٢-٨٨٦) و(١٠٣٨/٣)، **والنشر** (١٧١٢/٥، ١٨٣٢، ١٩١٩)، **ولطائف الإشارات** (٢٢٢١/٥) و(٣١٠٩/٧).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٥٦) البيت رقم (٧٠٦-٧٠٧)، وانظر: **المهند القاضبي** (ص: ٦٢٠)، **واللآلئ الفريدة** (٣٩٣/٢-٣٩٤)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: علي الغامدي (ص: ١٢٠-١٢٢).

(٣) **الشاطبيَّة** (ص: ٧٤) البيت رقم (٩٢٥)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٤٦٢/٤)، **وإبراز المعاني** (٣٩/٤)، **وسراج القارئ** (١٠٣٨/٣).

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

....جَـمْـعُ ذُرِّيَّـةٍ حَـلَا[1]

قرأ ابن كثير والكوفيون بغير ألف على التوحيد ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ في موضع الأعراف ويس وثاني الطور، ووافقهم أبو عمرو في يس، وأما موضع الفرقان فقد قرأه أبو عمرو والكوفيون إلا حفصًا بحذف الألف ﴿وَذُرِّيَّتِنَا﴾، وأما الموضع الأول من الطور فقد قرأه القُرَّاء بحذف الألف ﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾، إلا أنَّ أبا عمرو وابن عامر ويعقوب، قد قرؤوه بإثبات الألف على الجمع ﴿ذُرِّيَّتِهِم﴾، ﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾[2].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- القراءة بالإفراد في الموضع الأول من الطور فقط، وبالجمع في المواضع الأربعة الباقية، وذلك لنافع، وأبي جعفر.

٢- القراءة بالجمع في موضع الفرقان فقط، وبالإفراد في المواضع الأربعة الباقية، وذلك لابن كثير، وحفص.

٣- القراءة بالجمع في جميع المواضع الخمسة، وذلك لابن عامر، ويعقوب.

٤- القراءة بالإفراد في موضع يس والفرقان، وبالجمع في المواضع الثلاثة الباقية، وذلك لأبي عمرو وحده.

---

(١) **الدُّرة** (ص:١٨) البيت رقم (١٧٢)، وانظر: **شـرح الدُّرة:** للنويري (٢/٢٧١)، **والغُرَّة:** للحصني، تحقيق: عمار عبد القوي (ص:١٠٢)، **والإيضاح:** للقاضي (ص:١٦٧).

(٢) انظر: **التيسـير** (ص: ٢٩٥، ٣٨٨-٣٨٩، ٤٢٨، ٤٧٠)، **والتجريـد** (ص: ٢٢٩، ٢٧٦، ٢٩٤، ٣١٣)، **والكنز:** للواسـطي (٢/٤٨٧)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٨١، ٤٨٦، ٥٢٤، ٥٦٥)، ولم أتطرق لحركة التاء؛ لكونها ليست مقصـودةً هنا، ولكونها شـيء معروف ومُتَعاهد عليه في إعراب المفرد على قراءة التوحيد، وفي إعراب جمع المؤنث السـالم على قراءة الجمع، وذلك كله وَفْقَ السـياق الواردة فيه، ووِفْقَ القراءات الأخرى المتعلقة بها، كقراءة أبي عمرو في ثاني الطور بـــ: ﴿وَأَتْبَعْنَـٰهُمْ﴾، ولذا وضعتُ قراءة الجمع لهذا الموضع مرتين، على طريقة اللف والنشر المرتب، على أنَّ الأولى: تعود لأبي عمرو، والثانية: تعود لابن عامر ويعقوب معًا.

٥- القراءة بالإفراد في جميع المواضع الخمسة، وذلك لشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ نافعًا وابن كثير وأبا عمرو وحفصًا وأبا جعفر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم موضعًا أو موضعَيْن بقراءة دون المواضع الباقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

أولًا- لفظ (الذرية) تقع للواحد والجمع في القرآن، قال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): "فالدليل على كونها للواحد، قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨]، فهذا كقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥-٦] "[١]، ومن وقوعها للجمع، قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ﴾ [مريم: ٥٨]. "ولا شيء أكثر من ذرية آدم"[٢]، وقد اعترض السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) على من قال بأنها تقع للواحد، قائلًا: "وقد نصَّ على أنَّ الذرية **اسم جمع** أهل اللسان، ويكفينا ذلك"[٣].

ثانيًا- <u>من قرأ بالإفراد في هذه المواضع</u>: فلأنه اسم جنس، ووقع في هذه المواضع المختلف فيها بمعنى **الجمع**، فاستغني بلفظ الإفراد لظهور دلالته على الكثرة، ولأنَّ الواحد من الجنس يؤدي عن الجميع، فلُفِظَ به واحدًا، لكنَّ معناه جمعًا[٤].

ثالثًا- <u>من قرأ بالجمع</u>: فلأنه لما كانت الذرية تأتي بمعنى الواحد، وهذه المواضع لم تكن إلا بمعنى الجمع، أُتِيَ بلفظ لا يقع إلا على معنى الجمع مُختصًّا به، فهو جمع للجمع[٥].

---

(١) **الحجة** (٣٥٣/٥)، وانظر: **شرح الهداية** (٣١٥/٢)، **واللآلئ الفريدة** (٨٢٩/٣).

(٢) **الكشف** (٤٨٣/١)، وانظر: **تفسير القرطبي** (٣٨٠/٩-٣٨١).

(٣) **العقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٢٥٠)، وانظر: **التحرير والتنوير** (١٦٧/٩).

(٤) انظر: **الحجة**: لابن خالويه (ص: ١٦٧)، **والشفاء** (٥٠٩/١)، **والدُّرة الفريدة** (٥٢/٤)، **والكنز**: للجعبري (١٦٢٧/٣).

(٥) انظر: **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٣١٠)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد =

وقال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): "فمن جمع؛ فكما جُمِعَ أسماء الجمع، ومن لم يجمع ما كان جمعًا في المعنى؛ فكما تُفْرَدُ أسماء الجمع ولا تُجْمع"(١).

فالقراءتان بمعنى واحد، قال السخاوي (ت٦٤٣هـ): "معنى قراءة التوحيد والجمع واحد؛ لأن لفظ الواحد في الجنس، مثل الجمع في الدلالة على الكثرة، ولما كانت الذرية قد تقع على الواحد...جاءت القراءة الأخرى بلفظ الجمع، مُنَبِّهَةً على أنَّ المراد بقراءة التوحيد الجنس"(٢).

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

أولًا- علة مخالفة نافع و أبي جعفر:

العلة الأولى: الجمع بين اللغتَيْن:

قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ووجه مخالفة الطور: الجمع بين الأمرَيْن في سورة"(٣)، وقال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "ووجه من خالف في الطور: الجمع بين اللغتَيْن"(٤)، وقد جُعِلَت في سورة الطور؛ لوُرُود موضعَيْن بها، فجُمِعَت بين القراءتَيْن في السورة الواحدة والله تعالى أعلم.

العلة الثانية: قول ابن القراب (ت٤١٤هـ):

"وأما قراءة نافع، فعلى أنَّ الثاني أكثر من الأول؛ لأنَّ الله تعالى ذكر المؤمنين ثم أخبر بأنه ألحق بهم -يعني: بالمؤمنين وبذريتهم- ذرية كل فريق، فاجتمع في اللفظ الثاني ذرية المؤمنين وذرية ذريتهم فكَثُر "(٥).

(ص: ١٩٧)، **والكشف** (٤٨٣/١)، **واللآلئ الفريدة** (٨٣٠/٣).

(١) **الحجة** (٤٦/٦)، وانظر: **شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٦٠٠).

(٢) **فتح الوصيد** (٩٤١/٣)، وانظر: **علل القراءات**: للأزهري (٢٣٥/١).

(٣) **الكنز** (١٦٢٧/٣)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٣٤٤/٢)، **والدرر الناثرة** (ص: ١٦٩).

(٤) **الجوهر النضيد**، تحقيق: محمد برهجي (ص: ٣٣٨).

(٥) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٣٤٦)، وانظر: **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٥٣٢-٥٣٤).

الخلاصة: تُجْمَع العلتَيْن بعلة واحدة، وهي الجمع بين اللغتَيْن، وتخصيص موضع المخالفة بسورة الطور؛ لوُرُود موضعَيْن بها، وجعل المخالفة في الأول؛ لدلالة قلته في المعنى عن الثاني، فناسب فيه الإفراد، والله تعالى أعلم.

ثانيًا- علة مخالفة أبي عمرو:

قال ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري): "وفرق أبو عمرو بين الذرية والذريات، فقال: «الذرية: ما كانوا في الحجور مخلوقين، والذريات: النسل والأعقاب ممن لم يُخْلَقْ بعد»، تَفرَّد بهذا القول أبو عمرو، ولم يُفَرِّق غيره من أهل العربية بينهما، بل قالوا الذرية واحدة، والذريات جمعها"[1].

قال ابن زنجلة (من علماء القرن ٤وه الهجري): "...وحجتهم: أنَّ الذريات: الأعقاب المتناسلة، وأنها إذا كانت كذلك كانت أكثر من الذرية، واحتج أبو عمرو في ذلك عند قوله: ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان: ٧٤]، أنَّ الذرية ما كان في حجورهم، وأنَّ الذريات ما تناسل بعدهم، وأحال أن تكون (ذريات) بعد قوله ﴿قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾؛ وقال: «لأن الإنسان لا تَقِرُّ عينه بما كان بعده»"[2].

قال السخاوي (ت٦٤٣هـ): "وقال أبو عمرو بن العلاء رحمه الله: «الذرية ما كان في الحجور»، ولهذا قرأ في الفرقان بالتوحيد لقوله: ﴿قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾؛ لأنَّ الإنسان لا تَقِرُّ عينه بما كان بعده، وقال: «الذريات: الأعقاب والأنسال»، وكذلك أفرد التي في يس وقرأ: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١]، كما قال تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٣]"[3].

من خلال هذه النصوص، يتبين أنَّ أبا عمرو -رحمه الله- كان يرى فرقًا بين الجمع، أي:

---

(١) **المختار** (٣٣٢/١)، وانظر: **الكشف والبيان** (٢٩/٢٥)، **والشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٢٠٩).

(٢) **حجة القراءات** (ص: ٣٠١-٣٠٢)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٣٩٢)، **والدُّرة الفريدة** (٥٣/٤).

(٣) **فتح الوصيد** (٩٤٢/٣-٩٤٣)، وانظر: **المفيد**: للَّوْرَقي (٤٨٣/؟).

(الذريات)، وبين الإفراد، أي: (الذرية)، فالذرية عنده: هي لما كان في حِجْر[1] المرء مخلوقًا في حياته، وبالتالي هي أقل من الذريات؛ لأنها الأعقاب والنسل ممن لم يُخْلَق بعد، وهي أكثر؛ لأنها لِمَا سيتناسل ويتكاثر بعد الذرية المخلوقين، وهذه التفرقة لم ترد عنه وحده -رحمه الله- بل وردت كذلك عن أبي عبيدة (ت نحو ٢٠٩هـ)[2].

وعليه، **فعلة إفراده موضع الفرقان**؛ لأنه ذُكِر فيه ﴿قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾، واحتج رحمه الله لاختياره؛ بأنَّ الإنسان لا تَقِرُّ عينه بما لم يره مما سيكون بعده ممن لم يُخْلَق بعد، فقصد بقراءته الإفراد هنا: الذرية الذين في الحجور، فلذلك لم يقرأه بالجمع.

وأما علة موضع يس، فيمكن أن يُقَال فيها:

أولًا- بأنه قرأه بالإفراد لأجل إجماعهم على موضع ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٣]، **فرَدَّ ما اختلفوا فيه إلى ما اجتمعوا عليه**؛ لأنَّ كلاهما في معنى من حُمِلَ في السفينة مع نوح عليه السلام، كما يُفْهَم من كلام السخاوي (ت٦٤٣هـ) -رحمه الله-، وكما يظهر ذلك من كلام ابن القراب (ت٤١٤هـ) حيث قال: "ومن قرأ على التوحيد، فتصديقه قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٣]، وهي حجة أبي عمرو"[3]، ويبدو أنها هي ذات العلة التي يَقصِد بها ابن الجندي (ت٧٦٩هـ) في قوله: "ووجه من أفرد في يس: أنَّ العلة واحدة وهي الحمل"[4].

ثانيًا- "التنبيه على القلة"[5]، قاله الجعبري (ت٧٣٢هـ)، وشرحه الكوراني (ت٨٩٣هـ) قائلًا: "قال: «وإفراد يس: التنبيه على القلة»، أقول: لأنَّ المحمول في الظاهر نوح وأولاده، لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا

(١) **الحَِجْر**: بالفتح والكسر حِضْن الإنسان، ومنه قولهم: نشأ فلان في حَجْر فلان وحِجْره، أي حفظه وستره، انظر مادة (ح ج ر) في: **المحكم والمحيط** (٦٨/٣)، **وتاج العروس** (٥٣٠/١٠).

(٢) لم أجدها منصوصةً عنه إلا عند المقريزي في كتابه «**إمتاع الأسماع**» (٥/٦).

(٣) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٢٧٤).

(٤) **الجوهر النضيد**، تحقيق: محمد برهجي (ص: ٣٣٨).

(٥) **الكنز**: للجعبري (١٦٢٧/٣)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٣٤٤/٢)، **والدرر الناثرة** (ص: ١٦٩).

﴿ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلۡبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧]"[١]، وهي ذات العلة التي ذكرها أبو عمرو مع اختلاف في الألفاظ؛ لأن (الذرية) تَحْتَمل القلة كما سبق، والذين حُمِلوا في السفينة هم مخلوقون موجودون، ويمكن أن تكون هي مراد ابن الجندي (ت٧٦٩هـ) بقوله الماضي، وهي الأظهر؛ لأنَّ الذين حُمِلُوا قليل، بدلالة قوله عزوجل: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ وَمَنۡ ءَامَنَۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٞ﴾ [هود: ٤٠][٢].

الخلاصة: أنه لا يُمْنَعُ لكلا الموضعَيْن أن تكون العلة فيهما واحدة، وهي التي ذكرها أبو عمرو، مع زيادة موضع يس بعلة: أن يُردَّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه، هذا ما تيسر لي فهمه، والله تعالى أعلم.

---

(١) **العبقري** (٣٢٨/ب).

(٢) انظر: **تفسير الطبري** (١٢/٤١٠-٤١٣)، **والمحرر الوجيز** (٤/٥٧٧)، **وزاد المسير** (٧/٢٥٣-٢٥٥)، **والبحر المحيط** (٥/٢٢٣).

❖ المسألة (٣٢): علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في ﴿يُلْحِدُونَ﴾:

وردت كلمة ﴿يُلْحِدُونَ﴾ في ثلاثة مواضع من القرآن[(١)]، وهي:

١- الموضع الأول: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

٢- الموضع الثاني: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

٣- الموضع الثالث: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾ [فصلت: ٤٠].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

...............................وَّحَـيْـثُ يَـلْـ ـحَدُونَ بِفَتْحِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ فُصِّلَا

وَفِي النَّحْلِ وَالَاهُ الْكِسَائِي.......... ....[(٢)]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

....وَيَلْحَدُو اضْـ ـمُمِ اكْسِرْ كَـ: حَـ فِدْ.................[(٣)]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ حمزة بفتح الياء والحاء ﴿يَلْحَدُونَ﴾ في المواضع الثلاثة، ووافقه الكسائي وخلف العاشر في موضع النحل خاصة، بينما قرأ الباقون بضم الياء وكسر الحاء ﴿يُلْحِدُونَ﴾ في المواضع الثلاثة[(٤)].

---

(١) انظر: **الاختيار**: لسبط الخياط (ص: ٤١٢-٤١٣)، **والكنز**: للجعبري (١٦٢٩/٣)، **وسراج القارئ** (٨٨٧/٢)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٨١٩).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٥٦) البيت رقم (٧٠٨-٧٠٩)، وانظر: **فتح الوصيد** (٩٤٣/٣-٩٤٤)، **واللآلئ الفريدة** (٨٣٠/٢-٨٣٢)، **وإبراز المعاني** (١٨٩/٣-١٩٠).

(٣) **الدُّرة** (ص: ١٢) البيت رقم (١١٧)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ٢٤٧)، **وشرح الدُّرة**: للنويري (١٣٧/٢-١٣٨)، **والإيضاح**: للقاضي (ص: ١٤٤-١٤٥).

(٤) انظر: **التذكرة** (ص: ٣٤٩)، **والتيسير** (ص: ٣٦٤-٣٦٥، ٤٠٨)، **والكنز**: للواسطي (٤٨٨/٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٨١، ٤٣٣).

- **مراتب القُرَّاء:**

١- ضم الياء وكسر الحاء في المواضع الثلاثة، وذلك لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر، ويعقوب.

٢- فتح الياء والحاء في المواضع الثلاثة، وذلك لحمزة وحده.

٣- ضم الياء وكسر الحاء في موضعي الأعراف وفصلت، وفتح الياء والحاء في موضع النحل خاصة، وذلك للكسائي وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ الكسائي وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهما في جميع المواضع؛ لتخصيصهما موضع النحل بفتح الياء والحاء دون الموضعَيْن الباقيَيْن.

- **توجيه القراءتَيْن:**

من قرأ ﴿يُلۡحِدُونَ﴾ بضم الياء وكسر الحاء: فعلى أنَّه فعل مضارع من الفعل الماضي الرباعي: أَلْحَدَ يُلْحِدُ إلحادًا، ومن قرأ ﴿يَلۡحَدُونَ﴾ بفتح الياء والحاء: فعلى أنَّه فعل مضارعٌ من الفعل الماضي الثلاثي: لَحَدَ يَلْحَدُ لحدًا[1].

وهما لغتان، أشهرهما الرباعية، وتصديقها في كتاب الله عزوجل من قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الحج: ٢٥]، وقيل أنَّهما بمعنًى واحد، وهو: الميل والعدول[2]، قال الزجَّاج (ت٣١١هـ): "ولحد الرجل عن القصد وألحد: إذا مال عنه، وكذلك لحدت الميت

(١) انظر: **تفسير الطبري** (١٠/٥٩٨-٥٩٩)، **والمختار** (٣٣٤/١)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ١٩٨)، **وشرح الهداية** (٣١٦/١).

(٢) انظر: **الحجة**: لابن خالويه (ص: ١٦٧)، **والحجة**: للفارسي (١٠٨/٤)، **والكشف** (٤٨٤/١-٤٨٥)، **والدُّرة الفريدة** (٥٧/٤).

وألحدته: جعلت له لحدًا"[١]، وقيل أنهما مختلفَي المعنى، قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "فقال بعضهم والكسائي في أحد قولَيْه: «لحد، بمعنى: رَكَن[٢] وانضوى[٣]، وألحد، بمعنى: مال وانحرف»، وقال الكسائي مرةً أخرى: «ألحد: أعرض، ولحد: مال»...ورُوِيَ عن الأصمعي (ت نحو ٢١٦هـ): «ألحد: مارى وجادل، ولحد: حاد ومال»"[٤].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

أولًا- الجمع بين اللغتَيْن والأخذ بهما:

قال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): "فمن جمع بينهما في قراءته، فكأنه أراد الأخذ بكل واحد من اللغتَيْن"[٥]، وقال ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ): "ومن قرأ في موضع بالفتح، وفي آخر بالضم؛ فإنَّه أراد الأخذ باللغتَيْن"[٦].

ثانيًا- علة التفرقة بين معنى الإلحاد واللحد:

قال ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ): "وقد ذُكِرَ عن الكسائي أنَّه كان يُفَرِّق بين الإلحاد واللحد، فيقول في الإلحاد: «إنَّه العدول عن القصد»، وفي اللحد: «إنَّه الركون إلى الشيء»، وكان يقرأ جميع ما في القرآن: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بضم الياء وكسر الحاء، إلا التي في النحل، فإنه كان يقرؤها:

---

(١) **فعلت و أفعلت** (ص: ١١٥)، وانظر: **فعلت و أفعلت**: للجواليقي (ص: ٦٦).

(٢) **رَكَن**: رَكِن إلى الشيء ورَكَن، أي مال إليه وسكن، انظر مادة (ر ك ن) في: **لسان العرب** (١٨٥/١٣)، **وتاج العروس** (١٠٨/٣٥).

(٣) **انضوى**: هو مطاوع الفعل: ضوى إلى، أي: مال وانضم، انظر: **لسان العرب** (٤٩٠/١٤) مادة (ض و ا)، **ومعجم اللغة العربية** (١٣٧٥/٢) مادة (ض و ي).

(٤) **العقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٢٥٧)، وانظر: **علل القراءات**: للأزهري (٢٣٦/١).

(٥) **الحجة** (٧٤/٣)، وانظر: **الكنز**: لشعلة (٢٦٦/٢).

(٦) **الموضح** (٢/ ٥٦٦)، وانظر: **المفيد**: لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٦٦٤).

﴿يَلۡحَدُونَ﴾ بفتح الياء والحاء، ويزعم أنَّه بمعنى الركون"[1].

وقال أبو بكر ابن مِقْسَم (ت٣٥٤هـ): "اختار الكسائي الفتح في سورة النحل؛ لقوله: (إليه)؛ لأنَّه بمعنى: الميل، وهو يطلب (إلى)، كقولك: ملت إليه، وركنت إليه، ونسبت إليه، فأما في سائر القرآن فمعناه: يعرضون، وهو يطلب (في)"[2].

وقال ابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري): "قال الكسائي: «إن كل واحد من (لَحَدْت وأَلْحَدْت) يأتي بمعنى غير معنى الآخر»، وذلك أنَّ (أَلْحَدَ يُلْحِدُ) معناه: اعترض، وأنَّ (لَحَدَ يَلْحَدُ) معناه: مال وعدل؛ فلمَّا ولِيَ (أَلْحَد) ما يلي الاعتراض الذي هو بمعناه، قرأه بألف فقال: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [فصلت: ٤٠] بمعنى: يعترضون في آياتنا، إذ كان من عادة (في) أن تصحب الاعتراض الذي بمعنى: الإلحاد، فلما ولِيَ الفعل ما ليس من عادة الاعتراض أن يليه وهو (إلى)، دل على أنَّ معناه غير معنى الاعتراض، وأنَّه بمعنى: الميل، فقرأه ﴿يَلۡحَدُونَ﴾ بفتح الياء، إذ كانت بمعنى: يميلون فحسن ذلك، وكان ذلك مشهورًا من كلام العرب: «لَحَدَ فلان إلى كذا»، إذا مال إليه"[3].

وقال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "قال الكسائي: «التي في النحل: الفتح أحب إليَّ؛ لاستقبالها: (إلى)، ومعناه: يركنون إليه ويميلون نحوه، وهاهنا وحم: الضم أحب إليَّ؛ لاستقبالها (في)»، جعل ما اتصلت به (في)، بمعنى: يعترضون؛ لأنها يطلب (في)، وما اتصلت به (إلى) بمعنى: الميل؛ لأنها تطلب (إلى)، ففَرَّق بينهما لذلك"[4].

أي: أنَّ علة الكسائي وخلف في مخالفتهما مذهبهما المُطَّرِد في موضع النحل، هي التفرقة بين

(١) **تفسير الطبري** (١٠/٥٩٨)، وانظر: **معاني القرآن**: للنحاس (٣/١٠٨-١٠٩).

(٢) **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ١٩٨)، وانظر: **مبرز المعاني**، تحقيق: علي الغامدي (ص: ١٢٤)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: محمد برهجي (ص: ٣٤١).

(٣) **حجة القراءات** (ص: ٣٩٤)، وانظر: **شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٦٠٥).

(٤) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص:٣١٢)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٤/٥٧)، **والشفاء** (١/٥١٢).

معنى القراءتَيْن، فاختيرت كل قراءة بما يتناسب لفظها مع ما يدل عليه سياق الآية، حيث إن موضع النحل عُدِيَّ بـ(إلى) فناسبه معنى الميل والركون، فقرأ فيه بفتح الياء والحاء، بمعنى: يميلون إليه، ولمّا عُدِيَّ موضع الأعراف وفصلت بـ(في) ناسب فيهما معنى الاعتراض الذي هو عدول وانحراف عن القصد الصحيح في هذه الآيات، فقرأ فيهما بضم الياء وكسر الحاء، بمعنى: يعترضون، "وكأنَّه رجَّح أنَّ المُعَدَّى بـ: (إلى) يكون ثلاثيًا، وبـ: (في) يكون رباعيًا"[1].

ومما يُقَوِّي وجه اختيارهما: ذهاب الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ) إلى مثله، حيث قال: "والتي في النحل: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يَلۡحَدُونَ إِلَيۡهِ﴾ [النحل: ١٠٣]، الفتح فيها أحب إليَّ؛ لأنَّ المعنى: يميلون إليه ويهوَوْنه، و﴿يُلۡحِدُونَ﴾ فيها جائزة"[2].

الخلاصة والترجيح:

أنَّه يمكن الجمع بين العلتَيْن الواردتَيْن، فيقال: بأنَّ الكسائي وخلف العاشر جمعا في قراءتهما لهذه المسألة بين اللغتَيْن، وجُعِلت كل قراءة في سياقها الذي تتناسب معه دلالة لفظها؛ تنبيهًا وإعلامًا باختلاف معنيَيْهما، والله تعالى أعلم.

---

(١) **شرح الطيبة**: لابن الناظم (٨٨٥/٢).

(٢) **لغات القرآن** (ص: ٧٠)، وانظر: **معاني القراءات**: للأزهري (٤٣٠/١)، **وفتح الوصيد** (٩٤٣/٣-٩٤٤).

❖ المسألة (٣٣): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في باب** ﴿صَلَوٰتَكَ﴾:

وقع الخلاف بين القُرَّاء في ثلاثة مواضع من القرآن، وهي[١]:

١- **الموضع الأول، قوله تعالى:** ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة:١٠٣].

٢- **الموضع الثاني، قوله تعالى:** ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود:٨٧].

٣- **الموضع الثالث، قوله تعالى:** ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون:٩].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

....	صَـلَوٰتَـكَ وَحِّـدْ وَافْـتَحِ التَّـا شَـذًا عَلَا
وَوَحِّـدْ لَـهُـمْ فِـي هُـودَ.................	....[٢]
.........وَحِّـــــدْ..	صَـلَاتِهِمْ شَـافٍ...............................[٣]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر بالإفراد في التوبة وهود ﴿صَلَوٰتَكَ﴾، ﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾ ويلزم من إفراد موضع التوبة فتح التاء، وقرؤوا كذلك بالإفراد في موضع المؤمنون ﴿صَلَوٰتِهِمۡ﴾، إلا أنَّ حفصًا خالفهم فقرأ فيه

(١) انظر: **السبعة** (ص:٣١٧)، **والإرشاد**: لابن غلبون (ص: ٦٦٠، ٧٥٦)، **ونزهة البررة** (قسم التحقيق/ ٢٥٥)، **ولطائف الإشارات** (٢٣٣٠/٥) و(٣٠٠٤/٧).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص:٥٨) البيت رقم (٧٣٣-٧٣٤)، وانظر: **المهند القاضبي** (ص: ٦٣٣)، **و إبراز المعاني** (٢١١/٣)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: علي الغامدي (ص: ١٥٦-١٥٧).

(٣) **الشاطبيَّة** (ص: ٧٢) البيت رقم (٩٠٣)، وانظر: **فتح الوصيد** (٩٨٦/٣-٩٨٧)، **والدُّرة الفريدة** (٤٢٤/٤)، **وسراج القارئ** (٩٠٤/٢-٩٠٥).

بالجمع ﴿صَلَوَٰتِهِمْ﴾، كقراءة بقية القُرَّاء في المواضع الثلاثة كلها ﴿صَلَوَٰتِكَ﴾، ﴿أَصَلَوَٰتُكَ﴾ ويلزم من جمع موضع التوبة كسر التاء[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- القراءة بالجمع في المواضع الثلاثة كلها، وذلك لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وشعبة، وأبي جعفر، ويعقوب.

٢- القراءة بالإفراد في موضع التوبة وهود، والقراءة بالجمع في موضع المؤمنون، وذلك لحفص وحده.

٣- القراءة بالإفراد في المواضع الثلاثة كلها، وذلك لحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ حفصًا لم تطَّرد قراءته في جميع المواضع؛ لتخصيصه موضع المؤمنون بالجمع دون الموضعَيْن الباقيَيْن.

- **توجيه القراءتَيْن:**

أولًا- من قرأ بالإفراد:

فوجهه: أنَّه مصدر، والمصادر أصلها الإفراد؛ لأنها أجناس تقع على الكثير والقليل بلفظٍ واحد[2]، قال ابن نشوان (ت٦٤٩هـ): "فمن وحَّد؛ فلأنه مصدر، والمصادر بابها التوحيد؛ لأنها تجري مجرى الجنس، ولهذا لم تُثَنَّ ولم تُجْمَع"[3].

فأريد بالإفراد: الجنس، واكْتُفِيَ بلفظه عن الجمع؛ لأنه يدل عليه، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ

---

(١) انظر: **الروضة** (٦٩٢/٢، ٨٠٧)، **والتيسير** (ص: ٣٠٥، ٣٧٦)، **والكنز:** للواسطي (٤٩٨/٢، ٥٧٣)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٩٣، ٤٧٤).

(٢) انظر: **الحجة:** للفارسي (٢١٧/٤)، **والكشف** (٥٠٥/١-٥٠٦)، **وشرح الهداية** (٣٣٣/١)، **والموضح** (٦٠٤/٢).

(٣) **شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٦٥٤)، وانظر: **اللمحة** (٣٤٧/١ وما بعدها).

﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، مع ما فيها من ردِّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه من الإفراد في بابها(١)، بالإضافة إلى "أنَّ الواحد قد يقع في موضع الجمع، كقوله سبحانه: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧]"(٢).

ثانيًا- من قرأ بالجمع:

فوجهه: أنَّه مصدر من المصادر التي جاز جمعها؛ دلالةً على اختلاف أنواعها وتعددها(٣)، قال ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ): "والوجه: أنَّ المصادر إذا اختلف ضروبها جاز جمعها؛ لأنَّ المانع عن جمع المصادر، هو كونها جنسًا يقع على القليل والكثير بشموله لهما، فإذا اختلف أنواعها، خرج اللفظ من أن يكون مبينًا عن اختلافها، فجاز تثنيتها وجمعها لذلك"(٤).

مع ما فيها من ردِّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه من الجمع في بابها أيضًا، كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، ﴿وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [التوبة: ٩٩](٥).

ويجوز في المواضع التي يكون فيها المعنى على مسمَّى الصلاة الشرعية، دخول الجمع عليها؛ "لأنها صارت اسمًا شرعيًّا، إذ انضمت معان أُخَر فيها إلى المعنى اللغوي، فهو غير مصدر، وإن كان

---

(١) انظر: **الحجة:** لابن خالويه (ص: ١٧٧، ٢٥٥)، **وحجة القراءات** (ص: ٣٢٢-٣٢٣، ٣٤٨، ٤٨٣)، **والدُّرة الفريدة** (٤/١٠٠، ٤٢٦)، **وحِدْث الأماني**، تحقيق: عواطف الشمراني (ص: ٢٦١).

(٢) **الحجة:** للفارسي (٤/٢١٧)، وانظر: **الشفاء** (١/٥٧١).

(٣) انظر: **شرح الهداية** (١/٣٣٣)، **والموضح** (٢/٨٩١)، **والدُّرة الفريدة** (٤/١٠٠، ٤٢٦)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٦٥٥)، وتحقيق: عبد الرزاق الحافظ (ص: ٣٤٦).

(٤) **الموضح** (٢/٦٠٤)، وانظر: **جمع المصدروأحكامه** (ص: ٩٤ وما بعدها).

(٥) انظر: **حجة القراءات** (ص: ٣٢٣)، **شرح الهداية** (١/٣٣٣)، **والدُّرة الفريدة** (٤/٤٢٦)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله الحربي (ص: ٣١١).

في الأصل مصدر"[١]، فيصح فيها التثنية والجمع؛ لأنها بالتسمية خرجت عن أحكام المصادر[٢].

ثالثًا- الصلاة في موضع التوبة: بمعنى الدعاء والاستغفار، وفي موضع هود: بمعنى العبادة، وفي موضع المؤمنون: بمعنى الصلوات الخمس المفروضة[٣]، **فالإفراد فيها**: على جنس الدعاء، والعبادة، والصلاة الشرعية، وأما **الجمع** في موضع التوبة: فعلى اختلاف أنواع الدعاء، وأنَّه يكون مرةً بعد مرةً مع كونه لجماعة، ففيه ترداد ومُعاودة، وفي موضع هود جاء على معنى: أعباداتك[٤]، وأما في موضع المؤمنون فعلى أنَّ المراد بها: "الخمس فقط، وقيل: هي والوتر، وقيل: هي والسنن الراتبة وصلاة الجمعة والعيدين والاستسقاء والكسوفين والضحى والتهجد"[٥].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

- **علة موافقة رسم المصحف واتِّباعه:**

وهي العلة الوحيدة التي وجدتها، قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وعلة من قرأ في التوبة وهود ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ [التوبة: ١٠٣]، و﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾ [هود: ٨٧]، على التوحيد، وفي المؤمنين على الجمع؛ أنها في المؤمنين مكتوبة في المصحف بالواو والألف، ويُعْنَى بها الصلوات الخمس المفروضات، وذلك يدل على جمعها"[٦].

---

(١) **الموضح** (٨٩١/٢)، وانظر: **الحجة:** للفارسي (٢١٤/٤-٢١٦).

(٢) **الموضح** (٦٠٤/٢) بتصرف يسير، وانظر: **الشفاء** (٥٧١/١).

(٣) انظر: **علل القراءات**: للأزهري (٢٦٢/١)، **ونكات القرآن** (٤٥٠/١)، **وحجة القراءات** (ص: ٤٨٣) و(٤٩٩/٢)، **والشفاء** (٥٧١/١)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي (ص: ٦٥٥)، وتحقيق: عبد الرزاق الحافظ (ص: ٣٤٦)، وقيل غير ذلك في بعضها، انظر: **نزهة الأعين** (ص: ٣٩٣-٣٩٦)، **وموسوعة التفسير** (٤٠١/١١-٤٠٢) و(٢٦٢/١٥-٢٦٣).

(٤) انظر: **الحجة:** لابن خالويه (ص: ١٧٧، ٢٥٥)، **والكشف** (٥٠٦/١)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٣٥٦/١) و(٤٩٩/٢)، **وفتح الوصيد** (٩٦٣/٣-٩٦٤) و(١١٢٩/٤).

(٥) **العقد النضيد**، تحقيق: طلال الحساني (ص: ٢٦١)، وانظر: **البحر المحيط** (٣٦٨/٦).

(٦) **الشفاء** (٥٧١/١-٥٧٢).

أي: أنَّ من خصَّ موضع المؤمنون بقراءة الجمع -وهو حفص-؛ إنَّما كان كذلك لأجل رسم المصحف هذا الموضع بإثبات الواو والألف، بما يُفِيد اختصاصه برسم تُقَوَّى به قراءة الجمع.

وللتأكد من ذلك ومن صحة هذه العلة، سأذكر طرفًا من نصوص علماء الرسم في هذه المسألة في مواضعها الثلاثة، مُعَقِّبَةً لها بالخلاصة والترجيح، ومن هذه النصوص:

أولًا- قول ابن الأنباري (ت نحو ٣٢٨هـ)[(١)]، حيث قال: "اتفقوا فكتبوا...﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾ [هود: ٨٧]، بغير ألف بين التاء والواو"[(٢)]، وقال أيضًا: "اتفقوا فكتبوا فيها: ﴿فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢] بالألف بغير واو، وفي الآية الأخرى: ﴿عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٩] بالواو والألف بعدها"[(٣)]، وأما موضع التوبة فلم يتعرض له.

ثانيًا- قول ابن أَشْتَه (ت.٣٦٠هـ)[(٤)] كما نقل عنه أبو بكر اللبيب (ت قبل ٧٣٦هـ)[(٥)] فقال: "وقال ابن أَشْتَه في كتاب «علم المصاحف»: «في الإمام -يعني: مصحف عثمان بن عفان ﷺ-: ﴿صَلَاتَهُۥ

(١) هو: أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد الأنباري البغدادي النحوي اللُّغوي الأديب المقرئ، الإمام الكبير والأستاذ الشهير، من أعلم الناس بنحو الكوفيين، وأكثرهم حفظًا للغة، روى القراءة عن أبيه القاسم بن محمد، وأحمد بن سهل الأشناني وغيرهم، روى القراءة عنه: عبد الواحد بن أبي هاشم، وأبو الفتح بن بُدْهُن وغيرهم، وله من التصانيف: كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان، وكتاب الوقف والابتداء، توفي رحمه الله عام (٣٢٨هـ) وقيل (٣٢٧هـ)، انظر: **معجم الأدباء** (٢٦١٤/٦ وما بعدها)، **وغاية النهاية** (٥٧٠/٣-٥٧٢).

(٢) **مرسوم الخط** (ص: ١١)، وانظر: **معجم الرسم** (٢١٨٦/٤-٢١٨٧، ٢١٩١-٢١٩٢).

(٣) **مرسوم الخط** (ص: ٢١).

(٤) هو أبو بكر، محمد بن عبد الله بن أَشْتَه الأصبهاني المقرئ النحوي أحد الأئمة، ضابط ثقة مشهور عالم بالعربية بصير بالمعاني صاحب سنة حسن التصنيف، من شيوخه: ابن مجاهد، ومحمد بن يعقوب المعدل، من تلاميذه: عبد المنعم بن غلبون، وخلف بن إبراهيم، من مؤلفاته: كتاب المحبَّر، وكتاب المفيد، توفي رحمه الله عام (ت.٣٦٠هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار**(٦١٧/٢)، **وغاية النهاية** (٤٦١/٣-٤٦٢).

(٥) هو أبو يحيى، أبو بكر بن عبد الغني التونسي الشهير باللبيب، الإمام المقرئ الضابط المتفنن العالم العلامة الشيخ الورع الثبت، من شيوخه: أبو عبد الله محمد بن خميس، وأبو محمد الوادياشي، من مؤلفاته: الدُّرة الصقيلة، ومختصر في الألفات المحذوفات والثابتات والياءات المحذوفات والثابتات والموصول وما كتب من هاء التأنيث، توفي (قبل ٧٣٦هـ)، انظر مقدمة التحقيق لـ: **الدُّرة الصقيلة** (ص: ٦٩ وما بعدها)، ولـ: **الألفات المحذوفات** (ص: ١٥٣ وما بعدها).

وَتَسۡبِيحَهُۥ﴾ [النور: ٤١]، و﴿بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ﴾ [الأنعام: ٩٢] [المعارج: ٢٣، ٣٤]، **كلها** بالألف بعد اللام، وفي الإمام: ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ [التوبة: ١٠٣]، و﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧]، و﴿عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٩]، بغير ألف بعد الواو»، وهذا هو الصحيح"[(١)].

ثالثًا- قول أبي العباس المهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ): "ومما رسمت الألف فيه واوًا...وكذلك: ﴿وَصَلَوَٰتِ﴾ في التوبة [٩٩]، وفيها [١٠٣]: ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡ﴾، و﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾ في هود [٨٧]، و﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ في المؤمنين [٩] خاصة، واختُلِف في الألف في هذه الأربعة الأخيرة لا غير، فأُثْبِتَتْ بعد الواو في بعض المصاحف، وحُذِفَت في بعضها"[(٢)].

رابعًا- قول أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) في: باب ذكر ما رسمت الألف فيه واوًا حيث قال: "...كذا وجدت ذلك في مصاحف أهل العراق، ووجدت في سائرها: ﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [التوبة: ٩٩]، و﴿إِنَّ صَلَوَٰتِكَ سَكَنٞ لَّهُمۡ﴾ في التوبة [١٠٣]، و﴿أَصَلَوَٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾ في هود [٨٧]، و ﴿عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ في المؤمنون [٩]، فهذه الأربعة المواضع: بالواو، وربما أُثْبِتَت: ألف بعد الواو في بعضها، وربما حُذِفَت"[(٣)].

وقال في: باب ذكر ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار: "وفي هود كتبوا: ...﴿أَصَلَوَٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧]، ليس بين الواو والتاء: ألف"[(٤)]، وقال أيضًا في ذات الباب: "وفي المؤمنين كتبوا: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، بالألف بغير واو، وفي الآية الثانية: ﴿عَلَىٰ صَلَوٰتِهِمۡ﴾ [المؤمنون: ٩] **بالواو**"[(٥)].

---

(١) **الدُّرة الصقيلة** (ص: ٥١٨)، وانظر: **المصاحف** (٤٢٤/١، ٤٤١).

(٢) **هجاء مصاحف الأمصار** (ص: ٥١-٥٢)، وانظر: **خزانة الرسوم** (ص: ٢٥٠، ٢٧٢، ٣٧٠-٣٧١).

(٣) **المقنع** (١٣١/٢-١٣٢)، وانظر: **مرسوم خط المصحف** (ص: ١٢١، ١٢٧، ١٥٨).

(٤) **المقنع** (٢٥٤/٢)، وانظر: **الجامع**: لابن وثيق (ص: ٣٨).

(٥) **المقنع** (٢٥٩/٢)، وانظر: **رسالة في بيان رسوم المصاحف** (ص: ١٦٨-١٦٩، ١٧٦، ٢٠٥).

خامسًا- قول سليمان بن نجاح (ت٤٩٦هـ): "﴿صَلَوٰتِكَ﴾ [التوبة: ١٠٣]، كتبوه في جميع المصاحف بواو بين [الواو][١] والتاء من غير ألف بعدها -أعني بعد الواو- على خمسة أحرف، وكذلك في هود [٨٧]: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾"[٢]، وقال أيضًا: "﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾ [هود: ٨٧]، كتبوه بواو بين اللام والتاء من غير ألف، بإجماع من المصاحف من غير اختلاف بينها"[٣]، وقال أيضًا: "وكتبوا في جميع المصاحف على: ﴿صَلَوٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٩]، بواو بين اللام والتاء من غير ألف على ستة أحرف"[٤].

سادسًا- قول الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ) في باب رسم الألف واوًا:

....	.....والحـذف فِي خُـلْـفِ الْـعِـرَاقِ يُـرَى
وَفي أَلِفْ صَــلَوَاتٍ خُلْفُ بَعْضِـــهِمُ	....
	وَالْـوَاوُ تَـثْـبُـتُ فِـيهَـا مُـجْـمَـعًـا سِـــيَرَا[٥]

قال الجعبري (ت٧٣٢هـ) في شرحه للعقيلة: "واتفقت الرسوم على واو المجموع منها مطلقًا، واختلفت العراقية في حذف الألف التي بعدها من قوله تعالى: ﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [التوبة: ٩٩]، و﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ﴾ [التوبة: ١٠٣]، و﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧]، و ﴿عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ﴾ **بالمؤمنين** [٩]"[٦].

الخلاصة والترجيح:

---

(١) هكذا في النسخة المحققة، والصواب: [اللام]، وذلك وَفْقَ السياق، ووَفْقَ الموضع التالي له.

(٢) **مختصر التبيين** (٦٤٨/٣)، وانظر: **نثر المرجان** (٣١٤/٦) و(١٦٠/٧) و(١٠/١١-١٢).

(٣) **مختصر التبيين** (٦٩٦/٣)، وانظر: **خط المصاحف** (ص: ١٢١، ١٢٦).

(٤) **مختصر التبيين** (٨٨٦/٤-٨٨٧)، وانظر: **الإيضاح**: للأندرابي (٢٨٣/١-٢٨٤، ٢٩٦).

(٥) **العقيلة** (ص: ٢٣) البيت رقم (٢٢٣، ٢٢٥)، وانظر: **الوسيلة** (ص: ٣٩٣-٣٩٦)، **وشرح العقيلة**: لابن جُبارة، تحقيق: محمد الجنايني (ص: ٣٣٧-٣٣٩)، **وتلخيص الفوائد** (ص: ٨٠-٨١).

(٦) **جميلة أرباب المراصد** (٢٤٩/٢)، وانظر: **لطائف الإشارات** (١٦٣٣/٤-١٦٣٤).

يظهر من خلال الأقوال السابقة وغيرها مما وقفتُ عليها وأحلتُ إليها مع النصوص الماضية، أنَّ هذه العلة المذكورة غير راجحة؛ لأنه لم يُخَصِّص أحد منهم موضع المؤمنون برسم خاصٍّ به يُفِيد تقوية قراءة الجمع فيه، إلا ما انفرد به ابن الأنباري (ت نحو ٣٢٨هـ) من ذكر اتفاقهم على رسم موضع المؤمنون بإثبات الواو والألف، في حين أنَّ البقية الغالبة ذكرت المواضع الثلاثة بحكم واحد، وهو إما باتفاق المصاحف على حذف الألف، وإما بالخلاف في بعضها، فكل المواضع متساوية عند الجمهور، لا يُخصَّص موضع المؤمنون منها بشيء يُرَجِّح قراءة الجمع فيها.

وقد يقال بأنَّ لانفرادة ابن الأنباري (ت نحو ٣٢٨هـ) وجه في تقوية العلة التي ذكرها أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري)، لكن يُرَدُّ على هذا القول بأنَّ ما قاله ضعيف لا يُحْتَجُّ به في تقوية العلة؛ لانفراده به، ولقول العلماء بالاتفاق على ضد قوله أو ذكر الخلاف فيه، وإن اعتبرنا صحة قوله لتقوية العلة المذكورة، فإنه لم يذكر رسم موضع التوبة، بل سكت عنه، فإن كان كرسم موضع هود الذي ذكره، يكون للعلة المذكورة وجهٌ من الصحة؛ لانفراد موضع المؤمنون برسم خاصٍّ به عنده، وإن كانت غير ذلك، فلا تُقَوَّى العلة بقوله، والله تعالى أعلم.

❖ المسألة (٣٤): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في** ﴿يُشۡرِكُونَ﴾:

وقع الخلاف بين القُرَّاء في خمسة مواضع من القرآن، وهي[(١)]:

١- الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

٢- الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [النحل: ١].

٣- الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [النحل: ٣].

٤- الموضع الرابع، قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓۗ ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩].

٥- الموضع الخامس، قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ ثُمَّ رَزَقَكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡۖ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفۡعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيۡءٖۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [الروم: ٤٠].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَخَاطَبَ عَمَّا تُشْرِكُونَ هُنَا شَذًا ... وَفِي الرُّومِ وَالْحَرْفَيْنِ فِي النَّحْلِ أَوَّلَا[(٢)]

....وَأَمَّا يُشْرِكُون نَدٍ حَلَا[(٣)]

---

(١) انظر: **السبعة** (ص: ٣٢٤)، **والشفاء** (١/٥٩٦)، **ونزهة البررة** (قسم التحقيق/ ٢٦١-٢٦٢)، **ولطائف الإشارات** (٦/٢٣٧٣) و(٧/٣١٩١).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٥٩) البيت رقم (٧٤٥)، وانظر: **المهند القاضي** (ص: ٦٣٩)، **واللآلئ الفريدة** (٢/٤٤٣-٤٤٤)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: علي الغامدي (ص: ١٦٩-١٧٠).

(٣) **الشاطبيَّة** (ص: ٧٥) البيت رقم (٩٤٠)، وانظر: **فتح الوصيد** (٤/١١٦١)، **والدُّرة الفريدة** (٤/٤٨٩)، **وسراج القارئ** (٣/١٠٤٨).

اختلف القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بالخطاب في المواضع الخمسة كلها ﴿تُشْرِكُونَ﴾، ووافقهم على الخطاب في موضع النمل خاصةً بقية القُرَّاء إلا أبا عمرو وعاصمًا ويعقوب، حيث قرؤوا بالغيبة ﴿يُشْرِكُونَ﴾ كقراءة من لم يُذْكَر في بقية المواضع[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- القراءة بالخطاب في موضع النمل، وبالغيبة في المواضع الأربعة الباقية، وذلك لنافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبي جعفر.

٢- القراءة بالغيبة في المواضع الخمسة في كلها، وذلك لأبي عمرو، وعاصم، ويعقوب.

٣- القراءة بالخطاب في المواضع الخمسة في كلها، وذلك لحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ نافعًا وابن كثير وابن عامر وأبا جعفر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم موضع النمل بالخطاب دون المواضع الباقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

<u>أولًا- مما قيل في توجيه الخطاب:</u>

١- **أنه حُمِلَ على ما قبله، فحُمِلَ آخر الكلام على أوله مراعاةً ومُشَاكلةً له**[2]:

ومنه: ما ذُكِر في توجيه الموضع الأول: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، حيث عُطِف على الخطاب في ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ﴾، قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "والوجه في الخطاب: مراعاة ما تقدم من الخطاب، ألا ترى أنَّ قبله هنا:

---

(١) انظر: **التذكرة** (٢/٣٦٣، ٤٧٧)، **والتيسير** (ص: ٣٠٨، ٣٩٦)، **والكنز:** للواسطي (٢/٥٠٢، ٥٩١)، **وتحبير التيسير** (ص: ٣٩٧، ٤٩٣).

(٢) انظر: **المختار** (٢/٦٧٩)، **والكشف** (١/٥١٥)، **وشرح الهداية** (٢/٣٣٨)، **والموضح** (٢/٦١٨-٦١٩).

﴿أَتُنَبِّـُٔونَ﴾،...فأتى بالخطاب في ﴿تُشْرِكُونَ﴾؛ لمُشَاكلة ما تقدمه من الخطاب"[1].

٢- **أنه حُمِلَ على ما بعده:**

وذلك في موضع النمل فقط، وهو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) توجيهًا للخطاب في هذا الموضع: "...وإن شئت حملته على لفظ الخطاب في قوله: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٢]"[2].

٣- **أنه جاء على معنى: أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمِرَ بخطابهم، وأن يقول لهم: تعالى الله عما تشركون، فأتى الخطاب على الحكاية بما خُوطِبوا به**[3]:

ومن ذلك ما وَجَّه به ابن خالويه (ت.٣٧٠هـ) الخطاب في المواضع الخمسة، فقال: "ومن قرأ بالتاء، أي: قل لهم يا محمد: تعالى الله عما تشركون يا كفرة"[4].

٤- **أنه جاء على أسلوب الالتفات:**

وذلك في موضع النمل [النمل: ٥٩]، قال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "ووجه الخطاب: الالتفات من خطاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى خطابهم، على حد: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم﴾ [النمل: ٦٠] و﴿مَّا كَانَ لَكُمْ﴾[النمل: ٦٠]"[5].

<u>**ثانيًا- مما قيل في توجيه الغيبة:**</u>

١- **أنها حُمِلَت على ما قبلها من غيبة:**

ومن ذلك ما وجَّه به ابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري) قراءة الغيبة في موضع سورة يونس،

---

(١) **العقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٣٨٤)، وانظر: **الشفاء** (٥٩٧/١).

(٢) **الكشف** (١٦٤/٢)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٤٩١/٤).

(٣) انظر: **الحجة:** لابن خالويه (ص: ١٨٠)، **والحجة:** للفارسي (٢٦٤/٤)، **والدُّرة الفريدة** (٤٩١/٤)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرازق الحافظ (ص: ٤١٧).

(٤) **إعراب القراءات السبع** (٢٦٥/١)، وانظر: **الشفاء** (٥٩٦/١-٥٩٧).

(٥) **الجوهر النضيد**، تحقيق: يحيى باه (ص: ٢١٦)، وانظر: **الكنز:** للجعبري (٢٠٨٢/٤).

فقال: "وقرأ الباقون بالياء، وحجتهم قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨]، ولم يقل: وتعبدون ما لا يضركم، فلذلك جاء الإخبار في قوله: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾"[١].

٢- أنها حُمِلَت على ما قبلها وبعدها من غيبة، فرُدَّت وحُمِلَت القراءة عليهما[٢]:

وذلك في موضع النمل خاصة، قال ابن نشوان (ت٦٤٩هـ): "أمَّا علة من قرأ ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩] بالياء: فهو على الغيبة؛ لموافقته ما قبله وما بعده، فالذي قبله، قوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا﴾ [النمل: ٥٨]، والذي بعده قوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ﴾ [النمل: ٦١]"[٣].

٣- أنها إخبار من الله عزوجل تنزيهًا لنفسه سبحانه -جلَّ في علاه- عما افتراه المشركون، فهي استئناف بعد انقضاء خطابهم[٤]:

قال الفاسي (ت٦٥٦هـ): "والوجه في قراءة من قرأ بالغيب: انتهاء خطابهم، في هذه السورة في ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨]، وفي الروم ﴿مِّن شَيْءٍ﴾ [الروم: ٤٠]، وفي الأول في النحل في ﴿تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، واستئناف تنزيه الله نفسه عن شركائهم على طريق الإخبار عنهم"[٥].

هذه بعض الأقوال في توجيهما، ولْيراجع كل موضعٍ على حِدَة في مظانه.

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من خلال البحث والاستقصاء لم أجد إلا قولًا واحدًا، وهو قول أبي الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري) يقول فيه: "وعلة من خصَّ ما في النمل بالتاء؛ أنَّه أبعد من الشبهة: أنَّ الفعل

(١) **حجة القراءات** (ص: ٣٢٩)، وانظر: **الشفاء** (٥٩٧/١).

(٢) انظر: **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٤٠٩)، **والدُّرة الفريدة** (٤٩٠/٤-٤٩١)، **واللآلئ الفريدة** (١٥٢/٣-١٥٣)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: يحيى باه (ص: ٢١٥-٢١٦).

(٣) **شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرازق الحافظ (ص: ٤١٧)، وانظر: **الكشف** (١٦٤/٢).

(٤) انظر: **الحجة**: للفارسي (٢٦٤/٤)، **والكشف** (٥١٥/١)، **وشرح الهداية** (٣٣٨/٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٣٨٤).

(٥) **اللآلئ الفريدة** (٤٤٤/٢)، وانظر: **الموضح** (٦١٨/٢-٦١٩).

مسندٌ إلى العباد في قوله: ﴿عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩] قبله بقربه، سوى ما ذكر لحسن التاء في الجميع"[١].

أي: أنَّ القراءة بالتاء في موضع النمل وتخصيصها به، أبعدُ من شبهة أن يكون الفعل ﴿يُشۡرِكُونَ﴾ إذا قُرِئَ بالياء يعود على أقرب مذكور قبله وهو: ﴿عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓ﴾، مع كونه مُحالًا أن يقع الإشراك من العباد الذين اصطفاهم الله، وليس ذاك معنى الآية بتاتًا[٢]، **ففرارًا من التباس المعنى وأن تأتي فيه هذه الشبهة** ولو كانت بعيدةً عن الأفهام، خُصَّ هذا الموضع بالتاء، وهي **علة قوية ووجيهة**؛ لأن هذا الموضع هو الوحيد الذي فيه هذا الإلباس وهذه الشبهة، وإن كانت لا تطرأ على من وهبه الله علمًا وفهمًا، لكن؛ حفظًا للنص القرآني ومعناه، تجد من القُرَّاء من يَفِرُّ في اختياراته ممَّا فيه التباسٌ على العامَّة[٣]، وهذا الذي أُرَاه هنا، والله تعالى أعلم.

---

(١) **الشفاء** (٥٩٧/١).

(٢) انظر: **تفسير الطبري** (٩٨/١٨-٩٩)، **وتفسير القرطبي** (١٨٨/١٦-١٩٠)، **والبحر المحيط** (٨٣/٧-٨٤)، **والتحرير والتنوير** (٦/٢٠-١٠).

(٣) كما ورد عن حفص حينما سُئِلَ عن إمالته الوحيدة في قراءته، وهي: ﴿مَجۡرٜىٰهَا﴾ [هود: ٤١]، وقد سبق بيانها، انظر: (ص: ٩٧) من هذه الرسالة.

❖ **المسألة (٣٥): علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في ﴿يَٰبُنَيَّ﴾:**

اختلف القُرَّاء في ﴿يَٰبُنَيَّ﴾ مضموم الباء لا غير، وقد وقع في ستة مواضع من القرآن، وهي[1]:

١- **الموضع الأول، قوله تعالى:** ﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [هود: ٤٢].

٢- **الموضع الثاني، قوله تعالى:** ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا۟ لَكَ كَيْدًا ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [يوسف: ٥].

٣- **الموضع الثالث، قوله تعالى:** ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

٤- **الموضع الرابع، قوله تعالى:** ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ١٦].

٥- **الموضع الخامس، قوله تعالى:** ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧].

٦- **الموضع السادس، قوله تعالى:** ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢].

---

(١) انظر: **اللآلئ الفريدة** (٢/٤٦١)، **والكنز**: للجعبري (١٧٣٧/٤-١٧٣٨)، **وسراج القارئ** (٢/٩٢٢-٩٢٣)، **ولطائف الإشارات** (٦/٢٤٣٤).

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

....وَفَـتْـحُ يَـ	ـبُنَيَّ هُنَا نَـصٌّ وَّفِي الْـكُلِّ عُوِّلَا
وَآخِـرَ لُـقْـمَـانٍ يُـوَالِـيـهِ أَحْـمَـدٌ	وَسَـكَّـنَـهُ زَاكٍ، وَّشَـيْـخُـهُ الاَوَّلَا[1]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ حفص بفتح الياء مشددةً فيها كلها ﴿يَبُنَيَّ﴾، ووافقه شعبة في موضع سورة هود فقط ﴿يَبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ [هود:٤٢]، وقرأ ابن كثير بتسكين الياء مخففةً في الموضع الأول من لقمان ﴿يَبُنَيۡ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ﴾ [لقمان:١٣]، واخْتُلِف بين راوِيَيْه في الموضع الثالث من السورة، فقرأه البزي كحفص ﴿يَبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [لقمان:١٧]، وقرأه قنبل كقراءته في الموضع الأول من السورة ﴿يَبُنَيۡ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [لقمان:١٧]، وقرأ الباقون بكسر الياء مشددةً في جميع مواضعها ﴿يَبُنَيِّ﴾، ومعهم شعبة وابن كثير فيما لم يُذْكَر لهما من المواضع[2].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- كسر الياء مشددةً في جميع مواضعها، وذلك لنافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

٢- تسكين الياء مخففةً في الموضع الأول من لقمان، وفتح الياء مشددةً في الموضع الثالث منها، وكسر الياء مشددةً في بقية المواضع، وذلك للبزي وحده.

٣- تسكين الياء مخففةً في الموضع الأول والثالث من لقمان، وكسر الياء مشددةً في بقية المواضع، وذلك لقنبل وحده.

---

(١) **الشاطبيَّة** (ص: ٦٠) البيت رقم (٧٥٧-٧٥٨)، وانظر: **فتح الوصيد** (٣/٩٨٦-٩٨٧)، **والدُّرة الفريدة** (٤/١٤٩-١٥٠)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: علي الغامدي (ص: ١٨٤-١٨٥).

(٢) انظر: **السبعة** (ص: ٣٣٤)، **والتيسير** (ص: ٣١٤، ٣١٩، ٤١٣)، **والتجريد** (ص: ٢٣٩، ٢٨٧)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٠٥، ٤١١، ٥٠٧).

٤- فتح الياء مشددةً في موضع سورة هود فقط، وكسرها مشددةً في بقية المواضع، وذلك لشعبة وحده.

٥- فتح الياء مشددةً في جميع مواضعها، وذلك لحفص وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ابن كثير وشعبة لم تطَّرد قراءتهما في جميع المواضع، فقد خصص البزي الموضع الأول من لقمان بتسكين الياء، بينما خصص الموضع الثالث منها بفتحها، وأما قنبل فقد خصص الموضع الأول والثالث من لقمان بتسكين الياء دون غيرهما، وأما شعبة فقد خصص موضع هود بفتح الياء دون غيره.

- **توجيه القراءات الواردة:**

قبل الحديث عن توجيهها لا بد من **بيان الأصل** في ﴿يَٰبُنَيَّ﴾ حتى يتبين التوجيه بعون الله:

فهي تصغير لكلمة (ابن)، وأصلها (بنيْيِي) بثلاث ياءات، **الأولى**: ياء التصغير الساكنة، **والثانية**: لام الفعل المحذوفة من (ابن) -على الخلاف فيها: إما أن الياء أصلية؛ لأنها من (بَنَيْ)، أو مبدلة من الواو؛ لأنها من (بِنْو)[(١)]-؛ لأنَّ ياء التصغير حين دخولها على الكلمة تَرُدُّ ما قد حُذِف من أصلها، فرُدَّت لام الفعل، **والياء الثالثة**: ياء الإضافة، وهي التي لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، فأدغمت الياء الأولى في الثانية، وكسرت؛ لياء الإضافة التي بعدها، فأصبحت (بُنَيِّي)[(٢)]، **ومن ثم يقال في توجيه القراءات الواردة:**

<u>أولًا- من كسر ﴿يَٰبُنَيِّ﴾:</u>

---

(١) وفي: **الدر المصون** (١/٣٠٩-٣١٠) رجح السمين الحلبي أن أصل الكلمة الياء، وانظر: **إعراب القرآن**: للنحاس (١/١٦٧)، **واللباب**: للعكبري (٢/٢٧٢-٢٧٣)، **ولسان العرب** (١٤/٨٩).

(٢) انظر: **الحجة**: للفارسي (٣/٢٣٥-٢٣٧)، **والشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٢٤٣)، **والكشف** (١/٥٢٩)، **وشرح الهداية** (٢/٣٤٧، ٤٧٠).

فلأنه حذف ياء الإضافة، وبقيت الياء قبلها مكسورة؛ لتدل عليها، وإنما حُذِفت الياء إيجازًا واستخفافًا؛ لاستثقال اجتماع الياءات والكسرات معًا، إضافةً إلى كونها أتت في النداء هنا فحُذِفت، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦][(١)].

ثانيًا- من فتح ﴿يَٰبُنَيَّ﴾:

فلاستثقاله اجتماع الكسرات والياءات، أبدل من الكسرة التي قبل ياء الإضافة فتحة، فانقلبت ياء الإضافة بعدها ألفًا، فأصبح أصلها (يا بُنيَّا) ثم حُذِفت الألف كما تُحذَف ياء الإضافة في النداء، فما الألف هنا إلا عوض عنها[(٢)].

وقيل بل أصلها على الندبة[(٣)] (يا بُنَيَّاه) ثم حُذِفت الألف والهاء، وتُرِكَت الفتحة قبلهما دالةً على الألف، وإنما حُذِفتا؛ لأن الفتحة تدل عليها، ولأن النداء يكون فيه من الحذف ما لا يُحْتَمل في غيره، وجعل الفاسي (ت٦٥٦هـ) قول الندبة خاصًّا بموضع سورة هود وكذلك ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري) فيما يَظْهر من كلامه[(٤)].

وقال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "ثم حذف الندبة طلبًا للخفة، إذ لم يكن المندوب بعيدًا من النادب بُعْدًا بميت في هذا"[(٥)]، وجعل ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) حذف الألف والهاء للترخيم فقال: "...أراد يا بُنَيَّاه، فرخَّم، فسقطت الألف والهاء للترخيم؛ لأنهما زائدتان، فالألف

---

(١) انظر: **المختار** (٣٩٤/١)، **والكشف** (٥٢٩/١)، **وشرح الهداية** (٣٤٧/٢، ٤٧١)، **والدُّرة الفريدة** (١٥١/٤-١٥٢).

(٢) انظر: **الحجة**: للفارسي (٢٣٩/٣-٢٤٠)، **وفتح الوصيد** (٩٨٦/٣-٩٨٧)، **والدُّرة الفريدة** (١٥١/٤-١٥٢)، **والكنز**: لشعلة (٣١٢/٢).

(٣) **الندبة**: هي تفجُّع النادب لفقد مندوبه حقيقةً أو حكمًا، أو توجُّعًا عليه؛ لكونه يؤلمه أو سببًا لألمه، وعلامته: في أوله (وا) أو (يا)، وفي آخره ألف وهاء، كـ: يا زيدا، وا زيدا، يا زيداه، والمندوب أحكامه أحكام المنادى، انظر: **أسرار العربية** (ص: ١٨٣)، **وتمهيد القواعد** (٣٦٠٣/٧).

(٤) انظر: **المختار** (٣٩٤/١)، **وفتح الوصيد** (٩٨٧/٣)، **واللآلئ الفريدة** (٤٦٣/٢)، **والشفاء** (٦٣١/١).

(٥) **الشفاء** (٦٣١/١).

زيدت لبعد الصوت، والهاء للسكت، فبقي الاسم على الفتح الذي كان عليه قبل الترخيم"[١]، وقيلت أقوالٌ غير ذلك في توجيه قراءة الفتح[٢].

ثالثًا- من أسكن الياء خفيفةً ﴿يَبُنَيۡ﴾:

فلأنه حذف ياء الإضافة على الأكثر عند وُرُودها في باب النداء، فبقيت لام الفعل المشددة المكسورة، فحذفها مبالغةً في التخفيف واستثقالًا لها، فبقيت حينئذ ياء التصغير الساكنة وحدها[٣]، وهذا هو القول الأكثر[٤]، وقال أبو شامة (ت٦٦٥هـ) بعد ذكره لهذا القول: "وكأنه عند التحقيق وصل بنية الوقف، وإذا وقف على المشدد جاز تخفيفه"[٥]، وهو القول الذي قال به بعضهم[٦]، وقيل غير ذلك[٧].

والكسر والفتح والإسكان، كلها لغات واردة عن العرب، والكسر أفصحها[٨].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

التمس العلماء عللًا متنوعةً هنا، ولتوضيحها، سأذكر أولًا العلل العامة التي تنطبق عليهم

---

(١) **الحجة:** لابن خالويه (ص: ١٨٧، ٢٨٥)، وانظر: **إعراب القراءات السبع** (٢٨٢/١)، **وحجة القراءات** (ص: ٥٦٤).

(٢) انظر: **المختار** (٦٨٥/٢)، **والحجة:** لابن خالويه (ص:٢٨٥)، **والشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٢٤٣-٢٤٤)، **وفتح الوصيد** (٩٨٧/٣)، **والشفاء** (٦٣١/١-٦٣٢).

(٣) انظر: **الكشف** (٥٣٠/١)، **وفتح الوصيد** (٩٨٧/٣)، **واللآلئ الفريدة** (٤٦٣/٢)، **وشرح الشاطبية:** للسيوطي (ص: ٢٨٥).

(٤) انظر: **شرح الهداية** (٤٧٠/٢)، **والدُّرة الفريدة** (١٥٢/٤)، **والنجوم الزاهرة** (٦٣٢/١-٦٣٣)، **والفتح الداني** (٢٧٧/أ).

(٥) **إبراز المعاني** (٢٣٤/٣)، وانظر: **الحجة:** للفارسي (٢٣٧/٣-٢٣٨)، **والموضح** (٦٤٦/٢).

(٦) انظر: **المختار** (٦٨٥/٢)، **والكنز:** لشعلة (٣١٣/٢)، **والشفاء** (١٠٠١/٢)، **والمفيد:** لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٧٤٨).

(٧) انظر: **الحجة:** لابن خالويه (ص: ٢٨٥)، **وحجة القراءات** (ص: ٥٦٤)، **والشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٢٤٣-٢٤٤).

(٨) انظر: **اللآلئ الفريدة** (٤٦٣/٢)، **وإبراز المعاني** (٢٣٤/٣)، **والكنز:** للجعبري (١٧٣٨/٤)، **ولطائف الإشارات** (٢٤٣٥/٦).

جميعًا، ثم أتبعها بالعلل الخاصة بكل راو؛ لاختلاف المواضع بينهم.

أ- من العلل العامة التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

- اتباع الأثر، والجمع بين اللغتَيْن لقنبل ولشعبة، والجمع بين اللغات الثلاث للبزي:

قال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "ومن فتح في موضع وكسر في موضع؛ فللجمع بين اللغتَيْن، مع نقله ذلك عن أئمته رضي الله عنهم...وأما وجه **اختصاصه** ذاك [أي: القراءة بالإسكان] في موضع دون موضع؛ فللجمع بين اللغتَيْن مع نقله ذلك عن مشايخه، ومن قال غير هذا، فهو غالط مُخَلِّط في [قول][1] ساهٍ في ذلك"[2].

وقال الفاسي (ت٦٥٦هـ): "والوجه في قراءة من غاير بين الفتح والكسر، وهو: أبو بكر، وبين الكسر والإسكان، وهو: قنبل: **الجمع بين اللغتَيْن و اتباع الأثر.**

والوجه في قراءة من غاير بين الكسر والفتح والإسكان، وهو البزي: **الجمع بين اللغات و اتباع الأثر أيضًا**"[3].

ب- من العلل الخاصة التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

أولًا- علة مخالفة البزي لمذهبه المُطَّرِد:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "فأما ابن كثير: فإنه جمع بين ثلاثة أوجه من ثلاث آيات مجتمعة في موضع واحد، فكسر الياء من قوله: ﴿يَٰبُنَيِّ إِنَّهَا﴾ اتباعًا للكسرة الكسرة، وفتح من قوله: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ﴾ اتباعًا للفتحة الفتحة، فلم يبق إلا الإسكان، فأسكنها من قوله: ﴿يَٰبُنَيْ لَا تُشْرِكْ﴾"[4].

(١) هكذا في النسخة المحققة، والصواب وَفْقَ السياق إما: [القول] أو: [قوله].

(٢) **الدُّرة الفريدة** (١٥٢/٤-١٥٣)، وانظر: **البديع**: لابن مُطَرِّف (٥٦٤/٢)، **وفتح الوصيد** (٩٨٧/٣)، **والدر المصون** (٣٣١/٦)، **والنجوم الزاهرة** (ص: ٦٣٢)، **ولطائف الإشارات** (٢٤٣٥/٦).

(٣) **اللآلئ الفريدة** (٨٨٢/٣)، وانظر: **المفيد**: للَّوْرَقي (٥١١/؟)، **وإبراز المعاني** (٢٣٤/٣)، **والعقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٤٣٦)، **وشرح الشاطبية**: للسيوطي (ص: ٢٨٥)، **والفتح الداني** (٢٣٧/أ).

(٤) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٢٤٣).

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وأما مذهب البزي فإنه مذهب سهل؛ لأنه فتح الياء مع الفتحة، وكسرها مع الكسرة، وسكَّنها عند غيرهم"(١).

أي: أنَّ البزي رحمه الله اعتبر بحركة ما بعد الياء، فحرَّك الياء بحركة الحرف المُجَاور لها، فكسر الياء من ﴿يَبُنَيِّ إِنَّهَا﴾؛ لأن بعدها همزة مكسورة، فأتبع كسرة الهمزة بكسر الياء قبلها، وفتح الياء من ﴿يَبُنَيَّ أَقِمِ﴾؛ لأن بعدها همزة مفتوحة، فأتبع فتح الهمزة بفتح الياء قبلها، ولم يتبقَّ له إلا وجه الإسكان، فقرأ به في ﴿يَبُنَيْ لَا تُشْرِكْ﴾، فهذه علة جمعه بين الأوجه الثلاثة هنا.

ولكنَّ هذه **العلة ضعيفة**؛ لعدم اطِّرادها، فها هو أسكن الياء من ﴿يَبُنَيْ لَا تُشْرِكْ﴾ مع أنَّ بعدها حرف مفتوح، فلماذا لم يفتح الياء هنا اتباعًا ومُجَاورةً لفتح اللام بعدها؟

ولو كانت هي علة اختياره، فلماذا لا تطَّرد في المواضع الثلاثة الباقية، ﴿يَبُنَيِّ ٱرْكَب﴾ [هود: ٤٢]، ﴿يَبُنَيِّ لاَ تَقْصُصْ﴾ [يوسف: ٥]، ﴿يَبُنَيِّ إِنِّيَ أَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢]؟

فها هو كسر الياء فيها جميعًا، ولم يكن فيها الإتباع ظاهرًا إلا في موضع الصافات، أما في موضع هود، فإنه لم يسكنِّ الياء مع كون الراء بعدها ساكنة، ولم يفتح الياء من موضع يوسف، مع كون اللام بعدها مفتوحة، والله تعالى أعلم.

ثانيًا- علة مخالفة قنبل لمذهبه المُطَّرِد:

وقد ذُكرتّ له علتين، بيانها كالآتي:

العلة الأولى- أنَّه أسكن في المواضع التي أتت بعدها فتحة؛ لِمَا بين السكون والفتح من مؤاخاة:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وأما القَوَّاس(٢): فإنه أسكن الياء من قوله: ﴿يَبُنَيَّ أَقِمِ﴾؛ لأنه لمَّا

---

(١) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٤٣٥).

(٢) والقوَّاس هو شيخ قنبل في القراءة، والقراءة التي ذُكِرتْ للقواس مع توجيهها وبيان علتها، هي مثل رواية قنبل، لأن قنبلًا يرويها عن شيخه؛ لذلك اعتبرتها علةً له، انظر: **المبسوط** (ص: ٢٩-٣٤)، **الشافي**، تحقيق: إبراهيم السلطان (ص: ٦١)، **والتيسير** (ص: ١١٣)، **والنشر** (٢/٣٠٩، ٣١٤-٣١٥).

أسكنه مع عدم الألف، جزمه مع الفتحة أيضًا؛ للمؤاخاة التي بين الجزم والفتح"(١).

أي: أنه -وِفْقَ ترتيب الآيات- لمَّا أسكن ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [القمان: ١٣]، ولا توجد بعدها همزة، وإنما اللام متحركة بالفتحة، أسكن كذلك الياء من ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ﴾ [القمان: ١٧]؛ لتشاركهما في مجيء الفتحة بعد الياء، ولِمَا بين السكون(٢) والفتح من مؤاخاة(٣)، فالخلاصة: أنه أسكن الياء إذا أتت بعدها فتحة، هذا ما اتضح لي من قوله رحمه الله.

وإذا كان هذا مُراده وقصده، فالعلة أيَضًا ضعيفة؛ لمجيء موضع يُشبههما في العلة، ومع ذلك كسره، وهو قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيِّ لاَ تَقْصُصْ﴾ [يوسف: ٥]، والله تعالى أعلم.

العلة الثانية- أنَّه أسكن في المواضع التي يقتضي فيها السياق السكون، وهما النهي، والأمر:

قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وأما القَوَّاس: فإنه سكَّن الياء [في] موضعَيْن، أحدهما: نهي، والآخر: أمر، وهما يقتضيان السكون"(٤).

أي: أنَّ قنبلًا سكَّن في ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [القمان: ١٣]، و﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [القمان: ١٧]؛ لأن الكلمات بعدها تقتضي السكون، فـ﴿تُشْرِكْ﴾ فعل مضارع جُزِمَ بـ﴿لَا﴾ الناهية، و﴿أَقِمِ﴾ فعل أمر مبني على السكون(٥)، فكأنَّه حاكى السياق الإعرابي الذي وردت فيه الآيات، وأتبع الحكم الذي فيها

---

(١) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٢٤٤).

(٢) وإنْ عبَّر عنه المؤلف رحمه الله بالجزم، فإنه يريد به السكون؛ بدلالة قوله "جَزَمَه مع الفتحة" في سياق حديثه عن حركة الياء من ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾، والله تعالى أعلم.

(٣) لم أهتد إلى معنى المؤاخاة، إلا أنني وقفتُ على قولين في المؤاخاة بينهما، **الأول:** أنَّ الفتح أخو السكون في الخفة؛ لأن الفتحة أقرب الحركات إلى السكون، انظر: **شرح المقدمة المحسبة** (٤٥٢/٢)، **وسفر السعادة** (٨٥١/٢)، **الثاني:** الفتح أخو السكون، من ناحية أنَّ الألف مركبة من فتحتين، فبين الألف والسكون مُنَاسبةٌ للزوم سكون الألف، فأصبح بين الفتح والسكون إخوة ومُنَاسبة؛ لأن الفتحة جزءٌ من الألف، انظر: **مراح الأرواح** (ص: ٢٧)، **وشرح مراح الأرواح** (ص: ٢٥).

(٤) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٤٣٥).

(٥) انظر: **شرح كتاب سيبويه** (١٩٧/٣)، **وإعراب القرآن**: لدرويش (٨٢/٦، ٩٠)، **وإعراب القرآن**: للدعاس وآخرون (٢٧/٣-٢٨)، **والشرح الميسر على ألفية ابن مالك** (ص: ٢٧-٢٨).

للياء قبلها.

ولكنَّ العلة هذه **ضعيفة** إذا ما قُورِنَتْ بقراءته في المواضع الأخرى، فإنه قد ورد موضعان آخران يقتضيان السكون، ومع ذلك قرأ فيهما بالكسر، وهما: ﴿يَبُنَيِّ إِرْكَب﴾ [هود: ٤٢]، و﴿يَبُنَيِّ لاَ تَقْصُصْ﴾ [يوسف: ٥]، فتأمل ذلك! والله تعالى أعلم.

ثالثًا- علة مخالفة شعبة لمذهبه المُطَّرِد:

أورد العلماء لشعبة ثلاثةً من العلل في تخصيصه موضع سورة هود بالفتح، وبيانها كالآتي:

العلة الأولى- أنه قرأه بالفتح على **النُّدْبَة**؛ لكونها أحق بهذا الموضع من غيرها:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وإنَّما خصَّ أبو بكر عن عاصم هذا الحرف بالفتح: على النُّدْبَة؛ لأنه قالها تَفَجُّعًا وتَوَجُّعًا على ابنه لمَّا خاف من هلاكه"(١)، وقال أيضًا: "وأما عاصم في رواية أبي بكر، فإنه خص ياءً واحدةً بالفتح، وهو قوله تعالى: ﴿يَبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، على طريق التأسف على تأخر ابنه عنه وهلاكه، ففتح الياء على النُّدْبَة"(٢).

وقال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وعلة من خص ﴿يَبُنَيَّ ٱرْكَب﴾ بالفتح على وجهين: **أحدهما:** أنَّ نوحًا عليه السلام قال ذلك مُتَفَجِّعًا على ابنه لمَّا خاف من هلاكه، فكان لذلك بالفتح على معنى النُّدْبَة أحق"(٣).

أي: أنَّه خص هذا الموضع بالفتح **على النُّدْبَة**؛ لأن نوحًا عليه السلام نادى ابنه مُتَفَجِّعًا عليه ومُتَوَجِّعًا، خوفًا من هلاكه: وتأَسُّفًا على تأخره الذي سيعرضه للهلاك: ولذا أمره بالركوب وألا يكون مع الكافرين، فالنُّدْبَة هنا أحق بهذا الموضع من غيرها، فعلى الحكاية ناداه (يا بُنَيَّاه)، على من جعل

---

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٣٦٤).

(٢) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٢٤٤)، وانظر: **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٢٥٤).

(٣) **الشفاء** (٦٣٢/١)، وانظر: **الروضة** (٥١٢/١).

ذلك أصل قراءة الفتح[1].

ومما يقوي ظهور النُّدْبَة في موضع هود دون غيره من المواضع، قول الفاسي (ت٦٥٦هـ): "وأجيز في هذه السورة أن يكون الأصل (يا بُنَيَّاه) على النُّدْبَة..."[2]، وهو الذي يَظْهَرُ من توجيه ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري) أيضًا في كتابه «المختار»[3]، **ولكن مما يُضَعِّفُ ما سبق:**

أ- أنَّ ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ذكر (يا بُنَيَّاه) في توجيه مواضع سورة لقمان[4]، وكذلك: العمومُ للنُّدْبَة في مواضع الفتح مطلقًا، كما يُفْهَم ذلك من توجيه ابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري) والسخاوي (ت٦٤٣هـ)[5]، فلو كانت مختصةً بموضع سورة هود فقط، لما ذُكِرَت النُّدْبَة في غيرها من السور ولا عُمِّمَ توجيهها.

ب- ناهيك أنَّ النُّدْبَة تَظْهَر في غيرها من المواضع المختلف فيها، كظهورها في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْيَ قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُۖ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، فليس موضع هود أحقُّ بالندبة من غيره،

ج- تخطئة أبو عثمان المازني (ت نحو ٢٤٨هـ)[6] وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) **لمن وجَّه قراءة الفتح بحذف**

---

(١) قال محمد بن عمر العِمَادي: "وقيل في وجه قراءة فتح الياء: أصل ﴿يَٰبُنَيَّ﴾: (يا بُنَيَّاه)، فحذفوا الهاء والألف، فبقي: ﴿يَٰبُنَيَّ﴾، ويعضِّده قراءة علي رضي الله عنه (ونادى نوح ابناه) [هود: ٤٢]" **مبرز المعاني**، تحقيق: علي الغامدي (ص: ١٨٥)، وانظر: **المحتسب** (٣٢٢/١-٣٢٣)، **وشواذ القراءات** (ص: ٢٣٥)، **وقرة عين القُرَّاء** (ص: ٨٦٢).

(٢) **اللآلئ الفريدة** (٤٦٣/٢)

(٣) (٣٩٤/١)؛ كونه لم يذكر وجه (يا بُنَيَّاه) إلا في موضع سورة هود، وأما في مواضع لقمان فلم يذكر هذا القول في توجيه قراءة الفتح.

(٤) انظر: **الحجة** (ص: ٢٨٥).

(٥) انظر: **حجة القراءات** (ص: ٥٦٤)، **وفتح الوصيد** (٩٨٧/٣).

(٦) هو: أبو عثمان، بكر بن محمد بن بقية -وقيل بن عدي- المازني البصري النحوي، من شيوخه: أبو عبيدة، والأصمعي، من تلاميذه: المُبَرِّد، والفضل بن محمد اليزيدي، وله من التصانيف: كتاب ما يلحن فيه العامة، وكتاب العَروض، توفي رحمه الله عام (٢٤٨هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **إنباه الرواة** (٢٨١/١ وما بعدها)، **ومعجم الأدباء** (٧٥٧/٢ وما بعدها).

الألف فيها على النُّدْبَة، قال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): "ولا يجوز أن يكون الحذف فيه على إرادة النُّدْبَة، قال أبو عثمان: «ومن قال ذلك فقد أخطأ»، قال: «وذلك أنَّ من كان من العرب لا يُلحِق في النُّدْبَة الألف فإنه يجعله نداءً، فلو حذفها صار نداءً على غير جهة النُّدْبَة»"[(١)]

العلة الثانية- قول الباقولي (ت٥٤٣هـ):

"ومن فتح وقال ﴿يَٰبُنَيَّ﴾ أبدل من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفًا، فيصير (يا بُنَيَّا) ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين، فصار ﴿يَٰبُنَيَّ﴾، وهو قراءة حفص في جميع التنزيل، ووافقه أبو بكر ههنا؛ لأنه قد انضم إلى ما ذكرنا: فتح الكاف من ﴿ٱرۡكَب﴾، فاستجاز مع السببين ما لم يستجز مع سبب واحد"[(٢)].

أي: أنه فتح الياء لمَّا أتى لها سببان للفتح، وهما: الفتحة في (يا بُنَيَّا)، وفتحة الكاف من ﴿ٱرۡكَب﴾ في الكلمة التالية لها، هذا الذي اتضح لي من قوله، فإذا كان هذا مُرادُه -والله أعلم به- **فإنَّ العلة ضعيفة**؛ لوُرُود ثلاثة مواضع أتتْ فيها الفتحة بعد الياء، وهي: ﴿يَٰبُنَيِّ لَا تَقۡصُصۡ﴾ [يوسف: ٥]، ﴿يَٰبُنَيِّ لَا تُشۡرِكۡ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿يَٰبُنَيِّ أَقِمِ﴾ [لقمان: ١٧]، ومع ذلك قرأ فيهنَّ شعبة بكسر الياء.

العلة الثالثة- قول أبي الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري):

"وعلة من خص ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب﴾ بالفتح على وجهين: ...**والآخر**: أنه أبعد من الشبهة: أنَّ ياء الإضافة مثبتة في اللفظ، وإنما سقطت من اللفظ لسكونها وسكون الراء بعدها في: ﴿ٱرۡكَب﴾؛ لأنه إذا قرئ بكسر الياء احتمل ذلك، كما ذكره الزجاج"[(٣)].

وقال الزجَّاج (ت٣١١هـ): "الكسر أجود القراءة أعني كسر الياء، ويجوز كسرها وفتحها من

---

(١) **الحجة** (٣٤٠/٤).

(٢) **كشف المشكلات** (٥٦٦/١).

(٣) **الشفاء** (٦٣٢/١).

جهتين: إحداهما أنَّ الأصل: (يا بُنَيِّيْ)، والياء تحذف في النداء، أعني ياء الإضافة، وتبقى الكسرة تدل عليها، ويجوز أن تُحذَف الياء لسكون الراء من ﴿ٱرۡكَب﴾، **وتُقَرُّ في الكتاب على ما هي في اللفظ**، والفتح من جهتين، الأصل: (يا بُنَيَّا)، فتبدل الألف من ياء الإضافة، العرب تقول: (يا غلاما أقبل)، ثم تُحْذَف الألف؛ لسكونها وسكون الراء، ويُقَرُّ في الكتاب على حذفها في اللفظ، ويجوز أن تحذف ألف النداء كما تحذف ياء الإضافة... ويجوز وجه آخر لم يقرأ به، وهو إثبات الياء (يا بُنَيِّيْ)، وهذه تثقل؛ لاجتماع الياءات"[1].

وحتى نصل للإنصاف في فَهْم العلة، كان لابد من ذكر قول الزجَّاج (ت٣١١هـ) في المسألة، <u>ولذا فإن الذي يُفْهَمُ من قول أبي الفضل البخاري</u> (من علماء القرن السابع الهجري):

أنَّ القراءة بفتح الياء هنا أبعد من الشُبْهَة، والشُبْهَة التي يقصدها: أنَّه على قراءة الكسر يُحْتَمل أن تكون ياء الإضافة مثبتةً في اللفظ، أي: (يا بنيِّيْ) ولكنها سقطت تخلصًا من التقاء الساكنين، مُعَلِّلًا ذلك بنقله القول الذي ذكره الزجَّاج (ت٣١١هـ)[2]، وبالتالي: فإنه على قراءة الفتح لا يُحْتَمل وجود شبهة إثبات الألف في اللفظ وسقوطها لالتقاء الساكنين، ففرارًا من التباس إثبات الياء على قراءة الكسر وسقوطها لاجتماع الساكنَيْن، قرأ شعبة بالفتح هنا.

لكن مما يُلاحظ على هذا القول ويُضَعِّفُه أمران:

الأول- ألا يَرِدُ عليه أنَّه حتى على قراءة الفتح تكون شبهة إثبات الألف في اللفظ، وسقوطها لالتقاء الساكنين؟ كما ذكر ذلك الزجَّاج (ت٣١١هـ) حينما تحدث عن أصلَي القراءتَيْن، فالشبهة واردةٌ على القراءتَيْن كِلْتَيْهما عنده، ومع ذلك لم يتعرض لها أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري) إلا في قراءة الكسر!

(١) **معاني القرآن** (٥٤/٣).

(٢) لأنه قد نقل في توجيه قراءة الكسر، قول الزجَّاج بجواز الحذف لالتقاء الساكنين، وعند العلة نبَّه عليه، انظر: **الشفاء** (٦٣٠/١-٦٣١).

ويُدلَّلُ على ذلك: إبطال هذا التعليل من قبل العلماء على كلتا القراءتَيْن، **قال السمين الحلبي** (ت٧٥٦هـ): "...وقيل: بل حُذِفَت لالتقاء الساكنين؛ لأنها وقع بعدها راء ﴿ٱرۡكَب﴾ **وهذا تعليل فاسد جدًا**، بدليل سقوطها في سورة لقمان في ثلاثة مواضع حيث لا ساكنان، وكأَنَّ هذا المُعَلِّل لم يعلم بقراءة عاصم في غير هذه السورة، ولا بقراءة البزي للأخير في لقمان... وأما من كسر فحُذِفَت الياء أيضا: إما تخفيفا وهو الصحيح، وإما لالتقاء الساكنين، وقد تقدم **فساده**"(١)، فاختصاص الجمع بين الساكنين في موضع هود، لا يعني اعتداده بتوجيه لُغوي خاص به في أصل الكلمة عن غيره من المواضع، وإن قال البعض بذلك(٢).

الثاني- أنه لم يقرأ أحد من القُرَّاء وقفًا بإثبات الياء في اللفظ بله الألف، وهذا مما يدل على ضعف وجود شبهة إثبات الألف والياء لفظًا، وأنها حُذفت لالتقاء الساكنين، فها هو حال الوقف لا يُقْرأ فيه إلا بياء واحدة مشددة لكل القراء، فلم تُقْرأ بثلاث ياءات، ولم تُقْرَأ بإثبات الألف! فعلى اختلاف القراءات لم يكن رسم المصحف فيها كلها إلا بياء واحدة، **فهناك فرق بين أصل الكلمة وما كانت عليه، وبين ما عليه القُرَّاء وما قرؤوا به.**

إلا إنْ كان يقصد بالشبهة قول الزجَّاج (ت٣١١هـ): "ويجوز وجه آخر **لم يُقْرَأ به**، وهو إثبات الياء (يا بُنَيِّيْ)، وهذه تثقل؛ لاجتماع الياءات"(٣)، وعلى اعتباره، فإنه يُرَدُّ بقول الزجَّاج (ت٣١١هـ) نفسه: بأنَّ هذا الوجه لم يُقْرَأ به، مع كونه لم يُتَرجَّح لي إلا قصد أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري) قول الزجَّاج (ت٣١١هـ) الماضي في توجيه قراءة الكسر، والله تعالى أعلم.

---

(١) **الدر المصون** (٣٣١/٦)، وانظر: **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الكريم الميموني (ص: ٢٤٠)، **ولطائف الإشارات** (٢٤٣٥/٦).

(٢) انظر: **حجة القراءات** (ص: ٣٤٠)، **والبديع:** لابن مُطَرِّف (٣٧٤/١)، **والإملاء**: للعكبري (٣٩/٢)، **واللآلئ الفريدة** (٤٦٢/٢).

(٣) **معاني القرآن** (٥٤/٣)، وانظر: **شواذ القراءات** (ص: ٢٣٦).

❖ المسألة (٣٦): علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في ﴿يَوْمِئِذٍ﴾:

وردت في عدة مواضع من القرآن، ولكن وقع الخلاف بين القُرَّاء في ثلاثة مواضع منها، وهي[١]:

١- الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦].

٢- الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [النمل: ٨٩].

٣- الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْۚ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ﴾ [المعارج: ١١].

● **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَيَوْمَئِذٍ مَّعْ سَالَ فَافْتَحْ أَتَى رِضًا وَفِي النَّمْلِ حِصْنٌ..............................[٢]

قرأ نافع والكسائي وأبو جعفر بفتح الميم من ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ في المواضع الثلاثة، ووافقهم عاصم وحمزة وخلف العاشر في موضع النمل، وقرأ الباقون بكسر الميم ﴿يَوْمِئِذٍ﴾[٣].

● **مراتب القُرَّاء:**

١- فتح الميم في المواضع الثلاثة، وذلك لنافع، والكسائي، وأبي جعفر.

٢- كسر الميم في المواضع الثلاثة، وذلك لابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب.

---

(١) انظر: **السبعة** (ص: ٣٣٦)، **والإرشاد**: لابن غلبون (ص: ٦٧٣، ٧٨٠)، **والنهاية في شرح الغاية** (ص: ٤٩٧، ٥٨٣)، **ولطائف الإشارات** (٢٤٤٣/٦-٢٤٤٤).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٦٠) البيت رقم (٧٦١)، وانظر: **إبراز المعاني** (٢٣٦/٣-٢٣٧)، **وسراج القارئ** (٩٢٥/٢-٩٢٦)، **وشرح الشاطبية**: للسيوطي (ص: ٢٨٦).

(٣) انظر: **التذكرة** (٣٧٣/٢، ٤٧٩)، **والتيسير** (ص: ٣١٥)، **والكنز**: للواسطي (٥٠٧/٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٠٦، ٤٩٥).

٣- فتح الميم في موضع النمل، وكسرها في الموضعَيْن الباقيَيْن، وذلك لعاصم، وحمزة، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ عاصمًا وحمزة وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم موضعًا واحدًا بقراءة الفتح دون الموضعَيْن الباقيَيْن.

- **توجيه القراءتَيْن:**

من قرأ بكسر الميم ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ فوجهه: أنَّه مضاف إليه مجرور، فكُسِرَ على أصل الإضافة وعلى القياس الذي يجب للأسماء حين الإضافة إليها؛ لأنَّ يومًا مضاف إلى الخزي والفزع والعذاب قبلها، فهو اسم معرب جُرَّ بالإضافة، فأجروه مُجْرَى سائر الأسماء حين تكون مضافًا إليه[١]، وقال ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ): "فانجر بالإضافة، ولم يُبْن وإنْ أُضِيف إلى مبني؛ لأنَّ المضاف مغايرٌ للمضاف إليه منفصل عنه حقيقةً، فلذلك لم يُبْن لبنائه"[٢].

ومن قرأ بفتح الميم ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ فوجهه: أنَّه بناه على الفتح؛ لإضافته إلى (إذْ)، وهو اسم غير متمكنٍ، أي: مبني، فبُنِيَ (يوم) على الفتح؛ لأجل إضافته إليه[٣]؛ لأنَّ "المضاف يكتسي من المضاف إليه كثيرًا من أحكامه، فاكتسى هاهنا من المضاف إليه البناء؛ لأنَّ اليوم هاهنا مضاف إلى مبني، وهو: (إذْ)، فلما أضيف إلى المبني بُنِيَ، واختير له الفتح لخفته، وإنَّما كان ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ مختصًا بهذا الحكم؛ لَمَّا كان اسم زمان؛ لأنَّ هذا -أعني: اكتساء البناء من المضاف إليه- يكون في الأسماء

---

(١) انظر: **المختار** (٣٩٨/١) و(٦٥٧/٢، ٩١٧)، **والحجة:** لابن خالويه (ص: ١٨٨)، **والحجة:** للفارسي (٣٤٨/٤-٣٤٩)، **وحجة القراءات** (ص: ٣٤٤، ٧٢٣، ٥٤٠-٥٤١)، **والكشف** (٥٣٣/١).

(٢) **الموضح** (٩٧٥/٢)، وانظر: **الشفاء** (٦٣٧/١-٦٣٨).

(٣) انظر: **حجة القراءات** (ص: ٧٢٣)، **والكشف** (٥٣٣/١) و(١٧٠/٢)، **وشرح الهداية** (٣٤٩/١-٣٥٠)، **والبديع:** لابن مُطَرِّف (٣٧٦/١) و(٥٣٩/٢)، **وفتح الوصيد** (٩٨٩/٣-٩٩١).

الشائعة: كالأزمنة ونحوها"[1]، وهذا هو **القول الأول**.

وأما **القول الثاني**: فقيل أنَّه جُعِلَ (يوم) و(إذْ) اسمًا واحدًا، فجُعِل الإعراب في آخره، وبُنِيَ (يوم) على الفتح، كما في الأسماء المركبة، مثل: خمسةَ عشر ونحوها[2]، قال الأخفش الأوسط (ت نحو ٢١٥هـ): "وقال بعضهم: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، فنصب؛ لأنَّه جعله اسمًا واحدًا، وجعل الإعراب في الآخر"[3].

ويُزاد في توجيه قراءة الفتح في موضع النمل ثلاثة أقوال أخرى، وذلك لمن قرأ فيه بالتنوين قبلها[4]، أي: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [النمل: ٨٩]، فتوجيهه: أنَّ الفتحة فيه فتحة إعراب؛ لأنَّه منصوب على الظرفية[5]، قال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): "يجوز فيمن نوَّن قوله سبحانه: ﴿مِّن فَزَعٍ﴾ [النمل: ٨٩] في انتصاب (يوم)، ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون منتصبًا بالمصدر، كأنَّه: وهم من أن يفزعوا يومَئذ، والآخر: أن يكون صفةً لفزع؛ لأنَّ أسماء الأحداث توصف بأسماء الزمان، كما يخبر عنها بها، وفيه ذكر للموصوف، وتقديره في هذا الوجه أن يتعلق بمحذوف، كأنَّه: من فزع يحدث يومَئذ، والثالث: أن يتعلق باسم الفاعل، كأنَّه: آمنون يومَئذ من فزع"[6].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

---

(١) **الموضح** (٦٥١/٢)، وانظر: **الحجة:** للفارسي (٣٤٩/٤).

(٢) انظر: **الحجة:** لابن خالويه (ص: ١٨٨)، **وحجة القراءات** (ص: ٣٤٤، ٥٤١)، **والشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٣٦٦) وتحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٢٢٦)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٤١٤-٤١٥)، **والشفاء** (٦٣٧/١)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرازق الحافظ (ص: ١٠١).

(٣) **معاني القرآن** (٣٨٨/١)، وانظر: **إعراب القرآن**: للنحاس (٩٩/٢).

(٤) أي: لعاصم وحمزة والكسائي وخلفًا العاشر، قال ابن الجزريّ: "الكوفيون: ﴿مِّن فَزَعٍ﴾ [النمل: ٨٩] بالتنوين، والباقون بغير تنوين" **تحبير التيسير** (ص: ٤٩٥)، وانظر: **التيسير** (ص: ٣٩٨)، **والكنز**: للواسطي (٥٩٢/٢).

(٥) انظر: **الموضح** (٦٥٢/٢، ٩٧٤-٩٧٥)، **واللآلئ الفريدة** (٨٨٥/٣-٨٨٦)، **وإبراز المعاني** (٢٣٦/٣-٢٣٧)، **والعقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٤٤٤-٤٤٥).

(٦) **الحجة** (٤٠٩/٥)، وانظر: **حجة القراءات** (ص: ٥٤٠-٥٤١)، **والكشف** (١٦٩/٢-١٧٠).

من خلال البحث لم أجد إلا علةً واحدةً نصَّ عليها العلماء، وهي أنَّه لا يتأتَّى غيرها لغةً؛ لأجل قراءتهم بالتنوين قبلها:

قال ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ): "ولا يجوز كسر الميم إذا نُوِّنَتْ ﴿مِّن فَزَعٍ﴾ [النمل: ٨٩]، ويجوز فتحها وكسرها إذا لم تُنَوَّن"(١)، وقال أيضًا: "وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾ [النمل: ٨٩] بفتح الميم، ولا يجوز مع التنوين إلا فتح الميم، فإذا لم تُنَوَّن جاء الفتح والكسر"(٢).

وقال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "فمن نوَّن لم يجز إلا النصب، ومن لم يُنَوِّن جاز الخفض والنصب...وقرأ حمزة وعاصم: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦]، ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١]، إلا أنَّ من نَوَّن ﴿مِّن فَزَعٍ﴾ [النمل: ٨٩]، نصب ﴿يَوْمَئِذٍ﴾"(٣)، وقال أيضًا: "قرأ أهل الكوفة: ﴿مِّن فَزَعٍ﴾ [النمل: ٨٩]، مُنَوَّنًا بـ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ نصبًا، فمن نَوَّن لم يجز في الميم إلا النصب"(٤).

وهي **علة قوية** لا يَرِدُ عليها ما يُضَعِّفها، فيكون عاصم وحمزة وخلف العاشر قد جعلوا يومًا معربةً في المواضع كلها، ففي موضع هود والمعارج أُعْرِبتا بالجر؛ لأنهما وقعتا مضافًا إليه، وأمَّا موضع النمل فأُعْرِب بالنصب؛ لأنَّه ظرف، قال أبو شامة (ت٦٦٥هـ): "وأما فتح الميم بعد التنوين، فهو في قراءة عاصم وحمزة: يكون حركة إعراب، وهو ظرف منصوب إما بـ ﴿فَزَعٍ﴾، وإما بـ ﴿ءَامِنُونَ﴾، وقراءة الكسائي تحتمل الأمرين؛ لأنَّه فتح الذي في (هود) و(سأل)؛ لاعتقاده فيه البناء، فكذلك هذا"(٥)، وعقَّب السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) على قوله قائلًا: "فخصَّص إعرابه بغير قراءة الكسائي من الكوفيين؛ لأنهم في (هود) و(سأل) خفضا الميم إعرابًا، فليكن هذا كذلك، وهذا

---

(١) **السبعة** (ص: ٣٣٦).

(٢) **السبعة** (ص: ٤٨٧).

(٣) **إعراب القراءات السبع** (٢٨٤/١-٢٨٥).

(٤) **إعراب القراءات السبع** (١٦٦/٢).

(٥) **إبراز المعاني** (٢٣٧/٣)، وانظر: **الحجة:** للفارسي (٣٥٣/٤)، **وفتح الوصيد** (٩٩١/٣).

الذي قاله أبو شامة حسن جدًا، لكنَّ المختار ما قدمته من الحركة يحتمل الإعراب والبناء من حيث اللغة، والله أعلم"[1].

(١) **العقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٤٤٥).

❖ المسألة (٣٧): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهِبَهم المُطَّرِدة في** ﴿ثَمُودَاْ﴾:

وردت في عدة مواضع من القرآن، ولم يكن خلاف القُرَّاء إلا في خمسة مواضع منها، وهي(١):

١- **الموضع الأول، قوله تعالى:** ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾ [هود: ٦٨].

٢- **الموضع الثاني، قوله تعالى:** ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ [هود: ٦٨].

٣- **الموضع الثالث، قوله تعالى:** ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصْحَـٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٨].

٤- **الموضع الرابع، قوله تعالى:** ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَـٰكِنِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٨].

٥- **الموضع الخامس، قوله تعالى:** ﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ [النجم: ٥١].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

ثَمُودَ مَعَ الْفُرْقَانِ وَالْعَنْكَبُوتِ لَمْ ... يُنَوَّنْ عَلَى فَصْلٍ وَّفِي النَّجْمِ فُصِّلَا
نَمَى، لِثَمُودٍ نَوِّنُوا وَاخْفِضُوا رِضًا ....(٢)

قال ابن الجزريِّ (ت٨٣٣هـ):

.... وَنَوِّنُوا ... ثَمُودَ فِدًا وَاتْرُكْ حِمًا.......................(٣)

(١) انظر: **غاية الاختصار** (٢/٥٢٢)، **واللآلئ الفريدة** (٢/٤٦٨-٤٦٩)، **وسراج القارئ** (٢/٩٢٦-٩٢٧)، **ولطائف الإشارات** (٦/٢٤٤٤-٢٤٤٥).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٦٠) البيت رقم (٧٦٢-٧٦٣)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٤/١٦٠-١٦٢)، و**إبراز المعاني** (٣/٢٣٧-٢٣٩)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: علي الغامدي (ص: ١٩٠-١٩١).

(٣) **الدُّرة** (ص: ١٤) البيت رقم (١٣٢)، وانظر: **الإيضاح:** للزبيدي (ص: ٢٦٦-٢٦٧)، **والغُرَّة:** للعَرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ١٥٣)، **وشرح الدُّرة:** للسَّمَنُّودي (ص: ١٤٨-١٤٩).

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ حفص وحمزة ويعقوب من غير تنوين مع فتح الدال فيها كلها ﴿ثَمُودَاْ﴾، ﴿لِّثَمُودَ﴾ ويقفون بدون إثبات الألف فيما رُسِمَت فيه[1]، أي: على دال ساكنة مقلقلة[2]، ووافقهم شعبة في موضعَيْن، وهما: الموضع الثاني من هود، وموضع النجم، بينما قرأ الكسائي بالتنوين فيها جميعًا مع فتح الدال والوقف عليها بإثبات الألف فيما رُسِمت فيه ﴿ثَمُودَاْ﴾، غير أنَّه انفرد في الموضع الثاني من هود فقرأه بالخفض مع التنوين ﴿لِّثَمُودٍ﴾، وقرأ الباقون بالتنوين مع فتح الدال وإثبات الألف وقفًا في الكل ﴿ثَمُوداَ﴾ عدا الموضع الثاني من هود فقراءتهم فيه كقراءة حفص ومن معه ﴿لِّثَمُودَ﴾[3].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- عدم التنوين في الموضع الثاني من سورة هود، والتنوين في الأربعة الباقية، وذلك لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وأبي جعفر، وخلف العاشر[4].

٢- عدم التنوين في موضعَيْن، وهما: الموضع الثاني من سورة هود وموضع سورة النجم، والتنوين في الثلاثة الباقية، وذلك لشعبة وحده.

٣- عدم التنوين في المواضع الخمسة كلها، وذلك لحفص، وحمزة، ويعقوب.

٤- التنوين في المواضع الخمسة كلها، وذلك للكسائي وحده.

---

(١) وهي أربعة مواضع رُسِمَت فيها ﴿ثَمُودَاْ﴾ بالألف، وهي: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ﴾ [هود: ٦٨]، و﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ﴾ [الفرقان: ٣٨]، و[العنكبوت: ٣٨]، ﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ [النجم: ٥١]، ولا خلاف بين المصاحف في إثبات الألف منها، انظر: **المقنع** (٦٦/٢)، **والإيضاح**: للأندرابي (٢٦٩/١)، **ومختصر التبيين** (٦٩٠/٣)، **ومعجم الرسم** (١١١٩/٣-١١٢١).

(٢) **القلقلة**: هي "اضطراب اللسان بالحرف عند النطق به ساكنًا حتى يسمع له نبرة قوية، وحروفها خمسة...(قطب جد)" **هداية القاري** (ص: ٨٤)، وانظر: **الرعاية** (ص: ١٢٤-١٢٥)، **والتحديد** (ص: ١٠٩).

(٣) انظر: **السبعة** (ص: ٣٣٧)، **والمبسوط** (ص: ٢٠٥)، **والتيسير** (ص: ٣١٥)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٠٦-٤٠٧).

(٤) هنا خرجت قراءة خلف العاشر في اختياره عن قراءة أهل الكوفة جميعهم، وإنما أقصد ذلك باعتبار المذهب في المواضع جميعها.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ نافعًا وابن كثير وأبا عمرو وابن عامر وشعبة وأبا جعفر وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءاتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم الموضع الثاني من سورة هود بعدم التنوين دون غيره، وزاد عليهم شعبة موضع النجم، فقرأه بعدم التنوين كالموضع الثاني من هود.

- **توجيه القراءتَيْن:**

(ثمود) هو اسم من أسماء القبائل والأحياء، وهو من النوع الذي يجوز فيه التنوين وعدمه؛ لأنهما لغتان من لغات العرب[1]، **فمن نوَّن وصرف**[2]: ذهب إلى أن (ثمود): اسم للحي، أو للأب الأكبر رئيس القبيلة، فهو معرفة مذكر، فلا علة لمنع صرفه[3]، وقيل: أنه اسم عربيٌّ على وزن (فَعُولًا) مأخوذ من الثَّمَد: وهو القليل من الماء[4].

وزِيدَ في حجة من صرف في مواضع النصب: اتِّباعه لرسم المصحف؛ لثبوت الألف ورسمها فيها، مع مُشَاكلته ومُنَاسبته لما قبله ﴿وَعَادًا﴾ في موضع الفرقان والعنكبوت والنجم[5].

وأما بالنسبة لانفراد الكسائي بالصرف في الموضع الثاني من هود، فيُحتَّج له زيادةً على ما ذُكَرَ قول الفَرَّاء (ت٢٠٧هـ) حين قال: "ومنهم من أجرى (ثمود) في النصب؛ لأنها مكتوبة بالألف في كل القرآن إلا في موضع واحد ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾، فأخذ بذلك الكسائي، فأجراها في النصب

---

(١) انظر: **الحجة:** للفارسي (٢٥١/٣)، **والمفيد:** لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٧٥٨)، **والكنز:** للجعبري (١٧٤٧/٤)، **والعقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٤٤٧).

(٢) **الصرف:** هو التنوين، قال ابن مالك في **ألفيته** (ص: ٢٩٦): "الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا ... مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا"، وانظر: **شرح ابن عقيل** (٣٢٠/٣)، **والشرح الميسر على ألفية ابن مالك** (ص: ٢٧٤).

(٣) انظر: **المختار** (٣٩٩/١)، **والكشف** (٥٣٣/١)، **واللآلئ الفريدة** (٤٦٩/٢)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: علي الغامدي (ص:١٩١).

(٤) انظر: **الحجة:** لابن خالويه (ص: ١٨٨)، **والبديع:** لابن مُطَرِّف (٣٧٧/١)، **ومفاتيح الأغاني** (ص: ٢١٤)، **ولسان العرب** (١٠٥/٣).

(٥) انظر: **إعراب القراءات السبع** (٢٨٦/١-٢٨٧)، **وفتح الوصيد** (٩٩٢/٣)، **واللآلئ الفريدة** (٤٦٩/٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٤٤٨).

ولم يُجْرِها في الخفض ولا في الرفع إلا في حرف واحد، قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ فسألوه عن ذلك، فقال: «قرئت في الخفض من المُجْرَى، وقبيح أن يجتمع الحرف مرتين في موضعَيْن ثم يختلف، فأجريته لقربه منه»"[١].

ومن لم ينوِّنه ويصرفه: ذهب به إلى أن (ثمود): اسم للقبيلة أو الأُمَّة، فمنعه من الصرف؛ لاجتماع علتين فيه، وهما: التعريف والتأنيث[٢]، "ومتى اجتمعا في اسم: لم ينصرف، أي: لم يدخله الخفض والتنوين..."[٣].

فلا مزية في كثرة الاستعمال لأحد القراءتَيْن على الأخرى؛ بل هما متساويان في الاستعمال ومتساويتان في المعنى[٤].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- اتباع الأثر مع الجمع بين اللغتَيْن ومعْنَيَيْهما:

قال أبو العباس المهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ): "فمن صرفه في موضع وترك صرفه في آخر، حمله مرةً على هذا ومرةً على هذا"[٥]، وقال أبو معشر الطبري (ت٤٧٨هـ): "وترك الطرد؛ للجمع بين اللغتَيْن"[٦].

وقال ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ) بعد ذكره لقراءة شعبة، ونافع ومن معه والمواضع التي خرجوا فيها عن مذاهبهم المُطَّرِدة: "والوجه: أنهم أرادوا الأخذ بالوجهين جميعًا؛ إذ كلاهما حسن، هذا مع اتباع الأثر فيه، فإن القراءة سنة، فلا يُعْدَلُ عنها"[٧]،

(١) **معاني القرآن**: للفراء (٢/٢٠)، وانظر: **حجة القراءات** (ص: ٣٤٥)، **والحجج** (ص: ٨٢).

(٢) انظر: **المختار** (١/٣٩٩)، **وإعراب القراءات السبع** (١/٢٨٦)، **وشرح الهداية** (٢/٣٥١)، **والموضح** (٢/٦٥٣).

(٣) **الشفاء** (١/٦٣٩)، وانظر: **شرح المفصل** (١/١٩١-١٩٢).

(٤) انظر: **الحجة**: للفارسي (٣/٢٥١-٢٥٢)، **والكشف** (١/٥٣٤)، **والشفاء** (١/٦٣٩)، **والدُّرة الفريدة** (٤/١٦٢).

(٥) **شرح الهداية** (١/٣٥١)، وانظر: **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الكريم الميموني (ص: ٢٥٤).

(٦) **الحجج** (ص:٨٣)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٤/١٦٢)،

(٧) **الموضح** (١/٦٥٤)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (٤/١٧٤٧)،

العلة الثانية- علة اتباع رسم المصحف: قال ابن مُطَرِّف (ت٤٥٤هـ): "وقال أبو عمرو: «إنما صرفت الأربعة اتباعًا للمصحف»[١]، وقال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "والقُرَّاء مختلفون في هذه الأسماء، وأكثرهم يتبع السواد، فما كان فيه بألف أجراه، وما كان بغير ألف، منعه الإجراء"[٢].

العلة الثالثة- علة استثقال صرف المخفوض:

وقد ذكرها ابن القراب (ت٤١٤هـ) علةً لنافع ومن معه، فقال: "ومن خص هذه المواضع الأربعة بالإجراء؛ فلأن النصب موضع استخفاف، والعرب تجري ما يستحقه، ولا تُجرِي ما لا يستحقه، وربما أجرت ما لا تجري في كل موضع، إذا كثر على ألسنتها، والصرف مع الخفض والرفع: أثقل منه مع الفتح"[٣].

أي: أنهم خصصوا المواضع الأربعة بالتنوين؛ لأنها في موضع نصب، وأما الخامس الذي خرجوا فيه، فهو في موضع خفض، والنصب موضعٌ للتخفيف، فالتنوين عليه أخف من التنوين على غيره، **فطلبًا للاستخفاف بسبب كثرة دور الكلمة، نوَّنوا مع المنصوب؛ لخفة الصرف عليه، ومنعوا المخفوض من الصرف؛ لثقل التنوين عليه**، والله تعالى أعلم.

وكل العلل السابقة **صحيحة قوية راجحة** لنافع ومن معه، ولا مانع من الجمع بينها بدون تعارض، مع كون علة اتباع رسم المصحف هي التي تُرَجِّح لأبي عمرو؛ لنصه عليها.

العلة الرابعة- الاعتبار بحرف ابن مسعود رضي الله عنه:

وقد ذكرها أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري) علةً زائدةً لشعبة، فقال: "وعلة من ترك صرف ما في **النجم فقط**، وصرف غيره في المواضع الثلاثة: الجمع بين جنس الوجهين في القراءة، مع اتباعه الأثر في ذلك، ومع دلالة **حرف عبد الله عليه**؛ لأنه فيه كذلك فيما ذكر

---

(١) **البديع**: لابن مُطَرِّف (٣٧٧/١)، وانظر: **إبراز المعاني** (٢٣٨/٣).

(٢) **الحجة**: لابن خالويه (ص: ١٨٨)، وانظر: **مبرز المعاني**، تحقيق: علي الغامدي (ص: ١٩١).

(٣) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٣٦٧).

الفَرَّاء"[١].

قال الفَرَّاء: "وقوله ﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبۡقَىٰ﴾: ورأيتها في بعض مصاحف عبد الله (وثمودَ فما أبقى) بغير ألف"[٢]، أي: أنه خصص التي في النجم بالخروج، لدلالة حرف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، سواء أكان ذلك اعتبارًا برسم مصحفه رضي الله عنه، أو باعتبار قراءته كما قال ابن أبي داود (ت٣١٦هـ)[٣] في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه: "في قراءة عبد الله: ﴿عَادًا﴾، و(ثمود) بغير ألف"[٤].

أي: أنَّ شعبة اعتبر بحرف ابن مسعود رضي الله عنه رسمًا وقراءةً، وهي التي **ترجح** له مع العلة الأولى؛ بدلالة تخصيصه هذا الموضع وهو مرسوم في المصحف ألفًا كنظائرها، فلا علة أقوى من اعتباره بحرف الصحابي رضي الله عنه، وقد قُرِئَ على نُصَيْر بن يوسف (ت في حدود ٢٤٠هـ): "ما اجتمع عليه كُتَّاب المصاحف المدنية والكوفية والبصرية[٥] وما يُكتب بالشام وما يُكتب بمدينة السلام[٦]، ولم يُخْتَلَف في كتابة شيء من مصاحفهم... ﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبۡقَىٰ﴾ بالألف"[٧]، والله تعالى أعلم.

---

(١) **الشفاء** (٦٤٠/١).

(٢) **معاني القرآن** (١٠٢/٣).

(٣) هو أبو بكر، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، الإمام العلامة الحافظ شيخ بغداد، عالم متفق عليه، إمام ابن إمام، من شيوخه: والده، وأحمد بن صالح المصري، من تلاميذه: ابن حِبَّان، والدارقطني، من مؤلفاته: المصاحف، وشريعة المقارئ، توفي (ت ٣١٦هـ)، انظر: **الإرشاد:** للخليلي (٦١٠/٢-٦١١)، **وسير أعلام النبلاء** (٢٢١/١٣ وما بعدها).

(٤) **المصاحف**: للسجستاني (٣٣٦/٢-٣٣٧).

(٥) **البصرة**: إحدى مدن العراق الكبرى، كانت قبة الإسلام ومقر أهله، بنيت في خلافة عمر رضي الله عنه، وهي ميناء العراق الرئيسي على الطرف الشمالي من شط العرب ملتقى دجلة والفرات والمؤدي إلى مياه الخليج العربي، انظر: **الروض المعطار** (ص: ١٠٥)، **وموسوعة المدن العربية والإسلامية** (ص: ٧٠).

(٦) **مدينة السلام:** أي: بغداد، كان أول من مصَّرها وجعلها مدينة: الخليفة العباسي: أبو جعفر المنصور، وقيل أنه هو الذي سمَّاها بهذا الاسم، أي: مدينة السلام، وهي اليوم عاصمة الجمهورية العراقية وأكبر مدنها على الإطلاق، انظر: **معجم البلدان** (٥٤١/١ وما بعدها) و(٩٤/٥)، **وموسوعة المدن العربية والإسلامية** (ص: ٧١وما بعدها).

(٧) **المصاحف** (٤٢٤/٢، ٤٥٢)، وانظر: **معجم الرسم** (١١١٩/٣-١١٢١).

❖ المسألة (٣٨): علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في ﴿لَمَّا﴾:

وقع الخلاف بين القُرَّاء في هذه الكلمة في أربعة مواضع من القرآن دون غيرها، وهي[١]:

١- الموضع الأول، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: ١١١].

٢- الموضع الثاني، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢].

٣- الموضع الثالث، وهو قوله تعالى: ﴿وَزُخْرُفًاۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۚ وَٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٣٥].

٤- الموضع الرابع، وهو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَفِيهَا وَفِي يَاسِينَ وَالطَّارِقِ الْعُلَا ... يُشَدِّدُ لَمَّا كَامِلٌ نَصَّ فَاعْتَلَى

وَفِي زُخْرُفٍ فِي نَصِّ لُسْنٍ بِخُلْفِهِ ....[٢]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

وَلَمَّا مَعَ الطَّارِقْ أَتَى وَبِـ: يـ وَزُخْـ ... ـرُفٍ جُدْ وَخِفُّ الْكُلِّ فُقْ........[٣]

(١) انظر: **النجوم الزاهرة** (ص: ٦٣٩)، **وسراج القارئ** (٢/٩٢٩)، **وحل الشاطبيَّة** (ص: ٣٣٣-٣٣٤)، **ولطائف الإشارات** (٦/٢٤٦٣).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٦١) البيت رقم (٧٦٧-٧٦٨)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٢/٤٧٣-٤٧٤)، **ومبرز المعاني**، تحقيق: علي الغامدي (ص: ١٩٥، ١٩٨)، **والفتح الداني** (٢٣٩/ب).

(٣) **الدُّرة** (ص: ١٤) البيت رقم (١٣٤)، وانظر: **شرح الدُّرة**: للنويري (٢/١٧٥-١٧٦)، **والغُرَّة**: للعَرائي، تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ١٥٥)، **والإيضاح**: للقاضي (ص: ١٥١-١٥٢).

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ عاصم وحمزة وابن جماز بتشديد الميم فيها جميعًا، ووافقهم ابن عامر إلا في موضع الزخرف، فإن هشامًا قرأه بالوجهين، وابن ذكوان قرأه بالتخفيف، وقرأ ابن وردان بالتشديد في هود والطارق فقط، وقرأ الباقون بتخفيف الميم في جميع المواضع الأربعة[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- التخفيف في المواضع الأربعة كلها، وذلك لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر.

٢- التشديد في موضع هود ويس والطارق، والوجهان في موضع الزخرف، وذلك لهشام وحده.

٣- التشديد في موضع هود ويس والطارق، والتخفيف في موضع الزخرف، وذلك لابن ذكوان وحده.

٤- التشديد في المواضع الأربعة كلها، وذلك لعاصم، وحمزة، وابن جماز.

٥- التشديد في موضع هود والطارق، والتخفيف في موضع يس والزخرف، وذلك لابن وردان وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ابن ذكوان لم تطَّرد قراءته في جميع المواضع؛ لأن مذهبه المُطَّرِد: هو التشديد، وخالفه في موضع الزخرف فخففه وحده دون بقية المواضع.

ويمكن القول بأن هشامًا لم تطرد قراءته أيضًا؛ وذلك على اعتبار الوجهين له في سورة الزخرف، حيث خُصِّصت بالوجهين دون البقية، أو على اعتبار وجه التخفيف في الزخرف، والذي خالف به مذهبه المُطَّرِد: وهو التشديد في الثلاث سور الباقية، وأما على اعتبار وجه التشديد في

---

(١) انظر: **التيسير** (ص: ٣١٧، ٤٥٤)، **والإقناع** (٢/٦٦٦-٦٦٧، ٧٦٠)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٠٨، ٥٤٨)، **ولطائف الإشارات** (٦/٢٤٦٣-٢٤٦٨).

الزخرف، فلن يكون لديه مذهب مُطَّرِد؛ لتساوي القراءة بالتشديد في المواضع الأربعة، والله تعالى أعلم.

- **توجيه القراءتَيْن:**

<u>**أولًا- من قرأ بالتشديد،**</u> فوجِّه له بقَوْلَيْن:

القول الأول: وهو قول الجمهور وعليه الأكثر، وذلك بأنَّ ﴿لَّمَّا﴾ بمعنى: (إلَّا)، وأنَّ ﴿إِن﴾ المخففة قبلها هي: النافية، بمعنى (ما)، كالتي في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠][(١)]، والتقدير: "ما كل إلا جميع"[(٢)] هذا في يس، وأما في الزخرف: "وما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا"[(٣)]، وأما في الطارق: "ما من نفس إلا عليها حافظ"[(٤)].

و(لمَّا) تأتي بمعنى (إلَّا) في لغة هذيل[(٥)(٦)]، قال الأزهري (ت نحو ٣٧٠هـ): "والعرب تجعل (لمَّا) مشددة بمعنى (إلَّا) في موضعَيْن: أحدهما: مع (إنْ) التي بمعنى (ما) النفي، والآخر: في قولهم: «سألتك لمَّا فعلت كذا»، بمعنى: إلَّا فعلت"[(٧)].

---

(١) انظر: **الحجة:** لابن خالويه (ص: ٣٦٨)، **وحجة القراءات** (ص: ٥٩٧، ٦٤٩-٦٥٠، ٧٥٨)، **والبديع:** لابن مُطَرِّف (٥٩٦/٢)، **والشفاء** (١٠٥٠/٢، ١١٢٤، ١٣٠٩).

(٢) **علل القراءات:** للأزهري (٥٦٣/٢)، وانظر: **الكشف** (٢١٥/٢).

(٣) **الموضح** (١١٥٠/٣)، وانظر: **فتح الوصيد** (٩٩٩/٣).

(٤) **نكات القرآن** (١١٤٨/٢)، وانظر: **المختار** (٤٠٨/١) و(٩٦٩/٢).

(٥) **هذيل:** قبيلة من قبائل العرب من مُضَر، وهم: بنو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مُضَر بن نزار بن معد بن عدنان، وهم بطنان: سعد بن هذيل، ولحيان بن هذيل، انظر: **نهاية الأرب:** للقلقشندي (ص: ٤٣٥)، **وموسوعة القبائل العربية** (٤٣٤/٥).

(٦) انظر: **معاني القرآن:** للفراء (٢٥٤/٣)، **وتهذيب اللغة** (٣٣٠٢/٤)، **واللآلئ الفريدة** (٨٩٢/٣)، **والكنز:** للجعبري (١٧٥٦/٤).

(٧) **علل القراءات** (٧٦٥/٢)، وانظر: **معاني القرآن:** للزجاج (٣١١/٥)، **والجنى الداني** (ص: ٥٩٣-٥٩٤).

القول الثاني: وذكره الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ) مع القول الأول، فقال: "فإن شئت أردت: وإن كل لَمِن ما جميع، ثم حُذفت إحدى الميمات لكثرتهنَّ"(١)، أي: أنَّ أصل التشديد في: (لمَّا) (لمِن ما) فأدغمت النون في الميم، فاجتمعت ثلاث ميمات فحُذِفَت إحداهنَّ، وقد ضعَّفه ابن عطية (ت نحو ٥٤١هـ) فقال: "وقيل: المراد: (لَمِمَّا) حذفت إحداهما، وفيه ضعف"(٢).

<u>ثانيًا- من قرأ بالتخفيف</u>، فوجِّه له بقَوْلَيْن أيضًا:

القول الأول: وهو قول البصريين وعليه الجمهور والأكثر من علماء التوجيه، وذلك بأنَّ ﴿إن﴾ هي المُخَفَّفة من المُثقَّلة، ولكن أُهْمِلَ عملها، فاللام في: ﴿لَّمَا﴾ هي اللام الفارقة التي تَلْزَمُ خبر ﴿إن﴾ المُخَفَّفة؛ فرقًا بينها وبين النافية، و(ما) زائدة توكيدًا للكلام(٣)، والتقدير: "وإن كل لجميع لدينا محضرون، وإن كل ذلك لمتاع الحياة الدنيا، وإن كل نفس لعليها حافظ"(٤).

القول الثاني: وهو قول الكوفيين:

قال أبو حيَّان (ت٧٤٥هـ): "...وأما الكوفيون، فـ ﴿إن﴾ عندهم نافية، واللام بمعنى (إلَّا)، وما زائدة"(٥)، أي: أنَّها على قولهم هذا مثل القول الأول في التشديد، غير أنّ هناك ﴿لَّمَّا﴾ المشددة بأكملها معناها (إلَّا)، وأما هنا: فاللام بمفردها بمعنى (إلَّا) و(ما) زائدة، والله تعالى أعلم.

وما سبق من توجيهٍ فإنَّ العلماء ذكروه أو بعضه في موضع: يس، والزخرف، والطارق، وأمَّا موضع سورة هود، فإنَّ الأقوال والتوجيهات فيه قد كَثُرَت واضطربت؛ لأنَّ القُرَّاء اختلفوا فيه

---

(١) **معاني القرآن** (٣٧٧/٢)، وانظر: **تفسير الطبري** (٤٣١/١٩)، **وإعراب القرآن**: للنحاس (٧٢٠/٢)، **والكشف** (٢١٥/٢).

(٢) **المحرر الوجيز** (٢٤٧/٧)، وانظر: **البحر المحيط** (٢٦٧/٥) و(٣١٩/٧).

(٣) انظر: **المختار** (٧٣٤/٢، ٨٠٣، ٩٦٩)، **وعلل القراءات**: للأزهري (٥٦٣/٢، ٦١٥، ٧٦٥)، **والحجة**: للفارسي (١٤٩/٦-١٥٠، ٣٩٧)، **والكنز**: للجعبري (١٧٥٩/٤)، **وإعراب القرآن**: لدرويش (٣٢٣/٦).

(٤) **الدُّرة الفريدة** (١٧٣/٤)، وانظر: **نكات القرآن** (٨٦٣/٢-٨٦٤، ٩٥٠، ١١٤٨).

(٥) **البحر المحيط** (٣١٩/٧)، وانظر: **الإنصاف** (٦٤٠/٢-٦٤٣).

أيضًا في ﴿إِنَّ﴾ -الواردة قبلها تشديدًا وتخفيفًا- مع ﴿لَّمَّا﴾، حتى قال عنه أبو شامة (ت٦٦٥هـ): "وهو من المواضع المُشْكِلَة غاية الإشكال"[(١)]، وقد وضَّحَّ إشكالها وذكر توجيهاتها أ.د. عبد العزيز الحربي في رسالته: «**توجيه مشكل القراءات العشرية الفَرْشية لغةً وتفسيرًا وإعرابًا**»[(٢)]، فاستغنيتُ بالإحالة إليه عن إعادة الأقوال هاهنا وذكرها؛ حفظًا للوقت مع عدم إعادة ما قد بناه الأول بناءً محكمًا متينًا، بالإضافة لطول الأقوال وكثرتها وارتباطها بـ﴿إِنَّ﴾، وليس المراد هنا إلا بيان ﴿لَّمَّا﴾، وفيما ذُكِر كفاية.

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

- **علة اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن:**

قال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "ومن شدد في موضع وخفف في موضع، وهو ابن ذكوان: فللجمع بين اللغتَيْن، مع نقله ذلك عن أشياخه"[(٣)].

وقال الحِكْري (ت٧٨١هـ): "...بتشديد الميم...هشام كذلك بخلاف عنه في الزخرف؛ جمعًا بين اللغتَيْن واتباعًا للأثر، ابن ذكوان بالتشديد في الكل إلا في الزخرف فإنه بالتخفيف؛ جمعًا بين اللغتَيْن"[(٤)].

وقال القَسْطَلَّاني (ت٩٢٣هـ): "وفي زخرف: ﴿لَّمَّا مَتَٰعُ﴾ [الزخرف: ٣٥]، بتشديد أيضًا: حمزة وعاصم وهشام بخلف عنه؛ جمعًا بين اللغتَيْن واتباعًا للأثر"[(٥)].

---

(١) **إبراز المعاني** (٢٥٥/٣)، وانظر: **الدر المصون** (٣٩٨/٦).

(٢) انظر: (ص: ٢٧٧-٢٨٣).

(٣) **الدُّرة الفريدة** (١٧٤/٤).

(٤) **النجوم الزاهرة** (ص: ٦٣٩).

(٥) **الفتح الداني** (٢٣٩/ب).

❖ المسألة (٣٩): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في** ﴿مُخْلَصًا﴾ و﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾:

وردت في عدة مواضع من القرآن، ولكن كان خلاف القُرَّاء في كلمتين منها، وبيانها كالآتي[١]:

١- الكلمة الأولى ﴿مُخْلَصًا﴾:

وهي **المفرد المقيدة بوُرُودها في سورة مريم**، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١]، وما عداه فيخرج من خلاف القراء؛ لاتفاقهم عليه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢].

٢- الكلمة الثانية ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾:

وهي **الجمع المقيدة بتعريفها بالألف واللام**، وقد وردت في ثمانية مواضع، أولها وُرُودا قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]، وما عدا المُعرَّف بالألف واللام، فإنه يخرج من خلاف القراء؛ لاتفاقهم عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَفِي كَافَ ◌ُ ◌ِ فَتْحُ اللَّامِ فِي مُخْلِصًا ثَوَى ... وَفِي الْمُخْلِصِينَ الْكُلِّ حِصْنٌ تَجَمَّلَا[٢]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في المفرد الواقع بسورة مريم فقط، وفي الجمع المُقيَّد بالألف واللام حيثما ورد كما سبق بيانه، فقرأ الكوفيون وهم: عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر،

---

(١) انظر: **الدُّرة الفريدة** (١٩٤/٤-١٩٥)، **والمفيد**: لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٧٨٢)، **والكنز**: للجعبري (١٧٧٧/٤)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** (ص:٣٠٢).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٦٢) البيت رقم (٧٧٨)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (١٩٤/٤-١٩٥)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الكريم الميموني (ص: ٣١٤-٣١٥)، **والفتح الداني** (٢٤١/ب).

بفتح اللام فيهما ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾، ﴿مُخْلَصًا﴾، ووافقهم نافع وأبو جعفر على الفتح في الجمع دون المفرد ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾، ﴿مُخْلِصاً﴾، وقرأ الباقون بكسر اللام فيهما ﴿ٱلْمُخْلِصِينَ﴾، ﴿مُخْلِصًا﴾[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- كسر اللام في المفرد وفتحها في الجمع، وذلك لنافع، وأبي جعفر.

٢- كسر اللام في المفرد والجمع معًا، وذلك لابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب.

٣- فتح اللام في المفرد والجمع معًا، وذلك لعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ نافعًا وأبا جعفر لم تطَّرد قراءتهما في الباب؛ لتخصيصهما المفرد وهو موضع واحد بكسر اللام، دون الجمع الذي يقرآنه بالفتح وهو الوارد في ثمانية مواضع.

- **توجيه القراءتَيْن:**

<u>من قرأ بفتح اللام:</u> فعلى أنه اسم مفعول من أَخْلَصَ فهو مُخْلَص، فالفعل فيه مبنيٌ لما لم يُسَمَّ فاعله؛ لأنهم أُخْلِصُوا فصاروا مُخْلَصِين، والمعنى والمُراد: أنَّ الله تعالى أَخْلَصهم واختارهم واصطفاهم واجتباهم لعبادته وكرامته، أو أَخْلَصَهم من السوء، وحجة الفتح قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦][2].

<u>ومن قرأ بكسر اللام:</u> فعلى أنه اسم فاعل من أَخْلَصَ فهو مُخْلِص، فالفعل فيه مبني للفاعل؛ لأنهم أَخْلَصوا فصاروا مُخْلِصين، والمعنى: أنهم أَخْلَصوا دينَهم لله وأنفسَهم لعبادته، أو أَخْلَصوا

---

(١) انظر: **الروضة** (٢/٧٢١-٧٢٢)، **والتيسير** (ص: ٣٢١، ٣٥٩)، **والتجريد** (ص: ٢٤٢-٢٤٣)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤١٣، ٤٥٤).

(٢) انظر: **المختار** (١/٤١٨)، **وإعراب القراءات السبع** (١/٣٠٩)، **والكشف** (٢/٩)، **والموضح** (٢/٦٧٧)، **والعقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٥٣٤).

أنفسَهم من السوء، وحجة الكسر إجماعهم على قوله تعالى: ﴿وَأَخۡلَصُواْ دِينَهُمۡ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٤٦][1].

والكسر في المدح أبلغُ، والقراءتان معناهما متقارب وواحد؛ "وذلك أنَّ من أَخْلَصه الله لنفسه فاختاره، فهو مُخْلِصٌ لله التوحيدَ والعبادةَ، ومن أَخْلَص توحيدَ الله وعبادتَه، فلم يشرك بالله شيئًا، فهو ممن أَخْلَصَه الله"[2].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- اتباع الأثر، مع الجمع بين المعنيَيْن، وبيان جواز اللغتَيْن:

قال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "وقرأ الباقون (مخلَصين) بفتح اللام... وقد شاركوا أبا عمرو وأصحابه في (مريم) بكسر اللام: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مُخۡلِصَا وَكَانَ رَسُولَا نَّبِيَّا﴾ [مريم: ٥١]، وإنما كسروا هذا الحرف؛ **ليبينوا أنَّ اللغتَيْن جائزتان**"[3].

وقال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "ومن كسر في موضع وفتح في موضع؛ **فللجمع بين المعنيَيْن**، مع نقله ذلك عن أئمته رحمة الله عليهم"[4].

العلة الثانية- المُنَاسبة لسياق ألفاظ الآيات السابقة واللاحقة:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وأما نافع فإنه كسر قوله ﴿مُخْلِصاً﴾؛ لأنه قبله في قصة إبراهيم: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقَا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٤١]، وفي قصة إسماعيل: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ﴾ [مريم: ٥٤]، وفي قصة إدريس: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقَا﴾ [مريم: ٥٦]، فنسب الأفعال إليهم مدحًا لهم، وكذلك في قصة موسى كسره

(١) انظر: **الحجة**: للفارسي (٣/٢٩٩-٣٠٠)، **والدُّرة الفريدة** (٤/١٩٥)، **والكنز**: للجعبري (٤/١٧٧٨)، **والعقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٥٣٤).

(٢) **تفسير الطبري** (١٣/١٠١)، وانظر: **المختار** (١/٤١٨)، **وشرح الهداية** (٢/٣٦١)، **والدُّرة الفريدة** (٤/١٩٥).

(٣) **إعراب القراءات السبع** (١/٣٠٩).

(٤) **الدُّرة الفريدة** (٤/١٩٥).

نافع؛ موافقةً لما قبله وبعده"[1].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وإنما خالفهم نافع في هذا الحرف لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٤١]، و﴿إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ﴾ [مريم: ٥٤]، والفعل مضاف إليهم، كذلك هذا، ولأن الكلام خرج مخرج المدح والثناء عليهم، فما كان أبلغ فهو أولى"[2].

أي: أنَّ نافعًا وأبا جعفر إنما خالفا في مريم فقط؛ موافقةً ومُنَاسبةً لسياق ألفاظ الآيات قبلها وبعدها، ففي قصة إبراهيم عليه السلام مدحه الله وأثنى عليه بأنه: كثير الصدق، فهو مُصَدِّق لجميع أنبياء الله وكتبهم، وهو من أهل الصدق، فلا يَكْذِب في أخباره ولا في حديثه ولا في مواعيده، وكذلك إدريس عليه السلام ، وقد أثنى الله على إسماعيل عليه السلام وامتدحه بأنه: لا يُخْلِفُ وُعودَه، ولا يَكْذِبُ فيها، فلا يَعِدُ شيئًا لربه أو عبدًا من عباده، إلا وفَّى بما وَعَدَ به[3]، فكانت الألفاظ منسوبةً إليهم؛ مبالغةً في المدح والثناء عليهم، فناسب أن تكون ﴿مُخْلِصاً﴾ بالكسر هنا؛ لما سبق بيانه من كون الكسر في المدح أبلغ، ولما فيه من نسبة الفعل إلى الفاعل، فيكون المعنى على الكسر هنا، أنَّ موسى عليه السلام: "كان يخلص لله العبادة، ويُفْرِدُه بالألوهية من غير أن يجعل له فيها شريكًا"[4].

العلة الثالثة- وهي قول أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري):

"وعلة نافع في تخصيصه ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا﴾ [مريم: ٥١]. بكسر اللام في سورة مريم على وجهين:

أحدهما: أنه لما كان مفردًا بغير ألف ولام، خرج عن منهاج غيره، ومن دلالة ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم﴾ [ص: ٤٦] عليه، وأشبه قوله: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢]. فكسر اللام منه؛ لمُشَاكلته ما

---

(١) **الشافي**، تحقيق: سلطان الهديان (ص: ٣٨٠).

(٢) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٣٢١-٣٢٢).

(٣) انظر: **تفسير الطبري** (٥٤٨/١٥، ٥٦١-٥٦٢)، **والمحرر الوجيز** (٣٦/١٦، ٤٣-٤٤)، **ومعالم التنزيل** (٢٣٣/٥، ٢٣٧)، **والبحر المحيط** (١٨١/٦، ١٨٨)

(٤) **تفسير الطبري** (٥٥٨/١٥)، وانظر: **اللباب**: لابن عادل (٨١/١٣).

ذكرته في اللفظ والمعنى، مع استخفافه الكسرة فيه؛ لقلة حروفه، وأنه أخف من غيره..."[1].

أي: أنَّ اللفظة هنا:

أ- لمَّا كانت مُنْفَردةً عن غيرها من أخواتها التي اخْتُلِف فيها بين القراء، كونها أتت هي الوحيدة: مفردةً، وبغير أل التعريف، ناسب أن تُخَالِفَها وتُغَايِرَها في القراءة.

ب-ولمَّا كانت لها لفظة متفق عليها بين القُرَّاء بالكسر، فأُشْبِهَتْ بها ورُدَّت إليها، وكأنَّ فيه ردٌّ وإرجاع لما اختلفوا فيه من الألفاظ إلى ما أجمعوا عليه.

ج- ولمَّا كانت الكلمة قليلة الحروف، استَخفَّ الكسرة عليها، فهي -أي: ﴿مُخْلِصاً﴾- أخف من أخواتها -أي: ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾- لطول الكلمة فيهنَّ وكثرة حروفها، فحال طول الكلمة؛ لكثرة حروفها، استَثْقَل الكسرة عليها ففتح، وحال قصر الكلمة؛ لقلة حروفها: قرأها بالكسر؛ لاستخفافه الكسرة عليها، فالكسرة أثقل من الفتحة، وهي أخف منها.

العلة الرابعة- المُنَاسبة لسياق ألفاظ الآية الواردة فيها:

وهي لنافع دون أبي جعفر: قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وعلة نافع في تخصيصه ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا﴾ [مريم: ٥١]، بكسر اللام في سورة مريم على وجهين:... **والآخر**: أنه أشكل بقوله: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١] بعده في الآية في اللفظ، من جهة أنَّ معناه على قراءته: وكان رسولًا مُنْبِئًا، تقديره: إنه كان مُخْلِصًا لله عبادتَه، ومُنْبِئًا عن الله خلقَه في رسالته"[2].

أي: لكون نافع يقرأ ﴿ٱلنَّبِيٓءُ﴾ بالهمز كما مر سابقًا، وقراءة الهمز مأخوذةٌ من **النبأ**، وهو: الإخبار، فكما أنَّ موسى مُخْبِرٌ الخلقَ عن الله بما أوحاه إليه، كذلك هو مُخْلِصٌ عبادتَه لله، **فشاكل ووافق بين اللفظين؛ لمعنَيَيْهما المُتقارب**، ولا يكون ذلك إلا على قراءة الكسر، وعلى أن تكون قراءة

(١) **الشفاء** (٦٦٩/١).

(٢) **الشفاء** (٦٦٩/١).

الهمز على **القول الأكثر**، وهو فعيل بمعنى فاعل، أما إن كانت على القول الآخر، وهو: فعيل بمعنى مفعول، فلا تتناسب قراءة الكسر حينئذ معها.

وهذه **العلة قد تكون راجحةً كغيرها من العلل السابقة**، وقد تكون مرجوحةً، وذلك وَفْقَ معنى قراءة الجمهور، فكما تقدم في مسألة ﴿ٱلنَّبِيِّ ءُ﴾ وتوجيهها، أنَّ العلماء اختلفوا في قراءة عدم الهمز، هل أصلها كقراءة نافع من: النبأ، أم أصلها من: النباوة، وهي: الارتفاع، **وقد ترجَّح أنَّ أصلهما واحد**، وعلى هذا يكون قول أبي الفضل البخاري هنا (من علماء القرن السابع الهجري) **مرجوحًا**؛ لتساوي قراءة الهمز وعدمه في المعنى؛ فتساوت قراءته في معناها مع معنى قراءة الجمهور، فلا يكون هناك مزية لقراءة نافع بالهمز، و هي التي كانت سبب العلة، وأما على **القول المرجوح**: وهو أنَّ لكلٍّ من القراءتَيْن أصل غير الأخرى ومعنًى مأخوذ منه غير الآخر، وهو الذي يراه أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري)[1] وغيره من العلماء: يكون لهذه العلة وجه مُعْتَبَر به كما تقدَّم في بيانها، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: **الشفاء** (١/١٧٧-١٨٠).

❖ المسألة (٤٠): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في** ﴿نُّوحِىٓ إِلَيۡهِمۡ﴾، ﴿نُوحِىٓ إِلَيۡهِ﴾:

وردت في أربعة مواضع من القرآن، ووقع الخلاف بين القُرَّاء فيها كلها، وهي[١]:

١- **الموضع الأول**، قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِىٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ﴾ [يوسف: ١٠٩].

٢- **الموضع الثاني**، قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِىٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

٣- **الموضع الثالث**، قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِىٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

٤- **الموضع الرابع**، قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَنُـوحِي إِلَـيْهِـمْ كَسْـــرُ حَـاءِ جَـمِـيـعِـهَـا ... وَنُـونٌ عُـلًـى، نُـوحِي إِلَـيْـهِ شَـــذًا عَـلَا[٢]

قرأ حفص في جميع المواضع الأربعة بالنون مع كسر الحاء ﴿نُّوحِىٓ إِلَيۡهِمۡ﴾، ﴿نُوحِىٓ إِلَيۡهِ﴾، ووافقه حمزة والكسائي وخلف العاشر في الموضع الثاني من الأنبياء ﴿نُوحِىٓ إِلَيۡهِ﴾، وقرأ الباقون

---

(١) انظر: **الإرشـاد**: لابن غلبون (ص: ٦٨٦-٦٨٧)، **والإيضـاح**: للأندرابي (٣٠/٤)، **ونزهة البررة** (قسم التحقيق/٢٨٧-٢٨٨)، **ولطائف الإشارات** (٢٥٣٩/٦-٢٥٤٠).

(٢) **الشـاطبيَّة** (ص: ٦٢) البيت رقم (٧٨٣)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٥٠٠/٢)، **والجوهر النضـيد**، تحقيق: عبد الكريم الميموني (ص: ٣٤٠)، **والفتح الداني** (٢٤٢/ب).

بالياء مع فتح الحاء ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيۡهِم﴾، ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيۡهِ﴾[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- القراءة بالياء مع فتح الحاء في جميع المواضع الأربعة، وذلك لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وشعبة، وأبي جعفر، ويعقوب.

٢- القراءة بالنون مع كسر الحاء في جميع المواضع الأربعة، وذلك لحفص وحده.

٣- القراءة بالنون مع كسر الحاء في الموضع الثاني من الأنبياء ﴿نُوحِيٓ إِلَيۡهِ﴾ فقط، وبالياء مع فتح الحاء في المواضع الثلاثة الباقية ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيۡهِم﴾، وذلك لحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ حمزة والكسائي وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم موضعًا واحدًا بقراءة دون المواضع الثلاثة الباقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

أولًا- من قرأ ﴿نُّوحِيٓ﴾: على أنَّ الفعل مبني للفاعل من: أَوْحَيْنَا نُوحِي، فالفعل مُسْنَد إلى الله جل جلاله، فيُخْبِرُ سبحانه وتعالى عن نفسه، فالنون التي فيه: للعظمة، مع مُنَاسبة القراءة ومُشَاكلتها لإسناد الفعل قبلها في ﴿أَرۡسَلۡنَا﴾، ومما يُحْتَجُّ به لهذه القراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣][2].

وفي القراءة بالنون "زيادة تعظيم؛ لأنَّ الشريف من العرب والمَلِك منهم، يُخْبِرُ عن نفسه بلفظ

---

(١) انظر: **المبسوط** (ص: ٢١١، ٢٥٣)، **والتيسير** (ص: ٣٢٣، ٣٦٨)، **والعنوان** (ص: ٣٨٠، ٤٤٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤١٧، ٤٦٥).

(٢) انظر: **إعراب القراءات السبع** (٣١٥/١)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٣٩٣/١)، **والشفاء** (٦٨٢/١)، **واللآلئ الفريدة** (٥٠٠/٢)، **ولطائف الإشارات** (٢٥٣٩/٦).

الجمع، فنزل القرآن على لغتهم"[1].

ثانيًا- من قرأ ﴿يُوحَىٰ﴾: على أنَّ الفعل مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، من أُوحِيَ يُوحَى، كما قال تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦]، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١]، وقد أتى مُسْنَدًا إلى الجار والمجرور، والفاعل المحذوف يُحْتَمَل أن يكون: الله جلَّ جلاله، أو أن يكون: المَلَك الموكَّلُ بإذنه سبحانه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى: ٥١]، وفي هذه القراءة أيضًا دلالة على التعظيم؛ لأنها جرت على عادة الملوك حينما يقولون: يُفْعَلُ كذا[2].

والقراءتان بمعنًى واحد وإن اختلفت ألفاظهما؛ لأنَّ الله عزوجل هو المُوحِي في الحقيقة[3].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- الجمع بين اللغتَيْن:

قال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "ومن جمع بينهما: فللجمع بين اللغتَيْن، مع نقله عن أئمته رضوان الله عليهم، والله أعلم"[4].

العلة الثانية- إرادةُ التفرقة بين المواضع:

قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ووجه الفرق: النص على التوحيد"[5]، ووضح ابن الجندي (ت٧٦٩هـ) قول

---

(١) **المختار** (٣٣٣/١)، وانظر: **الصاحبي** (ص: ١٦٢-١٦٣).

(٢) انظر: **إعراب القراءات السبع** (٣١٥/١)، **والدُّرة الفريدة** (٢٠٩/٤)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرزاق الحافظ (ص: ١٤٤)، **والموضح** (٦٩٠/٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٥٦٢) بتصرف.

(٣) **الدُّرة الفريدة** (٢٠٩/٤) بتصرف يسير، وانظر: **المختار** (٥٦٣/١)، **وعلل القراءات**: للأزهري (٤٠٣/١)، **والشفاء** (٦٨٢/١).

(٤) **الدُّرة الفريدة** (٢٠٩/٣).

(٥) **الكنز** (١٧٨٨/٣)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٣٩٦/٢)، **والدرر الناثرة** (ص: ٢١٠).

شيخه فقال: "ووجه قراءة حمزة والكسائي: أنهما أرادا أن يُفَرِّقا بين ما الضمير فيه ضمير جمع، وبين ما هو ضمير إفراد، وهذا تعليل للواقع، فلا يقال: لِمَ لَمْ يعكسا، إذ الرواية هي المُعْتَمَد عليها، ولو عكسا لكان السؤال مجالًا"(١).

أي: أنَّ علة حمزة والكسائي وخلف العاشر في مخالفتهم لمذهبهم المُطَّرِد في موضع الأنبياء؛ هو إرادة التفرقة بين المواضع الذي أتى بعدها ضمير الجمع، وبين الموضع الذي أتى بعده ضمير الإفراد، فلو نظرنا إلى المواضع الأربعة، سنجد أنَّ الثلاثة الأوائل كلها: قد ورد بعدها ضمير الجمع ﴿نُّوحِىٓ إِلَيۡهِم﴾؛ فقرؤوا فيها بقراءة واحدة لهنَّ جميعًا، في حين أنَّ الموضع الرابع ﴿نُوحِىٓ إِلَيۡهِ﴾: هو الموضع الوحيد المُنْفَرِد بوُرُود الضمير العائد على الإفراد بعده، فقرؤوا فيه بقراءةٍ غير الأولى؛ تفرقةً بين الضميرَيْن الواقعَيْن بعد ﴿نُوحِىٓ﴾، والله تعالى أعلم.

العلة الثالثة- المُشَاكلة والمُنَاسبة لما قبلها وما بعدها:

قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وعلة من خص قوله: ﴿إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيۡهِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] في الأنبياء بالنون؛ مُشَاكلته ما قبله من قوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا﴾ وما بعده من قوله: ﴿أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾؛ لأنَّ هذا يؤكد إسناد الفعل إلى الله تعالى"(٢).

أي: أنَّ تخصيص موضع الأنبياء بـ: قراءة ﴿نُوحِىٓ إِلَيۡهِ﴾؛ هي المُشَاكلة لما قبلها وما بعدها من إسناد الفعل إلى الله عزوجل، فناسب أن تأتي القراءة فيه مبنيةً للفاعل؛ لتأكد إسناد الفعل إليه سبحانه، وهذه **العلة وجيهة وقوية وظاهرة؛** لأنَّ المواضع الثلاثة الأُول لم يكن فيها مُشَاكلة إلا بـ ﴿أَرۡسَلۡنَا﴾ قبلها، فلم يأتِ بعدها أفعال تعود على الله عزوجل، لكنَّ موضع الأنبياء أتتْ فيه المُشَاكلة زيادةً على المواضع السابقة بمُنَاسبته لما بعده أيضًا، وهو: قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾،

(١) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الكريم الميموني (ص: ٣٤١).
(٢) **الشفاء** (٦٨٢/١).

فإسناد الفعل إلى الله عزوجل هنا مؤكد بما قبله وبعده، ولذا؛ خُصِّصَ موضع الأنبياء بقراءة ﴿نُوحِيٓ إِلَيۡهِ﴾ في مذهب حمزة والكسائي وخلف العاشر.

وعليه، فلا مانع من الجمع بين العلل كلها بدون تعارض، والله تعالى أعلم.

❖ المسألة (٤١): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في باب ﴿يَذَّكَّرَ﴾:**

ورد الخلاف بين القُرَّاء منه في أربعة مواضع، وهي[1]:

١- الموضع الأول: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤١].

٢- الموضع الثاني: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٧].

٣- الموضع الثالث: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠].

٤- الموضع الرابع: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَخَفِّفْ مَعَ الْفُرْقَانِ وَاضْمُمْ لِيَذْكُرُوا ... شِفَاءً وَفِي الْفُرْقَانِ يَذْكُرَ فُصِّلَا

وَفِي مَرْيَمٍ بِالْعَكْسِ حَقٌّ شِفَاؤُهُ ... .[2]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

....شُدَّ...يَذْكُرُ اعْتَلَى[3]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بإسكان الذال مع ضم الكاف وتخفيفها، وذلك في ﴿لِيَذْكُرُواْ﴾ موضع الإسراء والفرقان،

---

(١) انظر: **إبراز المعاني** (٣/٣٢١-٣٢٢)، **ونزهة البررة** (قسم التحقيق/ ٣١٢-٣١٣)، **والكنز**: للجعبري (٤/١٨٦٤-١٨٦٥)، **ولطائف الإشارات** (٦/٢٧٠٨).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٦٥) البيت رقم (٨٢٢-٨٢٣)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٤/٢٨٢-٢٨٤)، **واللآلئ الفريدة** (٣/١١-١٢)، **وشرح الشاطبية**: للسيوطي (ص: ٣١١-٣١٢).

(٣) **الدُّرة** (ص: ١٦) البيت رقم (١٥٥)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ٢٩٧)، **والغرَّة**: للعرائي، تحقيق: توفيق الأنصاري (ص: ٩٧-٩٨)، **وشرح الدُّرة**: للسَّمَنُّودي (ص: ١٧٢).

وقرأ الباقون بفتح الذال والكاف مع تشديدهما في الموضعَيْن ﴿لِيَذَّكَّرُواْ﴾، وأما ﴿يَذْكُرُ﴾ موضع مريم فقد خفَّفه -على التقييد السابق- نافع وابن عامر وعاصم، وأما موضع الفرقان فقد خفَّفه حمزة وخلف العاشر ﴿يَذْكُرَ﴾، وقرأ الباقون بالتشديد في الموضعَيْن ﴿يَذَّكَّرُ﴾ ﴿يَذَّكَّرَ﴾[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- التشديد في ﴿لِيَذَّكَّرُواْ﴾ في موضعَيْها، وفي ﴿يَذَّكَّرَ﴾ موضع الفرقان، وتخفيف ﴿يَذْكُرُ﴾ موضع مريم، -أي: التشديد في الكل عدا موضع مريم- وذلك لنافع، وابن عامر، وعاصم.

٢- التشديد في المواضع الأربعة، وذلك لابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب.

٣- التخفيف في ﴿لِيَذْكُرُواْ﴾ في موضعَيْها، وفي ﴿يَذْكُرَ﴾ موضع الفرقان، وتشديد ﴿يَذَّكَّرُ﴾ موضع مريم، -أي: التخفيف في الكل عدا موضع مريم- وذلك لحمزة، وخلف العاشر.

٤- التخفيف في ﴿لِيَذْكُرُواْ﴾ في موضعَيْها، والتشديد في ﴿يَذَّكَّرُ﴾ موضعَيْ الفرقان ومريم، وذلك للكسائي وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ نافعًا وابن عامر وعاصمًا وحمزة وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لمخالفتهم مذهبهم المُطَّرِد في موضع واحد، حيث خصَّص نافع وابن عامر وعاصم: موضع مريم بالتخفيف دون الثلاثة الباقية، بينما خصَّص حمزة وخلف العاشر: موضع مريم بالتشديد دون المواضع الباقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

<u>وجه التخفيف:</u> أنَّه من ذَكَرَ يَذْكُرُ، وحجته قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ ۝٥٤ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾

---

(١) انظر: **الروضة** (٢/٧٤٧-٧٤٨، ٧٧٦، ٨٢٧)، **والتيسير** (ص: ٣٤٣، ٣٥٩، ٣٨٨)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٣٨، ٤٥٥، ٤٨٥)، **ولطائف الإشارات** (٦/٢٧٠٨-٢٧٠٩).

[المدثر: ٥٤-٥٥]، ووجه التشديد: أنَّه من تَذَكَّر يَتَذَكَّرُ ، وهذا أصلها ثم أُدْغِمَت التاء في الذال؛ لتقاربهما فأصبحت: يذَّكَّرُ، وحجته قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩](١).

وهما بمعنًى واحد، قال الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ): "ويَذْكُر ويَتَذَكَّر يأتيان بمعنًى واحدٍ، وفي قراءتنا: ﴿وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣]، وفي حرف عبد الله (وَتَذَكَّرُوا مَا فِيْه) [البقرة: ٦٣](٢)"(٣)، وقال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "وذَكَرْتُ وتَذَكَّرْتُ بمعنًى واحد"(٤).

وقيل: التخفيف من: الذكر الذي يعقب النسيان والغفلة، وأمَّا التشديد فهو من: التذكير، بمعنى: التدبر والاتعاظ والاعتبار والتفكر(٥)، وهذه التفرقة يُرْجَعُ فيها لكلِّ موضع وسياقه، ولِمَا قاله أهل التفسير فيه، والله تعالى أعلم.

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

- **علة الجمع بين اللغتَيْن:**

قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ومن فرَّق جمع"(٦).

وقال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "وجه من خفف موضعًا وشدد موضعًا: الجمع بين اللغتَيْن"(٧).

---

(١) انظر: **المختار** (٤٧٨/١، ٥٣١)، **وعلل القراءات**: للأزهري (٢٠٨/١)، **وحجة القراءات** (ص: ٤٠٤، ٤٤٥-٤٤٦، ٥١٠، ٥١٣)، **وشرح الهداية** (٣٨٧/٢-٣٨٨)، **والبديع**: لابن مُطَرِّف (٤٣١/١).

(٢) قال ابن مهران في **غرائب القراءات** (ص: ١٣٦): "وفي حرف ابن مسعود: (خذوا ما آتيتكم بقوة وتذكَّروا ما فيه)، وكذلك في الأعراف [١٧١]"، وانظر: **المختصر في الشواذ** (ص: ١٤)، **والمغني**: للدهان (٤٢٣/١).

(٣) **معاني القرآن** (٢٧١/٢)، وانظر: **الحجة**: للفارسي (٣٤٦/٥)، **وفتح الوصيد** (١٠٥٩/٣).

(٤) **إعراب القراءات السبع** (١٧٣/١)، وانظر: **الموضح** (٧٥٨/٢، ٨٢١-٨٢٢، ٩٣٠-٩٣٢).

(٥) انظر: **الحجة**: لابن خالويه (ص: ٢٦٦)، **ونكات القرآن** (٥٨٠/١، ٦٢٤) و(٧٢٢/٢، ٧٢٦)، **والشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٠١، ١٣٩، ٢٠٦)، **والكشف** (٤٧/٢، ٩٠، ١٤٧)، **والدُّرة الفريدة** (٢٨٣/٤)، **واللآلئ الفريدة** (٩٤٧/٣).

(٦) **الكنز** (١٨٦٧/٤)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٤٢٣/٢).

(٧) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله الحربي (ص: ٩٨).

وقال الكوراني (ت٨٩٣هـ) في شرحه لكلام الجعبري (ت٧٣٢هـ): "قال: «ومن فرَّق»، أقول: أي من قرأ بعضه مخففًا وبعضه مشددًا؛ جمع بين اللغتَيْن"[(١)].

وهي العلة الوحيدة التي عثرت عليها فيما وقفتُ عليه من نصوص وأقوال، والله تعالى أعلم.

---

(١) **العبقري** (٣٦٩/أ).

❖ المسألة (٤٢): علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في ﴿كِسَفًا﴾:

وردت في خمسة مواضع من القران، ولم يختلف القُرَّاء إلا في أربعة مواضع منها، وهي(١):

١- الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿أَوۡ تُسۡقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمۡتَ عَلَيۡنَا كِسَفًا أَوۡ تَأۡتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢].

٢- الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿فَأَسۡقِطۡ عَلَيۡنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٧].

٣- الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبۡسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ يَشَآءُ وَيَجۡعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلۡوَدۡقَ يَخۡرُجُ مِنۡ خِلَٰلِهِۦ﴾ [الروم: ٤٨].

٤- الموضع الرابع، قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأۡ نَخۡسِفۡ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ أَوۡ نُسۡقِطۡ عَلَيۡهِمۡ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [سبأ: ٩].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

.... وَعَـمَّ نَـدًى كِسْـفًـا بِـتَـحْـرِيـكِـهِ وِلَا
وَفِي سَـبَـإٍ حَـفْـصٌ مَّـعَ الشُّـعَـرَاءِ قُـلْ وَفِي الرُّومِ سَـكِّنْ لَّيْسَ بِـالْخُلْفِ مُـشْـكِلَا(٢)

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

....كِسْـفًا انْقُـلَا(٣)

(١) انظر: **الدُّرة الفريدة** (٤/٢٩٠-٢٩١)، و**إبراز المعاني** (٣/٣٢٥-٣٢٦)، **والنجوم الزاهرة** (ص: ٦٨٦-٦٨٧)، **ولطائف الإشارات** (٦/٢٧٢٤-٢٧٢٥).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٦٥) البيت رقم (٨٢٧-٨٢٨)، وانظر: **المهند القاضي** (ص: ٦٧٩)، **وجامع الفوائد** (ص: ٧٣٣-٧٣٤)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله الحربي (ص: ١٠٦-١١٠).

(٣) **الدُّرة** (ص: ١٨) البيت رقم (١٧٩)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ٣٢٦)، **والغُرَّة**: للحصني، تحقيق: عمار عبد القوي (ص:١١٨)، **والإيضاح**: للقاضي (ص: ١٧٠).

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ نافع وابن عامر وعاصم وأبو جعفر بفتح السين في موضع سورة الإسراء ﴿كِسَفًا﴾، وانفرد حفص بالفتح في موضعي سورة الشعراء وسبأ، وكذلك انفرد ابن عامر بخلاف عن هشام وأبو جعفر بإسكان السين في موضع سورة الروم ﴿كِسْفًا﴾، وقرأ الباقون بالضد في كل ما ذكر(١).

- **مراتب القُرَّاء:**

١- فتح السين في موضع الإسراء والروم، وإسكانها في موضع الشعراء وسبأ، وذلك لنافع، وشعبة.

٢- فتح السين في موضع الروم، والإسكان في المواضع الثلاثة الباقية، وذلك لابن كثير، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر.

٣- فتح السين في موضع الإسراء، والوجهين في موضع الروم، والإسكان في موضع الشعراء وسبأ، وذلك لهشام وحده.

٤- فتح السين في موضع الإسراء، وإسكانها في المواضع الثلاثة الباقية، وذلك لابن ذكوان، وأبي جعفر.

٥- فتح السين في المواضع الأربعة كلها، وذلك لحفص وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ابن كثير وأبا عمرو وابن ذكوان وحمزة والكسائي وأبا جعفر ويعقوب وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم الفتح بموضع واحد من مواضع الخلاف الأربعة، ويمكن القول بأن هشامًا لم تطرد قراءته أيضًا؛ باعتبار وجه إسكان الروم، فيصبح هذا الوجه هو مذهبه المُطَّرِد في ثلاث سور، وعلى اعتبار وجه الفتح في سورة الروم،

---

(١) انظر: **التيسير** (ص: ٣٤٥، ٣٩٢، ٤١٠)، **والنشر** (١٧٨٢/٥)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٤٠، ٤٨٩، ٥٠٥)، **ولطائف الإشارات** (٢٧٢٤/٦-٢٧٢٥).

لن يكون لديه مذهب مُطَّرِد؛ لتساوي القراءتَيْن في الأربعة مواضع، والله تعالى أعلم.

- **توجيه القراءتَيْن:**

من قرأ بفتح السين ﴿كِسَفًا﴾: فعلى أنَّه جمع كِسْفة، كما يقال في جمع: خِرْقة خِرَق، وفِرْقة فِرَق[١]، قال ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري): "فالفتح بلا خلاف جمع كِسْفة، كقولك: قِطْعة وقِطَع، وكِسْرة وكِسَر، وسِدْرة وسِدَر"[٢].

ومن قرأ بإسكان السين ﴿كِسْفًا﴾: فقد قيل في توجيه قراءته عدة أقوال، منها:

١- **أنَّه مصدر:**

من كسف الشيء يكسفه كِسْفًا[٣]، قال الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ): "والكِسْف مصدر"[٤]، وقال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): "والحجة لمن أسكن: أنَّه شبَّهه بالمصدر في قولهم: عِلْم، وحِلْم"[٥].

٢- **أنَّه اسم للشيء المقطوع:**

قال ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ): "والوجه في التسكين: أنَّه اسم للشيء المقطوع، يقال: كسفت الشيء كَسْفًا (بالفتح)، وهذا كِسْف (بالكسر)، أي: مقطوع، كالطِّحن بمعنى المطحون"[٦].

٣- **أنَّه مفرد:**

وجمعه كِسَف، أو كسوف على القياس ولم يُسْمَع فيه[٧]، قال الأخفش الأوسط (ت نحو

---

(١) انظر: **الحجة:** لابن خالويه (ص: ٢٢٠)، **والشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٠٧)، **والكشف** (٥١/٢)، **وشرح الهداية** (٣٩٠/٢).

(٢) **المختار** (٤٨٥/١)، وانظر: **الشفاء** (٧٧٩/٢).

(٣) انظر: **المختار** (٤٨٥/١) و(٦٣٤/٢، ٦٨٠، ٧٠٧)، **وإعراب القراءات السبع** (٣٨٣/١)، **والبديع:** لابن مُطَرِّف (٤٣٥/١)، **وتفسير القرطبي** (١٧٥/١٣).

(٤) **معاني القرآن** (١٣١/٢)، وانظر: **الشفاء** (٧٧٩/٢).

(٥) **الحجة** (ص: ٢٢٠).

(٦) **الموضح** (٧٦٨/٢)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٢٩٢/٤)، **والدر المصون** (٤١٠/٧).

(٧) انظر: **المختار** (٤٨٥/١) و(٦٨٠/٢)، **وعلل القراءات:** للأزهري (٣٢٩/١)، **ونكات القرآن** (٥٨٧/١)، **والشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٠٧).

٢١٥هـ): "من قرأ ﴿كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الشعراء: ١٨٧] جعله واحدًا، ومن قرأ ﴿كِسَفًا﴾ جعله جمعًا"[١]، وقال الأزهري (ت نحو ٣٧٠هـ): "أن يكون الكِسْف واحدًا، ويُجْمَع على كِسَفًا"[٢]، وهو مذهب كثير من أهل اللغة كما قاله ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري)[٣].

٤- أنَّه اسم جمع[٤]:

قال ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ): "وذلك أنَّ الكِسْف في كلام العرب جمع كِسْفة، وهو جمع الكثير من العدد وللجنس، كما تجمع السِّدْرة بـ: سِدْر، والتَّمْرة بـ: تَمْر"[٥]، وقال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "ويجوز أن يكون الكِسْف بالإسكان جمع كِسْفة، كـ: تَمْرة وتَمْر، فيكون في المعنى كقراءة من فتح بمعنى: قطعًا"[٦].

٥- أنَّه لغة في جمع كِسْفة:

قال أبو شامة (ت٦٦٥هـ): "و﴿كِسَفًا﴾ بإسكان السين وفتحها لغتان، جمع كِسْفة، وهي: القطعة، ومثلهما: سدرة وسدر..."[٧]، وعقَّب على قولة السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) قائلًا: " قوله: «لغتان، جمع كِسْفة»، فيه نظرٌ؛ لأنَّه لا يقال لغتان إلا إذا اتحد معناهما وجهتاهما، وهذان مختلفا الجملة؛ لأنَّ الساكن اسم جمع لا جمع، اللهم إلا أن يريد طريق المعنى فيقرب حينئذ"[٨].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

---

(١) **تفسير القرطبي** (١٧٥/١٣)، وانظر: **الصحاح** (١٤٢١/٤) مادة (ك س ف).

(٢) **علل القراءات** (٣٢٩/١)، وانظر: **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٢٨٨).

(٣) انظر: **المختار** (٦٣٤/٢).

(٤) انظر: **الكنز**: للجعبري (١٨٧٤/٤)، **والعقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٧١٨)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله الحربي (ص: ١٠٩)، **والدر المنثور** (ص: ٢٣٤).

(٥) **تفسير الطبري** (٨٠/١٥)، وانظر: **إعراب القراءات السبع** (٣٨٣/١)، **والحجة**: للفارسي (١١٩/٥).

(٦) **الكشف** (٥١/٢)، وانظر: **حجة القراءات** (ص: ٤١٠، ٥٦٠)، **وشرح الهداية** (٣٩٠/٢).

(٧) **إبراز المعاني** (٣٢٥/٣)، وانظر: **مبرز المعاني**، تحقيق: علي الغامدي (ص: ٢٧٧).

(٨) **العقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٧١٨).

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن والمعنيَيْن:

قال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "ومن فتح في موضع وأسكن في موضع؛ فللجمع بين اللغتَيْن والمعنيَيْن، مع نقله ذلك عمن سلف، والله أعلم بالصواب"(١).

وقال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ومن فرَّق جمع"(٢)، وقال القَسْطَلَّاني (ت٩٢٣هـ): "ومن فرَّق فللأثر والجمع بين اللغتَيْن"(٣).

العلة الثانية- علة تفسيرية ترجع إلى المعنى، واللفظة الأَوْلى التي تناسب السياق:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "ورُوِيَ عن أبي عمرو: ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة السين كل القرآن إلا في الروم بفتح السين؛ لأنَّه يعني: وقطعًا، يريد السحاب"(٤).

وقال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): "وإنَّما قرؤوا في الروم في قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا﴾ [الروم: ٤٨] متحركة السين؛ لأنَّ السحاب يكون قطعًا، وإنَّما يتضام عن تفرَّق"(٥).

وقال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وعلة من قرأ: ﴿وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا﴾ [الروم: ٤٨] في الروم بفتح السين؛ أنَّ معنى الجمع هنا أظهر؛ لأنَّ السحاب يُجْعَل بعضه فوق بعض،

---

(١) **الدُّرة الفريدة** (٢٩٢/٤)، وانظر: **النجوم الزاهرة** (ص: ٦٨٧).

(٢) **الكنز** (١٨٧٤/٤)، وانظر: **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله الحربي (ص: ١٠٩)، **وشرح الطيبة**: للنويري (٤٢٦/٢)، **والدرر الناثرة** (ص: ٢٣٤).

(٣) **لطائف الإشارات** (٢٧٢٥/٦)، وانظر: **الفتح الداني** (٢٤٩/ب).

(٤) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٠٧).

(٥) **الحجة** (١٢٠/٥).

فيصير قِطَعًا مجتمعةً متراكبةً فيمطر، ودليل ذلك قوله في موضع آخر: ﴿ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [النور: ٤٣]"[1].

وهذه **العلة تقال لأبي عمرو ومن و افقه**، وما دامت رُوِيَتْ عن أبي عمرو فهي صحيحة لا اعتراض عليها؛ لأنها تبين أنها علة اختياره، وكما يظهر من خلال ما سبق: قلة نص العلة وعدم وضوح المقصود بها بشكل كامل عامٍّ، إلا أنَّه يمكن القول:

بأنَّ موضع الروم اختص بقراءة الفتح دون غيره؛ لأجل أنَّ المعنى فيه على الجمع، أي: أنَّ السحاب جُعِلَت قِطَعًا، وتصديقه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [النور: ٤٣] **بدلالة** ﴿يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ﴾ **أي: أنها متفرقة وقطع كثيرة لا قطعة واحدة، فتكون قراءة الفتح التي تدل على الجمع بلا خلاف أنسب لها من غيرها**[2].

وإضافةً على ذلك فإنَّ سياق موضع الروم، هو الوحيد في سياق الرحمة بنزول المطر، وأما بقية مواضع ﴿كِسْفًا﴾ التي قرؤوها بالإسكان، فقد جاءت كلها في سياق العذاب والتحدي بنزوله: ﴿أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا﴾ [الإسراء: ٩٢]، ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الشعراء: ١٨٧]، ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [سبأ: ٩]، **والله تعالى** أعلم.

---

(١) **الشفاء** (٧٨١/٢).

(٢) انظر: **تفسير الطبري** (٣٣٥/١٧) و(٥٢٠/١٨)، **والهداية: لمكي** (٥١٣٠/٨) و(٥٦٩٩/٩)، **ومعالم التنزيل** (٥٣/٦، ٢٧٦)، **والبحر المحيط** (٤٢٦/٦) و(١٧٣/٧).

❖ المسألة (٤٣): علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في ﴿نُّكۡرَا﴾، ﴿نُّكُرٍ﴾:

وردت في أربعة مواضع من القرآن، واختلف القُرَّاء فيها جميعًا، وهي[١]:

١- الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿قَالَ أَقَتَلۡتَ نَفۡسَا زَكِيَّةَۢ بِغَيۡرِ نَفۡسٖ لَّقَدۡ جِئۡتَ شَيۡـٔٗا نُّكۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٤].

٢- الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوۡفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابٗا نُّكۡرٗا﴾ [الكهف: ٨٧].

٣- الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرۡيَةٍ عَتَتۡ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبۡنَٰهَا حِسَابٗا شَدِيدٗا وَعَذَّبۡنَٰهَا عَذَابٗا نُّكۡرٗا﴾ [الطلاق: ٨].

٤- الموضع الرابع، قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡۘ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

....	............وَنُـكْـرًا شَـــرْحُ حَـقٍّ لَّـهُ عُـلَا
وَنُـــكْــــرٍ دَنَـــا............................	....[٢]

قال ابن الجزريِّ (ت٨٣٣هـ):

....	......................................أُثْـــــــقِــــــلَا
....	....
....وَنُكْرًا..	حِمًا..[٣]

---

(١) انظر: **جامع البيان:** للداني (١٣١٥/٣) و(١٦١٦/٤) **والمفيد:** لابن جُبارة، تحقيق: عبد الله العصيمي (ص: ٤٩٥-٤٩٦)، **ونزهة البررة** (قسم التحقيق/٢٩)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٨٨٩).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٤٩) البيت رقم (٦١٨-٦١٩)، وانظر: **الكنز:** لشعلة (١٧٣/٢-١٧٤)، **والكنز:** للجعبري (١٤٥٧/٣)، **والإشارات العمرية**، تحقيق: إهداء شريف (ص: ١٢٥-١٢٦).

(٣) **الدُّرة** (ص: ٨) البيت رقم (٧٤-٧٦)، وانظر: **الإيضاح:** للزبيدي (ص: ١٨٨-١٨٩، ١٩١)، **والغُرَّة:** للعرائي، =

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع الأربعة السابقة، فقرأ نافع وابن ذكوان وشعبة وأبو جعفر ويعقوب بضم الكاف من المنصوبة ﴿نُّكُراً﴾، وهي الواردة في موضعَي الكهف والطلاق، وقرأ الباقون بإسكانها ﴿نُّكۡرًا﴾، وأما موضع القمر فقد انفرد فيه ابن كثير بإسكان الكاف ﴿نُّكۡرٍ﴾، وقرأه الباقون بالضم ﴿نُّكُرٍ﴾[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- ضم الكاف في المواضع الأربعة جميعها، وذلك لنافع، وابن ذكوان، وشعبة، وأبي جعفر، ويعقوب.

٢- إسكان الكاف في المواضع الأربعة جميعها، وذلك لابن كثير وحده.

٣- ضم الكاف من موضع القمر ﴿نُّكُرٍ﴾، وإسكانها في المواضع الثلاثة الباقية ﴿نُّكۡرًا﴾، وذلك لأبي عمرو، وهشام، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ أبا عمرو وهشامًا وحفصًا وحمزة والكسائي وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم موضع القمر بالضم دون المواضع الثلاثة الباقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

الضم والإسكان في ﴿نُّكۡرًا﴾ و﴿نُّكُرٍ﴾ لغتان من لغات العرب ومعناهما واحد، ويجوز أن تُوَجَّهان زيادةً على ذلك: بأنَّ لغة الضم هي الأصل، والإسكان تخفيف منها؛ لاستثقال توالي الضمتين[2]، قال ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري): "وهما لغتان بمعنًى: نُكْر ونُكُر، فالضم

تحقيق: أحمد الشنقيطي (ص: ٥٨، ٦٠)، **وشرح الدُّرة:** للسَّمَنُّودي (ص: ٩٨-٩٩).

(١) انظر: **التبصرة** (ص: ٥٧٨)، **والتيسير** (ص: ٣٥١، ٤٧٥)، **والكنز:** للواسطي (٥٤٧/٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٤٧، ٥٦٩).

(٢) انظر: **الحجة:** لابن خالويه (ص: ٢٢٨)، **وعلل القراءات:** للأزهري (٣٤٥/١)، **والكشف** (٦٩/٢)، **وشرح** =

الأصل، والتخفيف للإيجاز"(١).

وقال ابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ): "والوجه: أنَّ الأصل نُكُرًا بالضم؛ لأنه من أبنية الصفات، كقولهم: ناقةٌ أُجُدٌ(٢)، ومشيةٌ سُجُحٌ(٣) بالضم، ويجوز أن تُخَفَّف الكلمة بإسكان العين منها..."(٤).

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- اتباع الأثر:

قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) عند شرحه لأبيات هذه المسألة: "أخبر عمَّن رمز له بالدال من (دَنَا) وهو: ابن كثير، أنَّه سكَّن كاف ﴿نُّكُرًا﴾ المجرور، وهو في القمر: ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦]، ففُهِم أنَّ الباقين يضمونه، وحَسُنَ تسكينه موافقةً لـ: ﴿نُّكْرًا﴾ المنصوب، وهذا أدلُّ دليلٍ على أنَّ القراءة سنة متبعة ليست بالرأي، ألا ترى أنَّ غير ابن كثير ممن سكَّن ﴿نُّكْرًا﴾ المنصوب كيف ضم هذا؟"(٥).

العلة الثانية- الأخذ باللغتَيْن والجمع بينهما:

قال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): "فمن أخذ بالتثقيل والتخفيف كان مُصِيبًا، وكذلك إن أخذ آخذ باللغتَيْن وقرأ في موضع بالتخفيف وفي موضع بالتثقيل فجائز"(٦).

العنوان، تحقيق: عبد الرزاق الحافظ (ص: ٢٤٨)، **والكنز**: للجعبري (١١٤٦/٣، ١٤٥٩).

(١) **المختار** (٥٠٤/١)، وانظر: **البديع**: لابن مُطَرِّف (٤٤٦/١)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٣٠٣).

(٢) **ناقةٌ أُجُدٌ**: أي: قوية، مُوَثَّقة الخَلْق، مُتَّصِلة فَقَار الظهر، تراها كأنها عظم واحد، انظر مادة (أ ج د) في: **الصحاح** (٤٣٩/٢)، **وتاج العروس** (٣٧٥/٧)

(٣) **مشيةٌ سُجُحٌ**: السُّجُح: اللين السهل، يقال مشى فلان مشيًا سُجُحًا وسَجِيحًا، ومشية سُجُح، أي سهلة، انظر مادة (س ج ح) في: **لسان العرب** (٤٧٥/٢)، **وتاج العروس** (٤٥٤/٦).

(٤) **الموضح** (٧٩١/٢)، وانظر: **الحجة**: للفارسي (١٥٩/٥-١٦٠)، **ولطائف الإشارات** (١٤٦٧/٤).

(٥) **العقد النضيد**، تحقيق: منصور الغامدي (ص: ٥٦٥)،

(٦) **الحجة** (١٦٠/٥)، وانظر: **الكنز**: للجعبري (١٤٦٠/٣).

العلة الثالثة- موافقة رؤوس الآي قبلها وبعدها:

قال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "قرأ الباقون بتخفيف كل ذلك إلا قوله في (اقتربت) ﴿إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦]، وهو الاختيار؛ لأن رؤوس الآي في (اقتربت) مثقلة نحو: ﴿عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦]"(١).

وقال ابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري): "وإنما خالف أبو عمرو أصله فقرأها هاهنا بالتثقيل؛ لأن رؤوس الآي مثقلة، نحو: [عُذُرًا](٢) و﴿نُذُرِ﴾ ولهذا اختار التثقيل"(٣).

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "﴿شَيۡءٖ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦] خفيف: مكي، وهذا على مذهبه مستقيم؛ لأن مذهبه التخفيف في أمثالها وأشباهها، وإنَّما يَحتاج إلى العلة فيها من ثقَّلها وخفَّف نظائرها، فقيل: إنَّما ثقَّلها؛ لمُجَاورة رؤوس الآي قبلها وبعدها؛ ليكون كلها ثقيلًا، والله أعلم بها"(٤).

وقال السخاوي (ت٦٤٣هـ): "والذين أسكنوا ذاك وحركوا هذا؛ حجتهم موافقة الآي"(٥).

أي: لكون رؤوس آي سورة القمر مُثَقَّلَةً بالتحريك، فكلما كان الحرف الذي قبل الراء مُحَرَّك، فناسب أن تأتي ﴿نُّكُرٍ﴾ بالتحريك أيضًا؛ مُوافِقةً لتثقيل رؤوس الآي قبلها وبعدها، حتى تأتي كلها مُتفقةً على نَسَق واحد، ومن رؤوس الآي المُحَرَّكة مما أتى قبلها: ﴿ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥]، ومما أتى بعدها: ﴿عَسِرٞ﴾ [القمر: ٨].

ومما **يُقَوِّي هذه العلة لهم ويرجحها**: أنهم في المواضع الباقية أيضًا راعَوا رؤوس الآي كذلك، فلما كانت رؤوس الآي قبل وبعد موضعَي الكهف وموضع الطلاق مخففةً بالإسكان، ناسب أن

---

(١) **إعراب القراءات السبع** (٤٠٦/١)، وانظر: **معاني القراءات**: للأزهري (٤٢/٣).

(٢) هكذا في النسخة المحققة، ولا يوجد رأس آية هكذا في سورة القمر.

(٣) **حجة القراءات** (ص: ٦٨٨)، وانظر: **إعراب القراءات السبع** (٣٧٣/٢).

(٤) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (٥٤٢/٢)، وانظر: **المحتسب** (٣٠١/٢)، **والشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٢٢).

(٥) **فتح الوصيد** (٨٥٥/٣)، وانظر: **شرح العنوان**، تحقيق: عبد الرزاق الحافظ (ص: ٦٤٥).

يقرأوا فيها بالإسكان أيضًا، فحجتهم لقراءتَيْهم: **موافقة رؤوس الآي**، ولذا قال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "...وهو مُنَاسبة رؤوس الآي، وكذلك توجيه إسكان ﴿نُّكۡرًا﴾؛ لأن فواصل ما في الكهف التي قبلها والتي بعدها على السكون...وكذلك التي في الطلاق، وإليه أشار بالرمز، أي: طريقة حق عالية، وأما إسكان ﴿نُّكۡرٍ﴾ المجرور، فلا تناسب فيها؛ للتحريك في الفواصل..."[(١)].

العلة الرابعة- عدم توالي الحركات في ﴿نُّكُرٍ﴾ إلا وصلًا:

قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "وحجة الباقين في تثقيل المخفوض، وتخفيف المنصوب؛ أنَّ المنصوب يلزم راءه الحركة في الوصل والوقف، فوجب تخفيف عينه؛ للزوم الحركة لِلَامه وفائه، والمخفوض لا يلزم الحركة لامه إلا في الوصل، فلم يُخَفَّف عندهم، إذ اللام في الخفض لا يلزمها الحركة في الوقف"[(٢)].

أي: أنَّ ﴿نُّكُراً﴾ المنصوب تتوالى فيه الحركات وصلًا ووقفًا، فحركة فاء الفعل ولامه لازمة لا تسقط؛ فخُفِّفَت العين حينئذ، في حين أنَّ ﴿نُّكُرٍ﴾ المخفوض لا تتوالى فيه الحركات إلا وصًلا، وأما وقفًا فإنَّ الراء تُسَكَّن وتذهب حركتها؛ لأجل الوقف، فحينما توالت الحركات ولزمت ﴿نُّكُراً﴾ وصلًا ووقفًا، ناسبها الإسكان تخفيفًا أو لغةً، وحينما لم تتوالَ الحركات في ﴿نُّكُرٍ﴾ وتلزمها إلا وصلًا لا وقفًا، ناسبها التثقيل.

---

(١) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله البلوشي (ص: ٤٠٥)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٣٦٤/٣-٣٦٥).

(٢) **الكشف** (٦٩/٢).

ومما قد يَرِدُ على هذه العلة ويضعفها: أنَّ زوال الحركة عارض فلم لا يُعْتَدُّ بالأصل، كما اعْتَدَّ ابن كثير بالحركة[1]، وكذلك لو أُتِيَ فيها بوجه الرَّوْم[2] لأتت الحركة وقفًا أيضًا!

الخلاصة والترجيح:

وعلى ما سبق، فإنَّ العلل الثلاث الأول هي التي تُرَجَّح، ويمكن الجمع بينها بدون تعارض، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: **الكشف** (٦٩/٢).

(٢) **الرَّوْم**: هو "الإتيان ببعض الحركة في الوقف، وهو مختص بالرفع والضم والجر والكسر دون الفتح والنصب، ويُقَدَّر المحذوف من الحركة بالثلثين، والمنطوق بالثلث، ويُعَبِّر عنه الكوفيون بالإشمام" **مختصر العبارات** (ص: ٦٦)، وانظر: **شرح قصيدة الخاقاني** (٣٣٧/٢، ٤٥٠).

❖ المسألة (٤٤): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في باب ﴿يُبْدِلَهُمَا﴾**:

ورد الخلاف بين القُرَّاء منها في أربعة مواضع(١)، وهي:

١- الموضع الأول: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١].

٢- الموضع الثاني: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥].

٣- الموضع الثالث: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥].

٤- الموضع الرابع: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا رَٰغِبُونَ﴾ [القلم: ٣٢].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَمِنْ بَعْدُ بِالتَّخْفِيفِ يُبْدِلَ هَاهُنَا	وَفَوْقَ وَتَحْتَ الْمُلْكِ كَافِيهِ ظَلَّلَا(٢)
....	وَفِي يُبْدِلَنَّ الْخِفُّ صَاحِبُهُ دَلَا(٣)

(١) انظر: **المستنير** (٢/٢٧١)، **والشفاء** (٢/٨١٣-٨١٤)، **وشرح الطيبة**: لابن الناظم (٢/٩٦٠)، **وغنية الطلبة** (٤/٢٤٦٦-٢٤٦٧).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٦٧) البيت رقم (٨٤٨)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٤/٣٢٠-٣٢١)، **والعقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (؟/٧٨٣)، **وحل الشاطبيَّة** (ص: ٣٦٠).

(٣) **الشاطبيَّة** (ص: ٧٣) البيت رقم (٩١٨)، وانظر: **المهند القاضبي** (ص:٧٢٣)، **واللآلئ الفريدة** (٣/١٢٤)، **والكنز**: للجعبري (٤/٢٠٣٦-٢٠٣٧).

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

..............كُــلَّ يُــبْــدِلَ خِــفَّ حُــطْ ....[1]

....وَحَــقٌّ لَــيُــبْــدِلَا[2]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر بتشديد الدال وفتح الباء في جميع المواضع ﴿يُبَدِّلَهُمَا﴾، ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم﴾، ﴿يُبَدِّلَهُۥ﴾، ﴿يُبَدِّلَنَا﴾، بينما قرأ ابن كثير وشعبة ويعقوب بتخفيف الدال وسكون الباء في جميع المواضع ﴿يُبْدِلَهُمَا﴾، ﴿وَلَيُبْدِلَنَّهُم﴾، ﴿يُبْدِلَهُۥ﴾، ﴿يُبْدِلَنَا﴾، وقرأ الباقون بالتشديد في موضع النور وحده، وبالتخفيف فيما عداه ﴿يُبْدِلَهُمَا﴾، ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم﴾، ﴿يُبْدِلَهُۥ﴾، ﴿يُبْدِلَنَا﴾[3].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- التشديد في الكل، وذلك لنافع، وأبي عمرو، وأبي جعفر.

٢- التخفيف في الكل وذلك لابن كثير، وشعبة، ويعقوب.

٣- التشديد في موضع النور وحده والتخفيف في الباقي، وذلك لابن عامر، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ابن عامر وحفصًا وحمزة والكسائي وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءاتهم في جميع المواضع؛ لمخالفتهم مذهبهم المُطَّرِد في موضع سورة النور.

---

(١) **الدُّرة** (ص: ١٦) البيت رقم (١٥١)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ٢٩٠-٢٩١)، **وشرح الدُّرة**: للنويري (٢٢٠/٢)، **وشرح الدُّرة**: للسَّمَنُّودي (ص: ١٦٨).

(٢) **الدُّرة** (ص: ١٨) البيت رقم (١٧١)، وانظر: **الغرة**: للحِصْني، تحقيق: عمار عبد القوي (ص: ١٠٠)، **والبهجة السَّنِيَّة** (ص:٣٤٦)، **والإيضاح**: للقاضي (ص: ٣٢٢).

(٣) انظر: **التيسير** (ص: ٣٥٢، ٣٨٤)، **والمستنير** (٢٧١/٢، ٣٢٤)، **والإقناع** (٦٩١/٢، ٧١٣)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٤٧-٤٤٨، ٤٨٣).

- **توجيه القراءتَيْن:**

وجْه التشديد: أنَّه من بدَّل يُبَدِّلُ تبديلًا، ووجْه التخفيف: أنَّه من أبدَل يُبْدِلُ إبْدالًا، وهما لغتان بمعنًى واحد[1]، إلا أنَّ في التشديد بيان لمعنى التكثير والتكرار والمبالغة في الفعل، ولذا فإن أكثر ما جاء في القرآن من نظائرها التي لم يُخْتَلف فيها بين القراء: كانت بالتشديد[2]، وذُكِرَ عن أبي عمرو أنه قال: "إنما اخترت التثقيل؛ لأن شاهده في القرآن، وهو قوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً﴾، ولم يقل: أبدلنا، وقال: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾، ولم يقل: لا إبدال..."[3].

وقد قيل: أنَّهما يختلفان في المعنى، قال ثعلب (ت٢٩١هـ): "**التبديل**: تغيير الصورة إلى صورة غيرها، والجوهرة بعينها، **والإبدال**: تنحية الجوهرة، واستئناف جوهرة أخرى..."[4]، وقد قال من قبْله الفَرَّاء (ت٢٠٧هـ) في «معاني القرآن»[5] مثل ذلك، لكنه بيَّن أنَّ اللغتَيْن متقاربتين، ويظهر من كلامه جواز استعمال أحدهما مكان الآخر، ونُقِل كذلك عن قطرب (ت٢٠٦هـ)[6] والمُبَرِّد (ت٢٨٦هـ) وعن النحاس (ت نحو ٣٣٨هـ) أيضًا[7]، قال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "والقول بتقارضهما[8]، هو الصحيح الذي

---

(١) انظر: **إعراب القراءات السبع** (٤٠٩/١-٤١٠)، **والحجة**: للفارسي (٤٦٠/٣-٤٦١)، **والهداية** (٤٠٠/٢)، **والعقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (؟/٧٨٣).

(٢) انظر: **المختار** (٥٠٧/١) **والكشف** (٧٢/٢، ١٤٢)، **واللآلئ الفريدة** (٣٧/٣، ١٢٥)، **والشفاء** (٨١٣/٢).

(٣) **إعراب القراءات السبع** (٤٠٩/١-٤١٠)، وانظر: **فتح الوصيد** (١٠٧٦/٣).

(٤) **علل القراءات**: للأزهري (٣٤٨/١-٣٤٩)، وانظر: **شرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص:٣٠٥)، **والدُّرة الفريدة** (٣٢١/٤).

(٥) (٢٥٩/٢).

(٦) هو: أبو علي، محمد بن المستنير المعروف بـ : قطرب النحوي اللُّغوي، أحد العلماء بالنحو واللغة، من شيوخه: سيبويه، من تلاميذه: أبو القاسم الباهلي المُهَلَّبي، ومحمد بن الجهم السِّمَّرِي، من تصانيفه: النوادر، والمثلث، توفي عام (٢٠٦هـ)، انظر: **طبقات النحويين** (ص: ٩٩-١٠٠)، **وإنباه الرواة** (٢١٩/٣-٢٢٠).

(٧) انظر: **إعراب القرآن**: للنحاس (ص:٦٥٦)، **وفتح الوصيد** (١٠٧٧/٣)، **والكنز**: للجعبري (١٩٠٧/٤)، **والعقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (؟/٧٨٤، ٧٨٦).

(٨) **التقارض**: أي يتبادل أحدهما مكان الآخر، ومنه قولهم: هما يتقارضان الخير والشر، أي: يتبادلانه، ومنه ظاهرة التقارض النحوي، أي: تبادل الأحكام بين الكلمتين، فتعطى كل كلمة حكمها المختص بها إلى الأخرى، =

لا ينبغي القول إلا به؛ للاختلاف في بعض الألفاظ، كما في الكهف والتحريم ونون"(١).

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- الجمع بين اللغتَيْن ومعنَيَيْهما، مع إرادة تكرير الفعل هنا:

قال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "وقرأ الباقون بتخفيف كل ذلك إلا قوله في النور: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗا﴾ فيحتمل أن يكونوا أتوا **بالمعنيَيْن كلَيْهما**، وهو الاختيار عندي، أنهم شددوا هذا الحرف خاصةً **إرادة تكرير الفعل**، لأنّ الله تعالى بدلهم الأمن من الخوف مرةً بعد مرة، وأمنًا على أمن، فالتشديد دلالة على تكرير الفعل"(٢).

ولو نظرنا إلى المواضع الأخرى المُخْتَلَف فيها، **فإن إرادة تكرير الفعل فيها ليست ظاهرةً كظهورها في موضع النور**، فإن الغلام الذي قُتِل: بُدِّل بولد غيره، وفي سورة التحريم فإن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ لم يقع منه طلاق لزوجاته بل كانت الآية تحذيرًا من الله لنسائه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ؛ فلم يكن هناك تبديل، وكذلك أصحاب الجنة دعوا الله أن يبدلهم خيرًا من جنتهم وهي جنة واحدة، وزيادةً على ذلك: أن المواضع المُخْتَلَف فيها جميعًا **مختصة بقصتها وزمانها فهي ماضية قد انتهت وغير ممتدة إلى زماننا**، إلا موضع سورة النور، فالوعد الذي فيها مستمر إلى قيام الساعة، فناسب فيها تكرار الفعل(٣)، والله تعالى أعلم.

العلة الثانية- مُشَاكلة اللفظ المُجَاور له:

انظر: **القاموس المحيط** (ص: ٦٥٢) مادة (ق ر ض)، **وظاهرة التقارض في النحو العربي**: لأحمد محمد عبد الله (ص: ١٦٩).

(١) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله الحربي (ص:١٥٩).

(٢) **إعراب القراءات السبع** (٤١٠/١)، وانظر: **معاني القرآن**: للفراء (٢٥٩/٢).

(٣) انظر: **تفسير الطبري** (٣٥٨/١٥-٣٥٩) و(٣٤٩/١٧) و(٩٩/٢٣، ١٨٣)، **ومعالم التنزيل** (١٩٥/٥) و(٥٨/٦) و(١٦٨/٨-١٦٩، ١٩٧)، **والبحر المحيط** (١٤٧/٦، ٤٣١) و(٢٨٧/٨، ٣٠٧) **وتفسير السعدي** (ص: ٥٦١، ٦٧٠-٦٧١، ١٠٣٠، ١٠٣٨-١٠٣٩).

قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "وعلة من ثقل ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم﴾ في النور، وخفف ما في الكهف والمُتَحَرِّم والقلم؛ مُشَاكلة ما في النور ما قبله من قول: ﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ﴾ في اللفظ، فحَسُن ذلك فيه **للمُجَاورة**، مع ما تقدم ذكره من حُسْن كل واحد من الوجهين"[1]، فلما وردت في الآية ذاتها لفظٌ مشددٌ مُتَّفقٌ عليه، حَسُنَ في موضع الخلاف التشديد، فاتفق اللفظان؛ لتجاورهما.

الخلاصة والترجيح:

والعلتان قويتان لا يَرِدُ عليهما ما يضعفهما، ويمكن الجمع بينهما بدون تعارض، والله تعالى أعلم.

(١) **الشفاء** (٨١٣/٢-٨١٤)، وانظر: **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٩٩)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٣٨٤).

❖ المسألة (٤٥): علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في ﴿ٱلسَّدَّيْنِ﴾، ﴿سَدًّا﴾:

وقع الخلاف بين القُرَّاء في هذه المسألة أينما وردت، وقد أتت في أربعة مواضع على صيغتَيْن اثنتَيْن، وهما(١):

١- **الصيغة الأولى**: ﴿ٱلسَّدَّيْنِ﴾، وقد وردت في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: ٩٣].

٢- **الصيغة الثانية**: ﴿سَدًّا﴾ وقد وردت في ثلاثة مواضع، وهي قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ [الكهف: ٩٤]، ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٩].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

عَلَى حَقِّ السَّدَّيْنِ، سَدًّا صِحَابُ حَقْ ـقٍ الضَّمُّ مَفْتُوحٌ وَّيَاسِينَ شِدْ عُلَا(٢)

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

.... ضَمُّ سَدَّيْنِ حُوِّلَا
كَـ: سَدًّا هُنَا .... (٣)

---

(١) انظر: **المبسوط** (ص: ٢٣٩)، **والكنز**: للجعبري (١٩١٢/٤)، **وسراج القارئ** (٩٩٢/٢)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٤٤٢).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٦٧) البيت رقم (٨٥١)، وانظر: **فتح الوصيد** (١٠٨١/٣)، **وجامع الفوائد** (ص: ٧٤٨)، **وشرح الشاطبية**: للسنباطي (ص: ٦٥٧).

(٣) **الدُّرة** (ص: ١٦) البيت رقم (١٥١-١٥٢)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ٢٩١-٢٩٢)، **والغُرَّة**: للعَرائي، تحقيق: توفيق الأنصاري (ص: ٨٦-٨٧)، **وشرح الدُّرة**: للسَّمَنُّودي (ص: ١٦٩).

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ حفص بفتح السين فيها جميعًا ﴿ٱلسَّدَّيۡنِ﴾، ﴿سَدًّا﴾، ووافقه ابن كثير وأبو عمرو على الفتح في: ﴿ٱلسَّدَّيۡنِ﴾، وأما ﴿سَدًّا﴾: فقد وافقه في موضع الكهف: ابن كثير وأبو عمرو أيضًا، وزاد عليهما حمزة والكسائي وخلف العاشر، ومثله موضعا سورة يس، إلا أن ابن كثير وأبا عمرو خرجا فيه؛ لقراءتهما إياهما بالضم، وقرأ الباقون بالضم في المواضع جميعها ﴿ٱلسُّدَّيۡنِ﴾، ﴿سُدّٗا﴾[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- ضم السين في المواضع الأربعة كلها، وذلك لنافع، وابن عامر، وشعبة، وأبي جعفر، ويعقوب.

٢- فتح السين في ﴿ٱلسَّدَّيۡنِ﴾، و﴿سَدًّا﴾ موضع الكهف فقط، وضمها في موضعَي يس، وذلك لابن كثير، وأبي عمرو.

٣- فتح السين في المواضع الأربعة كلها، وذلك لحفص وحده.

٤- ضم السين في ﴿ٱلسُّدَّيۡنِ﴾، وفتحها في ﴿سَدًّا﴾ في مواضعها الثلاثة، وذلك لحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ حمزة والكسائي وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لأن مذهبهم المُطَّرِد هو الفتح، وقد خصصوا موضعًا واحدًا من الأربعة بالضم، وهو ﴿ٱلسُّدَّيۡنِ﴾ على ما سبق بيانه.

---

(١) انظر: **السبعة** (ص: ٣٩٩)، **والروضة** (٢/٧٦٧-٧٦٩، ٨٧٥)، **والتيسير** (ص: ٣٥٣، ٤٢٧)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٤٨-٤٤٩، ٥٢٢).

- **توجيه القراءتَيْن:**

اختلفت أقوال الأئمة فيهما وتنوعت، ومنها:

١- أنَّ السُّد: ما كان من خلق الله عزوجل وصُنْعِه كالجبال، والسَّد: ما بناه الآدميون وصنعوه:

وهو قول: ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد (ت نحو ١٠٣هـ) وعكرمة (ت١٠٥هـ)[١] وأبي عمرو -في أحد قوليه- وقطرب (ت٢٠٦هـ) وأبي عبيدة (ت نحو ٢٠٩هـ) وأبي عبيد (ت٢٢٤هـ) وابن الأنباري (ت نحو ٣٢٨هـ)[٢]، وقال الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ) عن هذا القول، بأنه رأى المَشْيَخَة وأهل العلم من النحويين يقولون به[٣].

وقد استُشْكِلَ هذا القول وأُجِيب عليه، قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "واستشكلوا هذا بأنه: قد قُرِئ ﴿ٱلسَّدَّيْنِ﴾ هنا و﴿سَدًّا﴾ في يس بالفتح، وهنَّ من خلق الله تعالى، وبأنه قد قُرِئ ﴿سُدًّا﴾ هنا بالضم وهو من فعل الخلق؟ وقد يُجاب بأنَّ الأصل ما ذُكِر، ثم استُعمِل كلٌّ منهما مكان الآخر"[٤].

٢- وقيل عكسه، أي: السُّد: ما بناه الآدميون وصنعوه، والسَّد: ما كان من خلق الله عزوجل وصُنْعه:

ونُسِبَ إلى: ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد (ت نحو ١٠٣هـ) وعكرمة (ت١٠٥هـ) وابن أبي إسحاق

---

(١) هو التابعي أبو عبد الله، عكرمة بن عبد الله البربري، مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، تابعي موثوق بعدالته ودينه، كان على مكانة عالية من التفسير والفقه، روى عن مولاه وعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وعن غيرهم، روى عنه خلق كثير، منهم: إبراهيم النخعي، والشعبي، توفي عام (١٠٥هـ)، انظر: **تهذيب التهذيب** (٢٧٤/٩ وما بعدها)، **ومعجم المفسرين** (٣٤٨/١).

(٢) انظر: **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٢٧)، **والكشف** (٧٥/٢)، **ومفاتيح الغيب** (١٧٠/٢١)، **وفتح القدير** (٤٢٩/٣).

(٣) **لغات القرآن** (ص: ٨٧) بتصرف يسير.

(٤) **العقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٧٩٨)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٤١/٣)، **ولطائف الإشارات** (٢٧٩٦/٦).

(ت١١٧هـ)[١][٢].

وهذا القول فيه اضطراب في النسبة؛ لأنه لم ينسبه لابن أبي إسحاق (ت١١٧هـ) إلا ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري)، فانفرد بهذا عن قول كل من وقفتُ عليهم؛ لأنهم ينسبون له القول الثالث الذي سيأتي، وأما بالنسبة لما نُسِبَ لابن عباس رضي الله عنهما وعكرمة (ت١٠٥هـ)، فهو خلاف **القول الأكثر والأشهر الوارد عنهما، وهو الأول الذي سبق ذكره**، وقد قال ابن عطية (ت نحو ٥٤١هـ): "وحكى أبو حاتم عن ابن عباس وعكرمة عكس ما قال أبو عبيدة"[٣]، ورواية أبي عبيدة (ت نحو ٢٠٩هـ) **هي الأشهر؛ لأنها الأكثرُ وُرُودا في كتب العلماء**، بل إنها معزوة لأبي حاتم (ت نحو ٢٥٥هـ) في الدر المنثور[٤]، مشكولةً بما يوافق رواية أبي عبيدة (ت نحو ٢٠٩هـ) عنهما.

ومما قوَّى عندي ضُعْف هذا القول أو الوهم فيه، ما قاله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)[٥] **في تقوية** القول الأشهر وبيان وجهه ودلالته في اللغةً، حيث قال: "وقيل: ما كان من خلق الله تعالى فهو مضموم، وما كان من عمل العباد فهو مفتوح؛ لأنّ السُّد بالضم فُعْل بمعنى: **مفعول**، أي: هو مما فعله الله تعالى وخلقه، والسَّد بالفتح: مصدر **حَدَث يُحْدِثُه** الناس"[٦]، والله تعالى أعلم.

---

(١) هو: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مولاهم، المقرئ النحوي العلامة في علم العربية، وهو أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل، من شيوخه: يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، من تلاميذه: أبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، توفي رحمه الله عام (١١٧هـ)، انظر: **طبقات النحويين** (ص: ٣١-٣٣)، **وإنباه الرواة** (١٠٤/٢ وما بعدها).

(٢) انظر: **المختار** (٥١٣/١)، **وبحر العلوم** (٣١٢/٢)، **والمحرر الوجيز** (٦٥٩/٥)، **وتفسير القرطبي** (٣٨٤/١٣).

(٣) **المحرر الوجيز** (٦٥٩/٥)، وانظر: **تفسير القرطبي** (٣٨٤/١٣).

(٤) (٦٧٩/٩)، ولا أعلم هل التشكيل من المحققين أم من المخطوطة ذاتها؛ لعدم وضوح منهجية التحقيق، لكنَّ التشكيل ذاته في **موسوعة التفسير المأثور** (٦٨٢/١٣).

(٥) هو أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي، العلامة النحوي اللُغوي المفسر الملقب بـ: جار الله، كان معتزليًّا، من شيوخه: أبو الخطاب بن البطر، وأبو مُضَر، من تلاميذه: السلفي، وزينب الشعرية، من تصانيفه: أساس البلاغة، والأحاجي النحوية، توفي عام (٥٣٨هـ)، انظر: **إنباه الرواة** (٢٦٥/٣ وما بعدها)، **وطبقات المفسرين** (ص: ١٢٠-١٢١).

(٦) **الكشاف** (٦١٣/٣)، وانظر: **مفاتيح الغيب** (١٧٠/٢١)، **وفتح القدير** (٤٢٩/٣)، **وروح المعاني** (٣٧/١٦).

٣- أنَّ: السَّد: ما رأيته بعينَيْك كالجبلَيْن، والسُّد: ما خفي عن الأعين وغُيِّب عنك ولا يُرَى، وهو قول ابن أبي إسحاق (ت١١٧هـ)[١].

٤- أنَّ السَّد: الحاجز الذي بينك وبين الشيء، والسُّد: غشاوة العين، كقولهم: بعينه سُدَّة، وهو قول: أبي عمرو، واليزيدي (ت٢٠٢هـ)، وعليه تُفسَّر قراءته واختياره[٢].

٥- أنَّ الفتح: مصدر من قولهم: سددته سَدًّا، والضم: الاسم، وهو اسم ما يُسَدُّ به الموضع، وهو قول الخليل بن أحمد (ت نحو ١٧٥هـ) وسيبويه (ت نحو ١٨٠هـ) والمُبَرِّد (ت٢٨٥هـ)[٣].

٦- أنهما لغتان بمعنًى واحد كالزَّعم والزُّعم والضَّعْف والضُّعْف، وهو قول الكسائي وابن الأعرابي (ت نحو ٢٣١هـ)[٤] وثعلب (ت٢٩١هـ)، فالضم لغة تميم، والفتح لغة الحجاز[٥].

الترجيح:

عند النظر في أقوال العلماء فإنَّ بعضهم قد اكتفى بذكر الأقوال دون الترجيح، وبعضهم رجَّح بينها، وممن رجَّح: ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، حيث قال: "والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: إنهما قراءتان مستفيضتان في قراءة الأمصار، **ولغتان متفقتا المعنى غير مختلفة**، فبأيتهما

---

(١) انظر: **إعراب القرآن**: للنحاس (٢٩٣/٢)، **والهداية** (٤٤٦٢/٦)، **والمحرر الوجيز** (٦٥٩/٥)، **وشرح العنوان**، تحقيق: عبد الرزاق الحافظ (ص: ٢٥٧)

(٢) انظر: **تفسير الطبري** (٣٨٥/١٥)، **وإعراب القرآن**: للنحاس (٢٩٣/٢)، **ونكات القرآن** (٦١٠/١)، **وحجة القراءات** (ص: ٤٣٠)، **والكشف** (٧٦/٢)، وقد قال محقق «**المختار**» (٥١٣/١) حاشية رقم (٣) بأنَّ هذا القول هو الأشهر عن أبي عمرو.

(٣) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٢٧) بتصرف يسير، وانظر: **الحجة:** للفارسي (١٧١/٥) و(٣٧/٦)، **والهداية**: لمكي (٤٤٦٢/٦-٤٤٦٣)، **والإملاء**: للعكبري (١٠٨/٢)، **والبحر المحيط** (١٥٣/٦).

(٤) هو: أبو عبد الله، محمد بن زياد الأعرابي، النَّسَّابة النحوي اللُّغوي، كان كثير السماع راويةً لأشعار القبائل كثير الحفظ، من شيوخه: القاسم بن معن، والمفضل بن محمد الضَّبِّي، من تلاميذه: أبو العباس ثعلب، وابن السِّكِّيت، من تصانيفه: النوادر، وتاريخ القبائل، توفي عام (٢٣١هـ) وقيل غير ذلك، انظر: **طبقات النحويين** (ص: ١٩٥-١٩٧)، **وإنباه الرواة** (١٢٨/٣ وما بعدها).

(٥) انظر: **تفسير الطبري** (٣٨٥/١٥)، **ونكات القرآن** (٦١١/١)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٣٠٨)، **ومفاتيح الأغاني** (ص: ٢٦٢)، **وزاد المسير** (١٣٥/٩).

قرأ القارئ فمصيب، ولا معنى للفرق الذي ذُكِرَ عن أبي عمرو بن العلاء وعكرمة بين السَّد والسُّد؛ لأنا لم نجد لذلك شاهدًا يُبِين عن فرقان ما بين ذلك على ما حُكِي عنهما..."[1].

وكذلك ذهب الزجَّاج (ت٣١١هـ) إلى أنَّ معناهما واحد[2]، وأما النحَّاس (ت نحو ٣٣٨هـ) فقد زاد عليهما بقوله: "والصحيحُ في هذا ما قاله الكسائي أنهما لغتان بمعنى، وإن زيد في هذا، قيل: السَّد المصدر، والسُّد: الاسم"[3].

فذهب الثلاثة إلى **ترجيح القول بأنهما لغتان معناهما واحد**، وزاد عليهما النحَّاس (ت نحو ٣٣٨هـ) بقول: المصدرية والاسمية، وهو الذي اختاره السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)[4].

ومع هذا، فلا تُمْنَع الأقوال الواردة عن الأئمة؛ لأنها قد كَثُرَت عنهم واشْتُهِرَت، حتى تناقلها الأئمة من بعدهم، ولم يقل بها إلا أئمة كبار في العلم واللغة، وكما ذكر الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ) بأنه وجد المشيخة وأهل العلم من النحويين قد فرقُّوا بينهما في المعنى كما سبق، والله تعالى أعلم.

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن والمعنيَيْن جميعًا:

قال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "ومن فتح أو ضم في موضع دون موضع؛ فللجمع بين اللغتَيْن والمعنيَيْن جميعًا، مع نقله ذلك عن أئمته والله أعلم"[5].

العلة الثانية- التفرقة بين معنى الفتح والضم في (السد):

سأذكر أهم النصوص التي وقفتُ عليها في بيانها، ثم أُعَرِّج عليها بالبيان والتوضيح للذي ترجَّح

---

(١) **تفسير الطبري** (١٥/٣٨٥-٣٨٦).

(٢) انظر: **معاني القرآن** (٤/٢٨٠)، **وزاد المسير** (٩/١٣٥).

(٣) **معاني القرآن** (٤/٢٩٢)، وانظر: **إعراب القرآن:** للنحاس (٢/٢٩٣).

(٤) انظر: **الدر المصون** (٧/٥٤٥).

(٥) **الدُّرة الفريدة** (٤/٣٢٩).

منها، وهي:

١- قال ابن زنجلة (من علماء القرن ٤ه٥ الهجري): "قرأ حمزة والكسائي ﴿بَيْنَ ٱلسُّدَّيْنِ﴾ [الكهف: ٩٣] بالرفع، ﴿وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ [الكهف: ٩٤] بالفتح، وكذلك في يس، قال أبو عبيد: «كل شيء وجدته العرب من فعل الله من الجبال والشعاب[١]، فهو: (سُد) بالضم، وما بناه الآدميون، فهو: (سَد) بالفتح»، وكذا قال أيضًا عكرمة، فذهب حمزة والكسائي في قوله: ﴿أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ [الكهف: ٩٤]، أنَّه من صنع الناس، وفي يس إلى المعنى، وذلك أنَّه يجوز أن يكون الفتح فيهما على معنى المصدر الذي صدر عن غير لفظ الفعل؛ لأنَّه لما قال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٩]، كأنَّه قال: وسددنا، ثم أخرج المصدر على معنى الجعل، إذا كان معلومًا أنَّه لم يُرِد بقوله في يس ﴿سُدّاً﴾ ما أريد به في قوله: ﴿بَيْنَ ٱلسُّدَّيْنِ﴾؛ لأنَّهما جبلان، وهي هاهنا عارض في العين"[٢].

وقال أيضًا: "فمن رفع في سورة الكهف: ذهب أنَّه من صنع الله، وهو قوله تعالى: ﴿بَيْنَ ٱلسُّدَّيْنِ﴾ [الكهف: ٩٣]"[٣].

٢- قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وحمزة وخلف والكسائي يفرقون بين الاسم والمصدر"[٤].

٣- قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ووجه الفتح والضم مطلقًا: لغتا العموم، ووجه التفضيل المشطَّر: لغة الفرق، ووجه الآخر: التقارض"[٥]، وشرح قوله الكوراني (ت٨٩٣هـ) فقال: "قال:

---

(١) **الشِّعاب:** جمع شِعْب بالكسر، أي: الطريق، وقيل الطريق في الجبل، انظر مادة (ش ع ب) في: **المصباح المنير** (٣١٣/١)، **وتاج العروس** (١٣٦/٣-١٣٧).

(٢) **حجة القراءات** (ص: ٤٣١).

(٣) **حجة القراءات** (ص: ٥٩٧).

(٤) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٣٠٨).

(٥) **الكنز** (١٩١٣/٤)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٤٣٧/٢).

«وجه التفصيل: لغة الفرق»، أقول: يريد من قرأ بعض المواضع بالضم وبعضها بالفتح، تبع فيه اللغة، فإنَّه جاء لمعنيَيْن [تبع][1] كل موضع ما يناسبه، ومن لم يفرق إن [مشى][2] على أنَّه لغتان كما تقدم، فالأمر ظاهر، وإن كان المعنى مختلفًا وقرأ الكل بالضم أو الفتح، فعلى التقارض"[3].

<u>من خلال ما سبق يمكن جمع الأقوال الماضية في بيان العلة تحت قولٍ واحدٍ، وهو:</u>

أنَّ الضم: اسم، والفتح: مصدر، وبيانه كالتالي:

وقع الضم في: ﴿ٱلسُّدَّيْنِ﴾ [الكهف: ٩٣]؛ لأنَّه من صنع الله عزوجل، وهما جبلان، فهو على ذلك: **<u>اسم</u>**، وجاء الفتح في: ﴿أَن تَجۡعَلَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَهُمۡ سَدّٗا﴾ [الكهف: ٩٤]؛ لأنَّه من بناء الآدميين، وأمَّا الفتح في: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا﴾ [يس: ٩]، فإنَّه أتى على معنى المصدر من غير لفظه؛ لأنَّه لما قال سبحانه: ﴿وَجَعَلۡنَا﴾، كأنها في المعنى (وسددنا)، فجاءت ﴿سَدّٗا﴾ على المصدر، أي: وسددنا سَدًّا، ومثل هذا القول يُفهم في موضع الكهف ﴿أَن تَجۡعَلَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَهُمۡ سَدّٗا﴾ [الكهف: ٩٤]، أي: تسد سَدًّا، فأُخْرِجَ المصدر على معنى الفعل (جعل) في الموضعَيْن، وأتت ﴿ٱلسُّدَّيْنِ﴾ بالضم؛ لأنها على المعنى اسم، بالإضافة إلى أنها لم تُسْبَق بالفعل (جعل) كما في الموضعَيْن الماضيَيْن.

وكلا العلتين قويتان ظاهرتان يمكن الجمع بينهما بدون تعارض، والله تعالى أعلم.

---

(١) هذا ما ظهر لي، وإلا فرسم الكلمة بدون نقاط في المخطوط.

(٢) هذا ما ظهر لي، ونقاط الكلمة غير واضحة في المخطوط.

(٣) **العبقري** (٣٧٧/ب).

❖ المسألة (٤٦): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في** ﴿خَرْجًا﴾:

لم ترد في القرآن إلا في ثلاثة مواضع، وهي التي اخْتُلِف فيها بين القراء، وبيانها كالآتي[١]:

١- الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾ [الكهف: ٩٤].

٢- الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا﴾ [المؤمنون: ٧٢].

٣- الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [المؤمنون: ٧٢].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَحَــرِّكْ بِـهَــا وَالْمُــؤْمِــنِــيــنَ وَمُــدَّهُ ... خَرَاجًا شَـــفَـا وَاعْـكِـسْ فَـخَـرْجُ لَـهُ مُلَا[٢]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع الثلاثة السابقة، فقرأ ابن عامر المواضع الثلاثة كلها بإسكان الراء وبغير ألف ﴿خَرْجًا﴾، ﴿فَخَرْجُ﴾، في حين أنَّ حمزة والكسائي وخلفًا العاشر قرؤوا بفتح الراء وإثبات الألف بعدها ﴿خَرَاجًا﴾، ﴿فَخَرَاجُ﴾ في المواضع الثلاثة أيضًا، وأمَّا بقية القُرَّاء فإنهم وافقوا ابن عامر في الموضع الثالث فقط وهو: ﴿فَخَرَاجُ﴾ [المؤمنون: ٧٢]، وقرؤوا الموضعَيْن الباقيَيْن كقراءة حمزة ومن معه ﴿خَرْجًا﴾[٣].

---

(١) انظر: **الإرشاد**: لابن غلبون (ص: ٧٢٥)، **والإيضاح**: للأندرابي (٤/٩٩)، **ونزهة البررة** (قسم التحقيق/ ٣٣٠-٣٣١)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٢٩٣).

(٢) **الشـــاطبيَّة** (ص: ٦٧) البيت رقم (٨٥٣)، وانظر: **فتح الوصـــيد** (٤/١٠٨٣-١٠٨٤)، **وجامع الفوائد** (ص: ٧٤٩-٧٥٠)، **وشرح الشاطبية**: للسيوطي (ص: ٣٢١-٣٢٢).

(٣) انظر: **المبسوط** (ص: ٢٣٩)، **والروضة** (٢/٧٦٨، ٨١٠)، **والتيسير** (ص: ٣٥٣، ٣٧٨)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٤٩، ٤٧٦).

- **مراتب القُرَّاء:**

١- حذف الألف في الموضع الأول والثاني، وإثباتها في الموضع الثالث فقط وهو: ﴿فَخَرَاجُ﴾، وذلك لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وأبي جعفر، ويعقوب.

٢- حذف الألف في المواضع الثلاثة كلها، وذلك لابن عامر وحده.

٣- إثبات الألف في المواضع الثلاثة كلها، وذلك لحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ نافعًا وابن كثير وأبا عمرو وعاصمًا وأبا جعفر ويعقوب لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم الموضع الثالث بإثبات الألف دون الموضعَيْن الباقيَيْن.

- **توجيه القراءتَيْن:**

كثرت الأقوال فيهما وتنوعت، ومن ذلك:

١- "رُوِيَ عن الكسائي أنه قال: «لغتان معناهما واحد»"[١].

٢- الخرج: المصدر، والخراج: الاسم، قال الزجَّاج (ت٣١١هـ): "والخراج عند النحويين: الاسم لما يُخْرَج من الفرائض في الأموال، والخَرْج: المصدر"[٢].

---

(١) **الشـــافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٢٦)، وانظر: **شـــرح العنوان**، تحقيق: عبد الرزاق الحافظ (ص: ٢٦٠).

(٢) **معاني القرآن**: للزجاج (٣/٣١٠)، وانظر: **شرح الهداية** (٢/٤٠٣).

٣- وقال الزجَّاج (ت٣١١هـ) أيضًا: "ف (الخَرْج): الفيء[١]، و(الخراج): الضريبة[٢]، وقيل: الجزية[٣]"[٤].

٤- وقال أبو حاتم (ت نحو ٢٥٥هـ): "(الخَرْج): الجُعْل، و(الخراج): العطاء"[٥]، ومثله حُكِيَ عن أبي عمرو في أحد أقواله[٦].

٥- رُوِيَ عن أبي عمرو أنه قال: "الخَرْج: في الرقاب، والخراج: في الأرض"[٧].

٦- ورُوِيَ عنه أيضًا، أنه قال: "الخَرْج: ما تبرَّعت به، والخراج: ما لزمك أداؤه"[٨].

٧- "وقال بعضهم: «الخرج: أخص، والخراج: أعم، يقال: أَدِّ خَرْج رأسك، وخراج مدينتك»"[٩].

الذي يُفْهم من هذه الأقوال كلها، هو ما يمكن **جُمْعُه تحت قول واحد**، بيانه: أنَّ الخَرْجَ والخَرَاج يشتركان في المال الذي يُخْرِجه المرء، على اختلاف صرف وجوهه وأنواعه، بما يكون مرةً واحدةً أو في كل وقت ويتكرر، وعليه اختلفت أقوال العلماء واللُّغويين فيهما[١٠]، وكما قال ابن عطية (ت نحو ٥٤١هـ): أنها فروقات في الاستعمال، وإلا فمعناهما في اللغة واحد[١١].

---

(١) **الفيء**: هو "ما أخذه المجاهدون من الكفار بدون إيجاف وتعب، والغنيمة ما كانت بقتال" **معجم المصطلحات الشرعية** (١٢٢٧/٣)، وانظر: **المطلع على ألفاظ المقنع** (ص: ٢٥٩ وما بعدها).

(٢) **الضريبة**: هي "المال الذي تتولى الدولة أمر جِبايته وصرفه في مصارفه، ومن أمثلته: جِباية الجزية، ونحوها من غير المسلمين المقيمين في الدولة الإسلامية" **معجم المصطلحات الشرعية** (١٠٤١/٢)، وانظر: **الصحاح** (١٧٠/١) مادة (ض ر ب).

(٣) **الجزية**: هي "المال المأخوذ من كفار أهل الذمة بالتراضي؛ لكفِّنا عن قتالهم، وحقن دمائهم، وسُكْناهم الدائم في دار الإسلام" **معجم المصطلحات الشرعية** (٦١٣/٢)، وانظر: **المطلع على ألفاظ المقنع** (ص: ١٧٧).

(٤) **معاني القرآن**: للزجاج (٣١٠/٣)، وانظر: **علل القراءات**: للأزهري (٣٥٥/١).

(٥) **إعراب القرآن**: للنحاس (٤٢٤/٣)، وانظر: **الحجة**: للفارسي (١٧٤/٥).

(٦) انظر: **المختار** (٥١٦/١)، **والشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٢٦)، **والشفاء** (٨٢٢/٢).

(٧) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٢٦)، وانظر: **النكت والعيون** (٣٤٢/٣).

(٨) **الكشف والبيان** (٢٨٨/١٧)، وانظر: **زاد المسير** (١٣٨/٩).

(٩) **الدُّرة الفريدة** (٣٣٣/٤)، وانظر: **تهذيب اللغة** (١٠٠٥/١).

(١٠) انظر: **حجة القراءات** (ص: ٤٣٣)، **والكشف** (٧٧/٢-٧٨)، **والكنز**: للجعبري (١٩١٦/٤)، **والعقد النضيد**، تحقيق: خلف الله القرشي (ص: ٨٠٦).

(١١) **المحرر الوجيز** (٣١٣/٦) بتصرف، وانظر: **تفسير القرطبي** (٧٤/١٥).

وقد رجَّح الشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ت١٣٩٤هـ)[١] وحقَّقَ: "أنَّ معنى الخرج والخراج واحد، وأنهما لغتان فصيحتان، وقراءتان سبعيتان، خلافًا لمن زعم أنَّ بين معناهما فرقًا"[٢]، وقد ذكر -رحمه الله- أنَّ معناهما في موضع سورة المؤمنون: "الأجر والجزاء"[٣]، وهو مثل المعنى الذي وَرَدَ عن ابن عباس رضي الله عنهما في سورة الكهف، حيث قال في معنى ﴿خَرْجًا﴾: "أجرًا"[٤]، وكذلك ذكره المفسرون في مواضعها الثلاثة[٥]، والله تعالى أعلم.

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- الجمع بين اللغتَيْن:

قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ووجه الفرق: الجمع"[٦]، وقال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "وحجة من مد في موضع وقصر في موضع: الجمع بين اللغتَيْن"[٧].

العلة الثانية- مُنَاسبة السياق بالتفرقة بين معنيَي القراءتَيْن، ولقد أتت على قولَيْن:

أ- <u>الخَرْج: جُعْل، والخراج: عطاء:</u>

---

(١) هو: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، الشيخ العلامة المفسر الأصولي، من شيوخه: خاله عبد الله بن محمد المختار، وزوجة خاله، له تلاميذ كثر، منهم: العلامة ابن عثيمين، من مصنفاته: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، ومذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، توفي رحمه الله عام (١٣٩٣هـ)، انظر: **معجم المفسرين** (٤٩٦/٢)، ومقدمة التحقيق لـ: **أضواء البيان** (١/ ١٩ وما بعدها).

(٢) **أضواء البيان** (٨٨١/٥)، وانظر: **نكات القرآن** (٦١٢/١).

(٣) **أضواء البيان** (٨٨١/٥)، وانظر: **موسوعة التفسير المأثور** (٣٤٥/١٥-٣٤٦).

(٤) **تفسير الطبري** (٤٠٢/١٥)، وانظر: **تفسير ابن كثير** (١٩٦/٥)، **والدر المنثور** (٦٧٨/٩)

(٥) انظر: **تفسير الطبري** (٤٠٢/١٥) و(٩٠/١٧-٩١)، **ومعالم التنزيل** (٢٠٤/٥، ٤٢٤)، **والمحرر الوجيز** (٦٦٠/٥)، (٣١٢/٦-٣١٣)، **وتفسير ابن كثير** (١٩٦/٥، ٤٨٥).

(٦) **الكنز** (١٩١٦/٤)، وانظر: **لغات القرآن** (ص: ٨٨)، **وشرح الطيبة**: للنويري (٤٣٩/٢).

(٧) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله الحربي (ص: ١٧٥)، وانظر: **الدرر الناثرة** (ص: ٢٤٧).

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وقال أبو عمرو: ...«﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا﴾ [المؤمنون: ٧٢]، أي: جُعْلًا، فثواب ربك خير»، ورُوِيَ عنه: «﴿خَرَاجًا﴾، أي: عطاءً، ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾، أي: عطاء ربك خير"[١].

وقال اليزيدي (ت٢٠٢هـ) عن أبي عمرو: " ﴿خَرْجًا﴾، يعني: جُعْلًا، ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾، أي: فعطاء ربك خير"[٢]، وقال اليزيدي (ت٢٠٢هـ): "تقديره: أم تسألهم أجرًا فعطاء ربك خير"[٣].

وقال أبو حاتم (ت نحو ٢٥٥هـ): "«(الخَرْج): الجُعْل، و(الخراج): العطاء»"[٤]، وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وقيل: الخَرْج: جُعْلٌ، والخراج: عطاء، ولذلك اجتمعوا على قوله تعالى: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [المؤمنون: ٧٢]"[٥].

أي: أنَّ الخَرْج معناه: الجُعْل، وهو: ما يُجْعَل للإنسان من أجر على ما يقوم به من عمل[٦]، وأما الخراج، فمعناه العطاء، وعليه: فيكون معنى الجُعْل هو الأنسب في سياق الموضعيَيْن الأولَيْن: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾ [الكهف: ٩٤]، ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا﴾ [المؤمنون: ٧٢]؛ لأنهما في سياق عمل يُعْمَل يكون عليه عِوَضًا ومُقابِلًا وأجرةً[٧]، ومعنى العطاء هو الأنسب في السياق الذي أُضَيفَت فيه الكلمة إلى الله عزوجل ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾؛ لأنه سبحانه هو المعطي المانع، وهو الواهب الذي

(١) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٢٦)، وانظر: **حجة القراءات** (ص: ٤٩٠).

(٢) **الشفاء** (٨٢٢/٢)، وانظر: **المختار** (٥١٦/١).

(٣) **جميلة أرباب المراصد** (٥١٠/١).

(٤) **إعراب القرآن**: للنحاس (٤٢٤/٣)، وانظر: **الحجة**: للفارسي (١٧٤/٥).

(٥) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٣١٠).

(٦) انظر مادة (ج ع ل) في: **الصحاح** (١٦٥٦/٤)، **ومقاييس اللغة** (٤٦٠/١)، **والمفردات**: للراغب (١٢٢/١)، **ولسان العرب** (١١١/١١)، و عرفوه في **معجم المصطلحات الشرعية** (٦١٥/٢) بأنه: "ما يجعله الشخص للعامل على عمل يعمله، ومن أمثلته: أن يجعل شخص جُعْلًا لمن يأتي له بشيء ضاع منه".

(٧) وإن لم يأخذه ذو القرنين منهم، ولم يسأله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على تبليغه الدعوة والرسالة، انظر: **تفسير الطبري** (٤٠١/١٥-٤٠٤) و(٩٠/١٧)، **ومعالم التنزيل** (٢٠٤/٥، ٤٢٤)، **والمحرر الوجيز** (٦٦٠/٥) و(٣١٢/٦)، **والبحر المحيط** (١٥٤/٦-١٥٥، ٣٨٢-٣٨٣).

يتفضل على عباده بكرمه وجوده وإحسانه، قال تعالى: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [ص: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١][1].

فأتت كل قراءة بما يتناسب مع سياقها، ولذلك خالفوا مذهبهم المُطَّرِد؛ تنبيهًا على اختلاف السياق ومعنى القراءتَيْن، وهذه **العلة تُرَجِّحُ لأبي عمرو**؛ لأنَّه نصَّ عليها، والله تعالى أعلم.

ب- <u>زيادة اللفظ زيادة للمعنى؛ لأنَّ الخراج أعمُّ من الخَرْج:</u>

قال الزمخشري (ت٥٣٨هـ): "والوجه أنَّ الخَرْج أخص من الخراج، كقولك: خراج القرية، وخرج الكُرْدَة[2]، زيادة اللفظ لزيادة المعنى، ولذلك حَسُنَت قراءة من قرأ: ﴿خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾، يعنى: أم تسألهم على هدايتك لهم قليلًا من عطاء الخلق، فالكثير من عطاء الخالق خير"[3].

وقال ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ): "وأما على اعتبار الفرق الذي اختاره الزمخشري، فتوجيهها باشتمالها على التفنن وعلى مُحَسِّن المبالغة"[4].

ويمكن الجمع بين القولَيْن في هذه العلة، بأنَّ الخَرْج: هو جُعْل وأجر يُجْعَل في مُقابِل العمل، في حين أنَّ العطاء أوسع من ذلك؛ لأنه يأتي أيضًا بدون مقابل عمل يُعْمل، فيكون محض تفضُّل وإحسان ومنٍّ وكرم، ولوسعه كان هو الأنسب في سياق إسناد اللفظ إلى الله عزوجل، فزيادة اللفظ في: ﴿فَخَرَاجُ﴾ دلت على زيادة المعنى وعمومه بما يتناسب مع السياق، وكما قال الزركشي

(١) انظر: **الأسماء والصفات** (١/٢٧٦-٢٧٨)، **والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى** (١/٣٥٥)، **وتوضيح الكافية الشافية** (ص: ٢٠٤-٢٠٦)، **والثمر المجتنى** (ص: ١١٥-١١٨)، **وصفات الله عزوجل** (ص: ٢٥١).

(٢) **الكُرْدَة**: هي "الدَّبْرَةُ من المزارع، معرَّب، وَهِي المَشَارات، أَي سواقيها" **تاج العروس** (٩/١٠٦) مادة (ك ر د)، وانظر: **المعجم الاشتقاقي** (١/٧٢٤) مادة (ش و ر).

(٣) **الكشاف** (٤/٢٤١)، وانظر: **الدر المصون** (٧/٥٤٧).

(٤) **التحرير والتنوير** (١٨/٩٧).

(ت٧٩٤هـ)[(١)]: "واعلم أنَّ اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نُقِلَ إلى وزن آخر أعلى منه، فلا بُدَّ أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولًا؛ لأنَّ الألفاظ أدلة على المعاني، فإذا زيدت في الألفاظ، وجب زيادة المعاني ضرورةً"[(٢)].

العلة الثالثة- اتباع رسم المصحف وموافقته:

قال سليمان بن نجاح (ت٤٩٦هـ): "وكتبوا أيضًا في جميع المصاحف: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ [المؤمنون: ٧٢]، بألف بين الراء والجيم...واختلف القُرَّاء فيه، فقرأه ابن عامر وحده بغير ألف مع إسكان الراء، وقرأه الباقون بفتح الراء وألف بعدها؛ **مو افقةً للخط**، ولا أعلم حرفًا اختلف القُرَّاء في حذف الألف فيه وإثباتها، اجتمعت المصاحف على إثباته غير هذا"[(٣)].

أي: لأجل إجماع المصاحف على إثبات الألف في: ﴿فَخَرَاجُ﴾، خالف نافع ومن معه مذهبهم المُطَّرِد فيه؛ اتباعًا لرسم المصحف، وممَّا يقوي هذه العلة: أنَّ الموضعَيْن الأَوَّلَيْن، قد اختلفت فيهما المصاحف بين الحذف والإثبات للألف، قال ابن الأنباري (ت نحو ٣٢٨هـ): "واختلفوا فكتبوا... ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرَاجًا﴾ [الكهف: ٩٤] بالألف، و﴿خَرْجًا﴾ بغير ألف"[(٤)]، وقال أيضًا: "﴿خَرَاجًا﴾ [المؤمنون: ٧٢] بالألف، و﴿خَرْجًا﴾ بغير ألف، ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ بالألف في المصاحف كلها"[(٥)].

وهذه **العلة قوية صحيحة**، لكن قد يَرِد عليها: بأنَّ إجماع المصاحف على إثبات ألف

---

(١) هو أبو عبد الله، محمد بن بَهادر بن عبد الله الزركشي، العلامة العالم المصنف المحرر، فقيه شافعي أصولي مفسر، من شيوخه: جمال الدين الإسنوي، وسراج الدين البلقيني، من تصانيفه: البرهان في علوم القرآن، وتفسير القرآن العظيم، توفي عام (٧٩٤هـ)، انظر: **طبقات الشافعية**: لابن قاضي شُهبة (٢٢٧/٣-٢٢٩)، **ومعجم المفسرين** (٥٠٥/٢-٥٠٦).

(٢) **البرهان في علوم القرآن** (١١٦/٣)، وانظر: **المثل السائر** (٢٤١/٢).

(٣) **مختصر التبيين** (٨٩٣/٤-٨٩٤)، وانظر: **معجم الرسم** (١٣٨٦/٣-١٣٨٧).

(٤) **مرسوم الخط** (ص: ١٧)، وانظر: **المقنع** (٢٨٠/٢)، **والعقيلة** (ص: ٩) البيت رقم (٨٩)، **والوسيلة** (ص: ١٧٧-١٧٨).

(٥) **مرسوم الخط** (ص: ٢٢)، وانظر: **المقنع** (٢٨٥/٢)، **ومختصر التبيين** (٨٢٠/٣-٨٢١) و(٨٩٣/٤-٨٩٤)، **والجامع**: لابن وثيق (ص: ١٠٥، ١١١).

﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ ليس بصحيح؛ لأنَّ السخاوي (ت٦٤٣هـ) قد قال: "وقد رأيت أنا في المصحف العتيق الشامي الذي ذكرته فيما تقدم[١] ﴿فَخَرجُ﴾ بغير ألف، ولقد كنت قبل رؤية ذلك أعجب من ابن عامر، كيف تكون الألف ثابتةً في مصحفهم ويسقطها في قراءته، حتى رأيت هذا المصحف، فعلمت أنَّ إطلاق القول بأنها في جميع المصاحف ﴿فَخَرَاجُ﴾ ليس بجيد، ولا ينبغي لمن لم يطلع على جميعها دعوى ذلك"[٢].

وعليه، فقد يقول قائل: لَمَّا لم يأت رسم المصاحف العثمانية بالإجماع على إثبات الألف؛ لمجيء المصحف الشامي بحذفه، لم تكن العلة المذكورة لهم قوية؛ لوجود الاختلاف في رسمها حذفًا وإثباتًا بما يتماشى مع القراءتَيْن، بما يمكن للقراء أن يختاروا الحذف أيضًا في: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ [المؤمنون: ٧٢]، فيمضوا فيه على مذهبهم المُطَّرِد ولا يخالفوه؛ لموافقة قراءتهم رسم أحد المصاحف العثمانية، كما كان لحفص في قراءته بإثبات الهاء في: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿لِيَأْكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥][٣]، والتي خالف بها مصاحف أهل الكوفة جميعها؛ لأنَّها بحذف الهاء ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾[٤]، -وهذا مثال واحد مما خالف فيه القُرَّاء ورواتهم مرسوم مصاحف بلدانهم بما يتوافق مع أحد المصاحف الأخرى، وكما قال أبو العباس المهدوي

(١) حيث قال عنه: "...مصحف لأهل الشام عتيق، يغلب على الظن أنه مصحف عثمان ﷺ، أو هو منقول منه، وهذا المصحف موجود بمدينة دمشق في مسجد بنواحي الموضع المعروف بالكشك، وهم يزعمون أنَّه مصحف علي، وقد كشفته وتتبَّعت الرسم الذي اختص به مصحف الشام، فوجدته كله فيه" **الوسيلة** (ص: ١٣١).

(٢) **الوسيلة** (ص: ١٧٨)، وانظر: **الجامع**: لابن وثيق (ص: ١١١)، **والهبات السنِيَّة** (ص: ٢١٧).

(٣) قال ابن الجزريّ: "أبو بكر وحمزة والكسائي وخلف: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥] بغير هاء، والباقون بالهاء" **تحبير التيسير** (ص: ٥٢٣)، وانظر: **التيسير** (ص: ٤٢٨)، **والكنز**: للواسطي (٦١٩/٢).

(٤) قال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ): "وفي يس: في مصاحف أهل الكوفة: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، بغير هاء بعد التاء، وفي سائر المصاحف: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ بالهاء" **المقنع** (٣٢٠/٢)، وانظر: **هجاء مصاحف الأمصار** (ص: ١٠١)، **ومختصر التبيين** (١٠٢٥/٤).

(ت نحو ٤٤٠هـ): "وربما قرأ بعض القُرَّاء بعض هذه الحروف على خلاف مصحفه، على ما رواه عمَّن أخذ عنه"[١]-.

وهذا يُقال إن كان لقول الإمام السخاوي (ت٦٤٣هـ) وجه من الصحة، لكن قد تُعُقِّبَ قوله واسْتُدْرِكَ عليه بما فيه تضعيف للقول وردٌّ له، قال ابن جُبارة (ت٧٢٨هـ): "العجب من السخاوي كيف يقول ذلك، فقد نقل نافع أشياء كثيرة...ويتلو بخلافها، فالعجب من نافع أولى؛ لكثرة مخالفته مصحف المدينة، لأنَّ الاعتماد في التلاوة على النقل لا الرسم، ثم قوله: «إطلاق القول بأنها في جميع المصاحف ﴿فَخَرَاجُ﴾ ليس بجيد» انتهى، قلت: بل القول بغير ذلك أو بخلاف ذلك ليس بجيد؛ لأنَّ مُرادهم بـ«جميع المصاحف»: المصاحف التي جُعِلَت أئمةً يُقْتَدى بها ويُرْجَع إليها في جميع الأعصار، وهي ما أمر عثمان ﷺ برسمها، وفرَّقها في البلاد يُقْتَدى بها ويُرْجَع عند الاختلاف إليها، والمصحف الذي رآه ليس منها، وليس ينقل عنه أحد ممن يتكلم في علم المرسوم، فصحَّ الإطلاق بأنَّ الألف ثابتةٌ في جميع المصاحف، فالألف واللام في: (المصاحف) للعهد، ليست للجنس؛ لأنَّ أبا عمرو قال في المقنع: «وكتبوا: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ في جميع المصاحف بالألف»، انتهى"[٢].

وقال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "وقال الشارح: [أي: السخاوي] «رأيته في مصحف شامي عتيق بلا ألف»، فيُحْمَل على أنَّه: غير العثماني، أو أنها دُثِرت فيه"[٣]، فإذًا العلة قوية لهم ولا رادَّ لها، والله تعالى أعلم.

---

(١) **هجاء مصاحف الأمصار** (ص: ١٠٢)، وانظر: **مرسوم خط المصاحف** (ص: ٢٤٢وما بعدها)، **والحروف التي خالف فيها قراء الأمصار مرسوم مصاحفهم في الاختيار** (ص: ٤٩وما بعدها).

(٢) **شرح العقيلة:** لابن جُبارة، تحقيق: طلال محمد (ص: ٣٧٧-٣٧٨)، وانظر: **استدراكات السخاوي في كتابه الوسيلة على الداني في مسائل الرسم** (ص: ٣١-٣٣)، **وعلاقة المصحف الشامي الذي ينقل عنه السخاوي بالمصاحف الشامية القديمة** (ص: ٢٨).

(٣) **جميلة أرباب المراصد** (٥٠٩/١-٥١٠)، وانظر: **معجم الرسم** (١٣٨٦/٣-١٣٨٧).

العلة الرابعة- التفنُّن في الكلام:

قال ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ): "فأما قراءة الجمهور فتوجيهها على اعتبار ترادف الكلمتين: أنها جرت على التفنن في الكلام؛ تجنبًا لإعادة اللفظ في غير المقام المقتضي إعادة اللفظين مع قرب اللفظين"(١)، وممَّا يؤيده قول الأخفش الأوسط (ت نحو ٢١٥هـ): "الخَرْج والخراج واحد، إلا أنَّ اختلاف الكلام أحسن"(٢).

الخلاصة والترجيح:

يمكن الجمع بين العلل الواردة بدون تعارض بينها، فيقال: بأنَّ من خالف مذهبه المُطَّرِد في هذه المسألة؛ كان لأجل الجمع بين اللغتَيْن، والتفنن في الكلام، ولم تكن هذه المخالفة مُخَصَّصَةً إلا بقوله تعالى: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ [المؤمنون: ٧٢]، اتباعًا لرسم المصحف ومُوافَقَةً له، مع مُنَاسبته للسياق في اختيار القراءة ذات المعنى الأنسب والأوسع له، ويُرَجَّح لأبي عمرو علة مُنَاسبة السياق وذلك بأن يكون معنى القراءتَيْن مختلفًا، وأن يكون معنى الخراج هو العطاء؛ لأنَّه نصَّ عليها، والله تعالى أعلم.

---

(١) **التحرير والتنوير** (٩٧/١٨).

(٢) **إعراب القرآن**: للنحاس (٤٢٤/٢)، وانظر: **الهداية**: لمكي (٤٩٨٨/٧).

❖ المسألة (٤٧): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في ﴿مَّقَامًا﴾:**

وردت في عدة مواضع من القرآن، ولكن وقع الخلاف بين القُرَّاء في ثلاثة مواضع، وهي[١]:

١- **الموضع الأول، قوله تعالى:** ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣].

٢- **الموضع الثاني، قوله تعالى:** ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟﴾ [الأحزاب: ١٣].

٣- **الموضع الثالث، قوله تعالى:** ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان: ٥١].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

...................................مُقَامًا بِضَمِّهِ	دَنَا..[٢]
مُقَامَ لِحَفْصٍ ضُمَّ وَالثَّانِ عَمَّ فِي الـدْ	دُخَانِ..[٣]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع الثلاثة السابقة، فانفرد ابن كثير بضم الميم من موضع سورة مريم ﴿مُّقَامًا﴾، وانفرد حفص بضم موضع الأحزاب ﴿لَا مُقَامَ﴾، وأما بالنسبة لموضع سورة الدخان، فقد ضم الميم فيه نافع وابن عامر وأبو جعفر ﴿فِي مُقَامٍ﴾، وقرأ الباقون بفتح الميم في المواضع الثلاثة كلها ﴿مَّقَامًا﴾، ﴿لَا مَقَامَ﴾، ﴿فِي مَقَامٍ﴾[٤].

---

(١) انظر: **السبعة** (ص: ٤١١)، **والإيضاح:** للأندرابي (١١٢/٤)، **ونزهة البررة** (قسم التحقيق/ ٣٣٩-٣٤٠)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٧٣٦).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٦٨) البيت رقم (٨٦٦)، وانظر: **اللآلئ الفريدة** (٥٨/٣)، **وسراج القارئ** (١٠٠٠/٣)، **والفتح الداني** (٢٥٤/أ).

(٣) **الشاطبيَّة** (ص: ٧٨) البيت رقم (٩٧٠)، وانظر: **فتح الوصيد** (١٠٩٤/٤، ١١٨٤)، **وجامع الفوائد** (ص: ٨٢٨)، **وشرح الشاطبية:** للسيوطي (ص: ٣٧٠).

(٤) انظر: **المبسوط** (ص: ٢٤٤، ٣٠٠، ٣٣٧)، **والتيسير** (ص: ٣٥٩، ٤١٧، ٤٥٧)، **وغاية الاختصار** (٥٦٥/٢، =

- **مراتب القُرَّاء:**

١-ضم الميم في موضع الدخان، وفتحها في موضع مريم والأحزاب، وذلك لنافع، وابن عامر، وأبي جعفر.

٢-ضم الميم في موضع مريم، وفتحها في موضع الأحزاب والدخان، وذلك لابن كثير وحده.

٣-فتح الميم في المواضع الثلاثة جميعها، وذلك لأبي عمرو، وشعبة، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر.

٤-ضم الميم في موضع الأحزاب، وفتحها في موضع مريم والدخان، وذلك لحفص وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ نافعًا وابن كثير وابن عامر وحفصًا وأبا جعفر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيص كل واحد منهم موضعًا بالضم دون الموضعَيْن الباقيَيْن.

- **توجيه القراءتَيْن:**

﴿مُقَامَ﴾ بالضم هي من: أقام يقيم إقامةً ومُقامًا، فـ (أَفْعَل) يأتي منه المصدر واسم المكان على (مُفْعَل) بضم الميم، وأما ﴿مَقَامَ﴾ بالفتح فهي من: قام يقوم قيامًا ومَقامًا، فـ (فَعَلَ) يأتي منه المصدر واسم المكان على (مَفْعَل) بفتح الميم، وكلتا القراءتَيْن تحتمل أن تكون مصدرًا أو اسم مكان، وذلك وَفْقَ السياق الذي تَرِدُ فيه، فالقراءتان بمعنًى[1]، إضافةً إلى أنَّ (المُقام) بالضم يدل على الإقامة، و(المَقام) بالفتح يدل على القيام[2].

٦١٩، ٦٥٥)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٥٥، ٥١١، ٥٥٣).

(١) انظر: **المختار** (٥٣٢/١) و(٦٩٦/٢-٦٩٧، ٨١٤-٨١٥)، **والكشف** (٩١/٢، ١٩٥، ٢٦٥)، **والموضح** (٨٢٢/٢-٨٢٣، ١٠٢٩-١٠٣٠) و(١١٦٥/٣)، **والدُّرة الفريدة** (٣٥٥/٤).

(٢) هذا مما أفاد به الشيخ الدكتور: محمود بن كابر الشنقيطي -جزاه الله خيرًا- بتصرف يسير.

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

أولًا- علة نافع وابن عامر وأبي جعفر:

وهي: الضم لما كان من أمر الآخرة، والفتح لما كان من أمر الدنيا، قال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "ورُوِيَ عن نافع أنه قال: ما كان في أمر الدنيا: فهو (مَقام) بفتح الميم، وما كان في أمر الآخرة: فهو (مُقام) بضم الميم"[1].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "ما يزول فهو (مَقام) بالفتح، كقوله: ﴿وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ [الدخان: ٢٦]، و﴿مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، ونحوهما، وما يدوم فهو (مُقام) بالضم؛ لقوله تعالى: ﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان: ٧٦]..."[2]، وقال أيضًا: "وتصديق الفتح أنه من أمور الدنيا، وهي تزول، والضم إنما يحسن فيما كان من أمور الآخرة، نحو قوله: ﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان: ٧٦]، و﴿سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان: ٦٦]، و﴿دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٣٥]، وما أشبه ذلك"[3].

أي: أن نافعًا -ومن قرأ مثله- **اعتبر بالسياق ومعناه؛ ولأجل اختلاف السياق، اختلف اللفظ بالكلمة تبعًا له،** فحين النظر للمواضع الثلاثة، تجد أنَّ موضع الدخان هو الوحيد الذي كان في أمر الآخرة، في حين أن موضع مريم والأحزاب كانا في أمر الدنيا، فلما وردت الكلمة في سياق الآخرة الدائمة: حَسُن الضم معها، وحين وردت في سياق الدنيا الزائلة: حَسُن فتحها، "وسبب كون الضم أنسب لِمَا تعلق بأمور الآخرة؛ هو إطباق اللُّغويين على أنَّه أقوى الحركات، فناسب ذلك حمل دلالته

---

(١) **الشـفاء** (١٠١٦/٢)، وانظر: **شـرح الغاية**: للفارسـي، تحقيق: عبد المحسـن أحمد (٣٢٣/٢، ٤٤٣)، **ونثر المرجان**: للأركاتي (٥٨٧/١١).

(٢) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٣٢٣).

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٤٤٣).

على أتمِّ وأبقى أنواع الحياة، وهي حياة الآخرة التي لا تنقطع"[1].

ثانيًا- علة ابن كثير:

وهي اعتباره بمذهبه فيما جاور من الكلمات المُخْتَلَف فيها، قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وابن كثير اختار الضم هاهنا؛ لأن مذهبه الضم في أوائل هذه الحروف، أعني في قوله: ﴿عُتِيّاً﴾، و﴿صُلِيّاً﴾ و﴿جُثِيّاً﴾، و﴿بُكِيّاً﴾، ولأنه أراد مدة مقامهم في النعمة، والله أعلم"[2].

أي: أنه خصص الضم هاهنا؛ لأجل اعتباره بقراءته، وهي الضم في ﴿عُتِيّاً﴾، و﴿صُلِيّاً﴾ و﴿جُثِيّاً﴾، و﴿بُكِيّاً﴾[3]، وقد وردت جميع هذه الألفاظ قبل ﴿مُّقَامًا﴾ في القراءة وقريبةً منها جدًا، وهي لم تَرِد إلا في سورة مريمٍ التي خص بها الضم في ﴿مُّقَامًا﴾، فكأنه لما تقاربت الألفاظ، ومذهبه في الأربعة الضم، اختار الضم هاهنا، حتى تكون الألفاظ جميعها على طريقة لفظ واحدة، والله تعالى أعلم، ولا يخفى أن هذه: علة وتوضيح لاختياره لا غير، وإلا فالقراءة سنة متبعة، ولا يحل لأحد أن يقرأ إلا بما تلقَّاه وأخذه عن مشايخه، وبما أُقْرِئَ به.

وأما حفص فإنني لم أجد من علَّل له، مع كون العلتَيْن السابقتَيْن لا تنطبق على اختياره.

---

(١) هذا مما أفاد به الشيخ الدكتور: محمود بن كابر الشنقيطي -جزاه الله خيرًا-، وانظر: **شرح كتاب سيبويه** (١٢٠/١، ١٤٢)، **والخصائص** (٥٥/١)، **وشرح التسهيل** (٤٣٩/٣)، **وهمع الهوامع** (٢٥٧/٣).

(٢) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (٣٢٣/٢).

(٣) انظر: **الروضة** (٧٢٢/٢)، **والتيسير** (ص: ٣٥٧)، **والتجريد** (ص: ٢٦١)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٥٣).

❖ المسألة (٤٨): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في** ﴿وَلَدَا﴾ وبابه:

وردت في عدة مواضع من القرآن، ولكن وقع الخلاف بين القُرَّاء في ستة مواضع، وهي[(١)]:

١- الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧].

٢- الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٨].

٣- الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿أَن دَعَوْاْ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١].

٤- الموضع الرابع، قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢].

٥- الموضع الخامس، قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١].

٦- الموضع السادس، قوله تعالى: ﴿قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِى وَٱتَّبَعُواْ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا﴾ [نوح: ٢١].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَوُلْدًا بِهَا وَالزُّخْرُفِ اضْمُمْ وَسَكِّنَنْ شِفَاءً وَفِي نُوحٍ شَفَا حَقُّهُ وِلَا[(٢)]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

وَفُزْ وَلَدًا -لَا نُوحَ- فَافْتَحْ.................. ....[(٣)]

---

(١) انظر: **التجريد** (ص: ٢٦٣)، **والدُّرة الفريدة** (٤/٣٥٧)، **والكنز**: للجعبري (٤/١٩٤٣)، **والكنز**: للواسطي (٢/٥٥٤).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٦٨) البيت رقم (٨٦٧)، وانظر: **الكنز**: لشعلة (٢/٤٢٦-٤٢٧)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله الحربي (ص: ٢١٢-٢١٤)، **وسراج القارئ** (٣/١٠٠٠-١٠٠١).

(٣) **الدُّرة** (ص: ١٦) البيت رقم (١٥٦)، وانظر: **شرح الدُّرة**: للنويري (٢/٢٣٢-٢٣٣)، **والغُرَّة**: للعَرائي، تحقيق: توفيق الأنصاري (ص: ٩٨)، **والإيضاح**: للقاضي (ص: ١٦١).

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع الستة السابقة، فقرأ حمزة والكسائي بضم الواو وإسكان اللام فيها كلها ﴿وَوُلْدًا﴾، ﴿وُلْدًا﴾، ﴿وُلْدُ﴾، ﴿وَوُلْدُهُۥٓ﴾، وافقهما ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وخلف العاشر في موضع سورة النوح لا غير ﴿وَوُلْدُهُۥ﴾، وقرأ الباقون بفتح اللام والواو في الكل ﴿وَوَلَدًا﴾، ﴿وَلَدًا﴾، ﴿وَلَدُ﴾، ﴿وَوَلَدُهُۥٓ﴾[1].

- **مراتب القُرَّاء:**

١- فتح اللام والواو في المواضع الستة كلها، وذلك لنافع، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر.

٢- ضم الواو وإسكان اللام في موضع سورة النوح، وفتح اللام والواو في المواضع الخمسة الباقية، وذلك لابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، وخلف العاشر[2].

٣- ضم الواو وإسكان اللام في المواضع الستة كلها، وذلك لحمزة، والكسائي.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ ابن كثير وأبا عمرو ويعقوب وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لتخصيصهم موضع سورة نوح بضم الواو وسكون اللام دون غيره من المواضع الخمسة الباقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

اخْتُلِف في توجيههما على عدة أقوال، فمن ذلك:

أولًا- أنَّهما لُغتان بمعنًى واحد، كالحُزْن والحَزَن، والبُخْل والبَخَل، **وهو الذي عليه أكثر أهل**

---

(١) انظر: **المستنير** (٢/٢٨٤، ٥٠٢)، **والإقناع** (٢/٦٩٧، ٧٩٤)، **والتيسير** (ص: ٣٦٠، ٤٩٨)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٥٦، ٥٩٣).

(٢) هنا خرجت قراءة خلف العاشر في اختياره عن قراءة أهل الكوفة جميعهم، وإنما أقصد ذلك باعتبار المذهب في المواضع جميعها.

العلم واللغة، كعيسى بن عمر (ت نحو ١٤٩هـ) والكسائي والفَرَّاء (ت٢٠٧هـ)[١]، وذلك: أنَّ الوَلَد بالفتح اسم جنس يُطْلَق على الواحد والجمع، والوُلْد بالضم لغة في الوَلَد، فمعناهما واحد[٢].

ثانيًا- أنَّ قبيلة قَيْس حين تريد المفرد والواحد من لفظ (الولد) تجعله بفتحتَيْن (وَلَد)، وإذا أرادت الجمع جعلته بالضم والإسكان (وُلْد)، كما يقال في جمع (أَسَد) (أُسْد)، و(ثَمَر) (ثُمْر)[٣]، قال الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ): "وقَيْس تَجعل الوُلْد جمعًا، والوَلَدَ وَاحدًا"[٤].

وقد ذُكِر هذا القول دون نسبته لقبيلة قَيْس، فكان **الأعمش** (ت ١٤٨هـ) يقرأ مواضع الخلاف بالضم (وُلْد)[٥] ويقول: "الوُلْد الكثير، والوَلَد الواحد" [٦]، وعلى هذا القول، يكون المعنى لمن فتح: أنه أراد الإنكار عليهم لزعمهم، وهو: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، والمعنى لمن ضم وأراد به الجمع: الإنكار عليهم لزعمهم (الملائكة بنات الله)[٧]، ولا يخفى أنَّ هذا المعنى في غير الموضع الأول والسادس.

ثالثًا- نقل ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري) الفرق بينهما في المعنى عند أبي عمرو، فقال: "ولأهل العربية في ذلك ثلاثة أوجه...والثاني: ما كان يذهب إليه أبو عمرو من الفرق بينهما، وذلك

---

(١) انظر: **معاني القرآن**: للفراء (١٧٣/٢)، **والمختار** (٩١٩/٢)، **والحجة**: للفارسي (٢١٢/٥)، **والشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٤١)، **البديع**: لابن مُطَرِّف (٤٦٤/٢).

(٢) انظر: **شرح الهداية** (٤١٢/٢-٤١٣)، **والموضح** (٨٢٥/٢)، و**البحر المحيط** (٢٠٠/٦-٢٠١)، **والتحرير والتنوير** (٢٠٧/٢٩).

(٣) انظر: **تفسير الطبري** (٦٢٠/١٥)، **والحجة**: للفارسي (٢١٢/٥)، **وزاد المسير** (٢٣١/٩)، **وتفسير ابن كثير** (٢٦٠/٥).

(٤) **معاني القرآن** (١٧٣/٢)، وانظر: **علل القراءات**: للأزهري (٣٧٤/١).

(٥) انظر: **الجامع**: لابن فارس (ص: ٣٩٢)، **والمبهج** (ص: ٦٩٤)، **والروضة** (٧٧٧/٢)، **والكامل**: للهذلي (٥٠١/٥).

(٦) **الدر المنثور** (٧١٢/١٤)، وانظر: **إعراب القراءات السبع** (٢٤/٢)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص:٣٢٤).

(٧) انظر: **الكشف** (٩٢/٢-٩٣) بتصرف، **ومعالم التنزيل** (٢٥٦/٥)، **ومفاتيح الغيب** (٢٥٤/٢١-٢٥٥)، **وفتح القدير** (٤٨٣/٣).

أنَّه كان يقول: «وُلْد الرجل: وَفْرَه[1] وما تناسل عنده من مال، ووَلَده: هم الأولاد بأعيانهم»"[2].

رابعًا- نقل ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ) الاختلاف بينهما في المعنى أيضًا، فقال: "وقد اخْتُلف فيه، فقيل: الوَلَد بالفتح: الابن والابنة، والوُلْد بالضم: الأهل والوَلَد، عن أبي الحسن. وقيل: الوُلْد بالضم: ولد الولد، والوَلَد بالفتح: وَلَد الصُّلْب، **وليست هذه التفرقة عن الجمهور بالمتين**، وإنما الوُلْد والوَلَد: هو وَلَد الرجل ووَلَد وَلَده، كما قال عزوجل: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، وقال: ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾"[3].

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- اتباع الأثر والجمع بين اللغتَيْن والمعنيَيْن جميعًا:

قال ابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ): "ومن ضم أو فتح في موضع دون موضع، فللجمع بين اللغتَيْن والمعنيَيْن جميعًا، مع نقله ذلك عن السلف"[4].

العلة الثانية- التفرقة بين معنى الوَلد والوُلْد:

سأذكر أهم النصوص التي وقفتُ عليها في بيانها، ثم أُعَرِّج عليها بالبيان والترجيح، وهي:

١- قال ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ): "وقد ذُكر لي أن قيسًا تجعل الوُلْد جمعًا، والوَلد واحدًا، ولعلَّ الذين قرؤوا ذلك بالضم فيما اختاروا فيه الضم، إنما قرؤوه كذلك ليفرقوا به بين الجمع والواحد"[5].

---

(١) **الوَفْر**: أي: الغنى، والوَفْر من المال والمتاع: الكثير الواسع الذي لم ينقص منه شيء أو العام من كل شي، **تاج العروس** (٣٧١/١٤) مادة (و ف ر) بتصرف يسير، وانظر: **المصباح المنير** (٦٦٦/٢-٦٦٧) مادة (و ف ر).

(٢) **المختار** (٥٣٣/١)، وانظر: **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٤١).

(٣) **الدُّرة الفريدة** (٣٥٨/٤)، وانظر: **حجة القراءات** (ص: ٤٤٧، ٧٢٦)، **وشرح الغاية**: للفارسي، تحقيق: (ص: ٣٢٤-٣٢٥).

(٤) **الدُّرة الفريدة** (٣٥٨/٤).

(٥) **تفسير الطبري** (٦٢٠/١٥-٦٢١).

٢- قال النحَّاس (ت نحو ٣٣٨هـ): "وقرأ الكوفيون وأبو عمرو ﴿وَوُلْدُهُۥ﴾ [نوح: ٢١]... وروى شبل[١] عن مجاهد قال: «وُلْده: زوجه وأهله»، وروى خارجة عن أبي عمرو بن العلاء قال: «وُلْده: عشيرته وقومه»"[٢].

٣- قال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): "وأما قوله: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ﴾ [نوح: ٢١]، فينبغي أن يكون جمعًا، وإنَّما أُضِيف إلى ضمير المفرد؛ لأنَّ الضمير يعود إلى ﴿مَن﴾ وهو كثرة في المعنى، وإن كان اللفظ مفردًا، وإنَّما المعنى: إنهم عصوني واتبعوا الكفار الذين لم تزدهم أموالهم وأولادهم إلا خسارًا، فأُضيف إلى لفظ المفرد وهو جمع، وقد حكى الكسائي أو غيره من البغداديين: «ليت هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أَنْفُسِه»، فوُلْد في أنَّه جمع، مثل الأنفس، وما أنشده الفَرَّاء من قوله:

وَلَـيْـتَ فُـلَانًـا كَـانَ وُلْـدَ حِـمَـارِ[٣] ....

يدل على أنه واحد ليس بجمع، وأنه مثل ما ذكرناه من قولهم: الفلك، الذي يكون مرة جمعًا ومرةً واحدًا، ولهذا يشبه أن يكون ابن كثير وأبو عمرو قرآه بالضم ماله ﴿مَالُهُۥ وَوُلْدُهُۥ﴾ وفتحا ما سوى ذلك"[٤].

٤- قال ابن زنجلة (من علماء القرن ٤و٥ الهجري): "والوُلْد بالضم يصلح للواحد وللجمع، والوَلد لا

---

(١) هو أبو داود، شبل بن عبَّاد المكي، مقرئ الحرم، ثقة ضابط من أجلِّ أصحاب ابن كثير، قرأ القرآن على ابن كثير، وابن محيصن، روى القراءة عنه: إسماعيل القسط، وأبو الإخريط وهب بن منبه، وغيرهم، بقي إلى قريب عام (١٦٠هـ)، انظر: **معرفة القُرَّاء الكبار** (١/٢٧١-٢٧٢)، **وغاية النهاية** (١٧٠/٢).

(٢) **إعراب القرآن** (٣/٥١٥-٥١٦).

(٣) والبيت: لنافع بن صقَّار الأسلمي، وهو منسوب له في: **تهذيب إصلاح المنطق** (ص: ١٠٢)، **والمشوف المُعْلَم** (٨٤١/٢)، وبلا نسبة في: **لسان العرب** (٤٦٨/٣)، **وتاج العروس** (٣٢٢/٩).

(٤) **الحجة** (٢١٢/٥).

يصلح إلا للواحد؛ فلهذا قرأ أبو عمرو هاهنا بالضم"[١].

٥- قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "ورُوِيَ عن أبي عمرو أنَّه قال: «الوَلَد: الواحد، والوُلْد: الكثير»، قال: «وفي سورة نوح عليه السلام: ﴿مَالُهُۥ وَوُلْدُهُۥ﴾ [نوح: ٢١]: وما جمع وتوالد عنده»، ورُوِيَ عنه: «جماعة ولده»، ورُوِيَ عنه: «الوُلْد: هم الخدم، والوَلَد: ولد الصلب»، ورُوِيَ عنه في نوح عليه السلام: «قومه وعشيرته»"[٢].

٦- قال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "وقال أبو عمرو: «الضم: الخدم»، ولهذا اختياره ﴿مَالُهُۥ وَوُلْدُهُۥ﴾ [نوح: ٢١]؛ لأنَّه أراد عشيرته وقومه وزوجته، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ﴾ [الكهف: ٤٦]، المال: واحد، والبنون: جمع، كذلك المال واحد، والوُلْد جمع"[٣].

٧- قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "وحجة ابن كثير وأبي عمرو في تخصيصهما للضم في سورة نوح؛ أنه محمول على الجمع، على الخطاب للجماعة، فكل واحد منهم له ولد وأولاد، فإنما أتى بالهاء مفردة في (ولده وماله)؛ لأنه رده على لفظ من لو حمل على المعنى لقيل: ومالهم وولدهم"[٤].

٨- وقال أيضًا: "ومن قرأ (وُلْده) بالضم: احتمل أن يكون جمع وَلَد، كوُثُن جمع وَثَن، ويجوز أن يكون واحدًا يراد به غير الولد، وقد قال مجاهد: «وُلْده: زوجه وأهله»، وقال أبو عمرو: «وُلْده: عشيرته وقومه»[٥].

٩- قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ووجه ضم نوح: شبه الجمع"[٦]، وشرحه الكوراني (ت٨٩٣هـ) فقال:

---

(١) **حجة القراءات** (ص: ٧٢٦).

(٢) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ١٤١).

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: أحمد عبد المحسن (ص: ٣٢٤-٣٢٥).

(٤) **الكشف** (٢/٩٣).

(٥) **الهداية** (١٢/٧٧٤٢-٧٧٤٣).

(٦) **الكنز** (٤/١٩٤٣).

"قال: «وجه ضم نوح: شبهه الجمع»، أقول: لقوله: ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا﴾ [نوح: ٢٧]"[١].

١٠-قال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ): "ووجه فتح ابن كثير وأبي عمرو ما في نوح؛ قوة ظهور معنى الجمع؛ لأنه لم يرد ولدًا واحدًا"[٢].

١١-قال البقاعي (ت٨٨٥هـ)[٣]: "...ويكون اختيار أبي عمرو لهذه القراءة في هذا الحرف وحده؛ للإشارة بجمع الكثرة المبني على الضمة التي هي أشد الحركات، إلى أنَّهم -وإنْ زادت كثرتهم وعظمت قوتهم- لا يزيدونهم شيئا ﴿إِلَّا خَسَارًا﴾ [نوح: ٢١] بالبعد عن الله، والعمى عن محجَّة الطريق"[٤].

من خلال ما سبق يمكن جمع الأقوال الماضية في بيان العلة تحت قولين اثنين، وهما:

القول الأول- أنَّ الوُلْد بالضم: جمع، فعلة مخالفتهم لمذهبهم المُطَّرِد في موضع نوح؛ لأجل أنَّ المعنى فيه محمول على الجمع، وهو: مالهم وولدهم، فأُتِيَ باللفظ جمعًا ليدل دلالةً واضحةً على أنَّ المعنى جمع، ولكن **يَرِدُ على هذه العلة ما يضعفها**، وهو: أنَّ معنى الجمع يتأتَّى في المواضع الأخرى أيضًا، -فليس الجمع مُخْتصًّا بهذا الموضع دون غيره- ومع ذلك قرؤوها بالفتح لا الجمع.

القول الثاني- أنَّ الوُلْد بالضم: العشيرة والقوم، فلما كان معنى (الولد) في سورة نوح غير باقي المواضع، قرؤوا فيه بالضم، مخالفين بذلك مذهبهم المُطَّرِد؛ **إشارةً وتنبيهًا منهم إلى اختلاف معناه عن غيره، وهي علة قوية ظاهرة راجحة لا يَرِدُ عليها ما يُضَعِّفها**، بالإضافة إلى كونها وردت عن أبي عمرو، بما يفيد سبب اختياره لقراءة الضم هاهنا دون غيرها من المواضع، ومما يؤيدها

---

(١) **العبقري** (٣٨٢/ب).

(٢) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله الحربي (ص: ٢١٣).

(٣) هو: أبو الحسن، إبراهيم بن عمر بن حسن الخرباوي البقاعي، المفسر المحدث المقرئ الأديب المؤرخ، من شيوخه: ابن الجزري، وابن حجر العسقلاني، من تلاميذه: أبو راشد، وابن قُرَيْبَة، من مصنفاته: كفاية القاري، والقول المفيد في التجويد، توفي عام (٨٨٥هـ)، انظر: **سلم الوصول** (٤٢/١-٤٣)، **ومعجم المفسرين** (١٧/١).

(٤) **نظم الدرر** (٤٤٧/٢٠).

أيضًا، أنه ورد استعمال لفظ الولد بمعنى الرهط والجماعة في اللغة، قال الخليل بن أحمد (ت نحو ١٧٥هـ): "ووَلد الرجل ووُلده في معنى، ووَلده ورهطه في معنى، ويقال: ﴿مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥ﴾ [نوح: ٢١]: أي: ورهطه، ويقال: وُلْده"[١]، والله تعالى أعلم.

(١) **العين** (٧١/٨)، وانظر: **تاج العروس** (٣٢٩/٩).

❖ المسألة (٤٩): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبَهم المُطَّرِدة في** ﴿وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ﴾:

وقد وردت في ثلاثة مواضع، واختلف القُرَّاء فيها جميعًا، وهي(١):

١- الموضع الأول، قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلۡوَحۡيِۚ وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

٢- الموضع الثاني، قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوۡاْ مُدۡبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠].

٣- الموضع الثالث، قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوۡاْ مُدۡبِرِينَ﴾ [الروم: ٥٢].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَتُسْـمِعُ فَتْحُ الضَّـمِّ وَالْكَسْـرِ غَيْبَـةً	سِـوَى الْيَحْصَـبِي وَالصُّـمُّ بِالرَّفْعِ وُكِّلَا
وَقَـالَ بِـهِ فِي الـنَّـمْلِ وَالـرُّومِ دَارِمٌ	....(٢)

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ الجميع عدا ابن عامر: بياء مفتوحة مع فتح الميم من ﴿وَلَا يَسۡمَعُ﴾ وبرفع الميم من ﴿ٱلصُّمُّ﴾، وذلك في موضع الأنبياء، وقرأ بهذه القراءة ابن كثير في موضع النمل والروم، وعليه فإن قراءة الباقين من كل موضع ستكون: بالتاء مضمومةً مع كسر الميم من ﴿وَلَا تُسۡمِعُ﴾ وبنصب الميم من ﴿ٱلصُّمَّ﴾(٣).

---

(١) انظر: **فتح الوصيد** (١١١٥/٤)، **والكنز**: للجعبري (١٩٨٠/٤-١٩٨١)، **والنجوم الزاهرة** (ص: ٧٣١)، **ولطائف الإشارات** (٢٩٢٤/٧).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٧٠) البيت رقم (٨٨٨-٨٨٩)، وانظر: **إبراز المعاني** (٢٤٧/٣-٢٥٦)، **وجامع الفوائد** (ص: ٦٩٣-٦٩٤)، **وشرح الشاطبية**: للسيوطي (ص: ٢٨٨).

(٣) انظر: **السبعة** (ص: ٤٢٩، ٤٨٦، ٥٠٨)، **والتيسير** (ص: ٣٦٨، ٣٩٧، ٤١١)، **والإقناع** (٧٠٣/٢، ٧٢١)، **وتحبير التيسير** (ص: ٤٦٥، ٤٩٤).

- **مراتب القُرَّاء:**

١- القراءة بالغيب في موضع الأنبياء، وبالخطاب في موضع النمل والروم، وذلك لنافع، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

٢- القراءة بالغيب في المواضع الثلاثة كلها، وذلك لابن كثير وحده.

٣- القراءة بالخطاب في المواضع الثلاثة كلها، وذلك لابن عامر وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ نافعًا وأبا عمرو وعاصمًا وحمزة والكسائي وأبا جعفر ويعقوب وخلفًا العاشر لم تطَّرد قراءتهم في جميع المواضع؛ لمخالفتهم مذهبهم المُطَّرِد في موضع سورة الأنبياء، حيث خُصِّص بقراءة دون الموضعَيْن الباقيَيْن.

- **توجيه القراءتَيْن:**

-من قرأ بالخطاب ﴿وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ﴾: فعلى أنَّ الفعل المضارع مأخوذ من الماضي الرباعي (أَسْمَعَ)، ويتعدى إلى مفعولين: الأول ﴿ٱلصُّمَّ﴾ والثاني ﴿ٱلدُّعَآءَ﴾، فالفعل مُسْنَد إلى المخاطب، وهو الضمير العائد على النبي محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، بدليل ما ذُكِرَ قبله، وهو قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلۡوَحۡيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، و﴿إِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠]، و﴿فَإِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [الروم: ٥٢]، فجرى آخر الكلام على ما جاء به أوله من الخطاب(١).

-من قرأ بالغيبة ﴿وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ﴾: فعلى أنَّ الفعل المضارع مأخوذ من الماضي الثلاثي (سَمِعَ)، ويتعدى إلى مفعول واحد، وهو ﴿ٱلدُّعَآءَ﴾، فالفعل أُسْنِدَ إلى ﴿ٱلصُّمُّ﴾، فرُفِعَ على أنه فاعل على

---

(١) انظر: **الكشف** (١١٠/٢-١١١، ١٦٥-١٦٦)، **والموضح** (٨٦٢/٢، ٩٧٠-٩٧١)، **والدُّرة الفريدة** (٣٩٨/٤)، **والعقد النضيد**، تحقيق: طلال الحساني (ص: ١٦٣).

وجه الإخبار عنهم، بدلالة ما ذُكِرَ بعده، وهو قوله تعالى: ﴿إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، و﴿إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠]، [الروم: ٥٢](١).

فيكون الخطاب على معنى: "إنك يا محمد لا تقدر أن تُسْمِعَ دعاءك الصمَّ المعرضين عنك المُدْبِرين، شُبِّهوا في إعراضهم عما جاءهم به محمد، وترك قبولهم له، بالأصمِّ المُعْرِض عن الشيء المُدْبِر"(٢).

وأمّا الغيبة فعلى معنى: "الذم لهم، والتقريع بتركهم سَمْعَ ما يجب عليهم استماعه والانتهاء إليه...فلا ينقادون للحق لعنادهم، وفرط ذهابهم عنه، كما لا يَسْمَعُ الأصمُّ ما يُقال له"(٣).

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

لم أجد إلا علةً واحدةً، وهي: علة الجمع بين اللغتَيْن، والجمع بين المعنيَيْن:

قال الجعبري (ت٧٣٢هـ): "ومن فرَّق **جمع**"(٤)، وقال ابن الجندي (ت٧٦٩هـ) موَضِّحًا: "قال شيخنا: «ومن فرَّق **جمع**» انتهى، أي: من قرأ في موضع بالغيبة وفي موضع آخر بالخطاب، فقد **جمع بين اللغتَيْن**"(٥)، وقال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "ومن فرَّق **فجمعًا بين المعنيَيْن**"(٦).

---

(١) انظر: **شرح الغاية:** للفارسي، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٣٤٧)، **واللآلئ الفريدة** (٨٥/٣)، **وإبراز المعاني** (٣٨٥/٣)، **والكنز:** للجعبري (١٩٨١/٤-١٩٨٢)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله الحربي (ص: ٢٧٥).

(٢) **الكشف** (١٦٦/٢)، وانظر: **الدُّرة الفريدة** (٣٩٨/٤).

(٣) **الحجة:** للفارسي (٢٥٥/٥، ٤٠٣)، وانظر: **الموضح** (٨٦٢/٢، ٩٧٠).

(٤) **الكنز** (١٩٨٢/٤).

(٥) **الجوهر النضيد**، تحقيق: عبد الله الحربي (ص: ٢٧٥).

(٦) **العقد النضيد**، تحقيق: طلال الحساني (ص: ١٦٤).

❖ المسألة (٥٠): **علة مخالفة بعض القُرَّاء مذاهبهم المُطَّرِدة في ﴿فَٰكِهُونَ﴾،﴿فَٰكِهِينَ﴾:**

وقع الخلاف بين القُرَّاء فيهما حيثما وردت في القرآن، وقد أتت في أربعة مواضع، وهي[1]:

١- الموضع الأول، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ ٱلۡيَوۡمَ فِي شُغُلٖ فَٰكِهُونَ﴾ [يس: ٥٥].

٢- الموضع الثاني، وهو قوله تعالى: ﴿وَنَعۡمَةٖ كَانُواْ فِيهَا فَٰكِهِينَ﴾ [الدخان: ٢٧].

٣- الموضع الثالث، وهو قوله تعالى: ﴿فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ وَوَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الطور: ١٨].

٤- الموضع الرابع، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ﴾ [المطففين: ٣١].

- **مذاهب القُرَّاء:**

قال الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ):

وَفِي فَٰكِهِينَ اقْصُرْ عَلَا.............................. ....[2]

قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ):

..............................وَاقْصُرْ أَبًا فَٰكِهِينَ فَـ ـكِهُو..[3]

وقع الخلاف بين القُرَّاء العشرة في جميع المواضع السابقة، فقرأ أبو جعفر بغير ألف فيها جميعًا ﴿فَكِهُونَ﴾، ﴿فَكِهِينَ﴾، ووافقه حفص في سورة المطففين فقط ﴿فَكِهِينَ﴾، وقرأ الباقون بإثبات الألف مطلقًا ﴿فَٰكِهُونَ﴾، ﴿فَٰكِهِينَ﴾[4].

---

(١) انظر: **الروضة** (٨٨٠/٢)، **والنشر** (١٨٧٢/٥)، **ولطائف الإشارات** (٣٤٧١/٨)، **والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن** (ص: ٦٦٧).

(٢) **الشاطبيَّة** (ص: ٨٨) البيت رقم (١٠٠٥)، وانظر: **فتح الوصيد** (١٣١٤/٤)، **ولباب المعاني**، تحقيق: إبراهيم الشيباني (ص: ١٧٣)، **وشرح الشاطبية**: للسيوطي (ص: ٤٢٧).

(٣) **الدُّرة** (ص: ٢٠) البيت رقم (١٩١)، وانظر: **الإيضاح**: للزبيدي (ص: ٣٣٩)، **والغُرَّة**: للحصني، تحقيق: عمار عبد القوي (ص: ١٣٣). **والغُرَّة**: للعَرائي، تحقيق: توفيق الأنصاري (ص: ١٥٩).

(٤) انظر: **المبسوط** (ص: ٣١٣)، **والتيسير** (ص: ٥١٥)، **وغاية الاختصار** (٦٣١/٢)، **وتحبير التيسير** (ص: ٥٢٤، ٦٠٨).

- **مراتب القُرَّاء:**

١- إثبات الألف في المواضع الأربعة كلها، وذلك لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر.

٢- إثبات الألف في يس والدخان والطور، وحذفها في المطففين، وذلك لحفص وحده.

٣- حذف الألف في المواضع الأربعة كلها، وذلك لأبي جعفر وحده.

- **من خالف مذهبه المُطَّرِد من القُرَّاء:**

من خلال ما سبق يتضح أنَّ حفصًا لم تطَّرد قراءته في جميع المواضع؛ لأن مذهبه المُطَّرِد: هو إثبات الألف، وخالفه في سورة المطففين، حيث خصَّصها بالحذف وحدها دون البقية.

- **توجيه القراءتَيْن:**

كثرت الأقوال فيهما وتنوعت، وها أنا أذكر توجيههما بما فتح الله لي فيها من الجمع والفَهْم، فيُقَال: فَكِه الرجل، فهو فَكِه وفاكِه، وهو المُتنعِّم المُتلذِّذ، وذكر ابن القراب (ت٤١٤هـ) أنَّ الأصل فَاكِه، وعدل به للمبالغة إلى فَكِه، ففَكِه: صفة مُشَبَّهة، وفاكِه: اسم فاعل[١].

وذكر الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ) بأنهما لغتان، فهما بمعنى واحد، كـ :طَمِع وطامع، وحَذِرَ وحاذر، وفَرِهَ وفاره[٢]، ولَبِثَ ولابث، وبَخِلَ وباخل[٣]، ولذا تجد الجعبري (ت٧٣٢هـ) يقول: "فَكِه: فَرِح، وأَشِرَ[٤]،

---

(١) انظر: **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٢٧٥)، **والجوهر النضيد**، تحقيق: طارق السهلي (ص: ١٤٣-١٤٤)، **ولطائف الإشارات** (٣٤٧١/٨)، **والإتحاف** (٤٠٢/٢)، **وتاج العروس** (٤٦٠/٣٦).

(٢) **الفَرِه والفاره:** الفاء والراء والهاء كلمة تدل على أَشَر وحِذق، فالفاره: الحاذق بالشيء، والفَرِه: الأَشِر، **مقاييس اللغة** (٤٩٦/٤) مادة (ف ر ه) بتصرف يسير، وانظر: **المفردات:** للأصفهاني (٤٩٠/٢) مادة (ف ر ه).

(٣) انظر: **حجة القراءات** (ص: ٧٥٥)، **والشفاء** (١٠٥٥/٢)، **واللآلئ الفريدة** (٣٦٣/٣)، **وإبراز المعاني** (٢٥٢/٤).

(٤) **الأَشَر**: هو شدة البَطَر، وقد أَشِر يَأْشَر أَشَرًا، والأَشَرُ لا يكون إلا فرحًا بحسب قضية الهوى، **المفردات:** للأصفهاني (٢٢/١) مادة (أ ش ر) بتصرف يسير، وانظر: **تاج العروس** (٥٣/١٠) مادة (أ ش ر).

وعَجِبَ، ونَعِمَ، وتلذَّذَ، وتَفَكَّه"[١].

وورد أيضًا عن الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ) قول آخر بالتفرقة بينهما في المعنى، فقال: "الفَكِه: الأَشِر، والفاكِه: من التَّفَكُّه"[٢]، وقيل عن غيره: رجل فَكِه: بمعنى: ضاحك طيب النفس، وفاكه: محمول على معنى: ذو فواكه كثيرة، كما يقال: رجل لابن وتامر وعاسل، أي: ذو تمر ولبن وعسل كثير، وقيل: فاكهين: ناعمين، وفكهين: فرحين، وقيل غير ذلك، وهي معانٍ مُتَقاربة[٣]، إلا أنَّ "الفَكِهَ يُستعمل كثيرًا في المُسْتَخِّف المُسْتَهْزِئ"[٤]، والله تعالى أعلم.

- **علة المخالفة للمذهب المُطَّرِد:**

من العلل التي التمسها العلماء لهذه المخالفة:

العلة الأولى- الجمع بين اللغتَيْن أو المعنيَيْن أو بينهما جميعًا:

قال النويري (ت٨٥٧هـ): "ومن فرَّق جمع"[٥].

العلة الثانية- تغيير اللفظ دلالةً على تغيُّر المعنى وافتراقه عن غيره من المواضع:

قال ابن القراب (ت٤١٤هـ): "وأما حفص فإنما خصَّ الحرف في المطففين؛ لأن معناها هناك: معجبين"[٦].

وقال أبو الحسن الفارسي (ت٤٣١هـ): "إنما وافق حفص في المطففين؛ لأن معناه: [شَرِبْن

---

(١) **الكنز** (٢٤٩٤/٥)، وانظر: **شرح الطيبة**: للنويري (٥٢٤/٢).

(٢) **علل القراءات**: للأزهري (٧٥٩/٢)، وانظر: **فتح الوصيد** (١٣١٤/٤).

(٣) انظر: **المختار** (٩٦٢/٢-٩٦٣)، **تفسير الطبري** (٤٦٣/١٩-٤٦٤) و(٣٩/٢١) و(٢٢٦/٢٤)، **والدُّرة الفريدة** (٢٤٥/٥-٢٤٦)، **والعقد النضيد**، تحقيق: عائض القرني (ص: ٤٩٩).

(٤) **المحرر الوجيز** (٥٧٧/٧)، وانظر: **البحر المحيط** (٣٦/٨).

(٥) **شرح الطيبة** (٥٢٤/٢).

(٦) **الشافي**، تحقيق: أحمد الزهراني (ص: ٢٧٥).

وطَرِبْن[1]][2] فرحين معجبين بأنفسهم، واللفظ يوافق المعنى، والله أعلم"[3].

وقال أبو الفضل البخاري (من علماء القرن السابع الهجري): "فإن قلت ما وجه مذهب عاصم برواية حفص في قراءته ﴿فِي شُغُلٍ فَكِهُونَ﴾ [يس: ٥٥] بالألف في سورة يس، وهاهنا ﴿فَكِهِينَ﴾ بغير ألف؟ قلت: أمَّا وجه مذهبه في ذلك؛ فلأنه عنده هاهنا بمعنى: فرحين، أشرين، بطرين، وقيل: إنه بمعنى: معجبين، وفي سورة يس بمعنى: ناعمين ذوي فواكه، ففرق بينهما في اللفظ؛ لافتراقهما في المعنى"[4].

أي: أنَّ المعنى لـ ﴿فَكِهِينَ﴾ في سورة المطففين غير معاني باقي المواضع، ففرَّق حفص بينه وبين غيره باختلاف اللفظ؛ دلالةً على تغيُّر معناه عمَّا سواه، وهذه العلة تُبَيِّن أنَّ معنى القراءتَيْن ليس معنًى واحدًا، بل هناك فرق بينهما، ولذاك فُرِّق بينهما في رواية حفص.

ولو نظرنا إلى المواضع، سنجد أنَّ موضع يس والطور في سياق وصف نعيم أهل الجنة، وأما موضع الدخان فهو في سياق النعيم الذي تركه فرعون وقومه[5]، فكلها تتحدث عن النعيم -ولا يخفى الفرق الشاسع بين نعيم أهل الجنة وغيرهم-، فحَسُنَ أن تُقْرَأ بالألف فيها، بمعنى ناعمين ذوي فواكه كثيرة عندهم، وأما موضع المطففين فإنه في سياق وصف حال المجرمين حين انصرافهم من مجلسهم إلى أهليهم[6]، فحَسُنَ أن يُقْرَأ بغير الألف فيه، ليدل على معنى: أنهم كانوا معجبين،

---

(١) **البَطَر**: هو الطغيان بالنعمة وعندها، واستعمل بمعنى: الكِبْر، وقيل: البَطَر: الأَشَر والمرح، وقيل: التبختر، وقيل غير ذلك فيه، انظر مادة (ب ط ر) في: **لسان العرب** (٦٨/٤ وما بعدها)، **وتاج العروس** (٢١٢/١٠).

(٢) هكذا في النسخة المحققة، وذكر المحقق بأنها "كذا في الأصل، ولعله أراد [أَشِرين بَطِرين]" حاشية (١) (ص: ٤٧٥)، وأميل إلى المعنى الذي رآه؛ لأنَّ التفاسير دلت عليه.

(٣) **شرح الغاية**، تحقيق: عبد المحسن أحمد (ص: ٤٧٥).

(٤) **الشفاء** (١٣٠٦/٢)، وانظر: **نثر المرجان** (٣٦٢/١٦).

(٥) انظر: **المحرر الوجيز** (٢٥٧/٧-٢٥٨، ٥٧٦-٥٧٧) و(٩٠/٨)، **وزاد المسير** (٢٥٧/١١-٢٦٠) و(١٧٢/١٢، ٣٩٣)، **وتفسير القرطبي** (٤٦٧/١٧-٤٦٩) و(١١٧/١٩-١١٨، ٥٢١-٥٢٢)، **والدر المصون** (٢٧٦/٩-٢٧٧، ٦٢٣) و(٦٨/١٠).

(٦) انظر: **تفسير الطبري** (٢٢٦/٢٤)، **ومعالم التنزيل** (٣٦٩/٨)، **والبحر المحيط** (٤٣٥/٨)، **وفتح القدير** (٥٣٧/٥).

فرحين، أَشِرين، بَطِرين، فالسياق الذي وردت فيه ﴿فَكِهِينَ﴾ في المطففين مُخْتَلف عمَّا سواه، فناسب أن يُقْرَأَ فيه بقراءة غير باقي المواضع، ليدل على اختلاف المعنى، فأتت فيه اللفظة موافقةً للمعنى المُرَاد منها، وعلى اللغة الأكثر استعمالًا في المُسْتَخِّف المُسْتَهْزِئ، هذا على من قال بأنَّ معنى القراءتَيْن مختلفتَيْن، وأما على قول أنَّ معناهما واحد، فتتأتى هذه العلة أيضًا باعتبار اختلاف السياق وحده، فخالف حفص قراءته وغيرَّها في السياق المختلف، والله تعالى أعلم.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فلولا فضله ورحمته ما تمت هذه الرسالة ولا اكتملت، فالحمد له أولًا وآخرًا ظاهرًا وباطنًا، ثم الصلاة والسلام الأتمَّان الأكملان على خير خلقه، ومن نزل القرآن على قلبه فتلقَّاه من لدن حكيم عليم، نبينا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم والسائرين على منهجهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإنني قبل الختام أسجل أبرز ما ظهر لي من النتائج والتوصيات، وفيما يلي بيان لكلٍّ منهما:

أولًا- النتائج:

١- اهتمام العلماء بجمع مذاهب القُرَّاء المُطَّرِدة ونظائرها المختلف فيها بين القُرَّاء، وتحدثهم الكثير عنها في كتبهم مع التوضيح والبيان لعلة المخالفة، فهي ليست شحيحة الذكر والتبيين والتوضيح كما يُتَوَهَّم ذلك فيها لأول وهلة.

٢- مخالفة القُرَّاء لمذاهبهم المُطَّرِدة لا تعد مطعنًا ثالمًا لهم عند من يظن ذلك عنهم، بل على العكس من ذلك، فوجودها دليل على تفنُّنهم في الاختيار وبراعتهم وجَوْدَتهم فيه حتى اختاروا من القراءات التي كانت على أصل ومذهب واحد، وذلك كله وَفْقَ فهمهم الدقيق للألفاظ واللُّغات واستعمالهم للأفصح منها، كلٌّ في معناه وسياقه الخاصِّ به والأنسب له، فوجود المخالفة دليل على علو شأنهم ورسوخ علمهم وفضل الله عليهم، فهم لم يكونوا قُرَّاء فحسب، بل كانوا وما زالوا أئمةً يُهْتَدى بهم في شتَّى ميادين العلوم.

٣- علة الاختيار والمخالفة قد تصدر عن القارئ ورواته أو عن تلامذته وتلاميذهم، وقد تصدر عن العلماء اللاحقين لهم عبر مر العصور والأزمان، فحينما تصدر العلة عن القارئ ورواته أو عن تلامذته وتلاميذهم فهي العلة الراجحة الصحيحة وإن لم تكن غيرها ضعيفة؛ لأنَّ قولهم بالعلة يوضح السبب الذي كان يراه القارئ ولأجله اختار هذه القراءة دون غيرها.

٤- تنوعت علل المخالفة للمذهب المُطَّرِد، وقد أسفر البحث عن ثمانية أنواع أساسية تندرج تحت

أغلبها علل فرعية، ومن العلل الأساسية: علة الاتِّباع، وعلة الجمع، وعلة الاستقلال، وعلة رفع التوهم والالتباس، وعلة المناسبة، ومن العلل الفرعية: علة اتباع سنة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلة اتباع الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وعلة الجمع بين اللغتَيْن أو اللغات، وعلة استثقال التقاء الساكنين، وعلة الابتعاد عن شبهة تَغَيُّر المعنى، وعلة المُنَاسبة للمُجَاور.

٥- التلازم الوثيق بين علة المخالفة وضوابط الاختيار ومعاييره؛ لأنَّ العلة تبين وتوضح سبب اختيار القارئ لهذه القراءة في هذا الموضع بعينه دون غيره من نظائره.

٦- معرفة المخالفة للمذهب المُطَّرِد وعللها تساهم بشكل كبير في إثراء الاختيار وبيان ضوابطه ومعاييره.

٧- عند اختلاف التوجيهات الواردة في المسألة فإنَّ العلة قد تبين التوجيه الذي كان يراه القارئ، أو القول الأشهر في زمانه وعصره، أو تُرجِّحُ القول الأشهر في المسألة.

٨- علو قراءة أبي عمرو البصري وانتشارها؛ لأنَّه حينما يخالف مذهبه المُطَّرِد فإنك ستجد العلماء يتكلمون ويتحدثون بكثرة عنها؛ بُغْية التماس علة مخالفته وسبب اختياره، بل وفَهْم القول الذي نحا به وإليه، وصدق القائل: "انظر ما يقرأ به أبو عمرو مما يختاره فاكتبه، فإنه سيصير للناس أستاذًا"[١].

٩- خالف خلف العاشر في اختياره مذهب الكوفيين جميعهم في مسألتين، هما: ﴿ثَمُودَاْ﴾، ﴿وَلَدَا﴾، وذلك على اعتبار المواضع كلها ومذهبه المُطَّرِد فيها، حيث وافق في مسألة ﴿ثَمُودَاْ﴾: نافعًا وابن كثير وأبا عمرو وابن عامر وأبا جعفر، بينما وافق في مسألة: ﴿وَلَدَا﴾: ابن كثير وأبا عمرو ويعقوب وخلف العاشر وهذا الاعتبار -أي بالمواضع والمذهب المُطَّرِد فيها كلها- قد يفتح بابًا جديدًا للانفرادات، وذلك بدراستها على المذاهب المُطَّرِدة ومن انفرد في مذهبه.

(١) **سير أعلام النبلاء** (٦/٤٠٨)، وانظر: **جمال القُرَّاء** (ص: ٥٣٦).

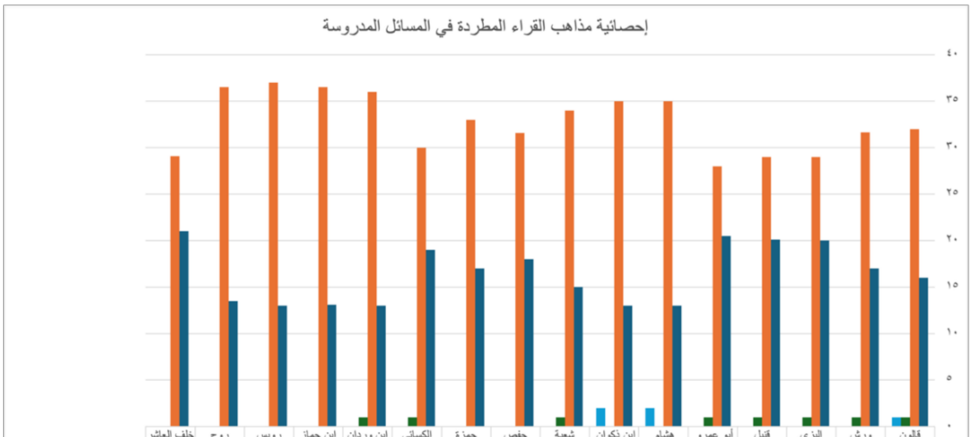
١٠- إنَّ للعلماء عدة مصطلحات مستعملة للتعبير عن العلة، كمصطلح: الحجة، والوجه، والاختيار، والعلة، وأما في بيانهم لمخالفة المذهب المُطَّرِد، فقد استخدموا مصطلح: المخالفة، والتخصيص، والاستثناء، والتفريق، والمغايرة، وأما أساليبهم فقد تنوعت بين: نسبة العلة إلى القارئ وذكرها بالنصِّ عنه، وبين استخدام أسلوب الفَنْقَلات، وبين ذكر العلة وإيراد الاعتراض عليها والإجابة عليه، وبين إيراد عدة علل والترجيح بينها.

١١- كان حفظ النص القرآني حاضرًا في نفوس القُرَّاء وأفئدتهم، فتجد منهم من يخالف مذهبه المُطَّرِد ويختار فيه بغير اختياره المعتاد عليه؛ فرارًا من اختيار ما فيه تَوَهُّم وإلباس وشبهة على العوام، وهذا يدلنا على مدى توقيرهم لكتاب الله وإجلاله.

١٢- إثبات علم الاختيار للقُرَّاء والتدليل علية بالدلالات القاطعة عند من ينكر وجوده ويروّج لذلك، فوجود المخالفة وعلتها دليل على اختيار القُرَّاء وانتقائهم من بين مروياتهم.

١٣- لعلل المخالفة تعلق شديد بعلوم القرآن: كعلم التفسير من النظر في الآيات وتدبرها وفهم معانيها، وعلم رسم المصحف، وعلوم اللغة العربية من البلاغة والنحو والصرف.

١٤- كان أبو عمرو وخلف العاشر أكثر القُرَّاء العشرة مخالفةً لمذهبهم المُطَّرِد؛ حيث خالفاه في واحد وعشرين مسألةً، بينما كان ابن جماز ويعقوب أكثر القُرَّاء موافقةً لمذهبهم المُطَّرِد؛ حيث وافقاه في: سبعة وثلاثين موضعًا، والشكل التالي يوضح إحصائيةً لمذاهبهم في المسائل المدروسة.



	قالون	ورش	البزي	قنبل	أبو عمرو	هشام	ابن ذكوان	شعبة	حفص	حمزة	الكسائي	ابن وردان	ابن جماز	رويس	روح	خلف العاشر
عدد المسائل المخالفة	١٦	١٧	٢٠	٢٠	٢١	١٣	١٣	١٥	١٨	١٧	١٩	١٣	١٣	١٣	١٤	٢١
عدد المسائل الموافقة	٣٢	٣٢	٢٩	٢٩	٢٨	٣٥	٣٥	٣٤	٣٢	٣٣	٣٠	٣٦	٣٧	٣٧	٣٧	٢٩
عدد المسائل المحايدة	١	١	١	١	١	٠	٠	١	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٠
عدد المسائل ذات الوجهين	١	٠	٠	٠	٠	٢	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

١٥- إثبات العلة ووجودها في الكتب والمؤلفات يتأثر بشكل كبير بما هو مشهور عن القُرَّاء والرواة وبما هو الكتاب والطريق الذي يوجّه له ويعلل له.

١٦- أثَّرت الشاطبيَّة في بيان علة المخالفة أو عدمها، فإذا جمع الناظم النظائر في مكان واحد وكان فيها استثناء ومخالفة، بيَّن الشُّراح ذلك فذكروا العلة، وإذا فرَّق الناظم النظائر في حِرْزِه وكان فيها استثناء ومخالفة أيضًا، لم يبين الشُّراح إلا قليلًا، وهذا يبين مدى تأثير الشاطبية، فالناظم إما يجمع النظائر تبعًا للداني وإما يفرقها تبعًا له، وإما يخالفه فيجمعها أو يفرقها، فجمْع الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ) للنظائر في مكان واحد يساعد على بيان العلة، في حين أنَّ التفرقة لا تظهرها إلا عند الحذاق من الشارحين.

ثانيًا- التوصيات:

أ- من التوصيات العامة:

١- التوصية بالتعاون بين الجامعات ومنصاتها العلمية لإتاحة رسائل الماجستير والدكتوراه لطلبة الدراسات العليا، بما يعود عليهم بالفائدة.

٢- الاهتمام في الدراسة المنهجية ببناء الطالب لمكتبته الخاصة ومساعدته على ذلك من خلال التعاون بين الجامعات في الحصول على التحقيقات، وتكلفيه بالواجبات في إنشائها وفهرستها وتنظيمها بدءًا من الأقدم للأحدث، مما يقلل على الطالب العمل أثناء كتابة الرسالة، مع إثرائه بالمصادر القديمة والحديثة وتحقيقات وكتب العلماء غير المعروفة إلا لدى المتخصصين.

٣- الاهتمام بمثل موضوع هذه الرسالة وإدراجها ضمن مقرر التوجيه وتدريسها للطلاب في مرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه؛ عوضًا عن إعادة المقررات أو التغيير الطفيف في عناوينها دون محتواها الثابت أو شبهه.

٤- شدة علاقة علم القراءات باللغة والنحو والصرف، وهذه الأمور لا تُدَرَّس بتعمق وقوة في أقسام القراءات، لذلك أوصي بأن يتم الاهتمام بهذه العلوم وإدراجها بتمعُّن أكثر في تخصص القراءات، وأن يتم التعاون والشراكة المثمرة بين كليات اللغة والقراءات وعلوم القرآن.

ب- من التوصيات البحثية:

١- أوصي باستكمال جمع ودراسة وبيان علل المخالفة للمذاهب المُطَّرِدة في أبواب الأصول؛ فإنَّ المادة غزيرة بها جدًا، بما تصلح أن تكون رسالةً للدكتوراه.

٢- كما ظهر في هذه الرسالة أنَّ العلل قد تكون مستنبطةً من العلماء الذين خَلَفوا القُرَّاء والرواة، ولا زلتُ أرى أنَّ باب إيجاد العلل لاختيارات القُرَّاء ورُواتهم ما زال مفتوحًا، ولذا أوصي بدراسة اختيارات القُرَّاء والبحث عن علل اختياراتهم لها من غيرها، مع البدء بما كان من المذاهب المُطَّرِدة؛ لأنها تسهل وتيسر في معرفة تفكير القارئ ونظرته واتجاه وضابطه، بما يكون أدعى لفهم اختياراتهم فيما ممن لم يكن على مذهب مطرد أو ليس له نظائر .

٣- بعض علل المخالفة يُدلِّل عليها الجعبري بقول الناظم في الحِرْز، فهذه توصية لدراسة بحث يجمع ويدرس التوجيهات والعلل التي أشار إليها الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ) في مخالفة القُرَّاء لمذاهبهم المُطَّرِدة في أبواب الأصول وباب الفرش.

٤- أوصي بدراسة علم الاختيار مجددًا في ضوء كتب القراءات المتقدمة التي وُجِدت وحُقِّقَت اليوم، كما أوصي بعمل الدراسات المعمقة بين علم التوجيه والاختيار.

٥- ومن التوصيات البحثية الجديرة بالنظر: توجيهات أئمة الأداء الواردة في كتب الرواية جمعًا ودراسةً، كالإقناع والإرشاد وغيرها.

وفي **الختام**، فإنني أسأل الله جَلَّوَعَلَا أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، مُتَقَبَّلًا عنده وعند عباده، جاريًا أجره في الحياة وبعد الممات، نافعًا لي ولوالدي ولمشايخي ولكلِّ من له حق عليَّ ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٨١ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات:١٨٠-١٨٢].

الفهارس الفنِّيَّة

فهرس القراءات الشاذة

م	القراءة الشاذة	ص
١-	(وَتَذَكَّرُوا مَا فِيْه) [البقرة: ٦٣]	٤٢٩
٢-	(يوم تصيرون فيه إلى الله) [البقرة: ٢٨١]	١٠٦
٣-	(يومًا تُرَدُّون) [البقرة: ٢٨١]	١٠٩
٤-	(أَسْلِحَتْكُمْ وَأَمْتِعَتْكُمْ) [النساء: ١٠٢]	٢٧١
٥-	(يُخَادِعُونَ اللهَ وهو خَادِعْهُمْ) [النساء: ١٤٢]	٢٧٠
٦-	(حتى تقطع قلوبهم) [التوبة: ١١٠]	٩٠
٧-	و(ونادى نوح ابناه) [هود: ٤٢]	٣٩٦
٨-	(فلا تسرفوا في القتل) [الإسراء: ٣٣]	٨٩
٩-	(وَقُرْآنًا فَرَّقْنَاهُ) [الإسراء: ١٠٦]	١٦٦
١٠-	(ونادوا يَا مَالِ) [الزخرف: ٧٧]	١٩٦

فهرس الأحاديث والآثار

م	الحديث	ص
١-	((...أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ))	١
٢-	((اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيَاحًا وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا))	٢٠٧
٣-	((إِنَّ اللهَ يَقُولُ: لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، يَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ..))	٢٨٢
٤-	((إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ))	٧٤
٥-	((سبحان الذي يخرج الحي من الميت))	٢٢٥
٦-	((يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنَفِّرُوا))	٢٨٧
	الأثر	
٧-	"آخر شيء نزل من القرآن: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]"	١٠٧
٨-	"الرياح ثمان: أربعٌ منها رحمة، وأربعٌ عذاب، فأما الرحمة..."	٢٠٥
٩-	«أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ أقرأه ذلك بالضم، وردَّ عليه الفتح وأَبَاه»	٨٨
١٠-	«أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ كان يقرأ كل شيء في القرآن: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ تَعۡمَلُونَ﴾ بالتاء، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ يَعۡمَلُونَ﴾ بالياء»	١٤٨
١١-	«لا يزال الناس بخيرٍ ما أخذ الآخرُ عن الأول، فإذا هلك الأول ولم يأخذ الآخر عنه شيئًا، هلك الناس»	٩٤

فهرس الأبيات الشعرية

م	البيت أو الشطر	القائل	ص
	قافية الهمزة		
١-	أَرْنَـا إِدَاوَةَ عَـبْـدِ اللهِ نَـمْـلَـؤُهَـا مِنْ مَـاءِ زَمْزَمَ إِنَّ الْـقَـوْمَ قَـدْ ظَـمِئُوا	بدون نسبة	١٩٥
٢-	لَيْـــسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَـرَاحَ بِمَيْتٍ إِنَّـمَـا الْـمَـيْـتُ مَـيِّـتُ الْأَحْـيَـاءِ	عَدِيُّ بن الرَّعْلَاء الغَسَّاني	٢١٧
	قافية الباء		
٣-	وَالْـفَـتْـحُ قَـدْ يَـلِيهِـمَـا فَـيَـذْهَـبُ مُـعْـظَـمُ صَــوْتِ الْمَـدِّ وَهُـوَ الْمَـذْهَـبُ	أبو عمرو الداني	٢٢
	قافية الراء		
٤-	....والحـذف فِي خُـلْـفِ الْـعِـرَاقِ يُـرَى .... وَفِي أَلِفْ صَـلَـوَاتٍ خُلْفُ بَعْضِـهِمُ وَالْـوَاوُ تَثْـبُـتُ فِيهَـا مُجْمَعًـا سِـيَرَا	أبو القاسم الشاطبي	٣٨٠
٥-	.... وَلَـيْـتَ فُـلَانًـا كَـانَ وُلْـــدَ حِـمَـارِ	نافع بن صفَّار الأسلمي	٤٧٤
	قافية الكاف		
٦-	يَـا خَـاتَمَ النُّبَـآءِ إِنَّـكَ مُرْسَــلٌ بِـالْحَقِّ كُـلُّ هُـدَى السَّـبِيـلِ هُـدَاكَا	العباس بن مرداس رضي الله عنه	١٢٦
	قافية اللام		
٧-	فَـلَا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهَـا وَلا أَرْضَ أَبْـقَـلَ إِبْـقَـالَـهَـا	عامر بن جُوَيْن الطائي	٢٢١
٨-	أَيـا سَــائِلِي تَفْسِــيرَ مَيْتٍ ومَيِّتٍ فَـدُونك قـد فَسَّـرْتُ إن كُنْتَ تَعْقِلُ فـمَـن كَـانَ ذَا رُوحٍ فـذلـك مَـيِّـتٌ وَمَـا المَيْـتُ إلاّ مَن إلى الـقَبْرِ يُحْمَـلُ	أبو عمرو البصري	٢١٧
	قافية الميم		

م	البيت أو الشطر	القائل	ص
٩-	وَسَـــهِّـلِ الْأُولىٰ لِـقَـالُـونَ وَمَـا أَدَّىٰ لِــــجَمْعِ السَّـــاكِنَيْـــنِ أُدْغِمَا فِي حَـرْفَيِ الْأَحْـزَابِ بِـالـتَّـحْـقِـيـقِ	ابن بَرِّي	١٣٤
قافية النون			
١٠-	الصَّـــرْفُ تَـنْـوِيـنٌ أَتَـى مُـبَـيِّـنَـا مَـعْـنًى بِـهِ يَـكُـونُ الِاسْــمُ أَمْـكَـنَـا	ابن مالك	٤٠٧

فهرس الأعلام المترجم لهم

م	العلم	ص
٦٦-	عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَري	٣٠
٦٧-	عبد الله بن حبيب بن رُبَيِّعَة السلمي الكوفي	٩٠
٦٨-	عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني	٤١٠
٦٩-	عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي	٨٨
٧٠-	عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي	٢٠٥
٧١-	عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوَرِي	٢٥٨
٧٢-	عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك الأصمعي	٥٦
٧٣-	عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي	١٨٨
٧٤-	عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم البغدادي البزار	٧٦
٧٥-	عثمان بن جِنِّي الموصلي البغدادي	٢٩٥
٧٦-	عطية بن سعد بن جُنَادَة العوفي الكوفي	٨٨
٧٧-	عكرمة بن عبد الله البربري	٤٥٠
٧٨-	علي بن الحسين بن علي الأصفهاني الباقولي	٦٦
٧٩-	علي بن محمد بن عبد الصمد الهَمْداني السخاوي	٦٦
٨٠-	علي بن محمد بن عبيد الله الفارسي	٤٩
٨١-	علي بن محمد بن علي التازي الرباطي المغربي	١٣٤
٨٢-	عمرو بن الصبَّاح بن صَبِيح الكوفي	٩٧
٨٣-	عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي	١٩
٨٤-	عمرو بن عثمان بن قَنبر مولى بني الحارث بن كعب	١٢٣
٨٥-	عيسى بن عمر البصري الثقفي	٢٧٠
٨٦-	فُضَيْل بن مرزوق الأَغَر الرَّقاشي الكوفي مولى بني عنزة	٨٨
٨٧-	القاسم بن سلَّام الرومي الأنصاري مولاهم البغدادي	٧٧
٨٨-	لاحق بن حُمَيْد بن سعيد السَّدوسي البصري	١٠٩
٨٩-	مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني	١٨٨
٩٠-	مجاهد بن جبر المكي	٣٤٤
٩١-	محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان التَّرْمَسي الجاوي ثم المكي	٦٨
٩٢-	محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي	٤٥٩
٩٣-	محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور	١٩٨
٩٤-	محمد بن أبي نصر بن أحمد الدَّهَّان النَّوْزَاوَازِي	٢١
٩٥-	محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي	١٠٦
٩٦-	محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي	٣٥
٩٧-	محمد بن أحمد بن طلحة الأزهري الهروي	٦٥
٩٨-	محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي	٧٥

م	العلم	ص
٩٩-	محمد بن أحمد بن محمد الموصلي	٢٤
١٠٠-	محمد بن أحمد بن مُطَرِّف الكناني القرطبي	٤٩
١٠١-	محمد بن الحسن بن محمد النقَّاش الموصلي البغدادي	٣٩
١٠٢-	محمد بن الحسن بن يعقوب البغدادي العطار	١٥٣
١٠٣-	محمد بن الحسين بن بندار الواسطي القلانِسي	١٣٣
١٠٤-	محمد بن القاسم بن محمد الأنباري البغدادي	٣٧٨
١٠٥-	محمد بن المستنير	٤٤٥
١٠٦-	محمد بن بَهادر بن عبد الله الزركشي	٤٦١
١٠٧-	محمد بن جرير بن يزيد الطبري	٦٥
١٠٨-	محمد بن حسن الأَسْتَرَاباذِي	٣١٠
١٠٩-	محمد بن حسن بن محمد المغربي الفاسي	٢٢
١١٠-	محمد بن زياد الأعرابي	٤٥٢
١١١-	محمد بن سليمان الحِكْري المصري	٦٧
١١٢-	محمد بن عبد الله بن أشته الأصبهاني	٣٧٨
١١٣-	محمد بن عمر بن علي العمادي	٦٧
١١٤-	محمد بن محمد بن داود الصناهجي	١٣٥
١١٥-	محمد بن محمد بن محمد النويري الميموني القاهري	٤٢
١١٦-	محمد بن محمد بن محمد سالم محيسن	٤٠
١١٧-	محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي البصري	٣٩
١١٨-	محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الفيروزآبادي	١٨
١١٩-	محمد بن يوسف بن علي الأندلسي الغرناطي	١٧٤
١٢٠-	محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمي الحلاق	٣٤١
١٢١-	محمود بن حمزة بن نصر الكرماني	١٢٨
١٢٢-	محمود بن عبد الرحيم صافي	٣٢٨
١٢٣-	محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي	٤٥١
١٢٤-	مسلم بن جُنْدَب الهذلي مولاهم المدني	٨٤
١٢٥-	مسيلمة بن ثمامة بن حبيب الحنفي	١٢٤
١٢٦-	مَعْمَر بن المثنى التَّيْمِي -مولاهم- البصري	٢٥٣
١٢٧-	مكي بن أبي طالب حَمُّوش بن محمد القيسي المغربي القيرواني الأندلسي القرطبي	٣١
١٢٨-	المنتجب ابن أبي العز بن رشيد منتجب الدين الهمذاني	٥٧
١٢٩-	نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسي الفسوي	٤١
١٣٠-	نُصَيْر بن يوسف بن أبي نصر الرازي ثم البغدادي	١٨٥
١٣١-	هارون بن موسى بن شَريك التَّغْلِبي الدمشقي	١٩٧

فهرس القبائل واللغات

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس المصطلحات العلمية

م	المصطلح العلمي	ص
-٣٣	القلقلة	٤٠٦
-٣٤	المجاز	١٧٧
-٣٥	المصاحف العثمانية	٤٨
-٣٦	المصحف الإمام	٩٣
-٣٧	المُصْحَفِيُّ	٢٠
-٣٨	المُكْنِيِّ	٢٧٠
-٣٩	المنهج الاستقرائيُّ	٥
-٤٠	المنهج التحليليُّ	٥

فهرس الكلمات الغريبة

م	الكلمات الغريبة	ص
١-	الأديم	٢٩٠
٢-	الأَشَر	٤٨٢
٣-	انضوى	٣٧١
٤-	البَطَر	٤٨٤
٥-	البِلَى	٢٩٧
٦-	التقارض	٤٤٥
٧-	الحَ◌ِجْر	٣٦٧
٨-	رَكَن	٣٧١
٩-	الشعاب	٤٥٤
١٠-	طارقت النعل	٢٦٥
١١-	الفَرِه والفاره	٤٨٢
١٢-	الكُرْدَة	٤٦١
١٣-	مشيةٌ سُجُحٌ	٤٣٩
١٤-	ناقةٌ أُجُدٌ	٤٣٩
١٥-	الوَفْر	٤٧٣

فهرس المراجع والمصادر

أولًا- القرآن الكريم:

- الخطوط الحاسوبية للقراءات، الصادرة عن مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- الملف الرقمي: «القراءات القرآنية تخريجٌ، وعزوٌ، ورسمٌ في بيانات رقمية (الإصدار رقم ٣)» للدكتور: محمد سعيد نجيب.

ثانيًا- المخطوطات:

- **شرح الغاية في القراءات العشر وعللها**، لأبي الحسن علي بن محمد الفارسي، القسم الأول: من أوله إلى آخر سورة المائدة، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية، المكتبة التيمورية، برقم: ٣٤٤ قراءات.
- **العبقري في حواشي الجعبري**، لأحمد بن إسماعيل الكوراني، مصورة عن نسخة محمد مراد بمكتبة السليمانية بتركيا، برقم: ١٠
- **الفتح الداني من كنز حرز الأماني**، لشهاب الدين أحمد بن محمد القَسْطَلَّاني، مصورة عن نسخة المكتبة الوطنية بأنقرة، محفوظة ضمن مجموع رقم (١١٦٤٨) يضم أربعة رسائل، وهي الرسالة الثانية من اللوح: ١٣٣/أ إلى اللوح: ٣٠٠/أ

ثالثًا- الرسائل العلمية:

- **اختيارات الإمام أبي عمرو الداني في علم القراءات جمعًا ودراسةً**، إعداد: كامل سعود مطيران العنزي، إشراف: فيصل بن جميل الغزاوي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٣٣هـ-١٤٣٤هـ
- **الإشارات العمرية في حل أبيات الشاطبية**، لعمر بن عبد القادر الأرمنازي الحلبي الشافعي، من بداية باب الإمالة إلى نهاية سورة البقرة، دراسة وتحقيق: نداء عادل الصباغ، إشراف: بدر الدين عبد الكريم أحمد محمد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى،١٤٣٤هـ-١٤٣٥هـ.
- **الإشارات العمرية في حل أبيات الشاطبية**، لعمر بن عبد القادر الأرمنازي الحلبي الشافعي، من أول سورة آل عمران إلى آخر سورة التوبة، دراسة وتحقيق: إهداء محمد شريف، إشراف: بدر الدين عبد الكريم أحمد محمد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى،١٤٣٤هـ-١٤٣٥هـ.
- **بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة في القراءات الثلاث عشرة واختيار اليزيدي**، لأبي بكر بن الجندي المقرئ، دراسة وتحقيق: حسين بن محمد العواجي، إشراف: محمد سيدي محمد الأمين، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ١٤١٦هـ
- **تبصرة البيان في القراءات الثمان**، للسعيدي علي بن جعفر بن محمد، دراسة وتحقيق: إبراهيم نمنكاني، إشراف: أحمد بن علي السديس، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ١٤٣٦هـ-١٤٣٧هـ
- **التذكرة في القراءات الثمان**، لابن غلبون طاهر بن عبد المنعم، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، إشراف: محمود الطناحي، وعبد الفتاح شلبي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.
- **تفسير إسحاق البستي من سورة النمل إلى سورة النجم (آية ١٢)**، تحقيق: عثمان معلم محمود شيخ علي، إشراف عبد الله بن محمد الأمين الشنقيطي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية،

١٤١٦هـ

- **توجيه مشكل القراءات العشرية الفَرْشية لغةً وتفسيرًا وإعرابًا**، إعداد: عبد العزيز علي الحربي، إشراف: محمد سيدي الحبيب، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ
- **جامع الفوائد في شرح أسنى القصائد**، لابن الدقوقي عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن التركستاني، دراسة وتحقيق: علي عبد القادر سيت، إشراف: مصطفى محمد أبو طالب، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٣٦هـ.
- **الجامع في القراءات العشر**، لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد القطان الطبري، تحقيق ودراسة: محمد سيدي محمد الأمين، إشراف: عبد العزيز عبد الفتاح القاري، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٧هـ
- **الجوهر النضيد، في شرح القصيد**، لابن الجندي عبد الله بن أيدغدي، من أول الكتاب إلى نهاية باب الإدغام الكبير، دراسة وتحقيق: عبد الرزاق الحافظ، إشراف: محمد بن محمد خميس، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٨هـ-١٤٢٩هـ.
- **الجوهر النضيد في شرح القصيد**، لابن الجندي عبد الله بن أيدغدي، من أول باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إلى نهاية باب ياءات الزوائد، دراسة وتحقيق: محمد الشنقيطي، إشراف: محمد سيدي محمد الأمين، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ.
- **الجوهر النضيد في شرح القصيد**، لابن الجندي عبد الله بن أيدغدي، سورة البقرة بكاملها، دراسة وتحقيق: عبد الله برناوي، إشراف: محمد سيدي محمد الأمين، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ.
- **الجوهر النضيد، في شرح القصيد**، لابن الجندي عبد الله بن أيدغدي، من أول فَرْش سورة آل عمران إلى آخر فَرْش سورة المائدة، دراسة وتحقيق: عبد الله البلوشي، إشراف: محمد سيدي محمد الأمين، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣١هـ-١٤٣٢هـ
- **الجوهر النضيد في شرح القصيد**، لابن الجندي عبد الله بن أيدغدي، من أول فَرْش سورة الأنعام وحتى آخر فَرْش سورة الأنفال، دراسة وتحقيق: محمد برهجي، إشراف: محمد سيدي محمد الأمين، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٠هـ-١٤٣١هـ.
- **الجوهر النضيد، في شرح القصيد**، لابن الجندي عبد الله بن أيدغدي، من أول فَرْش سورة التوبة إلى آخر فَرْش سورة الحجر، دراسة وتحقيق: عبد الكريم الميموني، إشراف: أحمد المقري، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ
- **الجوهر النضيد في شرح القصيد**، لابن الجندي عبد الله بن أيدغدي، من أول فَرْش سورة النحل إلى آخر فَرْش سورة المؤمنون، دراسة وتحقيق: عبد الله الحربي، إشراف: فهد المغذوي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٥هـ
- **الجوهر النضيد في شرح القصيد**، لابن الجندي عبد الله بن أيدغدي، من أول فَرْش سورة النور إلى آخر فَرْش سورة ص، دراسة وتحقيق: يحيى باه، إشراف: أحمد المغربي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٤١هـ.

- **الجوهر النضيد، في شرح القصيد**، لابن الجندي عبد الله بن أيدغدي، من أول سورة ن إلى آخر الكتاب، دراسة وتحقيق: طارق السهلي، إشراف: أحمد المغربي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٥هـ
- **حدث الأماني بشرح حرز الأماني**، للملا علي القاري، من فَرْش سورة الأنعام البيت رقم (٦٥٧) إلى نهاية فَرْش سورة الحج، دراسة وتحقيق: عواطف عبد الله الشمراني، إشراف: تركي الهويمل، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٦هـ-١٤٣٧هـ
- **رسالة في بيان رسوم المصاحف العثمانية الستة**، لمحمد بن بير علي البركوي، دراسة وتحقيق: صالح العماري، إشراف: محمد بن سيدي محمد الأمين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ
- **الشافي في علل القراءات**، لابن القراب إسماعيل بن إبراهيم السرسخي الهروي، من أول الكتاب إلى آخر الآية رقم [١٤٠] من سورة البقرة، دراسة وتحقيق: إبراهيم السلطان، إشراف: عبد الرحيم الشنقيطي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٥هـ-١٤٣٦هـ.
- **الشافي في علل القراءات**، لابن القراب إسماعيل بن إبراهيم السرسخي الهروي، من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة البقرة:١٤٣] إلى نهاية سورة يوسف، دراسة وتحقيق: سلطان الهديان، إشراف: عبد الرحيم الشنقيطي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٥هـ-١٤٣٦هـ.
- **الشافي في علل القراءات**، لابن القراب إسماعيل بن إبراهيم السرسخي الهروي، من بداية سورة الرعد إلى آخر الكتاب، تحقيق: أحمد الزهراني، إشراف: عبد الرحيم الشنقيطي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٥هـ-١٤٣٦هـ.
- **شرح العلامة ابن عبد الحق السنباطي على حرز الأماني للشاطبي**، دراسة وتحقيق: يحيى زمزمي، إشراف: محمد ولد سيدي ولد حبيب، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.
- **شرح العنوان في القراءات السبع**، لابن نشوان عبد الظاهر السعدي، من أول الكتاب إلى نهاية سورة التوبة، دراسة وتحقيق: عبد الرحيم الشنقيطي، إشراف: محمد سيدي محمد الأمين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ-١٤٢٢هـ.
- **شرح العنوان في القراءات السبع**، لابن نشوان عبد الظاهر السعدي، من أول سورة يونس إلى نهاية الكتاب، دراسة وتحقيق: عبد الرازق الحافظ، إشراف: محمد سيدي محمد الأمين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ-١٤٢٢هـ.
- **شرح الغاية في القراءات العشر وعللها**، لأبي الحسن علي بن محمد الفارسي، من بداية الكتاب إلى خاتمة سورة البقرة، تحقيق: أحمد الشنواني، إشراف: أحمد عطا إبراهيم حسن، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٤٤٢هـ.
- **شرح الغاية في القراءات العشر وعللها**، لأبي الحسن علي بن محمد الفارسي، الجزء الثاني من سورة المائدة إلى آخر الكتاب، دراسة وتحقيق: عبد المحسن أحمد، إشراف: حبيب الله السلمي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٤٣هـ
- **شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد**، لأحمد بن محمد بن جبارة المقدسي، من أول الكتاب إلى نهاية شرح قول الناظم (كالصالحات وعن جل الرسوم سرى)، دراسة وتحقيق: طلال بن أحمد بن علي محمد، إشراف: أحمد محمود مبارك المغربي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،

١٤٣٠هـ-١٤٣١هـ

- **شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد**، لأحمد بن محمد بن جبارة المقدسي، من شرح قول الناظم: (واكتب تراءا وجاءنا بواحدة...البيت، إلى نهاية الكتاب)، دراسة وتحقيق: محمد عمر عبد العزيز الجنايني، إشراف: أحمد محمود مبارك المغربي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣١هـ-١٤٣٢هـ
- **العقد النضيد في شرح القصيد**، للسمين الحلبي أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد، من باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إلى آخر باب اللامات، دراسة وتحقيق: أحمد حريصي، إشراف: عبد القيوم السندي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ.
- **العقد النضيد في شرح القصيد**، للسمين الحلبي أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد، من أول باب الوقف على أواخر الكلم إلى نهاية باب ياءات الزوائد، دراسة وتحقيق: عبد الله البراق، إشراف: عبد القيوم السندي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.
- **العقد النضيد في شرح القصيد**، للسمين الحلبي أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد، من باب فَرْش الحروف-سورة البقرة من أولها إلى نهايتها-، دراسة وتحقيق: ناصر القثامي، إشراف: عبد القيوم السندي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ.
- **العقد النضيد في شرح القصيد**، للسمين الحلبي أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد، من باب فَرْش الحروف (من أول سورة آل عمران إلى آخر سورة الأنعام)، دراسة وتحقيق: منصور الغامدي، إشراف: عبد الرزاق الصاعدي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ
- **العقد النضيد في شرح القصيد**، للسمين الحلبي أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد، من باب فَرْش الحروف (من أول سورة الأعراف إلى آخر سورة الكهف)، دراسة وتحقيق: خلف الله القرشي، إشراف: عبد الرزاق الصاعدي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣١هـ-١٤٣٢هـ
- **العقد النضيد في شرح القصيد**، للسمين الحلبي أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد، من باب فَرْش الحروف (من أول سورة مريم إلى نهاية سورة ص)، دراسة وتحقيق: طلال الحساني، إشراف: عبد الرزاق الصاعدي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ
- **العقد النضيد في شرح القصيد**، للسمين الحلبي أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد، من أول سورة الزمر إلى نهاية الكتاب، دراسة وتحقيق: عائض القرني، إشراف: عبد الرزاق الصاعدي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ
- **علل القراءات الشاذة المروية عن الإمام عاصم بن أبي النجود دراسة تحليلية نقدية**، إعداد: راشد الحمصي، إشراف: عادل أبو شعر، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٢٠١٩م.
- **العنوان في القراءات السبع**، للسَرَقُسْطي إسماعيل بن خلف الأنصاري، دراسة وتحقيق: عبد المهين طحان، إشراف: عبد الفتاح شلبي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ
- **غرائب القراءات وما جاء فيها من اختلاف الرواية عن الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين**، لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصفهاني ثم النيسابوري المعروف بـ(ابن مهران)، دراسة وتحقيق: براء هاشم الأهدل، إشراف: فيصل جميل غزواي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٣٨هـ-١٤٣٩هـ.
- **الغُرَّة البهية شرح الدُّرة المضية**، للعَرائي أحمد بن عبد الجواد، من سورة البقرة إلى آخر سورة الرعد، تحقيق: أحمد الشنقيطي، إشراف: فهد المغذوي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،

١٤٣٣هـ-١٤٣٤هـ.

- **الغُرَّة البهية شرح الدُّرة المضية**، للعَرائي أحمد بن عبد الجواد، من أول فَرْش سورة إبراهيم إلى آخر الكتاب، تحقيق: توفيق الأنصاري، إشراف: فهد المغذوي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٣هـ-١٤٣٤هـ.
- **الغُرَّة في شرح الدُّرة المضية في القراءات الثلاث المرضية**، للحصني حسين بن علي بن عبد الرحمن، من أول سورة مريم إلى آخر الكتاب، تحقيق: عمار عبد القوي، إشراف: أحمد سليماني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٦هـ-١٤٣٧هـ.
- **فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المشهور بابن آجروم، تحقيق ودراسة: عبد الرحيم عبد السلام نبولسي، إشراف: سليمان إبراهيم العايد، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ
- **الفريدة البارزية في حل القصيدة الشاطبية**، لهبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم الجهني الحموي المعروف بابن البارزي، دراسة وتحقيق: عبد الله السليماني، إشراف: أحمد المورعي، ومحمد ولد سيدي الحبيب الشنقيطي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ-١٤١٧هـ
- **الفنقلات في أشهر كتب القراءات السبع جمع ودراسة**، لأحمد خورشيد رؤوف، إشراف: خليل إبراهيم السامرائي، رسالة دكتوراه، كلية الإمام الأعظم الجامعة-العراق، ١٤٣٨هـ
- **القراءات القرآنية والتواتر**، لعبد الحليم بن محمد الهادي قابة، إشراف: محمد عبد النبي، وبديع السيد اللحام، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ١٤٢٨هـ
- **قرة عين القُرَّاء في القراءات**، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد المرندي، دراسة وتحقيق: نسيبة عبد العزيز محمد الراشد، إشراف: فهد متعب الدوسري، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٨هـ-١٤٣٩هـ
- **الكافي في القراءات السبع**، لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي الأندلسي، دراسة وتحقيق: سالم بن غرم الله الزهراني، إشراف: محمد سيدي الحبيب، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- **الكفاية الكبرى في القراءات العشر**، لأبي العز محمد بن الحسين بن بندار الواسطي القلانسي، دراسة وتحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن الشثري، إشراف: عبد العزيز أحمد إسماعيل، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ
- **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة**، للفاسي عبد الله محمد بن حسن، دراسة وتحقيق: عبد الله نمنكاني، إشراف: حلمي عبد الرؤوف، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
- **لباب المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**، للقزويني قاسم الحافظ بن الحاج إبراهيم، من أول المقدمة إلى نهاية باب المد والقصر، تحقيق: علي عبد الله الغول، إشراف: خالد محمد إسحاق، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٥هـ-١٤٣٦هـ.
- **لباب المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**، للقزويني قاسم الحافظ بن الحاج إبراهيم، من أول باب الراءات إلى آخر فَرْش سورة البقرة، تحقيق: مختار اعبود، إشراف: خالد محمد إسحاق عبد الرحيم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٦هـ-١٤٣٧هـ
- **لباب المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**، للقزويني قاسم الحافظ بن الحاج إبراهيم، من أول

سورة القصص إلى آخر الكتاب، تحقيق: إبراهيم الشنقيطي الشيباني، إشراف: خالد محمد إسحاق، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٦هـ-١٤٣٧هـ.

- **مبرز المعاني في شرح قصيدة حرز الأماني ووجه التهاني**، للعمادي محمد بن عمر بن علي، من أول الكتاب إلى آخر سورة الأنعام، دراسة وتحقيق: سامي عبد الشكور، إشراف: محمد سيدي الأمين، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٤هـ.
- **مبرز المعاني في شرح قصيدة حرز الأماني ووجه التهاني**، للعمادي محمد بن عمر بن علي، من أول سورة الأعراف إلى نهاية سورة المؤمنون، دراسة وتحقيق: علي الغامدي، إشراف: مصطفى محمد محمود، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.
- **مفردة الإمام نافع المدني من كتاب الكامل الفريد في التجريد والتفريد**، لأبي موسى جعفر بن مكي بن جعفر الموصلي، دراسة وتحقيق: مرام عبيد الله اللهيبي، إشراف: أحمد الحريصي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٣٤هـ
- **المفيد في شرح القصيد**، لابن جُبارة أحمد بن محمد بن عبد الولي، من أول مذاهبهم في ياءات الإضافة إلى آخر سورة الرعد، تحقيق: عبد الله العصيمي، إشراف: حبيب الله السلمي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٤٢هـ.
- **المفيد في شرح القصيد**، لعلم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي اللَّوْرَقِي، دراسة وتحقيق: عبد الحميد سالم العْلُوي الصاعدي، إشراف: محمد سيدي محمد محمد الأمين، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٦هـ
- **المهند القاضبي في شرح قصيد الشاطبي**، لابن السكن أحمد بن علي بن محمد بن محمد، دراسة وتحقيق: يوسف الردادي، إشراف: فيصل غزاوي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى،١٤٣٣هـ-١٤٣٤هـ.
- **النجوم الزاهرة** في السبعة المتواترة، للحكري محمد بن سليمان المقري، دراسة وتحقيق: فهد المغذوي، إشراف: أحمد محمد محمود، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٦هـ.
- **نزهة البررة في قراءة الأئمة العشرة**، للجعبري إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، دراسة وتحقيق: عبد الرازق إسحاق، إشراف: نبيل الجوهري، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ١٤٣٤هـ.

رابعًا- الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية:

- **الاختيار في القراءات وضوابطه عند الأزهري**، لعبد الله بن محمد أسعد الفيفي، مجلة كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، العدد (٦١)، اكتوبر ٢٠١١م
- **استدراكات السخاوي في كتابه الوسيلة على الداني في مسائل الرسم** جمع ودراسة، لباسم بن حمدي بن حامد السيد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية-جدة، العدد (٢٢) ذو الحجة ١٤٣٧هـ
- **الألفات المحذوفات والثابتات والياءات المحذوفات والثابتات والموصول وما كتب من هاء التأنيث بالتاء**، لأبي بكر عبد الغني المعروف باللبيب، تحقيق: خلود عبد العزيز المشعل، مركز بحوث القرآن- جامعة ملايا-ماليزيا، قرآنيكا-مجلة عالمية لبحوث القرآن، عدد خاص (٦) مارس ٢٠٢١م
- **الإمام الجعبري واختياراته في علم القراءات من خلال الجزء المطبوع من كتابه (كنز المعاني في شرح حرز الأماني) عرض ودراسة**، لعبد القيوم بن عبد الغفور السندي، مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الصادرة عن كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، السنة الرابعة- العدد (٧)- ١٤٣٠هـ

- **التركيب في القراءات مفهومه ونشأته وحكمه**، لعلي عبد القادر شيخ علي سيت، مجلة تعظيم الوحيين، العدد (٨)-السنة الرابعة- رجب ١٤٤٢هـ
- **تنزيل القرآن وعدد آياته واختلاف الناس فيه**، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة المقرئ، دراسة وتحقيق: غانم قدوري الحمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية-جدة، العدد (٢) ذو الحجة ١٤٢٧هـ
- **جمع المصدروأحكامه**، لعبد الله بن محمد عبد الله حيَّاني، مجلة العلوم العربية، العدد (٧٥) ربيع الآخر ١٤٤٦هـ (الجزء الثاني)
- **الحروف التي خالف فيها قراء الأمصارمرسوم مصاحفهم في الاختيار**، لعبد الحميد سالم الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- العدد (١٦٣)-٢٠١٣م
- **ظاهرة التقارض في النحو العربي**، لأحمد محمد عبد المجيد عبد الله، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط-جامعة الأزهر، العدد (٣)، يونيو ١٩٨٣م
- **علاقة المصحف الشامي الذي ينقل عنه السخاوي بالمصاحف الشامية القديمة من خلال استدراكات السخاوي على الداني**، لرضوان بن رفعت البكري، الندوة العلمية الدولية (المصاحف العتيقة: مدارسة في أوضاع الرسوم وموضوعات العلوم)، تحت تنظيم: معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية بجامعة قزوين- ديسمبر ٢٠٢٢م-الرباط- المملكة المغربية، نسخة محكمة غير منشورة.
- **علل إجماع القُرَّاء دراسة نظرية تطبيقية**، لعبد الله القرشي، مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية-جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، العدد:٢، ذو الحجة ١٤٣٧هـ.
- **علل الاختلاف والاتفاق بين القراءات المتواترة المتماثلة في المواضع المتعددة دراسة تحليلية**، لمحمد علوة، مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية-جامعة المنوفية-كلية الآداب، الإصدار:٥١، أكتوبر ٢٠١٥م.
- **علل مخالفة القُرَّاء أصولهم دراسة تطبيقية مقارنة**، لعبد الله القرشي، مجلة معهد الإمام الشاطبيُّ-جدة، العدد:٢١، جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ.
- **علم الاحتجاج للقراءات من عصر التنزيل إلى عصر التدوين**، لبدر الدين عبد الكريم أحمد، بحث علمي منشور على الانترنت في موقع جامعة أم القرى، د:ط، د:ت
- **علم توجيه القراءات وعلم الاحتجاج لها (دراسة في المدلول والدوافع والأنواع)**، لعبد الحليم بن محمد الهادي قابة، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية-جامعة تعز، المجلد (٥)، العدد (١٢)، سبتمبر ٢٠٢٠م
- **الفنقلات النحوية في بعض معاني الحروف وخصائصها عند ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) في كتابه: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لمحمد خليل وعبد الرزاق علي، مجلة الباحث للعلوم الإسلامية-جامعة الفلوجة، المجلد (٢)، العدد (٢)، ٢٠٢٤م
- **مناهج القُرَّاء في الاختيار**، لعبد الرحمن أحمد حمدان الشمراني، مجلة الحكمة، العدد (٦٥)، ٢٠٢٢م

خامسًا- الكتب المطبوعة:

- **آثار البلاد وأخبار العباد**، لزكرياء بن محمد بن محمود القزويني، دار صادر-بيروت، د:ط، ١٣٨٠هـ

- **الإبانة عن معاني القراءات**، لمكي بن أبي طالب حموش القيسي، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، د:ط، د:ت
- **أبجديات البحث في العلوم الشرعية محاولة في التأصيل المنهجي ضوابط مناهج تقنيات آفاق**، لفريد الأنصاري، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ط:١، ١٤١٧هـ
- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق وتعليق: محمود جادو، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، د:ط، ١٤١٣هـ
- **الإتقان في علوم القرآن**، للسيوطي عبد الرحمن ابن أبي بكر، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف-المدينة المنورة، د:ط، ١٤٢٦هـ
- **الاختيار في القراءات القرآنية وموقف الهذلي ت٤٦٥هـ منه**، لنصر سعيد، دار الصحابة للتراث بطنطا، د:ط، ١٤٢٧هـ
- **الأرجوزة المَنَبِّهة على أسماء القُرَّاء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات**، لأبي عمرو الداني، تحقيق: وتعليق: محمد الجزائري، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، ط:١، ١٤٢٠هـ
- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث (من تجزئة السلفي)**، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد ابن الخليل الخليلي القزويني، دراسة وتحقيق وتخريج: محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد-الرياض، ط:١، ١٤٠٩هـ
- **الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة**، لأبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، دراسة وتحقيق: باسم حمدي حامد السيد، د:م، ط:١، ١٤٣٢هـ
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاو ي، دار الجيل-بيروت، ط:١، ١٤١٢هـ
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق: محمد إبراهيم البنا وآخرون، كتاب الشعب-القاهرة، د:ط، ١٣٩٠هـ-١٣٩٣هـ
- **أسماء سور القرآن وفضائلها**، لمنيرة محمد ناصر الدوسري، دار ابن الجوزي-الدمام، ط:١، ١٤٢٦هـ
- **الأصمعيات اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك**، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط:٣، ١٣٨٧هـ
- **الإضاءة في بيان أصول القراءة**، لعلي محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، ط:١، ١٤٢٠هـ
- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع-مكة، ط:١، ١٤٢٦هـ
- **إعراب القراءات السبع وعللها**، لابن خالويه الحسين بن أحمد، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:١، ١٤١٣هـ
- **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، لمحيي الدين الدرويش، دار ابن كثير-دمشق، واليمامة-دمشق، ط:٧، ١٤٢٠هـ
- **إعراب القرآن الكريم**، لأحمد عبيد الدعاس وآخرون، دار النمير، ودار الفارابي للمعارف، ط:١، ١٤٢٥هـ
- **إعراب القرآن**، للنحاس أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني-بغداد، د:ط، ١٣٩٧هـ

- **أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن**، لأبي الوليد إسماعيل بن الأحمر الأندلسي الغرناطي، حققه وقدم له: محمد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط:٢، ١٤٠٧هـ
- **أعلام المكيين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر**، جمع وتصنيف: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المعلمي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي-فرع موسوعة مكة المكرمة والمدينة المنورة، ط:١، ١٤٢١هـ
- **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين-بيروت، ط:١٥، ٢٠٠٢م
- **الأفعال**، للقطاع أبي القاسم علي بن جعفر السعدي، د:ت، عالم الكتب-بيروت، ط:١، ١٤٠٣هـ
- **الاقتصاد في الاعتقاد**، للمقدسي أبي محمد عبد الغني ابن عبد الواحد بن سرور، حققه وعلق عليه: أحمد عطية علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة، ط:٢، ١٤٢٢هـ
- **الإقناع في القراءات السبع**، لابن الباذش أحمد بن علي الأنصاري، تحقيق: عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط:٢، ١٤٢٢هـ.
- **الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة**، لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف، تحقيق: حاتم الضامن، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سورية-دمشق، ط:١، ١٤٢٦هـ.
- **الأم**، للشافعي محمد إدريس، تحقيق وتخريج: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع-المنصورة، ط:١، ١٤٢٢هـ
- **الأمالي**، للقالي أبي علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون، تحقيق: صلاح فتحي هلل، وسيد عباس الجليمي، مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ
- **إمتاع الأسماع بما للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع**، لتقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقريزي، تحقيق وتعليق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط:١، ١٤٢٠هـ
- **إمتاع الفضلاء بتراجم القُرَّاء فيما بعد القرن الثامن الهجري**، لإلياس أحمد حسين البرماوي، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط:١، ١٤٢١هـ
- **إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، للعكبري أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، دار الكتب العلمية-بيروت، ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده-القاهرة، د:ط، ١٣٨٩هـ
- **إنباء الغُمْر بأنباء العمر**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-لجنة إحياء التراث الإسلامي-مصر، د:ط، ١٣٨٩هـ-١٣٩٢هـ
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، للقفطي أبي الحسن علي بن يوسف، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي-القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية-بيروت، ط:١، ١٤٠٦هـ
- **الإنباه في ذكر القبائل الرواة**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية-مصر، ط:١، ١٤٤٠هـ، [مطبوع في صدر الجزء الأول من كتاب الاستيعاب]
- **الأنساب**، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وآخرون، مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن – الهند، ط:١،

١٣٨٢هـ

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، للأنباري أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د:ط، د:ت
- **انفرادات القُرَّاء السبعة**، لابن غلبون أبي الطيب عبد المنعم الحلبي، دراسة وتحقيق: أسامة بن العربي، دار المالكية-تونس، ط:١، ١٤٤٤هـ
- **الإيضاح شرح الإمام الزَّبيدي على متن الدُّرة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر**: للزبيدي عثمان بن عمر الناشري، تحقيق: عبد الرازق علي موسى، دار الضياء، طنطا، ط:٣، ١٤٢٣هـ.
- **الإيضاح في القراءات**، للأندرابي أحمد بن أبي عمر، تحقيق: خالد أبو الجود، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع، المنصورة-مصر، ط:١، ١٤٤٢هـ.
- **الإيضاح لمتن الدُّرة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر**: لعبد الفتاح القاضي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، ط:١، ١٤٣٩هـ.
- **باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن**، لبيان الحق محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري الغزنوي، دراسة وتحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة، د:ط، ١٤١٧هـ
- **البحث العلمي منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية بكالوريوس ماجستير دكتوراه**، لغازي عناية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط:١، ١٤٣٥هـ
- **بحر العلوم**، للسمرقندي نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية-بيروت، ط:١، ١٤١٣هـ
- **بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن قيم الجوزية**، جمعه وخرج أحاديثه: يسري السيد محمد، راجعه ونسق مادته ورتبها: صالح أحمد الشامي، دار ابن الجوزي، ط:١، ١٤٢٧هـ
- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، للشوكاني محمد بن علي، دار الكتاب الإسلامي-القاهرة، د:ط، د:ت
- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، لابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد المحيي وآخرون، دار الهجرة للنشر والتوزيع-الرياض، ط:١، ١٤٢٥هـ
- **البديع في شرح القراءات السبع**، لابن مُطَرِّف محمد بن أحمد الكاني القرطبي، تحقيق: عبد الواحد الصمدي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، وحدة البحوث والدراسات، ط:١، ١٤٣٧هـ.
- **البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان** رضي الله عنه، لابن معاذ الجهني الأندلسي، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، ط:١، ١٤٢١هـ
- **البرهان في علوم القرآن**، للزركشي محمد بن عبد الله، تحقيق: يوسف المرعشلي وجمال الذهبي وإبراهيم الكردي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط: ١، ١٤١٠هـ.
- **بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، د:ط، ١٤١٤هـ
- **بغية الطلب في تاريخ حلب**، لكمال الدين عمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي الحلبي ابن العديم، تحقيق: المهدي عيد الرواضية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي-مركز دراسات المخطوطات الإسلامية-لندن،

ط:١، ١٤٣٨هـ

- **بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة**، للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت، ط:١، ١٤٢٥هـ
- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، للفيروزآبادي محمد بن يعقوب، تحقيق: محمد المصري، طبعة منقحة وموسعة: حسان أحمد راتب المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع-دمشق، ط:١، ١٤٢١هـ
- **البهجة السَّنِيَّة بشرح الدُّرة البهية**، للإبياري محمد بن محمد بن هلالي، تحقيق: نورة الهلال ورجاء يعقوب، د:م، ط:١، ١٤٣٢هـ.
- **البهجة المرضيّة شرح الدُّرة المضية**، للضباع علي بن محمد، اعتنى به: عبد العزيز العنزي، مركز القراءات القرآنية -إدارة الدراسات الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية -الكويت، ط:١، ١٤٣٣هـ.
- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د:ط، د:ت
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للزبيدي محمد مرتضى الحسيني، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ١٤٢٢هـ.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط:١، ١٤٢٤هـ
- **تاريخ التراث العربي -المجلد الثامن علم اللغة-**، لفؤاد سزكين، نقله إلى العربية: عرفة مصطفى، راجعه: مازن عماوي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د:ط، ١٤٠٨هـ
- **تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواردها**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ
- **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها**، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د:ط، ١٤١٥هـ
- **تأملات في قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾**، لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ط:١، ١٤٣٥هـ
- **التبر شرح منحة مولي البر وما زيد على الشاطبيَّة والدُّرة من كتاب النشر**، لأيمن بن صلاح بن أحمد شبايك، عالم الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع-مصر، ط:١، ١٤٤٤هـ
- **التبصرة في القراءات السبع**، لمكي بن أبي طالب حموش القيسي، تحقيق: محمد غوث الندوي، نشر وتزويع الدار السلفية، بومباي- الهند، ط:٢، ١٤٠٢هـ.
- **التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان**، لطاهر الجزائري الدمشقي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط:٣، ١٤١٢هـ

- **التجريد لبغية المريد في القراءات السبع**، لابن الفحام عبد الرحمن بن عتيق، تحقيق: ضاري الدوري، دار عمار، عمان- الأردن، ط:١، ١٤٢٢هـ.
- **تحبير التيسير في القراءات العشر**، لابن الجزريّ، تحقيق: أحمد القضاة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، جمعية المحافظة على القرآن الكريم فرع الزرقاء، ط:١، ١٤٢١هـ.
- **التحديد في الإتقان والتجويد**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دراسة وتحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع-عمان، ط:١، ١٤٢١هـ
- **التحرير والتنوير**، لابن عاشور محمد الطاهر، الدار التونسية للنشر-تونس، د:ط، ١٩٨٤م.
- **تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**، لأبي زكرياء يحيى بن سعيد الكرامي الجزولي السملالي السوسي، دراسة وتحقيق: الحسن طالبون، د:ط، د:ت
- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، حققه وعلق عليه: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة -بيروت، ط:٢، ١٤١٥هـ
- **تداخل الأصول اللغوية و أثره في بناء المعجم**، لعبد الرزاق بن فرج الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط:١، ١٤٢٢هـ
- **التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع**، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد السعوي، مكتبة العبيكان-الرياض، ط:٦، ١٤٢١هـ
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، ط:١، ١٤١٩هـ
- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، للقاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ط:١+٢، ١٩٦٥م-١٩٨٣م
- **تصريف الأفعال**، لعبد الحميد عنتر، دار الظاهرية للنشر والتوزيع-الكويت، ط:٥، ١٣٧٢هـ
- **التطبيق النحوي**، لعبده الراجحي، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط:٢، ١٤٣٩هـ
- **التعريف في اختلاف الرواة عن نافع**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، حققه: التهامي الراجي الهاشمي، صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، د:ط، ١٤٠٣هـ
- **تفسير البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل الموجود وعلى معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط:١، ١٤١٣هـ.
- **التفسير البسيط**، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين في رسائل الدكتوراه، أشرف على طباعته وإخراجه: عبد العزيز بن سطام آل سعود، وتركي بن سهو العتيبي، عمادة البحث العلمي-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط:١، ١٤٣٠هـ
- **تفسير القرآن العزيز**، لابن أبي زمنين محمد بن عبد الله، تحقيق: حسين بن عكاشة، ومحمد مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر-القاهرة، ط:١، ١٤٢٣هـ
- **تفسير القرآن العظيم مسندًا عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابة والتابعين**، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دراسة وتحقيق وتخريج: عبد الرحمن محمد الحامد، دار ابن الجوزي،

ط:١، ١٤٣٩هـ

- **تفسير القرآن العظيم مسندًا عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابة والتابعين**، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دراسة وتحقيق وتخريج: حكمت بشير ياسين، دار ابن الجوزي، ط:١، ١٤٣٩هـ
- **تفسير القرآن العظيم**، لإسماعيل عمر كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: سامي محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط:٢، ١٤٢٠هـ
- **تفسير النسائي**، لأحمد ابن شعيب بن علي النسائي، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: مركز السنة للبحث العلمي: صبري الشافعي، وسيد الجليمي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط:١، ١٤١٠هـ
- **تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن**، لمحمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري، إشراف ومراجعة: هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، ط:١، ١٤٢١هـ
- **تفسير غريب القرآن**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية-بيروت، د:ط، ١٣٩٨هـ
- **تفسير مقاتل بن سليمان**، دراسة وتحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي-بيروت، ط:١، ١٤٢٣هـ
- **تقريب الشاطبية**، لإيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، ط:٢، د:ت
- **تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع**، لسيد لاشين أبو الفرج وخالد محمد العلمي، مكتبة الزمان-المدينة المنورة، ط:٨، ١٤٣٢هـ
- **تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد**، لأبي البقاء علي بن عثمان بن محمد بن القاصح، راجعه وعلق عليه: عبد الفتاح القاضي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط:١، ١٣٦٨هـ
- **التلخيص في القراءات الثمان**، لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، دراسة وتحقيق: محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، د:ط، د:ت
- **التلخيص في معرفة أسماء الأشياء**، لأبي هلال العسكري، عني بتحقيقه: عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط:٢، ١٩٩٦م
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لناظر الجيش محمد الدين محمد بن يوسف بن أحمد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام-مصر، ط:١، ١٤٢٨هـ
- **التمهيد في علم التجويد**، لابن الجزري، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط:١، ١٤٢١هـ
- **التمهيد في معرفة التجويد**، للعطار الحسن بن أحمد الهمذاني، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان- الأردن، ط:١، ١٤٢٠هـ.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، لأبي عمر بن عبد البر النمري القرطبي، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف وآخرون، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – لندن، ط:١، ١٤٣٩هـ
- **تهذيب إصلاح المنطق**، للخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة-بيروت، ط:١، ١٤٠٣هـ

- **تهذيب التهذيب**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: مجموعة من الباحثين في رسائل الماجستير بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، جمعية دار البر - الإمارات العربية المتحدة، ط:٢، ١٤٤٣هـ
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط:١، ١٤٠٠هـ-١٤١٣هـ
- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة-بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ
- **توجيه القراءات**، لعلي بن سليمان العبيد، دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع-مكة المكرمة، ط:١، ١٤٤٦هـ
- **توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية لابن قيم الجوزية**، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، اعتنى به ونسقه وعلق عليه: أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، ط:١، ١٤٢٠هـ
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي المعروف بابن أم قاسم، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي-القاهرة، ط:١، ١٤٢٢هـ
- **التوضيح والبيان في مقرأ الإمام نافع بن عبد الرحمن**، لإدريس بن عبد الله الودغيري الإدريسي الحسني، تحقيق: عبد العزيز العمراوي، مطبعة آنفو-فاس، د:ط، ٢٠٠٨م
- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، دار السلام للنشر والتوزيع-الرياض، ط:٢، ١٤٢٢هـ
- **التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو الداني، تحقيق: حاتم الضامن، مكتبة الصحابة-الإمارات-الشارقة، مكتبة التابعين-القاهرة-عين شمس، ط:١، ١٤٢٩هـ.
- **الثقات**، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميمي الدارمي البُستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان-مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد الدكن الهند، ط:١، ١٣٩٣هـ
- **الثمر المجتنى مختصر شرح أسماء الله الحسنى**، لسعيد بن علي بن وهف القحطاني، إهداء من شبكة الألوكة، د:م، د:ط، د:ت
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر-جيزة، ط:١، ١٤٢٢هـ.
- **جامع البيان في القراءات السبع**، لأبي عمرو الداني، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة-الإمارات، ط:١، ١٤٢٨هـ.
- **جامع القراءات**، لأبي بكر محمد بن أحمد بن الهيثم الروذباري، دراسة وتحقيق: حنان عبد الكريم محمد العنزي، برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة-المدينة المنورة، ط:١، ١٤٣٨هـ
- **الجامع الكبير (سنن الترمذي)**، للترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط:١، ١٩٩٦م
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسننه و أيامه**، للبخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، عُني به: محمد الناصر، دار طوق النجاة-بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ.

- **الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش**، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن فارس الخياط البغدادي، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار ابن حزم، د:ط، ١٤٣٧هـ
- **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**، للقرطبي محمد بن أحمد بن أبي بكر، تحقيق: عبد الله التركي وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٤٢٧هـ.
- **الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف**، لابن وثيق الأندلسي، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار الأنبار للطباعة والنشر، مطبعة العاني-بغداد، ط:١، ١٤٠٨هـ
- **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة**، لمحمود صافي (طبعة مزيدة بإشراف اللجنة العلمية بدار الرشيد، دار الرشيد-دمشق، مؤسسة الإيمان-بيروت، ط:٣، ١٤١٦هـ
- **جزء فيه قراءات النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، للدوري حفص بن عمر، تحقيق: حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط:١، ١٤٠٨هـ.
- **جمال الدين القاسمي وعصره**، لظافر بن محمد القاسمي، مطابع المطبعة الهاشمية-دمشق، ط:١، ١٣٨٥هـ
- **جمال القُرَّاء وكمال الإقراء**، لأبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي، حققه وشرحه وعلق عليه: مروان العطية، ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث،ط:١، ١٤١٨هـ
- **الجمع والتوجيه لما انفرد به يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري**، لأبي الحسن شريح بن محمد الرعيني الإشبيلي الأندلسي، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، ط:١، ١٤٢٠هـ
- **جمهرة اللغة**، لابن دُرَيْد محمد بن الحسن، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط:١، ١٩٨٧م.
- **جمهرة النسب**، لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي، رواية: السكري عن ابن حبيب، تحقيق: حسن ناجي، عالم الكتب-بيروت، ط:١، ١٤٠٧هـ
- **جمهرة أنساب العرب**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط:٥، د:ت
- **جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد**، للجعبري إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، دراسة وتحقيق: محمد إلياس محمد نور، برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة-المدينة المنورة، ط:١، ١٤٣٨هـ
- **الجنة والنار**، لعمر سليمان الأشقر، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط:٦، ١٤١٥هـ
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية-بيروت، ط:١، ١٤١٣هـ
- **الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات**، لعبد البديع النيرباني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية-دمشق، ط:١، ١٤٢٧هـ
- **حجة القراءات**، لابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط:٤، ١٤٠٤هـ.
- **الحجة في القراءات السبع:** لابن خالويه الحسين بن أحمد، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق-بيروت، ط:٣، ١٣٩٩هـ.

- **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد:** للفارسي الحسن بن عبد الغفار، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث-دمشق-بيروت، ط:١، ١٤٠٤هـ.
- **الحجج في توجيه القراءات**، لأبي معشر الطبري، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار-الأردن، ط:١، ١٤٣١هـ
- **حرز الأماني ووجه التهاني**، للشاطبي قاسم بن فيره بن خلف بن أحمد، تحقيق: علي الغامدي، دار البشائر الإسلامية، المكتبة الأسدية-مكة المكرمة، ط:١، ١٤٣٧هـ.
- **حل الشاطبية**، لابن العيني، عبد الرحمن بن أبي بكر الدمشقي الحنفي، دراسة وتحقيق: محمد أحمد الأنصاري، دار طيبة الخضراء-مكة المكرمة، ط:١، ١٤٤٠هـ
- **الحماسة**، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: عبد الله عسيلان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د:ط، ١٤٠١هـ
- **الحماسة**، للشنتمري يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم، دراسة وتحقيق: مصطفى عليان، جامعة أم القرى-معهد البحوث العلمية-مركز إحياء التراث الإسلامي، ط:١، ١٤٢٢هـ
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:٣، ١٤١٧هـ
- **خزانة الرسوم**، لمحمد بن ملا محمد رحيم، تحقيق: خالد أبو الجود، دار عباد الرحمن، ودار البشير-الإمارات، ط:١، ١٤٤١هـ
- **الخصائص**، لابن جني أبي الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د:ط، د:ت
- خط المصاحف، للكرماني تاج القُرَّاء محمود بن حمزة بن نصر، تحقيق: غانم قدوري الحمد، ط:١، ١٤٣٣هـ
- **الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)**، لابن مالك محمد بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: عبد المحسن القاسم، ط:٤، ١٤٤٢هـ
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبي أحمد بن يوسف، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم-دمشق، ١٤٠٦هـ.
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، لجلال الدين السيوطي، ، تحقيق: عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية -القاهرة، ط:١، ١٤٢٤هـ.
- **الدر النثير والعذب النمير**، للمالقي عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية-بيروت، ط:١، ١٤٢٤هـ
- **دراسات في علوم القرآن الكريم**: لفهد الرومي، الرياض، ط:١٩، ١٤٣٥هـ.
- **الدُّرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة**، لأبي بكر عبد الغني المشتهر باللبيب، دراسة وتحقيق: عبد العلي زعبول، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-قطر، ط:١، ١٤٣٢هـ
- **الدُّرة الفريدة في شرح القصيدة**، لابن النجيبين الهمذاني، تحقيق: جمال طلبة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع-الرياض، ط:١، ١٤٣٣هـ.
- **الدُّرة المضية في القراءات الثلاث المرضية**، لابن الجزريِّ، تحقيق: أيمن سويد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية-دمشق-سورية، ط:٢، ١٤٣٤هـ.

- **درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة -قطعة منه-**، لأحمد بن علي المقريزي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية-دمشق، د:ط، ١٩٩٥م
- **الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع**، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الرباطي التازي المغربي الشهير بابن برّي، تحقيق: عبد الرحمن مختار الشنقيطي المدني، د:م، النسخة:٢، ١٤٤١هـ
- **الدرر الناثرة في توجيه القراءات المتواترة**، لابن عجيبة أحمد بن محمد بن المهدي، أعده واعتنى به: عبد السلام العمراني، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط:١. ١٤٣٤هـ.
- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية-بيروت، دار الريان للتراث، ط:١، ١٤٠٨هـ
- **دليل الحيران شرح منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن ومتن الذيل في الضبط**، لإبراهيم بن أحمد المارغني التونسي، دار الصحابة للتراث-طنطا، ط:١، ١٤٢٧هـ
- **دليل كتابة الرسائل العلمية بجامعة جدة**، إعداد: عمادة الدراسات العليا، ١٤٤١هـ
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، لابن فرحون المالكي، تحقيق: وتعليق: محمد الأحمدي، دار التراث للطبع والنشر-القاهرة، د:ط، د:ت
- **ديوان العباس بن مرداس السلمي**، جمعه وحققه: يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط:١، ١٤١٢هـ
- **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**، لغانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، ط:٢، ٢٠٠١م
- **رسم المصحف ونقطه**، لعبد الحي حسين الفرماوي، المكتبة المكية، ودار نور المكتبات، د:ط، د:ت
- **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار-الأردن، ط:٣، ١٤١٧هـ
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، للآلوسي شهاب الدين السيد البغدادي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: إدارة الطباعة المنيرية-دار إحياء التراث العربي-بيروت، د:ط، د:ت
- **الروض المعطار في خبر الأقطار**، لمحمد بن عبد المنعم الحميري، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، د:ط، ١٩٧٤م
- **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، قدم له ووضح غوامضه وخرج شواهده: شعبان محمد إسماعيل، المكتبة المكية-مكة، والمكتبة التدمرية-الرياض، ومؤسسة الريان-بيروت، ط:١، ١٤١٩هـ
- **الروضة في القراءات الإحدى عشرة**، للمالكي الحسن بن محمد بن إبراهيم، تحقيق: مصطفى عدنان، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة، دار العلوم والحكم-سوريا، ط:١، ١٤٢٤هـ.
- **رياضة المتعلمين**، لابن السني أحمد بن محمد بن إسحاق، اعتنى به: نظام يعقوبي، مكتبة نظام يعقوبي الخاصة-المنامة-مملكة البحرين، دار النور- سوريا-دمشق، ط:١، ١٤٣٦هـ.
- **زاد المسير في علم التفسير**، لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد، تحقيق وتعليق: مجموعة باحثين-المكتب العلمي بالدار الشامية، الدار الشامية-إسطنبول، إعراب القرآن،ط:١، ١٤٤٣هـ
- **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، اعتنى به: عز الدين البدوي النجار، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط:١، ١٤١٢هـ

- **الزهد**، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دراسة وتحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتاب العربي-بيروت، ط:٢. ١٤١٤هـ
- **الزيادة والإحسان في علوم القرآن**، لابن عقيلة المكي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مركز البحوث والدراسات، ط:١، ١٤٢٧هـ
- **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م.
- **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**، لابن القاصح علي بن عثمان، تحقيق: علي عطيف، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د:ط، ١٤٣٥هـ
- **سفر السعادة وسفير الإفادة**، لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: محمد أحمد الدالي، دار صادر-بيروت، ط:٢، ١٤١٥هـ
- **السلاسل الذهبية بالأسانيد النشرية من شيوخي إلى الحضرة النبوية**، للشيخ الدكتور: أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات-جدة، ط:١، ١٤٢٨هـ.
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة و أثرها السيء في الأمة**، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض، ط:١، ١٤٢٢هـ
- **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني، تحقيق: محمود الأرناؤوط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية-استانبول، د:ط، ٢٠١٠م
- **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**، لعلي محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، ط:١، ١٤٢٠هـ
- **سنن أبي داود**، للسجستاني أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية-دمشق، ط:١، ١٤٣٠هـ
- **السنن الكبرى**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي (بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة)، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط:١، ١٤٢١هـ
- **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٤٠٢هـ للجزء (٩)، ط:١، ١٤٠٣هـ للأجزاء (١٤-١٥-١٧)، ط:١، ١٤٠٥هـ للجزء (١٨)، ط:٢، ١٤٠٢هـ للأجزاء (٤-٥-٧-٨)، ط:٩، ١٤١٣هـ للجزء (١٣)
- **شذا العرف في فن الصرف**، لأحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، قدم له وعلق عليه, محمد بن عبد المعطي، خرج شواهده ووضع فهارسه: أحمد بن سالم المصري، دار الكيان لطباعة والنشر والتوزيع-الرياض، د:ط، د:ت
- **شرح التسهيل**، لابن مالك محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان-مصر، ط:١، ١٤١٠هـ
- **شرح التصريف**، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: إبراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد-الرياض، ط:١، ١٤١٩هـ
- **شرح التلخيص**: للبابرتي محمد حمد محمود، دراسة وتحقيق: محمد صوفيه، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان-طرابلس-ليبيا، ط:١، ١٩٨٣م.

- **شرح الدُّرة المضية في القراءات الثلاث المروية**، للنويري محمد بن محمد بن محمد، تحقيق: عبد الرافع الشرقاوي، مكتبة الرشد ناشرون-الرياض، ط:١، ١٤٢٤هـ
- **شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**، للمنتوري أبي عبد الله محمد بن عبد الملك القيسي، تقديم وتحقيق: الصديقي سيدي فوزي، دار الحديث الحسنية، ط:١، ١٤٢١هـ
- **شرح السَّمَنُّودي على متن الدُّرة المتممة للقراءات العشر**، لابن الجزري، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث -بطنطا، ١٤٢٦هـ
- **شرح السنة**، للحسين بن مسعود بن محمد البغوي، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي-دمشق، ط:٢، ١٤٠٣هـ
- **شرح الشاطبية**، للسيوطي، تحقيق: مكتب قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث أبو عاصم قطب، مؤسسة قرطبة-الأندلس-الهرم، ط:١، ٢٠٠٤م.
- **شرح الطحاوية في العقيدة السلفية**، لصدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية للأوقاف والدعوة والإرشاد-السعودية، د:ط، ١٤١٨هـ
- **شرح العقيدة الواسطية**، لمحمد صالح العثيمين، تحقيق: سعد فواز الصميل، دار ابن الجوزي، ط:٤، ١٤٢٤هـ
- **شرح ألفية ابن مالك**، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، دار التراث-القاهرة، ط:٢٠، ١٤٠٠هـ
- **شرح المفصل للزمخشري**، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ
- **شرح المقدمة المحسبة**، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية-الكويت، ط:١، ١٩٧٧م
- **الشرح الميسر على ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، لعبد العزيز بن علي الحربي، دار ابن حزم، ط:١، ١٤٢٤هـ
- **شرح الهداية**، للمهدوي أحمد بن عمار، تحقيق ودراسة: حازم حيدر، مكتبة الرشد-الرياض، ١٤١٥هـ.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، للاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية-بيروت، د:ط، ١٤٠٢هـ
- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، للنويري محمد بن محمد بن محمد، تحقيق: مجدي باسلوم، منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط:١، ١٤٢٤هـ.
- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، لأبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري المعروف بـ(ابن الناظم)، دراسة وتحقيق: عادل إبراهيم محمد رفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف-المدينة النورة، د:ط، ١٤٣٥هـ
- **شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني التي قالها في القُرَّاء وحسن الأداء**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دراسة وتحقيق: غازي بنيدر العمري، د:ط، ١٤٣٣هـ
- **شرح كتاب الحدود في النحو**، لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة-القاهرة، ط:٢، ١٤١٤هـ

- **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط:١، ١٤٢٩هـ
- **شرح مراح الأرواح في علم الصرف**، لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط:٣، ١٣٧٩هـ
- **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية-دمشق، ط:٣، ١٤٣١هـ
- **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل**، لشهاب الدين أحمد الخفاجي المصري، تصحيح وتعليق ومراجعة: محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحرم الحسيني التجارية الكبرى-مصر، ط:١، ١٣٧١هـ
- **الشفاء في علل القراءات**، للبخاري أحمد بن محمد بن محمد الحريري، دراسة وتحقيق: صالح العماري وحبيب السلمي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط:١، ١٤٤٤هـ
- **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**، لطاشكبري زاده، دار الكتاب العربي-بيروت، د:ط، ١٣٩٥هـ
- **شواذ القراءات**، لرضي الدين شمي القُرَّاء أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ-بيروت، د:ط، د:ت
- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، لأحمد بن فارس بن زكريا، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية-بيروت، ط:١، ١٤١٨هـ
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، للجوهري إسماعيل بن حماد، دار العلم للملايين – بيروت، ط:٤، ١٤٠٧ هـ
- **صحيح سنن أبي داود**، لمحمد ناصر الدين الألباني، اختصر أسانيده وعلق عليه وفهرسه: زهير الشاويش، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، توزيع المكتب الإسلامي في بيروت، ط:١، ١٤٠٩هـ
- **صحيح سنن الترمذي**، لمحمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، المكتب الإسلامي في بيروت، ط:١، ١٤٠٨هـ
- **صفات الله عزوجل الواردة في الكتاب والسنة**، لعلوي عبد القادر السقاف، الدرر السَّنِيَّة-الظهران، ط:٣، ١٤٢٦هـ
- **صفحات في علوم القراءات**، لعبد القيوم بن عبد الغفور السندي، مكتبة الإمداد العلمي-مكة المكرمة، ط:٩، ١٤٤٠هـ
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل-بيروت، د:ط، د:ت
- **طبقات الشافعية الكبرى**، لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية-مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط:١، ١٣٨٣هـ
- **طبقات الشافعية**، لتقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه ورتب فهارسه: عبد العليم خان، دائرة المعارف العثمانية-الهند، ط:١، ١٣٩٩هـ
- **طبقات المفسرين**، للسيوطي أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري المصري الشافعي، تحقيق: علي محمد عمر، طبعة خاصة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد-المملكة العربية السعودية، دار النوادر-الكويت، د:ط ١٤٣١هـ

- **طبقات النحويين واللغويين**، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف-مصر، ط:٢، ١٣٩٢هـ
- **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، لرضي الدين الحسن بن محمد الصغاني، تحقيق: فير محمد حسن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط:١، ١٣٩٨هـ
- **العظمة**، لأبي الشيخ الأصبهاني أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، دراسة وتحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة-الرياض، د:ط، د:ت
- **العقد النضيد في شرح القصيد**، للسمين الحلبي أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد، من أول الكتاب إلى أول باب الفتح والإمالة، دراسة وتحقيق: أيمن سويد، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع-جدة، ط:١، ١٤٢٢هـ.
- **عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف**، لأبي محمد القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي، تحقيق: أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات-جدة، ط:١، ١٤٢٢هـ
- **علم القراءات نشأته أطواره أثره في العلوم الشرعية**، لنبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، دارة الملك عبد العزيز، د:ط، دت
- **العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي.
- **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار**، لأبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار، دراسة وتحقيق: أشرف محمد فؤاد طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم-جدة، ط:١، ١٤١٤هـ
- **غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولى الرواية**، لابن الجزري، تحقيق: أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع-مصر، ط:١، ١٤٣٨هـ.
- **الغاية في القراءات العشر**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، دراسة وتحقيق: محمد غياث الجنباز، دار الشواف للنشر والتوزيع-الرياض، ط:٢، ١٤١١هـ
- **غنية الطلبة بشرح الطيبة**، لمحمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي الجاوي ثم المكي، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن سليمان الجارالله، دار التدمرية، ط:٢، ١٤٤٠هـ
- **غيث النفع في القراءات السبع**، لعلي النوري محمد السفاقسي، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية-بيروت، ط:١، ١٤٢٥هـ
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وتصحيح تجاربه وتحقيقه: محب الدين الخطيب، راجعه: قصي محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث-القاهرة، ط:٢، ١٤٠٩هـ
- **فتح البيان في مقاصد القرآن**، لأبي الطيب صديق بن حسن ين علي الحسين القنوجي البخاري، عني بطبعه وقدم له وراجعه: عبد الله إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية-بيروت، د:ط، ١٤١٢هـ
- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، حققه وخرج أحاديثه: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، د:ط، د:ت
- **فتح الوصيد في شرح القصيد**، للسخاوي علي بن محمد، تحقيق ودراسة: مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد-الرياض، ط:١، ١٤٢٣هـ.

- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (وهو حاشية الطيبي على الكشاف)**، للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، حققه: نخبة من الباحثين بإشراف جائزة دبي للقرآن الكريم، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط:١، ١٤٣٤هـ
- **الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع**، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي، دراسة وتحقيق: أحمد بن محمد البوشخي، المطبعة والوراقة الوطنية-مراكش، ط:١، ١٤٢٨هـ
- **الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عزوجل وفي المشهور من الكلام**، لأبي عمرو الداني، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بغداد-العراق، د:ط، ١٤٢٧هـ
- **فعلت و أفعلت**، لأبي إسحاق الزجاج، حققه وقدم له وعلق عليه: رمضان عبد التواب، وصبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، د:ط، ١٤١٥هـ
- **الفهرست**، للنديم، قابله على أصوله: أيمن فؤاد السيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، د:ط، ١٤٣٠هـ
- **القاموس المحيط**، للفيروزآبادي محمد بن يعقوب، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة-بيروت-لبنان، ط:٨، ١٤٢٦هـ.
- القُرَّاء والقراءات بالمغرب، لسعيد اعراب، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط:١، ١٤١٠هـ
- **القراءات القرآنية تاريخها ثبوتها حجيتها وأحكامها**، لعبد الحليم بن محمد الهادي قابة، إشراف ومراجعة وتقديم: مصطفى سعيد الخن، دار طيبة الخضراء-مكة المكرمة، ط:٢، ١٤٤٠هـ
- **القراءات وعلل النحويين فيها المسمى (علل القراءات)**، للأزهري محمد بن أحمد، دراسة وتحقيق: نوال الحلوة، ط:١، ١٤١٢هـ.
- **القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع**، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن الحسن التازي، شرح الإمام محمد بن إبراهيم الشريشي، تحقيق: التلميدي محمد محمود، دار الفنون للطباعة والنشر والتغليف-جدة، ط:١، ١٤١٣هـ
- **القطع والائتناف**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب-الرياض، ط:١، ١٤١٣هـ
- **القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى**، لمحمد صالح العثيمين، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ط:١٢، ١٤٤٣هـ
- **القول المبين المستقر بشرح منحة مولي البر**، لمحمد محمد محمد هلالي الأبياري، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن مقبل مطر الأسلمي الشمري، جامعة الملك سعود-كرسي تعليم القرآن الكريم وإقرائه، ط:١، ١٤٢٢هـ
- **الكامل في القراءات الخمسين**، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي البسكري، تحقيق: عمر يوسف حمدان، وتغريد محمد حمدان، كرسي الشيخ يوسف عبد اللطيف جميل للقراءات بجامعة طيبة-المدينة المنورة، ط:١، ١٤٣٦هـ
- **الكامل**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط:٣، ١٤١٨هـ
- **الكتاب (كتاب سيبويه)**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، عالم الكتب، ط:٣، ١٤٠٣هـ

- **كتاب السبعة لابن مجاهد عرضًا ودراسةً**، لأحمد بن سعد بن حسين المطيري، كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود، ط:١، ١٤٣٦هـ
- **الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار**، لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس، تحقيق ودراسة: عبد العزيز الجهني، مكتبة الرشد ناشرون-الرياض، ط:٢، ١٤٣٦هـ.
- **كتاب فيه لغات القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفَرَّاء، رواية محمد بن الجهم السِّمَّرِي عنه، رواية أبي بكر (هو ابن مجاهد إن شاء الله) عنه، نسخه وضبطه وصححه: جابر بن عبد الله بن سريع السريع، نشر على الشبكة العالمية شعبان ١٤٣٥هـ، د:ط
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان-الرياض، ط:١، ١٤١٨هـ
- **كشف المشكلات و إيضاح المعضلات**، لجامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: محمد أحمد الدالي، مطبعة الصباح-دمشق، د:ط، ١٤١٥هـ
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط:٣، ١٤-٤هـ.
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أشرف على إخراجه: صلاح باعثمان وآخرون، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار تفسير-جدة، ط:١، ١٤٣٦هـ
- **كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**، للجعبري إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، دراسة وتحقيق: فرغلي عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث-الجيزة، ط:١، ٢٠١١م.
- **كنز المعاني في شرح حرز الأماني**، لشعلة محمد بن أحمد بن محمد الموصلي، دراسة وتحقيق: محمد المشهداني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية-دمشق-حلبوني، دار البركة-دمشق-سورية، ط:١، ١٤٣٣هـ.
- **الكنز في القراءات العشر**، للواسطي عبد الله عبد المؤمن، دراسة وتحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة، ط:١، ١٤٢٥هـ.
- **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:١، ١٤١٨هـ
- **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة**، للفاسي عبد الله محمد بن حسن، دراسة وتحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية-بيروت، ط:١، ٢٠١١م
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر-بيروت، ودار الفكر-دمشق، ط:١، ١٤٢٢هـ
- **اللباب في علوم الكتاب**، لابن عادل عمر بين علي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، منشور محمد علي بيضون-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط:١، ١٤١٩هـ.
- **لسان العرب**، لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر بيروت، ط:٣، ١٤١٤هـ.
- **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، للقسطلاني أحمد بن محمد، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د:ط، ١٤٣٤هـ.
- **اللمحة في شرح الملحة**، لمحمد بن حسن الصائغ، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، ط:١، ١٤٢٤هـ

- **ما جاء على فعلتُ و أفعلتُ بمعنًى واحد مؤلف على حروف المعجم**، لأبي منصور الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر، حققه وشرحه وعلق عليه: ماجد الذهبي، دار الفكر-دمشق، د:ط، ١٤٠٢هـ
- **المبسوط في القراءات العشر**، لابن مهران أحمد بن الحسين، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة، مؤسسة علوم القرآن-بيروت، ط:٢، ١٤٠٨هـ.
- **المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش و ابن محيصن واختيار خلف واليزيدي**، لأبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله، المعروف بسبط الخياط، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار عباد الرحمن، ودار ابن حزم، ط:١، ١٤٣٣هـ
- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، لضياء الدين بن الأثير، قدمه وعلق عليه: أحمد الحوفي، وبدوي طبانه، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط:٢، د:ت
- **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، د:ط، د:ت
- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم -رحمه الله- وساعده ابنه محمد -وفقه الله-، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف-المدينة المنورة، د:ط، ١٤٢٥هـ
- **مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين**، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن - دار الثريا، ط:١، ١٤٠٧هـ - ١٤٣٨هـ
- **محاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار أئمة الخمسة الأمصار الذين انتشرت قراءتهم في سائر الأقطار**، لعبد الوهاب بن وهبان المزي، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم. ط:١، ١٤٢٥هـ
- **محاسن التأويل**، لمحمد جمال الدين القاسمي، ضبطه وصححه وخرج آياته وحديثه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية-بيروت، ط:٢، ١٤٢٤هـ
- **محاضرات في علوم القرآن**، لغانم قدوري الحمد، دار عمار-الأردن، ط:١، ١٤٢٣هـ
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-القاهرة، د:ط، ١٤١٥هـ
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)**، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-قطر، ط:٢، ١٤٢٨هـ
- **المحكم والمحيط الأعظم**، لابن سيده علي بن إسماعيل، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشور محمد علي بيضون-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط:١، ١٤٢١هـ.
- **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**، لأبي داود سليمان بن نجاح، دراسة وتحقيق: أحمد أحمد معمر شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د:ط، ١٤٢١هـ
- **مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات**، لإبراهيم الدوسري، دار الحضارة للنشر والتوزيع-الرياض، ط:١، ١٤٢٩هـ.
- **مختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي**: للقسطلّاني أحمد بن محمد، اختصار وتحقيق: محمد موسى، دار ابن كثير، ١٤٣٠هـ.

- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، لابن خالويه، تحقيق: برجستراسر، مكتبة المتنبي-القاهرة، د:ط، د:ت
- **المختصر من كتاب نشر النوروالزهرفي تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر**، لعبد الله مرداد أبو الخير، اختصار وترتيب وتحقيق: محمد سعيد العامودي وأحمد علي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع-جدة، د:ط، د:ت
- **المخصص**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي-بيروت، ط:١، ١٤١٧هـ
- **المذكر والمؤنث**، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-لجنة إحياء التراث-القاهرة، د:ط، ١٤٠١هـ
- **مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر**، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، دار عالم الفوائد-مكة المكرمة، ط:١، ١٤٢٦هـ
- **مراح الأرواح**، لأحمد بن علي بن مسعود، مجلس المدينة العلمية-الدعوة الإسلامية-شعبة الكتب الدراسية، مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع-كراتشي، ط:٣، ١٤٣٣هـ
- **مراصد الأطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر-بيروت، ط:١، ١٣٧٤هـ
- **مرسوم الخط**، لأبي بكر محمد ابن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري البغدادي، حققه وعلق عليه: امتياز علي عرشي، المعهد الهندي للدراسات الإسلامية-دهلي الجديدة، د:ط، ١٩٧٧م
- **مرسوم خط المصحف**، لإسماعيل بن ظافر بن عبد الله العقيلي، دراسة وتحقيق: محمد بن عمر بن عبد العزيز الجنايني، دار طيبة الخضراء-مكة المكرمة، ط:١، ١٤٣٠هـ
- **مرشد القارئ إلى تحقيق معالم القارئ**، لابن الطحان السُّماتي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة- الإمارات، ومكتبة التابعين-القاهرة، ط:١، ٢٠٠٧م
- **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، لأبي شامة عبد الرحمن المقدسي، تحقيق ودراسة: وليد الطبطبائي، مكتبة الإمام الذهبي-الكويت، ط:٢، ١٤١٤هـ.
- **المستنير في القراءات العشر**، لابن سوار أحمد بن على بن عبيد الله، تحقيق ودراسة: عمار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث-دبي، ط:١، ١٤٢٦هـ.
- **مسند الإمام أبي يعلى الموصلي (المسند الصغير)**، لأحمد بن علي بن المثنى التميمي، برواية أبي عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات-دار التأصيل، ط:١، ١٤٣٨هـ
- **مسند الإمام الدارمي**، درسه وضبط نصوصه وحققها: مرزوق هياس الزهراني، د:م، ط:١، ١٤٣٦هـ
- **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، عُني به: محمد الناصر، دار المنهاج-جدة، دار طوق النجاة-بيروت، ط:١، ١٣٣٣هـ.

- **المشوف المُعْلَم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم،** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: ياسين محمد السواس، جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، د:ط، ١٤٠٣هـ
- **المصاحف،** لأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني المعروف بابن أبي داود، دراسة وتحقيق ونقد: محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، ط:٢، ١٤٢٣هـ
- **المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر،** لأبي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري، دراسة وتحقيق: إبراهيم سعيد حمد الدوسري، دار الحضارة للنشر والتوزيع-الرياض، د:ط، ١٤٣٥هـ
- **المصباح المنير** في غريب الشرح الكبير، للفيومي أحمد بن محمد بن علي الحموي، المكتبة العلمية – بيروت.
- **المطر والرعد والبرق والريح،** لأبي بكر عبد الله ابن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا البغدادي، تحقيق وتخريج: طارق محمد سكلوع العمودي، دار ابن الجوزي، ط:١، ١٤٢٨هـ
- **المطلع على ألفاظ المقنع،** تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع-جدة، ط:١، ١٤٢٣هـ
- **معالم التنزيل،** للبغوي الحسين بن مسعود، حققه وخرج أحاديثه: محمد النمر وعثمان ضميرية وسليمان الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع-الرياض، ١٤١١هـ
- **معاني الأحرف السبعة،** لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن حسن الرازي، حققه وخرج أحاديثه وأكمل فوائده: حسن ضياء الدين عتر، دار النوادر، ط:١، ١٤٢٣هـ
- **معاني القراءات،** لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق ودراسة: عيد مصطفى درويش، وعوض حمد القوزي، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، ط:١، ١٤١٢هـ للجزء (١)، ط:١، ١٤١٤هـ للجزء (٢)، وأما الجزء (٣) لم أجد له بيانات الطبعة
- **معاني القرآن الكريم،** لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى-معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط:١، ١٤١٠هـ
- **معاني القرآن وإعرابه،** للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط:١، ١٤٠٨هـ
- **معاني القرآن،** لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:١، ١٤١١هـ
- **معاني القرآن،** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفَرَّاء، عالم الكتب-بيروت، ط:٣، ١٤٠٣هـ
- **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب،** لياقوت الحموي الرومي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط:١، ١٩٩٣م
- **المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم،** لمحمد حسن جبل، مركز المربي للاستشارات التربوية والتعليمية، ط:٤، ١٤٤٠هـ
- **معجم البلدان،** لياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية-بيروت، د:ط، د:ت
- **معجم التعريفات،** للجرجاني علي بن محمد السيد الشريف، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة-القاهرة، د:ط، د:ت

- **معجم الرسم العثماني**، لبشير حسن الحميري، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ط:١، ١٤٣٦هـ
- **المعجم الكبير**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية-القاهرة،ط:٢، ١٤٠٤د:ت
- **معجم اللغة العربية المعاصرة**، لأحمد مختار عمر، عالم الكتب-القاهرة، ط:١، ١٤٢٩هـ
- **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية**، لعمر رضا كحالة، المكتبة العربية بدمشق (عبيد إخوان)، مكتبة الترقي بدمشق، من مصورات: دار إحياء التراث العربي بيروت - ومكتبة المثنى بيروت، د:ط، أعوام النشر: (١٣٧٦ - ١٣٨١هـ)
- **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، لمحمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ودار الفرقان-الأردن، ط:١، ١٤٠٥هـ
- **معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية**، لعاتق غيث البلادي، دار مكة للنشر والتوزيع-مكة، ط:١، ١٤٠٢هـ
- **معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط:٣، ١٤٠٩هـ
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف**، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دار المعرفة-بيروت، ط:٤، ١٤١٤هـ
- **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط:٨، ١٤١٨هـ
- **معجم متن اللغة**، لأحمد رضا، دار مكتبة الحياة-بيروت، د:ط، ١٣٧٧هـ
- **معجم مصطلحات العلوم الشرعية**، لمجموعة من المؤلفين، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية-الرياض، ط:٢، ١٤٣٩هـ
- **معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به**، لعبد العلي المسئول، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة-القاهرة، ط:١، ١٤٢٨هـ.
- **معجم مصطلحات علوم القرآن**، لمحمد بن عبد الرحمن الشايع، دار التدمرية-الرياض، ط:١، ١٤٣٣هـ
- **معجم معالم الحجاز**، لعاتق بن غيث البلادي، دار مكة للنشر والتوزيع-مكة، ومؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ط:٢، ١٤٣١هـ
- **معرفة القُرَّاء الكبار على الطبقات والأعصار**، للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية-استانبول، ١٤١٦هـ.
- **المغانم المطابة في معالم طابة**، للفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة،ط:١، ١٤٢٣هـ
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد عبد الحميد، المكتبة العصرية-صيدا-بيروت، ١٤١١هـ
- **المغني في القراءات**، للدهان النوزاوازي محمد بن أبي نصر بن أحمد، تحقيق: محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن وعلومه تبيان، ط:١، ١٤٣٩هـ
- **المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة**، لمحمد سالم محيسن، دار الجيل-بيروت | مكتبة الكليات الأزهرية-القاهرة، ط:٢، ١٤٠٨هـ
- **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني**، لأبي العلاء الكرماني، دارسة وتحقيق: محسن عبد الحميد، دار

ابن حزم-بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ

- **مفاتيح الغيب (تفسير الرازي)**، للرازي فخر الدين محمد ابن العلامة ضياء الدين عمر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ط:١، ١٤٠١هـ
- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية-بيروت، ط:١، ١٤٠٥هـ
- **المفردات في غريب القرآن**، للراغب الأصبهاني الحسين بن أحمد، تم التحقيق والإعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز.
- **المفيد في شرح القصيد**، لابن جُبارة أحمد بن محمد بن عبد الولي، تحقيق: خير الله الشريف، دار الغوثاني-سورية-دمشق، ط:١، ١٤٢٩هـ.
- **مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- **مقدمات في علم القراءات**، لمحمد أحمد مفلح القضاة وآخرون، دار عمار-الأردن، ط:١، ١٤٢٢هـ
- **المقفى الكبير**، لتقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط:١، ١٤١١هـ
- **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**، لأبي عمرو الداني، دراسة وتحقيق: بشير حسن الحميري، دار البشائر الإسلامية، ط:١، ١٤٣٦هـ
- **من أعلام الزيتونة: شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور حياته و آثاره**، لبلقاسم الغالي، دار ابن حزم-بيروت، ط:١، ١٤١٧هـ
- **المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور**، للصريفيني إبراهيم بن محمد بن الأزهر، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:١، ١٤٠٩هـ
- **المنتخب من غريب كلام العرب**، لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف: بكراع النمل، تحقيق: محمد أحمد العمري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي-مركز إحياء التراث الإسلامي، ط:١، ١٤٠٩هـ
- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، لابن الجزري، خدمه وعني به: عبد الحليم قابة، دار الكلم الطيب-دمشق-بيروت، ط:١، ١٤٢٨هـ.
- **منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز**، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عطاءات العلم، ودار ابن حزم، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، د:ط، د:ت.
- **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، للنووي أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، تحقيق: عمار بكور وآخرين، مؤسسة الرسالة ناشرون-دمشق، ط:١، ١٤٣٦هـ
- **موسوعة التفسير المأثور**، إعداد: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، دار ابن حزم-بيروت-لبنان، ط:١، ١٤٣٩هـ.
- **موسوعة القبائل العربية بحوث ميدانية وتاريخية**، لمحمد سليمان الطيب، دار الفكر العربي، ط:٣، ١٤٢١هـ
- **موسوعة المدن العربية والإسلامية**، ليحيى شامي، دار الفكر العربي-بيروت، ط:١، ١٩٩٣م

- **الموضح في التجويد**، لعبد الوهاب محمد القرطبي، تقديم وتحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار، ط:١، ١٤٢١هـ
- **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، لابن أبي مريم نصر بن علي بن محمد، تحقيق ودراسة: عمر الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط:١، ١٤١٤هـ.
- **الميسر في علم رسم المصحف وضبطه**، لغانم قدوري الحمد، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي التابع للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جدة، ط:٢، ١٤٣٧هـ.
- **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير-دمشق-بيروت، ط:٢، ١٤٢٩هـ
- **نثر المرجان في رسم نظم القرآن**، لمحمد غوث ناصر الدين محمد نظام الدين أحمد النائطي الآركاتي، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار اللؤلؤة-مصر، ط:١، ١٤٤٢هـ
- **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع**، لإبراهيم المارغني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت-لبنان، ١٤١٥هـ.
- **نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر**، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، دراسة وتحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط:٢، ١٤٠٧هـ
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، للأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار-الأردن، ط:٣، ١٤٠٥هـ
- **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، دراسة وتحقيق: السالم الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف-المدينة المنورة، د:ط، ١٤٣٥هـ.
- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، للبقاعي أبي الحسن إبراهيم بن عمر، مصورة دار الكتاب الإسلامي- القاهرة عن دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الهند، د:ط، ١٤٠٤هـ
- **النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية**، لمحمد عبد الدايم خميس، ضبط ومراجعة: محمد مصفى علوة، دار المنان، ط:٢، ١٤٣٠هـ
- **نكات القرآن**، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن المقرئ، دراسة وتحقيق: نمشة الطوالة ونسيبة الراشد وعائشة الشلوي ودلال السلمي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع-الرياض، ط:١، ١٤٤٠هـ.
- **النكت والعيون (تفسير الماوردي)**، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، راجعه وعلق عليه: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت، ومؤسسة الكتب الثقافية-بيروت، د:ط، د:ت
- **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، للقلقشندي أبي العباس أحمد، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني-بيروت، ط:٢، ١٤٠٠هـ
- **النهاية في شرح الغاية في القراءات العشر**، للكرماني تاج القُرَّاء محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، دراسة وتحقيق: حسين خلف صالح الحلو، دار تفسير للنشر والتوزيع-الرياض، ط:١، ١٤٤٢هـ
- **الهبات السنِيَّة العلية على أبيات الشاطبيَّة الرائية**، للملا علي القاري الهروي، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز السديس، ط:١، ١٤٣٩هـ
- **هجاء مصاحف الأمصار**، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار ابن

الجوزي، ط:١، ١٤٣٠هـ

- **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، مكتبة طيبة-المدينة المنورة، ط:٢، د:ت
- **الهداية إلى بلوغ النهاية**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي-جامعة الشارقة، ط:١، ١٤٢٩هـ
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت، ط:١، ١٤١٨هـ
- **الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة**، للأهوازي الحسن بن علي، حققه وعلق عليه: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط:١، ٢٠٠٢م.
- **الوسيلة إلى كشف العقيلة**، لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق وتقديم: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد-الرياض، ط:٢، ١٤٢٤هـ
- **اليو اقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة**، للأزهري محمد البشير ظافر، مطبعة الملاجئ العباسية التابعة لجمعية العروة الوثقى، د:ط، ١٣٢٤هـ

المملكـــــة العربيـــــة السعودية
وزارة التـــعـــــــــــــلـــيـــم
جـــــــامعة جـــــــدة
كلية الشــــــريعة والقـــــانون
قسم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية

The Reasons of the Ten Reciters and their Narrators Violation of their Steady Approaches in Al-Farsh Section Through Al-Shatibya and Al-Durra Paths

«Collection and Study»

Prepared by:

Sara Ahmed Mohammed Alsharif

ID: 2200477

A Thesis Submitted for the Requirements of the Degree of Master of Arts in Quranic Readings

Supervised by:

Norah Ali Saad Alhelal

Full Professor in Quranic Readings

Dhu Al-Qidah 1447 – May 2026

The Reasons of the Ten Reciters and their Narrators Violation of their Steady Approaches in Al-Farsh Section Through Al-Shatibya and Al-Durra Paths
«Collection and Study»

By: Sara Ahmed Mohammed Alsharif
ID: 2200477

A Thesis Submitted for the Requirements of the Degree of

Master of Arts in Quranic Readings

Supervised by: Norah Ali Saad Alhelal
Full Professor in Quranic Readings

FACULTY OF SHARIA AND LAW
UNIVERSITY OF JEDDAH
JEDDAH - SAUDI ARABIA
1447 H - 2026 G